









السر ص ٣٤

في يوم الجمعة ١٢٠٤  
عنه

I

# هذا كتاب اصلاح الايضاح



لولا ان ابن كمال باشا

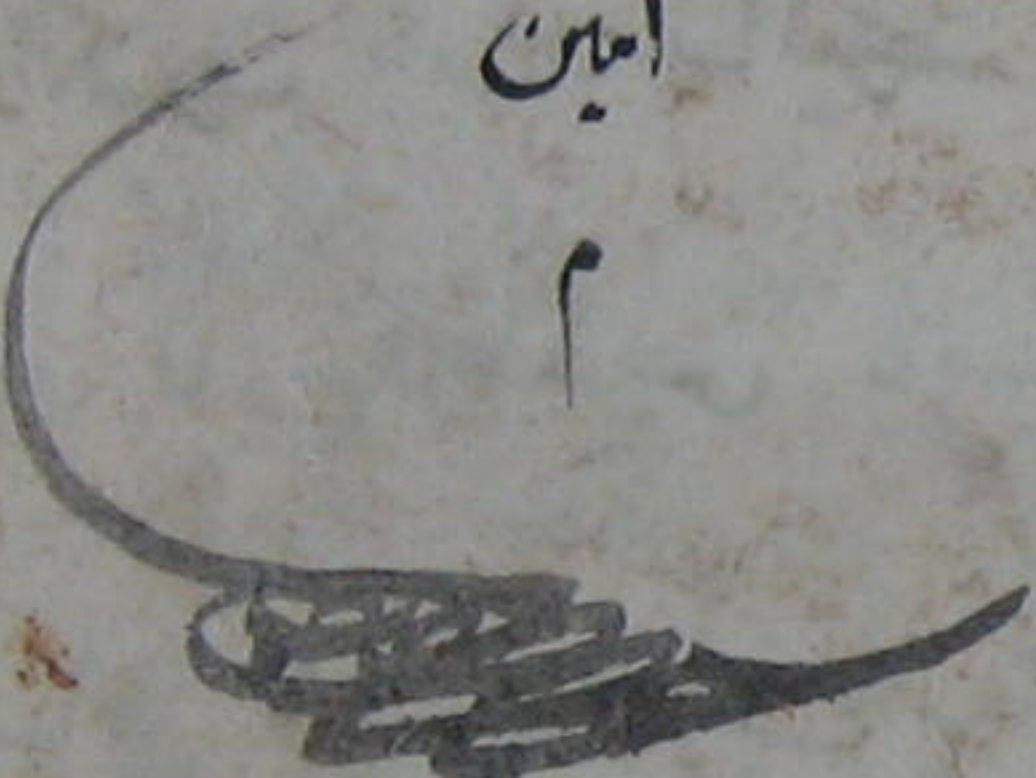
نعم الله تعالى برحمته

واسكنه جنة

جنته

امين

م



ايضاح الاصلاح ابن كمال

معارف النعمان  
معارف النعمان  
معارف النعمان  
معارف النعمان  
معارف النعمان



254  
1819



**كتاب الطهارة** ١٢ فصل في شرفها نجس باب التيمم باب المسح ١٤  
باب الحيض باب الانحاس **كتاب الصلوة** ٢٥ باب الاذان ٢٤  
باب شروط الصلوة باب صفة الصلوة فصل بجهر الامام ٢٩  
باب احدث في الصلوة باب ما يفسد الصلوة باب الوقت والنوافل ٣٥  
فصل عند الكسوف باب ادراك الفريضة باب قضاء الغفلة ٣٩  
باب السهو باب صلوات المريض باب سجود التلاوة ٤٢  
باب المسافر باب الجمعة باب العيدين باب صلوات الجوف ٤٤  
باب الجنائز باب الشهيد باب الصلوة في الكعبة ٤٨  
**كتاب الزكاة** ٥٢ باب زكاة الاموال باب العاشر ٥٥  
باب الزكاة باب زكاة الخراج باب المصارف ٥٧  
باب الفطرة **كتاب الصوم** ٥٩ باب موجب الافسار ٦١

باب الاعتكاف **كتاب الحج** ٦٤ باب الغران والتمتع باب الحيا ٧٥  
باب الاحصار **كتاب النكاح** ٨١ باب الولي والكفو ٨٥  
باب المهر باب نكاح الرقيق باب القسم **كتاب الرضا** ٩٤  
**كتاب الطلاق** ٩٧ باب ايقاع الطلاق باب النفقة ١٠٣  
باب الحلف باب طلاق الفار باب الرجعة باب الولاية ١١١  
باب الخلع باب الطهارة باب اللعان باب العنين ١١٧  
باب العدة باب النسيء والحضائى باب النفقة **كتاب العتق** ١٢٨  
باب عتق البعض باب حلف بالعتق باب البتة ١٣٧  
**كتاب الايمان** ١٣٨ باب حلف الفل باب الحلف على القول ١٤٧  
**كتاب الحدود** ١٥١ باب وطئ زوجة الحد باب شهادة الزنا ١٥٥  
باب حد الشرب باب حد القذف فصل في الاخير ١٥٨  
**كتاب السرقة** ١٦١ فصل يقطع يمين المسافر باب قطع الطريق ١٦٤



**كتاب الجهاد** باب المغنم <sup>١٤٧</sup> باب استيلاء الكفار <sup>١٧٠</sup> باب المسافر <sup>١٧١</sup>  
باب الوظائف <sup>١٧٢</sup> فصل الكرم <sup>١٧٣</sup> باب المهر <sup>١٧٥</sup> باب البغاه <sup>١٧٥</sup> **كتاب اللقط** <sup>١٧٥</sup>  
**كتاب اللفظ** <sup>١٧٦</sup> **كتاب المقتد** <sup>١٧٧</sup> **كتاب الابن** <sup>١٧٧</sup> **كتاب الشكة** <sup>١٧٨</sup>  
فصل في الشكة الفاسدة <sup>١٨٠</sup> **كتاب الوقت** <sup>١٨١</sup> **كتاب البيع** <sup>١٨٣</sup>  
باب اختيار فصل صرأء مالير <sup>١٨٤</sup> فصل مخرج عيبا <sup>١٨٧</sup>  
باب البيع الفاسد <sup>١٨٩</sup> باب الاقالة <sup>١٩٠</sup> باب المراجعة فصل لم يخرج <sup>١٩٤</sup>  
مشرى من قبضه <sup>١٩٧</sup> باب يدين <sup>١٩٩</sup> باب الحقوق والاستحقاق  
فصل في مع الفضولي <sup>٢٠١</sup> باب السلم <sup>٢٠٣</sup> **كتاب المهر** <sup>٢٠٩</sup>  
**كتاب الكفالة** <sup>٢٠٧</sup> باب كفالة الرجلين <sup>٢١٣</sup> **كتاب احواله** <sup>٢١٣</sup> **كتاب الفضا** <sup>٢١٣</sup>  
فصل **كتاب القاضي** <sup>٢١٩</sup> **كتاب الشاهد** <sup>٢٢٣</sup> باب التبتل <sup>٢٢٣</sup>  
فصل لا يرجع عنها <sup>٢٣٩</sup> **كتاب الوكالة** <sup>٢٣٠</sup> باب الوكالة بالبيع <sup>٢٣٢</sup> فصل لا يصح <sup>٢٣٥</sup>  
الوكيل <sup>٢٣٩</sup> باب الوكالة <sup>٢٣٨</sup> **كتاب الدعوى** <sup>٢٣٨</sup> باب التحالف <sup>٢٣٩</sup>  
فصل لوقال ذواليد <sup>٢٤٣</sup> باب دعوى الرجلين <sup>٢٤٤</sup> باب دعوى النسب <sup>٢٤٤</sup>

**كتاب الاقرار** <sup>٢٤٧</sup> باب الاستثناء <sup>٢٤٩</sup> باب من الاقرار <sup>٢٥٠</sup> **كتاب الصلح** <sup>٢٥٠</sup>  
**كتاب المضاربة** <sup>٢٥٥</sup> **كتاب الوديعة** <sup>٢٥٨</sup> **كتاب الغاربه** <sup>٢٦٠</sup> **كتاب الهبة** <sup>٢٦١</sup>  
فصل ومن وجب <sup>٢٦٣</sup> **كتاب الاجارة** <sup>٢٦٣</sup> باب الاجارة الفاسدة <sup>٢٦٧</sup>  
باب من الاجارة <sup>٢٦٩</sup> باب فتح الاجارة <sup>٢٧١</sup> مسائل شتى <sup>٢٧٢</sup> **كتاب المكاتب** <sup>٢٧٢</sup>  
باب تصرف المكاتب <sup>٢٧٣</sup> باب كفاية العبد <sup>٢٧٤</sup> باب الموت والعجز <sup>٢٧٧</sup>  
**كتاب الولاء** <sup>٢٧٨</sup> **كتاب الاكراه** <sup>٢٨٠</sup> **كتاب الحجر** <sup>٢٨٤</sup> فصل بلوغ الغلام <sup>٢٨٥</sup>  
**كتاب المأذون** <sup>٢٨٩</sup> **كتاب الغصب** <sup>٢٩٢</sup> فصل لو غصب <sup>٢٩٣</sup> **كتاب التبعة** <sup>٢٩٤</sup>  
باب ما يفيضه ولا <sup>٢٩٨</sup> **كتاب القسمة** <sup>٢٩٨</sup> **كتاب المراجعة** <sup>٣٠١</sup> **كتاب المساقاة** <sup>٣٠٢</sup>  
**كتاب الذبايح** <sup>٣٠٣</sup> **كتاب الاضحية** <sup>٣٠٥</sup> **كتاب الكراهة** <sup>٣٠٧</sup> فصل الاكل <sup>٣٠٧</sup>  
فصل لا يلبس حريرا <sup>٣٠٨</sup> فصل لا ينظر الرجل <sup>٣٠٨</sup> **كتاب اجزاء الموات** <sup>٣١٣</sup>  
**كتاب الاثارة** <sup>٣١٣</sup> **كتاب الصيد** <sup>٣١٥</sup> **كتاب الرهن** <sup>٣١٧</sup> فصل ما يقع رهنه <sup>٣١٨</sup>  
باب رهن عند عدل <sup>٣٢٠</sup> باب التصرف <sup>٣٢١</sup> فصل عصبية الميت <sup>٣٢٣</sup>  
**كتاب الجنائيات** <sup>٣٢٤</sup> باب ما يوجب القود <sup>٣٢٥</sup> باب القود <sup>٣٢٧</sup> باب الشهادة <sup>٣٣٠</sup>



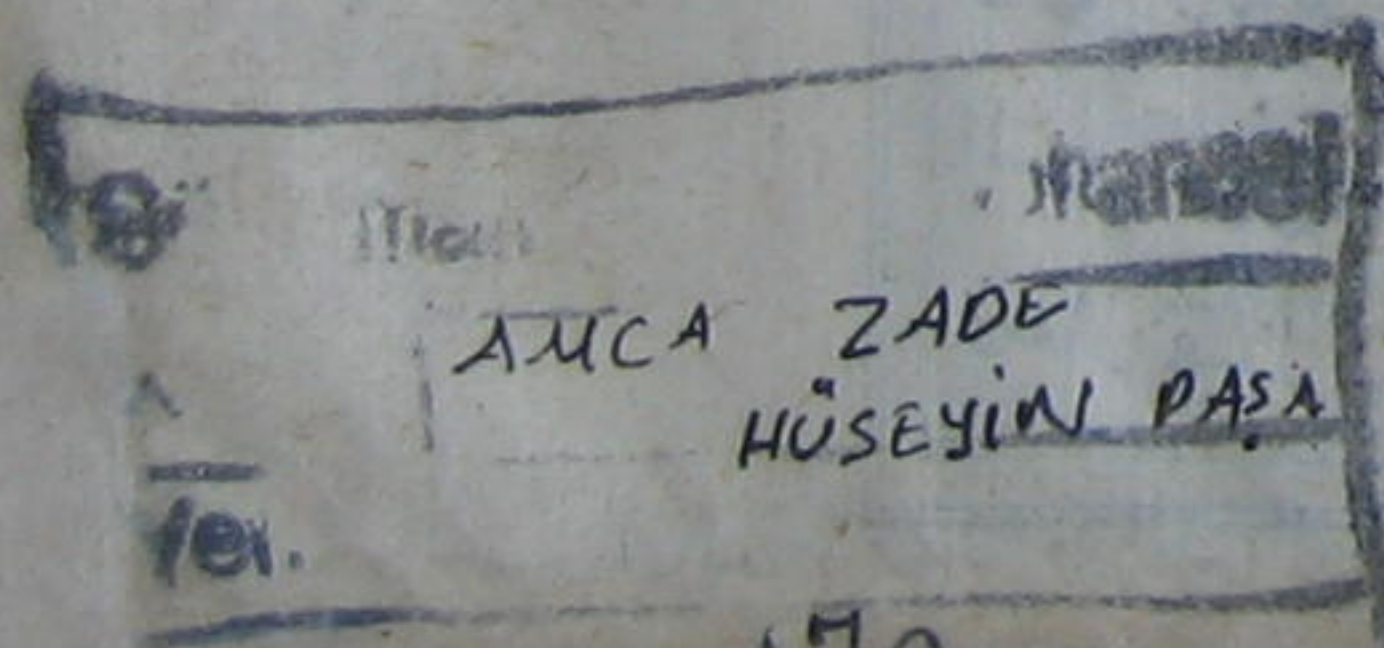
**كتاب الريات** ما يحدث في الطريق <sup>٣٣٢</sup>  
 باب جنابة البهيمه <sup>٣٣٥</sup> باب جنابة الرقيق <sup>٣٣٦</sup> فصل في العبد <sup>٣٣٨</sup>  
 فصل ان جنى مدبرا <sup>٣٣٩</sup> **كتاب المعامل** <sup>٣٤٢</sup> **كتاب الوصايا** <sup>٣٤٣</sup>  
 باب الوصيه <sup>٣٤٤</sup> باب العتق <sup>٣٤٧</sup> باب الوصيه للاقارب <sup>٣٤٨</sup>  
**كتاب اكنثى** <sup>٣٥١</sup> باب الوصيه <sup>٣٤٩</sup> مسائل شتى <sup>٣٥٢</sup>

نزهة الكتاب

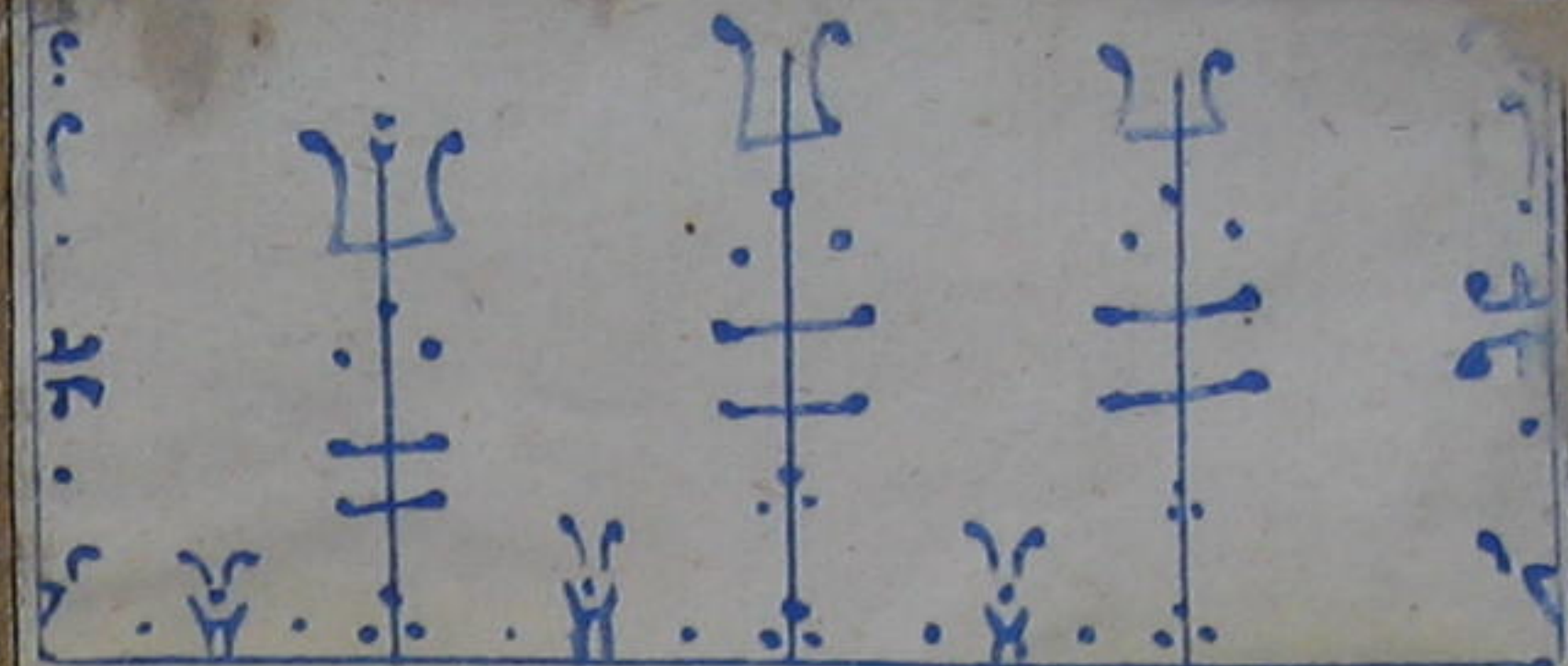
تاريخ  
 ٥١٩



١٧٠







احمد في البداية والنهاية • على الهداية والوقاية • واشكر على ما  
انعم على من التوفيق والعناية • واصلى على من بلغ الغاية • وبلغ  
الاية محمد قاطع دابر اهل الضلالة • وقالع اصل الجمالة والغواية  
وعلى اله وصحبه والتابعين من بعد الذين نبهوا من هاج الرواية  
وعن جوافي معراج الدرارية **وبعد** فغني خاف على ذوى البصائر  
المختصر الموسوم بالوقاية مع صفر جمعه • وجازة لفظه • كما  
حار لمختب كل فريد ومفيد • ومنشئ كل فريد وبسيط • جامع  
نافع بخلاصة كل وسيط بحر محيط • بغرر در الحقائق • وكثر  
مغن اودع فيه نفود الدقائق • الا ان فيه نبذا من مواضع سره  
وزلل • ومواقع خبط وخلل • ولا غرو فان الجواد قد يبكى  
والصارم قد ينبوا • فاردت تصحيحه وتنقيح بوع تغيير في اصل  
التعبير • او في فصل النظم ووصله ونسق التركيب • وقصدت  
تكميله وتقويمه وتعديله • ببعض حذف واثبات وتبديل في التصو  
والترتيب والترتيب • ثم ان شرحه المنسوب الى النجاشي الشريف بصد  
الشريعة تغمد الله تعالى بالرحمة والغفران • الذي سار بذكره الركبا  
وصار مقبولا عند افاضل الانام • مع احتوائه على تصرفات فاسدة

واعترضات غير واردة • لا يخلو عن القصور في تقرير الدلائل  
بل عن الخطاء في تحرير المسائل لعدم العثور على ما خذ الكلام • فلا  
جرم كان مضلة الافهام • ومرة الاقدام • ولما وقفت على  
مذه الطامة • وشاهدت ما فيه من المضرة العامة • سعت  
في ايضاح ما يحويه من الجنط والخطاء • وتبين وجه الحق بكشف  
الحجاب والغطاء • وقفيت اثر ذلك الفاضل الايمان فيه قد  
وتبعته اثره فحوت ما طغى فيه قلبه • وسميت المتن بالاصلاح لقضية  
اصلاح ما في الوقاية من الدلال • والشرح بالايضاح لاشتماله  
على ايضاح ما في الشرح المذكور من الخلل • وكان شروعي في ذلك  
الامر الخطير في شهر سنة ثمان وعشرين وتعمية من تاريخ محرم  
سنة ثمان مائة • وعلى سائر الانبياء الصلوة والسلام • ووقع الاختصار  
لسبب شوال تلك العام • وكنت قد اتممت في اكثر من ثلث سنين  
وتيسر في اقل من ثلث السنة بعون الله الملك العلام • وذلك بيمين  
دولة السلطان الاعظم • وانما كان الاكرام لا علم • الذي جعل الله  
تعالى في قلبه نفايس العلوم والحكم • ما لك رقاب الامم • خليفة الله  
تعالى في العالم • حامي بلاد اهل الايمان • ما حي اثار الكفر والطغيان  
اصبح الرعايا في عهده خلافة فارغ البال • وظل البرايا في مهدد  
رافع الحال فك كيفية عن نه سائل • وكيفية عن نه سائل  
ولقد احزن في حن وصفه القايل • له راحة منها الولاة براحة







ظاهر الرواية وذكر في غير رواية الاصول على وفق ما ذكره المصنف قالوا هو  
 حد صحيح لانه تحديد لما بيني عنده لفظه لغة من الشعر من منتهى منتهى  
 عادة سواد بنت فيه شعر ولم يثبت الى الاذن فيجب على البياض الذي  
 بين العذار والاذن وسوقه ابي حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف  
 انه لا يجب لوجود الحائل ولما انه لا شعر عليه فبقى على ما كان وبه قال الشافعي  
 واجمده وقال مالك لا يجب غلله قبل نبات العذار وبعد فحلاف في  
 دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه ولذلك يقول في  
 غلله قبل نبات العذار وقال ثعلبي الاية الحلو في غلله ضرب كلفة و  
 شقة فالاولى ان يقال يكفيه ان يبيله بالماء بناء على ما روى عن ابي يوسف  
 ان الصلي اذا بل وجهه واعضاء وضوءه بالماء ولم يبل الماء عن عضوه  
 يجزى به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه ولكن قيل تاويل ما روى  
 عن ابي يوسف انه سال من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك يعني ان  
 المروى المذكور لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي لانه ليس على ظاهره بل ما وُل  
 بما لا يصلح لذلك وايضا سوغام فلا وجه تخصيص ما بين عليه واسفل  
 الذقن اعلم انه يجب غل ما بين هذه الحدود وقبل نبات الشعر لا عند  
 ملكه واذا بنت الشعر يسقط غل ما تحته عند عامة العلماء وقال ابو  
 عبادة البلخي لا يسقط وقال الشافعي ان كان الشعر كيثفا يسقط وان  
 كان خفيفا لا يسقط وعلى هذا الخلاف غل تحت الثارب والحاجبين  
 واما الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن فقد روى ابن شجاع

قال ابو يوسف في حد الوجه  
 لا يجب غلله قبل نبات العذار  
 وبعد فحلاف في دخوله في حد الوجه  
 واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه  
 ولذلك يقول في غلله قبل نبات العذار  
 وقال ثعلبي الاية الحلو في غلله ضرب كلفة و  
 شقة فالاولى ان يقال يكفيه ان يبيله بالماء  
 بناء على ما روى عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء ولم يبل الماء عن عضوه  
 يجزى به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه  
 ولكن قيل تاويل ما روى عن ابي يوسف انه سال  
 من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك يعني ان  
 المروى المذكور لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما وُل بما لا يصلح  
 لذلك وايضا سوغام فلا وجه تخصيص ما بين  
 عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب غل ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا عند ملكه واذا بنت  
 الشعر يسقط غل ما تحته عند عامة العلماء  
 وقال ابو عبادة البلخي لا يسقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كيثفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط  
 وعلى هذا الخلاف غل تحت الثارب والحاجبين  
 واما الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع

4  
 عن الحسن غرابي حنيفة وزفرانه اذا مسح من تحت ثلثا منها او ربعا  
 جاز فان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح ثلثا  
 منها جاز قال في البدائع ومنه الروايات من جوع عنها والصحيح انه  
 يجب غلله لان البشرة خرجت من ان تكون وجهها لعدم المواجهة تقع  
 والى هذا اشار ابو حنيفة فقال وانما موضع الوضوء مظهرها والظاهر  
 هو الشعر لا البشرة فيجب غلله واذا وقعت على منادفك انكشف لديك وجهه  
 في اعتبار صاحب الهداية حيث لم يذكر الحية نظر الى انها ليست بخاصة  
 وظيفة مستقلة بل هي قايمة مقام ما تحتها فلها حكمه لا حكم اخر وانصح ما في قول  
 من قال ومسح ربع الراس والحية وقول من قال مسح ربع الحية فرضي  
 عند ابي حنيفة رحمه الله واليدين والرجلين مع المرفقين والكعبين الرجلين  
 بكسر الميم وفتح الفاء وعكس مجمع التاعد والمضد والمراد من الكعب  
 هو المعظم الناتج المتصل بعظم الارق وفي دخولهما في المفصول خلاف  
 لزوم بناء على ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت الغيا كالليل في  
 الصوم ولنا ان ضرب الغاية لا بد له من قايمة وهي اما حكم اليها واستا  
 ما ورأه والاول يحصل منها بدونه لان اليد اسم لذلك العضو الى الابط  
 فتعين الثاني وموجب دخول الغاية تحت الغيا ومسح ربع الراس مسح  
 في اللغة امر باليد على الشيء السائل او المستطع لاذهابه ذكره صاحب  
 القاموس وفي الشرع اصابة البطل سواء كان المصاب عضو او غيره  
 كالخف والسيف ونحوه سواء كان الاصابة باليد او غيره لا يشترط

في حد الوجه  
 لا يجب غلله قبل نبات العذار  
 وبعد فحلاف في دخوله في حد الوجه  
 واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه  
 ولذلك يقول في غلله قبل نبات العذار  
 وقال ثعلبي الاية الحلو في غلله ضرب كلفة و  
 شقة فالاولى ان يقال يكفيه ان يبيله بالماء  
 بناء على ما روى عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء ولم يبل الماء عن عضوه  
 يجزى به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه  
 ولكن قيل تاويل ما روى عن ابي يوسف انه سال  
 من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك يعني ان  
 المروى المذكور لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما وُل بما لا يصلح  
 لذلك وايضا سوغام فلا وجه تخصيص ما بين  
 عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب غل ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا عند ملكه واذا بنت  
 الشعر يسقط غل ما تحته عند عامة العلماء  
 وقال ابو عبادة البلخي لا يسقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كيثفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط  
 وعلى هذا الخلاف غل تحت الثارب والحاجبين  
 واما الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع

في حد الوجه  
 لا يجب غلله قبل نبات العذار  
 وبعد فحلاف في دخوله في حد الوجه  
 واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه  
 ولذلك يقول في غلله قبل نبات العذار  
 وقال ثعلبي الاية الحلو في غلله ضرب كلفة و  
 شقة فالاولى ان يقال يكفيه ان يبيله بالماء  
 بناء على ما روى عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء ولم يبل الماء عن عضوه  
 يجزى به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه  
 ولكن قيل تاويل ما روى عن ابي يوسف انه سال  
 من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك يعني ان  
 المروى المذكور لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما وُل بما لا يصلح  
 لذلك وايضا سوغام فلا وجه تخصيص ما بين  
 عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب غل ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا عند ملكه واذا بنت  
 الشعر يسقط غل ما تحته عند عامة العلماء  
 وقال ابو عبادة البلخي لا يسقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كيثفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط  
 وعلى هذا الخلاف غل تحت الثارب والحاجبين  
 واما الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع

في حد الوجه  
 لا يجب غلله قبل نبات العذار  
 وبعد فحلاف في دخوله في حد الوجه  
 واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه  
 ولذلك يقول في غلله قبل نبات العذار  
 وقال ثعلبي الاية الحلو في غلله ضرب كلفة و  
 شقة فالاولى ان يقال يكفيه ان يبيله بالماء  
 بناء على ما روى عن ابي يوسف ان الصلي اذا بل  
 وجهه واعضاء وضوءه بالماء ولم يبل الماء عن عضوه  
 يجزى به ذكر صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه  
 ولكن قيل تاويل ما روى عن ابي يوسف انه سال  
 من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك يعني ان  
 المروى المذكور لا يصلح مبنى لما قاله ثعلبي  
 لانه ليس على ظاهره بل ما وُل بما لا يصلح  
 لذلك وايضا سوغام فلا وجه تخصيص ما بين  
 عليه واسفل الذقن اعلم انه يجب غل ما بين هذه  
 الحدود وقبل نبات الشعر لا عند ملكه واذا بنت  
 الشعر يسقط غل ما تحته عند عامة العلماء  
 وقال ابو عبادة البلخي لا يسقط وقال الشافعي  
 ان كان الشعر كيثفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط  
 وعلى هذا الخلاف غل تحت الثارب والحاجبين  
 واما الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن  
 فقد روى ابن شجاع







بمياه لم يقل ثلثا مع انه اصروا في الدلالة على العدد المنون اظهر  
 في عبادة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية بتجديد الماء المطلق  
 التثنية والتثنية ههنا ممكن بدون التجديد بخلاف ما تقدم لكون  
 الماء مستعلا بالانفصال عن العضو المضمون فلذلك اكتفى ثم بذكر العدد  
 والاستثنا بعبارة كقولهم بمياه لان السنة عندنا بتجديد الماء لكل  
 منهما خلافا للشافعي اعلم ان المضمضة ليست غل الغم وكذا الاستنشاق  
 ليس غل الانف بل هي عبادة عن ادارة الماء في الغم وسو عبادة غرض  
 الماء في النفس نفس على ذلك في فصل الجنائز من غايته البيان فمن يتبعها  
 بغسل الغم والانف لم يصب وتحليل الحية والاصابع هذا اذا كان  
 الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التحليل واما اذا لم يصل بدون  
 فهو فرض وتثنية الغل ومسح كل الرأس مرة خلافا للشافعي فانه يرى  
 التثنية في المسح ايضا سنة وخلاف في التثنية بمياه والاذا نيين  
 بمياه اي ماء الرأس خلافا له فان تجديد الماء لهما سنة عند والنية  
 هي فرض عندنا في لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وفي  
 الاستدلال ان المقصود الاسم من بعثة الرسول عم بيان الحلة والحيمة  
 والصحة والافاد فكان الظاهر بعزيمة الحال المتبادر الى انهم من ذلك  
 المقال ارادة الصحة او ما يعتمدها في حكم الاعمال فان قدر الصحة فظاهر  
 ان قول الحكم انما لم يها فذلك لما عرفت من قيام القرينة على ارادتها  
 فلا ساع لا يخرجها عن جيز الارادة ونحن نقول في جوابه كما انه لم يرد

في عبادة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية بتجديد الماء المطلق  
 التثنية والتثنية ههنا ممكن بدون التجديد بخلاف ما تقدم لكون  
 الماء مستعلا بالانفصال عن العضو المضمون فلذلك اكتفى ثم بذكر العدد  
 والاستثنا بعبارة كقولهم بمياه لان السنة عندنا بتجديد الماء لكل  
 منهما خلافا للشافعي اعلم ان المضمضة ليست غل الغم وكذا الاستنشاق  
 ليس غل الانف بل هي عبادة عن ادارة الماء في الغم وسو عبادة غرض  
 الماء في النفس نفس على ذلك في فصل الجنائز من غايته البيان فمن يتبعها  
 بغسل الغم والانف لم يصب وتحليل الحية والاصابع هذا اذا كان  
 الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التحليل واما اذا لم يصل بدون  
 فهو فرض وتثنية الغل ومسح كل الرأس مرة خلافا للشافعي فانه يرى  
 التثنية في المسح ايضا سنة وخلاف في التثنية بمياه والاذا نيين  
 بمياه اي ماء الرأس خلافا له فان تجديد الماء لهما سنة عند والنية  
 هي فرض عندنا في لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وفي  
 الاستدلال ان المقصود الاسم من بعثة الرسول عم بيان الحلة والحيمة  
 والصحة والافاد فكان الظاهر بعزيمة الحال المتبادر الى انهم من ذلك  
 المقال ارادة الصحة او ما يعتمدها في حكم الاعمال فان قدر الصحة فظاهر  
 ان قول الحكم انما لم يها فذلك لما عرفت من قيام القرينة على ارادتها  
 فلا ساع لا يخرجها عن جيز الارادة ونحن نقول في جوابه كما انه لم يرد

العمل بدون النية في وجوده كذلك لم يرد به نفي صحة لعدم الصحة فان  
 اكثر الاعمال تصح بدون النية كما ان كل ما قد يجد بدونها وحملها على  
 العبادات يبطل الاحتجاج اذ غاية ما لمزم منه ان لا يكون الوضوء  
 بدون النية عبادة ونحن لا نكفي على باستقفا عليه عن قريب على انه يصح  
 التكليف في العرف عن الظاهر وسو نفي الوجود الى نفي الصحة لان العمل  
 العاري عن النية ليس بعبادة فوجودها مشروط بالنية بل اريد به نفي  
 اعتبار بدونها اعني اعتبارها ديانة لا قضاء لان الحكم بالظاهر والله  
 يتولى السراير فكأنه قيل انما اعتبار الاعمال بينه وبين الله تعالى بالنيات  
 وذلك ان العمل الواحد بعينه يكون بنية حراما وبآخرى حلالا بل منذ  
 او واجبا كالاكل فوق الشيع فانه حرام بقصد الشتم والتلذذ ومباح  
 بل مندوب بقصد ان لا يستحي الضيف الجايع والبري الى من لم يمتنع  
 به الكفار فانه حرام بقصد قتل المسلم وفرض بقصد مضيق الكفار اذا  
 اخص الطريق فيه فوجبا الحديث على هذا المعنى ان لا يكون لعمل في الاعمال  
 اي عمل كان وزن واعتبار عند الله تعالى الابنية خالصة وبذلك  
 ينتهض حجة على اشراط النية في عامة العبادات لا على اشراطها في  
 صحة الاعمال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ودليلنا على عدم القرينة انه  
 عم علم الاعراب الوضوء ولم يذكر النية ولو كان مما لا بد منه لما علمها  
 فان قلت ليس كل عارف ينهم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا  
 الاية ان المأمور به هو العمل لا اجل الصلوة لا الفصل مطلقا كما ينهم من قوله

والاعمال بالنيات  
 عدم صحة العبادة اذ كانت من المقصود لكونها في غير وقتها  
 وهي في الجيب اما اذا كانت في وقتها فاصح  
 ولو سلم ذلك وكفى بالذم لخصم  
 في انقضاء وقتها



اذا اردت الدخول على الامر فهاهنا ان المراد فهاهنا له قلت بلى  
 لكن الكلام فيما هو مفتاح الصلوة لاني الوضوء المأمور به وبينهما فرق  
 على ما بين في موضعه من كتب الاصول والفروع بقي ههنا شيء وهو  
 الظاهر من تصديق بيان فرض الوضوء وسننه بالآية المذكورة وتبين  
 عليها ان يكون كلام في الوضوء المأمور به وترتيب نص عليه ان القبض  
 من قبل الثاني كما هو المتبادر وذلك انه عم لما بين الترتيب المنوي  
 بفعله حيث واطب عليه كان فعله ذاك نصا من قبيل السنة الفعلية  
 لا التخصيص في اية الوضوء لانها خلقت على الدلالة عليه عندنا وهل المتبادر  
 بيننا وبين المخالفين الا فيه فان قلت اليس ذكر في النص المذكور مرتبا  
 قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود ولذلك  
 لم يتمسك المخالف به بل تمسك بحرف الفاء ورد عليه بانها داخله في الجوز  
 لاني غل الوجه وصده ولا يخفى عليك ان مبنى الاصحاح على ان يكون وضع  
 الفاء اجزاؤه للتعقيب بدون الفصل ولم يثبت ذلك كيف ولو كان  
 كذلك لما فتح الفصل بين القصد الى الصلوة والوضوء بعمل اخر  
 رام زيادة تفصيل في هذا المقام فليست ما علقناه على الهداية في سلك  
 المطالعة والولاء الى الموالاة بين افعال الوضوء بحيث يكون عمل  
 المتأخر او مسجورا قبل ان يحجب المتقدم وسوفرض عندنا ذلك والدليل  
 على سنية هذه الامور كلها مواظبتها عم مع الترك في الجملة عند العمل او عند  
 التعليم ومستحبة التيامن اي الابتداء باليمين في غل الاعضاء فان

هذا هو الوجه في قوله  
 فهاهنا ان المراد فهاهنا  
 له قلت بلى  
 لكن الكلام فيما هو مفتاح  
 الصلوة لاني الوضوء المأمور  
 به وبينهما فرق  
 على ما بين في موضعه من كتب  
 الاصول والفروع بقي ههنا  
 شيء وهو  
 الظاهر من تصديق بيان فرض  
 الوضوء وسننه بالآية المذكورة  
 وتبين عليها ان يكون كلام في  
 الوضوء المأمور به وترتيب نص  
 عليه ان القبض من قبل الثاني  
 كما هو المتبادر وذلك انه عم لما  
 بين الترتيب المنوي بفعله حيث  
 واطب عليه كان فعله ذاك نصا  
 من قبيل السنة الفعلية لا التخصيص  
 في اية الوضوء لانها خلقت على  
 الدلالة عليه عندنا وهل المتبادر  
 بيننا وبين المخالفين الا فيه فان  
 قلت اليس ذكر في النص المذكور  
 مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في  
 الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود  
 ولذلك لم يتمسك المخالف به بل  
 تمسك بحرف الفاء ورد عليه بانها  
 داخله في الجوز لاني غل الوجه  
 وصده ولا يخفى عليك ان مبنى  
 الاصحاح على ان يكون وضع الفاء  
 اجزاؤه للتعقيب بدون الفصل ولم  
 يثبت ذلك كيف ولو كان كذلك  
 لما فتح الفصل بين القصد الى  
 الصلوة والوضوء بعمل اخر رام  
 زيادة تفصيل في هذا المقام فليست  
 ما علقناه على الهداية في سلك  
 المطالعة والولاء الى الموالاة  
 بين افعال الوضوء بحيث يكون عمل  
 المتأخر او مسجورا قبل ان يحجب  
 المتقدم وسوفرض عندنا ذلك والدليل  
 على سنية هذه الامور كلها مواظبتها  
 عم مع الترك في الجملة عند العمل  
 او عند التعليم ومستحبة التيامن اي  
 الابتداء باليمين في غل الاعضاء فان

قد واطب البقعم على التيامن فكان حقه ان يكون من البقعت قلت  
 انما واطبعم عليه على سبيل العادة والمعتبر في السنة المواظبة على  
 العادة ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السيلين المراد ما اعتادوا  
 وان لم يخرج على الوجه المعتاد لا بد من التخصيص بالخارج المعتاد  
 للرجح الخارجية من الذكر او القبل من الحد المذكور لانها لا تنقض الوضوء  
 نص عليه في الهداية ومن التعليم للخروج لا على الوجه المعتاد اذ لا  
 لهم الا تحاشية وما خرج مع دودة من البهائم فيه فافهم هذه الاعتبار  
 فانه قد ذهل كثير من الناظرين في هذا المقام او من غير اي من غير احد  
 فغيبه تبنيه على ان المضاف مقدر في قوله من السيلين ولفظة او ليس  
 الخرج لا للتوزيع الخارج يرشدك الى هذا عطف باقي النواقض بالواو  
 وان كان اي الخارج من ذلك الغير نجسا بفتح الجيم وسوء عين النجاسة  
 سال اي بقوة نفه لا بالعصر الى ما يطهر الى موضع يجب ان يطهر في  
 الوضوء او في الغسل او بالمرح عند عدم العذر الشرعي لا بد من هذا التعليم  
 ينظم الموضع الذي يسقط عنه حكم التطهير بعد العلم انهم اختلفوا في الخا  
 من غير السيلين فقال اصحابنا اذا خرج وسال عن راس الخرج نقض الوضوء  
 وان لم يسال عنها لا ينقضه وقال زفر ينقضه كما خرج سال ولم يسال كذا في  
 شرح الطحاوي و2 قوله وسال عن راس الخرج دلالة على ان المراد من  
 السيلان ههنا السيلان عن الخرج ثم ان الرواية محفوفة عن اصحابنا  
 في ان المعتبر موقع السيلان اي يكون الخارج بحيث يتحقق فيه قوة

هذا هو الوجه في قوله  
 فهاهنا ان المراد فهاهنا  
 له قلت بلى  
 لكن الكلام فيما هو مفتاح  
 الصلوة لاني الوضوء المأمور  
 به وبينهما فرق  
 على ما بين في موضعه من كتب  
 الاصول والفروع بقي ههنا  
 شيء وهو  
 الظاهر من تصديق بيان فرض  
 الوضوء وسننه بالآية المذكورة  
 وتبين عليها ان يكون كلام في  
 الوضوء المأمور به وترتيب نص  
 عليه ان القبض من قبل الثاني  
 كما هو المتبادر وذلك انه عم لما  
 بين الترتيب المنوي بفعله حيث  
 واطب عليه كان فعله ذاك نصا  
 من قبيل السنة الفعلية لا التخصيص  
 في اية الوضوء لانها خلقت على  
 الدلالة عليه عندنا وهل المتبادر  
 بيننا وبين المخالفين الا فيه فان  
 قلت اليس ذكر في النص المذكور  
 مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في  
 الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود  
 ولذلك لم يتمسك المخالف به بل  
 تمسك بحرف الفاء ورد عليه بانها  
 داخله في الجوز لاني غل الوجه  
 وصده ولا يخفى عليك ان مبنى  
 الاصحاح على ان يكون وضع الفاء  
 اجزاؤه للتعقيب بدون الفصل ولم  
 يثبت ذلك كيف ولو كان كذلك  
 لما فتح الفصل بين القصد الى  
 الصلوة والوضوء بعمل اخر رام  
 زيادة تفصيل في هذا المقام فليست  
 ما علقناه على الهداية في سلك  
 المطالعة والولاء الى الموالاة  
 بين افعال الوضوء بحيث يكون عمل  
 المتأخر او مسجورا قبل ان يحجب  
 المتقدم وسوفرض عندنا ذلك والدليل  
 على سنية هذه الامور كلها مواظبتها  
 عم مع الترك في الجملة عند العمل  
 او عند التعليم ومستحبة التيامن اي  
 الابتداء باليمين في غل الاعضاء فان

بالغسل  
 وقال الشافعي لا ينقضه  
 سال او لم يسال



ان يزيل بنفسه عن المخرج وان لم يمنع مانع سواء وجد السيلان بالفعل  
 الى موضع يجب تطهيره او لم يوجد كما اذا مسح كما خرج بحرقه ثم وثم  
 فاذا انقصر هذا فانقضى بصوة الفصد غير وارد والقصد الى التقضي  
 عنه برفق قوله الى ما يظهر عن التعلق بقوله سال الى قوله خرج نقصان  
 بل برفق فاسد اذ لا ينتقض الحد بما اذا غرر جابت العين فالدم  
 الى الجاني الاخر فان الحد على التقدير المذكور يصدق عليه مع ان  
 الوضوء لا ينتقض به ذكره الزاهدي في شرح فخر القدوري فلا  
 دونه خرجت من جرح لانها ظاهرة وما عليها من البled قليلة وانما  
 قال من جرح لانها اذا خرجت من البرء والقبل ينقض لما من ان البled  
 الخارجة معها ينقض وان كانت قليلة ولم سقط منه اي من الجرح  
 هاتان المسلمان مندرجتان تحت مفهوم قوله ناقضة ما خرج  
 من السيلان ان كان بخا سال وقد مر ان المفهوم معتبر في الروايات  
 اتفاقا فحقها عند الذكران يذكر ههنا مصدرين باداة التعريض  
 والحق دما رقيقا اي ما يما خرج بقوة فله لا بقوة البراق اي اجبر  
 البراق بان كان غالبا عليه او مساويا له لان اصغره وغيره مرة  
 كان او طعاما او ماء او علقا ان ملأ الفم ووجه الصحيح ما مضى عليه في  
 الجامع الصغير ان يكتفى بالاسك الابكفة ومثقة لا بلغا اصلا قليلا  
 كان او كثيرا مرتقيا كان من الجوف او نازلا من الراس خلافا لابي يوسف  
 المرتقي كان من الجوف او نازلا من الراس اذ كان ملأ الفم وهو يقبل اللعاب

نقص

منه

في المجلس ومحمد في السبب بجميع ما قاله قليلا قليلا اراد بالسبب الغشيان  
 فان كان بغشيان واحد بجميع عنه وان كان في مجالس والا فلا وعند  
 ابي يوسف ان كان في مجلس واحد بجميع وان لم يكن بغشيان واحد  
 فلا وما ليس بجرح يعني لقلة ليس بجرح بكم الجرح وسوما لا يكون طامرا  
 فلا نقص بالجرح القاييم والرعاف الدائم وعند محمد في غير رواية  
 الاصول انه بجرح ولا حجة عليه في قوله تعالى قل لا اجد في ما وحي الى قوما  
 الاية لان الاستثناء على ما ذكر في الكشف وغيره بانه اذا سال عن ابي  
 الجرح علم انه دم انتقل من العروق الان وسواله الدم الجرح واذا لم يعلم  
 انه دم العضو فليس بذلك لان امر السيلان وعدم كبر ما يورث على  
 الجرح وضيقه فلا يصح الاستدلال المذكور ونوم متكى ذكر حكم المتكى  
 فعلم منه حكم المضطجع بالطريق الاولى ولو استند الى شيء لوانزل اي ذلك  
 الشيء لسقط فالمراد من الانكاء سوا الاستناد لا ما قيل انه وضع الرأس  
 على الركبتين او على اليدين لان النوم على هذا الوجه ايضا لا ينتقض  
 الا اذا وجد الاستناد الى شيء لوانزل لسقط نص على ذلك في شرح  
 الطحاوي والاعفاء وسوم مرض معروف والجحون على اي شيته كانا والرق  
 بينهما ان العقل بالاعفاء يصير مغلوبا وبالجحون يصير مغلوبا والسكر  
 ليس به داخل في حد الاعفاء لما عرفت انه مرض والسكر ليس بمرض ومن  
 على ما احتجوا الصدر الشهيد ان لا يفرق الجحون من المراءة ومثمة  
 بالغ عند كان او سهوا نائما كان او يقضانا به اخذت عامة المتأخرين

منه

من الجرح من الاطعمة التي  
 حرموا الا من مطلق الجرح  
 اما الفرق بين الدم الابل

منه

منه

منه



احتياطاً وصرها ان يسمها نفه وجرانه ولكنا في خلاف في انقراض  
 الوضوء بالحققة في صلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود في اصلها  
 سواء ركع وسجد او اوي بعد ثم انه لا يلزم ان يكون حال الركوع  
 والسجود والمباشرة الفاحشة وصرها ان يتناسا الفرجان والاله منتشرة  
 ومن زاد على هذا قيد تناسا البدنين مجردين فقد جاوز الحد خلافاً  
 لمحمد لا مس المرأة والذكر خلافاً للشافعي وفرض الغسل وسوء اللغة  
 اسم للماء الذي يغسل به وفي عرف الشرع اسم للطهارة الكبرى على ما مر في  
 اول الكتاب المضمضة والاستنشاق خصهما بالذكر استتماماً بالموضع  
 الخلاف فانهما سنان عندنا في هذا الوجه بحسب النظر الجلي وأما ما  
 بحسب النظر الدقيق فهون في احد ما قديين زائدين على مطلق غل الغم  
 الالف على امر بيانه فلا يغني عن ذكرهما قوله وعلى البدن ركن الغسل  
 اساله الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج ثم وجبة  
 حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يتم الغسل وان كانت ريساً لان الماء  
 به تطهير البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير  
 ما يمكن تطهيره منه بلا حرج ولهذا وجبت المضمضة والاستنشاق  
 في الغسل فانه لا حرج في ايصال الماء الى داخل الغم والالف وعدم  
 وجوبها في الوضوء لان الواجب هناك غل الوجه وداخل الغم والالف  
 خارجان عن حرجه ويجب ايصال الماء الى داخل السرة وثقب القرد على  
 المرة غل الفرج الخارج لعدم الحرج وكذا الاقلف يجب عليه ايصال

هذا هو الوجه في انقراض الوضوء بالحققة في صلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود في اصلها سواء ركع وسجد او اوي بعد ثم انه لا يلزم ان يكون حال الركوع والسجود والمباشرة الفاحشة وصرها ان يتناسا الفرجان والاله منتشرة ومن زاد على هذا قيد تناسا البدنين مجردين فقد جاوز الحد خلافاً لمحمد لا مس المرأة والذكر خلافاً للشافعي وفرض الغسل وسوء اللغة اسم للماء الذي يغسل به وفي عرف الشرع اسم للطهارة الكبرى على ما مر في اول الكتاب المضمضة والاستنشاق خصهما بالذكر استتماماً بالموضع الخلاف فانهما سنان عندنا في هذا الوجه بحسب النظر الجلي وأما ما بحسب النظر الدقيق فهون في احد ما قديين زائدين على مطلق غل الغم الالف على امر بيانه فلا يغني عن ذكرهما قوله وعلى البدن ركن الغسل اساله الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج ثم وجبة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يتم الغسل وان كانت ريساً لان الماء به تطهير البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن تطهيره منه بلا حرج ولهذا وجبت المضمضة والاستنشاق في الغسل فانه لا حرج في ايصال الماء الى داخل الغم والالف وعدم وجوبها في الوضوء لان الواجب هناك غل الوجه وداخل الغم والالف خارجان عن حرجه ويجب ايصال الماء الى داخل السرة وثقب القرد على المرة غل الفرج الخارج لعدم الحرج وكذا الاقلف يجب عليه ايصال

الى القلفة وقال بعضهم لا يجب وليس يصح اذ لا حرج فيه من حرج بهذا  
 كلمة في البدائع لا ذلك خلافاً للمالك وسنته ان يغسل يديه لم يغسل  
 غل يديه كما قال غل البدن عند بيان فرضه مع انه احضر لان الغرض  
 يتم بمطلق الغسل ولو بدون وضعه بخلاف السنة اسقط قولهم وقوله  
 لان قوله ونزيل نجس بالفتح ان كان يعني على بدنه يعني عنه لان الغرض  
 انما يغسل لاجل النجاسة ذكره في البيهقي ثم يتوضأ اي يتعمل الله في  
 اعضائه الوضوء فلا استثناء بقوله الارجليه متصل ان كان في المستقع  
 انما قيد به لانه اذا لم يكن فيه الا توضغ غل الرجلين لانه لو توضغ الا انه  
 لا يغسلها هناك ثم يفيض الماء على كل بدنه الا فاضة التوسعة يقال فاضاً  
 عليه نعمة ثلثاً ثم يغسل رجليه وليس على المرأة نقض ضيفتها فيه شاة  
 الى ان عدم الوجوب ههنا لان في النقض ثم القتل حرجاً اذا كان منقوضاً  
 يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر كما في اللحية لعدم الحرج وانما خص المرأة  
 بالذكر لان الاصول في الرجل اذا كان مضطراً شعره العمل بالوجوب و  
 بلها اذا ابتل اصلها سداً على الاصح وموجب انزال متى انزال المتى  
 ناقض لطهارة كبرى وموجب لاخري بخلاف الحدث الاصغر فانه نقض  
 لطهارة صغرى لا موجب لاخري ولذلك قال ثم وناقضه دون موجب  
 واعلم ان موجب الغسل الجنابة والانزال موجبها وسواها موجب الغسل  
 بواسطتها وسياق تمة هذا الكلام وتقف عند ذلك على ثمة هذا  
 التوسط باذن الله تعالى ذي دفي وشهوق ونقصه الباقي والحجابه

هذا هو الوجه في انقراض الوضوء بالحققة في صلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود في اصلها سواء ركع وسجد او اوي بعد ثم انه لا يلزم ان يكون حال الركوع والسجود والمباشرة الفاحشة وصرها ان يتناسا الفرجان والاله منتشرة ومن زاد على هذا قيد تناسا البدنين مجردين فقد جاوز الحد خلافاً لمحمد لا مس المرأة والذكر خلافاً للشافعي وفرض الغسل وسوء اللغة اسم للماء الذي يغسل به وفي عرف الشرع اسم للطهارة الكبرى على ما مر في اول الكتاب المضمضة والاستنشاق خصهما بالذكر استتماماً بالموضع الخلاف فانهما سنان عندنا في هذا الوجه بحسب النظر الجلي وأما ما بحسب النظر الدقيق فهون في احد ما قديين زائدين على مطلق غل الغم الالف على امر بيانه فلا يغني عن ذكرهما قوله وعلى البدن ركن الغسل اساله الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من البدن من غير حرج ثم وجبة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها الماء لم يتم الغسل وان كانت ريساً لان الماء به تطهير البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن تطهيره منه بلا حرج ولهذا وجبت المضمضة والاستنشاق في الغسل فانه لا حرج في ايصال الماء الى داخل الغم والالف وعدم وجوبها في الوضوء لان الواجب هناك غل الوجه وداخل الغم والالف خارجان عن حرجه ويجب ايصال الماء الى داخل السرة وثقب القرد على المرة غل الفرج الخارج لعدم الحرج وكذا الاقلف يجب عليه ايصال



اللاحق مشروطان بهذا القيد عندنا خلافا للآخى عند الانفصال  
فقط في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند الخروج ايضا في قول ابي  
يوسف فاذا افضل عن مكانه بشهوة واخذ اسن العضو حتى سكت  
شهوته فخرج بلا شهوة يجب الفل عندما لا عنده وكذا واغتسل <sup>قبل</sup>  
ان يبول او ينام او عشي فخرج بقية المتنجس <sup>عنده</sup> يجب الفل ثانيا عندما لا  
وعليه حنفية او قدرها اذا كان مقطوع الراس <sup>قبل</sup> او دب  
بشرط ان يكون المفعول به حيا وانما يذكر لانتهاء من قوله على الفاعل  
والمفعول به فان الفل انما يجب على الحي ولا بد من قيد البلوغ وانما  
تركه اعتمادا على ان كونه شرط في التكليف كلها معلوم في اصول هذا الفن  
ورؤية المستقط المتنجس والمذوق <sup>ان</sup> يذكر الاصلام فان ما ظهر في صورة  
المذوق يحتمل ان يكون مينا دق بجمرة البدن او باصابة الهوى متفق <sup>ان</sup>  
من وجهه فالاصطياط في الايجاب وفيه خلاف لابي يوسف وانقطاع الحيض  
والنفاس لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قوله التثديد و  
التخفيف ان سبب الوجوب ههنا هو حدث الحكمي الثابت بخروج الدم  
الا ان ايجاب الفل مشروط بانقطاعه فلذلك نسب الايجاب اليه وهذا الحدث  
الحكمي بمنزلة الجناية الثابتة بسبب الانزال والادخال فيصح غفران كل مطلق  
الذخيرة من ان الساقية اذا طهرت من الحيض قيمته ثم وجدت الماء جان  
للمرجح ان يقربها لكن لا تقرب القرآن لانها لما تمت فقد خرجت من الحيض  
فلما وجدت الماء وجب عليه الفل فصارت بمنزلة الجنب وبهذا ظهر ما في

10  
 الطرف الذي ذكر من قال لما كان الانقطاع سببا فاذا انقطع ثم اسلمت  
 لا يلزمها الاعتدال اذ وقت الانقطاع كانت كافرة وبغير مأونة  
 بالشرع عندنا وتي اسلمت لم يوجد السبب وسوال الانقطاع بخلاف ما  
 اذا اجبت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غل الخيانة لان الخيانة  
 امر مقرر فيكون جنبا بعد الاسلام والانقطاع غير مقرر فافرقا فان  
 مناه على ان لا يثبت لها بالحيض والنفا في حدث حكمي مقرر مثل الخيانة  
 وقد عرفت حال ذلك المبني قوله ومتى اسلمت لم يوجد السبب يرد عليه ان  
 الحال كذلك فيها اذا انقضى يثمتها فان قيل يعود الحدث ثم قلنا لا  
 من القول به سنها ايضا والتفرقة بينهما حكما ولا بشبهة فانها لا تتبع طهارة  
 بعد انقاضي يثمتها فلا جرم تكون محدثة اذ لا واسطة بينهما فثبت ان  
 سنها صرحا حكما وراة الانقطاع فنحن هذا التفرقة المرام وانقطع الكلام  
 والحمد لله الملك العلام لا وطي بهيمة بلا انزال وكذلك الميعة ذكر في الفتاوى  
 الظهيرة وسن عطف على ما قبله من حيث المعنى كانه قال فرض الفضل كذا  
وسن للجمعة اى صلواتنا على ما سواها من الرواية والعديد والاحرام  
وعرفه سنها على اخر لا فرض ولا سنة بل واجب وسئل الميت ويجوز  
الوضوء بقاء السواد والارض كالطمر والعين واما الثلج فاذا كان  
ذايبا يجوز به الوضوء لانه من جملة ما السواد وفي قوله كالطمر اشارة  
ذلك وان تغير بالكلث لم يقل بطل الكلث لان المياه متفاوتة بعضها  
يتغير في اذنى مدة وقيد الطول يوزن تغير الحكم عند تغيره بغير  
اعلى

قال صلي الله عليه وآله أما اني ابلغ اهل دار  
له ان ما له لا يكون له ان لا  
كما لا يخفى  
اطلق النقيب انما عدم نقيبته يكون النقيب  
او صانع على افعاله صانع النقبته  
ومن غفل عن هذا فانه نقيب  
انما هو من غفل  
صلي الله عليه وآله  
قال الامام الكسبي بل في شرح النجاشي  
لولا انما يكون في الدارين فبما كان حكم  
حكم الاما لا يخلق ولا يملك ان الاما  
اذا نقيب لونه نقيبته  
وقال النقيب انما هو  
الحديث انه  
نقيب  
له



انه اذا انتق الماء فان علم ان ننته للجحاسة لا يجوز به الوضوء والا  
يجوز حمل على ان ننته بطول الكت او تعين احد او صافى الطعم و  
اللون والرائحة والتعین على الحقيقة في الاوليين دون الاخير فلا من  
المصير الغوم المجاز وان قال احد او صافى امرًا عن محل الخلاف  
شيء طاهر كالرب والغفران فائدة التفصيل بيان ان الحكم لا يختلف  
بكون المحل طمس جس الارض كالرب او شئ اخر كالزعفران وبما جاز  
اختلفوا في حد الجارى الذي ليس في ذكره حرج ما يذهب بنبته او ورق  
فيه نجس لم يراثة أى طعم اولونه او ريحه فان قلت هذا باطلاقة يشاؤ  
الموتى وغير الموتى والحكم المذكور مخصوص بالثاني قلت اكتفى بدلالة  
قوله لم يراثة على ان المراد ما لم يرفع فان النجاسة كان مرثيا يتوب  
الحكم على نفسه لا على انث قال صاحب التحفة اما اذا وقع في الماء اما  
ان يكون جاريا او راكدا فان كان جاريا ان كانت الجحاسة غير مرئية  
مثل الجيفة ونحوها فان كان النهر كبير فانه لا يتوضأ من سفلى الجانب  
الذى وقعت فيه الجحاسة الى الموضع الذى يتوضأ منه وان كان النهر  
صغيرا يجب لا يجرى بالجيفة بل يجرى الماء عليها ان كان يجرى عليها  
جميع الماء فانه لا يجوز التوضي به من سفلى الجيفة لانه يتنجس جميع الماء  
والنجاسة لا تظهر بالجريان وان كان يجرى عليها اكثر الماء فهو نجس وان  
كان يجرى اقل الماء فهو طاهر لان البعثة بالغالب وان كان يجرى  
عليها النصف يجوز التوضي به في الحكم ولكن الا حوط ان لا يتوضأ

سنة في سنة  
منه في سنة  
منه في سنة  
منه في سنة

فانه لا يجس بالم مرئية  
لونه او طعمه او ريح وان  
كانت مرئية

ولكن يتوضأ من الجانب  
الآخر لانه متيقن بوصول  
النجاسة

الى سكاكلام وفي البديع ايضا على هذا التفصيل وبهذا التخصيص ما في  
قول من قال واذا سد كلب عرض النهر ويجرى الماء فوقه ان كان ما يركب  
الكلب اقل مما لا يلاقيه يجوز التوضوء في الاسفل والافلا وبما مات  
فيه حيوان ما منى المولى احتوز به عن ما منى المعاش دون المولى كاللب فان  
موت فيه نجس كالسكك والصفدع بكسر الدال او ما ليس له دم سائل كالبق  
والذباب لانعدام النجس وبوالدم المسفوح وفيه خلاف كافي وحد  
وقوع الذباب في الطعام حجة عليه لا بما اعتصم الرواية بالحق كانه  
ابوعن اطلاق اسم الماء عليه اياها على قصوره عن صدماء المطلق ولذلك  
لا يجوز التوضي به من شجر او منى اما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء كالابنة  
واخل نظير ما اعتصم من الشجر والتمش فان شراب الديباس معتصم من الشجر  
وشراب التفاح مثلا معتصم من الثمر واللباء زال طبعه وسوالقه والنيلا  
بغلبة غيره اجزاء الماء الباقلاء او تغير بالبطنج مع اي مع الغير وهو يعقد  
به النظافة كالمرق اما شرط ان لا يكون ذلك الغير ما يقصد بخلطه الجحاسة  
لانه لو كان من جنس ما يقصد بخلطه النظافة كما لا شأن والصابون يجوز  
ان يتوضأ به ولا بلاء راكد وقع فيه نجس الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة  
اذرع ولا ينحسر بفضه بالرف فحكم حكم الماء الجارى فان كانت الجحاسة  
لا يتوضأ من موضع الجحاسة بل الجانب الاخر وان كانت غير مرئية  
يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من توضأ من موضع غائب قال في السنة  
التقديس بعشر في عشر لا يرجع باصل شرعى يعتمد عليه وكأنه لما قال انه لا

النجاسة

بما فيه على ما ذكرنا

منها علم ان النجاسة من الشجر في الماء لا يركب  
كما نعلم من قولنا في الشجر او بطنج  
والمراد لا يجوز الوضوء من الماء  
وبد فيه نجس كالبطنج  
واو وضوء في الشجر  
منها علم ان التوضي في  
غيره اذ اوصاف الاشياء والظواهر  
ولو ذكرنا فيها سبق كما ذكرناه  
اشد عليهم منهم جاز التوضي  
بما فيه بها بعد



لا يرجع الى اصل شرعي وذلك ان التقدير به بناء على قوله عم من حض  
بشر فله حوله اربعون ذراعا تداركه بزيادة قوله يعتمد عليه تقييدا  
المنفي وبذلك الزيادة اندفع ما قيل علم من الحديث المذكور ان الشرع  
اعتبر العشر في المشرقة عدم سرية النجس انزفا ظاهرا لان فيه قياس  
السرية في الماء على السرية في الارض فلا وجه له ولما من صاحب الهداية  
حيث قال ان ذلك التقدير توسعة على الناس ولما استعمل لقرية  
فالسبب قامة القرية لاسمها لانها قد توجد ولان قامة القرية فلا يتحقق  
الاستعمال اورد في حديث اعلم ان ههنا اختلافات الاول في انه باق  
شيء يصير الماء مستعملا فمذهب الشيخين باحد الامرين المذكورين وعند محمد  
بالاول فقط وعند زفر والثاني في الثاني فقط قال في البديع  
الاختلاف لم ينقل عنهم نصا لكن ما يلزم تول عليه ثم قال لو اغتسل  
المحدث او توضأ للبرد صار الماء مستعملا عند الشيخين وزفر والثاني في  
لوجود ازالة الحدث خلافا لمحمد لعدم قامة القرية وهذا القول منه صريح  
في قول الشافعي لا يقول باسقاط النية في ازالة الحدث نعم قال في  
الوضوء الذي هو شرط للصلاة ومن لم يفرق بين المقيمين قال ان المحدث  
لا يتحقق الابنية القرية عنده بناء على اسقاط النية في الوضوء والاختلاف  
الثاني في انه متى يصير مستعملا ذكر كثير من الشايخ وسوق في بيان الثوري  
كما زيل العوض لا يكون مستعملا حتى يستقي في مكانه ارضا كان او ماء  
او كف المستعمل لان صوت الثياب عنه متغير فتتحقق الضرورة و

بغير

بغير

بغير

وفي الهداية الصحيح انه كما زيل العوض صار مستعملا لان سقوط حكم  
الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده ولا يذهب  
عليك ان هذا التعليل الاول انما ينهض على اصل من قال انه نجس في  
الثالث في حكمه فمذهب ابي حنيفة وسونجى نجاسة غليظة وعند ابي يوسف  
نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير مطهر هكذا ذكر مشايخ ما  
النهر وابتدأ فيه الخلاف بين الثلثة وقال مشايخ العراق انه طاهر  
مطهر عند اصحابنا ذكر في التحفة وغيره وقال في الغاية ولو اقيان  
المحققين من مشايخ ما واد النهر وقال الشيخاني وعليه الفتوى وفي  
البديع ان الامة اجمعت على ان من كان في السفى معه ما يكفي لوضوءه  
وسونجى في علي نعم العطش يباح له التيمم ولو بقي طارعا بعد الاستعمال  
لما يباح لانه يمكن ان يتوضأ ويأخذ الغالة في اناه نظيف ويسكبها  
ولما قيل ان يقول الطهارة لا تستلزم جواز الشرب كما انها لا تستلزم جواز  
الاكل على ما يأتى عن قريب فيجوز ان يكون الماء المستعمل طاهرا ومع  
لا يجوز شربه فلا يتم الملازمة العالية ولو بقي طاهرا في آخره وشايخ  
وجه اخر في دفع ما ذكره باذن الله تعالى وكل اهاب في بغير طاهر الاهاب  
جلد غير مدبوع والرباغة ازالة التقي والطوبى بالنجاسة من جلد  
الاجلد الخنزيرى قدم جلد الخنزير تحميرا لانه في مقام الاهانة وفي ظاهر  
الرواية ان جلد الخنزير لا يندفع ذكره في المبسوط لانه يندفع ولا يظهر  
فان قلت فلي هذا يشكل بالاستثناء المذكور لان المفهوم منه انه يندفع

كلام الشريعة فامر من بان الاضلاع فانه  
كما لا يخفى على ان طرفه مسدود

نه



كنه لا يظهر قلت الاستثناء من جهة الاستثناء من جهة المعنى فكانه قال  
 كل اهاب يظهر بالدابة الاجل المختار والادنى استثناء مع المختار  
 يدل على انه لا يظهر وليس كذلك فانه اذا دعي يظهر دعي في الغاية ولكن لا يجوز  
 الانقاع به كايواخريه قال الشيخ السلام في مبسوطه واما جلد الكلب  
 فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يظهر بالدابة وفي رواية لا يظهر  
 وسوال الظاهر من المذهب فالحكم المذكور على خلاف الظاهر معطى جلد الدابة  
 طهر بالزكوة وسي عباد عن الذبح الشري واشترط فيه اهله وحله وذكر التسمية  
 تحقيقا او تقديرها وكذا تحم وان لم يكل والا فلا اي لا يظهر جلد الدابة  
 لا يظهر بالزكوة لاجله ولا لحمه وشعره الميتة اذ بها غير المختار لانه مختار  
 بخي العين وعظمها وعصبها اكتفى بذكرها عن ذكر القرن والخاصة وشعر  
 الانسان وعظم طاهر يجوز صلوة من عاد سنة الى سنة وان جاوز قدر الدرهم  
 افرس من المسئلة بالدرهم مع انقضاء ما من قوله وعظم طاهر بخلاف مختار  
 لا يجوز الصلوة به اذا كان اكثر من قدر الدرهم **فصل** بين فيها  
 بخي وجوان لم يقل اومات فيها حيوان اذ لا دخل لموته فيها متفح او  
 متفح كل من الانقاع والتفتيح قد نفيك على الاصل فذلك كما معا  
 او كلب او شاة او ادي ميت قد الميت للثلاثة وتأخير الادنى لكنه  
 عليها بترج كل ما بها الذي كان فيه وقت الوقوع ولا يعتبر النزع قبل  
 اخراجه ولا بد منه وانما يصرح به احاله على الدلالة ان امكن والا فدر  
 ما فيها في ذلك الوقت ويؤخذ في التقدير بقول رجلين لهما بصاة في

لا يظهر بالدابة  
 المختار

المختار  
 المختار

المختار

المختار

في امر الماء هذا الصحيح وعليه الفتوى وكفى حجة او دجاجة وجد ميتا  
 فيها اربعون الى ستين نزع الاربعين بطريق الاجاب والستين بطريق  
 الاستحباب وفي كفى فاة او عصفورة عشرون الى ثلاثين والمعتبر لرو  
 الوسط وسواله يسع فيه صاع وسو غايه او طال وغيرها اكبر كان او  
 اصغر احتسب به لان العبرة للمعاني دون الصور صرح به في الجامع الصغير  
 وينبغي البتر من وقت الوقوع ان علم ذلك والافند يوم وليلة ان لم  
 يتفح ومنذ ثلثة ايام وليا لها ان استغ وقال منذ وجد والسور  
 للادنى الاحال شرب الخمر والفرس وكل ما كثر طاهر والمكب المختار  
 صلا فاما كد وسباع البهائم بخي والمرة والدجاجة الخلات وسي التي  
 يصل مقدارها الى تحت رجلها وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه  
 والحداد والبغل مشكوك قبل الشك في طهارته وقيل في طهره وقيل  
 فيما جميعا يتوضأ به ويتيمم ان عدم غيره والعرق كالسور لم يقل  
 معتبر بالسور لان موجب تعليمهم القليل لان السور مخلوط باللعاب  
 وحكم والعرق واحد لان كليهما متولد من اللحم اعتبارا بالسور بالعرق كما  
 لا يخفى وان عدم الابنيد الترقا ابو ضيفه بالوضوء فقط وابو يوسف  
 باليتيم فحب ومحبتهما وروى نوح دجوع ابي حنيفة الى قول ابي  
 يوسف ذكر في المبسوط ان المسكر منه لا يجوز الوضوء به لانه حرام والله  
 اعلم **باب التيمم** سؤلة القصد وشرا طهارة حاصلة بالتيمم الصعيد  
 الطاهر في عضوين مخصوصين على قصد مخصوص والمراد من الاستعمال

المختار

المختار

المختار



ما يعلم الحكمي فيوجد في التيمم بالماء الممسوح بماء وضوءه مع ما  
 عطف عليه لمحدث وجب وحايض ونفاس وعجز وعلماء اى عناء  
 يكفي للوضوء خلافا لما في لبعده ميلا لم يذكر حد البعد في ظاهر  
 الروايات وروى عن محمد انه قد نزل بالميل والميل ثلث الفرسخ وقال  
 الحسن بن زياد من تقادف ان كان الماء امامه يعتبر ميلين وان كان  
 بينه وبينه اربعة يعتبر ميل واحد كما في البدائع ولم يرض سواه خاف ازدياد  
 او طول بهتعال الماء او بالتحرك ولا يشترط خوف التلف خلافا لما في او  
 لم يقدر على استعماله نفسه ولم يجد من يوضئه فان وجد من يوضئه على  
 ظاهر المذهب لا يتيمم لانه قادر وروى عن ابي حنيفة انه يتيمم وعندهما  
 لا يتيمم او برد ان يقض وقال لا يجوز في المص الحرف البرد ثم ان رخصة  
 التيمم للمحدث بسبب البرد ثابت ايضا عند ابي حنيفة على ما ذكره الامام  
 الرضا وما على ما ذكره الامام الحواشي فلا رخصة له بذلك السبب  
 وفي الحقايق الصحيح ما قاله الحواشي او عذر وجب ان يعلم ان المانع  
 عن الوضوء اذا كان من جهة العياد كاسير عينه الكفار عن الوضوء وجوب  
 في السج والذى قيل له ان تؤضات قللك يجوز له التيمم لكن اذا زال  
 المانع بعد الصلوة او عطش عطش رقيقه كمطه وكذا عطش دوابه  
 وكله ولذلك اطلق العطش فان قلت اليس يمكن ان يؤضأ ويأضأ  
 في اناء لدوابه وكله قلت في لا يتحقق خوف عطش دوابه وكلام  
 على ذلك التقدير فقد ير الخوف المذكور ضمن لتعدن حفظ الفاعل لعدم

قوله في

قوله في

قوله في

قوله في

قوله في

قوله في

الاناء ومن منها خرج الجواب عما قلناه عن صاحب البدائع فيمليق  
 فتذكر او عدم التيمم او خوف فوت صلوة العيد في الابتداء هذا بالاناء  
 وبعد الشروع متوضئا واحداث اى شرع فيها متوضئا ثم سبق الحديث  
 وخاف انه ان تؤضأ يفوت الصلوة جاز له ان يتيمم للبناء خلافا لهما ولما  
 قال متوضئا يعلم الحكم فيما اذا كان الشرع متيما بطريق الدلالة او صلوة  
 الجنان لغير الوبي هذا على رواية الحسن قال في الهداية وسو الصحيح وفي  
 ظاهر الرواية انه يجوز للوقت ايضا قال شمس الائمة سو الصحيح لا نقول الجمعة  
 والوقت لاننا نقول اني بدل وانما قال على وفي ما في الهداية والوقت  
 دون الوقت لاننا لا نقول ضربة كسج وجهه مع بها وجهه بحيث لا يبقى  
 منه شيء فيسح الوقت التي بين التحريم ولا يجوز السج باقل من ثلث  
 اصابع كسج الرأس والكتفين وضربة ليديه مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب  
 عندنا وانما اشترطه الضرب على عبادة الوضع لكونها مأثورة والاخرى ليست  
 بضره لاذن فان محمد قد بينه في بعض روايات الاصول على ان الوضع  
 كاف والمراد بيان كفاية الضربين لانه لا بد في التيمم عنها كيف وقد  
 في كتاب الصلوة لو كنس ارا وهدم حايطا او كالمنطقة فاصاب وجهه  
 ودزاعيه لم يجز له ذلك من التيمم حتى يمس عليه ويجب تحصيل الاصابع ان  
 يدخل بينهما غبار فيحتاج الى ضربة ثالثة لتحليلها ذكر في الدخيلة وفيه نظر  
 لان العبرة للسج لا لاصابة الغبار وموجبه لكان يجب مسح ما بين الاصابع  
 على كل طاهر من جنس الارض فلا يجوز على كان فيه نجاسة وقد زال اثرها

قوله في

قوله في



مع انه يجوز الصلوة فيه في ظاهر الرواية لانه لا يخلو عن اجزاء النجاسة  
 وهي وان قلت تنافي وصف الطيب ولا تمنع بوصف الصلوة وفي  
 رواية ابي كاس يجوز للنجاسة ارضا ذكره في البديع كالتراب <sup>التراب</sup>  
 والحجر خلافا لابي يوسف في الحجر ولثافعي في الرمل ايضا ولو بلا <sup>مع</sup>  
 خلافا لمحمد وعليه اي على النقيض مع قدرته على الصعيد خلافا لابي يوسف  
 والقانون الفارق بين جنس الارض وغيرها ان كل ما يجرى بالنار  
 فيصير مادا كالحجر والحشيش او ينطبع ويلين كالحديد والصفير  
 الذهب والفضة والبراج ونحوها فليس من جنس الارض ذكره في النجاسة  
 بنية خلافا لفرقة الطهارة او بنية عبادة مقصودة لا يصح بدون  
 الطهارة فلفي يتم كافر لا وضوءه وقال زفر بن جهم ايضا لان <sup>النية</sup>  
 ليست بفرض عند فيعتبر تيمم وفي فرض عديم ولا ينعى للكافر ففعلوا  
 تيمم وعن ابي يوسف انه اذا نوى به الاسلام صح ويصلي اذا لم يله من  
 اصل الاسلام فيصلي تيمم له بخلاف ما اذا نوى الصلوة لانه ليس من اهلها  
 ولا يشترط بنية التيمم للحديث والنجاسة الصحيحة من المذهب ثم المعتبر  
 التيمم في حق الصلوة بنية الطهارة او بنية عبادة مقصودة لا تصح  
 بدون الطهارة خلافا لابي يوسف فان شرط صحة التيمم في حق جواز  
 الصلوة عند ان ينوي قرينة مقصود سواء صح بدون الطهارة  
 كالاسلام او لم تصح كالصلوة فان تيمم لصلوة الجنان او حجة الله  
 يجوز اداء المكتوبات بذلك التيمم بالاتفاق وان تيمم لمن المصحف <sup>دخول</sup>

في النجاسة

في النجاسة

في النجاسة

المسجد لا تصح به الصلوة لكن يحل له من المصحف ودخول المسجد بالاتفاق <sup>على النجاسة</sup>  
 ويصلي به ما شاء من نفل وفرض خلافا لثافعي ويصلي اي التيمم للوقية <sup>على النجاسة</sup>  
 قبل الوقت خلافا لثافعي لا خلافا في صحة التيمم قبل دخول وقت  
 الصلوة حتى يصلي التيمم لصلوة صحى النهار بالاتفاق انما الخلاف <sup>على النجاسة</sup>  
 انه يصح اداء الوقية بذلك التيمم اولا ومدار هذا الخلاف وما قبله  
 ان التيمم ظف مطلقا اي حال عدم الماء عندنا فيجوز التيمم للصلوة  
 قبل دخول وقتها عند عدم الماء وعند طه ضروري ولا ضرورة قبل  
 الوقت فلا يجوز ولا ياتى في ذلك الخلاف الواقع بين اصحابنا في ان البدل  
 بين التراب والماء كما قالوا بين التيمم والوضوء عند عدم الماء كما  
 قال محمد انما ياتى في صحة امانة التيمم للمتنقى وقيل طلبه من رفق <sup>على النجاسة</sup>  
 له ما دلالة لا يلزمه الطلب من ملك الغير خلافا لهما فانما قال لا يصح  
 قبله لانه مبذول عادة فكان الغالب الاعطاء سدا على وفي ما في البدل  
 والابيض والقرن وغيرها وفي التجديد ذكر محمد ابي ج في  
 الذخيرة عن الجصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه ضيق <sup>البدل</sup>  
 وقولها عند غلبة الظن بعدم المنع وقال في الميوط يجب الطلب <sup>الماء</sup>  
 على قول الحسن بن زياد وفي البديع المار في السفر من اغراض الاشياء <sup>الماء</sup>  
 يكن مبذولا عان وصح بعد الطلب والمنع بلا خلاف حتى اذا ضل <sup>بعد</sup>  
 المنع ثم اعطاه ينقض تيمم الان فلا يعيد ما دعى وينقض ناقض  
 الوضوء وقدرته على الماء زوال التيمم عند العدة على المار ليس <sup>قبل</sup>



الانتقاض حقيقة بل من قيل الانتهاء قالوا المراد به ظهور الحدث  
 السابق عند القدوة على الماء لان القدوة في الحقيقة غير ناقصة اذ  
 ليست بخروج بخي حقيقة ولا كما انتهت طهوية التراب عند هالائه  
 لم يجعل ظهورا الا الى وجود الماء فاذا وجد بعي محدثا حدث سابق  
 وكاف لظهوره لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا يتقص  
 خلافا لما في فانه يقول بفعل بقدر ذلك ثم يتم والقدوة المعبرة  
 منها انما ثبت اذا لم يجب صرفه الى جهة اسم مكان على بره او ثوبه نجاسة  
 يصرفه الى الجفاسة ويتم لارادته خلافا لرفو ويظهر الخلاف في جواز  
 الصلوة بعد السلام فان قلت هذا القول من زفي يقتضي ان النية في  
 التيمم واجب عند قلت يجوز انه تكلم فيه على قول من يرى فيه وجوب  
 النية كما تكلم ابو صيفة في المزارعة على قولها وان كان سوا لا يرى جواها  
 ونوب لراجعه تاخير الوقت الى اخره ليؤديها باكل الطهارتين ولا يجب  
 عليه ذلك لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالشك ويجب عليه  
 قدر غلظت يدي رمية السهم وقدر شئ ثمانية ذراع الى اربع مائة لو ظنه  
 قريبا والافلا قال الشافعي يجب عند قومه ولا يجوز له التيمم حتى يطهره  
 ولو نسي في رجله الرجل في الغالب يكون للمسافر فالتيمم عنه ثم المعبر  
 كونه في العريان سافرا كان او غير سافر وذلك اتي في الجامع الصغير  
 بلفظ الرجل بدل المسافر وصرح بذلك في فخر الإسلام في شرحه وانما ط  
 النسيان دون عدم العلم لانه اذا لم يعلم به لا يعيد عند ابي يوسف

في قوله لا يعيد  
 عند ابي يوسف

في قوله لا يعيد

في قوله لا يعيد

في قوله لا يعيد

ايضا على الاصح وصلى ستمائة ثم ذكره لم يعيد الا عند ابي يوسف الذكر في قوله  
 وبعد سواء ذكره في الهداية **باب المسح** على الخفين جاز بالنية  
 انما قال جاز لان ثبوته على وجه التحصيل على وجه الاجاب وقرو  
 فيه حكاية فله صلى الله عليه وسلم ورواية قوله ولذلك قال بالنية وأشار  
 به الى ان نص الكتاب ساكت عنه رد على من زعم ان قرعة الحجر في ارجلكم  
 تدل عليه لان قوله تعالى اتي الكعبين بدفعه ضرورة ان مسح الخف غير مفيا  
 ولما اشترت السنة الواردة في هذا الباب جاز بها الزيادة على نص  
 الكتاب لمحدث دون من عليه افضل جنبنا كان او طائفا او فاسدا من  
 ليس خفيه وسو على وضوء ثم اجب في مرة المسح نزع خفيه وبخل  
 رجليه اذا توضا وليس له ان يسح عليه ما وفرضه قدر تلك اصابع اليد  
 يعني من كل رجل على مرة حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار اصبعين  
 وعلى الاخرى مقدار خنص اصابع لا يجزئه وانما اعتبر اصابع اليد لانتها  
 الة المسح وكفى ثلثها لان الاكثر يقوم مقام الكل وانما قلنا كفى اذ لا  
 عن الزيادة وما قيل ان كانت باصبع اخرى لا يلزم المحذور المذكور  
 وقال الكرخي يعتبر اصابع الرجل كما في الحرق والاقول اصح وزيادة  
 لفظ قدر للاشارة الى انه لو مسح باصبع واحدة ثلث مرات واخذ كل  
 مرة ما جاز وكذا لو مسح بالابهام والسجدة منفردتين يضمهما مع ما بينهما  
 من الكف على الخف جاز لان ما بينهما مقدار اصبع اخرى ذكره في الخاف  
 وكذا لو شئ في حشيش مبتل بالمطر او اصاب موضع المسح ماء او مطر

في قوله لا يعيد  
 عند ابي يوسف

في قوله لا يعيد

في قوله لا يعيد











يعتبر غيرها حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وما قدر تلك اصابع  
من اصغرها يجوز المسح كذا في البيهقي لا مادونه هذا جوابا للتحسان  
والقياس ان يكون اليسير انفا كما كثيرا وهو قول زفر والشافعي  
ويجمع خروق خف لا الضيق الخرق الذي يجمع اقله ما دخل الملة  
دونه لا يعتبر احاطه بموضع الخرز ثم ان المعتبر في الكعب والتمت  
لما مر ان ما فوقه خارج عن صر الخف المعتبر في المسح ويجوز على ضيق الخرز  
والجنب والحيمة في العبدان التي يجربها العظام والمراد من الجوان المشقة  
في الجلة فلا ينافي الوجوب قال في الكفاية ترك المسح على الجائر والمسح  
لا يقرب لم يجز عندنا وقيل سوا لا جماع والصحيح انه قوله ما واختلف  
المجروح وفي المكسور يجب بالاتفاق وذكر في العيون ان الفتوى على  
قوله ما احتياطا وفي شرح الطحاوي والزيادات ان المسح على الجائر ليس  
بضرر عندنا في صفة وفي تحرير التدويري الصحيح من هذه الصنفية  
ان المسح على الجيرة ليس بضرر وقال في القاية والصحيح انه واجب  
وليس بضرر حتى يجوز صلواته بدونه قال صاحب الهداية في مختارات  
والناجوز المسح عليها اذا كان المار يضرب بالجراحة اذا غلبها فاذا اضر  
على الجراح وان اضر يمسح على الجيرة سواء شدها على وضوء او على غيره  
وان اضر المسح على الجيرة ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع الفصد  
والزيادة على موضع الجراحة يتبع لها وفي الذخيرة كان القاضي الامام ابو  
النسفي لا يجزئ المسح على عصاة المقتصد ويجزئ المسح على حرقة المقتصد

هذا هو الوجه  
في الجائر

هذا هو الوجه  
في الجائر

وذكر الامام القاضي علاء الدين ان كان الفصد في موضع يمكن ان يند  
بنفسه من غير اعانة احد لا يجوز المسح على العصاة وان كان في موضع لا  
يمكنه يجوز المسح على العصاة وعامة المشايخ وعامة المشايخ على جواز  
المسح على عصاة المقتصد وفي هداية الناطق اذا كان حل الجائر  
يضرب بالجراحة وتحت العصاة موضع الجرح فيه لم يكن عليه ان يحل الجائر  
وليس عليه ان يغسل ما تحت العصاة في غير موضع الجراحة وان كان حل  
العصاة لا يضرب بالجراحة ولكن نزع العصاة عن موضع الجراحة يضرب بالجراحة  
فان عليه ان يغسلها ويغسل ما تحتها الى ان يبلغ موضعها يضرب بالجراحة ثم يند  
العصاة ويمسح على موضع الجراحة وذكر في الاسرار ان استعاب المسح على  
الجائر شرط في الذخيرة ان تذكر استعاب العصاة في المسح على الجائر  
فيه اختلاف المشايخ وفي التجنيس نقلا عن موطع السلام اذا مسح على  
الجائر هل يجزئ ام لا لم يذكر سند في ظاهر الرواية وذكر الحنفي زيادة ان  
مسح على الاكثر اجزاء وان مسح على النصف ومادونه لا يجزئ وبيرقي ولا  
يبطله سقوط الاغنياء اذا سقطت الجيرة لا غني عن لا يلزمه الفصل اصلا  
وان كان غير بر يلمنه على ذلك الموضع خاصة ذكر في الذخيرة واما إعادة  
المسح على الجيرة اذا بدلتها فلا يجب الا انها احسن ذكر في مختارات النوازل  
اعلم ان المسح على الجيرة يخالف المسح على الخف من وجه احد ما ان الجيرة  
لا يشترط شدها على وضوء بخلاف الخف وثانيها ان مسح الجيرة غير موقت  
بخلاف الخف وثالثها ان الجيرة اذا سقطت من غير بر لا ينقض المسح بخلاف

وذكر الشيخ  
في الجائر

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الحف ورابعها انها اذا سقطت عربرة لا يجب عليه الاغل ذلك <sup>حي</sup>   
الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الحف حيث يجب عليه غل <sup>ال</sup>   
وضاؤها ان الجبيرة يتوى فيها الحدث واجب بخلاف الحف <sup>ومى</sup>   
منها اتضح وبه اصابة المصحح اسقط قيد حدث عند كونه <sup>مواز</sup>   
المصحح على الجبيرة **باب الحيض** الدماء المنخفضة بالناء ثلثة حيض <sup>و</sup>   
للمخاضة ونفاس وانما ضحك الحيض بالذكر في العنوان لاصالته في   
هذا الباب سودم ينقصه دم بالغة ولا بلوغ قبل تسع سنين لاغنى   
داء احتوز بقيد الرحم على الرغاف والدماء الحارة من الجراحات <sup>ودم</sup>   
للمخاضة فانها دم عرق لادم رحم وبقيد البلوغ عن دم تلع الضيف   
فان عدم كونه من الرحم غير معلوم وبقيد لاغنى عما ينقصه الرحم من   
مرض ومنه دم النفاس فان النفاس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر   
بترعات النقاء من الثلث وانما قال عن داء ولم يقل لاداء بها لان العبرة   
بعدم كون نقص الدم عن داء لا بسلاهما عنه لان كونها مرضية سواء <sup>كان</sup>   
الدماء في رحمها او في موضع اخر لا ينافي كون الدم الخارج من مجرى   
حيضا اذ الم يكن نقصه بالسبب الدماء ثم الاصح ان الحيض موقت   
الى سن الاباس واكثر المباح قدروه بتين سنة ومباح تجارى   
وخورزمي بخمس وخمسين فارات بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب   
والمختار انها ان زات وما قوبالكا لسود والامر والعاقبة كان حيضا   
وبطل الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعد وان زات صفة او صفة

20

او برتبه منى لتخاضه واقله ثلثه ايام وثلاث ليال هذا نص في ظاهر  
 الرواية واما قولهم ولياليها فيمكن تطبيقها على ما روي الحسن عن ابي حنيفة  
 ايضا وموانه ثلثه ايام وما يتخللها من الليالي وموليدان قال الناطني  
 في الاجناس اقل الحيض ثلثه ايام ولياليها وسومذكور في الاصل <sup>مكن</sup>  
 معناه بليال تقع في معنى هذه الايام ولا يريد به ثلث ليال مقدورها  
 كالايام حتى لو زادت عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب  
 الشمس يوم الاثنين فهد ثلثه ايام بباليها ويكون حيضا وفي الجين هذا  
 رواية عن ابي يوسف اما على ظاهر الرواية اقل الحيض ثلثه ايام وثلاث  
 ليال وفي الهداية وعن ابي يوسف انه يومان واكثر الثالث وعندنا في  
 يوم وليلة واكثر عشرة وعندنا في خمسة عشر ومبدأ الحيض من  
 حروجه الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المرأة لها فرجان داخل غيرة  
 الدبر وخارج بمنزلة الاليتين فاذا وضعت الكرش في الكرش  
 الفرج الخارج فاقبل الجانب الداخل منه كان صدثا وحيضا ونفاسا  
 ان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهور ان وضعت في الفرج الداخل  
 فاقبل منه الجانب الداخل ان كان عاليا على حرف الفرج او مجازياله  
 فهو حدث وحيض وقاس وان كان متسفلا فلا حتى تنفذ البلة الى  
 الخارج لعدم الظهور وان سقط الكرش فهو حدث وحيض وقاس  
 لوجود الخروج والطهرين دمين في مدة يعني ان الطهر المتخلل بين  
 والدمان في من الحيض يكون حيضا ولو خرج احد الدمين عن مدة

فالقبة تكون الدارين في المدة لا يكون العذر  
فيها في العبادة الرضائية فاذكر ما ذكره  
تاج الشريعة



هذا الباب سؤم ينقصه دم بالغة ولا يلون قبل تسعين لغير  
 داء احتوز بقيد الرحم على الرغاف والدماء الحارة من الجراحات  
 المتخاضة فانها دم عرق لادم دم وبقيد البلوغ عن دم تله الضيق  
 فان عدم كونه من الدم غير معلوم وبقيد لاغناه عما ينقصه الرحم لمرض  
 لمرض ومنه دم النفس فان النفس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر  
 بتروحات النقاء من الثلث وانما قال عن داء ولم يقل لاداء بها لان العبرة  
 بعدم كون نقص الدم عن داء لا بسلا متاعنه لان كونها مرضية سواء  
 الدماء في دمها او في موضع اخر لا ينافي كون الدم الخارج من مجراها  
 حيضا اذ لم يكن نقصه بالسبب الدماء ثم الاصح ان الحيض موقت  
 الى سن الالباس واكثر ما ينج قد روه بتين سنة ومياخ نجاري  
 وخوزم بخمسين فحار ان بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب  
 والمختار انها ان زات وما قوما لا سود والامر والقافي كان حيضا  
 ويتطل الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعد وان زات صفرة او صفرة

الحف ورابعها انها اذا سقطت عن برة لاجب عليه الاغل ذلك  
 الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الحف حيث يجب عليه غسل  
 وضامها ان الجبيرة يتوى فيها الحدث واجب بخلاف الحف ومن  
 منها اتفق وجه اصابة المصح حيث سقط قيد حدث عند كونه  
 المسح على الجبيرة **باب الحيض** الدماء المختصة بالنساء ثلثة حيض  
 متخاضة ونفاس وانما نقص الحيض بالذكر في العنوان لاصالته في  
 هذا الباب سؤم ينقصه دم بالغة ولا يلون قبل تسعين لغير  
 داء احتوز بقيد الرحم على الرغاف والدماء الحارة من الجراحات  
 المتخاضة فانها دم عرق لادم دم وبقيد البلوغ عن دم تله الضيق  
 فان عدم كونه من الدم غير معلوم وبقيد لاغناه عما ينقصه الرحم لمرض  
 لمرض ومنه دم النفس فان النفس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر  
 بتروحات النقاء من الثلث وانما قال عن داء ولم يقل لاداء بها لان العبرة  
 بعدم كون نقص الدم عن داء لا بسلا متاعنه لان كونها مرضية سواء  
 الدماء في دمها او في موضع اخر لا ينافي كون الدم الخارج من مجراها  
 حيضا اذ لم يكن نقصه بالسبب الدماء ثم الاصح ان الحيض موقت  
 الى سن الالباس واكثر ما ينج قد روه بتين سنة ومياخ نجاري  
 وخوزم بخمسين فحار ان بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب  
 والمختار انها ان زات وما قوما لا سود والامر والقافي كان حيضا  
 ويتطل الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعد وان زات صفرة او صفرة

او برتبة فهي متخاضة واقله ثلثة ايام وثلاث ليال هذا نص في ظاهر  
 الرواية واما قولهم ولياليها فيمكن تطبيقها على ما روي الحسن عن ابي صيفه  
 ايضا وسواء ثلثة ايام وما يتخللها من الليالي وموليدان قال الناطقي  
 في الاجناس اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها وسومذكور في الاصل وكن  
 مسناه بليال تقع في معنى هذه الايام ولا يربط به ثلث ليال مقدورها  
 كالايام حتى لوزان عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب  
 الشمس يوم الاثنين فهذه ثلثة ايام بلياليها ويكون مضافا في الجبيرة هذا  
 رواية عن ابي يوسف اما على ظاهر الرواية اقل الحيض ثلثة ايام وثلاث  
 ليال وفي الهداية وعن ابي يوسف انه يومان واكثر الثالث وعند باقي  
 يوم وليلة واكثر عشرة وعند باقي خمسة عشر ومبدأ الحيض من وقت  
 خروج الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المدة لها فرجان داخل فمرلة  
 الدبر وخارج بمنزلة الاليتين فاذا وضعت الكرسف في الكرسف  
 الفرج الخارج فاقبل الجانب الداخل منه كان صدئا وحيضا ونفاسا  
 ان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهور ان وضعته في الفرج الداخل  
 فاقبل منه الجانب الداخل ان كان عاليا على حرف الفرج او مجاذيا له  
 فهو حدث وحيض ونفاس وان كان مستظلا فلا حتى تنفذ البله الى  
 الخارج لعدم الظهور وان سقط الكرسف فهو حدث وحيض ونفاس  
 لوجود الخروج والظهورين دمين في مدة يعني ان الظاهر المتخلل بين  
 والدمان في مدة الحيض يكون مضافا ولو خرج احد الدمين عن مدة

ما جالس  
 فاعية تكون الدمين في المدة لا يكون الظاهر المتخلل  
 فبما عابرة التي جسد ما ذكر الاما ذكره  
 ما جالس



الحيض بان ذات يوماد ما ونسعة طهر او يوماد ما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض ووجهه ان استعاب الدم الحيض ليس بنسب اجماعا فيعتبر اوله واصله كالنصاب في باب الرقعة ولا يبدل الحيض بالظهر ولا يختم به على هذه الرواية وهي رواية محمد عن ابي صنفه وكذا النفاس على هذا الاعتبار وما رأت من كون فيها في المدة سوى البياض حيض اعلم ان الوان الحيض بي الحمر والسواد صين اجماعا وكذا الصفة المثبتة في الاتص والمحضرة والصفرة الضعيفة والكدرة والترتبه عندنا والفرق بينهما ان الكدرة تقرب الى البياض والترتبه الى السواد وانما قدم مثله الطهر المتخلل على الوان الحيض لانها متعلقة بحد الحيض فاحتملها بها ثم ذكر الوان الحيض فقال يبلغ الصلوة والصوم ويعفى بولاي بناء على ان الحيض يمنع وجوبها وصحة اداها وينع صحة اداها دون وجوبه فيجب قضاءه اذا طهرت دون قضائها ثم المعتبر عندنا اخر الوقت فاذا احضت في اخر الوقت سقطت وان طهرت فيه وجبت فاذا كانت طهارتها لعشرة وجبت الصلوة وان كان الباقي من الوقت لا يسع الا قدر التحريم وان كانت لا اقل منها وذلك عاداتها فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الغسل والتحريم وجبت الا فلا لان مدة الاغتسال في الحيض واربعون في النفاس بنسبة العشر في الحيض ودخول المجد لم يقل والطواف لان الحيض لا يمنع الطواف ما ياتي في كتاب الحج نعم يجب عليها التحريم عن الطواف في الحيض وسوى

نفسه في ذلك  
والاغتسال في الحيض  
والصلاة في الحيض  
والصوم في الحيض  
والحج في الحيض  
والنكاح في الحيض  
والاستبراء في الحيض  
والجماع في الحيض  
والاستبراء في الحيض  
والجماع في الحيض  
والاستبراء في الحيض  
والجماع في الحيض

من ما يلى الحج يذكر في موضعها واستماع ما تحت الاذان وغيره حتى يتق شعاع الدم اي موضع الفرج فقط ولا تقراء اي القرآن سواء كانه اية او مادونها وفي رواية اكثر في وسو المختار وفي رواية الطحاوي يحل دون الآية هذا اذا قرأ على قصد السكوة واما اذا قرأ على قصد الذكر والنسب فلا بأس به بالاتفاق كحجب وفساد بخلاف المحدث متعلق بقوله ولا تقراء ولا تسمى هؤلاء الاربعة مصحفا ولا جله المتصل احتوز به عن المقصود ولم يقل الابدان بخلاف من جاف لعدم صحة حصر المستثنى فيما ذكره وكمن بالكم ولا در بما فيه اية الابصرة وحل وطحن من قطع دمها لاكثر الحيض والنفاس قبل الغسل فان قلت حل الوطحن لا يتوقف على انقطاع الدم قلت انما فرض انقطاعه لان الكلام بعد في احكام الحيض وحل وطحنها على تقدير عدم انقطاعه في المذكور من احكام الاستحاضة دون من قطع لاقط اي من الاكثر الا اذا اغتسل او تيمم لان الدم يدر ثناء وينقطع اخرى فلا بد من الاغتسال او التيمم ليتبرج جانب الانقطاع او معنى قدر ما يسع الغسل والتحريم من آخر وقت الصلوة لان الصلوة صارت دينيا في ذمتها فطهرت صكها في المسئلة واما في الكتابية فيحل وطحنها بنفيل الانقطاع قبل الغسل لانه لا يتطرق حصرها امان ذابن وانما قال من اخر وقت الصلوة او لا غير للوقت الممهل ولا الاول وقت الصلوة على ما عرف في موضعه ثم ان ما ذكره اذا لم يكن الانقطاع دون عاداتها لانه اذا كان دونها لا يقر بها وان حتى تعفى عاداتها لان العود في العادة غالب واقل الطهر في غير يوماد

صلى الله عليه وسلم

الحديث والحج وغيره  
غير جنب فالحايض والنفاس  
ثلاث منهن

باب السرية

باب السرية







لما عرفت ان دخول الوقت معتبر عند ما لا بعد طلوع الشمس  
 بوضاء قيله انما قال من قبله دون قبله لان المراء ان يكون بعد طلوع  
 الفجر كيلا يتحقق دخول الوقت بعد التوضي فيتعين الخروج شرط  
 للبطلان وفيه خلاف لرفر لما عرفت ان المعتبر عند الدخول فقط  
 يوجد والنقاس دم يعقب الولد قال المطرزي النقاس بكسر النون  
 ولاق المرأة مصدر يني به الدم كما سمي بالحيض والاصل لاقه واكثر  
 اربعون يوما خلافا للثاني فان اكثر ستون يوما عنده وسلام  
 التوامين من الاول خلافا لمحمد وهو قول زفر والثومان ولدان من  
 بطن لا يكون بين ولادتهما اقل من هذا الحمل ستمائة اشهر وقال المطرزي  
 التوام اسم للولد اذا كان معه اخر في بطن واحد ويقال مما توامان كما  
 يقال مما زوجان وقولهم مما توام ضطاء وفي البسوط ذكر التوام مكان  
 التوام صحيح عند اهل اللغة منهم من قال التوام افسح كما يقال مما زوج  
 ونهم من قال التوامان افسح كما يقال مما كفوان واخوان وانقضاء  
 من الاخر اجماعا وسقط يرى بعض خلقه ولو قصير من نفاذ والامة  
 ام الولد ويقع المعلق بالولد اي بحيث به لو كان علق بمنه بالولادة  
 وتنقضي العدة به اطلاقا ليشمل عدة ام الولد **باب الانجاس** يطهر  
 البدن والثوب اسقط اصنافها الى المصلى لان المقصود منها بيان  
 جوازها رتبا بما ذكر لبيان وجوبها حاله الصلوة فانه من مسائل  
 شروط الصلوة ولم يذكر منها المكان لانه انواع وكل منها حكم خاص

نبيه

نبيه

نبيه

على استقف عليه عن نجس من بزوال عينه وان الذي لا يثيق زواله  
 فان الاثر الذي يثيق زواله معفو بهذا ورد الاثر بكل ما يقع طاهر  
 ما كان او غيره وقل محمد وزفر وان في لا يجوز الا بالماء وانما ترك  
 قيد المزيل لانها من قول به زوال عينه كالحل ونحو اي نحو الخل في  
 الانقصار بالعصر فكاف للتمثيل والنحو للتشبيه فالمعنى مثله الخل  
 وما يشبهه وعلم ان يرغله ثلثا وعص في كل مرة بشرط ان يبلغ  
 العصر في المرة الثالثة بقدر قوته ان امكن المعتبر فيه غلبة الظن  
 انما قدره بالثلث لان غلبة الظن تحصل عنده غالبا حتى لو جرى  
 الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه انه قد طهر جاز وان لم يكن ثم عصر ولا  
 يغسل ويترك الى عدم القطر ثم وثم هكذا ولا بشرط اليقين **باب**  
 الخف عن ذوى جرم كل ما يرى بعد الجفاف ذوى جرم وما لا يرى  
 فليس يرى جرم جف لا بد من الجفاف عنده لان مسح الطيب يزيل الجرم  
 بالارض وجوه اي جواز ذلك ابو يوسف في طيبه اي في طيب ذوى جرم  
 فانه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرائحة وعلى قوله اكثر  
 وبه يفتي وقال محمد وزفر لا يطهر الا بالفضل وعلا الجرم له كالبول  
 بالفضل فقط وعن النبي رطبا بالفضل وبالساب وبالفرك ومن  
 الباس بالفرك فذا خطاء وان اصابني بدنه لا يطهر الا بالفضل **باب**  
 كان او يباسا ذكر في الاصل ومورق في غنيته ذكر في الكافي  
 وذكر الكوفي في تحريمه ان يابس يطهر بالفرك من غير فرق بين

نابه الشريعة

نابه الشريعة

نابه الشريعة

نابه الشريعة



وغيره ومنهم من عدم الفرق في ظاهر الرواية والفرق في رواية  
 الحسن فقد وهم والسيف ونحوه في الصلابة والتفالة بالمسح ان  
 كان يابساً يكفي مطلق المسح وان كان رطباً لا بد للمسح بالتراب حتى  
 يجف ثم يظهر والبساط يجري عليه الماء ليلة في الذخيرة يوماً ليلة  
 وفي الخائنة الكتي بمطلق الجري والمرض والاجر المضروب احتوز به  
 عن الموضوع بالجفاف لم يقل باليبس لانهم يفرقون بينه وبين الجفافة  
 والمعتبر منها سواها في ذكره في الذخيرة وذهاب الاثر من اللون  
 الرقيق للصلوة عليها ولا تظهر طهارة كافية للصلوة عليها ولا تظهر  
 طهارة كافية للتميم بها وكذا الخصى اراد به السرة التي تكون على السطح  
 من القصب وسبح كلاء قائم في الارض اختلفوا فيها وقيل مادام كان  
 على الارض يظهر ان بالجفاف سوا المختار وما قطع منها بفعله لا غير  
 قدر الدرهم من نجس غلظ كبول ودم وحصى وخرق دجاج وبول حمار و  
 هرة وفان وروث وحقى الروث يتعمل في الفرس والحمار والحقى  
 يتعمل في البقرة والبعرة في الابل ومادون بيع ثوب اي ربع  
 ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل يجمع ثوب عليه وقيل ربع طرف اصلاً  
 النجاسة كالزبل والكم والخريص وعند ابي يوسف بشر بشر  
 وعند ذراع في ذراع ومثله عن محمد مجوف كبول فرس وما اكل  
 لحمه وخرطير سواء كان من البتاع او من غيرها وما وقع في بعض  
 نسخ الهداية وغاية البيان في التخصيص بالاول ليس صحيحاً لانه في غير

كذا في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

من نسخة

من نسخة

من نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة

الخطاف مع ان علة العفو وسوكونه مما رزق من الهوى شاملة له  
 لا يوجب عفو وان زاد لاحقة النجاسة وغلظها لا يظهر فيما يقع في  
 وانما يظهر فيما يصيب الثوب ذكره في الاسرار ويعتبرون الدرهم  
 بقدر منقال في الكثيف وماله ذفر عرض كف في الرقيق المراد  
 من الكف ما وراء المفاصل ودم السمك ليس نجس فضلاً عما قيل ولم يشك  
 له في حكم العفو كما فعله صاحب الكفر لانه ظاهر في ظاهر الرواية و  
 العفو يقتضي النجاسة ولما بال بطلان الحمار لا ينجس لانه شكوك الظاهر  
 لا تروى طهارة بالمشك وبول انتج مثل رؤس الابل ليس بشئ و  
 ورد على نجس نجس كعكسه لاراد قدر فيه خلاص الثافي وحمار صار  
 ملحا ويقتل على ثوب بطانة نجسة هذا اذا لم يكن الثوب مضرباً و  
 طرف بساط طرف اخر منه نجس وان تحرك احد مما يتحرك الاخر انما قال  
 هذا في المن شرط ان لا يتحرك احد مما يتحرك الاخر وفي ثوب ظهر فيه ندوة  
 ثوب رطب نجس فيه لا بحيث لو عرق قطرت اي ليس ظهور الذوق فيه  
 لو عرق قطرت تلك الليلة منه او وضع رطباً على ما طين بطين فيه من  
 وليس وبتحس طرف منه ونسبه وغلظ طرف اخر لا تحرى اي لا يشترط  
 التحري في غلظ طرف من الثوب كخطه بال عليها حرقها بال ذكر لالها  
 في غلظ نجاسة بولها فيعلم الحكم في غيرها بالدلالة تدوسها فقل  
 وهب بعضها فيظهر الكل ولا يشترط التحري فيه ايضا قيل الطهارة هنا  
 مكان الضرورة وفيه نظر اذ لا ضرورة في التحري الاستنجاء النجس ما يخرج

من نسخة

من نسخة

من نسخة

من نسخة

من نسخة



من الطهر والاستنجاء طلب الفراغ عنه وعن اثنى بماء وتراب ذكره  
 في الجمل من نجس يخرج من البطن لم يقل من كل حدث غير النوم والريح  
 لانه عن اختيار مذهب من قال ان النوم ليس حدثا عينه اما الحدث  
 ما لا يخلو النائم عنه غالبا فاقم السبب الظاهر مقام وهو مذهب من  
 ينحو عن عيجه حتى يتيقن من الانتفاء وهو حمل الشيء نيقا طاهرا بلا عد  
 سنة وعند الشافعي فوض حتى لو تركه لا يجوز صلوة والمعتبر في اقامة  
 السنة عندنا هو الانتفاء لا العدد فان حصل محجرا وادكفاه وان لم  
 بالثك زاد عليه وعند الشافعي العدد مع الانتفاء شرط حتى لو حصل الانتفاء  
 بدون الثلث كل ولو ترك لم يجزئ ذك في البدائع فالمسني بقوله بلا عدد  
 لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه وللبقية على ذلك قال يدبر بالبحر الاول  
 ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث يعني اذا اصاب في اقامة السنة الى  
 يفعل كذلك صيفا انما يدبر بالبحر الاول في الصيف لان الخصية فيه مودة  
 فلا يقبل احترازا عن ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر بمبالغة في تطييفه والاداب  
 الذهاب الى جانب الدبر والاقبال لثلاث ثلوث فرجها بالاول والثالث  
 شتا لان الخصية في الشتاء غير مودة فتقبل بالاول لان الاقبال  
 يبلغ في الانتفاء ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة وغلة بعد المحر ادب  
 يديه ثم يرحى المخرج بمبالغة ويقبله بطن اصبع او اصبعين او ثلث  
 به بالتفصيل على انه ينبغي ان يقبل باصبع واحد ان كفى والا فليطم  
 اليه الاخر ثم الاخر لم تحصل الكفاية بهما يكون الثلث بقدر القوة

ثم الميم ٢٢١  
 في الميم ٢٢١

في الميم ٢٢١

في الميم ٢٢١  
 في الميم ٢٢١  
 في الميم ٢٢١  
 في الميم ٢٢١

في الميم ٢٢١  
 في الميم ٢٢١

لا يروى بها كمالا يترك النجاسة في شقوق الاظفار ثم يقبل يديه  
 ثانيا ويحب في نجس جاوز المخرج اكثر من درهم هذا عندنا وعند  
 محمد يعتبر مع ما في المخرج ولا يستنجى لعظم وروث ويدين قال في  
 الغاية يمكن الاستنجاء بعشرة اشياء العظم والرجيع والروث والطعام  
 والدم والرجاج والورد والخرق وورق النجس والشعر لا يقبل  
 القبلة ولا يستدبرها لم يقل وكفى استقبال القبلة لانه يعلم بان لا  
 يكون المنفى سابقا لكرها وانما قال في الخلاء ليعلم الكراهة في الخلاء  
 بطريق الدلالة ولو اطلق لزمهم اختصاصها بما اذا كان في الصحراء وذكر  
 في الاجناس ان هذا اذا كان الاستقبال والاستدبار لاجل التغطية ولو  
 كان لازالة الحدث فلا كراهة في لا التعلق له بالاستنجاء فحقه ان يذكر في  
 اخرياب ما يفيد الصلوة كما فعله صاحب الهداية **كتاب الصلوة**  
 الوقت للمخرج من الصبح المعترض الى المنتصف في الاقي وسواها صادق  
 احتراز به عن المستطيل وسوا الكاذب الى طلوع دكا بالضم غير مصر في  
 اسم الشمس معرفة لا يدخلها الالف واللام وللظهر من رواقها طريق  
 معرفتها على ما صرح في المبسوط بانه اصح الاقاويل وفي الخاتمة بانه المختار  
 سوان يغير خشيته في مكان مستوي ويضع على مبلغ الظل علامة فادام  
 الظل في الانقصاص فالشمس في الارتفاع والوقت قبل الزوال وان اسك  
 وان اخذ الظل في الازدياد والانقصاص فالشمس قد زالت والوقت بعد الزوال  
 وان اسك الظل عن الازدياد والانقصاص فهو وقت الزوال ومن وضع

صد السبعة

صد السبعة







تغيرها لم يقل الى اداء المغرب مكان قوله وصح الفوات وصلاح الجفنة  
 وسجد السلافة في هذين اي بعد الصبح وبعد اداء العصر كما عرفت  
 ان ما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا قال قاضي يجوز قضاء الغايته بعد  
 العصر قبل الغيرة ولا يجزى فرضان في وقت بلامرجه خلافا للثاني  
 فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر المطر  
 السفر ومن صار اهلا له لم يقل من طهرت لعدم اختصاص الحكم بها فانه كذلك  
 اذا بلغ الصبي واسم الكافر او افاق المجنون في وقت عصر وعشاء  
 صلاها فقط خلافا للثاني لانه يقول ان وقت الظهر والعصر كوقت  
 وكذا وقت المغرب والعشاء والا يكفي عنده وجود الحدث في إحدى وقتين  
 من الظهر والعصر وكذا من المغرب والعشاء في حق صاحب العذر بل لانه  
 يقول ان وقت العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب  
 حتى من صار اهلا للصلوة ومن هو اهل فرض في آخر وقت يقضي خلافا  
 لرفق لا في العكس خلافا للثاني لم يقل لا من حانت فيه لعدم اختصاص  
 الحكم بها فلا وجه له خصوصاً في مقابلة التعميم السابق ذكره في الفأوى  
 والظن به والحاصل ان زوال المانع في آخر الوقت موجب وجوبه  
 مسقط **باب الاذان** سنة الغرض اداء وقضاء فقط قبلها لا قبل  
 وقتها وعند أبي يوسف وسوق الثاني يجوز للمغرب النصف الثاني  
 من الليل وانما لم يقل في وقتها لان اذان ما يقضى منها لا يلزم ان يكون في  
 وقتها فان قوله عم فليصل اذا ذكرها فان ذلك وقتها في حق الباني

بهمس ١٢٦

بهمس ١٢٧

بهمس ١٢٨

بهمس ١٢٩

فلا يدل على ان القضاء مطلقا يكون في وقتها فيعاد اي فيؤذن  
 مرة اخرى في وقتها لو اذن قبله ويؤذن علما بالالوقات لئلا يلبس  
 للاذان مستقبل القبلة واصبعاه في اذنيه يترسل فيه اي يتمهل بالحن  
 المراد به التقريب والترنم وترصيع المراد ان يذكر الشهادتين مع خفض  
 الصوت مرتين ثم يرفع الصوت بهما مرتين وفيه خلاف الثاني و  
 ويجوز وجهه في الحيلتين يمين ويسر ويستدبر في صومعة ان لم  
 يكن الاعلام مع الثبات في مكانه لكون الصومعة متعة ويقول  
 بعد فلاح البحر الصلوة حين من النوم مرتين والاقامة مثله خلافا  
 للثاني فان الاقامة عند فرادى الاقد قامت الصلوة لكن يتجدد فيها  
 ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم فيها اي لا يتكلم  
 لاني اشاء الاذان ولا في اثناء الاقامة ولا يحسن المتأخرون التسوية  
 سوا الاعلام بعد الاعلام في الصلوة كلها ويجلس بينهما الا في المغرب  
 وقال لا يجلس في المغرب ايضا جبه حقيقة ويؤذن للغايته ويقسم عند  
 تعددها يأتي بكل منهما او بهما الغير لا وفي فان لها ياتي بهما وكما اقامة  
 المحدث لا اذانه ولم يعاد او كره اذان الجنب واقامته ولا تقاد به بل  
 سوا لان تكرار الاذان مفيد بل لانه مشروع في الجملة كما في الجمعة  
 الاقامة وان يعاد اجزاء الاذان والصلوة ذكر في التبيين كاذان المرأة  
 والمجنون والسكران وصبي لا يعقل فاذا ان هولاء انخه يعاد ذكر  
 في الخلاصة وثاني بها الماسر والمصل في السجد جماعة انما قال جماعة

صدر الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

صدر الشريعة



لان المصلي في المسجد منفردا حكمه حكم المصلي في بيته في مصر في عدم كراهة تركها معا او في بيته في مصر انما قال في مصر لان في القرى قد لا يكون مسجد فالمصلي في بيته فيها حكمه حكم المسافر واما اذا كان فيها مسجد فحكمه حكم من في المصر وكمن تركها للاوليين اي كمن تركها مع المسافر والمصلي في المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاكتفاء بالاقامة للمسافر بخلاف المصلي في المسجد جماعة لا الثالث فانه لا يكره تركها معا اذا اذن واقیم في سجدة ويقوم الامام والقوم عند حي على الفلاح قال في الذبقة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند علمائنا الثلثة وقال الحسن بن زياد وقرأ اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة قاموا في الصف واذا قال مرة ثانية بركوا والصحيح قول علمائنا الثلثة ونيزك قبل قد قامت الصلوة قال في الذبقة قال ابو حنيفة يكبر قبل قد قامت الصلوة هكذا فسر في النوادر وانه يدل على القيام عند قوله حي على الفلاح وظاهر ما ذكر في الكتاب يوجب ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قد قامت الصلوة قال في التلخيص الحولي في الصحيح فاذا ذكر في النوادر

**باب شروط الصلوة** التي تقدمها لا بد من هذا القيد احتراز عن الشروط التي لا تقدمها بل تقارنها او تأخر عنها وهي التي تذكر في باقي فقرات الصلوة كالتيمة والترتيب والخروج بضعف والمراد شروط الصلوة لا شروط الوجوب ولذلك صح توقعه الى النوعين المذكورين في ظهر توب المصلي ومكانه من حيث وجوب منه ومن حيث قد مر بيان الخبث والحديث و

نعم هو

نعم هو

نعم هو

مما سبق في كتابه

في

وسر عودته من غير استقبال القبلة والنية والعورة للرجل من تحت ستره الى كنبه فالركبة عورة دون السرة خلافا لما في غيرها والامة مثله مع ظهرها وبطنها والمخ جسدتها اي جميع اعضائها الا الوجه والكف والقدم وكشف بضع ساقيها وبطنها وفخذها ووبرها وشعر نزل من راسها وربع ذكركم منفردا والانسيتين بنه بقوله منفردا على ان كل من الذكر والانثيين عضو مستقل والمعتبر ربع عضو مستقل والمعتبر ثلث في اكتشاف قليل يمنع من الجواز يمنع انما يمنع ان يكثر زنا كثيرا وقد اكثر ما يؤدي فيه كبري وعادم فربل الجحيم صلى الله عليه وسلم بعد وان صلى عاريا وبيع فيه طاهر لم يخرج وفي اقل من ربعه الا فضل صلوة معه وعند محمد ذلك ختم وانما قال معه دون فيه بغيرها على ان الفضيلة مع كونه مع المصلي سائر عورة لافي وقوع الصلوة فيه وعادتم سائر السطح عدم ما يستره لعدم التوب بخصه حتى لو وجد ورقا ياما كان او قاعدا فلذلك قال عادم سائر ولم يقل عادم يجوز صلوة قائما ويندب قاعدا ومويا وقبلة خائف الاستقبال جهته قرة وان جهلها وعدم من يعلم انما لم يقل من لئال اذا لاعة وجوب من لئال اذا لم يكن عالما بالمسؤول عنه تجرى ولم يعد ان اخطا وقال الثاني في عييدها اذا استدبر وان علم به اي باخطاءه ووقف على جهة الصواب مصليا او كحولا رايته الى اخرى استدرا لهما الى تلك الجهة وان لم يكن بل لا تحرم بل يجوز وان احاب فعلم ذلك قبل الفراغ عليه ان يتأقها لان التحري اقرض عليه فيفد بتركها واما اذا علم بعد الفراغ فلا استئناف لحصول المقصود هكذا

ما في الشريعة  
من ان السرة  
والوجه والكف  
والقدم  
منه

ما في الشريعة

ما في الشريعة

او حشوا او غير ذلك  
يكن الاستدبار به لا يجوز  
ما في الشريعة

صدر الشريعة



ينبغي ان يفهم هذه المسئلة وبه صرح في البيتين واما ما فهم من قول من قال  
 ولم يعد فخطي تحري بل مصيب لم يتحرى لم يثبت رواية بل اشد من ثارة  
 عبادة القدوتى حيث قال فان اشتهت عليه القبلة اجتمد وقال شيخ  
 الاسلام خواهر زاد اشار انه لو صلى من غير تحريم ظهر انه اصاب القبلة  
 لا يجوز صلوة لان القبلة حاله المشبهة جهة التحري وعلى هذا التعليل اعتمد  
 شرح الكتاب في شرح تلك العبارة وجواب هذا التعليل ما اشير اليه في  
 البيتين وهوان جهة التحري وان كانت على القبلة حاله المشبهة الا ان  
 التحري لم يقصد لذاته وانما قصد الاصابة فاذا حصلت اغنت عنه لما علم  
 من القواعد ان ما فرض فيه بشرط حصوله لا غير كالمشي الى المسجد بل  
 متوافقة على خلاف ما ذكر قال الطحاوى ولوانه شك ولم يتحرى وصلى من غير  
 تحريم في الفاد ما لم يتبين الصواب بعد الفراغ من الصلوة وعلى وفق  
 هذا ذكر صاحب الخلاصة وقال في الخاتمة ولو شك فخطي بلا تحريم في الصلوة  
 انه اصاب القبلة او اخطأ بشاف لان اقتصاصه كان ضعيفا وان علم بقصد  
 انه اصاب لا يعيد لان الله لا يجتبع الى البناء ويوافق هذا ما في القيد  
 والبدائع وان تحري كل جهة بلا علم حال امامهم لما في كالتلوة وهم خلفه  
 سواء علموا انه خلفهم او لم يعلموا فان الشرط كونهم خلفه في الواقع لا علمهم  
 بذلك كما توهم جاز وانما قال بلا علم حال امامهم لانه لو علم احد منهم في الصلوة  
 جهة وجهه الامام ومع ذلك خلفه لا يجوز صلوة وايضا لو كان عنده انه  
 تقدم عليه لا يجوز صلوة ذكر في الخلاصة فعدم العلم بالتقدم عليه شرط

شرح في البيتين  
 في قوله لم يتحرى

سطره  
 في قوله لم يتحرى

شرح في البيتين  
 في قوله لم يتحرى

شرح في البيتين  
 في قوله لم يتحرى

الخواص في قوله

في قوله لم يتحرى

في قوله لم يتحرى

في قوله لم يتحرى

وهذا انهم من العلم بانه خلفه ذلك ظاهر ثم ان كونهم خلفه لا يقتضي  
 ان يكون وجههم الى ظهر الامام والامام في ما فرض من تحري كل منهم  
 جهة مخالفة لجهة الاخرى اذ لا يلزم ان يكون جهة الكل واحدة ونزب  
 ان يصل قصد قلبه صلوة يتحرى بها بيان لوقت النية على وجه يتضمن  
 الى تفسيرها ذكر الطحاوى انه يكبر تكبيرة الافتتاح في الطائفة اياها  
 اى مقدارنا اشار الى ان وقت النية وقت التكبير وسواء انما يحول  
 النوب والاحتجاب دون الختم والايجاب فان تقدم النية على التحريم  
 جاز عندنا اذ لم يوجد بينهما عمل لا يليق بالصلوة مثل الاكل والشرب و  
 القرآن ليس بشرط وعند الشافعي القرآن شرط من البدائع وبهذا يتبين ان  
 قيل ويصل قصد قلبه صلوة يتحرى بها طاعة انما ينطبق على قول الشافعي  
 والقصد مع لفظه افضل فان قلت الظاهر من قوله افضل ان لا يكون ذكر  
 النية باللسان سنة اذ لا فضيلة في ترك السنة وقد صرح في المحيط بانه سنة  
 قلت ما ذكر على وفق قول الشافعي ان الذكر باللسان ليس بجميع الغزاة وقال  
 في التخييل النية بالقلب لانه علم والتكلم لا معتبره ومن اثنان اثنان في  
 غزاة وما ذكر في المحيط منظوفه ويكفي للنفل والتأويل وسائر النسخ  
 نية مطلق الصلوة والغرض شرط تعيينه لانية عدد ركعاته وللقدس  
 نية صلوة واقداية **باب صلاة الصلوة** فرضها التحريم وهو قوله الله اكبر  
 وما يقوم مقامه وسو شرط عند الشافعي ذكره والقيام والركعة والركعة  
 والسجود بالجهة والالف وسواسم لما صلب فلا يكتفيه ان يسجد على الارض

تاج الشريعة  
 قال بعض الحفاظ لم يثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند  
 الافتتاح اهل بيته والاعني اهل بيته  
 ولا التاخير بل يقول اذ كان على الارض  
 اذا قام لا الصلوة كبر وبعده بيعة منية



وسواله انبه ذكره في المحيط وعندما لا يجوز بالثاني ووجهه الا  
 من عذر وبه يفتى واما الاقتصار على اجمعه فجايز بالاتفاق ذكره  
 في الخلاصة وفي الدرر اجمع علما ونا على ان فرض السجود ثبوت  
 اجمعه وان لم يكن بالالف عذر في قال ان السجود بالجمعة والا  
 فرض ثم زعم ان المعنى به فقد اخطأ مرتين والقعدة الاخرة قد  
 الشهد وقال بعضهم القعدة من الاركان الاصلية واليه ما اعلم  
 يوسف والصحيح انها ليست بركن اصلية ولهذا الوصف لا يقتضي فقيد  
 الركعة بالسجدة بحيث وان لم توجد القعدة ولو لم يبادون الركعة  
 لا بحيث فلم يكن من الاركان الاصلية للصلاة وان كانت من فروضها  
 لا يجوز الصلوة بدونها كذا في البدايع والخروج بصنع هذا على تحريم  
 اذنه من اثني عشره وعلى تحريم الكبر في ليس بغرض والصحيح على ما تقدم  
 عليه وواجبها ترك الواجب لا نقد الصلوة لكن يوجب اللزم ان كان عمدا  
 سجدة التوبة ان كان سهوا فراءة الفاتحة فلا نقد الصلوة بتركها عند  
 خلافا للشافعي فانها فرض نقد الصلوة بتركها عند وضوء سورة لا خلاف فيه  
 لما لك قايلا بفرضية كما توهم صاحب الهداية ذكره صلح العناية ورعاية الترتيب  
 فيما تكرر من الافعال لا بد من قيد التكرار اذ في الترتيب بين ما يكرر  
 فانه فرض كالترتيب بين الركوع والسجود وبين السجدة والقعدة قال في  
 الكافي ان الترتيب فرض فيما احدثت شرعية في كل ركعة كالسجدة فلو  
 قبل القيام او سجدة قبل الركوع لم يجز وبما قررنا بتين ان المراد من التكرار

الجمعة وان لم يكن بالالف عذر في قال ان السجود بالجمعة والا فرض ثم زعم ان المعنى به فقد اخطأ مرتين والقعدة الاخرة قد الشهد وقال بعضهم القعدة من الاركان الاصلية واليه ما اعلم يوسف والصحيح انها ليست بركن اصلية ولهذا الوصف لا يقتضي فقيد الركعة بالسجدة بحيث وان لم توجد القعدة ولو لم يبادون الركعة لا بحيث فلم يكن من الاركان الاصلية للصلاة وان كانت من فروضها لا يجوز الصلوة بدونها كذا في البدايع والخروج بصنع هذا على تحريم اذنه من اثني عشره وعلى تحريم الكبر في ليس بغرض والصحيح على ما تقدم عليه وواجبها ترك الواجب لا نقد الصلوة لكن يوجب اللزم ان كان عمدا سجدة التوبة ان كان سهوا فراءة الفاتحة فلا نقد الصلوة بتركها عند خلافا للشافعي فانها فرض نقد الصلوة بتركها عند وضوء سورة لا خلاف فيه لما لك قايلا بفرضية كما توهم صاحب الهداية ذكره صلح العناية ورعاية الترتيب فيما تكرر من الافعال لا بد من قيد التكرار اذ في الترتيب بين ما يكرر فانه فرض كالترتيب بين الركوع والسجود وبين السجدة والقعدة قال في الكافي ان الترتيب فرض فيما احدثت شرعية في كل ركعة كالسجدة فلو قبل القيام او سجدة قبل الركوع لم يجز وبما قررنا بتين ان المراد من التكرار

التكرار في كل ركعة لافي الصلوة كما سبق الى بعض الاوهام اذ لا يصح  
 للاحتراز عما لا يتكرر فيها على سبيل الفرضية وهو بكيفية الافتتاح والقعدة  
 الاخرة اذ لا احتمال لعل الترتيب بينهما وان من ترك القيد المذكور اعلم  
 ان الترتيب مطلقا واجب فقد اخطأ وانما قال في الافعال لان ما يكرر  
 اذا لم يكن من الافعال كالقراءة لا يكون الترتيب بينه وبين سائر الاعمال  
 فرضا والزعم المذكور اثباتا على الغفلة عن هذا القيد كما لا يخفى على  
 تأمل في كلامه والقعدة الاولى والشهد ان صاحب الدرر اورد  
 الشهد في القعدة الاولى مثلا لا ترك السنة المضافة الى جميع الصلوات  
 الا انه قال يعيد ذلك فاما الشهد في القعدة الاولى فان صدر السلام  
 كما يقول هو واجب وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح في باب السجود  
 من الهداية ثم ذكر الشهد بمقتضى القعدة الاولى والثانية والقراءة فيها  
 وكل ذلك واجب وفيها سجدة التوبة هو الصحيح فان قلت ليس عند  
 الواجبات ذكر قراءة الشهد مفيد بالافرة فلزم بجهلهم على عدم وجوب  
 القراءة في الاولى قلت نعم الا انه لا غيرة بالنهوض في مقابلة المنطوق والفظ  
 السلام خلافا للشافعي فانه فرض لا يقع الصلوة بدونه عند البدن من ذكر  
 هذا القيد لعدم الفرق بين الفرض والواجب عند فلا يتحقق الخلاف في  
 اطلاقه الفرض عليه وقوت الوتر وتكميلات العيدين وتعيين الاولى  
 للقراءة والظاينة في الركوع والسجود لم يقل وتعديل الاركان لانه  
 يشمل ليس بواجب كالقوة والقعدة بين السجدين فانها شتان عند

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة



عند أبي صنفه ومحمد مريح بذلك في الهداية وأما قضية الشمول فقد  
 نص عليها صاحب الحقايق حيث قال تعدل أركان الصلوة وهذا  
 الطائفة والفراد في الركوع والسجود وقوة الركوع والعقد بين  
 السجدين ليس بغير عند أصحابنا وغير أبي يوسف في غير رواية الأصول  
 أنه فرض وهو قول الشافعي ثم طائفة الركوع والسجود على قولهم أنه  
 عند الجرحاني وواجب عند الكوفي حتى يجب سجد السهو تركه وتكرره  
 عندنا على القولين أما طائفة قوة الركوع وقوة السجود بقدرية  
 لا واجب على قولهم ما بالاتفاق والجهر والاختفاء فيما يجهر ويخفى وس  
 غيرهما أو يرب أي ماعدى الفرائض والواجبات أما سنة أو مندوب  
 فإذا أراد الترفع كبر جازقا المراد بالحدف أن لا ياتي بالمدة في تمنع  
 الله أكبر ولا في باء أكبر بعد رفع يديه خلافا لأبي يوسف فإنه يكره عنده  
 مع رفع يديه ولا يفتي عن ذلك قوله ما شاء الخ لأنه خلو عن الدلالة على  
 غير مغزج أصابعه ولا ضام بل يتوكلها على حالها ما شاء بأمره حتى أدنيه  
 والمادة ترفع خذ منكبيها وجزان الكبير بكل ذكر هو شأنه خالص لله تعالى  
 كالتلليل والتحميد والتبجيل وكل اسم مع صفة تعظيم كقوله الله صل أو  
 الرحمن أكبر سواء يحسن التكبير أو لا خلافا لأبي يوسف والشافعي والكل  
 على التفصيل المذكور في الحقايق وبالقائمة وكذا لو قرأ بها بعد أو ذبح  
 وسمي بها وباللهم اغفر لي لا قال في الذبية والحاصل من مذهبه أن ما  
 تجزئ اسم الله تعالى أو تجزئ شأنه جاز الافتتاح به وما كان

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله

31  
 أو دعاء لا يجوز الافتتاح به ويضع يمينه على شماله تحت شرة كمال القنوت  
 وصلوات الجنانة ويرسل في قوة الركوع وبين تكبيرات العيد قال الشافعي  
 الآية الخ في أن كل قيام يس فيه ذكر منون فالسنة فيه الأول  
 كل قيام فيه ذكر منون فالسنة فيه الوضع وبه كان يفتي شمس الدين الحنبلي  
 والصدرا الكبير برهان الآية والصدرا شمس الدين حام الآية من التوبة ثم  
 يتنقح ولا يوجه أراد بالثناء سبحانه اللهم الخ وبالبوصية قراءة في وجهته  
 وجهي الخ بعد التوبة وإنما أتى بمثلها في المعطوفين فإن الوضع  
 والأول من الأفعال والثناء من الأدكار لا للرائي فإنه لا يلزم أن يكون  
 التثنية مراديا عنها ويتحقق للقراءة بالثناء خلافا لأبي يوسف في قوله  
 المسبوق لأنه لا يثنى ويقرأ فيتعوق لا المؤتم لأنه يثنى ولا يقرأ فلا يتعوق  
 ويؤخر عن تكبيرات العيد ومن يحمله بتعال التثنية بقدره عليها ويتنقح للابن  
 الفاتحة والوتر الأعلى قول محمد في صلوة الخافعة ويسرهن أي التثنية  
 والنقود والتسمية خلافا للشافعي لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالتسمية وهذا من جملة ما عسك به الشافعي على أنها من الفاتحة ثم يقرأ  
 ويؤتي بعد ولا الضالين ثم خلافا للشافعي في الجهرية كالمؤتم وعند  
 مالك لا ياتي إلا بالثنتين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ثم يكبر للركوع  
 حافظا ويعتمد يديه على ركبتيه مغزجا أصابعه باسطا ظهره غير مرفوع  
 ولا منكسر رأسه ويسبح ثلثا وسوادناه أي أدنى الكمال لا يجوز أن يسبح  
 أي يقول سبح الله من راضا أسره ويكتفي به الإمام خلافا للمالك والشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

يقال جهره وأسره مما في الهداية وبغيره  
 من قبيل حمل الضمة على الضمة كما في أمير  
 به على ما ذكره صاحب الكشاف  
 في تفسير سورة التوبة فوهم  
 الخطأ من مطايعهم من



الطحاوي قولهما وبالجملة الموثم خلافا للشافعي والمفرد يجمع بينهما  
 هذا في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية وهو الأصح وهو الخلاف  
 الصحيح من مذهبه يأتي بالجملة لا غير وقال في البوط وهو الأصح  
 وعليه أكثر المتأخرين ويقوم مستويا قدامه سنة عندما خلافا لابي  
 واذا في ثم يكبر ويجد فيضع ركبته اولاً ثم يديه وضع الركبتين سنة  
 عندنا اثنا الثلثة وعند من هو قول الشافعي وتختار الفقهاء قول  
 انه واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القذوري والكرخي انه فرض  
 ثم وجه بين كفيه ويديه صدأ اذنيه وقال ان في يديه صدأ منكبيه  
 صاماً اصابعه مبداً بضعه الضبع يكون الباء المضد مجافاً بطنه  
 عن فخذه وموجها اصابع رجليه نحو القبلة وبسج فيه ثلثا وسواها  
 ادناه في يجب ان يزيد على الثلاث فيما بشرط ان يختم بالوتر وان كان  
 اماماً لا يزيد على وجه على القوم فان سجد على كور غمامته كور غمامة دور  
 وعند الشافعي يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا وجد جسم الارض امامه  
 فلا يجوز اجماعاً ذكر في المختلف وتفسيره وجران الحزم ما قالوا ان بالغ  
 يتفل رأسه المبلغ من ذلك ذكر في التجنيس ثم ان الظاهر في تعليل اصحابنا  
 المذكور في الهداية وغيره بان النبي عم كان يسجد على كور غمامته فيه  
 الكراهة عندنا لان في عبارة كان دلالة على التكرار والفضل في  
 او فاضل ثوبه او شيء يجده ويستقر جهته عليه جاز والافلاو كلاً  
 تسجد للقيام على ظهر من في صلاة لا غير تسجد على ظهر من في صلاة

فيهم منهم

فيهم منهم

فيهم منهم

يجوز للزوجة وعلى ظهر من يقضي صلوة اخرى او ليس الصلوة لا  
 يجوز لعدم الصلوة والمرأة تخفض وتلوق بطنها بفخذها  
 وترفع مكبراً ويجد مطيئاً ويكبر ويرفع رأسه اولاً ثم يديه ثم  
 ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض ولا تقود وقال الشافعي فيعتمد  
 على الارض ويجلس بته خفيفة والركعة الثانية كالاولى لكن لا تشارك  
 تقود ولا رافع يديه رافع في الركعة والرفع منه واذا انما ارض  
 رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً يمناه موجها اصابعه نحو القبلة بسطاً  
 يديه على فخذه موجها اصابعه نحو القبلة ذكر ابو يوسف في الاما الى  
 يعقد الحصر والبنصر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالبنابة  
 ذكر انه محمد عليه الصلوة والسلام كان يشير ويحن بضعه بضعه وقال  
 قول ابي حنيفة وكثير من المتأخرين لا يرون الاشارة وكرهها في ميتة المتقي  
 في الفتاوى لا اشارة في الصلوة الا عند الشبهة في التشهد وموسى  
 ويشهد كابن مسعود رضي وقال الشافعي الاخذ بشهادتين على  
 ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرب فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط  
 وبني افضل وان سج او سكت جاز وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة  
 الصحيح الاول ويعقد كالاولى خلافا للشافعي وما لك واحمد فان  
 السنة التورك في كل تشهد يتعقبه التسليم عند الاول وفي الجمع عند الثاني  
 وفي تشهد ثان عند الثالث ذكر في التبيين والتورك من هنيهة على  
 المرأة في الصلوة المذكورة في قوله والمرأة تجلس على البتة اليسرى

فيهم منهم

فيهم منهم



مخزبة رجلها من الجبابرة فيما اى في القعدة ويترشد ويصلي  
 على النبي عم هو سنة عندنا وعند باقي فرض قال الكوفي الصلوة  
 النبي عم واجبة على الانسان تقع ان شاء جعلها في الصلوة او في غيرها  
 وعن الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كما ذكر قال شمس الابنة السرخسي وما ذكر  
 الطحاوي انه يجب عليه في الحالف للجماع فقامه العلماء على ان الصلوة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم كما ذكر مستحبة وليست بواجبة كذا في الدرر والمختار  
 ويدعون بما يثبت به القرآن او المأثور من الدعاء لا كلام المسلمين خلافا لما  
 فان عنده يجوز ان يدعو في الصلوة لكل ما جاز خارجها والاصل فيه  
 ان كل ما لا يستحيل سؤال من العباد فهو كلامهم ولا يستحيل فليس بكلامهم  
 ثم يعلم عن غيره بنية من غم الذي يشاركه في صلوة والمكذبة ثم يعلم عن غيره  
 كذلك والمؤمن ثم ينوي امام في جانبه وفيها ان حازه هذا قول محمد  
 وهو رواية غني في صيغة وقال ابو يوسف نواه في الاول فقط والامم  
 بها وقيل لا ينويهم لانه يبين ايمهم بالتمام وقيل ينوي بالاولى لا غير  
 خلافا لما كان اذا كان يعرفه والصحيح الاول والمنفرد المالك فقط  
**فصل** يجزئ الامام في الجمعة والعيدين والجمعة واو في المأثنين  
 اداء وقضا لا غير والمنفرد خير ان ادى لكن الاول افضل وخاف  
 وخاف صما ان قضى وهو الصحيح وفي التطوع بالنهار يخاف وفي  
 الليل بخير اعتبارا بالفرق بين في حق المنفرد لانه يقع لها وادنى الخبر  
 اسماعيل غيره وادنى الخافة اسماعيل نفسه من الصحيح رد لما قيل ان ادنى

سبقت  
 كذا في  
 في  
 في  
 في

في

في

الجهر اسماعيل نفسه وادنى الخافة تصحيح الحروف وكذا في كل ما يتعلق  
 بالنطق كالطلاق والعناق والاشتاء وغيرهما من البيع والكساح  
 والايلاء واليمين اى ادنى الخافة في هذه الاشياء اسماعيل نفسه حتى لو  
 طلقت بحيث يصحح الحروف ولكن لم يسمع نفسه لا يقع الطلاق ولو  
 طلق جهرا ووصل ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولا يصح  
 الاشتاء وان ترك سورة او في العشاء قراها بعد فاتحة اخرى به وجهها  
 ان ام ولو ترك فاتحها لم يعد هذا عندنا وقال ابو يوسف لا يقضي واحدة  
 منهما ثم المذكور في الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قوله قراها  
 وفي الاهل ذكره بلفظ الاستحباب فقال اجتنب ان يقضيها وفي  
 القرية اية والمكتفي بها عمدا ثم لترك الواجب عنده وقالنا لثابت  
 قصار اية طويلة ونسبها في العجالة الفاتحة وادى سورة شاء  
 وامنه نحو البروج واشتقت وفي الحصر نحو طوال المفضل في العج  
 والظهر واساطير في مصر والشام وقصان في المغرب ومن حجاز الى  
 البروج طوال ومنها الى لم يكن واساطير ومنها الى الاخر قصار وفي  
 الضروية بقدر الحال وكان وقت سورة اى بعينها الصلوة قال الطحاوي  
 ولا يستحب في هذا ادراة صما واجبا بحيث لا يجوز غيرها او راي قراه غيرها  
 مكروهة اما لو قرأها لابل اليسير عليه او تركها بقرآن فلا كراهية في ذلك  
 لكن بشرط ان يقرأ غيرها اصلا بالليل لا يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز ولا  
 يقرأ المؤمن بل يسمع وينصت خلافا لما في فانه يقول ويجي على المؤمن

تابع الشريعة



قراءة فاتحة وناقول تعالي واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
قال ابو هريزة كانوا يقرءون خلف الامام فتزيت وقال احمد اجمع الناس  
على ان هذه الآية في الصلوة وان قرأ امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب  
عطف على قرأ لما كان الخطبة قايمة مقام ركعتي الظهر نزل من جوفها  
منزلة المؤتم فلا دلالة فيه وفي قوله او صلى على النبي عم على ان تكون الخطبة  
والصلوة على النبي صلعم واقتنين في نفس الامر والاجتهاد لما قيل انه يقتضي  
ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة لان عدم التنزيل المذكور في قوله  
الاذا قرأ قوله تع صلوا عليه فيصلي سرا واضلغوا في المأوى عن المنبر  
والاحوط الشكوت والجماعة سنة مؤكدة اي قوتية شبه الواجب في الحق  
وتسقط بالاعتذار منها المطر والطين والبود الشديد والظلمة و  
الاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاسبق فان ام  
عبد او امرأتي سوا الذي يسكن في البادية عربيا كان او عجميا كان  
الغالب عليه بجهل او فاسق او اعمى هذا اذا كانوا سوادا وما اذا  
الاعى افضل فتقدم او في كذا في المبسوط نحو هراذه او مبتدع او في  
ذناكره جماعة النساء وصدحن وتقف الامام وسطهن لو فعلن قال  
الطوسي الامام من يؤتم به اي يقتدى به ذكره كان او انثى والحضور  
الساكنة كل جماعة في العجوز الظهر والعصر والجمعة لا الباقية وقيل المغرب  
كالظهر لانتشار النفاق فيه والجمعة كالعيدين لاسكان الاعتزال و  
قالا ان العجايز يخرجن في الصلوة كلها لانه لا فتنه لقلعة الرغبة فيهن وهذا

التمه

التمه

بهمه

في عصرهم اما في زماننا جماعة النساء مكروهة لفادهن كذا في الاحتياط  
ويقتدى النبي بالميتيم خلافا لمحمد فان الطهارة بالتراب يدل على  
الطهارة بالماء عند والاولى ضرورة بخلاف الثانية فيكون بناء القوي  
على الضيف وعندما التراب خلف عن الماء فيعمل عمله عند قعدة والمال  
بالماسح والقيام بالقاعد خلافا لمحمد والموتى بالموتى الا ان يوتى الموتى  
قاعدا والامام مضطجعا والمستقل بالمفتوح لارجل بالمرأة او صبي  
خلافا لشافعي في الصبي وطاهر بخلاف وقارزي باي ولا يبرأ في  
يوم يوم خلافا لفرق ومفتوح بمنقل لان بناء القوي على الضيف لا  
يجوز ومفتوح فرضا آخر لان الاقدار شركة فيجب الاتحاد والامام  
يطيلها ولا قراءة القرآن الا في الفجر وقال محمد اجماع الى تطويل الاولي  
في الصلوات كلها ويقوم مؤتمرا بوضوئهم ويتقدم ان زاد اي اذا كان  
المؤتم لان صلوات الامام واحد بل مع الامام لان يأمهم بالتأخر عنه  
لانه ايسر وان ظهر حديثه يعيد المؤتم لان صلوة الامام تتضمن صلوة المقتدي  
فسادها يوجب فسادها ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخثافي بالفتح  
جمع الخثافي كاجباي جمع الجبلي ثم النساء فان حادثة شهامة حالا او  
محركة كانت او اجنبية بلا حائل بل قدر موضع الرجل وغلظة مثل غلظة الابه  
والفرجة تقوم مقام الحائل وادناها ما يقوم فيه الرجل ذكر في البيت  
في صلوة مطلقة هي التي لها ذكر وجود في الاصل مشتركة وتحرمة بغير  
يبني احد ما تحرمة على تحرمة الآخر وبينما تحرمتها على تحرمة ثالثة او اداء

صاحبه  
في التراب عند  
حيث قالوا الخليفة  
يقيم من غير ان لا يكون

24 السنية  
منها كونه على جنب قبل  
يسير ما لا يثبت في  
تحقق الخواصة  
منه

فكر هذا القيد المذكور منهم ومن تركه وقال  
امامنا اخطأ من يتردد في صلاة الامام  
فكر هذا القيد المذكور منهم ومن تركه وقال  
امامنا اخطأ من يتردد في صلاة الامام



سوبان يكون احدهما امام الاخر او يكون لهما امام فيما يؤد به حقيقة  
 او تقرير كان ذكر الاشتراك في الاداء مفسداً عن ذكر الاشتراك في  
 الحرية ولذلك اكتفى به في تخلص الجامع الا انهم افردوا كلامهما بالذكر  
 تفصيلاً محل الخلاف عن محل الوفاق كما هو ذلهم وتبعهم المص وذلك ان  
 الاشتراك يخرج شرط اتفاقاً والاشتراك اداء شرط على الاصح ذكره  
 شرح التلخيص وان تولى الامام امامتها بنه بهذا على ان الشك لا يوجد  
 بدون نية الامام امامتها وضمت الرد على من اعتبر شرطاً زائداً على شرط  
 الشك في اعتبار النية في صحة الشك خلافاً لفرق وجهته حتى اى  
 جهتها وجهته من عادية وذكر هذا الشرط في الغاية في باب الصلوة في  
 الكعبة ولا يتصور خلاف الجهة الا في جوف الكعبة اولى مظلة اذا  
 صلى كل واحد بالحرى الى جهته فسدت صلوة استحساناً والقياس  
 ان لا يقد وهو قول زفرات اقل اعتباراً لصلواتها حيث لا يقد  
 وجه الاستحسان ان الرجل ما يؤثر بتأخير التاء لقوله صلعم اخرجوه  
 من حيث اخرجهم الله وهو المخاطبة دونها فيكون هو التارك لفرق  
 فيفقد صلوة دون صلواتها كالمعلوم اذا تقدم على امام وان لم يتوكلها  
 لا تجوز صلواتها لعدم صحة الاقتداء بدون النية في اى عند مجازاتها حل  
 لان صلواتها فقد المجازة عند عدم نية الامام امامتها لان الفاد  
 فرع الانقضاء صلى اى بقارى واتى اى قارى واميتا والفاذ  
 سنة الصلوة عند وقال صلوة الامام والاى نامة لانه معذوراً

بقره بقره  
 بقره بقره  
 بقره بقره

بقره بقره

بقره بقره  
 بقره بقره

بقره بقره  
 بقره بقره

وغير معذور فصار كما اذا العارى عراة ولا بسين وله ان الامام  
 ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فقد صلوة وهذا لانه لو امتد  
 بالعارى يكون قراءته قراءه له بخلاف تلك المسئلة لان القياس الموجود  
 حق الامام لا يكون موجوداً في حق المتقدي وفيه بحث وسواء لا قراءه  
 للقارى في الصلوة المذكورة وليس في وسع الاى تكليف القراءة عليه  
 ان القادر بقدره الغير لا يعد قادراً عنده ولهذا الاجبة مجمعة على الا  
 وان وجد قانداً واختلف في الاخرين اميا فسدت الحكم خلافاً لفرق  
 لنادى فرض الصلاة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخالو عن القراءة اما  
 تحقفاً او تقدير او لا تقديس في حق الاى لانعدام الاهلية وعلى هذا  
 الخلاف لو قدم في التشهد **باب** الحذر في الصلوة مصلحة  
 اى عرض له بلا اختيار حدث انصرف من غير مكث وتوضاً لانه لو مكث  
 ثم توضاً يلزم ادا بجزء من الصلوة مع الحذر فبطل واتم والقياس ان  
 وسوقول الشافعى ولو بعد التشهد لان التسليم واجب عليه فلا بد من  
 التوضى لياق به صريح في الغاية والهداية وهذا صريح في انه خلاف  
 للامامين من اذ لا خلاف لهما في وجوب التسليم والاسيتاف افضل والا  
 يخرج اخرى مكانه يعنى ان كان من سبقه الحدث اماماً يتخلف احد من  
 الجماعة يخرج الى مكانه ثم يتوضا ويقيم او يعود انا خيراً لان في الاول  
 قلة الشى وفي الثانى اداء الصلوة في مكان واحد كما منع ان فرغ  
 امامه الضمير يرجع الى الامام الذى يتخلفه فانه امام له وللقوم والا

صدقة

صدقة

فاذا ذكر بيان لزوم التكليف  
 كما توضح صدقة بقره  
 ادا لم يبق ذكره  
 منه لول



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بنو ہاشم

三

12/12

بج. ۱۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

وہو افغانہ

ابو حنيفة رضي الله عنه لما راى جواب ابو حنيفة في هذه المسائل انها تبطل فقال من  
ذات نفسه لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق الا الخروج منها بفعله فقال الخرج  
من الصلوة بفعل المصلي فرض عند وهذا غلط منه لانه لو كان فرضا كمالا  
لاقتصر بما سقر به وليس سلام ولما لم يخص به علمانه ليس بفرض وانما قال بطل  
في هذه المسائل لان ما تغير في اشائها تغير في اخرها كنية الاقامة واقدارها  
بالمقيم قدرة التيمم على الماء ونزع الماسح خففه على يسره انما قال بطل يسره  
كان يعمل كثير لا يبطل الصلوة عند ايضا ومضى من مسحة علم ان معنى التيمم  
في هذه الحالة لا نقدر الصلوة مطلقا بل اذا وجد الماء والا فيمضي على صلوة  
على الاصح ذكر في الخاتمة وزوال عذر المذود وسقوط الجيرة عن برء  
التي سورة وتبيل العاري وثبأ وقدره المولى على الاركان وتذكر فائتة  
وسو صاحب ترتيب وتقدم الفاري اميا وطلوع دكا في الخرج وحول  
وقت العصر في الجمعة وكذا قهقهة الامام وصوته عند ايبطل بعد التيمم صلوة  
المسبوق لوقوعه في طلال صلوة وفيها ايضا خلاف لما لا كلام لانه مضي  
السلام وخروج من المسجد امام حصر بفتح الحاء والضم خطا فاض عليه في المغرب  
على القراءة فاستخلف حتى هذا عند خلاف لما فاحلاف فقالوا لم يعرفوا  
يجوز به الصلوة اما اذا قرأ عليه ان يركع ولا يجوز للاختلاف اجماعا كقيد  
اي كقدّم الامام سواء احدث او حصر مسبوقا الا ان الاولى ان يقدم مركبا  
فيتم صلوة الامام اولاً ويقدم مركبا كالسليم بهم وحين انما اي تم المسبوق  
صلوة الامام يصير المنافي كالمتهمة والكلام والخروج من المسجد لو جاز

ماح الشريف

صدر الشريف

الحكم المفعول من فو طلب الحكم لعنتمين الموت والنقل  
من الاول حكم منيا للنفعوا فو محصور من  
الثاني حكم مثل بس فو حكم ومنه  
امام حكم فلم يتطع انه بقاء ما  
وضعا كما عطا فيه ان  
كلام صاحب الغرب  
منه



والاول اى صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلواتهما الا عند  
 فراغه اى فراغ الامام الاول لانه وجد في خلال بان توضع ادر كظيفة  
 بحيث لم يسبقه بشئ وان صلوة خلف خليفة لا تقوم اى لا يفيد صلواتهم  
 لانه قد تمت من ركوعه او سجده فحدث اى في ركوعه او في سجده او ذكر  
 سجدة تركها في الركعة الاولى فجدد ما بعده اى ان تضرع في  
 صما وما ذكرها فيه نذرا اى لا يجب عليه اعادته الركوع والسجدة الذي  
 تذكر فيه لكن ان عاد يكون مندوبا اى ام واحد فحدث اى الامام  
 وخرج من المسجد ذكره في الهداية ولا بد منه لانه لم يخرج منه فهو على امامته  
 حتى يجوز الاقتداء به ذكره في البين فالما موم امام بلائيه اى من غير حاجة  
 الى ان يولى الامام امامته لان النية للمقيمين وسبب معتبر في الاصل المذكور  
 ان صلح لهما والاى ان لم يصلح للامامة بان كان امرأة او صبيا او غشي او  
 اميا او اعرس او متفلا خلف المفترض او مقبلا خلف المأخر في القضاء قبل  
 وقبل يعني انه خلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم يبطل صلوة الامام  
 رواية كالاو استخلفه قصدا ولا يبطل في اخرى لان الامامة انتقلت منه من غير  
 صنعه وقال بعضهم لا يتعين للامامة ثم يبطل صلوة الامام والمقتدى في  
 ويبطل صلوة المقتدى دون صلوة الامام في اخرى وفي الكافي الاصح هذه  
 الرواية هذا اذا لم يتخلفه واما اذا تخلفه فيه الاجماع يبطل صلوة الامام  
 المتخلف **باب** ما يفيد الصلوة وما يكره فيها يفيدها الكلام مطلقا  
 اى عامدا كان او ساهيا يقضا ناكنا او نايما مكرها كان او غير مكرها خلافا

بهم سب ١٢١

بهم سب ١٢١

بهم سب ١٢١

بهم سب ١٢١

بهم سب ١٢١

بهم سب ١٢١

لثا فغى في الخطاء والسيان واللام عمدا احتزبه غي السلام سهوا فاقا  
 غير مفيد قال في الهداية لانه من الاذكار فيعتبر في كراهية النسيان وكلاما  
 في حال التعمد لما فيه من كفاي الخطاب ورده اطلاقه لانه مفيد عمدا كان  
 او سهوا لانه كلام محض فان قلت ذكر صاحب الهداية في فصل ما يكره  
 للمصلي قلت نعم الا انه اوضح حيث علل بقوله لانه كلام غي انه مفيد  
 الاين والتاوة والتأفيف وبكاء بصوت سواه كان من وجع او مصيبة  
 الامن ذكر الحجة والتأفف فانه لا يفيد ولا يخرج بلا عند خلافا لابي يوسف  
 ذكر صاحب الخلاصة وسميت عاطس وجواب خير سوء بالهتج جاع وساو  
 بالحدلة وعجيب بالجملة والميللة وفحة على غير ما هذا يشمل في مقتضى  
 على غير المصلي وعلى المنفرد وفيه الامام والمنفرد على اى شخص كان وكل  
 ذلك مفيد الا اذا قصد به الملاءة دون الغنى ولذلك قال يقصد اى يقصد  
 الغنى وان فتح على امامه لا يفيد تحسنا وقيل ان قرا قدر ما يجوز به الصلوة  
 يفيد لانه لازمة اليه وقيل ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه يفيد صلوة  
 العائج وكذا صلوة الامام ان اذ بقوله لعدم الحاجة اليه وقراءة من صحف  
 وقال لا يفيد الا انها يكره وان افغى بغير الكراهة ايضا وسجده على خبي  
 والدعاء باي حال غي التمس بحى اللهم روي فلانة واعطى الف دينار وكله  
 وشربه وعمل اخر الا اليسر فانه لا يفيد بخلاف الكثير واختلف في ذلك قيل في  
 ما يحتاج الى ايدين وقيل ما يشك الناظر ان علمه في الصلوة او لا ولا خيار  
 العامة وقيل ما يستكره المصلي قال الامام البرقي هذا اقرب الى مذهب  
 الاصفهاني

٢٤ الشريعة

٢٤ الشريعة

٢٤ الشريعة







والمراد ما يلبسه المرن في بيته ولا يذهب معه الى اكبر من يفرح ان الكراهة  
 انما تكون اذا كان له ثوب اخر والوطى والتخلى فوق المسجد والبول  
 وقمره فوق بيت فيه مسجد اى مكان اعد للصلوة وجعل له محراب  
 واسار الى هذا بتره في الاول وتكرار الثاني وعلق باب له لانتفاخه بالجبتي  
 والسبع وما زاد الذهب وصلوة الى ظهر قاعدا يتحدث وقيل حية  
 او عقر فيها **باب الوتر النفل** الوتر ثلث ركعات خلافا للشافعي  
 فان عنده في قول ركعة وجب قال ابو حنيفة الوتر فرض فيه اخذ من  
 ثم رجع وقال سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي ثم  
 رجع وقال واجبك في الحجة بسلام اى بسلام واحد وهذا امر قوتي  
 ان افعي وفي قول يوتر بثلثتين وسوقول مالك وقت قبل ركعة  
 الثالثة خلافا للشافعي فان القنوت عند بعد رفع الرأس في الركعة  
 بغير رافعا يديه ثم تقبض فيه ايدا خلافا للشافعي فان القنوت عند  
 النصف الاخير من رمضان فقط دون غيره خلافا للشافعي فان القنوت  
 في صلوة النحر منون عند في جميع السنة وبعده في كل ركعة منه فالحج والعمرة  
 وروية ويتبع القانت في العجر خلافا للشافعي لابي يوسف بل يكتسب سكت عن  
 القيام والقنوت لانه مختلف فيه وسبق في النحر وبعد الظهر والمغرب والعشاء  
 ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها اربع بسلامة وجب الاربع قبل العصر  
 العشاء وبعده وكره من يد النفل على اربع بسلامة نهاما وعلى ثمان ليلا والاربع  
 افضل فيها وفرض العرارة في ركعتين الفرض وكل الوتر والنفل والوتر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال الشافعي رحمه الله تعالى في النفل  
 انما هو ما زاد على الفرض

نفل شرعي فصداله احسن به عن الشروع فيه فصدقه غير كما اذ اطلق انه  
 لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلاها فانه يصير ما شرع فيه  
 نفلا ولا يجب اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو غلظ الطلوع والغروب  
 وقضى ركعتان لو نقص في الشفع الاول والثاني يعني شرع في نفل فان  
 وافدها في الشفع الاول يقضيه لا الثاني لانه لم يشرع فيه وان قصد  
 على ركعتين وقام الى الثالثة ثم افسدها يقضى الشفع الاخير فقط  
 لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع في النفل صلوة على من  
 كما لو ترك قراءة شفعيه وقال ابو يوسف عليه قضاء الاربع او الاول  
 او احدى او الثاني او احدى او الاول واخرى الثاني وعند ابي يوسف في  
 قضاء الاربع لا غير اى قضاء الركعتين ليس غير من الصور واربعة ركعات  
 في احدى كل شفع او في الثاني واخرى الاول وعند محمد في الاخير قضاء ركعتين  
 ومنه السلي على ثمانية اوجه واصلا عند محمد خلافا للاولين او ارضا  
 عن العرارة تقطع التحمة فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة  
 خلافا للاولين وعند ابي يوسف كلاما لا يقطع التحمة فيصير بناء  
 الثاني عليه وانما وجب فاد الاول حتى لو قرأ في الشفع الثاني صح هذا  
 وعليه قضاء الشفع الاول ولا قضاء لو اتم الثانية ثم نقص ثم تلاى  
 نفلا ذات اربع واتم الركعة الثانية ثم نقص لا قضاء عليه لانه لم يشرع في  
 الشفع الثاني فلم يجب عليه وقد اتم الشفع اما اذا شهد فقط واما اذا لم  
 فكان موجب كون كل شفع من النفل صلوة على من ان يفد الشفع الاول

انما قصد بالشرعية ان يركب بكل  
 ما يكون الركعة في شفع كامل صا  
 لم يبطل لذلك باعادة الاول  
 والثاني

باب الشربة



الا انه لم يفسد قياسا على الفرض وينقل قاعدة مع قدرة قيامه  
 ابتداء اي وقت الشروع وكمن بقائه بعد الشروع الابدن وراكبا  
 موبيا خارج المصعد القيد لتقيحوا في المص وغيابي يوسفانه  
 يجوز فيه ايضا وما في ضمنه من الاطلاق عن قيد السقف لتقي اشراطه  
 الى اي جهة توجه لان النوافل غير مخصصة بوقت فلو زعم النزول و  
 التقبال انقطع عنه القافلة او ينقطع سوغ عن القافلة كذا قال ايضا  
 الهداية وقد سجد التبع حيث اتى بما يوضح عن اشراط السفر وقد عرفت  
 ان ليس شرط ولو افترق ركبا ثم نزل في لانه يؤديه الحمل مما وجب عليه ونكسه  
 فسد لان التهمة انقضت موجبة للركوع والتجود فلا يجوز ادائه بالايدي  
 سني التراويح في رواية الحسن بن عبيد بن حنيفة وهو الاصح لانه واظفها  
 الخلفاء الراشدون والبنو عثمانيين العذر في تركه المواظبة ورضيته  
 ان يكتب علينا عشر ركعة بعد العشاء الى اخر الدليل قبل الوتر وبعد  
 الاصح ذكر في الهداية وبعد عن ترويجات لكل ترويجة تليمان  
 وجل بعد ما قدر ترويجة السنة فيها الجماعة والسجد قال في البدع  
 من صلاتها في بيته ومنه او جماعة لا يكون له ثواب سنة التراويح لتركه  
 سنة الجماعة او السجد على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل مسجد عن اقامتها  
 كانوا مسيئين وانسيين ذكر في البدائع ولو اقامها البعض فالتخلف  
 عن الجماعة تارك الفضيلة والختم مرة لا يترك لكل القوم وفي اليد  
 واما زمانها فالفضل ان يقرأ الامام على حسب حال القوم من الرغبة

في غير هذه الركعة  
 في غير هذه الركعة  
 في غير هذه الركعة  
 في غير هذه الركعة

واكمل ولا يوتر جماعة خارج في رمضان وتذكر **فصل**  
 عند اكسوف يصلي امام الجماعة بالناس ركعتين كانفلا اي على هيئة  
 بلا اذان ولا اقامة خلافا لما في فان عند في كل ركعة ركوعان فلا  
 يكون على هيئة النفل تخفيا وقالوا لا يقرأ بالجر طول اقرانها وبعدها  
 يدعوا حتى تحلى ولا يخطب وان لم يحضر اي امام الجماعة صلوا فرادى  
 كالحسوف ولا جماعة في الاستثناء ولا خطبة وان صلوا وصدا ناجاز  
 وهو دعاء واستغفار يتقبل بها القبلة بلا قلب رد خلافا لما في  
 كافر لما عرفت انه دعاء ومادعاء الكافرين الا في ضلال **باب**  
 اذراك الرخصة ومن شرع في فرض اي منفرد افاقيمت له المصير فرغ  
 المؤذن عن الاقامة لا شرعية فيها ان لم يجد للركعة الاولى او سجد و  
 سوغ غير رايي ثنائكان او ثلاثا قطع واقتدى لانه لم يقطع  
 وصلى اخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد الاكثر في الثاني وللاكثر  
 حكم الكل فيفوت الاقدار اولانه يصير مستغفلا بركعتين بعد الغروب  
 المغرب والقصد لقطع الاكمال فلا يكون ابطالا وكذا فيه اي يقطع  
 الرابع ايضا بعد فتم اخرى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع ويقتدى  
 وان صلى ثلثا منه اي من الرباعي يتم ثم يقتدى مستغفلا لانه ادنى الاكثر  
 وللاكثر حكم الكل الا في العصر لان النافلة بعد العصر مكروه كمن الخروج  
 من مسجد اذن فيه لم يصله اي الفرض الذي اذن له لا للمقيم جماعة اخرى  
 اي لمن ينظم به امر جماعة اخرى كما اذا كان اماما او مؤذنا لهم او قوما

في غير هذه الركعة

في غير هذه الركعة

في غير هذه الركعة

في غير هذه الركعة

في غير هذه الركعة



يكون غيته سببا لفرق القوم او قلته ولم يصلي الظهر والعشاء  
 مع الاعتدالات لما فيه مخالفة الجماعة عيانا بلا عذر بخلاف  
 المقيم فان له عذرا وفي غيرهما يخرج وان اقيمت لانه ان يصلي يكون  
 والنفل بعد الفجر والعصر مكروه مطلقا وما في المغرب فليس لان  
 النقل مكروه بعدها بل لانه لا يشرع ثلث ركعات ويتوكل سنة الفجر  
 ويقدر من لم يدر ركعة الفرض يجمع ان اداها ومن ادر ركعة ركعة صلاها  
 ولا يقضيها الا بتعاضد فانه ان فاتت سنة الفجر بدون الفرض يقضيها  
 اصلا عندما وعند محمد يقضيها الى الزوال الابد وان فاتت مع الفرض  
 يقضيها بتعاضد الى وقت الزوال بالاتفاق وكذا بعد الزوال عند  
 المتأخر خلافا لبعض اخر ولا سيما ان لا يقضي بعد خروج الوقت  
 بالاتفاق فالت مع الفرض او وحدها في ظاهر الرواية ويتوكل سنة  
 الظهر حالين اي سواء كان يدر ركعة الفرض ان اداها او لا يقدر  
 ثم يقضيها قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد الفرض وغيرهما لا يقضي  
 اصلا ومدر ركعة من الظهر من مصل جماعة فيثبت ان حلف بصلين  
 الظهر جماعة فلم يدر ركعة بل مدر ركعة فلهما وان سجد حتى يفي بطلوة  
 قبل الفرض ان اراد ان يقضي فرضه منفردا وقبل يقضي السنن الربا  
 قطعا ولا يتخير فيها مع الامكان وقيل يتخير واما اذ عليها من التطوع  
 فيجوز للمخالف الاعتدال في وقت حذارا عن نقوت الوقت اقل بامام  
 راجع فوق حق رفع راسه لم يدر ركعة خلافا للرؤى الشافعية رجع

في قولنا قال الشافعي

في سنة الفجر

في سنة الفجر

في سنة الفجر

فحقه امامه فيه صحى قال رضي لا يصح ان لم بعد الركوع لان ما اتى به  
 قبل الامام لا يقتدى به فكذا ما بنى ولهم ان الشرط المشاركة في جزء  
 الركبي وقد وجد **باب قضاء الفوات** فرض الترتيب خلافا  
 لشافعي بين الفاتية فرضا كان او واجبا يشك الى هذا التعيم  
 التبرع الاتي بعيد هذا والوقية وبين الفوات لا بد من هذا التفضل  
 ومن اجل قايلا بين الفروض الخمسة والوتر فقد اهل حيث لم يات بما  
 دل على فرضية الترتيب بين الفروض الخمسة منفردة عن الوتر فلم يجز  
 مجز من ذكر انه لم يوتر هذا عنده خلافا لهما ومنى الخلاف على ان  
 الوتر واجب عنده وسنة عندما الا ان يكون في اخر الوقت رجع به  
 الشهيد في شرح الجامع الصغير وهو وجب الاستثناء الذي ذكره بقوله  
 الا اذا ضاق الوقت يعني غي القضاء والاداء وان كان يسع فيه بعض  
 الفوات مع الوقية يقضي بايسع مع الوقية او نبت لو سقوا في غيبان  
 النسيان منها حيث ارادوا به الجمل المتفرق فلا يعيد الوتر ويعيد العشاء  
 السنة من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخيرين به انما يعيد السنة مع انه  
 صلاها بوضوء لانها تتبع الفرض فلم يصح ادائها مستقلة بخلاف الوتر فان  
 صلوات مستقلة عنده فصيح ادائه لان الترتيب وان كان فرضا بين  
 العشاء لكنه اداه بزعم انه صلى العشاء بالوضوء وكان غافلا عن ان العشاء  
 في زمته فقط الترتيب بعد الغفلة وعندما يعيد الوتر ايضا بناء على  
 انه سنة عندما اوقات ست مجز ورج وقت الصلوة السادسة

في سنة الفجر

في سنة الفجر

في سنة الفجر

في سنة الفجر

في سنة الفجر



حديث كانت او قديمة لو اجتمعت الفوات القديمة والحديثة  
 قيل يجوز الوقفة مع تذكر الحديث لكثرة الفوات وقيل لا يجوز  
 ويجعل القديمة كان لم يكن زجرا له غناها ون قال الصدوق  
 الصحيح سوال اول وفي شرح الجامع الصغير للمراشي الاول الصحيح  
 والثاني اصوب قال صاحب الهداية في التحسين الاول اقبى الفتوى  
 على الثاني قلت بعد الكثرة او لا هذا مختار الامام الرضي وقال صاحب  
 المحيط وعليه الفتوى وفي التحسين اذا قل ما بقي عليه يعود الترتيب عند  
 هو الصحيح فيصح وفي من ترك صلوة شهر فدم واذا يؤدى الوقفا  
 ثم ترك فرضا تربع على قوله حديث كانت او قديمة او قضى صلوة الشهر  
 الا فرضا او فرضين تربع على قوله قلت بعد الكثرة او قضى خا ذكرا  
 فائتية وفي الوقت سعة ذكر في الحقائق ومن ذكر الشرط الاول و  
 ترك الثاني فكانه نسي انهما شيان في توقف وجوب الترتيب عليهما  
 فد الخى موقفا خلافا لابي يوسف ومحمد وهو القليل وان قضى  
 الفائتية قبل اداء السادسة بطل فرضية الخى لاصلها لانه لا يلزم  
 من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة عند ما خلافا لمحمد وال  
 اى وان لم يقضها قبل اداء السادسة وهذا العم من قضائها بعد اداء  
 السادسة من عدم قضائها بعد اداء السادسة صحى الكل لهما ان الكثرة  
 علة سقوط الترتيب فيثبت الحكم بوجود العلة في حق ما بعدها وله  
 ان الترتيب سقط بالكثرة وبى قايمة باكل فوجب ان يؤثر في سقوطه

بسم الله

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

ولهذا لو اعادها غير مرتبة جازت عندما ايضا وهذا لان المانع  
 من الجواز قلتهما وقد زالت فلا يبقى المانع ولا يمنع ان يتوقف حكم  
 على امر حسي يتبين حاله كتجمل الركوة الى الفقير يتوقف فان بقي  
 النصاب الى تمام الحول فرضا وان نقص وتم الحول على النقصان  
 صار نفلا **باب السهو** يجب لم يقل هنا بعد سلام واحل عدم  
 كونه قيد للوجوب سجدة وان وتشهد وسلاما من صحيح اذا  
 قدم ركنا واخيه او ركوة او ترك واجبا او غيره ساهيا كركوع  
 قبل الصلاة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد لو زاد  
 حرفا واحدا وجب عند ابي حنيفة وقال ابو شجاع انما يجب اذا قال  
 اللهم صلي على محمد وقال الما يتوحي انما يجب اذا قال معه وعلى ال محمد  
 وغيره الذين المرغبتان المعتر قد ما يؤدى به ركن عند محمد وعنه  
 ابي يوسف ومحمد لاسهو عليه اصلا كما في شرح مختصر الهدوري  
 للزاهدى وركوعين وترك القعود الاول والجهر فيما تجاف قيل  
 كل هذه يؤل الى ترك الواجب قال في التبيين والصحيح انه يجب ترك  
 الواجب لا غير وهو المراد بقوله في المختصر ترك الواجب باق بعد  
 سلام واحد وقال الشافعي قبله وقال مالك قبله في الزمان بعد  
 في النقصان والخلاف في الاولوية ولا يجب به الموت بل بسراية  
 ان يسجدوا المبوق يسجد مع امامه ثم يقضى سرا على القعدة الاولى  
 وهو اليها اقرب قدم مفعول افضل التفضل توسعا كما خرج به صدر

عنه

عنه

عنه







من يوم وليلة اذا كان مفيقا هو الصحيح من جامع قاضي خان  
والهداية وان تعذر الركوع والسجود لا القيام فقد واوى وهو  
الافضل من الائمة قايم لان الشبه بالسجود وموم صح في الصلوة  
وقاعد ركع وسجد وصح فيها بني قايم خلافا لمحمد صلى الله عليه وآله  
جاء بلا عذر صح خلافا لما وفى المربوط لا الابعدين او اعني  
عليه يوما وليلة قضى ما فات خلافا لثا في وان زاد ساعة  
اي ما ناقلا لا هذا عندهما وعند محمد يعين الزيادة من حيث الاول  
كذا في الهداية على وفق ما في بسوط خواهر زاده واصول فخر  
المسليم والفقير ابو الليث جعل اعتبار الساعات واية غرض في حقه  
وقال شمس الائمة في شرح الكافي الصحيح ان العبرة لعدم الصلوة والله اعلم  
**باب سجود التلاوة** سجد بين تكبيرين بشرط الصلوة بلا  
رفع يد وتشدد ولا م وفيها سجدة السجود وتجب خلافا لثا في  
على من تلا اية من اربع عشرة التي في اخر الاعراف والرعدة والنخل  
وبني اسرائيل ومريم واوى الحج احتوان عن التائيم وفيها ايضا سجدة  
الثا في والفرقان والنخل والسجدة وص خلافا لثا في وحرم السجدة  
واختلفوا في موضع السجود فيه فخذ على رضى الله عنه قوله ان كنتم  
اياهم تعبدون فاخذناه به احتياطا فان تاخير السجدة جائز لا تقديم  
والنجم وانتقت واقره وسمها وان لم يقصد اى السماع تلا الامام  
سجد المومع ومن لم يسجد وان تلا المومع لم يسجد خلافا لثا في

44  
الصلوة ولا بعدها هذا عندهما وقال محمد يسجدونها اذا فرغوا  
وسجد السامع الخارج سمع المصلي من ليس معه سجد بعدها فيها اعادها  
لا للصلوة سمعها من امام ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى سجد  
فيها وان دخل لاني تلك الركعة ان كان اى الدخول قبل سجد امامه سجد  
معه والا لا يسجد والسجدة الصلوتية لا تقضى خارجها اى سجدة اللام  
التي تحتها الصلوة لا تقضى خارجها وانما قلنا التي تحتها الصلوة اذن  
عما وجبت فيها وتحل اداها خارجا الصلوة كما اذا سمع المصلي من ليس معه  
او سمع من امامه واقعدى في ركعة اخرى تلاها ثم سجد في صلوة واعاد  
كهنه سجدة وان تلاها وسجد ثم سجد فيها واعاد وسجد اخرى لان في  
الصوت الاول غير الصلوتية صارت بتعا للصلوتية وان لم يسجد  
المجلس وفي الصوت الثانية يسجد قبل الصلوة لا يتبع عما وجبت  
فيها كررها في مجلس سجدة سواء قراء من يتلى ثم يسجد او قراءه وسجد  
ثم قراءه في ذلك المجلس قال في الحقايق قراء اية السجدة في ركعة ثم  
قراها في الركعة الثانية يكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف وهذا اذا  
سجد للاولى ثم قراء اذ لم يسجد للاولى فادعاه في الثانية يجب سجدة  
واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالكرار في ركعة واحدة  
لا يتكرر الوجوب سجد للاولى او لم يسجد وان بدلها اى اية السجدة  
او المجلس لا اى لا يكفي سجدة واحدة واسد الثوب سوان فيرك الخليك  
في الارض خيشان ويسوى فيها سدى الثوب في ذهابه ونجسه فيه

منها ما في قول الشارح  
من ركعة اخرى تلا عند ابي  
خلافا لمحمد بن منيرة



بتزل الجلس بالانتقال من مكان الى مكان والانتقال من غصن الى غصن آخر بتزل  
 وتجب اي على التابع اخري بتزل الجلس السبع دون الثاني لا في عكس اعلم ان  
 المجلس سنا بتزل بالشروع في اخر بالانتقال من مكان الى مكان لم يتجدد  
 كلما اماروا بالبيت والمجد في حكم مكان واحد بل لا تحصى الاقدار وعضان  
 الشجرة الواحدة مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر كان واحد  
 محج القيام لا بتزل المجلس وانما كان مبطلا في الحجة لانه دليل الاعراض ومن  
 ومن انه سبدل ثم دون سنا فقد وهم وكرم ترك سجدة يعني ايتها وقراءة  
 باقي السورة لانه يشبه الاستكشاف لا عكسه ونزب ضم اية او ايتين قبلها او  
 اليها دفعا لتوهم التفضيل لا بد من زيادة قوله او بعدها لينطبق التقليل الذي  
 ذكروه بقولهم دفعا لتوهم التفضيل على المثل فتأمل والتحقن افها  
 غل التابع شفعة عليه والله اعلم **باب المسافر** ومن فارق بيوت طنة  
 من اجاب الذي خرج منه وان كان بجدة بيوت آخر من جانب اخر فاصدا  
 مسيرة ايام ولياليها الايام للمشي والليالي للاستراحة لكن قد ستر  
 من طلوع الفجر الى غروب الشمس من جامع قاضي خان وقدره ابو يوسف  
 واكثر اليوم الثالث والثاني في يوم وليلة في قول بسير وسط متعلق  
 الابقاصد لان المعتد في المسافر قصد سيرة ثلثة ايام ولياليها بالسير العقول  
 سواء كان السير المعتدل مقصودا ايضا ولا واعتبر في الوسط للسير الليل  
 والراجل وللجوع والرياح وللجمل ما يليق به وله رخص تروم سياقي  
 عام في المتن وان كان عاصيا في سفره خلافا للشافعي حتى يرضى

سبعة ايام  
 في بيوتهم  
 في بيوتهم

ثلثة

من انفع ما في قول  
 في الشريعة  
 في الشريعة

هذا القيد لا بد منه وان ضاعه اكثر  
 الكتب نص عليه  
 في الشريعة

صالحة

مائة الشريعة

متعلق بقوله تروم هذا اذا تم مدة السفر ثم رجع واما اذا رجع قبله  
 فيخرج نسبة الاقامة ولو في المكان يصير مقيما او ينوي اقامة نصف شهر  
 ببلدة او قرية واحدة انما قيد بالوصة لانه اذا نوى اقامة مدة مذكورة  
 في بلدين او قريتين لا يصير مقيما الا ان ينوي ان يقيم لياليها في احدهما  
 فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المقيم تصاف الى نيته هذا اذا كان كل واحد  
 من الموضوعين اصلا بنفسه وان احدهما تبع للآخر بان كان احدهما مصلا  
 والآخر قرية قريبة منه تجب الجمعة على سكانها فانه يصير مقيما بدخوله  
 ايها كان لانها في الحكم كوطن واحد كذا في البيتين منها اي من الرخص  
 المذكورة قصر الفرض الرباعي لم يقل فرضه الرباعي لان المتبادر من  
 الفرض الى المسافر ان يكون الفرض في حقه الاربع ويكون القصر خصة  
 وسوم زهبا شافعي لا مذهبا قال في الهداية وفرض المسافر في الرباعي  
 ركعتان لا يزيد عليها وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر خصة فيقصر  
 ان نوى اقل من نصف شهر ونوى مترها اي من الاقامة وهي نصف  
 شهر بموضعين او دخل بلدا عارضا خروجه فدا او بعد غدا فطل مكنه  
 وكذا عكر دخل ارض حرب او حام حضا فيها او اهل البقي في دارا غير  
 مصر ونوا اقامة مترها لانهم لم يصيروا مقيمين بنية الاقامة وغد زفر  
 يصح في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للممكن من الفرض ظاهر وعند الشافعي  
 يوسف نصح اذا كان في بيوت المدينة لانه موضع اقامة لاهل اخصية  
 جمع ضاء وسويت من وبر اوصوف نوهها في الاصح اختلف المتأخرون







ودوي غريحي يوسف انه لا يسبح اكبر مساجد اهلده وهو اختيار  
 البليغي ومن رجه لظهور التواني في اجزاء الامكام لا سيما اقامة الحرق  
 في الامصار فقد غفل عن انه لا يصلح الاعتقاد في الامصار التي فتح صل  
 بين فيها مسجد بعد وقتان بكم الفاء يقال فناد الدار لما امتد من جواربها  
 وسوما حوله اعتبر بعضهم قيدا لا يقال ان لا يكون بينه وبين مصر مائة  
 ومائة فقد اخطا صاحب الذخيرة حيث قال صلى قول هذا القائل لا يجوز  
 اقامة الجمعة بخارج في مصلح العيد لان بين المصروين المصلي مزارع وو  
 هذه المسئلة وافق بعض شايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس  
 بوضوح فان احرام ينكر جواز العيد في مصلح العيد بخارج الامم المتقدمين  
 ولان المتأخرين وكما ان المصرو قناه شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز  
 العيد بعد المصالح يعني حوايج اهل من دق الموتى وركض الخيل و  
 اسهم ونحو ذلك وجازت بمعنى في الموسم خلافا لحد له من الصلح حتى لا  
 يصيد بها ولهما انهما يتصرف في ايام الموسم وعدم التقييد بالتخفيف للخنفة  
 ولا يبر الحجاج ولا يبر مكة ولما دون من جهتهم لا لاير الموسم وهو الذي  
 امر بتبوية امور الحجاج لا غير وان كان مقيما لانه غير مانور باقامة  
 الا اذا كان مازونا من جهة من له الاذن وقيل ان كان مقيما يجوز وان  
 كان صافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في الديراليع لا يعرفان و  
 اونايه هذا اذا لمكن التوصل الى واحد منهما واما اذا لم يكن فللنات  
 ان يحقوا ويقدموا في يصلح بهم في الذخيرة ووقت الظهر

بهم  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣

والخطبة نحو تبصرة على قصد هاذن في المبوط وقال الابد من ذكر  
 طويل يتي قطبة عرفا وقال الشافعي لا يجوز حتى تخط خطبتين اعتبارا  
 للمعارف قبلها في وقتها واجماعه وهم ثلثة سوى الامام عند ما  
 ابي يوسف فان نفر واحد سجد به براد بالظهر وقال ان نفر واحد  
 جمع وان في ثلثة او نفر واحد سجد به اتمها خلافا للنفر والاذن العام  
 ومن صلى اماما مطلقا في غير هاتين فيهما هذا بعموم يتناول العبد والمسلم  
 والمريض دون الصبي لانه لا يصلح اماما للرجال في المختار فخرج بقيد الاطلاق  
 ولز في خلافه المتناول له انه ليس بفرض عليهم فاشبه الصبي والمرأة ولم  
 ان هذه رخصة فاذا حضروا يقع فرضا واما الصبي فله ان يقرأ للهلية والادة  
 لا تصلح للامامة في حق الرجال وكن ظر معذور ويجوز تخصيصها بالذكور  
 ليس للاعتزان بل ليعلم منه الحكم في غيرهما بالطريق الاولى بجماعة في مصر  
 نوبها لما فيه من الاطلاق بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعدوز  
 به غير بخلاف السواد لانه لا جمعة عليهم ويبطل الظهر بعينه جمعة ان  
 ان يدركها ذكر في التبيين واما وقوع الادراك في وقتها عند خلافا  
 لها قال في الحقايق والمعدوز كالعبد والمسافر والمريض وغير المعدوز  
 سواء واطلاق النظم يند عليه في سعي الناقص للظهر عند ان يكون خارج  
 دان ومدر كها في التمداد في سجد السهو تهما وقال محمد ان ادرك معه اكثر  
 الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر فان قلت لا  
 يوتي في السجدة السهو بنى عليه في الثانية فما وجه قوله اوفي سجد السهو

عند الشريعة

عند الشريعة

بأن الشريعة



قلت ذلك قول بعض المتأخرين وهم لا ينكرون جواز بل يقولون ان تركه  
 او تركه لا يقع الناس في الفتنة واذا اذن الاول قديده ترجيح القول  
 حتى بن زياد وهو حسن لانه لو انظر الاذان عند المنبر قد يفتقر اذاعة  
 وسماع الخطبة وربما يفتقر هو الاذان الثاني لانه الاصل الذي كان في  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء تركوا البيع وشعروا اذا خرج الامام  
 حرم المناقلة اما الغاية فلا كراهة في قضاها وقت الخطبة نص عليه في  
 النهاية والكلام يعني المتعارف واما التيسير فلهما فلا هذا هو الصحيح  
 ذكره في الاسلام في مبوطه هذا عنده وقال لا بأس بان يتكلم قبل الخطبة  
 وبعد ما لم يدخل الامام في الصلوة وانما لم يقل حتى يتم خطبته لان الكلام  
 بعد تمام الخطبة ايضا على الاختلاف ذكره في شرح الطحاوي وقال  
 في التقريب قال الامام خروج الامام يقطع الكلام والصلوة وكذا  
 نزل على المنبر حتى يشرك في الصلوة وقال لا بأس بالكلام وتكون الصلاة  
 واذا جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلت سمعته ونحيط خطبتين  
 بينهما فصد قائما ظاهرا واذا تمت اقامت وصلى الامام بالثلث ركعتين  
 والله اعلم **باب العيدين** تدب يوم الفطر ان ياكل لم يقل قبل صلوة  
 لان المنسوب الاكل قبل الخروج الى المصلى ويتأكد ويستل وتطيب  
 ويلبس من ثيابه ويؤدي فطرته ثم يخرج الى المصلى غير مكبر جهرا في الصلاة  
 خلافا لهما وانما قال جهرا لان التكبير بدون صحن ولا يتقبل قبل الصلاة  
 العيد فانه مكروه في المصلى اتفاقا واختلفوا فيما اذا كان بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه او قبلها في البيت وعائتهم على انها مكروهة قبلها مطلقا وبعدها  
 في المصلى لاني غيره ذكره في البيهقي وشرط لها شروط الجمعة وجوبا  
 دل هذا على انها واجبة وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح وقد نص  
 محمد في الجامع الصغير على انها سنة واول بان المراد انها ثابتة بالنية  
 وفيه ما فيه وادالا الخطبة ووقتها من ارتفاع زكاة الى زوالها وتصل  
 بهم الامام ركعتين يكبر للاحرار ويتنق ثم يكبر ثلثا وغدا في تكبير  
 يكبر خمسا وفي الثانية وهو قول ابن عباس وما ذهبنا اليه قول  
 ابن مسعود ويقرب القاطعة وسورة ثم يركع مكبرا وفي الثانية تبيد  
 بالقرادة ثم يكبر ثلثا واخرى للركوع ويرفع يديه في الزوايد وخطب  
 بعدها خطبتين يعلم فيها احكام الفطرة ويصلي غدا بغيب عن اللبنة  
 واذا صلى الامام لا يقضي ما فاتته والاصح كالفطر احكاما لكن هناك  
 الاساكن الى ان يصلي ولا ياكل قبلها هو المختار ويكبر جهرا في الطريق  
 ويعلم في الخطبة تكبير التشرق والاضحية ويصلي بعد ذلك وغيره في  
 الثاني والثالث لا بعد والاجتماع يوم عرفة تسبعا بالافتين ليس  
 لاختصاص كون الوقوف قربة بعرفات وتجب تكبير التشرق قوله الله  
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر وتلا محمد من فجر عرفة عقب  
 كل فرض ادى جماعة مستحبة احتوز به عن جماعة النساء وحدثني هذا  
 قوله وقال لا يجب على كل من يصلي المكتوبة على المقيم بالمصر ومقتدي به رجل  
 ومساقر يشارك مقيم فيه اي في الفرض انما لم يقل مقتدي بغيره لان

اشارة الى ما فيه من الضعف فان  
 ذكر السنة 2 مقابلة التوضيح  
 ما ولان السنة بهذا  
 المعنى لا يقابلها سنة

ما 2 الشريعة

ما 2 الشريعة







ويُفقد الكف ان خُف اثنان و صلوة فرض كفاية ان ادى البعض  
ليقط على الباقيين والاياتم الكل ومي ان يكبر ارفايديه ثم لادفع  
بعدها خلافا للشافعي ولا يشهد ويقول في الصبي بعد السائلة اللهم  
اجعله لنا فرطا اي اجر اتقدمنا اللهم اجعله لنا ذرا اللهم اجعله  
نا فاعا مستفعا هو الذي يعطي الشفاعة ويقوم المصلي بحذاء صدر المت  
والاصح بالامامة السلطان تعديم السلطان واجبا اذا حضر واقدم  
الباقى بطريق الافضل ذكره في الحفة ثم العاصي ثم المالحى ثم الوثى على  
ترتيب العصابات في ولاية الانكاح والصحيح ان منها تقدم الاب  
على الابن عند الكل وان كان الابن تقدم على الاب في ولاية الانكاح  
عند ابي حنيفة وابي يوسف من القامى الصغرى والاباس باذن في الاما  
وان صلى غير الوثى والسلطان يعيد الوثى ان شاء ولا يصلى غيره بعد  
ومن لم يصل عليه فدى على قبره مالم يظن انه تفتخ افا قال مالم يظن  
للتقدير لان المعبر فيه اكثر الراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الاوان  
والالكنة والاشخاص ولم يجز تركها بمعنى مع القدرة على النزول تحسنا  
لانا صلوات من وجه لوجود التبرم والتحليل ولهذا يشتر لها ما يشتر  
للصلوات والفيصل انه يجوز لانهادعا ولهذا لم يعر فيها والاحتسان اسم  
لدليل بضكان او اجماعا او قياسا خفيا اذا وقع في مقابلة قياس  
جلى يسبق اليه الغم حتى يطلق على دليل اذا لم يقصد فيه تلك المقابلة  
وكرهت في سجد جماعة ان كان الميت فيه خلافا للشافعي قال في

50  
صديقه  
بعد نقل خلافة وانما شرط كون الجنان في المجد اذ لو كانت الجنان  
والالام وبعض القوم خارج المجد وباقي القوم في المجد كما  
هو المهود في جوامعنا لا يمكن باتفاق اصحابنا وان كانت الجنان  
وحدها خارج المجد فيه اختلف المياخي وبعضهم قالوا لا يمكن منهم  
السيد الامام ابو شجاع ومنهم ثابطين وبرد زيات قد الوص في قوله  
وان كان ومن خارجا اختلف المياخي ومن ولد سني وغل وصلى عليه  
ان استعمل المقتل ان يكون منه ما يدل على حيوة من رفع صوت  
او حركة عضو ذكر في البيتين ثم مات والا ادرج في خرقه ولم يقبل  
عليه وغل في ظاهر من الرواية وهو المختار صبي سبي فقات ان سبي ومن  
او مع اعداويه فاسلم عاقلا او اعدا صلي عليه لانه ان سبي ومن او مع  
ابويه فاسلم هو والحال انه عاقل فلامه صحيح وان لم اعداويه يكون  
تبعاله والا فلا ان سبي مع اعدا ولم يعلم سوا عاقلا والانس سبي مع من  
لا يقبل عليه كافر مات فغله وليه السلم غل الجولى يصيب عليه الماد على الوب  
الذي يغسل الجناس لا كما يغسل السلم ويلغ في خرقه ويحفر حفرة ويلغ فيها  
وسن في حمل الجنان اربعة وغدا في السنة ان يحملها رجلان يضعها  
الابن على اصل عنقه والثاني على اعلى صدره وان تضع مقدمها ثم  
مؤخرها على عيسك ثم مقدمها ثم مؤخرها على سيارك ويسرعون بها لا  
وكنه الجولى قبل وضرها وان شئ خلفها اجت ويجفر القبر ويلحد ويدخل  
ما يلي القبلة خلافا للشافعي فان عند يسلم سلا ويقول واضعه يسلم الله







لا يمنع الشهادة عندنا كما لو قتل بالتلاع وان لم يعلم قاتله بفعل  
لانه وجبت الدية والقامة لقتله فلم يكن في معنى شهادته احد وان حصل  
القتل ببعضه صغيره لم يعلم قاتله او لالا ان هذا القتل يوجب المال على كل  
حال وان حصل القتل بجديرة فان لم يعلم قاتله يجب الدية والقامة  
على اهل المحلة فيفضل وان علم القاتل لم يفضل عندنا اعمل سمنه فيعلم  
يكون القتل ظلما اعتمادا على اسفله من ان كونه مقتولا ظلما شرط لا  
خلاف اعلم ان حكم كما يقطع بفقد الظلم وقدم بيانه فيما سبق كذلك  
يقطع بوجوب عوض اني سواء فقط بعد وجوبه او لا ووجوبه بالقصور  
في اله القتل عند خلافهما وبجهالة القاتل مع كون القتل في موضع  
يجب فيه القامة والدية وسوالذي بين سمنه لا يقال المفهوم من الهداية  
حيث قال من وجد قتيلا في المصر غل لان الواجب فيه الدية والقامة  
فحقت الزناظلم الا اذا علم انه قتل بجديرة ظلما انه لا عبرة بجهالة القاتل  
لان كلامه فيما اذا لم يعلم القاتل بدلالة التقليل الذي ذكره لانا  
نعم ما ذكره او لا فيما اذا لم يعلم القاتل الا ان ما ذكره ثانيا فيما اذا لم  
القاتل لان الواجب فيه القصاص وغاية ما يلزم من ذلك ان يكون  
الاستثناء منقطعا ولا باس فيه وبما قرأناه انه دفع ومن المخالفين بين  
الذخيرة والهداية لا يقال موجب القتل بجديرة القصاص ووجوب المال  
اذا لم يعلم القاتل بسبب العارض وهو الحمل به فينبغي ان يكون الحكم فيه  
كالذي في الابن اذا قتل ابو بجديرة ظلما لانا نقول ليس القصاص

لانه سمنه لم يوجب  
الدية والدية والدية  
فيكون سمنه على كل حال  
فيكون سمنه على كل حال

فمن سمنه لم يوجب  
الدية والدية والدية  
فيكون سمنه على كل حال  
فيكون سمنه على كل حال

موجب قتل بجديرة بل لا بد من ان يكون القتل ظلما وذلك غير  
ثابت في الصوة المذكورة ومن لم ينتبه لذلك قال ما قال وماذا  
بعد الحق الا الظلال او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عصى  
او اواه خيمة او حمل من مصرعه حيا لم يقتل او نقل لان الداخل في حد  
الارثاث الحمل دون النقل لانه يوجد فيما اذا جرح برجله من بين  
كي لا يبطا الخيول مع انه غير مرتب بل شمس لا يفضل ذكره في البسوط  
ولم يقتل من المعركة لعدم اختصاص الحكم بها او بقي عاقلا وقت صلوة  
المراد بوقت الصلوة قد يجب عليه الصلوة ذكره الزاهد او اوصى  
هذا عندنا في يوسف خلافا للحمد وبالحكمة الارثاث في الشرع ان يرق  
بشي من مرفق الحق او ثبت له حكم من احكام الاصلاء وفي اللغة ما قاله  
الجوهري وارث فلان اي حمل من المعركة رثيثا اي جرحا وبه رفق  
عليه وان قتل بغيره او قطع طريقه يفضل ولا يصلي عليه والله اعلم **باب**  
**الصلاة الكعبة** في فيها الفرض والنقل خلافا لما في فيها وما لا ك في  
الفرض ولو ظهر الى ظهر امامه لا يمن تقدم عليه قال في البدايع سواء كان  
ظهره الى وجهه او كان الا اذا قرب من الامام الى الحائط الذي تحته  
اليه وكف ففها وقال الشافعي لا يجوز ذكره صاحب المنظومة وقال في  
الحقايق لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عند الا ان يكون بين يديه  
وعندنا يجوز فالكعبة هي البناء عند وعندنا العصرة والهي الى  
عنان السماء اقدوا متعلقين حولها وبعضهم اقرب من امامه جاز الا ان

من قال ارث الخرج فكان غفل  
ان معنى الخرج داخل في مفهوم  
الارثاث منسوبة

ما 2 الشريعة  
ما 2 الشريعة

عبارة تلك الشريعة لا يخرج من  
فمن سمنه لم يوجب  
الدية والدية والدية  
فيكون سمنه على كل حال  
فيكون سمنه على كل حال







لها عنه ان كان من جنس ما تحت الزكوة وما اشري لها كان لها لان  
 ما عدى الحجر بن والسوايم اما يجب فيها الزكوة نيمة التجان ثم هذه <sup>النية</sup>  
 اما تعقب اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجان  
 بعد لا يجب فيه الزكوة لا ما ورثه ونوه لها اذ لا بد ان يكون سبب الملك  
 اختياريا وما ملكه بهبة او وصية او نكاح او طلع او صلح غرود ونوه لها  
 كان لها عند ابى يوسف لا عند محمد وذلك لان البت لا يجب ان يكون  
 شره عند ابى يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف على عكسه والا لا بد بنية <sup>ت</sup>  
 به او نزل قدر ما وجب وتصدق بكل ماله بلائيه سقط وببعضه  
 عند ابى يوسف خلافا لمحمد فانه يقول ان قصد ببعض ماله تسقط زكوة  
 المؤدى **باب زكوة الاموال** نصاب الابل خمس والبق ثلثون والغنم  
 اربعون سائمة وكل خمس من الابل تجت او عرابا تجت جمع تجت هو  
 الذى تولد من العربى والعجمى منسوب الى جت النض والعرب جمع  
 عربى شاة ثم في خمس وعشرين بنت محاضى التى تمت لها سنة و <sup>طفت</sup>  
 فى الثانية ثم فى ست وتلين بنت لبون التى تمت لها سنة و <sup>طفت</sup>  
 فى الثالثة ثم فى ست واربعين حققة التى ات لها ثلث سنين و <sup>طفت</sup>  
 فى الرابعة ثم فى احدى وعشرين جذقة التى ات لها اربع سنين و <sup>طفت</sup>  
 فى الخامسة ثم فى ست وسبعين بنت لبون ثم فى احدى وعشرين <sup>طفت</sup>  
 الى مائة وعشرين ثم فى كل خمس شاة ثم فى مائة وخمس واربعين بنت <sup>محاض</sup>  
 وحقان ثم فى مائة وخمسين ثلث حقا ثم تتانف ففى كل خمس شاة

ثم فى خمس وعشرين بنت محاض ثم فى ست وتلين بنت لبون ثم فى مائة  
 وست وتسعين اربع حقا الى مائتين ثم تتانف ابراما فى الخمس التى بعد  
 المائة وخمسين يعنى تتانف استيفا مثل ما ذكر بعد المائة وخمسين حتى يجب  
 فى كل خمسين حققة وفى ثلثين بقر او جاموسا يتبع مولدى ثم عليه كحل  
 او ببيعة ثم فى اربعين مستى هو الذى عليه كحلان او مستى وفيما زاد يجب  
 الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفى الاثنين نصف ثمانية سنة وهزاراة  
 الاصل عن ابى حنيفة وروى الحسن عنه انه لا يجب الزيادة شئ حتى يبلغ <sup>جنين</sup>  
 ثم فيها سنة وربع سنة او ثلث يتبع وقال الاشئ فى الزيادة حتى يبلغ  
 ستين وسرواية عن ابى حنيفة الى ستين وفيها ضعف ما فى ثلثين الى تبعان  
 ثم فى كل وتلين يتبع وفى كل اربعين سنة ففى سبعين يتبع سنة وفى  
 ثمانين مستان وفى تسعين ثلث ابعة وفى مائة تبعان سنة وفى  
 مائة وعشرين مستان الا اذا خلاهما فى مائة وعشرين فيجب بين اربع  
 ابعة وثلث مستات وهكذا فيما زاد وفى اربعين ضانا او مغرا شاة  
 ثم فى مائة واحدى وعشرين شاة ثم فى مائتين واحدة ثلث شاة ثم فى  
 اربع مائة اربع فى كل مائة شاة ولا شئ فى بقل وحمار ليا التجان ولا فى  
 عوامل التى اعدت للعمل كاتان الارض وحوامل هى التى اعدت للعمل و  
 وعلوفه هى التى تعطى الملف ضد الائمة ولا فى حمل وفضل وعجل الابقا  
 للكبير ولا فى ذكور الجمل منفردة وكذا فى اناثها فى رواية وفى كل فرس من  
 المختلط به الذكور سائمة للدر والنسل اما زيد هذا الفيد لان الزكوة فى

تابع الشريعة

تابع الشريعة



في اية التي تام لها حتى لو اسميت للخل والركوب لا يجب الزكاة فيها  
 ولو اسميت للبخان ففيها زكاة البخان لا زكاة اية ذكره في المحيط  
 دينار وربع عشر قيمته نصابا يعني ان شاء قومتها واعطى كل مائة درهم  
 خمسة دراهم وهذا عند وسوق زفر وقال لا زكاة في الخيل قال في  
 التحفة الصحيح قوله وفي التبايع المختار للفقهاء قوله وجاز دفع القيمة  
 في الزكاة وكلفان والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان  
 لم يجد النصاب يأخذ الادنى مع الفضل جبر اى دفع ذلك ليس ان لا  
 يأخذ او الاعلى ويرد الفضل ان شاء لانه شراء فلا يجبر عليه بل لانه ان  
 يعنى الواجب او قيمته ويقيم استفاد وسط الحول في حكمه الى نصاب  
 من جنسه اى اذا كان له ما يادرمم حال عليها الحول وقد حصل له في وسط  
 ما به درهم الماية الى المائتين وقوله في حكمه اى في حكم استفاد وسو وجوب  
 الزكاة يعنى يعتبر في استفاد الحول الذي مر على الاصل ويجوز ان يرجع  
 ضمير حكم الحول والزكاة في النصاب لا العفو سوى ما بين الغرضتين عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر فيها وادخل المال على النصاب  
 والعفو فملك بعد الحول منه شيء يصرف الملاك الى اكل شايما عند محمد بن  
 وعند شيخين يصرف الى العفو او لا فان فضل الملاك منه يعرف الى النصاب  
 ويبقى بقدره وان لم يفض لا يعرف وهذا ما ذكره بقوله في صرف الملاك  
 الى العفو ولا ثم الى نصاب بليته ثم ثم الى ان ينتهى هذا عند وعند ابي  
 يوسف يعرف الى العفو ولا ثم الى النصاب شايما فيبقى شاة لو هلك بعد

بعد الحول عشرون من اثنين شاة او واحد من ست من الابل ويجب  
 ثبت مخاض لو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا او هلك النصاب الحول  
 يسقط الواجب وهلاك البعض حصته والباقي من الكفاية بالرابع  
 بالفتح مصدر من رعى الابل الكلاء لانه رعية الابل لا بالكر على ناقص  
 عليه الجوهري لانه بمعنى الكلاء وسواسم لما رعت الدواب في الرطب و  
 اليابس فيتناول الاعلاف في اكثر الحول اخذ البغاة زكاة السوائم او  
 اموال البخان والعشر والخارج لانه علم اى لا يؤخذ ما اخذ من اربابنا  
 اما الخارج لانهم مستحقون له لانهم تصرفه المقاتلة وهم يقاتلون اهل الحرب  
 وينزفونهم من اهل الاسلام واما الباقي فلان الامام لم يحجمهم ولا يجباية بالحماية  
 ويفتقر ان يعيدوها دون الخراج لانهم لا يصرفونها مصادرها وانما لا  
 يعاد الخراج لما عرفت انهم مصادره قال في الاسلام قد قال شيخنا يحيى ان  
 ينوى عند اخذ الخراج اربع الصدقة عليهم وكذلك كل سلطان ظالم لا يؤذي  
 ما يأخذ الى اربابه ومصادره وذلك ان مولاه لو حى سوا مالهم بما عليهم كفاية  
 فقراء وقال بعضهم لا يجزيهم هذا لان علم من يأخذ بما يأخذ شرط فالأخ  
 ان يعاد ولا يخفى ما في هذا التعليل من الضعف لانهم صوابا لو  
 جميع الدين من المديون بنية الزكاة غنى الدين في الامتحان يكون مؤذيا  
 ويسقط عنه الزكاة ولم يذكر وافية شرط الاعلام واما الاعتراض على  
 بعض المشايخ بان الزكاة عبادة محضة كالصلاة فلا يتأدى الا بالنية  
 انخالصة لله تعالى ولم يوجد فمناوئة الغفلة عن شرطهم بنية الصدقة عند  
 الاخذ

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

في كذا ما ذكره  
 لا يخرج من قوله  
 لا يخرج من قوله  
 لا يخرج من قوله

كذا غاية البيان ومن مناهج وجه  
 تركه التقييد بان يقال  
 ان لم يعرف في ضمة  
 في كذا ما ذكره

قال في البيان واما لو كان زمانا قبل سقوط  
 هذه الحقوق فاقدم من احبنا الاموال ام لا  
 قال الهنداوي يسقط ان لم يصوفا في اهلها  
 لان حق الاخذ لهم فكان المولى ان عليهم و  
 ابو بكر بن سعيد يسقط الخراج ولا يسقط  
 في كذا ما ذكره



او يجعل بان المعبر منها الدفع بالاختيار للبرضا قال في الخفة  
عندنا لتأني ان يجيب على الاداء بالحس فيؤيد بغيره الاكراه لا  
الاختيار ثم ان قولهم وذلك ان مولاه لو حسبوا ما لهم بما عليهم كانوا  
فراة وقد عبر عن هذا في الهداية يقول لانهم بما عليهم من التبعات ففراة  
ظاهر في انه يجوز للخواجه والسلاطين الجارة ان يأخذوا الزكاة ويصرفوها  
الى حاجتهم ولا شيء في مال الصق لتعلقه بغيره لا بغيره النسبة  
اليها تعلق بفتح اللام لئلا يشاءوا ان يكونوا بالكر كذا في  
الصالح وبوقلب قوم من نصارى العرب ومن قال من تركي العرب فقد  
احفظوا وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف  
من المسلمين ويؤخذ عن نساء المسلمين دون صبيانهم وجاز تقديمها على  
ولا اكثر منه لان ادى بعد سب الوجوب وهو المال الذي ومن هنا  
ظهر الحاجة الى قوله وسواك للنصاب وفيه خلاف ما لك ونصب لذي  
نصاب لان النصاب الاول هو الاصل في السببية والراي عليه تابع له  
خلاف لرفق وسول الذهب عشرون مثقالا وللفضة ما ينادرهم المثقال  
عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات كل عشة منها سبعة مثاقيل هذا الوزن  
يسى وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي  
يكون المثقال عشة منها ان يكون نصف مثقال وعش مثقال فيكون  
درهم بوزن سبعة مثاقيل وفي معمولها وبورها وعرض تجارة قيمته  
نصاب من احد ما مقوما بالانفع للفقير ربع عشر ان كان السقوم بالدرهم

فيمن الذهب الى الفضة  
والتم في اليها بالقيمة هذا عندنا  
في الاصل

انفع له قوم عروص التجار بالدرهم وان كان بالدينارين انفع وقت  
بما في كل غرض زاد على النصاب بحسبه وذلك ان الزكاة لا تجب في الكسور  
عند ابي حنيفة الا اذا بلغ من النصاب فاذا زاد على ما يقدر درهم اربعون  
درهما زاد في الزكاة درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهما ولا شيء  
في الاقل وعندنا يجب بحسبه ذلك ومنه الكسور وورق غلب  
فضة فضة وما غلبت عليه يقوم ونقصان النصاب في الحول هو ان كان  
في اول الحول عشرون دينارا ثم نقص في اثنا عشر ثم في اخر تجب الزكاة  
ويقيم الذهب الى الفضة بالاجزاء وسرواية عنه حتى ان من كان له مائة  
درهم فانه مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فليجوز الزكاة عند خلافها  
لها ما يقولان المعبر فيها القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ  
وزنه اقل من مائتين وقيمتها مائة وسو يقول ان الغنم للمجانسة وتتحقق  
باعتبار القيمة دون الصوت فيم ضم بها **باب العاشر** سومان نصب على  
الطريق للحفظ واخذ الصدقة انما ينصبه السلطان ليا من التجار من شئ  
للتصوص بقائه فياخذ الصدقات من الاموال كذا في الحقايق وفي السنين  
لان الجباية بالحماية وليتوى في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة لان الكل  
يتجأ الى الحماية في الفيا في فصار طاعة صدق مع اليقين من انكر  
تمام الحول او الفرائع عن الدين او كونه للتجارة ذكر صاحب الخفة او ادعى  
ادائه الى فقير قبل الخرج قال قاضي خان في شرح جامع الصغير لا ادعى  
زكاة الاموال الباطنة مفوض الى اربابها وانما ثبت ولاية المطالبة للامام

صالح

السنه







من التحفة والمستبنة جاهلي في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل اسلك  
 في زماننا لتقدم العهد وكان صحاح دار الحركية ثمان وجن  
 وان وجه في دارها رداني ما لكها تخرز على العذر متاع وجد كذا  
 في ارضها لا مالك لها محس وباقية له والله علم **باب زكوة الخراج**  
 في عمل ارض عشرية قيد به احتوا اذا عمل ارض خراجية اذا لشي فيه  
 وغلب الشافعي لاشي فيها او جبل وتمر وما خرج من الارض الا الخضروات  
 انما استثنوا لها لانها لا تعشرون بل يؤم ما لكها بالاداء ينفق عند ما  
 يؤخذ منها ربع العشر ذك في الحمايق وان لم يبلغ خمسة اوسق الوسق  
 ستون صاعا كل صاع غائبه ارطال ولم يبق سنة وقال لا يجب الا فيما  
 تمر باقية اذا بلغ خمسة اوسق والمراد تمر تدخر وتبقى سنة من غير ما  
 كالحظ والغير من سوط شح السلام وسقاه سح او طر عشر متباد  
 قدم خبره الا فيما لا يتنفي به الارض كالطرق والقصبة الفارسي وهو الخط  
 والحديث الا اذا اتخذها مقصبة او شجرة او مبن حشيش فانه  
 يعشرون في العباد المذكورة اشارة الى ذلك وفيما سقى برزب او دالية نصف  
 عشر بل في مائون الذرع من اجر الحصاد ونحو ونحو ارض عشرية  
 تغلبى ذكرها كان او اني كبير كان او صغيرا وانما عدل عما قبل ونحو  
 تغلبى له ارض عشرية اد لا ينظم معه قوله او شرها اذ لا يغلبى التغلبى و  
 وان لم او شرها اذ في او لم هذا عند ومحمد معه في الاصح وقال ابو  
 يوسف فيما اذا لم التغلبى او شرها منه لم يعود الى عشر وواحد

ما ذكر في الحمايق من كونه في حق  
 من على القاصر لا في زكوة الخراج  
 وبينها فرق فاصح

تجبه  
 كسبه اذ لا يخرج منه  
 من غير الاصل

بجمله

لنوال الداعي الى التضعيف وهو الكفن واخذ الخراج من ذبي اشرك  
 عشرية سلم وقال ابو يوسف تؤخذ العشر مضاعفا ويعرف مصارف الخراج  
 وقال محمد بن عيسى بن علي طاهها وعشر لم اخذها منه شفقة او روق عليه  
 لغاد اليه اشرك الذي من الملم العشرية ثم روق عليه فاد السبع في عشرية  
 كما كانت وفي دار جعلت بستانا فخرج ان كانت لذتي او لم سقاها بامانة  
 اي عباد الخراج وان سقاها بامانة العشر عشر ما استاء والبيوت والعين و  
 بحر لا يدخل تحت ولاية احد عشر وما دافعها الا عايم كمن يربح  
 ونحو خراجي وكذا سيجون ويحجون ودجله والفرات عند ما ذكر في  
 الكافي وعشرى عند محمد ولاشي في عين قير وفقط في ارض عشرية  
 وفي ارض خراج في حريرا الصالح للزوجه خراج لانها اي لاني العين  
**باب المصارف** المؤلفه قلوبهم كان من المصارف وقد سقط ذلك  
 قال منهم دون هم الفقير ومن له ادنى شئ والمكين من الاشياء في  
 يعكس وسوراية عن ابي حنيفة وعامل الصدقة يعطى ما يكفيه فيه  
 الى انه غير مقدور بالعمل خلافا لاشي ان عمل فيه اشارة الى انه في مقابلة  
 العمل فياخذ وان كان غنيا غير هاشمي اشترط هذا اعتبار البينة الصدقة  
 في حقها والكاتب يعان في فكر رقبته وقال مالك يفتق منها الرقبة ويكون  
 الولاد للمسلمين ولا يجوز دفعها للكاتب لانه عبد ومديون لا يملك النفا  
 لم يقل فاضلا عن غيره لان ملكه انصاب لا يكون الا كذلك في سبيل الله  
 من منقطع العزة عند ابي يوسف ومنقطع الحجاج عند محمد وابن السبيل

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

وقيد الوطن في عبارة البداية  
 باعتبار الغالب  
 مسته



من له مال لا معه سوا كان في وطنه او في غيره وللمزكي صرفها الى

كلهم والى بعضهم ولو شخصا واحدا خلافا لثا في فان عنه لا بد من  
 القرف الى الاضاف السبعة من كل صنف ثلثه ان اللام للتحقق  
 واقل الجمع ثلثه ولنا انها لبيان انهم مصارف والتعريف للجنس ههنا  
 مروي عن رواين عيسى لا الى بناء مجد وكفى ميت وقضاد رنية  
 ما يفتق اي لا يشري بهار قبة لعدم التملك وهو الركن وقدم خلاف ما ك  
 في الاخير ولا الى من بينها ولاد او زوجية وقال لا تدفع المرأة الى زوا  
 ومملوكه اي مملوك المزكي وعبد عتق بعضه خلافا لهما وعن خلافا لهما  
 في اعيان الغزاة وولن الصغير ومملوكه وبني هاشم ال على وعيسى  
 وجعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب ومواليهم اي ممتقي سواد  
 ولا الى ذى وجاز غيرنا اي عيني الزكاة من الصدقة اليه اي ان يعرف الى  
 الذي وقال الثا في لا يجوز وسوراية غرابي يوسف دفع الى من ظن  
 انه مصرف فبال انه عبد او مكاتبه يعيدها وان بان غناؤه او كثر اونه  
 ابو او ابنه او هاشمي لم يعد خلافا لابي س وجب دفع ما يفنيه عن التوال  
 يوم او كره دفع ما في درهم الى فقير غير مديون وان دفع جاز خلافا لرفق  
 ونقلها الى بلد اخر الا الى قريبه او الى اخرج من اهل بلده في المال العتير  
 مكانه لا مكان صاحبه حتى لو كان سوفي بلد وماله في اخر يترك في موضع  
 المال والله وحكم **باب الفطرة** من تبر او دقة او سوية او بنية الرب  
 بمنزله الشعر وموراية الحسن عنه والمذكور في المتن في رواية الجمع

سبعة  
 في قوله لا بد من  
 في قوله لا بد من

في قوله لا بد من  
 في قوله لا بد من

في قوله لا بد من

نصف صاع وعند الثا في صاع من الكل ومن ثا او شعير صاع مما يبيع  
 ثمانية اوطال من حج او عدى انما قدروه بها لعدم التفاوت بين جياتها  
 تختلفا واكتنازا واما التفاوت صفرا وعظافلا دخله في التقدير  
 وزنا والمقدرا الصاع العراقي الذي اخبره الحاج والاراي في تعيين قد  
 انما ذلك في اخذ عيان فمن قال ان اليج انقل من الخطر فالاصح ان يقد  
 بهما فقد ومم ثم ان ما ذكره عندنا وسو من ذهب اهل العراق وعندنا في  
 والثا في خمسة اوطال وثلاث رطل وسو من ذهب اهل الحجاز وفيه  
 الوزن على ما رواه ابو س غرابي ان اخلاف العلماء في الصاع بانه  
 لم رطلا سو جامع منهم على انه معتبر بالوزن اذ لا معنى للاختلاف فيه الا اذا  
 اعتبر به ونصف الصاع العراقي من البر منون ولذلك ومنون برجال المن  
 اربعون استارا واللتا اربعة مثاقيل ونصف مثاقيل فالمن مائة مثاقيل  
 مثقالا خلافا لغيره في رواية رواه ابو س غرابي عنه لان الاثار جاءت بالاصح  
 سو اسم الكيل واداد البر في موضع يشري به اللين ارجع وعن من البر ارجع  
 اولى من الدقيق وسواوي من البر وسواختيار الفقيه ابي جعفر لانه ارفع  
 واجل بدونه وعن ابي بكر الاغش تفضل الحظ لانه ابعد من الخلاف في  
 الدقيق والقيمة خلافا لثا في وجب على خر مسلم له قدر النصاب لم يقل  
 له نصاب الزكاة لانه ليس بشرط لانها يجب على من له كبت قيمتها مقدار النصاب  
 وليس لاهل لها وليس لها نصاب الزكاة لان الكتب خارجة عنه ولما زاد  
 عبان القدر احتج الى قدون زيادة قوله فاضلا عما لا بد منه ولو لا ذلك

رد لصدر الشريعة  
 ذلك التابل لم يذكر ان ما ذكر  
 باعث للفتية لا صارف عنه  
 لان قلة القدر مطلوب في العار  
 مستوف

ماح الشريعة  
 في التعليل لانه اذا ارد البعير خلاف مروي  
 لانه من جنس الخراف في التفضل كل في بواظا  
 عليه ما في التبيين انه لا يقع الخلاف بالخط ان  
 الخلاف واقع فيما سبب القدر ايضا مستوف

من هنا بين ان تارة الرثمة لم يصب  
 في القدر من اسلوب  
 صاحب الهداية  
 منه رد لصدر الشريعة في قوله ان نصاب  
 فاضل عن حاجة الكفاية  
 مستوف



الزبان لما احتج الى هذا القيد لما عرفت ان ملك النصاب لا يوجد برونه  
وان لم يتم اي لا يشترط فيه حول مع التسمية او الصوم او نية التجار وعند  
الشافعي يجب على كل من يملك زبانا على قوت يومه لنفقه وعياله وبه اي  
بسبب ملك ما ذكر تحريم الصدقة وجب الاصحية ونفقة الاقارب ونحو  
نصاب حرمان الزكاة لنفقه وولده الصغير قد روي وجعل العدول عن الطفل  
واحتراز بقيد الصغير عن الكبير بقوله فقير أغنى ولا حاجة الى ذكر  
الوجوب من مال ولدا الصغير عينا لانها ما ماتت من حيث لم يشر اليها  
فمن وجب عليه وفيه خلاف لمحمد وزفر ومالك للحذنة احتراز به عن  
مملوكه للتجارة فانه لا تجب له خلاف للشافعي ولو مبررا او لم ولد او كافر  
وفيه خلاف للشافعي لا لزوجه خلافه وكاتبه ومملوك ابني الابد عوده  
ولا العبد او عبيدين اثنين على ادماني الاخر خلاف لصاحبه ولو بيع  
بخيار لم بخيار ادماني لانه قد يكون بخيارهما واليجاب مشترك على من  
يصير له معناه ادماني يوم الفطر والخيار باق وقال زفر يجب على من له  
الخيار وجوبه غير تام لعدم انتظام صوته لخيار له ما وقال الشافعي  
على المشتري بطاوع في الفطر نفس الوجوب بالسبب وسواء من يومه ونحوه  
وله شرط وسو ملك النصاب المذكور وجوب الاداء بالخطاب وموقوله  
عم ادوا عن كل حر الحديث ولم شرط وسو الوقت فان الاداء قبله ليس  
بواجب بالاجماع فيجب لمن اسلم او ولد قبله اي قبل الطاوع وفي القول  
الجديد للشافعي على قوله القديم يوافقنا للمزمان في ليلته خلاف للشافعي

فيه شبه

فيه شبه

فيه شبه

فيه شبه

على قوله القديم او اسلم او ولد بعد اي بعد طلوع الفجر وهذا بالانفاق  
على خلاف الاصلين ولو قدمت جاز بلا فصل بين مدة ومدة من الصحة  
وترب تجليها ولو اخرجت لا تنقطع خلافا لحن بن زياد والحن بن قري  
وما ذكر في الدراية **كتاب الصوم** **نقله الامساك مطلقا**  
وفي الشرع الامساك عن المفطرات المعروفة الا في تفصيلها ومن قال  
ترك الاكل والشرب والوطئ فلم يحسن في العدول على الامساك الى التوك  
ولم يصب في عدم ذكر بعض المفطرات كالذي يصل الى ما غدا وجوفه والصوم  
لا من فيه من الصبح الى المغرب مع النية لم يقل مع نية مع كونه اخر لانه اراد  
النية المعروفة وهي التي اعتبرت في الشرع احتراز عن نية من سها لا الصوم  
فانها غير معتبرة فيه وصوم رمضان فرض انعقد على فرضية اي على ثبوت علم  
وعلا الاجماع القطعي المنقول متواترا ولهذا يكفر جاحد على كل مسلم  
مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم ينقذ الاجماع على  
فرضية واحد منهما بل على وجوبه اي على ثبوت علم الاعلماء ولهذا لا يكفر  
جاحد وغيرهما نقل صاحب الهداية اطلاق الواجب في مقابلة النفل حيث  
قال الصوم ضربان واجب ونفل فلا جرم اراد به ما يعرض ثم اطلقه  
في مقابلة الفرض حيث قال صوم رمضان فرضية والنذور واجب  
فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يقف على  
ان مقتضى كل منهما غير مقتضى الاخر لم يكن على بصيرة ويصح اداء صوم  
رمضان بنية في الليل او اليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من

ما في الشرع  
لا وقت ان صفة الامساك والشرع لازمة  
على موجب القياس دون الاحتراز فانها  
اذا اكل او شرب او جامع ما ساء فلا ترك  
بانه توجب على استحضار فاصح ان الاعتدال  
بانه توجب على موجب القياس مستحسنة

فلا حاجة الى زيادة قوله في الليل اخرزا  
عن امساك الكافر والمخالفين والنفاء  
مستحسنة

ما في الشرع  
بانه توجب على استحضار فاصح ان الاعتدال  
بانه توجب على موجب القياس مستحسنة



الى الضحية الكبرى لان الشرح وجوها في احد الوقتين لان ابتدائها  
من احد ما وانتهى بها في الآخر كما هو السابق الى الوهم من العباد المذكورة  
وعند الشافعي لا بد من البت في الصحيح قال الامام الشافعي في شرح  
الجامع الصغير ذكر من قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال  
والاول من الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر من وقت  
الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن في الزوال لا يوجد هذا الا  
ساعة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار  
من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية  
مطلقة اراد الاطلاق عن وصف الصوم فلا ينافيه التقييد باصله في  
نفل خلافا للشافعي وبنية واجبا فلا في سرفانه في يقع عن ذلك  
الواجب ذكر صاحب المنظومة في مقالة النفل اذ انوى في رمضان في  
سفر عن واجبا فهو معتبر وقال في الحقايق نفلا عن المبط هذا  
وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح في المرض يقع  
عن رمضان اجماعا وبهذا يتبين وجه اصابة المص في اسقاطه قوله او من  
وكذا النذر الحين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخير فانه اذا نذر  
صوم يوم معين ثم نوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب  
والنفل بنية وبنية مطلقة قبل نصف اليوم خلافا لما لاك وانما لم يقل  
قبل الزوال لما عرفت انه خلاف الصحيح وعند الشافعي يجوز بعد ايضا  
ويصير صايما حين نوى اذ هو مجزئ عند شرط للقضا والكفان

يقول في صحيحه  
انما هو من العباد المذكورة

الجامع الصغير ذكر من قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول من الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر من وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن في الزوال لا يوجد هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف الصوم فلا ينافيه التقييد باصله في نفل خلافا للشافعي وبنية واجبا فلا في سرفانه في يقع عن ذلك

يقول في صحيحه  
انما هو من العباد المذكورة

يقول في صحيحه

والنذر المطلق البت اراد به ان ينوي في الليل والتعيين وان  
عم ليلة شك ومي ليلة الاثنين من اول شعبان لا يصام الا فلا ولو  
صامه لواجب كمن يقع عنه اي عن ذلك الواجب ان كان منه انما قال هذا  
لان ان كان من شعبان لا يقع عنه بل يكون تطوعا ولا يقضي ان افطره  
لانه مظنون ولو صامه لواجب كمن يقع عنه اي عن ذلك الواجب لا يخفى  
تبيحه له على ما قيل انه يقع تطوعا ان لم يكن من رمضان والافضل لما  
من ان صوم رمضان يتأدى بنية واجب ولو صامه لرمضان ان كان  
منه ولو اجاب ان لم يكن منه اوله ان كان منه ونفل ان لم يكن منه كمن  
ويقع عنه ان كان والافضل فيما اي في الصورتين ولا صوم لمن  
نوى ان كان من رمضان فانما صام والافلا والتفيل فيه افضل لمن  
واقف معتاده وللخواص كالمعنى والشافعي ومن رأى هلال صوم او فطر  
يصوم عبادة الهداية صريحة في الوجوب وقال في البدايع وجوب الصوم  
ممن فان المحققين من شايخنا قالوا لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما  
الرواية انه يصوم وهو محمول على الذب احتياطاً رده قوله اولاً لم يقل وان  
رد قوله لانه لا ينافي قوله او فطر كما لا يخفى ويقضي ان افطر سواء كان  
قبل الرد او بعده ولا يكفر ان افطر بعد الرد خلافا للشافعي فيما اذا  
افطر بالوطي وانما قال بعد الرد اذ لا رواية عن اصحابنا في وجوب الكفان  
عليه ان افطر قبل الرد واختلف المباح فيه ذكر في البدايع وقبل  
بلاد عوى ولفظ اشد خبي عدل ولو قال او اثم او محروا في وقت

يقول في صحيحه  
انما هو من العباد المذكورة

الجامع الصغير ذكر من قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل الزوال والاول من الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر من وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن في الزوال لا يوجد هذا الا ساعة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اراد الاطلاق عن وصف الصوم فلا ينافيه التقييد باصله في نفل خلافا للشافعي وبنية واجبا فلا في سرفانه في يقع عن ذلك

يقول في صحيحه  
انما هو من العباد المذكورة

يقول في صحيحه  
انما هو من العباد المذكورة

يقول في صحيحه



لم يقل ثانيا لان في قوله عدل غنا عنه للصوم مع علة عظم كان  
او نجارا او دحانا او نحو ذلك بشرط ان يفسر ويقول رايته الهلال  
خارج البلد او يقول رايته بين ظل السحاب اما بدون هذا  
التفسير لا يقبل كحال الامة ذكره في الذخيرة نقلا عن الامام ابي بصير  
محمد بن الفضل وشرط للفظ معها اي مع العلة نصا في الشرحان فلا  
اورجل وامرأتان ولفظها والعدالة لا الدعوى وبدونها جمع عظم  
يقع العلم بخبرهم والمراد العلم الشرعي الموجب للعمل وسوغلة الرأي  
لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وغاية البيان فيما اي في الصوم  
والفطر وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر ويقول عدل  
لا هذا عند ما خلافا للحمد وقال شمس الية الحلواني هذا الاختلاف فيما  
لم يروا هلال ثوال والسماء مصححة فاما اذا كان متعينة فانهم  
بلا خلاف ذكرى في الذخيرة ووجه قول محمدان الفطر بثبت بتسعين الصوم  
وكم من شيء ثبت بتعا ولا ثبت اصالة وكذا لا تجل الفطر بعد صوم  
برايته هلال الصوم وحده قال في الهداية لو اكمل هذا الرجل ثلثين  
يوما لم يفطر الامع الامام لان الوجوب للاحتياط والاحتياط بعد  
في الافطار ولو افطر لا كان عليه اعتبارا للحقيقة التي عنده والاضحى  
كالفطر في الاحكام المذكورة وذكر في النوار غرض في حقيقة انه  
كرمضان والاو لا صح والتبجانه علم **باب وجوب الافطار** من القضاء  
والكفارة من جامع او جمع في احد السبلين او كل او شرب غدا او

كيفية الجمع بين ما في المتن من ان الفطر بثبت بتسعين الصوم  
وكم من شيء ثبت بتعا ولا ثبت اصالة وكذا لا تجل الفطر بعد صوم  
برايته هلال الصوم وحده قال في الهداية لو اكمل هذا الرجل ثلثين  
يوما لم يفطر الامع الامام لان الوجوب للاحتياط والاحتياط بعد  
في الافطار ولو افطر لا كان عليه اعتبارا للحقيقة التي عنده والاضحى  
كالفطر في الاحكام المذكورة وذكر في النوار غرض في حقيقة انه  
كرمضان والاو لا صح والتبجانه علم

بشرط

62  
عدا او اقيم فظن انه فطر من مناه علم ان الاحتكام لا يفسد الصوم  
فاكل عدا قضي وكفر وعذبات في الكفارة الا في الافاد بالوطي كما  
اي كفارة مثل كفارة الطهار وسوى التكفين بافاد وادار مضى  
لا غير اي لا بافاد قضاء وادار غيره وقضائه وان افطر خطا بان  
كان ذكر الصوم غير قصد الافطار او مكرها خلافا لما في فيما او  
احقق او استقط اي حب الدواة في الانف فوصل الى قصبة او  
قطر في اذنه اراد غير الماء ولم يقيد به اعتقادا على انه تمام مما شاق  
من قوله او في اذنه ما او دوى جافية في الجراحة التي بلغت الجوف  
او امة في الشجة التي بلغت امة الدماغ فوصل الى جوفه او دماغه وقال  
لا يفسد لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مع واتصاعه في  
وانما قال فوصل الخ لان العبرة بحقيقة الوصول لا للرطب واليابس حتى  
علم ان اليابس وصل فسد وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد وعليه  
اكثر مشايخنا بخلاف ما ذكر في ظاهر الرواية ان اليابس لا يفسد عند  
وفي الرطب يفسد عند خلافا لما ذكر في الحقايق نقلا عن البوط او  
ابتلع حصة او حديرة وعند ما يجب الكفارة ايضا في ابتلاع مالا  
عانة او استقاملا فيه او سحر او فطر بظنة ليلا او سويا او كل عامدا  
بعد ما اكمل ناسيا فظن انه فطر او جمع ثلثة فيه خلاف لرفقوشا في  
او مسك يعني عن المفطرات في رمضان كله بلائنة وقال زفر تباري صوم  
رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم او اصبغ غزنا وللصوم فاكل فقط

باب الشرقة

صدر الشرقة

باب الشرقة

باب الشرقة

باب الشرقة

باب الشرقة



وقال يجب الكفارة اذا اكل قبل الزوال وقال زفر بن مطلق  
ولو اكل او شرب او جامع ناسيا والقياس ان يفطر وهو قول مالك  
او احتلم او انزل بنظر وقال مالك ان انزل بالنظر الا ان يفطر  
انزل بالثانية يفطر من البتة وانما لم يذكر مسئلة الاكحال والا  
اذ في قوله الاتي الا الكحل والدهن عن غيرهما او اغتصابا او عليه  
او تقيا قليلا لانه اذا كان ملاء الفم يفطر بالاتفاق وهذا اذا كان  
لصومه والا فلا يفطر بالاتفاق ذكره في المحقق واصبح صبا وصب  
في اظيله وهذا عندنا وعند ابى سفيان واما محمد فيقول  
الثاني والمأظهر انه مع الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان  
او ذباب فلفه لم يفطر والمطر والبلع يفطر في الاصح ولو طوى ميتة  
بهيمة قال في الهداية او لو جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة عليه انزل ولم  
ينزل وليس كذلك فانه اذا لم ينزل لا يفطر بصومه بالاتفاق ولا ينقص  
ذكره في البتة او في غير فرك اراد غير القبل والدبر والفخذ والباطن  
والبطن ذكره في البتة او قبل او لمسان انزل قضى والا فلا اكل  
ما بين اسنانه مثل محضه قضى فقط عند ابى سفيان وعند زفر بن مطلق  
ايضا من الهداية وفي الخاتمة وعن محمد روايتان في رواية عليه  
وفي رواية عليه القضاء وسكت عن الكفارة وفي اقل منها الاخلافا  
لرفض الا اذا اخرجته ثم اكل ولو برد بكل سمسة فسد الا اذا مضى  
لانه يتلاشى في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه في خلقه ذكره قاضي خان

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يفطر  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا ان يفطر  
انزل بالثانية يفطر من البتة  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غيرهما او اغتصابا  
او عليه او تقيا قليلا لانه  
اذا كان ملاء الفم يفطر بالاتفاق  
وهذا اذا كان لصومه والا فلا  
يفطر بالاتفاق ذكره في المحقق  
واصبح صبا وصب في اظيله  
وهذا عندنا وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والمأظهر  
انه مع الاول او في اذنه ماء  
او دخل غبار او دخان او ذباب  
فلفه لم يفطر والمطر والبلع  
يفطر في الاصح ولو طوى ميتة  
بهيمة قال في الهداية او لو  
جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة  
عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفطر بصومه  
بالاتفاق ولا ينقص ذكره في البتة  
او في غير فرك اراد غير القبل  
والدبر والفخذ والباطن والبطن  
ذكره في البتة او قبل او لمسان  
انزل قضى والا فلا اكل ما بين  
اسنانه مثل محضه قضى فقط  
عند ابى سفيان وعند زفر بن مطلق  
ايضا من الهداية وفي الخاتمة  
وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء  
وسكت عن الكفارة وفي اقل منها  
الاخلافا لرفض الا اذا اخرجته  
ثم اكل ولو برد بكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى  
في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه  
في خلقه ذكره قاضي خان

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يفطر  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا ان يفطر  
انزل بالثانية يفطر من البتة  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غيرهما او اغتصابا  
او عليه او تقيا قليلا لانه  
اذا كان ملاء الفم يفطر بالاتفاق  
وهذا اذا كان لصومه والا فلا  
يفطر بالاتفاق ذكره في المحقق  
واصبح صبا وصب في اظيله  
وهذا عندنا وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والمأظهر  
انه مع الاول او في اذنه ماء  
او دخل غبار او دخان او ذباب  
فلفه لم يفطر والمطر والبلع  
يفطر في الاصح ولو طوى ميتة  
بهيمة قال في الهداية او لو  
جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة  
عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفطر بصومه  
بالاتفاق ولا ينقص ذكره في البتة  
او في غير فرك اراد غير القبل  
والدبر والفخذ والباطن والبطن  
ذكره في البتة او قبل او لمسان  
انزل قضى والا فلا اكل ما بين  
اسنانه مثل محضه قضى فقط  
عند ابى سفيان وعند زفر بن مطلق  
ايضا من الهداية وفي الخاتمة  
وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء  
وسكت عن الكفارة وفي اقل منها  
الاخلافا لرفض الا اذا اخرجته  
ثم اكل ولو برد بكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى  
في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه  
في خلقه ذكره قاضي خان

وفي كثير عاد او اعيد يفطر لا القليل في الحالين عند ابى سفيان  
محمد يفطر اعاد القليل لا عاد الكثير اذا عاد القليل والمعتبر عند ابى  
سفيان الكثرة وحدها ملاء الفم وعند محمد يعتبر الصنع اي المعاودة ففي  
اعاد الكثير يفطر اتفاقا وفي عود القليل لا يفطر اتفاقا وفي اعادة  
القليل لا يفطر عند ابى سفيان والاتفاق وفي عود الكثير على العكس وكونه  
الدوق ومضغ شئ قالوا وهذا في الفرض واما في النفل فلا يكون ذكره  
في التجنس للطعام حتى ضره قيد المسئلة لا القليل بها والقلة في  
المباشرة الفاشية ان لم يأس لا الكحل والدهن والسواك خلاف لما ذكره  
الربط ولو غشي الشاة في فمها لم يفطر في العشي ويجب في العدو  
في الحقايق والخلاف في المبلول بالماء اذ الربط لا يضر للبأس اجابا  
من جايه البردوي وقاضي خان وقاواه وشيخ فان قال في الحقايق  
عن الزيادات البرهانية تفصيلي الشيخ الفاني ان يعجز عن الاداء في الحال  
كل يوم عجز الى ان يكون ماله الموت بسبب الهرم يفطر ويطعم كل يوم  
سكنا وعند مالك لا فدية عليه ذكره في المنظومة كالفضة وعند شافعي مغل  
الواجب مرد ويقضي ان قدر واصل او مرضع خافت على نفسها او ولدها  
خفا لا شافعي في الاخير ولا خفاء في ان خوفها على ولدها انما يتحقق  
عند تعينها للارضاع نفقذ الظن او لعدم قدرة الزوج على تحييلها  
او لعدم اخذ الولد ثدي غيرها فسقط ما قيل حل الاططار يختص به  
اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة اذ لا يجب عليه الارضاع ثم انه

ما ج الشريعة

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يفطر  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا ان يفطر  
انزل بالثانية يفطر من البتة  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غيرهما او اغتصابا  
او عليه او تقيا قليلا لانه  
اذا كان ملاء الفم يفطر بالاتفاق  
وهذا اذا كان لصومه والا فلا  
يفطر بالاتفاق ذكره في المحقق  
واصبح صبا وصب في اظيله  
وهذا عندنا وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والمأظهر  
انه مع الاول او في اذنه ماء  
او دخل غبار او دخان او ذباب  
فلفه لم يفطر والمطر والبلع  
يفطر في الاصح ولو طوى ميتة  
بهيمة قال في الهداية او لو  
جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة  
عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفطر بصومه  
بالاتفاق ولا ينقص ذكره في البتة  
او في غير فرك اراد غير القبل  
والدبر والفخذ والباطن والبطن  
ذكره في البتة او قبل او لمسان  
انزل قضى والا فلا اكل ما بين  
اسنانه مثل محضه قضى فقط  
عند ابى سفيان وعند زفر بن مطلق  
ايضا من الهداية وفي الخاتمة  
وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء  
وسكت عن الكفارة وفي اقل منها  
الاخلافا لرفض الا اذا اخرجته  
ثم اكل ولو برد بكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى  
في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه  
في خلقه ذكره قاضي خان

هذا اذا كان ناسيا  
او احتلم او انزل بنظر  
او اكل او شرب او جامع  
ناسيا والقياس ان يفطر  
وهو قول مالك او احتلم  
او انزل بنظر وقال مالك  
ان انزل بالنظر الا ان يفطر  
انزل بالثانية يفطر من البتة  
وانما لم يذكر مسئلة الاكحال  
والا اذ في قوله الاتي الا الكحل  
والدهن عن غيرهما او اغتصابا  
او عليه او تقيا قليلا لانه  
اذا كان ملاء الفم يفطر بالاتفاق  
وهذا اذا كان لصومه والا فلا  
يفطر بالاتفاق ذكره في المحقق  
واصبح صبا وصب في اظيله  
وهذا عندنا وعند ابى سفيان  
واما محمد فيقول الثاني والمأظهر  
انه مع الاول او في اذنه ماء  
او دخل غبار او دخان او ذباب  
فلفه لم يفطر والمطر والبلع  
يفطر في الاصح ولو طوى ميتة  
بهيمة قال في الهداية او لو  
جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة  
عليه انزل ولم ينزل وليس كذلك  
فانه اذا لم ينزل لا يفطر بصومه  
بالاتفاق ولا ينقص ذكره في البتة  
او في غير فرك اراد غير القبل  
والدبر والفخذ والباطن والبطن  
ذكره في البتة او قبل او لمسان  
انزل قضى والا فلا اكل ما بين  
اسنانه مثل محضه قضى فقط  
عند ابى سفيان وعند زفر بن مطلق  
ايضا من الهداية وفي الخاتمة  
وعن محمد روايتان في رواية  
عليه وفي رواية عليه القضاء  
وسكت عن الكفارة وفي اقل منها  
الاخلافا لرفض الا اذا اخرجته  
ثم اكل ولو برد بكل سمسة  
فسد الا اذا مضى لانه يتلاشى  
في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه  
في خلقه ذكره قاضي خان

لا والله من هذا التفسير  
الاجابة رمضان لا يحل له الاططار  
لعدم وجوب الاططار عليها الا اذا  
الضرورة اليها لا توفى كالا اذا  
تفصيل حل الاططار في رمضان  
على عدم حيل سافر في رمضان  
بالضرورة اليها لا توفى كالا اذا  
الاجابة رمضان لا يحل له الاططار  
لعدم وجوب الاططار عليها الا اذا  
الضرورة اليها لا توفى كالا اذا  
تفصيل حل الاططار في رمضان  
على عدم حيل سافر في رمضان  
بالضرورة اليها لا توفى كالا اذا



مردود بقول القدوري وغيره اذا خافا على انفسها او ولدتهما  
 ليس الولد المستاجر باطلاق الحديث المروي عن ابن بن مالك وهو  
 ان النبي عم قال ان الله عز وجل وضع على المسافر الصوم وشطر الصلوة  
 وعن الحلي والمرجع الصوم ومريض خاف المعتبر عليه الظن زيادة  
 مرضه كيف كانت او كما وكذا الصحيح الذي نخشى ان يمرض بالصوم  
 ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك مر على  
 في التيمم والمسافر عرقه لان المراد المسافر الممهور لا المسافر المعقود  
 قال في الذخيرة والضر الذي يسهل الفطر باسمه الفطر فطره وقضوا الصلاة  
 وصومه اي صوم المسافر احب ان لم يرض الفطر فالتا في علم ان  
 السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشأ فيه وعذر فيما عداه من الايام  
 والمرض عذر والمراد عدم لزوم الوصية بالفطر عنه ان مات في سفره  
 او مرضه وسو على حاله لا بد من هذا القيد في الاخير لان المرض قد  
 يخف فيختلف حكمه بخلاف المسافر وان زال العذر ثم مات لم يقل وان  
 صح ثم مات لان الشرط القدرة لا العحة والاولى لا يستلزم الثانية  
 اوصى بان يغدى عند بقدر الصحة والاقامة وعند ما لا يجب هذا  
 ويجب من الثلث ان اوصى وعند ما في حجب من الكل اوصى به او لم يوص  
 وقدرية كل صلوة كغذية صوم يوم هو الصحيح رد لما قيل فدية صلوات  
 يوم واحد كغذية صوم يوم ويقضي رمضان وصلا وفصلا والاول  
 اولى فان جاز اخر صلاه ثم قضى الاول بلا فدية وعند الثاني يجب الفدية

في اليوم الذي مرض فيه وعذر في تركه في السفر  
 والقضاء في لزوم القضاء

تاج الشريعة

في السفر الممهور لا المسافر المعقود  
 في المرض عذر والمراد عدم لزوم الوصية بالفطر عنه ان مات في سفره

اوصى بان يغدى عند بقدر الصحة والاقامة وعند ما لا يجب هذا  
 ويجب من الثلث ان اوصى وعند ما في حجب من الكل اوصى به او لم يوص

تاج الشريعة

اذ كان التاخير لا يعتد ستم ولا يصوم ولا يصلي عنه ولية خلافا للشافعي  
 الا في الايام المنية في عيد الفطر وعيد الاضحي مع تلك بعد ولا يفطر  
 بلا عذر اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر  
 رواية وفي اخرى يجوز والضيافة عذر في حق المضيفان تأذي  
 واحد منها ويسك بقية يومه اختلفوا في هذا الاساك في انه يسك  
 وجوبا او نديا والصحيح انه يسك وجوبا ذكره في التبيين وليس  
 الاساك سنا على جهة الصوم حتى ياتي في الافطار المتقدم وانما هو  
 قضاء حتى الوقت بالتبعية حتى يبلغ وكافرا لم وما يصح ظهري و  
 مسافر قدم خلافا للشافعي ولا يقضي الاول ان يومه ما عدم الاسلية  
 في اول اليوم فلم يجب القضاء فلا يجب القضاء خلافا للشافعي الثاني  
 وان اكلا فيه بعد النية وقهرا بان يبلغ او لم قبل نصف اليوم نوى  
 مسافر لفطر وقدم بنوى الصوم في وقت صحيح والفرق في هذا بين  
 ان يكون الصوم فرضا او نفلا ولهذا قال صح فانهما لا يختلفان في  
 وانما يختلفان في اللزوم ولهذا قال وفي رمضان يجب عليه الصوم  
 كما يجب الا تمام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو افطر لكانت فيهما اي  
 في قدوم المسافر وسفر المقيم من اعني عليه في رمضان كله قضاء وكذا  
 يقضي اياما اعني عليه فيها الا يوما حدث الا غار فيه او في ليلة لوجود الصوم  
 فيه وسواها من المقرين بالنية قال في الذخيرة لان كل مؤمن في كل ليلة  
 لوجود الصوم رمضان على قصد صوم العدة هذا هو الظاهر والبناء على الظاهر

صدر الشريعة

تاج الشريعة  
 في التصديق بقول يسك ون  
 يصوم اثنان الى غير المفسر  
 منه

علاوة ان المسافر اذا فطر  
 انما اراد ان يكمل صلاته  
 منه

ترك تاج الشريعة من المسئلة  
 ولم يفسرها في ما ذكره في قوله  
 ولو جاز كل يوم من يومه  
 منه



واجب ما لم يعلم خلافة الا اذا وجد الصارف على الظاهر بان يكون مسافرا  
او مرضيا او متسكعا اعتاد الاكل في رمضان ويقضى ما بعد لعدم اليقظة  
لما لا اذا علم انه لم ينو في يقظته ذلك اليوم ايضا ولو جسد كله المراد قد  
ما يمكن الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لم يلزم القضاء  
لعدم صحة الصوم فيه ذكرا شئ اليقظة المحلواني لم يقض خلافا لما لا وان  
بعضه قضى ما مضى خلافا لفرقوا في وان بلغ مجزئا لا فرق بين  
الاصل ومن بلغ مجزئا والمجزئ العارض ومن بلغ عاقلا من  
في طاهر الرواية ومن احبنا من فرق فقال ان المجزئ الاصل اذا عا  
في بعض الشهر لم يلزم قضاء ما مضى وهكذا روى ابن سبعة عن محمد بن  
في الذخيرة وروى هشام عن يوسف انه قال في اليقظة لا قضاء عليه  
لكن المحسن فاجب عليه ما مضى من الشهر لان المجزئ الاصل لا يفارق  
العارض في شئ من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلف فيه  
التأخرون على قياس مذهبهم والاصح انه ليس عليه قضاء ما مضى من  
نذر الصوم يوم العيد وايام التشرع او بصوم هذه السنة صح و  
هذه الايام وقضاءها وكذا اذا لم يعينها الى السنة بان ذكرها منك  
ويقضيها اي يقضي الايام المنهية موصولة ان شرط التتابع انما قال هذا  
اذ لم يشترط يقضي غنة وتكون يوما لان السنة المنكوة غير ترتيب  
اسم الايام المحدودة قد السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا  
شهر رمضان بل يلزم من غيرها قد السنة فان اداها في هذه السنة فقد

بما لم يعلم خلافة  
الاصح ان المجزئ الاصل لا يفارق  
العارض في شئ من الاحكام

في النذر الايام المنهية

ناقصة فلا يحجز عن الكمال وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان فيجب  
عليه قضاء قد بخلاف الفصلين الاوليين لانه داخل في النذر  
مستحق عليه من جهة اخرى فلم يصح التزم بالنذر وفي الفضول الثلاثة  
كلها خلاف لفرقوا في وانما الثلاثة فروق بين النذر والشرع  
في هذه الايام وقالوا لا يلزم بالشرع لانه معصية ويلزم بالنذر لانه  
فيه ولو صامها اجراه لانه اداء كما التزم ان لم ينو شيئا او نوى النذر  
لا غير او نوى النذر ونفى الاخر كان نذرا فقط وان نوى اليمين ونفى  
الاخر كما عينا اتفاقا وعليه كفارة يمين ان افطر وان نوى ما او نوى  
اليمين من غير ان ينفي النذر كان نذرا وعينا عندهما حتى لو افطر  
يجب عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين وعند ابي سنان في الاول  
وعين في الثاني المراد بالاول ما اذا نوى ما وبالثاني ما اذا نوى  
اليمين اعلم ان صاحب الهداية جعل اليمين معنى مجازيا والعلاقة بين  
واليمين ان النذر ايجاب لمباح فيدل على تحريم ضده وتحريم الحلال  
عين لقوله نعم لم تحرم ما اهل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحله اياكم  
واورد عليه بانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع  
بينهما في الارادة لا يجوز ومنها ليس كذلك فان النذر لا يثبت بالبداهة  
بل بصيغته فان صيغته اناء للنذر فيثبت النذر سواء اراد او لم  
ما لم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين  
الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضاء العاقبة والمعنى المجازي يثبت

في النذر

في النذر  
الاصح ان المجزئ الاصل لا يفارق  
العارض في شئ من الاحكام







ذكر في الذبيحة والتجسس وقال في التبين وهذا هو الصحيح بلا  
 بلا اعضاء مبيع فانه مكروه ولا يتركه لغير المتكف السبع والشرع في المجد  
 واما الاكل والشرب والنوم فيه فلا يكون لغيره ايضا فيصح عن ذلك قول  
 صاحب الهداية واما الاكل والشرب فيكون في معتكفه لان النبي عم لم يكن  
 له ما ولى الا في المجد ولانه يمكن قضائه الحاجة في المجد فلا ضرورة  
 الخروج ولا يصح المراد به صحت معتكفه بعبادة وهي تنهى عن ذلك في التبين  
 وذلك لانه شرعية منوطة وتعليل صاحب الهداية بقوله لان الصوم يعتكف ليس  
 في شريعتنا يشير الى ذلك ولا يكلم الا بخير ويطلبه الوطى ولوليد اونايس  
 ضرر الوطى بالذكر لانه ان اكل وشرب في النظار ناسيا لا يبطل اعتكافه  
 ذكر في مختارات النواز ووطى في غير فرج نكر الوطى منها وعرف فيما  
 تقدم لانه معهود دون هذا وقلة ولمس ان اكل والافلا وان حرم  
 والمرأة تعتكف في بيتها نذرا اعتكاف ايام لرفته بلياليها ولا بلا شرط  
 اي يلزم المتابع وان لم يشترط خلافا لمرز ذكر الزاهدي في شرح الصدوق  
 وفي يومين بليتها وعن ابي سنان يلزم اعتكاف يومين بليتها تجلها  
 وضع نية الشرط خاصة في الصورتين **كتاب الحج** مقصد  
 لغة وفي الشرع زيادة بقاع مخصوصة على وجه مخصوص هو ان  
 يكون بالا حرام في وقت مخصوص شيئا بيانه اعلم ان اصل الحج  
 فرض قطعي يكف جاحدا الا انه مشتمل على الواجبات فوضعه بالوجوب  
 حيث قال يجب اكل فالتك قد عرفت ان الوجوب قد يطلق

في التبين  
 في التبين  
 في التبين

في التبين  
 في التبين  
 في التبين

في التبين  
 في التبين  
 في التبين

في التبين  
 في التبين  
 في التبين

في التبين  
 في التبين  
 في التبين

صدق الشرعية

ويراد به ما يعم الفرض على كل مسلم في شرط الاسلام خلافا لنافع مكلف  
 خرج صحيح المراد من الصحة منها سلامة البدن عن الافات المانعة عن القيام  
 بما لا بد منه في السفر فلا وجوب على الرمن والمقعد والمفلوج والشيخ  
 الكبير الذي لا يثبت على الراحلة بنفسه ذكر في البدايع واما ذكر قيد بصير  
 مع ثبوت الصحة بالمعنى المذكور على سلامة العين اجماعا لموضع الخلاف  
 فانها قالوا اذا وجد الاعى قائدا لم يملك او مستاجر يجب عليه الحج ذكر في  
 التحفة والخاتمة له زاد وراحلة وقال نافع في صحيح الحج بابا في الرد  
 والراحلة وقال مالك الراحلة ليست بشرط في حق القادر على الشيء  
 عن الحسن وان كان فيمكن فضلا عن قدر الحاجة نص عليه في الخاتمة  
 وما لا بد منه وعن نفقة عياله ان كان ذاعبال الى حين عودته مع من  
 الطريق هذا في حق الافاق قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في الحر  
 السلامة يجب وان كان خلافا ذلك لا يجب عليه الاعتماد وفي الصحيح زاد من  
 سلامة الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوب والمحرم يذكر الزوج لان المحرم  
 منه نية قال في الذبيحة والمحرم الزوج ومن لا يجوز له مناتها على التأييد  
 بنسب او بوضع او بصيرة لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج بحفظها  
 سائر محارمها قال في التجسس ان كان محرما فاسقا او صبي او مجنون لا يجب عليه  
 الحج ولا يحل له الصوم لانه ان كانت نائية عن مكة مسيرة سفر خلافا  
 لنافع فانه قال هذا ليس بشرط ويلزم بالحج اذا كانت في الرفقة معها  
 ذكر في البدايع في الصحيح دخل في قال انه شرط الاداء لا شرط الوجوب وعدم

هذا على رواية الاصل في رواية  
 حسن عندنا في رواية المصنف  
 والاعلى اذا كان ذاعبالا وراحلة  
 منه

ما في الشرعية  
 من هذا طريق وجوب الاداء للمسلم بالركن  
 فين اسقطوا عنه بقوله فضلا عما  
 لا بد منه لم يصيب منه

ذكر في البدايع  
 ما في الشرعية

عباد الله ان يكون  
 فاما ما في الشرعية



وعدم العدة اي لا تكون سعة عن طلاق او وفات ذكره في البدائع  
 في العدة على الفور هذا عندنا فيس فانه قال الحنجيج وجوباً مطلقاً  
 وسأصح الرقائين عن ج وقال محمد وانما فيجب وجوباً متعادلاً  
 في الاسرار فعند محمد يجوز التأخير لا اذا غلب على ظنه الفوت اذا احراز  
 رأت فانه في بائنا اخر وفات الحنج بالموت بخلاف ما اذا فأت بالتأخير  
 ان غلب على ظنه الفوت كما قال ابو الفضل الكرماني ومعه الخلاف تظاهر  
 في حق المائم حتى يفيق بالتأخير وترد شهادة عنده من يقول هو على الفور ذكره  
 في التبيين فلا حرج في بلوغ تفرج على شرط البلوغ في وجوب الحنج او عند  
 ففتق تفرج على شرط الحجة فيه والمراد البلوغ والعقد قبل الوقوف ولم  
 يذكره اعتماداً على انه من قول لا في ثم وقت فمضى لم يود فرضه خلافاً لما  
 ذكره في البدائع ولو جرداى الصبي احرأ للفرض بعد البلوغ بان لا يولى  
 الاسلام ثم وقف جان عنه بخلاف العبد اذا جرد احرأ للفرض بعد العقد  
 لان احرأ الصبي لم يكن لازماً و احرأ العبد لازم فلا يمكن الخروج عنه بالبر  
 في غيره وفرضه الاحرام والوقوف برفة قال المطرزي عرفات علم الوقوف  
 وممنونه لا غير ويقال لها عرفة ايضا وطواف الزيادة وواجبه وقوف جمع  
 وسواها لقوله تعالى بين الصفا والمروة وحج الجمار وطواف الصدر من الصدر  
 وعند مالك سنة وسواها فوقى الشافعي للافاقي قال اهل اللغة الافاق  
 النواحي والواحد فوقى النسبة اليه افعى ولما الافاق فمكسر فان الجمع اذا لم يتم  
 به لا ينسب اليه وانما لم ينسب اليه واحد كذا في تهذيب التمام للنووي

في حق المائم حتى يفيق بالتأخير وترد شهادة عنده من يقول هو على الفور ذكره في التبيين فلا حرج في بلوغ تفرج على شرط البلوغ في وجوب الحنج او عند ففتق تفرج على شرط الحجة فيه والمراد البلوغ والعقد قبل الوقوف ولم يذكره اعتماداً على انه من قول لا في ثم وقت فمضى لم يود فرضه خلافاً لما ذكره في البدائع ولو جرداى الصبي احرأ للفرض بعد البلوغ بان لا يولى الاسلام ثم وقف جان عنه بخلاف العبد اذا جرد احرأ للفرض بعد العقد لان احرأ الصبي لم يكن لازماً و احرأ العبد لازم فلا يمكن الخروج عنه بالبر في غيره وفرضه الاحرام والوقوف برفة قال المطرزي عرفات علم الوقوف وممنونه لا غير ويقال لها عرفة ايضا وطواف الزيادة وواجبه وقوف جمع وسواها لقوله تعالى بين الصفا والمروة وحج الجمار وطواف الصدر من الصدر وعند مالك سنة وسواها فوقى الشافعي للافاقي قال اهل اللغة الافاق النواحي والواحد فوقى النسبة اليه افعى ولما الافاق فمكسر فان الجمع اذا لم يتم به لا ينسب اليه وانما لم ينسب اليه واحد كذا في تهذيب التمام للنووي

وما جاز في دفع ما ذكر  
 من كونه من المذاهب  
 اذ هو في المذاهب

68  
 ان يقال ان الحج بالالتزام وغلبة الاستعمال ياخذ حكم التسمية به فيجوز  
 النسبة اليه بعد ذلك والحق والتقصير هو الذي في الشرع بقدر الالة  
 وغيرها سنن وادب ووقت شوال ودوا القعدة وعشرى الحجة وعند  
 مالك ذوالحجة كله وكن الاحرام له اي للحج قبله اي قبل الوقت المذكور في  
 القول الجبريد لك في يجوز ويصدق عمره والعمرة سنة وسى احرام وطواف وحى  
 وحق او تقصير الاحرام بطه والطواف ركن وعين ما واجب ركن في الكفا  
 ونزح الطحاوى وجازت في كل السنة فلا تقوت وكهت في يوم عمره  
 وادبع بعدها وميقات المدنى قال صاحب كشاف الميقات ما وقت  
 الشئ اى قدومه مواقيت الحج وسى الحدود الى النجاء ونها من يريد دخول  
 مكة الاحرام والمراد من المدنى جاز من سمت المدينة وطريقها ولا يلزم ان يكون  
 من اهلها وكذا في سائر دل على ذلك ما ذكره المتصفي ان الشافعي اذا غرم على  
 الحج و احرام من ذات عرف لا يجزئ عليه اعاد الاحرام من الحجة ودوا الخليفة  
 والعراق ذات عرف والشافعي حجة والنجدي قرن واليمنى يلزم وحرم تأخير  
 الاحرام عنها لا فاقى قصد دخول الاحرام لم يقبل دخول مكة لانه افضى الحكم  
 يدور مع الاعم ولم يقبل لمن قصد عدم عوم الحكم لغير الافاقى الخارج عن الميقات  
 الامر ما قال في الحقايق نقلاً عن السوطى لو دخلها للقتال لا احرام عليها  
 عند الشافعي قولاً واحداً وان دخل النجاة او لطبا لغرم فضية قولان عند  
 الجماعة في الافاقى اما من كان داخل الميقات فله ان يدخلها حاجته بغير احرام  
 وكذا المخطاؤون من اهل مكة اذا جاؤ الميقات لهم دخول مكة بغير احرام

ما جاز في دفع ما ذكر  
 من كونه من المذاهب  
 اذ هو في المذاهب

وفي السنين من احرام من  
 المدينة من رأى الحليفة و احرام  
 من الحجة فلا شئ عليه من الحج

ما جاز في دفع ما ذكر  
 من كونه من المذاهب  
 اذ هو في المذاهب



والفرق المذكور فيما اذا قصد الدخول لا النكاح ولما اذا قصد لها  
 فلا فرق بين الافاق والمكي الخارج عنه قال في البدائع البتاني  
 والمكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه <sup>ميقات</sup>  
 اهل الافاق وهو يريده الحج والعمرة الاحرام ولو جاوز الميقات <sup>دخول</sup>  
 مكة والحرم بلا احرام لم يخرج او عزمه لان تجاوز الميقات على قصد <sup>دخول</sup>  
 مكة والحرم بدون الاحرام لم يكن حراما كانت المجاوزة التراما للاحرام <sup>دلالة</sup>  
 كانه قال نه على احرام ولو قال ذلك يلزمه حجة وعزم وكذا اذا فضل ما يدل  
 على الترام كذا في البدائع ولما في خلاف فيما ذكر وصح منه لو حج  
 عما عليه في عامة ذلك بان يرجع على الميقات واصل تحية الاسلام فانه  
 يجوز عنها وعزمه بدخوله احرام وفي القيس لا يجوز وهو قول زفر  
 لا بعد والتقديم افضل خلافا لما في وصل من داخلها اي داخل المواقيت  
 لم يقل لاهل داخلها اذا لا اقتصاص لهذا الحكم لهم فان من وجد في الدخول  
 من الافاق مباح له دخول مكة غير حرم على ما ياتي ان الله تعالى وميقاته <sup>الحل</sup>  
 قال في البدائع الافاق اذا حصل في البستان او المكي اذا خرج اليه <sup>الحل</sup>  
 الحج او عزمه حكمه حكم اهل البستان ولن يكتفى بالحج والعمرة الحل لان عظم  
 الحج وسو الوقوف في العرفات ومي في الحل فاحرام من احرام العمرة ومي <sup>طواف</sup>  
 البيت في احرام فاحرام ما من كل يتحقق نزع سفر ومن شاء احرام تضاعف  
 وغسله اجت ولبس ازارا واد طاهري وتطيب وصلى ركعتين ثم <sup>نقل</sup>  
 شفعا لعمرة وقال المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبلي مني

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

ناويا به لم يقل ثم لي للنعان بالتراخي وسو خلاف الافضل ومي ليك  
 اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك  
 لك ولا ينقص منها وان زاد جاز واذا نوى بليا انما جعل التلبية قيدا <sup>الاصل</sup>  
 في انعقاد احرام هو البنية الا ان اعتبارها عند التلبية صرح به الصدوق <sup>فقد احرمت</sup>  
 ولا يصير محرما بالنية مالم يات بالتلبية خلافا لما في او ما يقوم مقامها  
 ذكر يقصده التظيم فارستة كانت او عزيمة وكذا لا يصير محرما <sup>بالتلبية</sup>  
 مالم يات بالنية او ما يقوم مقامها من سوق الهدي فيبقى الوقت <sup>الحج</sup>  
 او الكلام الفاض او ذكر الحجاج بحفرة النساء والفوق بني المعاصي <sup>والجدال</sup>  
 اي يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخير هذا  
 القول في تفصيل الجدال الواقع في كلام الله تعالى ولا وجه لان يراد منها اذا <sup>معنى</sup>  
 نهينا عن المجادلة المذكورة وقيل صيدا للبر والبحر والاسنان اليه والدلالة عليه  
 الاسنان ان اشير الى ارض اليد الى الصيد والدلالة ان يقول في مكان كذا <sup>صيدا</sup>  
 والطيب والادهان وقلم الطفر وسراويله والرأس وقال ان في يجوز  
 للرجل ستر الوجه وغسل راسه وحجته بالخطي وقصها وظل راسه وشعره <sup>فقطها</sup>  
 وقصه وليس يمسه وسراويله وقباده وغنامه وضيافه الا ان لا يجد نعلين  
 اسفل من الكعبين وتوب صنيغ عاله طيب اي ارجية طيبة خلافا لما في <sup>فقطها</sup>  
 في المعصر الا بعد زوال طيبه للاستحمام والاستظلال ببيت ومحل المحلل  
 ايم الاول وكسر الثاني او على العكس اليهودي الكبير وتسميان بالكس <sup>بالتلبية</sup>  
 في وسطه وقال مالك يكن ذلك اذا كان فيه نفقة غيره واكثر التلبية

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه

في قوله المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه  
 المكي اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز تجاوزه



صلى او علا شرفا وهبط واديا ولقي ركبا جمع ركبا او اسحر واستيقظ  
من نومه واذا دخل مكة بدار بالمجد وحسن راي البيت كبر وهلل ثم  
استقبل الحجر وكبر وهلل يرفع يديه كالصلاة واستلمه قال في ديوان  
الادب سلم الحجر اذا المسه اما بقبلة واما يتناول وعند الفقهاء الاستلام  
ان يصنع كفيه على الحجر ويقبله بغيره ان قدر غير مود لا واحد ولا يسرى الحجر  
شيئا في يمين ثم قبله وان عجز عنها المستقبل وكبر وهلل وعمل به وصلى على  
البنين ثم وطأ طواف القدوم وسن للفاقي واخذ عن يمينه الصغير للاخذ  
بما يلي الباب قال في الذبيرة ولو اذن غسان بعد بطوافه في حكم عندنا  
وعليه الاعادة وما دام بكه وان رجع قبل الاعادة فليس عليه دم وقال  
الشافعي لا يعتد بطوافه جاعلا رده تحت ابطه النبي مقبلا طرفة على كسبه  
اليسري لم يقل مضطجعا لرايته وصياحه الى التقيين وراى الحطيم سبعة اشواط  
جمع شوط وسوى من الى الغاية من المغرب والحطيم موضع الميزاب فاسمى به  
لانه عظم من البيت الى كسر فلما كان الحطيم من البيت يطاف ورايه حتى اودخل  
الفرجة لا يجوز لكن ان استقبل المصلى الحطيم وصح لا يجوز اذ لا الاضطرار في  
كل من الحاكين رمل ومشي سريعا ويهز في مشيه الكفتين كما لمبارزين الصفين  
وذلك مع جعل المذكور في السنة الاول فقط ومشي في الباقي على هينته  
من الحجر الى الحجر ولو اذنت من غير لم يذكر محمد هذا الفصل في الاصل واضلقت فيه  
المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز وهذا ذكر في الرقيات وبعضهم قالوا لا يجوز  
من الذبيرة وكلامنا من الحجر فعل باذكر وسلم الركن اليماني وسجن قال في الذبيرة

70  
ولم يذكر في الاصل استلام الركن اليماني وفي تحضر الكرتي وسلم الركن  
اليماني وفي نوادر هشام عن محمد ان الركن اليماني في الاستلام والقبيل  
كالحجر الاسود وعن ج ان استلامه حسن وفي الهداية وسجن في ظاهر الرواية  
وفهم الطواف بالاستلام الحجر ثم صلى ركعتين يجزيه لافا لثا في فاتها سنة  
بعد كل اسبوع وقال لا يجزى بين اسبوعين لا يصلي بينهما وان فعل صح ويكن  
وقال س لا يكون في الذبيرة عند المقام او غيره من السجدة ان منعه اي عن الصلاة  
عند المقام الرخام ذكر في الذبيرة ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا  
واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي عم ورفع يديه ودعا ما شاء  
ثم مشى نحو المروة على هينته حتى يصل الى بطن الوادي ثم سعى ولذلك قال وسعى  
ولم يقل ساعيا بين الميادين الا حربي فاذا جاوز بطن الوادي عصى على  
هينته حتى لقي المروة وصعد عليها وفعال ما فعله على الصفا ثم ينزل عنها  
ويتوجه الى الصفا فيعمل هكذا سعا يبرأ بالصفا ويختم بالمروة ان يبرأ  
الشوط الاول من الصفا ويختم للشوط الباع بالمروة ولو برأ بالمروة لا يبرأ  
بالشوط الاول في الصحيح ذكر في الذبيرة وقال ابو جعفر الطحاوي يفعل  
ذلك سبع مرات مبتدئا في كل مرة بالصفا ويختم بالمروة قوله ويختم بالمروة  
صريح في ان الرجوع غير معتبر عنده ولا يجعله شوطا اخر كما لا يجعله جزءا  
شوطا فاقبل في رواية الطحاوي السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا  
شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على الرواية الاولى ويقع الختم على  
الصفا ليس بذلك ثم يكن بكه مخروا طاف بالبيت فلما ما شاء وخطب

ما جاز الشافعي

ذكر في الذبيرة

صلى على النبي  
ذكر صاحب الكافي في الذبيرة ان طواف بيت  
ان اذنت من غير لم يذكر محمد هذا الفصل في الاصل واضلقت فيه  
المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز وهذا ذكر في الرقيات وبعضهم قالوا لا يجوز  
من الذبيرة وكلامنا من الحجر فعل باذكر وسلم الركن اليماني وسجن قال في الذبيرة







مجلس

الحل ولا شيء عليه بتركه لانه ليس بواجب ومن وقف بعرفة ساعة من  
 زوال يومها وعند ما كمل اوله من طلوع الفجر وطلوع الشمس على اصلا  
 الرقائتين عنه ولا يكفي الوقوف ساعة بل لابد ان يقف في اليوم جز  
 من الليل الى طلوع يوم النحر واجتازنا دائما ومعنى عليه او جعل انما عرفة  
 صح وكذا لو اعني عليه فاضل عنه رفيقه قال الامام الراهدى الصغار  
 ذكره في الاصل والجامع الصغير اهل عنه اصحابه ولم يذكر انه لو احرم عنه  
 واحد من عرض الناس يعني به غير اصحابه ورقائه ما كلفه قال ابو عبد الله  
 وكان الجصاص يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذكر ر  
 من حمايق ثم ان صحته ما ذكر على اطلاقه عنده وقال ان با من قبل  
 الانماء جاز والافلا ومن لم يقف فيهما فاته حجة المراد بالوقوف مطلق  
 الاوراك ولو في ضمن المرور لا ما يقابل الحركة فطاق وسعى وحلال  
 فقي من قابل قال في شرح الطحاوى ويسقط عنه افعال الحج ويتول  
 احرام الى العمرة فيأتي بافعالها ويحل ويحب عليه قضاء الحج من قابل  
 وان شئدوا بالوقوف بعد وقته اذ لم يحسنوا والقيس ان لا يخرجه  
 اعتبارا بما اذا وقفوا قبل وقته وهذا لانها عبادة مختصة بزمان ومكان  
 فلا تقع عبادة دونها وما وجه الاحتسان فالمعنى فيه على ما ذكر في  
 البدايع من وجهين احدهما ما قاله بعض مشايخنا ان هذه شهادة قامت  
 النفي وسوغى جواز الحج والشهادة على النفي باطلة والثاني ما ذكره  
 آخرون وسوان شهادتهم جانية مقبولة لكن وقوفهم جائز ايضا لان هذا



النوع من التثبته ما يغلب ولا يمكن التخر عنه فلو لم يحكم بالجواز لوقع  
 الناس بالجرح لان التذكرة غير كفي فيقع بين الناس فتنة بخلاف ما اذا  
 تبين ان ذلك اليوم يوم التروية لان التذكرة ح مكن في الجملة بان يزول  
 التثبته في يوم عرفة ولا يجوز المؤمن له نظير ولا كذلك جواز القدم وما أورده  
 تبين وبما صابه المص في المدول عن قولهم لا تقبل اني قوله اجراهم فانه يصح  
 على وجهين الاحتسان دون الاول والفتح ان من ذكر في تقليده ثاني وحى  
 الاحتسان لم يكن على بصيرة لان شهودا به ان لا يجزهم الوقوف ان شهد  
 الشهود بانهم وقفوا قبل وقته فيجب عليهم الاعادة ولا شك في ضوئ المسئلة  
 اذ يجوز ان يعتبر الناس غرة ذي الحجة من يوم الاحد مثلا وينو عليه الوقوف  
 ثم يشهد الشهود انهم راوا هلال ذي القعدة ليلة ذلك اليوم فيلزم ان  
 يكون الوقوف يوم التروية ولما قيل في تصويرها ان الناس وقفوا ثم  
 علوا بعد الوقوف انهم غلطوا في احاب وكان الوقوف يوم التروية فلا  
 المقام لان الكلام في ثبوت ذلك بالشهادة ومنهم من قال ان علم ان  
 هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التذكرة فلا مام يامر الناس بالوقوف  
 وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو ان  
 التذكرة ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى ويقال قد تم حج الناس ما بناء على  
 الثاني عدم الحكم بفتح الحج لا الحكم بمدحه فلا ينافي مقتضى الدليل الا  
 قتائل والمرأة كالرجل لكنها لا تكف رأسها بل وجهها ولو اسدلت  
 ثيابا وجافت عنها اي باعدت ذلك الشيء عن وجهها وكيفية صحيحة ولا ياتي

هذا هو الوجه في الاحتسان  
 وهو ان يفتقر الاحتسان الى  
 ما لا يمكن الاحتسان به  
 وهو ان يفتقر الاحتسان الى  
 ما لا يمكن الاحتسان به

تأويل  
 تأويل  
 تأويل

رافعة صوتها لم يقل جها لان المعنى في حقها رفع الصوت الجهر  
 والفرق واضح ولا تنس بين الميادين بل تنس على هبتها ولا تنس  
 تحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر الا غاليا ولو حاضرت عند  
 اغتسلت وهذا لا غتال للاحرام لا للصلاة فيكون مفيدا للنفقة  
 ولت بغير الطواف لانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله لانه الطواف  
 يجوز ان يكون من وراء المسجد لانه ليس بطواف هو ود قال في البدايع  
 ولو طاف دخول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد لم يجر لان  
 حيطان المسجد حاجزة فلم يطف بالبيت بل طاف بالمسجد بل لان المعنى  
 من ان يكون الطواف في المسجد حتى لو لم يكن حول البيت مسجد لم تكن  
 احرة وليس كذلك قال في الغاية لو لم يكن ثم مسجد عم عليها الطواف و  
 لهذا وجب عليها الجابر بل لانه صلوة قال عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت  
 صلوة فيعتبر فيه الطهارة عن الحيض كما يعتبر فيها الا ان اعتبارها فيها فاضا  
 وفيه وجوب فلا يفوت الجواز بدونها ولذلك لم يقل ان حيضا يمنع الطواف  
 وسبعد ركنه الوقوف بعرفة وطواف الزيادة ليقط طواف الصدق فلا  
 يجب عليها شي لتركه ولا يجب عليها شي تباعده طواف الفرض عن ايام  
 الخسب لانه ليس بسبب الحيض والنفاس كما يحض ذكر في غاية البيان  
 قلد التقليد ان يلق في عنق البدنة قلادة من ثراك النمل او عروة  
 من ادة او ما اشبه ذلك من الجلود من شرج الطحاوي وبيدة نفل او نذر  
 او جز او حتى كرم المتعة والقران والرماء الواجبة بسبب الحجابة في السنة

منه

رد للامدنى فانه قال في غرضه القدوري  
 وما على من انها لا تمنع لما لا القدوري  
 في المسجد ضعيف فانه وان طاف  
 خارج المسجد لا يجوز مع جوارحه للفقهاء  
 ما ان الطواف بالبيت كالصلوة

قال في البدايع والاحتسان  
 وهو ان يفتقر الاحتسان الى  
 ما لا يمكن الاحتسان به  
 وهو ان يفتقر الاحتسان الى  
 ما لا يمكن الاحتسان به

صدر الرتبة



الماضية وتوجه معها يربح فقد احرمت فانه كما يكون بالقول يكون بالفعل  
 ولو اشهرها سلبى بيانه او جلها الى الحق اجل على ظهرها او قد شاة  
 لا وكذا لو بعث بدنة ثم توبة اي ان لم يبق البدنة بل بعثها لا يصير محرما  
 حتى يحرقها فاذا احرقها يصير محرما هذا على اخذنا في الاسلام من عدم  
 اعتبار السوق في كونه محرما الا في بدنة النقرة فان فيها يصير محرما من حين  
 توبة بنية الاحرام والبدنة من الابل والبقر وغناتها في من الابل  
 خاصة وقال مالك ان يخرج من الابل في البقر والهدى منها ومن الغنم ولا  
 يجب ترفعه اي الزهاب الى عرفات وقيل المراد الاعلام والتقليد ولم  
 يجز فيه الاجابة النضحية وكل من هدى نقل ومثقة وقران فقط انما  
 قال هذا اذا لا يجوز الاكل ولم يقل وله الاكل وتعين يوم النحر ليجزى الا  
 وغيرهما من شاذ خلافا لما في هدى الاصاير بالحج ولتأخر في الكل كما  
 تعين الحرم لكل لافقية لصدقة خلافا لثا في ونصدق بجله  
 وخطاه ولم يعط اجر جزان منه ولا يركب الاضروة ولا يحلب لبنه  
 ويقطعه بنضح ضربه بالقرام اي بالماء المارد وهذا اذا كان قريبا من  
 وقت الذبح وان كان بعيدا يحلها ويتصدق بلبنها كما لا يضر ذلك  
 بها وما عطا وتعين بقا حش هو ما يكون مانعا في الاضحية ففيه  
 ابرله وسوله وفي نقله لاشئ عليه وتحر بدنة النفل ان عطيت في الطريق  
 اي قربت من الملك بدليل قوله عم خر وصبي نفلها المراد به قلاذتها  
 بدنه وضرب به صمحة ساما اعلا بالناس بانه هدى ليكل منه

ما لا يشترط  
 ما لا يشترط  
 ما لا يشترط

ما لا يشترط  
 ما لا يشترط  
 ما لا يشترط

ما لا يشترط

74  
 لا الغنى **باب القران والتمتع** القران افضل منه وسوى الافراد وعلى  
 رواية ابن سباج عنه الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي الافراد افضل  
 منه وسوى القران كراه القوري عنه وسوق مالك ذكر في الحج عنه  
 على اخذنا اشرب وقال احمد التمتع افضل ثم الافراد كذا في البيتين  
 والقران في ثلاثة اجمع بين الشينين مطلقا وفي عرفهم الجمع بين الحج والتمتع  
 العمرة بان يحرم بها او بعد احرامها قبل اداء الاعمال من حقايق ان يبل  
 الاسلال رفع الصوت بالتلبية بعرة وبج وكونها معا وكذا من ميقات  
 ليس بشرط قال في البيتين اشراط الاعمال من الميقات وقع اتفاقا في الحرم  
 بهما من دوين اهله او بعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى الميقات جاز  
 وصار قارنا وسوا فضل وكذا لو احرم بها داخل الميقات او احرم بالعمرة  
 ثم احرم بالحجة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط صار قارنا وكذا لو احرم  
 بالحج ثم احرم بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا وقد ساء لتقديم احرم  
 الحج على احرام العمرة لانه مقدمة فضلا فكذا احراما ولهذا تقدم في الذكر  
 اذا احرم معا وفي التنية ويقول بعد الصلوة اي بعد الشفع الذي يصلي به  
 الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج قدم وجه تقديمها عليه ذكرنا فيسما  
 لي وقبلهما منى وطواف للعمرة سبعة يرمل للثلاثة الاول ويسى بلا طواف ثم  
 حج كحرام القارن يطوف طوافين ويسى سعيين عندنا وعند الشافعي يطوف  
 طوافا واحدا ويسى سعيها واحدا فان اتى بطوافين متواليين من غير ان  
 يسى بينهما وسعيين لها كمن لانه اخر سعى العمرة وقدم طواف القدوم وذبح

ما لا يشترط

ما لا يشترط

ما لا يشترط



للقرآن بعد رمي يوم النحر وان لم يحج صام ثلثة اخرها عرفة وسبعة بعد  
 حجة قدس الله منى في ايام التشريق فالمراد بعد منى ان شاؤ عند الثاني  
 لا يجوز بمكة الا ان المقام فيها فان فات الثلثة ان لم يصمها في الحج تعين  
 الدم وقال الثاني يصوم بعد ايام التشريق وقال ما لم يصوم فيها  
 وان وقف بعد العرة بطلت اى وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات  
 ووقف بها فانه يصير فضا العرة بالوقوف خلاف الثاني عليه  
 دم الرض وقضاءها لادم القرآن لم يقل وسقط دم القرآن  
 لانه لم يجب فان وجوبه بالحج ولم يوجد والقوط فرع البثوث و  
 التمتع سوى اللغة من المتاع وسوانقاع تمتد الوقت ذكره الرابع وفي  
 العرف ان يفعل على وجه الصحة كما سوا الظاهر المتبادر عند الاطلاق افا  
 العرة او اكثرها في اشرار وان يحج من عانة ذلك في سفر واحد لا بد من  
 يذبح القيد من تركها لم يصب من غير ان يتم باهله الما يحجها  
 سوا النزول في وطنه الا على من غير قبا صفة الاحرام والاحرام المقتل  
 ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى واحرم بها من ديرة اهله وغير ناجز  
 وصار متمعا وكذا الحلق والتقصير بعد الفراغ منها ليس بحتم بل له الخيار  
 ان شاء تحلل وان شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج اذ لم يكن ساق الهدى  
 وان ساق لا يتحلل وقال ما لم يحصل التحلل عند فراغه من افعال العمرة  
 ساق الهدى اولم يبق من غير خلق ولا تقصير كذا في البيهقي ويقطع  
 التلبية في اول طوافه يعني للعمرة وقال ما لم يقطعها كما وقع بصره على

في قوله لا يجوز بمكة الا ان المقام فيها فان فات الثلثة ان لم يصمها في الحج تعين الدم  
 في قوله وقال الثاني يصوم بعد ايام التشريق وقال ما لم يصوم فيها  
 في قوله وان وقف بعد العرة بطلت اى وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات  
 في قوله ووقف بها فانه يصير فضا العرة بالوقوف خلاف الثاني عليه  
 في قوله دم الرض وقضاءها لادم القرآن لم يقل وسقط دم القرآن  
 في قوله لانه لم يجب فان وجوبه بالحج ولم يوجد والقوط فرع البثوث و

من الحج النسيئة  
 في قوله لا يجوز بمكة الا ان المقام فيها فان فات الثلثة ان لم يصمها في الحج تعين الدم  
 في قوله وقال الثاني يصوم بعد ايام التشريق وقال ما لم يصوم فيها  
 في قوله وان وقف بعد العرة بطلت اى وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات  
 في قوله ووقف بها فانه يصير فضا العرة بالوقوف خلاف الثاني عليه

ثم احرم بالحج فيه اشارة الى انه قد حل من العمرة فيقيم بمكة حللا ولا  
 بد منه لانه لا يكون متمعا الا اذا حج في تلك السنة من حرم لانه في  
 معنى المكي وقد مر ان ميقات الكلى في الحج احرم يوم التروية وقبله  
 وحج كالمفرد الا انه يرمل في طواف الفرض ويسعى بعد لان هذا اول  
 طواف له في الحج اذ لا يتن في حقه طواف القدوم بخلاف المفرد لانه قد  
 سعى مرة ولو كان بعد احرم بالحج طواف وسعى قبل ان يروع الى  
 لم يرمل في طواف الزيادة ولا يسعى بعد لانه انى بذلك مرة وبخج ولم  
 الاضحية عنه وان عجز صام كالقرآن وجاز صوم الثلثة بعد احرامها  
 قبل ان يطوف بها وقال الثاني لا يجوز قبل الاحرام بالحج لا قبله  
 احبا شرارح وقت لصوم الثلثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام  
 وكذا في القرآن ولكن الناهي افضل وسوان يصوم ثلثة ايام متتالية  
 اخرها عرفة وان شاء التوق وهو افضل اى من الارسال قبله احرام و  
 هديه وهو اولى من فوده الا اذا كان لا يتقاد في يقوده للتعذر و  
 البدن وهو اولى من التجليل قال في ترجع الطحاوي ما يفعل بالهدى ثلثة  
 اشياء تقليد وتجميل واسعار فالنعم لا يقلد ولا يجلد ولا يسعر  
 وقال الثاني يقلد النعم والابل والبقر يقلدان بالاجماع والتقليد  
 سنة والتجليل اصن وكن الطحار وهو التوق بالطنن في اسفل النام  
 وقال في احتياق الاشعار كروه عند وعند ما مباح وليس سنة ولا كروه  
 وعند الثاني سنة وهو الادما بالحج لغة وصفته ان يثق سنامها

في قوله لا يجوز بمكة الا ان المقام فيها فان فات الثلثة ان لم يصمها في الحج تعين الدم  
 في قوله وقال الثاني يصوم بعد ايام التشريق وقال ما لم يصوم فيها  
 في قوله وان وقف بعد العرة بطلت اى وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات  
 في قوله ووقف بها فانه يصير فضا العرة بالوقوف خلاف الثاني عليه



وفي البسوط نقلا عن الطحاوي ومكانه ابرج اصل اللعان وكيف  
 يكون ذلك مع كاشتهر فيه من الآثار وانما كان اشعارا هل فانه لانه  
 زاعم يتفصون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته  
 خصوصا في حرج الحجاز فرائ الصواب في شدة هذه الباب على العامة لانهم  
 لا يقضون على الحرفا ما من وقف على ذلك بان قطع لجلد فقط دون  
 اللحم فلا بائس بذلك من قبل اليسار قال في البتين والاضان يثيق  
 من جانب اليسر عند ابي س وعندنا في من الايمن وفي شرح جامع الصغير  
 لغفر اللام واللبنة من قبل اليسار واعتم ولا يتحلل منها اي من العرق لان  
 سوق الهدي يمنع من التحلل ثم احرر المحج كما تران يحرم له يوم التروية  
 وقبله افضل وطو يوم الحن الخلق في الحج كالسلام في الصلوة والتحلل  
 عن الاحرامين ولذلك قال محل من احرامه وغير الا فاق من اهل مكة واهل  
 المواقيت ومنذ ونها الى مكة ذكر في غاية البيان يفرد فقط اي  
 قران له ولا يتبع خلافا للشافعي ومن اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلد  
 اي بعد العرة بطل تمتعه لانه لم ياهله فيما بين النكبين المأما صحت  
 يبطل التمتع خلافا للشافعي ومع سوق لا اي لا يبطل تمتعه لعدم  
 الامع خلافا للمحد وبمكة لا اي لو طاف اكثر اشواطها قبل الشرح  
 لا يكون متمعا كوفي حل من عمره فيها اي في شهر الحج وسكن بدراظ الميثاق  
 المعبر في هذه الصورة عدم التجاوز عن الميثاق لا الاقامة بمكة او الحرم  
 بالاتفاق او بما لا اله التمتع اي خرج بعد فراغه من العرة الى موضع لاهله

التمتع كالبصرة والطائف وسكن فيه وجع فهو متمتع لان التمتع لا  
 لم ينسب برجوعه الى الموضع المذكور فصار كانه لم يخرج من الميثاق وفيه  
 خلاف الامامين على ما ذكره الشيخ ابو جعفر الطحاوي واكثر خلاف ابو بكر الرازي  
 وصوب قوله في السلام وصاجا الخلف والمنظومة اخذ بقول الطحاوي  
 وحققا الخلاف ولو افسدها ورجع منه اي تبارك فيه وقضاءها  
 لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع منه صار كانه لم يخرج من مكة ولا تمتع  
 لتاكبين فيها الا اذا لم ياهله ثم اتي بها لان هذه اثناء سفره لانهما السفر الاول  
 بالامام فاجتمع النكاح في سفر واحد واي فدانته اي من عمره في شهر الحج وجع من عام  
 فانه انما مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهده احرام ما فقه الا بافاد  
 بلادم اعلم يجب دم التمتع عنه لانه لم يترقى باده النكبين الصالحين في  
 في سفر واحد **باب الجنايات** الجناية اسم لفعل محرم شرعا وفي اصطلاح  
 الفقهاء انما يطلق على ما يكون في النفس والطرف واما الفعل في المال فغصب او  
 سرقة او نحوها ان طيب محرم عضو او قدرة في اعضاء متفرقة ذكره في  
 شرح الطحاوي او غضب راسه وحيتته بخنا ان كان ما يلازمه دم التطيب  
 فقط وان كان يلازمه في الاول دم التفطية ايضا وانما قال بخنا اذا  
 لو كان بالسمه لاشي عليه او ادهن بزيت او خل سوا كان مطبوعا او غير  
 مطبوع مطبوعا او غير مطبوعا ذابغ عضو كالملاوق لا يجب عليه الدم في الشعر  
 وفي البدن لاشي عليه وانما قال بزيت او صل لانه لو ادهن بسمن او شحم والية  
 لاشي عليه بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي او لبس خيطا لابس معتادا انا

في التمتع  
 لم ينسب برجوعه الى الموضع المذكور فصار كانه لم يخرج من الميثاق وفيه خلاف الامامين على ما ذكره الشيخ ابو جعفر الطحاوي  
 وصوب قوله في السلام وصاجا الخلف والمنظومة اخذ بقول الطحاوي وحققا الخلاف ولو افسدها ورجع منه اي تبارك فيه وقضاءها لان حكم السفر الاول لما بقي بالرجوع منه صار كانه لم يخرج من مكة ولا تمتع لتاكبين فيها الا اذا لم ياهله ثم اتي بها لان هذه اثناء سفره لانهما السفر الاول بالامام فاجتمع النكاح في سفر واحد واي فدانته اي من عمره في شهر الحج وجع من عام فانه انما مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهده احرام ما فقه الا بافاد بلادم اعلم يجب دم التمتع عنه لانه لم يترقى باده النكبين الصالحين في في سفر واحد  
**باب الجنايات** الجناية اسم لفعل محرم شرعا وفي اصطلاح الفقهاء انما يطلق على ما يكون في النفس والطرف واما الفعل في المال فغصب او سرقة او نحوها ان طيب محرم عضو او قدرة في اعضاء متفرقة ذكره في شرح الطحاوي او غضب راسه وحيتته بخنا ان كان ما يلازمه دم التطيب فقط وان كان يلازمه في الاول دم التفطية ايضا وانما قال بخنا اذا لو كان بالسمه لاشي عليه او ادهن بزيت او خل سوا كان مطبوعا او غير مطبوع مطبوعا او غير مطبوعا ذابغ عضو كالملاوق لا يجب عليه الدم في الشعر وفي البدن لاشي عليه وانما قال بزيت او صل لانه لو ادهن بسمن او شحم والية لاشي عليه بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي او لبس خيطا لابس معتادا انا



قد بدله اذ لو دخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين لا يجب عليه  
 شيء خلافا لرفو وسر راسه يوما او خلق ربع راسه او حشيتة وعند ذلك  
 لا يجب الا بالحق اكل او حياجه جمع الحجم اسم مكان من الحجم وهو فعل الحجم  
 وقال لا يجب فيه الصدقة او احدا بطيه او عاتته او رقبته او قص اطفال يديه  
 وجليه في جلد او انا قيد به لانه ان كان في جبال يجب اربعة دمان  
 فلم في كل مجلسها او بلا خلافا للحمد او يد او رجل او طواف للفرض محدثا  
 او للهدوم او للصدور او للعمرة ذكره في الابضاع جنبوا ولا كثر منه الثلثة  
 حكم اكل واخره اي اخر طواف الصدر الى اخر ايام العشر في وادى من غير  
 قبل الغروب قال في شرح مختصر الكرمي اذا غرت الشمس وابطأ الامام  
 بالدفع يجوز للناس الدفع قبل الامام لان وقت الدفع قد دخل فاذا  
 تاخر الامام فقد ترك السنة فلا يجوز للناس تركها والامام وفيه خلاف  
 للشافعي او ترى اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اسواط او اقل من طواف  
 الزيادة وقال الشافعي يلزمه فعل ما تركه ولا يتحلل حتى ينعله ذكره في شرح  
 الاقطع وبترك اكثره بقي محرما في حق النساء اني ان يطوف وانا قلنا في  
 حق النساء اذ حله كل شيء هو اهن بالخلق او اكثر طواف الصدر والساق او  
 الوقوف بجميع او الري كله او في يوم واحد او الري الاول او اكثره او اخره  
 قال في البتين ثم بتاخير ري كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عنه مع القضاء  
 خلافا لهما وان اخره الى الليل وري قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا  
 عليه بالاجماع او خلق في حل كحج او عمرة فان الخلق اختص بني وسن الحرام

في سائر ايام الحج  
 في سائر ايام الحج  
 في سائر ايام الحج  
 في سائر ايام الحج

في ايام الحج واما اذا خرج ايامه فخلق في غير الحرم فعليه دمان عنده  
 وقال محمد يجب دم واحد في الحج والعمرة وقال زفر وقال زفر ان  
 خلق في الحج في ايام الحج فلا شيء عليه وان خلق بعد فاعليه دم وقال ابو  
 لاشي عليه فيها لا في معتمر ربيع من حل ثم قصر اي خرج من الحرم ثم عاد اليه  
 وقصر لاشي عليه واما خص المعتمر لان الحجاج وان خرج من الحرم قبل التحلل  
 ثم عاد الى الحرم فعليه الدم او قبل عطف على قوله او خلق في حل لا على قوله قصر  
 او من سبه انزل او لا وافر الحاق او طواف الفرض غي ايام الحج بلا عذر  
 لا بد من هذا القيد لاشي في التأخير عنها بعد الحيض على ما تقدم بيانه  
 لاشي عليه في مدين التأخيرين وكذا في التقديم الاتي ذكره او قدم  
 على اخر كالحاق قبل الري وخبر الهان قبل الري والحاق قبل الذبح عليه  
 دم جواب قوله ان طيب محرم عضو او يجب دمان على قارن خلق قبل ذبحه  
 دم للحاق قبل الذبح ودم للقران وقال لا يسئ عليه الا دم القران هذا على  
 وفق ما في الجامع الصغير واما ما قيل ودم لتأخير الذبح وعند ما دم  
 واحد وسو الاول فيز عليه انه يكون تخصيص الهان بالذكر لغوا  
 وان طيب اقل من عضو او سر راسه او بسخط اقل من يوم وقال ابو  
 الدم اكثر اليوم او خلق من ربيع راسه وعند الشافعي لا عبرة  
 والمقدار فيجب الدم بطلاق اللبس والخلق او قصر اقل من خمسة اطفال وعند  
 زفر للثلاثة حكم اكل او خمسة متفرقة من يديه وجليه وعند محمد يجب فيه  
 الدم او طواف للهدوم او للصدور محدثا هذا على رواية القدوري واما على

صدر الشريعة



رواية الكرمي فيجب الدم عنده او ترك اقل سبع الصدر واحدى  
 جاز ثلثى يالى مجر كيف وما يلى وما يلى العقبة في يوم بعد النحر  
 او خلق راس غنم تصدق بنصف صاع من بر وان خلق او طيب او ليس  
 اى فعل من هذه الاشياء ما يجب به الدم بعد ذبح اى فى الحرم طاهر ان الذبح  
 كله فيه او تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة ساكنين فى اى مكان شاء  
 ان افعى لا يجوز الا فى الحرم او صام ثلثة ايام ووطئه ولو ناسيا قبل وقوف  
 يفد حبه وبغى وذبح وقال الشافعى يجب بدنه ان كان غامدا ويقضى ولم يفر  
 اى ليس عليه ان يفارقها فى قضاء ما فده وعند مالك يفارقها اذا خرجت  
 هكذا فى عامة الكتب وفى المنظومة كما تعدى مصرها الى ان يغربا وعند  
 اذا احرم او عند الشافعى اذا بلغا المكان الذى واقعا فيه وبعد وقوفه لم  
 ويجب بدنه كما اذا طاف للعرض او اكثره جبا ثم اعاده بسقط البدنة الا انه  
 ان اعاده بعد التحريم يجب الدم للثاخير عنده خلافا لهما واجب الدم يتارى  
 بالنعيم الذى الا فى هذين وبعد احاق شاة وفى عمرته قبل طوافه اربعة نفد  
 ففنى وذبح وقضى وبعد اربعة ذبح ولم يفد وقال الشافعى يفد  
 وعليه بدنة وان قل دم صيدا ولو مضطرا الى كفه او كان سياله اى تعمله  
 بالدلالة عليه لم يقبل ودل عليه قائله لعدم صحته على اطلاقه قال فى الهداية  
 والدلالة عليه انما حجة للخبراء ان لا يكون المدلول عاملا لكان الصيد وان  
 فى الدلالة وفى مسألة الدلالة خلافا للشافعى براء او عود اى سوا كان  
 مرة او لاسهوا او عمد افعلية جزاؤه ولو متان او حماما مسرولا وهو فى كل

بسم الله الرحمن الرحيم

كانت راول وفيه خلاف ما كذا وسع خلافا لثا فى الا اذا صال فى لاشى  
 فى قتله خلافا لرف وجزاؤه ما قبه عدلان فى مقتله او قريب كان منه اى  
 ان لم يكن فى مقتله قيمة تقوم فى اقرب مكان منه يكون له قيمة فيه لكن فى النجس  
 لا يزيد على شاة ثم له ان ياتى به مديا او طعاما او تصدق على كل ساكنين نصف  
 صاع من بر او صاع تمر او شعير لا اقل منه اى ليس له ان يطعم اكثر تبوعا حتى لا  
 الزيادة من القيمة كذا لا ينقص عدد الساكنين او صام عن طعام كل ساكن يوما  
 وان فضل عن طعام ساكنين وكذا ان كان الواجب ابتداء دون طعام ساكنين  
 بان كان قيمته اقل من نصف صاع تصدق به او صام يوما هذا اى كونه  
 النسيين للقاتل عند ما وعند محمد للحاكيين وليس ان يخرج عن حكمهما ثم ان  
 وقع الاحتيال على الهري على القولين اى بتعيين القاتل عند ما وتعيينها  
 فصد ما يعتبر المثل قيمة بلا تفضيل وعند ان كان للمقتول نظر من النعم فعليه  
 ان يهدى مثله حلقة كالبدنة فى النعامة والبقرة فى حمار الوحش والا يعتبر  
 المثل قيمة كما فى الحمام والعصفور من كفاين والشافعى يوافق محمد فى التفضل  
 المذكور الا انه اذا وجبت القيمة كان جواب محمد كجوابهما وجواب الشافعى فيه  
 يصوم او تصدق ولا يذبح لان الذبح عنده لا يكون الا من ينظر من البين  
 ويجب بجرحه ونف شعير وقطع عضو ما نقص هذا الذبى وبغى اثنى  
 وان لم يبق له اثنى لا يضمن لزوال الموجب وقال ابو سبينة صدقة الدم و  
 ريشه وقطع قوائم وكسر بنيه وان خرج من ميت وذبح الحلال صيد الحرم  
 اى قيمة الصيد وعليه وقطع حشيشه ولو بالرى خلافا لابي يوسف

استطاع من نزع الشاة وركبته  
لا بد من بيان تعيين يوم النحر

ذكر ما فى الشريعة انما المذكور فى النسخة  
الا انه لم يصب لان الاذنة قد اختلف  
ومنها صدقة الصيد



الا اذا خر ونجم غير ميت ولا اهل البيت الناس عادة غير متحق للامن  
 سواء بنفسه او ابنته وما لا يثبت ما يثبت الناس عادة قيمة اي قيمة الملقف  
 الا ما خفف فانه حطب يحل الانتفاع به وان كان مملوكا فلصاحبه قيمة  
 اخرى ولا يشترط فيها عدم الخفاف بخلاف الاولى منفردة كانت او مجمعة  
 معها ولا صوم في الاربعة من ذبح صيد محرم وجلبه وقطع خشيته ونحو  
 لانها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيما دخل من المتصم  
 وبقتل قلة هذا اذا لم يكن ساقطا من نفسه ذكره في غاية البيان او  
 صدقة وان قلت ولا شيء بقتل غراب المراد به الا يقع الذي يكمل الخيف او يخلط  
 واما العقق فمقتله اجراء وصدا وعرب وحية وفان والحفاة وقراد  
 وبرغوث وغل وبعوث وذئب وكل عقور له ذبح الالة والقول البعير  
 والدجاج والبط الا اهلى المراد به ما يكون في المساكن والحياض ولا  
 يطير واما الذي يطير فهو صيد يجب الجذب بقتله وكل ما صاده طلال و  
 بدلالة محرم وامر به وقال مالك والثاقفي ان اصطاده لاجل المحرم لا يحل  
 تناوله ولو ذبحه محرم حرم ككله يعني على الذابح وغيره وقال الثاقفي يحل  
 لغريمه وله اذا حل ذكره في البتين ولو اكل منه غريم منه قيمة ما اكل خلافا  
 لما لا يحرم لم يذبحه اي لو اكله محرم اذ لم يغرم وبطل بيع المحرم صيد او  
 شراؤه لان بيعه حيا تعرض للصيد وبيعه بعد قتله بيع ميتة من البتين  
 ومن دخل الحرم بصيد في دين وانما تركه اعتمادا على انها موقوفة  
 اللاتي ذكره او في قرض معه وهو حلال لا بد من اعتبار هذا القيد للظهور

لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة

لا يثبت ما يثبت الناس عادة

فايده قيد الدخول في الحرم فان وجوب اللباس على المحرم لا يتوقف  
 على دخوله الحرم لانه مجرد الاحرام يجب عليه ارسله خلافا لما كان في  
 ورد بيعة اي احلال بيع صيد دخله الحرم ثم باعه سواء باعه في الحرم  
 بعد ما اخرج به لانه صار بالادخال من صيد الحرم ثم باعه سواء باعه فلا  
 يحل اخراجه بعد ذلك ذكره في البتين ان بقي اي الصيد في يد المشتري  
 والاغرم كبيع الحرم صيد من حرم او حلال لا صيد في بيته او في قرض  
 معه ان احرم لان الاحرام لا ينافي في محافظة الصيد خلافا لما كان في من  
 صيد في يرسل ان اذن حلالا ضمن خلافا لما والافلا فان قتل محرم  
 صيدا في يرسله فكل يرغم اما القاتل فلا ينجى على احرامه بقتل الصيد واما  
 الاخر فلا يلف معنى الصيدية حكما باثبات يده ومن هاتين وجه الحاجة  
 الى زيادة عبادة به في قوله في يرسله وبيع اذنه على قاتله خلافا لفرق  
 وبين جراحه صيد قتله حرمان خلافا لما في واتحد في قتل حلالين  
 صيد احرم لان ذلك جراح الفصل وهو متعدد وهذا جراح المحل وهو  
 ولدت خطية اخرجت من الحرم وما تاغرها اي الظبية والوديان  
 ادى جراحها في لوت لا يغرم وما به على المفرد فلي القارن به دمان دم  
 ودم لعمرة وفيه خلاف الثاني الا يجوز الميقات غير محرم فانه ج يلزم  
 واحد خلافا لفرافا في ارايح والقرع وجاوز الميقات غير محرم واور  
 الميقات لزمه دم لا دخل في ذلك لوجود الاحرام بعد المجاوزة فلا حاجة  
 الى ذكره بل لا وجه له اذ ينهم منه الداخل له في الحكم المذكور والمعلوم في

من قال لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة

لا يثبت ما يثبت الناس عادة

لا يثبت ما يثبت الناس عادة

لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة  
 لا يثبت ما يثبت الناس عادة



اتفاقا وانما قال اراد الحج والعمرة لانه لو لم يرد واحد منهما لا يجب عليه دم  
 مجاوزة الميقات وان وجب الحج والعمرة ان اراد دخول مكة او الحرم على من سائره  
 فان عاد اي ان جاوز الميقات ثم عاد اليه فاحرم منه اوعاد اليه محرم لم  
 يشرك في نسك ولي سقط دم والافلا اعلم ان جاوز الميقات بغير احرام  
 ثم احرم ومضى عليه حتى اتم فعله دم بالاجماع وان عاد الى الميقات ولاقى  
 بين عوده الى هذا الميقات وميقات اخرى في الصحة وان كان الاول  
 اولى واعاد التلبية قبل ان يتصل بافعال الحج سقط ذلك الدم عنه خلافا  
 لرفر وان عاد الى الميقات محرم ولم يلبس لم يسقط عنه الدم عند ابي ج  
 وقالوا يسقط ولو لم يعد الى الميقات حتى شرع في النسك تاكد عليه الدم  
 بحيث لا يسقط عنه وان عاد ولي فقله ولم يلبس لابد منه في صحاح ابي  
 على قول ابي حنيفة وانما قال ولي دون طيبا لان الشطر عند تجريد التلبية  
 عند الميقات بعد عوده نص على ذلك في شرح الطحاوي لكي يريد الحج ويتبع  
 فرقة من عمرته وغر جاز من حرم واحراما وجبت الدم فيها لان احرام الكني  
 احرم والتمتع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيا فاحرام من احرام  
 عليهما الدم لمجاوزة الميقات بلا احرام ولو جاوز فاحرم بعمرة او فداها  
 معنى وقضى ولادم لترك حقة اي حتى الميقات لانه بفضها كما لا باهر من  
 فينبغي بالتقصير من حق الميقات بالمجاور عنه بغير احرام غير الا في طواف  
 لعمرة الاقل شوطا كان او شوطين او ثلثة فاحرم بالحج رفضه وعليه دم  
 وحج وعمرة اما الدم فلاجل الرضا وبالحج والعمرة فلكان الحج الفاي هذا

في نسك الحج والعمرة  
 في نسك الحج والعمرة  
 في نسك الحج والعمرة

في نسك الحج والعمرة  
 في نسك الحج والعمرة  
 في نسك الحج والعمرة

في نسك الحج والعمرة  
 في نسك الحج والعمرة  
 في نسك الحج والعمرة

عنه وقالوا البناء برفض العمرة وبقبضها ويعني في الحج لانه لا بد من  
 رفض احدهما وانما قال طاف الاقل لانه ان طاف لها الاكثر ثم احرم  
 بالحج رفضه بلا خلاف على ما ذكر في الهداية وفي المبوط لا يرفع واحد  
 منهما لان الاكثر حكم الكل فصار كما لو فرغ منها وعليه دم لكان النقص  
 بالجمع بينهما ولو اتمها صحح لانه ادى افعالها كما التزمها غير انه متى عنه و  
 انتهى لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف في موضعهم وذبح لتكميل نقصان في  
 علمه لا ركبانه انتهى عنه ومن احرم بالحج ثم يوم النحر باخرى احرم بالحج في  
 ثم احرم يوم النحر في اخرى في العام القابل فان طلق للاولى قبل الاحرام  
 للثاني لزمه الاخر بالدم والا فنع دم قصر ولا هذا عنده وقالوا ان قصر عليه  
 دم والافلا شيء عليه ومن اتى بعمرة الا الحلق فاحرم باخرى ذبح لانه الجمع  
 بينهما بين جمع احرام العمرة وسكروه فله دم افا في احرام به ثم بها  
 لزمه لان مشروع في حقه لكنه ساء حيث اخطأ السنة فانها في حق القابل  
 انه يحرم بهما معا ويقدم احرامها وتبطل بي بالوقوف قبل افعالها لا بالتبني  
 الى الموقف فان طاف به ثم احرم بها فبعضي عليه ما ذبح لانه اتى بافعال العمرة  
 على افعال الحج ونوب رفضها فان رفض قضي وارق لرفضها قال  
 بعمرة يوم النحر او في ثلثة يلبس لزمه لان الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح  
 ورفضت وقضيت مع دم وان مضى صحح ويجب دم فابت الحج اهل  
 به او بهار رفضه اي رفض ما احرم به وتحلل بافعال العمرة لان فابت  
 الحج يجب عليه هذا وانما يرفض ما احرم به لان الجمع بين احرام الحج

في نسك الحج والعمرة



او احرأى العمة غير مشروع ولما فاته الحج بقي في احرأى ولم يذبح التحلل عن  
 احرأى الحج باعمال العمة وقضى ما احرأى لصحة الشروع وذبح التحلل قبل اذ  
 بالرفض **باب الاحصار** هو ان يعرض للرجل ما يحول بينه وبين الحج من مرض  
 او اسرا وعدو يقال احصر الرجل احصارا فهو محصر فان حبس بنحو او دار  
 قبل حصره فهو محصور ذكره الصبي في تقيين ان احصر الحرم بعدد  
 مرض وعند مالك والثاقي لا يثبت حكم الاحصار الا بالعدو وبعث  
 المفرد وما اوقيته حتى يشري ما هديا في الحرم ويخرج عنه ذكره في  
 الهداية والقارن دمين اراد البعث الى الحرم لان دم الاحصار يحق  
 به خلافا للثاقي فان عند يذبح في موضع احصر فيه وعين يوم يذبح  
 ولو قبل بعد يوم النحر هذا عند وقالوا ان كان محصر العمة فكذلك وان كان  
 محصر الحج لا يجوز الذبح الا في يوم النحر على ما مر ويذبح على من هانظر فائدة  
 التقيين يوم الذبح بلا حلق وتقصير خلافا للثاقي وعليه ان يذبح في حج  
 وعمره وعند الثاقي عليه حج لا غير ومن عمره عمره الاحصار عنها تحقق عندنا  
 خلافا لمالك والثاقي ومن قرآن حج وعمران وادار احصارا وامكنه  
 الهدي والحج توبة اي وجب التوبة عليها الاداء الحج وليس ان يتحلل بالهدي  
 والا فلا اي ان كان لا يقدر ان يذبح كما لا يجب عليه التوبة وذلك على وجه  
 اما ان لا يذبح واحدا منها فيتحلل لقول المقصود او يذبح الهدي  
 دون الحج فيتحلل ايضا لانه غير على الاصل او يذبح الحج دون الهدي فيجوز  
 له التحلل احسانا وهو قول ابي حنيفة والقياس ان لا يجوز وهو قول من

من سبب له ولهم له  
 فدية من ذبحه  
 ١٤١

من سبب له ولهم له  
 فدية من ذبحه  
 ١٤١

وهذا القسم لا يتصور على قوله ما في الحج لما مر ان دم الاحصار بالحج  
 عندما يتوقف يوم النحر فاذا ادرك الحج يدرك الهدي ضرورة وفي  
 المختصر العمة يتصور فينبغي ان يكون جوابها فيه كجوابه في البتين ومنعه  
 ركني الحج بكة احصارا وعن احمد ما لا لانه ان قدر على الوقوف يتم حجه فلا  
 الاحصار وان قدر على الطواف لم ان يتحلل به ولا حاجة الى التحلل بالهدي  
 كفايت الحج ودم الاحصار على الامر في ذلك ان كان عن ميت خلافا للثاقي  
 في الموضوعين وانما لم يقل ميتا اذ لا يلزم ان يكون بامر الميت ودمه ان  
 في اجابة على الحاج وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه بخلاف اذا فاته  
 لا بعد حصول المقصود بخلاف الاول وان مات اي الحاج عن بيت في الطريق  
 او رقت نفقة حج عن منزل الميت لم يقل عن منزل الامر ما عرفت انه لا يلزم ان  
 بامر وقال الحج من حيث انقطع سفر الاول فقوله لاني منى الاول لقوله ما  
 بثلث باق ان كان بوضعية يعني لزوم الحج عن منزل الميت بثلث باق من ذلك على  
 ان يكون الحج عنه بوضعية منه ثم ان ما ذكر قوله وقال سبب ما بقي من ذلك الاول  
 وقال محمد باق من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والا بطلت الوضعية من غير حاج  
 صحح ويقع عنه ان دام بحجه الى موته ونوى الحج عنه شرط العجز عن الفرض لا  
 فان فيه يجوز الانابة مع العدة لان بني النوافل على السعة ومن حج عن امر به  
 وقع عنه وصلى ما له ولا يجعله غير حرام لانه قد وقع غنم فلا يقدر جعله  
 لغيره وله ذلك ان حج عن ابويه اي ان يجعله لاحد ما بعد ذلك لانه غير ما توجب الحج  
 عنها ومن حج عن غيره غير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون عاجلا ثواب حجه ثم

من سبب له ولهم له  
 فدية من ذبحه  
 ١٤١

صدر الشريعة لم يثبت له هذا الحكم  
 قل في البتين من خلاف فاذ اطلق الوضعية  
 واما اذا بين من اي مكان حج عنه حج عن كل  
 المكان بالايجاز منه

فدية من ذبحه  
 ١٤١



عندما نقول ان الحجة الواحدة لا تكون غل اثنين فبقي له اصل الحج وهو  
 للثواب فله ان يجعله لاهد مما اولها من البتتين نذكرها مشيا حتى يتعرف  
 الفرض لم يذكر من ان يتبدل الشيء قبل يتي من المقات والاصح انه يتي من  
 بية لانه المراد في العرف وهو الملك كذا في البتتين وفي البسوط خيرة بين الركوب  
 والشي وفي الجامع الصغير اشار الى وجوب الشيء حيث قال لا يركب حتى يوط  
 طواف الزيادة وان اوصى بحج عنه ركبا من منزله ان بلغ نفقته من ذلك  
 والاحث يبلغ وان مات حج في طرفة ووصى بالحج عنه حج من منزله وقال  
 حج من حيث مات وهذا خلاف فيمن له وطن وامان الا وطن له فيخرج عنه  
 من حيث مات وهذا خلاف بالاتفاق ذكر في البتتين **كتاب**  
**النكاح** هو حقيقة في الوطى ونجاسة العقد لغة ذكر المطرزي والزهري  
 وشرا ذكره قاضي خان وقال السرخسي في اصوله ان لفظ النكاح حقيقة في  
 الوطى ونجاسة العقد عندنا وعند ختم حقيقة في فان قلت فوجه قوله  
 هو عقد قلت هو على عرف الفقهاء فان لفظ النكاح حقيقة في العقد  
 في عرفهم نص عليه صاحب المحسى موضوع لملك المتعة بوعبان عن معنى  
 يقتضي حل الاستمتاع والوطى والبيع والهبة ايضا قد يفيد ان ملك المتعة  
 الا انها غير موضوعين له ولهذا يصحان في محل لا يحل الاستمتاع بخلاف  
 النكاح بعقد بايجاب وقول لفظها ماض كزوجت فلانة من فلان الواحد  
 يتولى طرفي النكاح في صورة كثره ياتي بيانها وتزوجت هذا اذا اتي  
 التوكيل من احد ما بقوله زوجني او ما ضيان كزوجت وتزوجت او يستقل

في قوله لا يركب حتى يوط  
 في قوله لا يركب حتى يوط  
 في قوله لا يركب حتى يوط

في قوله لا يركب حتى يوط

وماض كاتزوجك وتزوجت ذكر في الاصل لو قال اتزوجك بكذا فقلت  
 قبلت تم النكاح او امر وماض كزوجني وتزوجت اعلم ان قوله زوجني  
 يحتمل التوكيل وحج يكون القول المذكور شرطا للعقد لا شرط له ويكون  
 النكاح بقول الاخر تزوجت ومن وهو المأذون ما ذكر سابقا بقوله كزوجت  
 ويحتمل الايجاب وحج يكون القول المذكور شرطا للعقد ويكون <sup>نقدا</sup>  
 به وبقول الاخر تزوجت جميعا وهو المراد سنا وهذا من المعاني التي  
 بتحصيها وتفصيلها وان لم يعلم معناها هذا اذا لم يكن احد اللفظين مستقبلا  
 او مراد به الايجاب اذ لا بد من نية العقد وذلك لا يكون بدون العلم  
 ثم ان فيه اضلافا لليلخ ذكر في التحنيس وهو عدم النواية فيه عن اخا  
 على ما فهم من الحاشية والفنوى على اذكر نص عليه في النصاب وقوله ما اذ  
 وبزيرفت بعد ادى وبزيرفتي ايجاب وقول لكان العرف فان جواب  
 مثل هذا الكلام قد يترك بالميم وبدونه كزوجت وحزني في البيع لا يبق لها  
 ما اذن وشوم لان النكاح اثبات وهذا ظاهر ولا يظهر غير اثبات ذكره  
 التحنيس وقال في تحارن النوازل والتحار وان لم يقل عند اليهود لان الكلام  
 فيما يعقد به النكاح ومالا يعقد به لاني شرطه فانها امر اخر واد ذلك  
 ويصح بلفظ نكاح بلا اضلافا كما يصح بلفظ تزويج على ما علم مما سبق من الامثلة  
 وتلك وجهه خلافا لثاني في الثاني وله انها من الفاظ الطلاق حتى يقع  
 الطلاق بقوله وهبتك لاهلك فلا يكون موجبا لصدقه ولنا في ذلك اشارة  
 مؤمنة ان وهبت نفسها للثاني الاية وما كان مشروعا في النبي عليه السلام

اي لا يباح لعقد الزوج لانه علم  
 مما سبق من الامثلة

في قوله لا يركب حتى يوط  
 في قوله لا يركب حتى يوط  
 في قوله لا يركب حتى يوط

خلاف ان في قوله لا يركب حتى يوط  
 ما علم من النكاح والتمسك به  
 في قوله لا يركب حتى يوط  
 في قوله لا يركب حتى يوط



مشروعا في حق امته هو الاصل حتى يقوم دليل الخصوص وهو متفاسدا  
وقوله تع خالصه كمن دون المؤمنين لا يصلح دليلا لان الاختصاص  
والخصوص في سقوط المهر لانها في مقابلة يراو في مهرها ولا تعمل في  
الخرج وهو في لزوم المهر في لفظ التزوج ولان المنة التي سبق الكلام لاجلها  
انما تحصل بنفي المهر لابقا لفظ مقام لفظ ويحتمل ان يكون المخلص في  
انها لا تخل لا بعد صلته صلى الله عليه وسلم وصدق لفظ الصدقة ليس بواجب  
ملك العين ولهذا يصح الصدقة حيث لا يوجد تملك العين كالوقف فاقبل  
ويصح بلفظ تكاح وتزويج وما وضع لملك العين حالا لا يصلح ضابطا  
وبسبب وشره هو الصحيح لا بلفظ اجارة عند عاتمة ما يخاف وكفى عن الكفر  
انه ينعقد به وانما لم يقل واجارة وقد قال بعد البيع وشره لان موجب  
ضابطهم المروية عنهم ان ينعقد به التكاح قال الامام السرخسي في شرح  
الكافي صورة الانقضاء بلفظ الاجارة ان يقول اجرت ابنتي منك ونوب  
التكاح اما اذا جعل الحق اجرة في الاجارة بان قال استاجرت ذاك كذا بنيتي  
هذه فقبل ينبغي ان ينعقد التكاح وهذا كذلك لانه عن محمد روى انه قال  
كل لفظ يملك الرقاب به ينعقد به التكاح والصحيح انه لا ينعقد اليه ذهب  
ووصيه هذا عند عاتمة ما يخاف وكفى عن الطحاوي انه ينعقد به مطلقا وعن  
انه ينعقد به ان قيدت بالمال ذكره في البدائع وشرط سماع كل منهما من  
سوا كان زوجين او غيرهما لفظ الاخر ذكره هذا الشرط في الخلاصة ولم  
يذكر في عامة الكتب بل ذكره بعضها ما يدل على انه ليس بشرط قال في مختار

وهذا المذكور اعارة حكم عن الكفر  
انه ينعقد به التكاح صح

في بعض النسخ والمختار

83  
التوازل رجل بعث كتابا بخطها فقالت المرأة لمحضري الشهود زوجت  
نفسى منه لا يصح التكاح لان سماع الشهود كلام العاقدين بشرط حتى لو  
قرأت على الشهود ثم قالت اسعدوا في قد زوجت نفسي منه يصح لانه قد  
سمعوا كلام المخاطب باسماها ايام قراة ومضو حزين حضور الشهود  
عند العقد بشرط الصحة عندنا خلافا لما لك فان الشرط عند الاعلان ولو  
بحضور المجائسين والصبيان ذكره في الحقائق او حررتين فلا بشرط  
الذكورة عندنا خلافا للشافعي مكلفين مسلمين سامعين معا فظها فلا  
يصح ان سمعا متفرقين وان كانا حاضرين معا قال في التجسس رجل زوج  
من رجل لمحضري رجلين فسمع احدهما ولم يسمع الاخر ثم اعاد فسمع الاخر  
ولم يسمع الاول فهذا فاسد لان كل واحد من التكاحين لم يحضر سماع  
الشاهدين ولو فاسقين او محدودين في ظرف خلافا للشافعي والاصل  
ان كل من بك قول التكاح لفته ينعقد التكاح بحضوره فيدخل فيه العاق  
والحدود يخرج البتة والمجنون والعبد او عييين او ابني الزوجين او  
ابني احدهما لاجابة الى قوله لامن الاخر لا يفهم من المقابلة ولا الى قوله  
لا يشبه بهما ان اعاد القريب لانه سيلة الشهاد وقد ذكرت مجتمعا  
موضعا وصح تكاح مسلم ذمية عند ذمتين خلافا للمحدود وفهم آخر ان  
ينكح صغيرة فانك عند فردان حضر الامر صح لان الوكيل في التكاح  
سفير ومعتبر فاذا كان الامر حاضرا يجعل مباشر الاتحاد المجلس فيعق المرق  
شاهد اكسكاح بالغة حاضرة عند فرد غير المنكح فتجعل البالغة عاتمة

وانا قال لان عدم الصحة بدونه كما اذا  
نكح خضرا واحدا ثم غاب وهو خضر  
نكح خضرا واحدا ثم غاب وهو خضر  
ان سماع كل واحد من التكاحين  
اشبه بالصدر الشريعة

باب الشريعة

باب الشريعة



والتي شاهدوا الا فلا لان المجلس يختلف فلا يمكن ان يجعل الامر  
 مباشرا وحرم على المرافعة وفروعه واصله وفروعه واصلها على  
 في الموضوعين عن عبارة البنت الواقعة في الكتب الى عبارة الفرع واصلا  
 وعمته وخالته وفرع موطنية سواء كانت مهوكة باحد المكنى او لا  
 حجة الى ان يقال ومن نية ولنا في خلاف في المرتبة ثم انما كما اصاب  
 تغيير عبارة البنت الى عبارة الفرع كذلك اصاب في المردول عن عبارة الوفا  
 الى عبارة الموطنة ومسوسه وما ستر وناظره الى ذكره ومنظور في فرعها  
 الدخول هو الصحيح وعليه الفتوى ولنا في خلاف في ثبوت حرمة المصاهرة  
 بالحق والنظر ذكره في التجنيس بشبهة قيد للنظر والمن جميعا الآن ووجهها  
 من عدمها يعني ولذلك اطلقنا ثم ان عدم الانزال شرط حتى لو انزل عند  
 او انظر لا يثبت به حرمة المصاهرة اذ لا يبقى مقتضا الى الوطى لاقتضاء  
 وهذا الصحيح قال صدر السيد في باب الصوم من شرح الجامع الصغير عليه  
 الفتوى وذكره المعتبر في الموضوعين ان يفسر الالة او يرد انشأ  
 هو الصحيح قال في الخلاصة وبه نفي الشيخ والعين ان يجر كقوله بكتبت  
 ان لم يكن محررا قبل ذلك وان كان محررا ان يزداد حركة وفي الباب لا يكون  
 الا هذا وانما لها بالقلب فلا يعتبر هذا ما ذكره القلي عن اصحابنا وهكذا ذكر  
 شمس الدين السرخسي ايضا واصلا من اصل ذوقه موطنية كانت او غير موطنية  
 وذوقه اصله وفروعه وكل هذه رضاء بعضها وهو فرع الاخت وفرع  
 الاخر وفرع الولد يمل عن اقام واعداه منحصر في قسم واحد وعند في

بعضهم

بعضهم

وحيثما ثبت في جانب الامم ثبت في الجانب الاخر  
 جانب الاب وهو العاقل والابن هو العاقل والابن هو العاقل  
 جانب الاب وهو العاقل والابن هو العاقل والابن هو العاقل  
 جانب الاب وهو العاقل والابن هو العاقل والابن هو العاقل

لا يحرم لبن الفحل ومادون تع سنين ليست بمشتمة وبه يفتي ما ثبت 84  
 تع سنين فقد يكون مشتمة وقد لا يكون وهذا يختلف بعظم الجثة  
 وصغرها والجمع كما هو وطنا بملك يمين سواء كانت العدة عن النكاح  
 او عدة ام الولدين امر تميز ايتهما فرضت ذلك ذكر الاجل له الاخر  
 يعني بالنكاح نص عليه في المداينة قوله ايتهما فرضت يشير الى ان الشرط لا  
 يتصور جواز تزويج احدهما بالآخر على كلا التقديرين حتى لو جاز  
 بينهما على احد التقديرين دون الآخر كما في المرأة وبنت زوجها جاز الجمع  
 بينهما على احد التقديرين خلافا لفرق ابدال الابن من هذا القيد وقد اهلهم  
 للاختار عن الجمع بين امة وسيدة فانه لو فرضت الالة ذكر المخرج له كالحج  
 سببها وكذا العكس ومع ذلك يجوز ان يتزوج امة ثم سيدة فان نص عليه  
 في الجامع والزيادات وعلمه بان المراد من حرمة الجمع ان يكون مؤتمة  
 وهن احرمة موقفة تزول بزوال ملكا يمين فان تزوج اخت امة  
 وطنا لا يطارد واحد حتى يحرم بالتحفيف عليه احدهما بزوال ملكه ولو عن  
 بعضهما كما اذا باع نصفها او بزوال احد استماعة بهما كما اذا كاتبها او تزوجها  
 هذا في الالة او بوقوع الفرقة بينهما باي سبب كان هذا في اختها ثم ان  
 دواعي الوطى فيه بمنزلة حتى لو قبلها بشبهة لا يجوز ان يجمع واحد  
 منهما ولا ان يمتها حتى يحرم احدهما عليه ذكره في التجنيس وان تزوجها  
 بعقدين متعاقبين انما قال بعقدين متعاقبين اذ لو تزوجها بعقد واحد  
 او بعقدين متعاقبين كما هو فلا يجب شي من المهر ولم يرد الا قول هذا في

بعضهم

بعضهم

بعضهم

بعضهم



من قولهم ونسب الاول قائل فرق بينهما وبينه لان تكايج اصدتها باطل  
 بيقين ولا طريق الى تعيين ولها نصف المهر لانه وجب للاولى منها  
 فقط ولم يدري من هي فصف بينهما وانما وجب النصف لوقوع الفرق قبل  
 الوطى لان قبلها وهذا اذا كان مهرهما متساويين وسوى في العقد  
 وكانت الفرق قبل الدخول وان كانا مختلفين يقضى لكل واحدة منهما  
 ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد يجب ستة اوقية لهما بدل نصف  
 المهر كما لا اله استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء وكل ما ذكرنا من الاحكام  
 بين الاختين فهو الحكم بين من لا يجوز جمعه من المحارم لابين امرأة ونبت  
 زوجها لان المرأة وان كانت تحرم على نبت الزوج على تقدير كونها  
 ذكرا لكن النبت لا تحرم على المرأة على تقدير كونها ذكرا وصح تكايج الكنتات  
 ومنهم الصائبة عدل عما وقع في كتب القوم من الفضيل لما فيه من مظنة التمسك  
 كما لا يخفى خلافا لهما وقالوا تزوج الصائبات كتزوج المحبيات وبها اخذ  
 الطحاوي وقال الكرخي لا خلاف بينهم في المعنى وانما اجاب ابو حنيفة عن قوم  
 تنحون الى دين السج ويقرون الابنجل وهو لا حكمهم حكم النصارى وان  
 اختلفوا في بعض الاشياء ولا خلاف في ان مناكلهم جائز وما اجاب عن قوم  
 يكونون بناحية حران يعبدون الاوثان والكواكب ولا ينتمون الى دين  
 المسيح ولا خلاف في ان مناكلهم هو لا يجوز فلا خلاف في ان شرج  
 النكحة وتكايج المحرم والمحرمة خلافا لثا في والامة المسلمة والكتابية  
 ولو مع طول الحرة اي العدة على مهرها ونفقها على الثا في خلاف في الامة

مهرها نصف المهر

وان كان الوقت بعد الدخول  
 يجب لكل واحدة منهما المهر

مهرها نصف المهر

الكتابية بناء على مفهوم الوصف وفي الامة المسلمة على طول الحرة بناء  
 على مفهوم الشرط وكلا المفهومين ليس بحجة عندنا على ان اللازم على تقدير  
 حجية المفهوم عدم اباة تكايجها ويجوز ان يكون ذلك كذا في عدم  
 صحته ونحوه لاننا فيهما صرح به في شرح النكحة والحرة على الامة والرجع  
 من حران وما يحب وقال ثا في لا يزوج الامة واحدة والعبد  
 نصفها خلافا للمالك فانه في حق النكاح غلبة الحر عندنا وصلى من في خلافنا  
 لابي س ولا توطأ حتى تضع خلافا لثا في وموطئه سيدها اوزان  
 لا يجب على الزوج الاستبراء وما على المولى فالظاهر من الهداية حيث قال  
 الان عليه ان يستبرأ بها ان يجيء عليه الاستبراء الامة صرح في الفتاوى في التواضع  
 باب ذلك استحبابا لا وجوبا ومنعت النكاح من تكايجها لم يقل اني محرمة  
 لعدم انتظامها منه فنه بخلاف ما ذكره السعي لهما عند وقالوا لا يقسم على  
 مهر مثلها فما اصاب لهما المهر وما اصاب الاخرى سقط لانها امته وسيدته  
 اي حرم على المولى تكايج امته وحرم على العبد تكايج سيدته للاجماع على انه  
 لا يقال فعلى هذا الاحتياط في عدم تزوج مسيرته لظهور الملك في كل قولهم  
 لو اشترى امه يتزوجها احتياطا لانا نقول لو صح الملك في صورة التزوج  
 لكان الحرام الذي ارتكبه فعل التزوج وله عذر وهو التحريم عن الزنا وتكريم  
 الملك في صورة عدم التزوج لكان الحرام الذي ارتكبه فعل الزنا ولا عذر  
 اذ ليس تركه التزوج لانه حرام وعلى تقدير ان يكون تركه اياه محرمه في نه  
 الزنا اشدها فالاحتياط في التزوج لاني تركه كما لا يخفى والمجوسية والوثنية

ون على خلافه في

رددهم التسهيل



يفهم منها حكم عابدة كوكب بطرق الدلالة وخامسة في عدم رابطة المحرم  
 وثالثة في عدم ثابته للعبد وفيه خلاف الشافعي وانه على وجه ويجوز ذلك  
 عند مالك برضاء الحرة وعند الشافعي اذا كان الزوج عبدا وفي عدتها خلافا  
 لهما فيما اذا كان العدة من طلاق باين وحاصل ثبت حملها ولو كانت  
 او متولدة انما قال ولو كانت ميتة لان كونها ميتة مظنة لان لا يثبت  
 ولدها وانما متولدة لان ما من صحة نكاح موطئة السيد متناه لان  
 يتوهم صحة نكاحها فنعى ذلك بطل نكاحها باعتبار بثوت نسب حملها فتدوم  
 ونكاح المتعة خلافا لما كان وصورتها ان يقول امتنع بك كرامة بكذا من المال  
 فقبلته في تعاملته ولا حاجة الى ان يقال حذى هذا المال والموت خلافا للرفق  
 وصورتها ان يقول تزوجتك بكذا الى شهر وهو متنع معنى **باب الوتي**  
**والكفو** فقد نكح حرم مكلفه بلا وني اعلم ان الحرة العاقلة البالغة  
 تثبت كانت او بكر اذا زوجت نفسها بلا وني فعندنا في صنفه وزفر يعقد  
 النكاح وينفذ خلافا للشافعي وما كان في الاعتقاد فان النكاح لا يعقد  
 بعبارة النساء عندما والمجرد في النفاذ فانه يعقد عند موقوف على اجازة  
 الوتي سواء كان الزوج كفوا لهما او لم يكن ومعنى كون موقوفه ان لا يجوز  
 وطرها قبل الاجازة ولا يقع الطلاق ولا يوارث احد من الزوجين ويروى  
 رجوعه الى قول ابي ج وابوس كان يقول انه لا ينعقد الا بوتي اذا كان لهما  
 وتي ثم رجوع وقال ان كان الزوج كفوا لهما جاز والا فلا ثم رجوع وقال  
 جاز سواء كان الزوج كفوا لهما او لم يكن هذا على ما ذكره السرخسي في سر

نفسه

نفسه

منه في نكاحها  
 من نكاحها  
 من نكاحها

نفسه

الكافي وقال ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار لا يجوز النكاح الا بوتي  
 على مذهب ابي س ومحمد وجعل هذا القول على ما س قوله المرجوع اليه  
 على خلاف ما ذكره السرخسي وهو اقدم من السرخسي واعلم بذهاب اصحابنا  
 ويرافقه ما ذكره الكرخي في تحقيره ولو من غير كفو النكاح من غير كفو يعقد  
 وينفذ عندنا في ظاهر الرواية الا انه لا يلزم وعنه غير قوله وله اي  
 حتى الاعتراض ج اي على تقدير عدم الكفاية في الزوج دفع الضرر العام  
 والتقري الى القاضي كما في خيار البلوغ وما لم يفرق فاحكام النكاح ثابتة  
 حذرة انه ثابت والطلاق تعرف في النكاح والقاضي ينفذ اصل النكاح  
 فلا يكون طلاقا ذكره في مختارات النوازل وروى الحسن عنه اي في ج  
 وسوراية عرابي س ايضا يروى رجوع محمد الى قوله ما عدم جواز  
 لان كم من واقع لا يدفع وعليه الفتوى ذكره صاحب الهداية في مختارات  
 النوازل وصاحب الخلاصة وقاضي خان لانه اقرب الى الاحتياط ولا يخبر  
 بالغة ولو بكر خلافا للشافعي اعلم ان ولاية الاخبار عند اصحابنا تدور  
 مع الصغير وجودا وعدا في الصغير والصغيرة وعند الشافعي في الصغير  
 اما في الصغيرة فانها تدور مع البكارة وجودا وعدا وفي الكبير والكبيرة  
 تدور مع الجنون وجودا كان اصليا بان بلغ جنونا او عارضا بان  
 بعد البلوغ عند اصحابنا الثلثة وقال زفر اذا طهر الجنون لم يخبر للوتي  
 التزوج ثم ان كل وني ولاية الاخبار عندنا في ج خلافا لهما في غير العصباء  
 ولنا في غير الاب والجدة ولما كان في غير الاب وسكوته بعبارة السكون

وذكر في نكاحها  
 من نكاحها  
 من نكاحها

صالح النكاح



خير من الصمت لانه التمسك على الهدنة على التكلم دون الصمت وهي معتبرة  
 منها وصحها غير مستثناة لان الصلح يدل على الرضا من السكوت الا انه على  
 وجه الاستثناء لا يكون رضا وبكائها بلا صوت اذن ومعه رد عليه القوي  
 ذكر في الذخيرة عند استيناده او بلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج على وجه  
 لها به المعرفة لا المهر بل الصحيح قالوا وبشرط ان يكون الزوج كفوا والمهر  
 وافر فان عدا وعدم اصدما لم يكن سكوتا عن التمسك برضا الا في حق  
 الاب واجد في قول ابي ج لان عند الاب والجور وفي هذا العقد  
 وعند ما عاينته الاجاب فيه كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان في  
 التمسك والخبر ان كان فضوليا بشرط فيه العدد او العدة خلافا لما  
 كان رسولا لا يشترط اجماعا ولو استاذن غير وفي اجنبيا كان او قريبا لا ولا  
 له لكونه كافرا او عبدا او مكاتباً او من غيره او من بعيد كان ذلك الوالي  
 او بعد فلا يكون سكوتها رضا كالتي لم يقل فرضاها بالقول كالتي لان  
 رضاها ورضا اليت كما يكون بالقول يكون بالفعل حتى التمكن من نفسها  
 واخذ المهر والنفقة ذكر في البدائع والزابل بكارتها بنية او في  
 جراحة او تعين وزنا بكون حكمها الحكم المذكور للبكر وقال اذا ذكركا  
 بالزنا لا يكون لها حكم البكر وسوق لثا في ايضا وقولها ردت اي  
 النكاح عند الاستبدان او بلوغ الخبر او من قوله سكت لان الزوج يرد  
 عليها لزوم العقد وهي تنكر والقول للنكر وفيه خلاف لفرق وقيل  
 بنيتها على سكوتها لانه نور دعواه بالجملة كذا قالوا ولا خفاء فيه انما الخفاء

هذا هو المهر المسمى  
 في النكاح

هذا هو المهر المسمى  
 في النكاح

في وجه قبول البينة على السكوت وسوام عدي على ما نص عليه قاضي  
 خان في شرح الجامع الصغير وعلله في ترجيح بنية على الرد على  
 بنية على السكوت عند قيامها معا ولا تخلف بي ان لم يقع خلافا لهما  
 فانه يحلف عند ما في النكاح ولا يحلف عند على ما ساقى في كتاب الدعوى  
 ولولا النكاح الصغير والصغيرة ولو بشا خلافا للشافعي وقدر القليل  
 ثم ان كان سوا الاب واجد عنه عدم الاب او عدم ولايته لم يزم اي العقد  
 ولو بغيره فاحش او من غير كفو اشار الى ذلك اي في لزوم العقد بغير  
 فاحش او من غير كفو اذ كان المعاقدا با او جدا صاحب الهداية يقول  
 جاز ذلك علمها ومخرج به صاحب البراءة حيث قال واما النكاح الاب  
 واجد الصغير والصغيرة فالكفاة فيه ليست بشرط للزوم عند ابي ج  
 كما انها ليست بشرط الجواز عند انتهى وفيما ذكر خلاف لها ولو كان الزوج  
 غيرهما اي غير الاب واجد لا يصح النكاح ان كان من غير كفو او بغير  
 ومن ومن انه يصح وكفى ثبت حق العسخ فقد ومن والا اي ان كان من  
 كفو بلا غيب فاحش فلهما الخيار اي يصح النكاح وكفى لا يلزم هذا عند  
 خلافا لابي س وعالم يقل فلهما فسخ لان الفسخ بحكم القاضي على ما ساقى  
 حين بلغا علما بالنكاح او حين علما به بعد اي بعد البلوغ ان لم يبلغا  
 علما به فان العلم بالنكاح شرط وسكوت البكر رضا منها ايضا لان سكوت  
 البكر جعل رضا في ثبوت نكاح فلا يجعل رضا في ثبوت وصف الزوم  
 كان او من ولا يتدخرا الى اخر المجلس لانه مابث باثبات الزوج بل تقوم

وهذا ينبغي ان جواب الشبهة في شرح الهداية  
 حيث قال فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانها  
 على النفي قلت اسكوت امر وودي لانه عيان  
 عن ضميمة الخفاء وعدم الكلام في كونه  
 ابينة على امر وجهي فقبل انتهى منه

باب النكاح  
 لا فرق بين مسألة الكفاة في مسألة الغيب  
 فالنكاح في احداهما لا يترتب الا في  
 ايضا منه

باب النكاح  
 هذا من جملة المواضع التي  
 فيها صدرت الشبهة

باب النكاح  
 هذا من جملة المواضع التي  
 فيها صدرت الشبهة



الخلل فيطل بالرضا وسكونها دليل الرضى وان جهلت بهى بالخيار  
 شرط العلم باصل السكاج لانها لا تتمكن من التصرف الابن والولى ينفرد  
 به فقدرت ولم يوط العلم بالخيار لانها تنفرغ لمعرفة الاحكام والدار  
 دار العلم فلم تقدر بالجهل بخلاف المعققة فان خيارها ثابت باثبات  
 المولى وسوال اعتناق فيعتبر فيه المجلس فيمتد الى آخره كما في خيار الخيرة  
 ثم انها تقدر بالجهل بثبوت الخيار لان الالة لا تنفرغ لمعرفة الاحكام و  
الغلام واليتيم لا يبطل بالسكون لعدم كونه دليل الرضى في حقهما اما  
 لم يقل لا يبطل بالرضى صريح او دلالة لانه مشترك بينهما وبين البكر لما  
 عرفت ان بطلان خيار البكر بالسكون لدلالة على الرضى والابقام  
 على المجلس لان سبب خيار البلوغ عدم الرضا فيبقى ما لم يوجد الرضا كخيار  
 العيب وخيار الاجارة في عقد الفضي واولاد الالة في القيام على الرضا  
 وبطلانه عند قيام البكر لان القيام دليل الرضى لان السكون المقاد  
 له دليل الرضا وشرط القضا الفسخ من بلغ فلا يبطل العقد ما لم يقض  
 به القاضى حتى لو مات احد ما قبل القضا وورثه الاخر على ما ياتي بخلاف  
 ما لو كان السكاج بعد البلوغ فرد حيث يبطل برده لان ثمة اصل العقد  
 موقوف فيبطل برده من توقف على اجازته ومنه العقد كان نافذا فلا  
 يبطل بجرده الرد ما لم يتأكد بالقضا لان خيار البلوغ يختلف فيه وبينه  
 وخفي وسوف تصور شفقة الولى فكان الرد ابطالا حتى الاخر فلا ينفرد  
 ثم انه لما كان خيار البلوغ شاملا للذكر والانثى ذكر الفعل تغليبا

في خيار الرضا  
 انما هو الرضا  
 الذي هو الرضا  
 الذي هو الرضا  
 الذي هو الرضا

في خيار الرضا  
 انما هو الرضا  
 الذي هو الرضا  
 الذي هو الرضا

88  
 بخلاف خيار العتق فانه مخصوص بالانثى ولذلك انت الفصل حيث قال  
للمن عتقت اي لانسخها فان المعققة اذا خارت الفرقه بخيار العتق  
 بطل السكاج ولا يتوقف على قضاء القاضى ووجهه الفرقه ان خيار العتق  
 اذا كان الزوج عدا متفق منصوص عليه وسبب هذا الخيار ظاهر وهو  
 زيادة الملك عليها فكما ينفرد بدفع اصل الملك بعد حرته حتى لا يجوز السكاج  
 بدون رضاها كذلك ينفرد بدفع الزيادة الا انها لا ملك دفع الزيادة الا  
 برفع مكان ثابتا لان السكاج لو بقي بعد عتقها لا يزول الا انك تطليقا  
 فقلت دفع مكان ثابتا لدفع الزيادة لا قصدا فان قيل ان المرادة  
 ان كانت واقفة للزيادة فهي مطلة حتى الزوج فاذا تبرج جانب المرأة  
 قلنا ان الزوج رضى بهذا الصرح حيث ترويج الامم باختياره كالوتزويج  
 صغيرة زوجها غير الاب والجدة واما المرأة فلم ترض بهذا الصرح لانها لا  
 اختيار لها في السكاج فان مات احد ما قبل القرضي بلغ من خيار البلوغ  
 اولاد ورثة الاخر لو وقف زوال السكاج الذى هو سبب الارث على قضاء  
 القاضى والولى مطلقا انما قال مطلقا كي لا يتوهم ان المراد ولى الصغير  
 والصغيرة خاصة بقرينة سبق ذكره العصبية نبيه كانت او سببية فان  
 سوى العتاقة وعصبته من جملة العصبات المتقدمة على الام وذوى الارحام  
 ذكرى في الذخيرة وعندنا فى لا ولاية لغير الاب والجدة ذكرى في شرح  
 الطحاوى على ترتيب الارث والحجب يعنى اولاد الابن وابنه الابن وان  
 ولكن لا يتصور هذا الا فى المعتوه والمعتوهة ثم الاب واب الاب وان

وهو قوله  
 انما هو الرضا  
 الذي هو الرضا

انما هو الرضا  
 الذي هو الرضا

في خيار الرضا  
 انما هو الرضا  
 الذي هو الرضا  
 الذي هو الرضا



هذا  
 بطل  
 وال

منافعه  
مناظره

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الكاف ومضى خاضعاً منه  
وتم لم يبق منه ما قال في الأوراش  
والغرائب فوقع فمات منه بعد  
السلامة لا إلى الإمام منه بعد

المسئلة كان زعيم صاحب الجوانب منهم زعيم  
صاحب المظلة في بقالة زقود فان صاحب الضية  
مخافة في نفسه الضية المصيرة لها على اداء قول



لدى ابوين فيه واما ذوابوين فيه فكقولدى ابافيه لان له في السلام  
 نسباً صحيحاً فان اصل النيب في التعريف الى الاب وتامه الجدل فلا  
 يشترط اكثر من ذلك وحرية ايضا في حق الجمع فانهم كانوا يفتخرون بهما  
 دون النيب فليس عبد او معتق كفوا لحرية اصلية ولا معتق ابو كفوا لذات  
 ابوين حرتين وديانة هذا نعيم الفريتين عند النخبين هو الصحيح فليس قاسق  
 كفوا لبت صالح وان لم يعل هذا اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابي  
 ومثلاً فالعاجز عن المهر المجل والنقمة ليس كفوا لاحد ولو كانت صغيرة  
 والقادر عليها كفوا لذات اموال عظمة هو الصحيح لان المال غادر ورايح فلا  
 عبرة لكثرة وحرمة عن كل من اصحابنا فيه روايتان اظهر رواية ابي ج  
 انه لا يعتبر الكفاية في الحرف واظهر رواية ابي يوسف ومحمد انه يعتبر الحرف  
 فحاك او حجام او كناس او دباغ ليس كفوا لعطار او برار او صراف  
 به نفي ان تحت باقل من مهرها اي مهر مثلها فلو انى الاعتراض حتى يتم  
 او يفرق وقال الاعتراض عليها ان المهر حقها ولهذا كان له ان يقبضه  
 تنقصه او ان يله ان المهر اى عشق درهم حتى الشرع فلا يجوز التقيض منه  
 شرعا وانى مهر مثلها حتى الاوليا لانهم يعتبرون بذلك فلم يخاصمها  
 تمامه ولا يتفاد حقها فان شادت قبضته وان شادت وهبه وو  
 نكاح فضوتى من احد الجانبين او فضوليين من الجانبين على الاجازة  
 اى اجازة من المهر ويتولى طرف النكاح اى الايجاب والقبول واحد  
 فقوم عارته الواحدة مقام العبارتين على اعرف فيما سبق ليس فضوتى

بهم

بهم

بهم

من جانب اعلم ان الواحد اذا كان وكيلاً لهما فقال زوجتهما اية كان  
 كافيا وسو على اقام اما ان يكون اصيلا ووليا او اصيلا ووكيلا او وليا  
 من الجانبين او وكيلا من الجانبين او وليا من جانب ووكيلا من آخر ولا يجوز  
 ان يكون فضوليا كما اذا كان اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا  
 من آخر او وكيلا من جانب وفضوليا من آخر او فضوليا من الجانبين والمهور  
 نكاح المرأة فخالف بنكاحها فلا يلزم نكاح واحدة منها ان عقد بما يعقد  
 واحدة ويلزم نكاح الاولى دون الثانية ان عقد بما يعقدن وانما قلنا  
 يلزم له دون لا يصح لانه صحيح العقد موقوف فاحق له ان يجز نكاحها او نكاح  
 احدى ما استمرتا شأوا عالم يعقد عليه لعدم رضاه فقول صاحب الهداية فقين  
 التقريبي ليس بركا لا بنكاح امة خلافا لهما والمراد بها امة الغير لانه اذا زوج  
 نكح لا يعقد عليه اتفاقا لانه متم فيه ولا فرق بين ان يكون الامير او غيره  
**باب المهر** اقله عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة بخلاف  
 السقعة وقال ان فى كل ما يجوز اخذ المهر عنده يصح مهر فقيل القرآن و  
 طلاق امرأة اخرى والعفو عن القصاص يصح مهر عنده لا عندنا فوجب  
 وان سعى دونها وقال زفر التميمي فاسدة ولها مهر مثلها والمستى ان سعى  
 بعد وطى او خلق صحت وشباقى تغيرها او موت احد ما ونصفه بطلا  
 قبل ذلك اى قبل وطى وخلق صحيح هذا الحكم غير مخصوص بالطلاق بل  
 يعم الفروقة من قبل الزوج بسبب مخطون كالردة والاباء على السلام وتقبل  
 ابتها بشوة ذكره في شرح الطحاوى والمثال الثانى على قول ابي س ومحمد

غير عارنا ما انشيدوه من نكاح  
 امة زوجة من امر نكاح امرأة الامه  
 لان فيه مع الاطمان بغير نكاح  
 منعد من مخطون كالمهر  
 فلان طلاقه قول الامه ليس بملك

نكاح الشفعة



النكاح بلا ذكر مهرها ومع نفية ونجر وخلو من وبهذا الدن من  
 الخلو فهو محر وبهذا العبد فهو حر وبثوب وبدابة لم يبيح جنسها  
 لم يبالغ في وصفه اي وصف الثوب وبعلم القرآن وتجزية الزوج  
 الحر لها سنة احرز بقيد الحر على العبد كما سيجي انه اذا كان عبد يصح  
 الخدمه في تزويج بنته منه على تزويج بنته او اخته منه معاوضة بالعقد  
 اي حال كون التزويج تقويضا لهذا العقد بذلك العقد ولذلك العقد  
 بهذا وزنه من مثلها في الجمع عند وطئ او طلق او موت احد ما ومعه  
 لا يزيد على نصفه اي نصف المثل ولا ينقص عن خمسة اي خمسة دراهم في  
 بحاله في الصحيح خلافا للكرخي فانه قال في معتبر خالها وهي درع وخاد  
 وخدمه بطلاق قبل وطئ وخلق فيها اي في الصورة المذكورة بعد قوله  
 وصح النكاح وفي خدمه الزوج العبد لها اي يجب الخدمه في النكاح  
 خدمه الزوج العبد لها اي يجب وللنفوسة بكسر الواو وهي التي اذنت  
 وليها بالتزويج بلامر وفتحها هي التي فوضها وليها ان يتزوج بها بلامر  
 ما تراضيا عليه او فرض لها ان تراضيه الى القاضي ذكره الترمذي ان وطئ  
 او طلق بامان والمقتة ان طلق قبل وطئ وخلق ولا خلاف فيه  
 ذكر في المختار وما يزيد على المهر يجب خلافا لفر وهو قول الثاني و  
 بالطلاق قبله اي قبل الوطئ حقيقة او كمالا وزاد مهر وهو قول الثاني  
 بعد المستحق في حال الماكديتاك وفي حال التصفيف لا تتصف بل تنصف  
 الاصل وصح طهرها عنه اي حظ المهره عن الزوج المهر كلا وبعضا وانما خالفه

بغير مهر

بغير مهر

بغير مهر

بغير مهر

للدلالة على هذا التعميم وخلق بلامانع وطئ او شرعا او طبعيا  
 كمن سواه كان في الزوج او في الزوجه انما لم يقل يمنع الوطئ لانها  
 مما سبق وهذا نظير المانع الحكي وصوم رمضان واحرام لغرض او فحل  
 حيض ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وثالث عاقل هذا نظير المانع الطبيعي  
 ذكره في البدائع ومنى ادا الحيض والنفاس مثلا للمانع الطبيعي فلم يرد  
 المناسب للفصل بين الموانع باظهار الكفاية كل منها منفردا عن الاخرين  
 المنع ايراد مثال لا يوجد فيه الامانع طبيعي توكن اي توكر المرء علم ان المرء  
 بالخلق اجتمعا بحيث لا يكون متهما لك عاقل وشرط صحتهما ان لا يكون  
 مانع من الوطئ حرا او شرعا او طبعيا وعدم علم الزوج بانها امرته من الموانع  
 الشرعية اذ في تنوع عن حكم الشرع والايمان عن اطلاع الغير عليها غير معتبر  
 في مهرهم بالخلق وانما شرط صحتهما على ما ثبتت عليه فيما تقدم كخلق مجرب  
 او عتيق او ضيق او صائم قضاء في الاصح ونذكر في رواية قال في البيهقي  
 والصحيح انه لا يمنع صحة الخلق لعدم وجوب الكفان بالافاد ومع امد  
 الحق المقتدة لا والصلوات كالصوم نفلا وفرضا والعدة يجب في كل اي  
 جميع ما ذكر وان لم يقع الخلق في بعضها احتياطا الا اذا فسد الخلق  
 بالجنس عن الجماع حقيقة ذكره قاضي خان في الجامع الصغير ويجب المقتة  
 لمطلقة لم توطأ ولم يتم لها مهر ويجب لمن سواها الامن سمي لها وطئ  
 قبل وطئ هذا على اختيار القدوري ذكره في شرح مختصر الكرخي وفي لفظه  
 ما في التحفة الا انه خالف لما في البسوط واخبر فانه مرعى فيما بالاستحباب

سواء كان منع طبعيا او حراما اذا كان من  
 الوطئ وقبل من الزوج مانع طبعيا او شرعا  
 المارة فانما يمنع اذا كان من الزوج مانع شرعا  
 المصدر الشهيد وهو الصحيح منه

صدر الشرح



حق التثنية ايضا وذكر في بعض مكات القديري انها اربعة واجبة  
كما تقدم اراد به المتعة المطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتحتة ومى التي  
طلقتها بعد الدخول ولم يسم لها مهر وستة ومى التي طلقها بعد الدخول وقد  
سمى لها مهر والرابعة ليست بواجبة ولا سنة ولا تحتة ومى التي طلقها قبل  
الدخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قام في حقها مقام المتعة وان  
قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلقت قبل وطئ حقيقة كان او كما رجع  
بنصفه لانه يجب عليها ان تروه نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ولم يصل  
بالهبة عين بالحق لان الفاسمي كان او نيارا لا يتعين في العقد  
فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر  
مكيلا او موزونا اخر في الدية لعدم تعيينه وان لم يقبضه او قبضت نصفه  
ثم وهبت الكل او باقى او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعد الا لا يرجع  
عليها بشئ في الصورة الاولى لان حكم الطلاق قبل الدخول ان لم يعلم له  
المهر وقد حصل والمرادة لم تأخذ شئ لترده اليه بخلاف المسئلة السابقة  
واما ان لا يجب في الصورة الخامسة فلانها وهبت العرض فاستقص  
قبض المهر لان العرض متعين وان تكى بالف الى ان لا يخرجها اولا  
يتزوج عليها او بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان وفي  
الاول و اقام في الثاني فلها الف عند اثبتنا الثلثة خلافا لثرو  
مهر مثلها هذا قوله فان الشرط الاول صحيح عنده دون الثاني وقال  
الشرطان صحيحان وقال زفر كلاهما فاسد لكن في الثاني لا يرد على

لا يصح ان يكون المهر  
مكيلا او موزونا

في صورة الفسخ

في صورة الفسخ  
في صورة الفسخ

على الفين ولا ينقص على الف لا تقاها على ان لا يزيد المهر على الفين  
ولا ينقص على الف وان تكى بهذا او بهذا الى تكى بشئين واحدا اكثر  
قيمة من الاخر فلها مهر مثل ان كان بينهما والاخر لودنه والاخر لوقوه  
فصل منه حكم المساواة بطريق الدلالة ولو طلقت قبل وطئ فنقص الاخر  
اجماعا الا ان يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكره قلبي  
خان في قضاواه وان تكى بهذين العبدتين او احدهما قبل العبد فقط  
ان ساوى عشق يعني من الدرام وان شرط البكارة ووجرها ثيبا لزم  
الكل وصح انها فرض وتوبه هوى بالغ في وصفه اولا او مكيل وهو  
بين جنه المكيل والوزون ووصفه فذاك ولا يجب ثنى بلا وطئ  
في عقد فاسد وان خلا اراد الخلق العرفية اذ لا اتصال للشرعية مع فاسد  
العقد وان وطئ فمهر المثل لا يزداد على المستى ان كان مهر المثل مساويا للثمن  
او اقل فمهر المثل واجب وان كان اكثر فلا يجب الزيادة وثبت النسب ان  
وجد اقل من الحمل ومدة من دخوله عند محمد وبني في وعندهما يعتبر  
من وقت النكاح ومهر مثلها مهر مثلها مخرج في بيان مهر المثل فاحذر  
مبتدأ والمراد منه للصطلح والاخر خبر والمراد منه اللغوي من قوم ابيها  
في بدوها وقت العقد شتا وجمالا او مالا وعقلا ودينا وبكارة وضدتها  
فان لم يوجد منهم فمن الاجاب لامر امها وخالها الا اذا كان من قوم  
ابها بان كانت امها بنت عم ابيها مثلا وصح ضمان ولها مهرها ولو كان  
صغيرا لان صوق العقد هنا راجعة الى الاصل والولى صغير وغيره

لا يرد على الف الفين  
ان كان ثيبا

ما ج الشبهة

ما ج الشبهة

لا يصحده ويجب الوسيط  
وبين قيمته وان بين جنس



الضمان لا يكون مطالبا فلا يلزم ان يكون الشخص الواحد مطالبا  
ومطالبا بخلاف البيع وتطالب ايا شاءت ترك المسئلة القائلة ولو  
ادى مرجع على الزوج ان ضمن يبيع والا فلا لانها من مایل الكفالة وتعلم  
في اياها ولها منفع من الوطى والسفر بها والنفقة لا يسقط به اى بذلك المنع لانه  
يجب ولو بعد وطى برضاها فلا الهان المعقود عليه كله قد صار للماله  
بالوطئية الواحدة وكذا بالخلق فلم يبق لها حق المنع وله ان كل وطئية  
معقود عليها فتليم البعض لا يوجب تسليم الباقي قبل اخذ ما يتبعه  
الظرف متعلق بقوله ولها منفع كلا وبعضا المجل دستيمان والموجل  
يسى كاي كدنى او قدر ما يجمل لهما من مثل مهرها عفا غير مقدور بالبيع  
او الخس ان لم يبين اضرار الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى ذكره في الخلاصة  
لان المعروف كالمشروط وان شرط تعجيل الكل في العقد وجب تعجيل الثاني  
بدلالة العرف انما يعتبر اذ لم يوجد التفرج بخلافه والسفر وحرز الحيا  
وزيادة اهلها بلا اذنه قبل قبضه اى قبل قبض المجل لا بعد ولا الهان المنع  
لقبض الكل ان لم يبين المجل والموجل وهذا تفرج بما علم بطريق  
من قوله او قدر ما يجمل الى قوله ان لم يبين وفائدة التبيين بقوله في  
على انه يختلف فيه ائثار المتأخرون هذا بناء على التعارف وان كان  
المذهب ان لها المنع لاخذ الكل اذ لم يبين قدر المجل والموجل لانه  
مال واجب بالعقد والاصل في امثاله الحول ولا الواجل كله لوجمل الكل  
موجلا ذكر الشيخ الامام نجم الدين السبكي في فتاواه انه لا يبيع قال نعم

في اياها

في اياها

اذا جمل موجلا الى وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قالوا  
يبيع وهو الصحيح كذا في الخلاصة وله الضرب باعداد اى اداء  
ما يتبعه او قدر ما يجمل لهما في ظاهر الرواية وقيل لوجه افعى  
الفقيه ابو الليث ومحمد بن كة على ما حكى عنه ابو جعفر الهندواني وهو  
اختيار ابو القاسم الصفار ومن بعده وله ذلك اى نقلها فجاد ومن مدته  
اى من السفر وان اختلفا في المهر ففي اصله يجب المثل اى اختلفا في  
اصدا لم يتم مهر وقال الاخر قدسى فان اقام البينة تقبل بنية وان  
لم يقع فالقول قول المتكبر مع يمينه فان نكل ثبت التسمية وان حلف  
يجب مهر المثل بالاتفاق من اصحابنا وهو المراد من قوله اجماعا ومنهم  
ان التحليف هنا ينافى اصل ايجاج فقد وهم لان لا ينكر الاحتياط في المهر على  
ما ياتي في كتاب الدعوى وفي قدون حال قيام النكاح القول اى مع  
لم يشده مهر المثل تحكيم مهر المثل يساويها بل لمعرفة من يشده الظاهر  
اقام بينة قبلت شمله مهر المثل اولها بقولها منه في الاول لدفع  
اليمن لانه على من شمله الظاهر وي تقبل لدفعه وفي الثانية لاثبات الخط  
من مهر المثل ومنها لاثبات الزيادة في الاولى ولدفع اليمن في الثانية  
اولم يشده لواحد منهما وهذا ظاهر وان اقاما فبينهما ان شمله  
ان شمله لانه لان البينات شرعت لاثبات ما سوى خلاف الظاهر  
شرع لابقاء الاصل على حاله والاصل في النكاح ان يكون مهر المثل فالذي  
يدعى خلاف ذلك فبينته اولى وان لم يشده لواحد منهما بان يكون اكثر

منهم

ومن ومن ان يقولها مطلقا  
لدفع اليمن ومنها مطلقا  
للاثبات الزيادة فقد  
ومن منهم

وفي كلامه تابع الشريعة  
منها فصور ظاهرا











فلاجل الحاجة جازله الملك ولقصورها او جبا عليه القيمة صيانته لمال  
الولد مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله بيد كلار وال  
فراغنا فيها الحقين ثم هذا الملك يثبت قبل الاستيلاء شرطه اذ  
له حقيقة الملك او حصة وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز له التروك  
بها فلا بد من تقديم قتيين انه وطى ملك نفسه فلذلك لا يجزى عليه المقصود  
واما اطينا الكلام في هذا المقام لانه من راق الاقدام ومضال الاقدام  
ولا قيمة ولها لانه انما هو حر التقيم الملك عليه ويجزى في الحكم  
المذكور كالاب عند عدم ولاته سواء كان ذلك بموته او قرا وجنوا  
كمن ويشرط ان يثبت ولاته من وقت العلوق الى وقت الدعوى وان كان  
اي ان ينجى لانه الابن صحيح ولم تقام ولن ويجب مهرها لا قيمتها ولها  
حريته اي بقرابة الابن فان الامة ملكه ويتبعها الولد فيبقى على خيانه  
وقد تكاح حرة قالت سيد زوجها اعتقه عنى بالف ففعل وسقط المهر  
وعليها للولى الف خلافا لفرقانه قال لا ينفك النكاح لعدم الملك  
واصل ان العتق يقع عن الامر عند ائتنا الثلثة وعند فريقع عن المأمور  
لان هذا الكلام خرج باطلا لان طلب الاعناق من غير المالك لغو اذ لا  
عتق فيما لا يملك ابن ادم فيقع العتق عن المأمور ولا يئتنا الثلثة انما  
امرته باعناق عبده عنها ولا يتصور ذلك الا بتقدم ملكها فيه فيقدر  
تقديم اقتضا فلا يثبت الملك اقتضاء فد النكاح فان قلت ان القبول  
لم يوجد وهو ركن البيع فلا يصح بدونه فلا يثبت الملك قلت انما

هذا الكلام يخرج من باب ما لا يملك من المملوك  
فان الملك لا يملك المملوك ولا يملك المملوك  
فان الملك لا يملك المملوك ولا يملك المملوك  
فان الملك لا يملك المملوك ولا يملك المملوك  
فان الملك لا يملك المملوك ولا يملك المملوك

البيع بدون الايجاب والقبول اذ ان ثبت مقصودا كما اذا قال الامر  
بيع عبدك منى بالف درهم واعتقه عنى فقال المأمور بعت واعتقت  
حيث لا يقع غنى الامر ما اذا ثبت ضمنا وتعا فانه يثبت بلا انقضاء ركنه  
فان قلت الشرايط الاصلية لا يثبت بطريق الاقتضاء كما لا هلية للملك  
شرط اصلي للاعتاق فلا يثبت اقتضاء ولهذا لو قال عبده كفر عنى يملك  
او قال لا تزفج اربعا لا يثبت احرة اقتضاء قلت كون العبد مملوكا في ذاته شرط  
اصلي للاعتاق لا يوجد بدون اما كونه مملوكا للامر فهو امر زائد فجاز ثبوته بطريق  
الاقتضاء فان قلت ان الشئ اذا ثبت للضرورة يستقد بغيرها فجزا لا  
يظهر في حق فنجى النكاح قلت الشئ اذا ثبت يثبت بلوازمه وبطلان  
ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث لا ينفك عنه والولاء  
لها لانه عتق عليها ويقع غنى كارتها لو نوت به اي نوت كلفانه بذلك  
الاعتاق وان قالت ذلك بلابدل اي قالت اعتقه عنى ولم يقل بالف لم ينفك  
والولادة اي لا ينفك هذا عندهما وقال ابو يوسف هذا الاول سوادين  
الملك ثبت شرط للاعتاق كما في الاول الا ان القبض وان كان شرط البيع  
اذ كان قصدا سقط هنا البتة ضمنا كما ان القبول ركن البيع فيما ثبت  
قصدا وسقط فيما ثبت ضمنا والشرط حتى بالسقوط من الركن لانه ذوق  
ولهما ان القبض فعل حتى فلا يدخل في معنى القول وانما يدخل في معنى الحكم  
لا حتى وقياسه على القبول الحى باطل لانه يحتمل السقوط كما في ضرورة  
التعاقب والقبض حتى في الرتبة لا يحتمل السقوط بحال فان اسلم

الاقتضاء اصل في المنطق فلو كان  
المنطق هذا اذا لم يصرح بالقبض  
منه في المأمور بعت واعتقت  
ولذا قال في القدر والامر  
بالاقتضاء في البيع  
ووقع العتق في نفسه

وانما اقتضاء بالقبض لان القبض  
متحقق في ضمن التعاقب  
كسبا يدخل في ضمن القول  
ووقع جدا



المتزوجان بلا شهود او في عت كافر مقصد بذكر اقر عليه  
 وان اسلم الزوجان المحرمان فوق بينهما والطفل اسلم ان كان احدا بوي  
 مسلما او اسلم احدهما هذا اذا لم يخلف الدار وكان الطفل في دار الاسلام  
 واسلم الوالد في دار الحرب وفي العكس لا يتبعه ولد وكتابي ان كان بين  
 مجوسي وكتابي لان المجوسي شر من الكتابي فكونه كتابيا انظر له وفي اسلام  
 زوج المجوسية او امه الكافرة مجوسيا كان او كتابيا يعرض اسلام على  
 الاخر فان اسلم فمولى والاخر لا فوق بين ان يكون المضر جسيما متزا  
 او بالغا لان ردة كانت معتبة فكذا الباق وسوى الفرق طلاق  
 ولو كان الزوج صغيرا لولي لا الويت لان الطلاق لا يكون من البناء  
 ولا مهر هنا اي اباها الا للوطوء لم يذكر حكم المهر في ابائه اكفاء بيا  
 كونه طلاقا فانه قد علم حكم المهر المطلقة ولو كان ذلك اي اسلام زوج  
 المجوسية او امه الكافرة دارم لم تبين حتى تحض ثلثا او ثلثي ثلثه اثبت  
 اي ان لم تحض قبل اسلام الاخر ولو اسلم زوج الكتابية فمولى او تبين  
 الدارين لا بابي خلافا لك في فان نسب القرعة عند ابي دون تبين  
 الدارين فلو خرج احدهما النيا مسلما او اخرج مستي بات وان سبيا  
 معالا ومن هاجرت النيا مسلمة او ذمية وكذا اذا اختلفت في دار الاسلام  
 او صارت ذمية بات بلا عدة الحرة اذا اخرجت النيا هاجرة بات  
 من زوجها بالا جماع ولا عدة عليها عند خلافا لها وهذا خلاف تحقيق  
 في الحامل والحامل في وجوب العدة وعدم وجوبها اما هل يجوز نكاح

ما نسب  
 من غير ان يثبت له  
 من غير ان يثبت له

ما نسب  
 من غير ان يثبت له

ما نسب  
 من غير ان يثبت له

الحال

الحامل عنده مع عدم العدة ففي ظاهر الرواية لا يجوز ذكره في الحقايق  
 لقلاغم مبوط شيخ الاسلام وارتداد كل منهما فسخ جاعل وبعض ما يخرج  
 وسر قد كانوا يفتون بعدم وقوع القرعة جسيما لباب المعصية وعائتهم  
 يقولون بقاء الفسخ ولكن يحير على النكاح لزوجه الاول بعد اسلام لان  
 المقصود يحصل بذلك وما يخرج بخار كانا على هذا الموطوء كل مراه  
 سواء كانت الردة منها او منه وغيرهما نصفه وارثه ولا شيء لو ارتدت و  
 بقي النكاح ان ارتد معا ويفدان اسلم احدهما قبل الآخر **باب القسم** بفتح  
 القاف وكون اليمين مصدر قمت الشيء فانقسم وبكسر واحد لا قامة  
 المدافيه والكبر واليب والجدين والعتيقة والسلمة والكتانية سواء  
 وللامة والكتابة وام الولد والمدبرة نصف الحق ولا قسم في السفاسف  
 بمن شاء والقرعة او في عندنا وغلبت في جيب وان تركت قسمها لفرقتها  
 صحي وان رجعت جان **كتاب الرضاع** بكسر الراء وفتحها سبعة مقص  
 مص اللبن من الثدي وشرعا مص الرضيع من ثدي الكاهية في وقت مخصوص  
 وينبغي ان يزداد وما في معناه ليشتمل صورة الملقاط وغير ذلك ثبت بجمعة  
 وما في معناه في حولين ونصف هذا عنده وعند عائدة حوران وعند  
 زفر نكته احوال لا بعد المصصة المصصة والربيع وابو من اللبن له اي الرضيع  
 فيخرج منه ما يحرم من النيب الام شقيقة اذا كان او اختا لان امه من النيب  
 تكون امه او موطوءة ابيهم وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وبني شاملة  
 لذلك صور لا يخفى على المتأمل هذا ما قالوا وعندى لا حاجة الى الاستشاد

لا حاجة  
 لا حاجة  
 لا حاجة



لا وجه لان ما يحرم من الرضاع في الصورة المستثناة لا يحرم من النسب  
ايضا والحرمة الموجودة فيها انما هي من جهة المصاهرة لا من جهة النسب ولذلك  
ورد تلك الحكمة في الحديث بالاستثناء واخت ولو اخت الولد من النسب اما  
البنت وامابت الموطوءة ولا كذلك من الرضاع لقائل ان يقول في الحصر نظر  
فان اخت الولد من النسب يجوز ان لا يكون واحدة منهما كما اذا كانت ثابته  
النسب من اثنين صورة ان يدعى الشريكان ولد الامة المشتركة فانه  
يكون بنت كل واحد منهما اخت ولد الاخر وليست بنته ولا بنت موطوءة  
وجهه ولو لم يمت نفسه او ام موطوءة ولا كذلك من الرضاع وام شقيق  
اصله ابا كان ذلك الاصل او اما ويشمل هذا ام عمه وام عمته وام خاله  
وام خالته وام سواه جدة او موطوءة جد الصحيح او جد الكلد ولا كذلك  
من الرضاع وينبغي صور الثلث في جميع ما ذكر للرجل اي هذا النساء المذكورة  
لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وتحلل اخت شقيقه رضاعا كما تحلل  
كاف من الاب له اخت من ام تحلل لاضيه من ابيه ورضيعا لرضي كافي وقت  
ان اد التثنية في الحرمة ولذلك لم يقل كاحوين وهذا قد علم مما سبق من  
فحرم منه ما حرم من النسب الا انه ذكر توطئة لما ذكر بعد لاسرار بالبن  
وحكم خلط لبنها بما اوداه او لبن اخرى او لبن شاة بالعلبة قال في الفاية  
ولم يذكر والحكم فيما اذا كانا متساويين وينبغي ان ثبت الحرمة احتياطا  
ولانه غير مغلوب فلم يكن مستلکا ومشاؤه الغفلة عن معنى العلبة قال  
في المستقى فسر الغفلة في رواية ابن سلع عن ابي س فقال اذا جعل لبن المرأة

بعض النسب

بعض النسب

بعض النسب

بعض النسب

بعض النسب

98  
دواء صغير لونه ولم يغير طعمه او على العكس فاجر صبي حرم وان غير اللون  
والطعم ولم يوجد فيه طعم اللبن وذهب لونه لم يحرم وفسر الغفلة في  
رواية الوليد عن محمد فقال اذا لم يغيره الدوا من ان يكون لبنا ثبت  
به الحرمة وبطعام الحبل اي حكم خلط لبنها بالطعام احل كما في لبن رجل  
اذا مضى صبي لبن رجل لا يثبت به الرضاع واصقان صبي بلبنها وحريم  
البكر والميت وان ارضعت اى امرة رجل ضرتهما رضعة حرمتا عليه  
اي على ذلك الرجل ولا امر للكعبة ان لم توطأ وللرضعة نصفه ان كان  
لها مستى او نصف النقة ان لم يكن لها مستى وراجع الزوج به على امر  
ان قصدت الفاد والافلا **كتاب الطلاق** سور في العيد الثابت  
شرعا بالسكاح الاصل فيه عندنا الخطر والاباحة للحاجة وغلنا في  
الاصل الاباحة فان قيل انه مأثور به فاني يكون مخطوفا قلنا الامر به  
لا ينبغي الخطر فان المخطور قد يرضى بصيغة الامر حتى لا يقع في مخطوفا  
كالخت في اليمين ستنه من حيث العدد احسن وهو طقة فقط في طهر لاوطي  
فيه لم يقل احد بغيره بخلاف الحن في خلاف ذلك ومن هو طقة بغير  
الموطوءة ولو في صيف والموطوءة تفرق الثلث في طهار لاوطي فيها في  
حيض ويجوز تغريمها في طهر واحد اذا تحلل بينهما رجعة او كاح وشرا  
غيرها الشهر حتى من لا تحيض بغيره الطهر وقال مالك سبعة ايام الا في  
وحل طلاق عقيب الوطى خلافا للفرقة سنة في الطلاق من حيث العدد  
فيها المدفول بها وغير المدفول بها قال في الهداية والحن هو طلاق السنة

بعض النسب

بعض النسب



به انه سنون والامكان الضرب الاول احسن منه بل اراد انه ثابت  
 بالسنة ثم انه فرق بين طلاق السنة والطلاق السني فان الثاني اعم  
 من الاول لتساوله الضرب الاول بطلاق السنة ومن حيث الوقت طلقة  
 فقط في طهر لاوطي فيه مخصوص بالموطوء لا يتحقق في غيرها وبرعية متى  
 العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين في طهر واحد سوادا رسل جملة او مشقة  
 وعند الثاني هو مباح ومن حيث الوقت طلقة في طهر وطئت فيه او في  
 موطوءة ويجوز جمعها في الاصح احتراز عن قول من قال انه يستحب فاذا  
 طهرت طلقها ان شاء وان قال لموطوءة انت طالق ثلثا السنة بلائمة  
 تقع عند كل طهر طلقة واو ايتها تقع في طهر لاوطي فيه ذكره قاضي خان  
 الجامع الصغير هذا اذا كانت من ذوات الحيض وان كانت من ذوات  
 الاشهر يقع لمحال طلقة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وذلك ان  
 الطلاق الثلاث السني هذا وانما يقيدناه بذلك لان الطلاق السني مطلقا  
 اعم منه على ما بيناه انما وان نوى اكل الساعة صحت اي البتة حتى يقع  
 في الحال خلافا لفرق لانه يدعي وموضد السني ونحن نقول انك دفعة  
 سني الوقوع اي ببت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف  
 ولو عبدا او سكران او مكروها وفيها خلاف الثاني لاطلاق نائم وتبد  
 على زوجة عبدا والطلاق للحرمة ثلاثة وللأمة اثنان ولو زوجها فلا  
 خلافا لثاني فان اعتبار الطلاق عند الرجال وعندنا بالنساء  
**باب ايقاع الطلاق** صريحه ما يستعمل فيه دون غيره مثل ان طالق

في طهر لاوطي فيه مخصوص بالموطوء لا يتحقق في غيرها وبرعية متى العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين في طهر واحد سوادا رسل جملة او مشقة

الطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه انما وان نوى اكل الساعة صحت اي البتة حتى يقع في الحال خلافا لفرق لانه يدعي وموضد السني ونحن نقول انك دفعة سني الوقوع اي ببت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكران او مكروها وفيها خلاف الثاني لاطلاق نائم وتبد على زوجة عبدا والطلاق للحرمة ثلاثة وللأمة اثنان ولو زوجها فلا خلافا لثاني فان اعتبار الطلاق عند الرجال وعندنا بالنساء

ومطلقة وطلقان الطلاق لغة عبارة عن دفع القيد مطلقا ولكن  
 يستعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا الاحتجاج في قوله  
 انت مطلقة بالتشديد الى البتة وتخفيفها يحتاج اليها ويقع بها واحدة  
 رجعية وان نوى صدها اي الاكثر من الواحد او الواحد البائنة قال  
 ان افني ان نوى اكثر من الواحد يقع ما نوى او لم ينو شيئا وفي انت  
 الطلاق او طالق الطلاق او طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينف  
 شيئا او نوى يعني بالمصدر وانما قلنا هذا لانه لو قال في الثاني انت  
 بقوله طالق واحدة وبقوى الطلاق اخرى يصدق ويقع رجعتان  
 اذا كانت مدفولا بها واحدة او اثنين وفيه خلاف لفرق وان نوى لانا  
 فقلت هذا لان اللفظ مفرق فلا بد من مراعاة غير الفرد نوعا حقيقيا  
 وهو في الجنس وحكي وهو جميع الجنس فايها نوى صحت نيته لان اللفظ  
 يحمله ولا كذلك البتة حتى لو كانت المرأة ام نصح بنية الشئ فيه لان  
 جميع الجنس في حقها كذلك في حق الحرمة وبإضافة الطلاق الى ما يعبر  
 عن الكل كالرأس والوجه والعنق والرقبة والبدن والجذ الفروق بينهما  
 ان الرأس والاطراف داخله في الجسد دون البدن والفرق او الى جزء  
 شائع كالنصف والثلث يقع والى يدها او رجلها لانه لم يعرف استمرار  
 استعمال لغة والمعرفا وانما جاء بهما على وجه النذرة حتى اذا كان عند  
 قوم يعبرون به عن محله وقع به الطلاق ذكره في البيهقي والفرق  
 الثاني خلاف فيها وفي كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن وكذا

في طهر لاوطي فيه مخصوص بالموطوء لا يتحقق في غيرها وبرعية متى العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين في طهر واحد سوادا رسل جملة او مشقة

الطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه انما وان نوى اكل الساعة صحت اي البتة حتى يقع في الحال خلافا لفرق لانه يدعي وموضد السني ونحن نقول انك دفعة سني الوقوع اي ببت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكران او مكروها وفيها خلاف الثاني لاطلاق نائم وتبد على زوجة عبدا والطلاق للحرمة ثلاثة وللأمة اثنان ولو زوجها فلا خلافا لثاني فان اعتبار الطلاق عند الرجال وعندنا بالنساء



منه في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة  
في كل سنة

الظهر والبطن قال في الاسرار واما الظهر والبطن فلان واية فيها  
والصحيح ان لا يقع ونصف طلقه او ثلثها وكذا في كل جزء سماه وس  
واحدة في شئين او ما بين واحدة الى شئين واحدة قوله واحد مستداه  
جزء بنصف طلقه وفي من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث  
وقال لا يقع في الاول شئان وفي الثاني ثلث وقال زفر في الاول لا يقع  
شئ وفي الثاني يقع واحدة وثلاثة انصاف طلقين ثلث وثلاثة  
طلقه طلقان لانهما طلقه ونصف فيكامل وقيل ثلث لان كل نصف  
تكمامل في نفسه فيصير ثلثا وفي انت طالق واحدة في شئين واحدة وان  
نوى الضرب او الضرب لان عمل الضرب اثر في كثير الاجزاء بعد المشرق  
فيه لاف زيادة المغرب والطلاق لا يصح ظروفا فليغوا وقال زفر  
الحسن في زياد يقع شئان ان نوى الضرب وان نوى وشئين اي ان نوى  
واحدة وشئين فثلث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وشئين اي  
اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في شئين ونوى واحدة وشئين  
يقع واحدة كما اذا قال له انت طالق واحدة فثلاث يقع واحدة وان نوى  
مع شئين فثلث وكذا في شئين في شئتين يعني يقع الثلث ان نوى  
شئتين والايغوا في شئتين سواء نوى الضرب او الضرب او لم يوشأ  
رض يقع الثلث ان نوى الضرب وفي من هنا الى الشام واحدة وجبة قال  
زفر في بائة وجر الطلاق في بكعة او في مكة او في الدار اي يقع في الحال  
في هذه الصور وان عني به التعليق يصدق ديانة لا قضاء وعلق في

في كل سنة

في كل سنة

في كل سنة

100  
ما ج الشريعة

دخلت مكة في دخولك الدار ويقع عند العج في انت طالق عندا وفي  
عند ويصح بنة الاخرى اخر النهار في الثاني فقط مراده في القضاء  
واما ديانة فيصدق فيها وهذا عند وقال لا يصدق فيها قضاء  
ديانة وعندا وفي اليوم غدا او غدا اليوم يعني اذا قال انت طالق اليوم  
غدا او غدا اليوم يعتبر الوقت المذكور او لا حتى يقع في الاول في اليوم  
وفي الثاني في غدا ولعانت طالق قبل ان التزوج وانت طالق  
امس لن تكها اليوم لانه اسند الى حاله سمودة منافية لما كية الطلاق  
فليغوا ويقع الان ضمن نكح قبل امس لانه ما اسند الى حاله منافية ولا  
يكن تصحيحه اذ انما يقع في حاله والاثنا في الماضي انشاء في الحال  
وفي انت طالق ثلثا ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم اطلقك  
يقع طالا اما قال وسكت لانه اذا قال موصولا انت طالق عقيب قوله  
انت طالق ثلثا ما لم اطلقك يتبعه عيم خلافا لفرق فان عند يقع ذلك  
ذكر في شرح الطحاوي والفرق بين البر والحنث لا يظهر في انت طالق  
ما لم اطلقك ولذلك قده بالثلث وفي انت طالق شئين اما ذكر ليظهر  
ثمة وقوع الاخرة دون الاولى ولم يقل ثلثا اذ لا يثبت في  
والقياس ان يقع المضاف فيقمان ان كانت موصولا بها وهو قول زفر  
وفي ان لم اطلقك قبل موت احدكما وفي النادر لا يقع بموتها لان العاقل  
انما يقع بموتها فوجد الشرط عند انقضاء محل الطلاق وفي الصحيح ان  
موتها كونه لانها اذا اشرفت على الموت فقد بقيت من صحتها ما لا يبيع للعلم

في كل سنة

في كل سنة

في كل سنة

في كل سنة







سوكم التطبيق بعد الحرية فلا تحرم به حرية غليظة لا يقال ان كلمة مع  
 للقران فكيف يتصورها ما ذكرتم لانا نقول قد تذكر لنا في ايضا قل الله  
 تع فان مع العسر يسرا فيعمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط وفي شرح  
 الطحاوي ان كلمة مع اذا اجم بين جنين مختلفين يحل محل الشرط <sup>عند</sup>  
 في عند بعد تعلق عقدها وتطبيقها الجنية لا يعني اذا قال المولى لأمه اذا  
 جاد عند فانت طالق شتين فجاء الغد وقع العتق والطلاق والملك  
 الزوجي الرجعة لان الطلاق والعتاق تعلقا بنظر واحد وهو محي الغد  
 فيقمان معا عند جنيته فكما ان العتق صادقها وميامة فكذا الطلاق  
 صادقها وميامة والامة تحرم حرية غليظة بتطبيقها بخلاف الميامة  
 الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق كما توهم لعدم  
 بل لما ذكرناه اننا خلافا للمذهب برواية في حفص الكبير عنه فانه قال يملك  
 الرجعة لان العتق امر ع وقوعا لا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو  
 امر متحسن بخلاف الطلاق ايضا رجوعا الى الحالة الاصلية وسرعة  
 الوقوع في الامر المتحسن وبطوئه في غير المتحسن امر تحيل بل لان  
 انت حق او غير حق انت طالق شتين والمعلق كالمسل عند الشرط <sup>فكون</sup>  
 كان المولى والزوج ارسلاني ذلك الوقت فيقع او جز القولين ولا  
 وهو العتق ويعتد كالحق بالاتفاق اخذا بالاحتياط ويقع باننا  
 باين او عليك حرام ان نوى لاباننا منك طالق وان نوى خلافا لك  
 ويات طالق واحد او لا خلافا للمذهب او مع موقوع مع موتك ولا طلاق

في قوله انك لا تملك الرجعة

في قوله انك لا تملك الرجعة

في قوله انك لا تملك الرجعة

بعد ملك احد ما صاحبه او شقصه لوقوع الفقرة بينهما بملك  
 الرقية والطلاق يستدعي قيام النكاح ولا يلزم على هذا النكاح  
 اذا اشترى زوجته حيث لا يقع الفقرة بينهما لانا لاننا ان لم يكن  
 بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح وبات طالق هكذا يشير  
 بالاصبع يقع بعدده اي بعد الاصبع والاصبع يذكر ويؤتى <sup>بغير</sup>  
 المتونة لان المتونة يقع بالمتونة منها دون المتونة للعرق والشيء  
 فلو نوى المتونة بالمتونة بقي ههنا احتمال اخر وهو ان يكون رؤس  
 الاصابع نحو الخاطب فالوجه الثالث ما قيل ان كان نشر عن ضم فالعبرة  
 للنشر وان كان ضمما عن نشر فالعبرة للضم فافهم وبات طالق باين  
 او البتة وقال الشافعي يقع رجعا اذا كان بعد الدخول او انت طالق  
 اشد الطلاق او تحنه او اخبره او سواه او طلاق الشيطان او البتة  
 او كالجمل وقال ابو يوسف يكون رجعا الاصل عند جنيته انه متى  
 الطلاق بشئ اى شئ كان يقع باينا ذكر العظم او لم يذكر وعندنا في  
 ان ذكر العظم يكون باينا والا فلا اى شئ كان المشبه به وعندنا في  
 ان كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند الناس يقع باينا والافهم في  
 وقيل محمد مع الاول وقيل مع الثاني او كالف او لا البيت وتطبيقه  
 تدبر او طولية او عريضة بلائيه ثلث سواه لم ينو عدد الوتر  
 واحدة او شتين ثم ان هذا في الحق اما في الامة فتشأن بغيره الثلث  
 واحدة بائنه الا اذا نوى احدهما بقوله طالق والاخرى بقوله باين

في قوله انك لا تملك الرجعة

في قوله انك لا تملك الرجعة

في قوله انك لا تملك الرجعة

في قوله انك لا تملك الرجعة



انما زاد في قوله ان كان في الطلاق  
بما اذا اقر على ذكر الطلاق  
صحة الاصل

او يقول البتة فانه يقع ثنتان بائنتان ذكرى في الهداية ومعهما  
تلك ويقع بعدد قرون الطلاق ولم يذكر معه العدد فانه يقع  
الواحدة وليس وقوعها بعدد لانه فيلغوا انت طالق لو ماتت قبل ذكر  
العدد ووقعت اذا اطلقها ثلاثا قبل الوحي وان فرق اي فرق الطلاق  
بان يقال انت طالق واحدة واحدة او يقال انت طالق  
طالق طالق او يقال انت طالق انت طالق انت طالق بانه بالاول  
ولم يقع الثانية في قوله انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة بائنة  
اما البينة فلو وقع الطلاق قبل الوحي واما عدم وقوع الثانية  
فعدم العدة وعدم توقف صدور الكلام على اخر حيث عدم المقتصر  
كل واحد ايقاعا على صفة وبات طالق واحدة قبل واحدة او بعدها  
واحدة واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلية فلا وقعت لم يبق  
للتانية محل وبات طالق واحدة قبلها واحدة او بعدها واحدة او مع  
او معها واحدة ثنتان في قبلها او بعدها فلان الواحدة الاولى وبات  
بوقتها في الحال وصفت بالبعدية فانقضت وقوع واحدة متقدمة  
عليها لكن لا قدرة له على الاتباع في الزمان الماضي فيقع في الحال  
الواحدة الاولى والثانية متقاربتين ولما في مع ومهما فظاهر وفي  
الموطوعة ثنتان في كلهما لقيام الحلية بعد وقوع الاولى وبات طالق  
واحدة واحدة او فواحدة او قال انت طالق واحدة واحدة اي دخلت  
الدار ثنتان لو دخلت واحدة ان قدم شرطه اي قال ان دخلت الدار

بما اذا اقر على ذكر الطلاق

فانت طالق واحدة واحدة فعند تقدم الشرط يقع واحدة وهذا  
في غير الموطوعة فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاول  
فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عنده واما عند ما يقع  
ثنتان بلا فرق بين صورتي العطف بالواو والعطف بالفاء  
فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق  
في الثاني وكما تبيّن لم يوضع له واسم له وغيره فلا تطلق الابنية  
او دلالة الحال فان دلالة الحال اقوى من الغنية لانها طاهرة والغنية  
باطنة ثم ان المراد من دلالة الحال ما يعبر عنه بالدلالة العقلية على ما استقف  
عليه بان الملك المتعال فان قلت تسكن هذا ببعض الصور فان دلالة  
الحال لا تنفي فيما يصح رد فان الطلاق لا يقع في حال مزاكرة في الطلاق  
نحو اخري واذهي وقوي بل يتوقف على البينة قلت صلاحية الرد  
كانت معارضة لحال مزاكرة الطلاق فلم يبق دليلا فكانت الصور المذكورة  
خالية عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على البينة والله اعلم بحقيقة  
الحال ومنها اعتدى واستبرأ رجك وانت واحدة بها واحدة  
رجعية يعني لا يقع بهن الثلثة الا واحدة رجعية ولو نوى ثلثا او  
كما في القرخي اذ لم يذكر المصدر وبيها كانت بائنة بثلثة حرام  
جلك على غاريك خلية بريد الحق باهلك وهبلك لهلك سرحتك  
فارقك انت حق تقتني تخزي استوي اغري اخري قوتي استغني  
الا ذواج تقع واحدة بائنة ان نواها وقال الشافعي يقع بما سوي

واما امرك بيك فليس ما يقع الزوج  
على اتباع البائنة ما ساق في النكاح  
ان وقوع الطلاق بموقوف على اخذ الزوجة  
نفسها فلا وجه لتعلقه مع الاغراض  
المذكورة في سلكه



الاول رجعي والعتنين وقال زفر يقيع ثنتان ان نواها وث  
 ان نواه وفي اعتدى تلك مرات يعني في قوله لامرته اعتدى  
 اعتدى لو نوى بالاول طلاقا وبغيره حيضا صدق وان لم ينو  
 ثباتا فلت هن المسئلة على اثني عشر وجها تفصيلها يطلب من  
 المطولات واعلم ان الظاهر ما ذكر وقوع الطلاق بالكنايات كلها  
 عند دلالة الحال وليس كذلك فان وقوعه ببعضها دون بعض  
 وبيان ذلك ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي طارة الرضا وحالة  
 مذكورة الطلاق وحالة الغضب والكنايات ثلثة اقام قسم منها  
 يصح جوابا ولا يصح رد او ثلثا وهي ثلثة الفاظ امر كبيدك اختاري  
 اعتدى ومرادها وقسم تصح جوابا وثلثا ولا يصح رد او هي في الفاظ  
 خلية بنية بنة بابين حرام ومرادها وقسم يصح جوابا وردا ولا يصح  
 سب او شتم وهي في الفاظ اخرى اذ هي اغرب في قولي تفصيلا  
 ففي طارة الرضا لا يقع الطلاق بثني منها الا بالنية ثم انها لا تكفي  
 امر كبيدك وفي اختيارى بل لا بد معها من اختيار المرأة نفسها  
 والقول قوله مع يمينه في عدم النية وفي طارة مذكورة الطلاق وهو  
 ان تارة المرأة بطلاقها او يناله اجنبي يقع في المضاد بكل لفظ  
 لا يصح للرد وهي القسم الاول والثاني ولا يصدق قوله في عدم النية  
 لان الظاهر ارادة التحجب لانها لا يصلح ان للرد في حالة الغضب  
 لا يقع بكل لفظ يصلح للرب والقسم الثاني والثالث لانه

جوابه

في قوله امر كبيدك اختاري

في قوله امر كبيدك اختاري

دفعها

يحتمل الرد والشم ولا ينافيه حاله الغضب ويقع بكل لفظ ولا يصلح  
 لها بل يصلح للجواب فقط وهما القسم الاول لظاهر حاله **باب التقويض**  
 لمن قيل لها طلق نفسك او امر كبيدك واختيارى بينة الطلاق نطقها في  
 مجلس علمت به فلو غيرها ولم تسع او كانت غائبة فلمها الخيار في مجلس علمها الا  
 اذا كان التقويض موقتا وبغض الوقت قبل ان تعلم وان طلق قال الحاكم الشهيد  
 في الكافي وان تطاول يوما او اكثر ما لم تقم فان المجلس وان لم يتبدل لم يجر  
 القيام الا ان الخيار يبطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر في كلام صاحب  
 الهداية او لم يعمل ما يقطعه انما ذكر هذا ولم يكف بقوله لا بد ان المجلس لا  
 يتبدل به حقيقة بل كما ان ما ذكره اخص ما قيل او يعمل لا يكون من جنس ما مضى  
 فلا يرد عليه ما ورد على هذا من انها اذا شرب ماء او لبست ثوبا او وجد عمل  
 ليس من جنس ما مضى مع انه لا يبطل به خيارها وجلس القاية وانما القاعد وقعود  
 المتكينة ودعاء الاب المأثوري وشهود تهمهم قال في المحيط فان لم تجد  
 احدا يدعي بالشهود فقامت لتدعيهم ولم يتحول من مكانها لم يبطل خيارها لانها  
 مصطوفة للامتناع وان تحلت قيل وقيل ومي همتان بين ان قوله  
 ما لم تقم ليس على اطلاقه ووقف دابة سي كبتها لا يقطع وفكها كبتها او  
 دابة اكسرها اي لا يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير الدابة قال في  
 المحيط الان يجب مع شكوة لانه لا يمكنها الجواب باسرع من هذا فلم يرد  
 بتول المجلس كما لان اتحاد المجلس انما اعتبر ليصير الجواب متصلا بالخطاب  
 وقد وجد الاتصال وفي اختاري لا يقع فيه الثلث بل يبين ان قالت اختارت

باب التقويض

وان قيل على ما قاله في

صدر الشريعة

قال في التبيين يتبدل بان حقيقة بالتبدل لا مكانا او زمانا



نفسى او اختار نفسى و شرط ذكر النفس كما فى المثال المذكور او ما يقوم  
 مقامها كما فى المثال الآتى ذكر من صدمه الان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار  
 عرف باجماع الصحابة و اجماعهم فى اللفظة النفسية من احدى الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت اخترت بين لان ذكر الاختيار كذكر النفس لان اللفظ فيها  
 تنبئ عن الاتحاد واختيارها نفسا هو الذى يتجدد تارة ويتعدد اخرى وكذا  
 ذكر التطبيق وتكرار اختياره يقوم مقام ذكر النفس ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين ان يذكر الاختيرتين بعطف من واو او فاد او ثم ولم يذكر  
 ذكر فى التبيين فقالت اخترت اختيارا واخترت الاولى والوسطى و  
 الاخرى يقع ثلث عند وعند ما تطلق واحدة الا ان يقول اخترت  
 فانه يقع الثلث اتفاقا بلائمة انما لم يفتح الى البنية مع كونه من كليات  
 التكرار عليها اذ الاختيار فى حق الطلاق هو الذى يكرر فكان متعينا ثم ان  
 اشترط البنية على ما ذكره الصدر الشهيد والعقابي فى شرح اجماع الصغير  
 ولم يتعرض له محمد فى اجماع الصغير ولا فى المبوط واشترطها فى روايات  
 الزيارات و اجماع الكبير و ابوالعين النفسي وغيره صرحا باشتراطها فى  
 شرح اجماع الكبير ولو قالت طلق نفسي واخترت نفسي بتطبيقه بابت  
 بواحدة هكذا ذكر فى المبوط و اجماع والزيادات و شرح اجماع الصغير  
 ولو قال سوى شرح صدر الاسلام والكافى للحاكم الشهيد و شرح الامام  
 السرخسى و شرح الطحاوى و فتاوى الوهابى و جماع الفقهاء وغيرها  
 وذكر الهداية انه يقع واحدة يملك الرجعة على وفي ما وقع فى بعض

هذا هو المختار  
 فى اجماع الصحابة  
 و اجماعهم فى اللفظة  
 النفسية من احدى  
 الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت  
 اخترت بين لان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس لان اللفظ  
 فيها تنبئ عن  
 الاتحاد واختيارها  
 نفسا هو الذى  
 يتجدد تارة  
 ويتعدد اخرى  
 وكذا ذكر  
 التطبيق وتكرار  
 اختياره يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين  
 ان يذكر الاختيرتين  
 بعطف من واو او  
 فاد او ثم ولم  
 يذكر

هذا هو المختار  
 فى اجماع الصحابة  
 و اجماعهم فى اللفظة  
 النفسية من احدى  
 الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت  
 اخترت بين لان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس لان اللفظ  
 فيها تنبئ عن  
 الاتحاد واختيارها  
 نفسا هو الذى  
 يتجدد تارة  
 ويتعدد اخرى  
 وكذا ذكر  
 التطبيق وتكرار  
 اختياره يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين  
 ان يذكر الاختيرتين  
 بعطف من واو او  
 فاد او ثم ولم  
 يذكر

هذا هو المختار  
 فى اجماع الصحابة  
 و اجماعهم فى اللفظة  
 النفسية من احدى  
 الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت  
 اخترت بين لان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس لان اللفظ  
 فيها تنبئ عن  
 الاتحاد واختيارها  
 نفسا هو الذى  
 يتجدد تارة  
 ويتعدد اخرى  
 وكذا ذكر  
 التطبيق وتكرار  
 اختياره يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين  
 ان يذكر الاختيرتين  
 بعطف من واو او  
 فاد او ثم ولم  
 يذكر

هذا هو المختار  
 فى اجماع الصحابة  
 و اجماعهم فى اللفظة  
 النفسية من احدى  
 الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت  
 اخترت بين لان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس لان اللفظ  
 فيها تنبئ عن  
 الاتحاد واختيارها  
 نفسا هو الذى  
 يتجدد تارة  
 ويتعدد اخرى  
 وكذا ذكر  
 التطبيق وتكرار  
 اختياره يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين  
 ان يذكر الاختيرتين  
 بعطف من واو او  
 فاد او ثم ولم  
 يذكر

نسخ اجماع الصغير وقال صدر الشهيد و اصة بائنة وما وقع فى بعض  
 النسخ غلط من كتابت ولو قال امرك بيدك فى بتطبيقه او اختار بتطبيقه  
 فاخترت نفسا يقع رجعية فان قيل قوله امرك بيدك واخترت نفسا  
 البينة فلا يجوز صرفها عنها الى غيرها قلنا لما قرنه بالمرحى علم انه اراد  
 الرجعى كما لو قرن المرجح بالباين فى قوله انت طالق باين ذكرى فى التبيين  
 بخالفه ما فى مقالة الشافعى من انهما ينقلان عن المبوط وسوانه لو قال لمانت  
 طالق ثلثا يقع بائنا عندنا وعند رجعى ولو قال امرك بيدك ونوى  
 الثلث فقالت اخترت نفسي بواحدة او بعمى واحدة يقع من جعل الامر  
 كالختير فى المسائل كلها الا فى صحة الثلث فانه لا يقع بنية فى الختير  
 وان قالت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطبيقه واحدة بائنة ولو  
 امرك بيدك اليوم وبعد غد طلاقا لرفى وفى امرك بيدك اليوم وغدا  
 دخل الليل فلا يبقى الامر فى غدا رد فى يومها لانه امر واحد فلا يقي  
 لها الخيار بعد الرد ولو قال طلقى نفسك ولم ينو ونوى واحدة فطلقت  
 نفسا يقع رجعية وان طلقت ثلثا ونواه وقصن انما قال ونواه لانه لا  
 طلقت نفسها لثلاث ونوى الزوج واحدة لم يقع عليها شئ عند وعند  
 يقع واحدة ولو نوى ثنتين يقع واحدة لانه عدد واللفظ لا يدل عليه  
 الا ان يكون انه لان الثنتين جميع الجنس فى صحتها ويقع بائنة نفسا بائنة  
 اما وقوع الطلاق فلان الابانة من الفاظه فصلت جوابا لقوله طلق  
 نفسك واما كونه رجعيا فلان المفوض اليها هو الرجعى وقد اتت بزيادة

هذا هو المختار  
 فى اجماع الصحابة  
 و اجماعهم فى اللفظة  
 النفسية من احدى  
 الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت  
 اخترت بين لان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس لان اللفظ  
 فيها تنبئ عن  
 الاتحاد واختيارها  
 نفسا هو الذى  
 يتجدد تارة  
 ويتعدد اخرى  
 وكذا ذكر  
 التطبيق وتكرار  
 اختياره يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين  
 ان يذكر الاختيرتين  
 بعطف من واو او  
 فاد او ثم ولم  
 يذكر

هذا هو المختار  
 فى اجماع الصحابة  
 و اجماعهم فى اللفظة  
 النفسية من احدى  
 الجانبين وفى اختيار  
 اختياره لو قالت  
 اخترت بين لان  
 ذكر الاختيار كذكر  
 النفس لان اللفظ  
 فيها تنبئ عن  
 الاتحاد واختيارها  
 نفسا هو الذى  
 يتجدد تارة  
 ويتعدد اخرى  
 وكذا ذكر  
 التطبيق وتكرار  
 اختياره يقوم  
 مقام ذكر النفس  
 ولو كرر اختياره  
 ثلثا لافرق بين  
 ان يذكر الاختيرتين  
 بعطف من واو او  
 فاد او ثم ولم  
 يذكر



وصف وى البينونة فيلغوا ذلك والمخالفة في الوصف لانعدام الاصل  
 فلا تعد خلافا لكونه تبعا بخلاف قوله ما طلقت نفسي ثلثا في جواب طلعت  
 نفسك واحدة فانها تعد خلافا في الاصل لان الطلاق اذا قرن بالعدد  
 يكون الواقع هو العدد واخترت نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق  
 ولا يصح الرجوع عن طلعت نفسك لان فيه معنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق  
 بتطبيقها واليمين تصرف لازم لا يصح الرجوع عنها وليس يوكيل <sup>بالجلى</sup> ويتقيد  
 لانه تملك وفي طلعت نفسك وطلق امر في خلافا اي يصح الرجوع عنه ولا  
 يتقيد بالجلى لانه يوكيل وفي طلعت نفسك متى شئت لا يتقيد اي بالجلى  
 في طلعت ان شئت يتقيد لانه علقه بمشيئة فصار عليك لا توكيلا ولا رجوع  
 اي ليس للزوج ان يرجع عنه لانه لا معنى للتعلق وقال زفر هو <sup>والاول</sup>  
 سوار ولو قال طلعت نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة لانها ملكك ايقاع  
 الثلث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة ولا يقع في عكس شي هذا عند  
 عندما يقع واحدة ايضا لانها انت بما ملكته وزيادة فيصح ما ملكته  
 يلغوا الزيادة وله انما انت بما ملكته بغير ما فوض اليها لان الثلث غير الواحدة  
 والمفوض اليها واحدة لانه لم يقع شي اصله لانها مخالفة لا تمتثل <sup>واحدة</sup> والى  
 في الصورة الاولى وان كانت غير الثلث لكن تملك الثلث بغير تملك الواحدة  
 فكانت الواحدة مفوضة اليها ضرورة واما ما قيل لانه مفوض اليها ايقاع  
 الواحدة قصدا لا في معنى الثلث فيرد عليه انه لا عبرة بهذا والامام اوقع  
 واحدة في الصورة الاولى لانه ما فوض اليها فيها ايقاع الواحدة في ضمن

مستحضر

الثلث لا ايقاعها قصدا ولو امرت بالباين لم يقبل او الرجعي لانها امر تام  
 سبق من قوله ولم يقع بانتهى قضيه فمكت وقع ما امر به ولا يقع  
 في طلعت نفسك ثلث ان شئت لو طلقت واحدة لان معناه ان شئت الثلث  
 وى ايقاع الواحدة ما شئت الثلث فلم يوجد الشرط وعكس لان شئت الثلث  
 ليست مشية للواحدة كما يقاعها هذا عند وقال لا يقع واحدة لان مشية الثلث  
 تبغى مشية الواحدة كما ان ايقاعها يتضمن ايقاع الواحد فوجد الشرط ولا  
 انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت لانه علق  
 طلاقها بالمشية المرسله وى انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط فلم يقع شي وبطل  
 امرها لانها اشغلت بما لا يضيها وان نوى الطلاق اذ ليس كلام ولا في  
 كلامها ذكر الطلاق فيقول شئت بهما والنية لا تعمل في غير المذكور  
 لا يمكن البناء على ما تقدم لانه اعمى على السابق اذا اعتبر السابق وهنا قد  
 بطلت استغناها بما لا يضيها في قوله شئت عن ذكر الطلاق فلم يقع شي  
 قال في المبوط فان قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج  
 شئت لانه يملك ايقاع الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يملك الا ايقاع بمشيئة  
 الطلاق وهو بهذا اللفظ شأ مشيتها لانه قصد جوابها وكذا كل تعليق  
 بمعدوم ويقع لو علق بموجود وفي انت طالق اذا شئت واذا ما  
 ومتى شئت وميتما شئت لا يزيد الامر بردها وتطلق متى شئت <sup>واحدة</sup>  
 لا غير وفي كلاما شئت لها ايقاع واحدة ثم وثم لا الثلث جميعا ولا التطلق  
 بمعدوم اخر قوله ولا التطلق بالرفع عطف على الايقاع المضاف

في كل شيء

لا بد من عبارة تضمنه وقد املها  
 صاحب الهداية منه

وهذا التفسيرين باغ في تقريب  
 صدر الشريعة من احوال

وبهذا البيان اذ وقع في شرح  
 من السوال والجواب والله اعلم بالصواب

وبهذا التفسير ما في قول صدر الشريعة فان  
 الزيادة شئت ان شئت طلاقا في كل  
 فاش منه







حايضا فالقول له لانه يملك الانثى فلا يمتهم وان كانت طاهرة لا يصدق  
لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف  
بالسبب لان المضاف سبب في حال كذا في البينين فالمسألة ان  
والتي تأتي بعدها ليست اعلى اطلاقها وفي شرط لا يعلم الا انها صحت  
في حقها خاصة فحق ان حصة فانت طالق وفلان وان كنت تحبين  
اسه فانت كذا وعبد حر لو قالك حصة واجب وقطع طلاقها فقط  
واعلم ان التعليق بالحجة كالعليق بالحض الا في شيئين احدهما ان التعليق  
بالحجة يقتصر على المجلس لكونه مختيرا حتى قامت وقالت احبه لا تطلق  
العليق بالحض لا تبطل بالقيام كاي التعليقات والثاني انها اذا كانت  
كاذبة في الأخبار تطلق في التعليق بالحجة لما قلنا وفي التعليق بالحض  
لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البينين وفي ان حصة فانت كذا  
يحكم بالجزاء بعد استمرار الدم ثلثة ايام من اوله لانه بين بلى الدم  
ثلثة ايام انه حيض فيحكم بعد الثلثة بوقوع الجزاء في اولها وفي ان حصة  
حصة لا يقع حتى تظهر لان الحيضة هي الكاملة وفي ان صمت يوم فان  
طالق يطلق حين عزبت من يوم صامت بخلاف ان صمت لانه اذا لم يمت  
بمعيار وقد وجد الصوم بركته وشرطه ولو علق طلقه بولادة ذكور  
ثنتين بانثى فولدتها ولم يورث الاول طلقت واحدة قضاء وشتين  
تزوجها اي تباعد عن رمضان الحرة ومن قال ديانة فيما بينه وبين الله  
فقد اخطأ وانقضت العدة بوضع الحمل اي بوضع الثاني وانما يقع

بغيره

به طلاق لان العدة تنقضي بالوضع ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق  
فيتأخر عن الوضع وقد انقضت العدة بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولو  
على الطلاق بشيئين يقع ان وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول  
ايضا فيه او لا خلافا لرفق والاى وان لم يوجد الثاني فيه سواء وجد  
الاول فيه او لا خلافا لتجيز الثلث يبطل تعليق خلافا لرفق وانما في  
وانما يقبل والتجيز يبطل التعليق لان تجيز ما دون الثلث لا يبطل التعليق  
فلو علق الثلث بشرط ثم تجزى الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد  
الشرط لا يقع شيء ومن علق الثلث بوطى روجه فابحى اى ادخل ولا عبرة  
في جواب المسئلة لكون الداغل مقدار الحشفة فقط وان اوبى قول  
صاحب الهداية فلما اتفق اثنان لان الوجه المذكور في تعليقه صريح  
فيما قلنا ولتب فلا عمر عليه قال في ديوان الأدب العقب من المرأة اذا  
وطئت عن ثبته والمراد منه مهر المثل وبه فسر الامام العتباتي في شرح الجاه  
الصغير وكذا الوعلق امته بوطئها ولم يصير مراجعا في الرجعي هذا عند  
ابي س يصير مراجعا ولو تزوج ثم اوجح يحيا العقر وكان رجعة ولو قال  
انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع خلافا للمالك وان مات قبل الاشارة  
ولو مات يقع اى قال انت طالق فاذ في السكتم بانثى الله فانت  
تامة وفي انت طالق ثلثا الاثنتين يقع واحدة وفي الا واحدة ثلثا  
**باب طلاق الفار** عنونه بالفار دون المريض لعدم اقتصاص حكم الفار  
به ومن عنونه به نظر الى اصله فيه وقرينة بغير طلاق في حكمه قال

عيان صدر الشريعة  
فننقض العدة بالوضع  
والصواب انما  
منه

ما ج الشريعة

مدونة  
وعنه اجماع احوال الفرج  
في الفرج والثلث بعد الاوفال  
سبب باوفا منه  
والحكمة على الوجه  
نقد الزينة منه

ما ج الشريعة



في الذخيرة ولو جازت الفرقه من المراه في مرضها برودة ورث الزوج  
 منها الذي بصفا بالطلاق ويخص بترعه بالثك من غالب الاربلا  
 مريض كان او صحيحا لمن اضناه مرض وهو صاحب الغراش ذكر في الذ  
 فخر عن اقامه مصاحبه خارج البيت اما قال خارج البيت اذا اعيته للقد  
 فيه ذكر في الذخيرة وقال المصحح ثم قال هذا في حق الرجل فاما المرأة لا  
 يحتاج الى الخروج من البيت في وجوبها ولا يعتبر هذا الحق في حقها وكن  
 اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة او بارز جلا او  
 ليقل في قصاص او رجم فلو ابدان اي من هو كذلك عرسه اما قال ابن  
 لانه بالطلاق الرجعي لا يصير فارا من غير سواها فاما اذا طلقها نسوا  
 فلا توث ومات بذلك البت او بغير توث خلافا للثا في اعلم ان  
 محل الخلاف غير محض ذلك كما تقرر فان الباي ايضا محل خلاف نص  
 في الكافي وطالبته جعته طلقت ثلثا لان الرجعي لا يزيل النكاح فلم  
 يكن بوالها راضية لبطان حقها فتوث ومبارة قبلت ابن زوجها  
 لان البينة قد وقعت الفرقه بينهما باللعان في مرضه سواء كان القدر  
 ايضا في المرض او لا وفي الاجر خلاف لحد وانما توث في هذه الصورة  
 لان المرأة لا بد لها من الخصوة لدفع العار عن نفسها فكان من قبل  
 تعليق الطلاق بفعل لبد لها من الخصوة لدفع العار عن نفسها فكان  
 من قبل تعليق الطلاق بفعل لبد لها من الخصوة لدفع العار عن نفسها فكان  
 مرض موته ان لا تقر بها اربعة اشهر فلم يقر بها حتى مضت المدة ووقعت

منها الذي بصفا بالطلاق ويخص بترعه بالثك من غالب الاربلا

لانه بالطلاق الرجعي لا يصير فارا من غير سواها فاما اذا طلقها نسوا

فلا توث ومات بذلك البت او بغير توث خلافا للثا في اعلم ان

محل الخلاف غير محض ذلك كما تقرر فان الباي ايضا محل خلاف نص

البينة ثم مات كذلك اي توث هو لاء كالتى ذكرت قبلها ومقام  
 بها اي بمصاحبه خارج البيت مشكيا محميا قال في الذخيرة فاما  
 الذي يحيى ويذهب في وجوبه فليس بمريض وان كان يتكلم مع ذلك و  
 يحكم هكذا قال محمد ومن هو محصور او في صف القفال او جلي قصاص  
 رجم ليس بفار ان طلقت باينا وهو كذلك لا يوث وكذا الخلفه وخبره  
 اخذت نفسها ومن طلقت ثلثا بطلما او لا بطلما ثم صح اي صح من  
 مرضه ثم مات لا يوث ولو تصادق الزوجان في مرضه على تلك في الصحة  
 ومعنى ذلك ثم اقر لها بدين او وصي يثني فلها الاقل منه ومن الارث  
 قوله منه متعلق بالظرف اي ثبت لها ايمان الموصي به ومن الارث ما  
 اقل هذا عند وقال لا يجوز اقراره وصيته كمن طلق ثلثا بامرها في صر  
 ثم اقر او وصي فان لها الاقل من ذلك ومن الارث عندنا الثلثه خلافا  
 لرقم ولو علق الثلث بشرط وومن في مرضه ان علقه بحي وقت او  
 اجبني المراد من الفعل ما لم يترك توث الا اذا علق بفعل نفسه توث  
 سواء كان التعليق في مرضه او لا والفعل له منه بد كلام اجبني ولا  
 له منه كاكل الطعام وصاق الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فاقا  
 كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل له منه لا توث وان لم يكن  
 منه بد توث وان كان اي التعليق في صحة التوث الا بما لا بد لها منه  
 عند الشيخين خلافا للتليدين ذكر في الاسلام في بسوطه ان الصحيح هن  
 المسئلة ما قاله محمد له انه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعليق حقها له

فصل في ما كان عليه

او لم يصح منه

او لم يصح منه

او لم يصح منه

او لم يصح منه



ولهما ان الزوج الجاهل الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كانها آلة  
 له كما في الاكراه وفي الرجعي يرت في الاحوال كلها وخضارتها بقى  
 في عدتها فان انقضت عدتها ثم مات لا تترك العلم ان المعتبر هنا عدت  
 تجب بالدخول بها خاصة لا التي تعتمها والواجبة بالخلع الصحيح ذكره  
 فضل المهر من الذخيرة **باب الرجعة** متى لم ينفذ الكاچ واستدانة  
 الملك وعلى هذا ينبغي حل الوطى عندنا وعندنا في ان الكاچ  
 من وجه واستقامت وجه فيقول بالحرمة احتياطاً ذكره في الخفة في العد  
 بعد الدخول لا بد من هذا القيد لان العدة قد تجب بالخلع الصحيح بلا  
 دخول ولا يصح فيها الرجعة ذكره في الذخيرة لا غيرها لم يقل لا بعدها  
 لينتظم حكم النفي من لعدة لها المطلقة غير مبانة لم يقل لم يطلق دون  
 تلك لانه مع اقتضائه بالحرمة شامل لمن لا رجعة لها كما يختلفون وان  
 ابت بخوارجهتك وبوطيها ومطاهيرها ونظر الى فرجها بما ابي  
 بشهوة وعندنا في لا يصلح الرجعة الا بالقول مع العدة عليه ونز  
 اشهاد على الرجعة وعندنا كذلك وهو احد قولي الثاني في جيل الشهاد  
 واعلامها بما اى اعلام الزوج اياها بالرجعة كيلا تقع في المعصية  
 بفصل الحرام بان تتزوج بعد انقضاء مدة العدة رجلاً اخر بناء  
 زعمها ان زوجها لم يراجعها وكون ذلك الفعل حراماً ومعصية غير  
 بالعلم نعم استحقاق الفاعل بالغداي شرط به وهو امر ضروري  
 ومن لم يفرق بين القامين اعرض واجاب في خطاء في السؤال وما

كله في المهر

في الرجعة

في الرجعة

في الرجعة

وما اصيل في الجواب والله اعلم بالصواب وان لا يدخلها عليها حتى  
 يوذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقته  
 فهو حرة وان كونه فلا تترك المسيلة القليلة ولا يمين عليها عند لانها  
 من مایل الدعوى ياتي في موضعها وان قال رجعتهك يريد به الاشارة لثبوت  
 بحبيته مضت عدتي فلا رجعة والعول قولها مع ايمين عند ابي ج  
 ذكره الكرخي في مختصره فان قلت فلي هذا اذا نكح صحت الرجعة والن  
 لا تصح بذلها قلت الرجعة لا تثبت بنكولها بل تثبت به العدة ويملك  
 الزوج الرجعة من طريق الحكم لا يذللها كما ان النسب يثبت بالرائس عند  
 شهادة امرة واحدة بالولادة وان لم يثبت النسب بها دلتها وقال لا يصح  
 الرجعة لانها صادقت وقت العدة اذى باقية ظاهرة الى ان تحرق وقد  
 سبقته الرجعة وحل الزنا ما الواجبة متصلاً بقوله حتى لو سكت سا  
 ثم اجابت لا تصدق وتصح الرجعة اجماعاً من الموطأ واليه الاشارة في قول  
 فقالت اذا انفاد التسقيب من غير فصل ثم انه لا حاجة الى ان يقال انما تصد  
 المرادة في انقضاء العدة اذ كانت المدة محتملة ذلك لا اعتبار المدة عند  
 الانقضاء بالحيض واما اذا ادعت الانقضاء باسقاط السقط فلا حاجة  
 الى المدة والمذكور في صورة المسئلة مضي العدة مطلقاً كما في زوجة  
 بعد العدة بالرجعة فيها وصدق سيدها وكعبته فان القول قولها عند  
 وقال القول قول المولى او عكس اى اخبر بالرجعة في العدة بعد انقضاءها  
 فصدقته وكرب المولى وفي هذه الصورة لا تثبت الرجعة بالاتفاق في

من قال ان المرأة تنكحها  
 بالاجماع فقد اخطأ

صدق الشفعة



في الصحيح او اختلفوا في مضتها فقالت مضت وانكر اى الزوج  
 واليد مضى العدة وان انقطع دم آخر العدة لعنة تمت ولا قل  
 منها لا حتى تقتل او يعصى قدر ما يسع الفل والتحرمة من آخر وقت فرض  
 او يتم فتقلى ولو نيت غل عضو اربع وفيما دونه لا لان لا اعتبا  
 لما دون العضو فكانها اغتسلت ومضت عدتها والاما اختلف الحكم  
 بالعد والنسيان ولما اختلف عنه حكم حل التزوج بل لا احتمال ان يصل الماء  
 الى ذلك الموضع ويجف سريعا حتى لو سبقت بعدم وصول الماء اليه بان تركته  
 عمدا لا ينقطع حتى الرجعة نص عليه وفي المحيط والمراد بما دون العضو  
 ان يبقى لعدة يسيرة نحو اصبع او اصبعين ذكره في شرح الطحاوى ولو طلق  
 ذات حمل او ولد وانكر وطهرها فله الرجعة اى لو طلق امراته ومضى حامل  
 بعدها ولدت في عصمة وقال لم اجامعها سواء كان هذا القول منحل  
 التطليق او بعد فله الرجعة قدر ان الرجعة في قوله فله الرجعة الرجعة  
 الواقعة قبل وضع الحمل في المسئلة الاولى ومعنى كونها له انه لو راجعها في  
 الرجعة الا ان صحتها انما تظهر اذا ولدت لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق  
 وتوقف ظهور صحتها على وضع الحمل لا ينافي صحتها قبله فلا ساحة في  
 الكلام كما سبق الى بعض الاوهام وانما تقع الرجعة فيما ذكر من المسائلين  
 ان كان الوطى لان الشرع كذبه في ان كان الوطى حيث اثبت النيب من غير  
 منها شيء وسوان هذا التكذيب على تقدير ان لا يكون بين الولادة والوطى  
 اقل من ستة اشهر وكون الولادة لا قبل من ستة اشهر من وقت الطلاق

بما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من

بما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من

بما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من

لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من قيد اخر قد يبرر وان خلاها وانكر  
 اى انكر الوطى فلا اى يملك الرجعة اذ لا يكذب الشرع في ان كان ومضى  
 عليه في عدم تأكد الملك بالوطى وتأكد المهر بالخلق ليس لانه قبض المعقود عليه  
 بل لانها سلمت اليه ووجب بالعدة احتياطا فلا يكون القضاء بهما قضاء  
 بالدخول حتى يتأكد الملك فيملك الرجعة فان طلقها اى بعد ما خلاها وانكر  
 طهرها ثم راجعها فحادث بولد لا قبل من سنتين يعني من وقت الطلاق حتى اى  
 تلك الرجعة لانه ثبت النيب منه اذ لم تقر بانقضاء العدة والوطى في  
 البطن هذه المدة فينزل واطنا قبل الطلاق لا بعده اذ على الثاني يزول  
 الملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيجزم الوطى ويجب صيانة المهر عنه  
 وعلى الاول يصح الرجعة ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم اضر  
 بيطنين وذلك بان يكون بين الولادتين ستة اشهر او اكثر فهو رجعة  
 لانها طلقت بالولادة الاولى ووجب العدة فيكون الولد الثاني من  
 علوق حادث منه في العدة لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير له ما يكون  
 الوطى حلالا فالولد الثاني دليل الرجعة وهذا معنى كون رجعة بيطنين  
 لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ لا يكون علوق الولد الثاني  
 قبل الولادة الاولى وفي كلا ولدت وولدت ثلثة بيطنون يقع تلك  
 والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها العدة اى عدة الطلاق الثالث  
 بالولادة الثالثة بالحيض لانها حايلا او بالاشهر ان لم تر الحيض دخلت  
 سن الاياس ومطلقة الرجعى تترقب لانها طلال للزوج فالترقب للترقب

ما يجب فيه من

صدر الشريعة

بما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من  
 ما يجب فيه من



في الرجعة المستحبة ولا يافرها خلافا للفرق وانما يقل حتى يهدى على  
رجعتها لان معناه الاستحباب وقد مر ذلك واما المسئلة القايله وله طريقتان  
فقد علمت مما سبق من بيان صحة الرجعة بوطئها وله نكاح مبانيه بل انك  
في عدتها وبعدها والخل حتى بعد ذلك ولا اتم بعد سنتين حتى يطأها  
غيره ولو مرهاقا الشرط الايلاج دون الاتزال ولذلك يكفي وطئ المرء  
وسوحي قارب البلوغ وبجامع مثله بكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو  
الصحيح خلافا للعدلين المسبب وداود الطاهري وبشر الميرسي والشيعة  
والخارج فانهم لم يشترطوطئ الزوج الثاني وذلك خلاف للاختلاف  
عنه به على ما سيلي في كتاب القضاء فان قلت البتة الحرمة مستمرة  
الى ان يطلقها الزوج الثاني وتنقضي عدتها قلت الكلام في الحرمة الثانية  
بالطلاق الثالث وهي تنقضي عند دخول الزوج الثاني والباقي بعد  
ذلك الى ان يطلقها الزوج الثاني وينقضي عدتها حرمة اخرى تظن بكاح  
الزوج ولا اقتصان لها بالمطقة الثالثة بل يعم الاجنبيات كلها على  
بين في كتاب النكاح وعلى وفق هذا وقت الاشارة في قوله تعالى حتى  
تكن زوجا غيره ومن ذهب اليه ما ذكر من الفرق الدقيق زاد منها قوله  
بمعنى عدة طلاق او موته ثم انه لم يصيب في تخصيص الطلاق بالذكر  
الحكم في الفرقة بغير طلاق كذلك وعبارة الهداية ثم يطلقها او يموت عنها  
وفيها اقصور اخرجت جعل نفق الطلاق غاية والغاية مضي عدتها لا  
فانهم فلا يخل سيد ما نزع على قوله بكاح صحيح وكذا النكاح

بالحكم المستحب

في الرجعة المستحبة

في الرجعة المستحبة

في الرجعة المستحبة

بشر التحليل ويحل للاول والزوج الثاني يهدى مادون الثلث  
فمن طلقت دونها وعادت اليه بعد اخر عادت بثلث خلافا للجمهور  
وزفر وانما في والمبانية بثلث لو قالت خلعت في عدة محتملة وعلب  
على طنه صدرها حلت للاول قبل اقل تلك المدّة تسعة وثلاثون يوما  
لانه لا بد من ثلث حيض وطهرين واقل من الحيض ثلثة ايام واقل من  
الطهر خمسة عشر يوما ولا يذهب عليك ان ما ذكرنا اقل من عدة واحدة وفي  
المسئلة لا بد من عدتين **باب الايلاء** سوط في النكاح او مضافا  
اليه لا بد من هذا التقييد كيلا يتكلم بما اذا قال الاجنبية وانته لا اترك  
ختم اشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر فانه يحقّق منعه عن وطئ الزوجة  
مدته اي مدة الايلاء ولا ايلاء يمنع عن وطئها اي وطئ الزوجية مدته اي  
مدة الايلاء ومعنى منعه عدم امكن وطئها الا بما يلزم من شيء يبقى عليه  
وسمى للمدة اربعة اشهر وللامه شهران فلا ايلاء لو طلف على اقل منها طلاقا  
لابن ابي ليلى فلو قال وانته لا اترك او لا اترك اربعة اشهر وان قوتك  
فعلى حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فعدي ان قرنها في المدّة  
في عتق العبد المعين خلاف ابي سوي يقول يمكن البيع ثم القران  
يقولان البيع موسوم فلا يمنع المانعة فيه كذا في الهداية وعلى هذا  
ما ذكر من ان المولى لا يمكن القران اربعة اشهر الا بشئ يلزمه وجب  
الكفان في الحلف بانه وفي غير الخراء وبذلك يفارق الايلاد سابقا  
ويقطع الايلاد والا اي وان لم يقر بها بان بواحدة ويقطع الحلف حتى

انما زنا هذا القدر في الدلالة  
كيلا يفسد ما لا ينبغي عليه كاصطناع  
فان الايلاد لا يحقّق بثلث منه بعد

في الرجعة المستحبة

في الرجعة المستحبة



لو تكلموا ولم يقربها بعد ذلك لاتبين للمؤيد حتى لو تكلموا ولم يقربها بعد  
 اشهرين ثانياً لم تكلموا ولم يقربها اربعة اشهرين بالشاء وهذا  
 معنى قوله فبين باخرى ان مضت مدة اخرى بعد تكلم ثان بلا في  
 ثم اخرى كذلك بعد تلك المراد من الغي هنا القربان وبقي الحلف اي  
 المؤيد بعد ذلك لانه لم يقربها فلم يخل اليمين وهذا اذا كان الحلف <sup>الطلاق</sup> بغير  
 وان كان به فلا يبقى بعد ذلك لان التجيز يطل الى التعليق والمصنف لم  
 يلتفت <sup>هذه</sup> التفصيل لانه اعتبر المؤيد في الحلف بانه لا بالطلاق وان  
 كان اصله على الاطلاق لا الايلاء فلو قربها اي لو تكلمها بعد زوج  
 وقربها كقرباء اليمين والاتبين بالايلاء اي لاتبين بمضى مدة اخرى  
 بلا في بسبب الايلاء لعدم بقا وقوله والله لا اقربك شهرين وشهرين  
 بعد هذين الشهرين ايلاء بخلاف قوله بعد يوم اي بخلاف ما اذا قال  
 والله لا اقربك شهرين وقال بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد شهرين  
 الاولين اعلم ان يكون مولياً في هذه الصورة لان حلفه في اليوم الاول كان  
 على شهرين وفي اليوم الثاني على اربعة اشهر الا يوماً واحداً والله لا اقربك  
 سنة الا يوماً فيه تفصيل وسواء ان قربها ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر  
 او اكثر صار مولياً سقوط الميثاق وبقاء المدة والافلا وقوله باليمين  
 والله لا ادخل الكوفة وامرأة بها لانه يمكنه القربان من غير شيء يلزمه بالاف  
 من الكوفة ولا ايلاء من ميثاقه تقديم الايلاء بيمين باعتبار ما فيه من الاشياء  
 من الوطى كما في قوله تعالى للذين يولون من نائم فالحظي فيها حظي <sup>لحمية</sup>

بهم كسهم

في نكاحها بعد ذلك  
 الاضافا الى الملك بان يقول ان تزوجك  
 فوالله لا اقربك ذكره في البين بخلاف مطلقة الرجعي فانها زوجة  
 ولو عجز عن الغي بالوطى لم يرض باحد مما او صغر مما او رقتها او لم يرق  
 اربعة اشهر بين ما فيه قوله فيت اليها وقال الشافعي لا يصح الغي  
 بالسان اصلاً واليه ذهب الطحاوي فلا تطلق بعده ولو مضت مدة  
 وهو عاجز وان صح قبل مدته ففيه بوطئه لانه خلف عن كماله في شرط  
 فيه العجز المستوعب للمدة وانت على حرام ان نوى به الطلاق فبأنه  
 وان نوى الطهار او التلك او الكذب فما نوى خلاف المحرم في الطهار  
 وان نوى التحريم او لم ينو شأفاً لا بد وقيل هو وكل حل على حرام  
 وهو حرام بدست راست كيرم بروي حرام طلاق بلانيه قال في  
 الهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان  
 ينوي غير ذلك والقياس ان نكحت كما فرغ لانه باشر هذا بما حاو  
 السقي ونحو وهذا قول فرود وجه الاستحسان ان المقصود هو  
 البدل يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتبار ينصرف الى الطاهر  
 والشراب للعرف فانه يعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا  
 بالنية لا سقط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء ولا يصح <sup>اليمين</sup>  
 عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وشاينها  
 قالوا يقع به الطلاق من غير نية لعلية الاستعمال وعليه الفتوى <sup>بهذا</sup>  
 الاستعمال بيمين فاد تليل جواب المشايخ بالعرف ثم قال في الهداية

نكحها بعد ذلك الاضافا الى الملك بان يقول ان تزوجك  
 فوالله لا اقربك ذكره في البين بخلاف مطلقة الرجعي فانها زوجة  
 ولو عجز عن الغي بالوطى لم يرض باحد مما او صغر مما او رقتها او لم يرق  
 اربعة اشهر بين ما فيه قوله فيت اليها وقال الشافعي لا يصح الغي  
 بالسان اصلاً واليه ذهب الطحاوي فلا تطلق بعده ولو مضت مدة  
 وهو عاجز وان صح قبل مدته ففيه بوطئه لانه خلف عن كماله في شرط  
 فيه العجز المستوعب للمدة وانت على حرام ان نوى به الطلاق فبأنه  
 وان نوى الطهار او التلك او الكذب فما نوى خلاف المحرم في الطهار  
 وان نوى التحريم او لم ينو شأفاً لا بد وقيل هو وكل حل على حرام  
 وهو حرام بدست راست كيرم بروي حرام طلاق بلانيه قال في  
 الهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان  
 ينوي غير ذلك والقياس ان نكحت كما فرغ لانه باشر هذا بما حاو  
 السقي ونحو وهذا قول فرود وجه الاستحسان ان المقصود هو  
 البدل يحصل مع اعتبار العموم واذا سقط اعتبار ينصرف الى الطاهر  
 والشراب للعرف فانه يعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الا  
 بالنية لا سقط اعتبار العموم واذا نواها كان ايلاء ولا يصح <sup>اليمين</sup>  
 عن المأكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وشاينها  
 قالوا يقع به الطلاق من غير نية لعلية الاستعمال وعليه الفتوى <sup>بهذا</sup>  
 الاستعمال بيمين فاد تليل جواب المشايخ بالعرف ثم قال في الهداية

بها كسهم

بهم كسهم

في نكاحها بعد ذلك

بها كسهم



وكذا ينبغي في قوله حلال بروي حرام للعرف واختلفوا هل يرد  
 راست كبر بروي حرام انه هل بشرط النية والاطهر انه يحمل طلاقا  
 من غير نية للعرف فالصحيح ان يفيد الجواب ونقول ان نوى الطلاق  
 يكون طلاقا ما من غير لانه لا اولى ان يتوقف ولا يخالف المتقدمين  
 وبه يفتى **باب** الخلع مصدر خلع يخلع اذا قلعه وازاله واصق  
 في ازالة الزوجية بالضم وفي ازالة غيرها بالفتح كما اذا الترخي عن  
 النكاح احصى بالطلاق وعزيم بالاطلاق هو في الشرع طلاق  
 ذكره صاحب التحفة ما في وان لم يصح مهر كما لا قل من المثنى ولا باس  
 عند الحجة والواقع به وبالطلاق بمال او على مال يان يعني الواقع  
 بالخلع وبالطلاق الصحيح اذا كان بعض يكون باينا ويلزم البدل  
 بقول وكه اخذ ان نشر واخذ الفضل يعني الزايد ما دفع اليها من  
 المهر ان نشرت هذا هو المذكور في الاصل وبه اخذ القذوري والمذكور  
 في انجاء الصغير انه لا يكره اخذ الفضل ولو خلع او طلق بخرق  
 لم يجب شيء ووقع بابين في الخلع ورجعي في الطلاق لانه لما بطل الموضع  
 كان العامل في الاول لفظ الخلع وفي الثاني الصحيح وهو عيب الزمان  
 وان قالت خالني على ما في يدي او على ما في يدي من مال او من دراهم  
 فصل ولا شيء يدها لم يجب شيء في الاول وترد ما قبضت في الثاني  
 وثلاثة دراهم في الثالثة وان اخذت على عبد لها بقى على نكاحها  
 من محانه لم تنزل لانه شرط فاسد لكونه مخالفا لموجب العقد فيبطل

نحوه في  
 حجة في

تاجي كنف

فقط صدر الشريعة  
 حيث وجدوا في كنف  
 ذكر خلافا منه

لم يذكر في المتن لانه غير  
 مهم وبدون ذكر  
 الخلف منه

ولا يبطل به الخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة تسلم ان قدرت  
 وقيمة ان تجرت وان طلبت ثلاثا بالف او على الف فطلقها او  
 يقع في الاولى باينة بثلاث الالف وفي الثانية رجعية بلا شيء هذا  
 عنه وقال لا يقع بابين بثلاث الالف في الثانية ايضا لان كلمة على  
 بمنزلة الباء في المفاوضات حتى ان قولهم احمّل هذا الطعام بدرهم  
 او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والمشروط لا يوزع على  
 الشرط بخلاف الباء لانه للمعوض واذا لم يجب المال كان مبتدأ في  
 ويمكك الرجعة وان قال طلق نفسي ثلاثا بالف او على الف فطلقت  
 واحدة لم يقع شيء لانه لم يرض بالبنونة الا بسلامة الالف كلها ولم  
 يلم بخلاف قولها طلقني ثلاثا بالف لانه ارضت بالبنونة بالف كانت  
 بعضها اولى ان ترضى وان قال انت طالق وعليك الف او انت  
 حق وعليك الف قبلتنا او لا طلقنا وعققت بلا شيء هذا عنه  
 قال على كل واحد منها الالف اذا قبلتنا وان لم قبلنا لا يقع الطلاق  
 والعاق لهما ان هذا الكلام يستعمل للمفاوضة فان قولهم وكذا  
 في احمّل هذا المساع وكذا درهم بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة ثمة  
 فلا يرتبط بما قبله لابدلاله اذ الاصل فيها الاستقلال ولا دلالة لان  
 الطلاق والعاق ينفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة لانها  
 لا يوجدان بدونها والخلع معاوضة في حقها يصح رجوعها اي اذا  
 كان الايجاب منها وجبت قبل قبول الزوج يقع رجوعها وشرط الخلع



لها اختلف بالف مثلا على انها بالخيار ثلثة ايام صح شرط الخيار فان  
 قلت في ذلك ثم اخلع وان ردت ارتد هذا عند وعند ما صح  
 اخلع وبطل الشرط وتقتصر على المجلس اى اذا كان الايجاب من قبلها  
 لا يصح قول الزوج الا في المجلس ويدين في حقه انما كان اخلع  
 كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفسها  
 معنى اليمين لان اليمين بغيره تعذر الشرط وانما اخلع يتعلق بالطلاق  
 بقبولها وهذا من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة  
 فانكسر الاحكام اى اذا كان من جهة لا يصح رجوعه قبل قول المرأة  
 ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قلت المرأة بعد المجلس  
 وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اى يكون من طرف العبد  
 معاوضة ومن جانب المولى يمينا ويعلق العتق بشرط قبول العبد  
 احكام المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك  
 اس على الف فلم تقبل وقالت قلت فالقول له وقال البائع كذلك  
 فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق بالمال يمين من جانبه فالأمر  
 به لا يكون اقرارا بالشرط للصحة بدون ويكون القول له لانه ينكر  
 والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بالقول فالأقرار به اقرار بما لا يتم الا  
 فانكار القول رجوع منه ويسقط اخلع والمباراة كل شيء وكل واحد  
 منهما على الاخر مما يتعلق بالسكاج يعنى حتى الثابت وقت اخلع فلا  
 ينظم نفقه العدة لانهما يجب بعد اخلع شيئا فشيئا فلا يسقط الا بالبر

منه  
 فيكون

بأنه لا يخلع الا في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس

بأنه لا يخلع الا في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس

واما السكنى فلا يسقط به ايضا ثم ان ما ذكره عند وقال محمد لا يسقط  
 اى اخلع والمباراة الا ما سميته وابوس معه في اخلع ومع الشيخ في  
 المباراة واما النفقة الماضية فتسقط بالفرقة باى وجه كانت ولان  
 فيه اخلع والمباراة واما قال يتعلق بالسكاج من حقوق كتمن ما شئت  
 من الزوج وان اخلع صتيه بما لها لم يجز عليها شيء وبقي مهرها وبطلت في  
 الاصح وان خلعها انما ضامن صح وعليه المال وان شرط المال عليها تطلق  
 بلا شيء ان قلت **باب الظهار** هو في اللغة مقابلة الظهر بالظهر ذكر  
 اليدين وفي الشرع تشبيه عرسه او ما عير به عنها او جزء شياع منها بعض  
 يحرم نظره اليه من اعضاء محرمة نساء او رضاعا او مصاهرة والحكمة باحد  
 هذه الوجوه لا يكون الاثوبة فلا حاجة الى ان يقال على التابيد كانت على  
 كظهر اى او راسك او نصفك ونحو كظهر اى او كبطنها او كخونها او  
 كظهر اى او عني حكم حرمة وطهرها ودواعيه وفي حرمة الدواعي خلاف  
 ان افي حتى يكفر فان وطئ قبله اى قبل التكفير استغفر للوطئ الحرام  
 فقط اى ليس عليه شيء اخر من الكفان وغيره سبب الوطئ قبل التكفير  
 وفيه رد لعبد بن جبير فانه قال يجزى عليه كفارتان وللنكح فانه قال يجب  
 عليه تلك كفارات ولا يطاؤها ثانيا حتى يكفر والعود اى المذكور في  
 نص الكتاب الموجب للكفان هو غريم عني وطهرها العود شرط وجوب الكفان  
 في الظهار اجماعا غير ان العود عندنا غريم على وطئ المظاهر منها وعند  
 ان افي سكوته عن ظهارها في زمان يمكنه ان يطلقها وعند ما لك الوطئ

منه  
 فيكون  
 فيكون

بأنه لا يخلع الا في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس

بأنه لا يخلع الا في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس

بأنه لا يخلع الا في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس

بأنه لا يخلع الا في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس  
 وانما اخلع في المجلس







ولا ليس فيها شهر رمضان ولا خمسة نهي صومها وان افطر بعد  
او بغيره او وطها اي التي ظاهر منها انما يقدره لانها ان كانت غيرها  
لا يلزم الاستيفاء في الشهرين ليلا او نهارا اراد النهار الشرعي قد  
فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو سهوا استأنف الصوم  
الطعام وان وطها في خلاه هذا عند ما وقال ابو س لا يستأنف فيما  
عد المفطر وهو الوطى نهارا عمدا لانه لا يمنع التتابع اذا انفد الصوم  
وهو الشرط وان كان تقديم على المسيس شرطا فيعندما ذهب الى تقديم  
البعض وفيما قلتم باخبار كل عنه ولم يمان الشرط في الصوم ان يكون  
قبل المسيس وان يكون خاليا عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط ينعقد  
به فيستأنف وان عجز عن الصوم اطعم سوا غيره بام لم يقل او باليه فلا  
يعزم منه اطعام الغير من ماله والكلام فيه ستين مكنيا كما قدر الفطر  
او قيمة طافا لثا في فانه لا يجوز دفع القيمة وان غداهم وعشائهم  
واسبعهم في كل منها فلو كان اشبعان قبل الاكل لم يجز ذكره في التبيين  
وان قل ما اكلوا واعطى من بر وموى نمر او شعير او واحد شهرين  
جاز وقال الشافعي لا بد من التملك كما في الكوة وفي يوم واحد شخص  
واحد شهرين لا الا عن يوم وان اطعم ستين مكنيا كالأصاغان  
ظهارين لم يصح وعن افطار وظهار صح هذا عند ما وقال محمد بن  
عن الظهارين ان بالمودي وفاء بها والصروف اليه محل لها فيقع عنها  
كالواحد البتة وقرق في الدفع ولها ان البتة في الجنب الواحد

بما لا يجوز  
كأنه  
او من غير  
او من غير  
او من غير

وفي الجنبين معتبة واد الفة البتة في الجنب والمودي يصح كفارة  
واحدة لان نصف الصلح او في المقادير يمنع الفضان دون الزيادة  
فلا يقع عنها كما اذا نوى اصل الكفان بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه  
في الدفعة الثانية في حكم مكنين اخر كصوم اربعة اشهر واطعام مائة  
عشرين مكنيا او اعتاق عشرين عن ظهارين وان لم يمين واحد  
لان الجنب في الظهارين متحد فلا يجب التعيين وفي اعتاق عبد عنها او  
شهرين لم ان يمين لاي شاد وان اعتق مؤنسا لبد من هذا القيد اذ لو كان  
كافرا جاز عن الظهار استحسانا لان الكافر لا يصح لكفان القتل فحين  
للظهار ذكره في البتة عن قتل وظهار لم يجز عن واحد هذا عندنا  
الثلثة وعند زفر لا يجز عن احد مما في كفار في ظهار ايضا وعند  
يجز عن احد مما في الفصلين وكفن عبد ظاهرا بصوم فقط لا يتك  
بالمال عنه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بملكه والكفان عبادة  
ففضل الاخر لا يكون فله **باب اللعان** في شهادان مؤكدا بالان  
مقرؤة باللعن قايمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في  
حقها وعند الشافعي في ايمان مؤكدة بلفظ الشهادة من قذف بالزنا او  
العنفقة اي عن فعل الزنا وتمامه وتفسير النفقة عن الزنا على ما وقع  
في البديع سواء لا يكون المقذوف وطى في عمر وطنا حراما في غير  
ملك ولا نكاح فاسد فاداجمعا عليه في السلف فان كان قد سقطت  
عقربا سوار كان الوطى موجبا للحد او لم يكن ومعنى عقربا غنى بتم الزنا

بما لا يجوز

او من غير  
او من غير  
او من غير

صدر الشافعي

صاحب المال  
صدر الشافعي



هو ان لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف <sup>جوده</sup>  
 معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيد المذكور منضمنا على قوله وكل <sup>شاهدا</sup>  
 على السلم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا  
 فلا يخرج به العاصق وكذلك ظاهر وكذا لا اعني قال الامام السرخسي  
 المبوط وكذلك لا اعني من اهل الشهادة الا انه لا يقبل شهادة نقصان  
 ادائه وهو انه لا يغير بين للشهود له والشهود عليه الا بالصوت والنفقة  
 واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لادار الشهادة بانه لو قضي  
 القاضي بشهادة جاز يعني فيما يجوز الشهادة عليه بشبهة والتابع  
 به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا  
 نعم لو قضي بشهادة تنفيذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر <sup>النقاد</sup>  
 فاضط هذا فانه مازال الاقدام وضل في ذكره الفهم او نفي ولها  
 لكن على وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني والابتد  
 فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي بوجوب القذف  
 لا عن ان عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الرقيب باقائه البينة <sup>على</sup>  
 صدق مقالة فان عجز عنها يحكم باللعان فان ابي جبر حتى لا يغني <sup>تلك</sup>  
 نفسه منها غاية اخرى ينهي الحبس عندها ايضا وهي ان تبين عنه <sup>بطلاق</sup>  
 او غيره ذكر الامام السرخسي في المبوط فيجد للجوز العفو والبراء  
 ولا الصلح فان لا عن لاغت والاجت حتى لا عن او تصدق لا يجب  
 عليها الحد بهذا التصديق ولا يستغنى نسب ولرها عنه ان كان اللعان

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف جوده معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيد المذكور منضمنا على قوله وكل على السلم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا

استدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لادار الشهادة بانه لو قضي القاضي بشهادة جاز يعني فيما يجوز الشهادة عليه بشبهة والتابع به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلا نعم لو قضي بشهادة تنفيذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر فاضط هذا فانه مازال الاقدام وضل في ذكره الفهم او نفي ولها لكن على وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني والابتد فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالب به اي بوجوب القذف لا عن ان عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الرقيب باقائه البينة صدق مقالة فان عجز عنها يحكم باللعان فان ابي جبر حتى لا يغني نفسه منها غاية اخرى ينهي الحبس عندها ايضا وهي ان تبين عنه او غيره ذكر الامام السرخسي في المبوط فيجد للجوز العفو والبراء ولا الصلح فان لا عن لاغت والاجت حتى لا عن او تصدق لا يجب عليها الحد بهذا التصديق ولا يستغنى نسب ولرها عنه ان كان اللعان

في الزنا لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولد ليس له اب معروف جوده معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيد المذكور منضمنا على قوله وكل على السلم عن اشراط كونها من غير قاذفها والمراد بصلاحيته الاهلية لا

بنفيه قال في شرح الطحاوي رجل له امرأة جارت بولد فنفاه فقال  
 هذا الولد ليس بي لو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بينهما <sup>لوج</sup>  
 من الوجه فانه لا يستغنى بالنسب سواء وجب عليه الحد ولا يجب وكذا  
 اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلاعنا وان كان هو عبدا او كافرا وصو  
 ان يكونا كافرين وملت المرأة فقد فها زوجها قبل ان يرض عليه  
 اللعان او محدود في قذف حد لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهلية <sup>للعانة</sup>  
 وان صلح هو شاهدا وصية او كافرة او محدود في قذف او صبيته  
 او جنونه او زانية فلا حد عليه ولا لعان اما عدم الحد فلا يمنع اللعان  
 من جهتها على ما مر في الهداية وكذلك من وجب القذف في حق الزنا  
 عندنا اللعان وانما يصار الى الحد عند تعذر اللعان لانه من جهتها  
 واما عدم اللعان لعدم اهليتها للشهادة ولعدم عفتها وصور <sup>الزنا</sup>  
 ان يقول هو او لا اربع مرات اشهد بانه اني صادق فيما بيننا <sup>من</sup>  
 وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا <sup>بها</sup>  
 في جميعه ثم تقول سي اربع مرات اشهد بانه اني صادق فيما رماها به من  
 الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماها به <sup>من</sup>  
 الزنا ثم يفرق القاضي ويبيّن نسبه بذلك القرف عند ما وبالغ الصرخ  
 عند ابي س قال في المبوط وهو الصحيح ويلزم بانه وتبين بطلقة <sup>قاضي</sup>  
 فان اكدب نفسه او صرح له تكا حيا خلا فالابي س وانما قال او حد <sup>لم</sup>  
 لقل وحد لان بني اكل احد الامر من تكذيبه نفسه وان لم يحد <sup>كونه</sup>

انما قال عدم احصائها فكانت غفلة عن ان يكونها محذوق في القذف لانها في احصائها منه

صفة العطف بالاول لان العطف لعدم اللعان في الصوت المذكور مجموع على وجوب التوزيع لاحد ما لا يعينه منه بعد صدر الشريعة

في الزنا

بينهما فان قذف بنف الولد او به وبالزنا ذكرهما فيه ان في اللعان ما قذف به لم يفرق القاضي صحيح الاصل

سكنة في البداية وهو الما يستعمل عليها وقد روي عن مالك بن النضر في جانب الزنا منه



وكونه محدودا ولو في قذف غيرها وانما حل تكاها لعدم بقاء  
 اللعان بينهما وكذا ان قذف غيرها فخذ اورنت انما يقل فخذت لعدم  
 الحاجة اليه فانما يجرد الزنا خرجت على هيلة اللعان اي حل له تكاها  
 ان قذف غيرها بعد السلا عن اوزنت بعده فان بقاء اهلية اللعان شرط  
 حكمه ولا لعالن بقذف الاخرى ونفي الحمل وان ولدت لاقل من ستة  
 اشهر هذا عند ابي حنيفة وزفر خلافا لهما انما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر  
 تبين انه كان موجودا وقت النفي ولانه لا يتقن بوجود الحمل فلم يصح  
 واذا لم يكن قاذفا في الحال يصير كالمعلق بالشرط والقذف لا يطبق  
 بالشرط وبزينة وهذا الحمل منه تلاعنا ولا ينبغي القاضى الحمل لان  
 كان بب قبل زينة لا ينبغي الحمل بل لانه حكم على الحمل والاحكام لا تثبت  
 ولا عليه قبل الولادة قال الاقطع لا ينبغي نسبه وسجل عند اصحابنا جميعا  
 بما ذكرنا وان نفي الولد زمان التمسكه وشي له الولادة صح وبعد هذا  
 اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا ففي بعض النسخ فخذت كوقت الولادة وعن  
 في حاله اراد بها حال صحة النفي وحال عدمها ومن هنا ظهر ان اللعان بنفي الولد  
 قد تحقق ولا ينبغي النسب فقولهم فيما سبق ونفي نسبه ليس على إطلاقه وان  
 اول توأمين واقربا اخر حوله الكذب نفسه بدعوى الثاني لانها في قولها  
 من ماء واحد وفي غيره لا عن لانه قذف بنفي الثاني ولم يرجع عنه الاول  
 بالعفة سابق على القذف وصح نسبهما في الوجهين لا عرفه باحد ما وما  
 ما واحد **باب الغنيين** وعنه سوسن لا يقدّر على الوطى او يصل الى ثيب

حجة في قذف

نفي الحمل في قذف

حجة في قذف

حجة في قذف

دون البكر ولا يصل الى امرأة بعينها بحسب انما يكون ذلك لافته او  
 لغضب في خلقة او كبر في سنة او لتأخير بجران اقاربه لم يصل اجله  
 سنة قمرية مدتها ثلثمائة واربعم وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم  
 في الصحيح رد لما روى الحسن عن ابي حنيفة انه يوجب سنة شمسية ومضى  
 وصول الشمس النقطه التي فارقتها من فلك البروج وذلك على ما ذكره ابو  
 معن البجلي في المدخل الكبير واسند الى بطليموس ثلثمائة وخمسة وستون  
 يوما واربعم يوم غير جزء من ثلثمائة جزء يوم ولا يقبين في ظاهر البرقاية  
 بل اطلق فيها السنة فحل حكم حمل المطلق على المتعارف على السنة القمرية  
 ذكره في الذخيرة ومخارقات النوازل ورمضان وايام صيفها منهن  
 مرضه ومرضها فان لم يصل فرق القاضى بينهما ان طلبته اي ان طلبت  
 المرأة التفريق وتبين بطلقة ولها كل المهران خلافا لما وجب العقد  
 اخلافا اراد الاصلان ابتداء لا بعد التاجيل وكانت ثيبا او بكر افضى  
 فعلن ثيب حلف فان حلف بطل حقا وان نكل او قلن بكر اجل لول  
 ثم اخلافا فالقيم هنا كما مر فيه مساهلة لان التاجيل لا يكون الا بعد  
 ما ثبت بشهادة النساء انما بكر او ثيب بها انما ثبت الا انه نكل عن الحلف بعد  
 ذلك لا مجال لايراد التقيم المار ذكره بماله نعم يريد بعض قاصه وبطلتها  
 بحلفه حيث بطل ثم كمالواضارته وخبرته منها حيث اجل ثم ونحصى  
 كالمعين فيه اي في التاجيل وفي المحبوب فرقها لا في الحال بطلها  
 اذا فاداة في تاجيله بخلاف الخصى فان الوطى منه متوقع ولا يتخير

صمد الشريعة

انما ذكرنا الاصل في هذا الموضع  
 انما ذكرنا الاصل في هذا الموضع  
 انما ذكرنا الاصل في هذا الموضع

فم يصب من قاذف الا ان كان  
 ثيبا او كانت بكر افضى  
 آخر ما قال في هذه المسئلة

صمد الشريعة







اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستيناء  
 انتهى ولا مجال لاصحاب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت لان العدة  
 بالاشهر للابية وبسبب بايسة وقيد وعلى مدة وطئت بثمة عده اخرى  
 وتداخلت وصيغته اي بعد الوطئ بالثمة منها اي من العدين قال  
 ان افعى لا تدخلان ومحل الخلاف العدة من جهلين اذ لو كانتا من احد  
 تنقضان عده واحدة في احد قوليه وفي قوله الاخر لا يجب العدة بالسب  
 الثاني اصلا فلا يتصور خلاف من لم يوطئ وانما فيه فاذا تمت الاولى  
 دون الثانية يجب اتمامها صورته ابانها الزوج في اخص حيضه فطها  
 هو او غير بثمة فعليه عدتان والحيضة الاولى من العدة الاولى وضمان  
 بعدها تكونان من العدين وتمت الاولى ولا بد من حيضة رابعة ليمت الثانية  
 وتنقضي العدة الفارقة والموت وان جهلت بهما اي بالفارقة والموت قد  
 عقيبها وفي تكا فاسد عقيب تفريقه واظهار غرضه ترك الوطئ وذلك  
 بان يقول تركتك او خلت سبيلك او نحو ذلك لا مجرد الغرم ذكر في التبيين  
 وقال زفر من اخر الوطيات ولو قال انقضت عدي وكذب جلت اي القول  
 قولها مع اليقين ولو نكح معتدة من بين وطلق قبل وطئ فعليه تمام  
 عده مستقبلة هذا عندنا وقال زفر لها نصف المهر والمقة ولا عدها  
 وقال محمد لها نصف المهر والمقة ولا عده تمام العدة الاولى لفرق هو  
 القياس ان العدة الاولى بطلت بالتزويج ولا يجب العدة بعد الطلاق  
 الثاني ولا اكمل المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير ان اكمال العدة

يحل في كل سنة

يجوز في كل سنة

يجوز في كل سنة

يجوز في كل سنة

وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال التزويج الثاني فاذا ارتفع  
 بالطلاق الثاني ظهر حكمه ولها ان الوطئ قبض فهي مقبوضة في بين بالوطئ  
 الاول لبقا انوه وهو العدة فاذا اعتد عليها ثانيا ناب القبض الاول  
 عن القبض المستحق بالثاني ولا عده على ذميتها طلقها ذمي ان لم يجز معتدة  
 هذا عندنا وعندنا يجب مطلقا ولا حريم خرجت اليها مسلمة ومعددة  
 البايين خلافا لما في الموت كبيرة مسلمة حرة او لا قوله ولا عطف على  
 قوله ص بترك الزينة وليس المزعفر والمخنا والطيب والرهق والحل  
 الا بعدد لا معتدة عتق سي ام ولد اعتقها لمولاهها وتكاح فاسد لا لاطا  
 التأسف على فوات نعمة التكاح ولم يفترها نعمة التكاح ولا تختب معتدة  
 الاقرضا قال ابن عباس التعريض ان يقول اني اريد ان تزوج ولا  
 معتدة الرجعي والباين من بينها اصلا وتخرج معتدة الموت في الملوين وت  
 في منزلهما اذ انفقه لها فحتاج الى الخروج بخلاف لان النفقة دائر عليها  
 وقد في منزلهما وقت الفقرة والموت الا ان تخرج او خافت تلف المهر  
 او الانهدام او لم تجد كراهية البيت ولا بد من ستر بينهما في البايين وان ضاق  
 المنزل عليهما فالاولى خروجهم وكذا مع فسقه وص ان يجعل بينهما قاذر  
 على الحيلولة اي ان جعل القاضي امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فهو حسن  
 لو ابانتها او ماتت عنها في سفر وليس بينهما وبين مصرها مسير سفر حجب  
 ان كانت بينهما وبين مقصدها تلك والاخيوت قال في الحنفية وان كان  
 من كل جانب اقل من مائة السفر كان لها الخيار اذ ليس فيها انشاء السفر

ما جلي الشبهة

صحة النفقة

من قبلها



وفي عكس الاول اي اذا كان بينهما وبين مصرها مسير سفوف بينهما وبين  
مقصدها اقل مضت ذكر في المصنف ولا فرق في هذه الصور بين كونها  
في موضع يصلح للاقامة وكونها في غير على ما افصح عنه صاحب التحفة وكذا  
اذا كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصرها محرم او لا والعقد اقول  
في التحفة وان كانت في موضع لا يصلح للاقامة وتخاص على نفسها او مالها  
فان شئت مضت وان شئت رجعت للمستوف الامرين لكن اذا بلغت الى  
ادنى الموضع الذي يصلح للاقامة فهو على الخلاف الا في ذكره وان كانت  
فيه تعدد معها محرم او لا هذا عند خلافا لما في الاول قال في التحفة  
اقام في ذلك الموضع واعتدت ولا مضى عنده وعلى قولها ان لم يكن  
بها محرم فكذلك وان كان بها محرم مضت على سفرها **باب النسب**  
**والحضنة** من قال ان نكحتها في طلق فحكمها فولدت لصف ستة منذ  
نكحتها لزمه نسب ومهرها اما النسب فلانها فراشه وهو متصور لانها لما  
ولدت ستة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت لائق منها من وقت الطلاق  
فكان العلوق قبله في حال النكاح فان قيل لا ما في الوطى في هذا العقد  
لوقوع الطلاق قبله من غير ممل فوجب ان لا يثبت نسب منه قلنا هذا  
القياس وسوقه في قول محمد الاول وفي الامتحان يثبت وسوقه  
محمد الا خبر لان النسب يحتاج لاثباته وقد امكن ذلك بان يجعل كانه نزوا  
وسوخالطها فوافي الانزال ثم وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكمه فصار  
كزوج المعز في المشرق وبينها مسير سنة فبات بولده ستة اشهر من

في موضع يصلح للاقامة وكونها في غير على ما افصح عنه صاحب التحفة وكذا اذا كانت تلك من كل جانب ان لم يكن في مصرها محرم او لا والعقد اقول

في التحفة وان كانت في موضع لا يصلح للاقامة وتخاص على نفسها او مالها فان شئت مضت وان شئت رجعت للمستوف الامرين لكن اذا بلغت الى ادنى الموضع الذي يصلح للاقامة فهو على الخلاف الا في ذكره وان كانت فيه تعدد معها محرم او لا هذا عند خلافا لما في الاول قال في التحفة

اقام في ذلك الموضع واعتدت ولا مضى عنده وعلى قولها ان لم يكن بها محرم فكذلك وان كان بها محرم مضت على سفرها

في طلق فحكمها فولدت لصف ستة منذ نكحتها لزمه نسب ومهرها اما النسب فلانها فراشه وهو متصور لانها لما ولدت ستة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت لائق منها من وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حال النكاح فان قيل لا ما في الوطى في هذا العقد

تزوجها للامكان العقلي وهو ان يصل اليها بخطوة كرامة واما المهر  
فلانه لما ثبت النسب منه تحقق الوطى منه كما وهو اقوى من الخلق  
فتكذبه المهر لا يقال كان ينبغي ان يجب عليه مهران مهر الوطى ومهر النكاح كما  
اذا تزوج امرأة في حال ما يطأها كان عليه مهران لاننا نقول موجب ما ذكر  
في تصحيح بوث النسب حل الوطى وجوب العقرب على تقدير حرمة  
يثبت نسب ولد معتد الرجعي وان جازت لأكثر من سنتين ما لم يكن  
العدة لاصصال العلوق في العدة بخوان ان يكون ممتدة الطهر لما لو اقرب  
بانقضائها ثم ولدت وبين وقت الاقرار والولادة اكثر من سنتين لا يثبت  
النسب على ما يأتي انه انما يثبت اذا كان بين بيك المديتين اقل من نصف  
سنة وبانت في الاقل لانقضاء العدة ويثبت نسب لوجود العلوق  
في النكاح او في العدة ولا يصير مرجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق  
ويحتمل بعد فلا يصير مرجعا بالشك وراجع في الاكثر لان العلوق بعد  
والظاهر انه منه لانقضائها الزنا منها فيصير بالوطى مرجعا ومقبو به بالجر  
عطف على معتد الرجعي وفي المطلقة طلاقا باينا او ثلثا ولدت لائق  
منها اي من سنتين من وقت البينونة الى وقت الولادة لاصصال قيام الولد  
وقت الطلاق فلا يتحقق بزوال الفرائض فيثبت النسب لاصصالها وان ولدت  
لتامها لا لا بدعوة ويحل على وطئها بيمينه في العدة ومراهقة اي يثبت  
نسب ولرمطلقة مراهقة وهي جينة يجامع مثلها ومنها يحتمل البلوغ  
ولم يظهر بوجوبها بعد ثبوت به لائق من ستة اشهر من وقت الطلاق وتسعة

رواه علي

صدق الشيخ

هذا عاقل ان يصل اليها بخطوة كرامة واما المهر فلانه لما ثبت النسب منه تحقق الوطى منه كما وهو اقوى من الخلق فتكذبه المهر لا يقال كان ينبغي ان يجب عليه مهران مهر الوطى ومهر النكاح كما اذا تزوج امرأة في حال ما يطأها كان عليه مهران لاننا نقول موجب ما ذكر في تصحيح بوث النسب حل الوطى وجوب العقرب على تقدير حرمة يثبت نسب ولد معتد الرجعي وان جازت لأكثر من سنتين ما لم يكن العدة لاصصال العلوق في العدة بخوان ان يكون ممتدة الطهر لما لو اقرب بانقضائها ثم ولدت وبين وقت الاقرار والولادة اكثر من سنتين لا يثبت النسب على ما يأتي انه انما يثبت اذا كان بين بيك المديتين اقل من نصف سنة وبانت في الاقل لانقضاء العدة ويثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مرجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعد فلا يصير مرجعا بالشك وراجع في الاكثر لان العلوق بعد والظاهر انه منه لانقضائها الزنا منها فيصير بالوطى مرجعا ومقبو به بالجر عطف على معتد الرجعي وفي المطلقة طلاقا باينا او ثلثا ولدت لائق منها اي من سنتين من وقت البينونة الى وقت الولادة لاصصال قيام الولد وقت الطلاق فلا يتحقق بزوال الفرائض فيثبت النسب لاصصالها وان ولدت لتامها لا لا بدعوة ويحل على وطئها بيمينه في العدة ومراهقة اي يثبت نسب ولرمطلقة مراهقة وهي جينة يجامع مثلها ومنها يحتمل البلوغ ولم يظهر بوجوبها بعد ثبوت به لائق من ستة اشهر من وقت الطلاق وتسعة



لان لم تدع الحبل لبدء من هذا القيد وقد عمل في الهداية وغيره من الكتب  
 ثم ان المسئلة تحتاج الى بطل وتفصيل وقد اوفى صحة صاحب الحقايق  
 حيث قال طلق رجل امرأته الصغيرة بعد الدخول بها فولدت فهذا لا يخفى  
 اما ان اقوت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ولم يصر والطلاق رجعي  
 او باين فاما اقوت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ثم ولدت لاقول  
 من ستة اشهر منذ اقوت ثبت نسب ولدها منه للخطا في اقرارها وان  
 ولدت لاكثر منها لا يثبت ومعلوم حادث الرجعي والباين في هذا  
 سواء وان اقوت بالحبل فان كان باينا يثبت النكاح الى سنتين من وقت  
 الطلاق وان كان رجعيا يثبت الى سبع وعشرين شهرا او يجبر ارجعا  
 الى اولدت في الثلثة الزاوية على السنين اما اذا لم تقر بشئ فنص في سكوتهما  
 كاقرها بالحبل حيث لم تقر بانقضاء العدة بمضي ثلثة اشهر والبلوغ قد يكون  
 بالحبل فيعين فثبت في البايين الى سنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين  
 وعند ابي حنيفة ومالك سكوتهما كقرار بانقضاء العدة بثلثة اشهر بغيرها  
 للصغير فان جاءت به لاقول من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت ولاكثر  
 منها لا يثبت رجعيا كان او باينا قال في رواية الدعوى والبناء لصاحب  
 الخلاف الذي ذكرنا في صغيره يتوهم منها الحبل اما في صغيرة لا يتوهم منها  
 الحبل فقولها كقولها ما قاله شيخ الاسلام ومعتدة اطلاقها ليناول معتدة  
 الوفاة ومعتدة الطلاق رجعيا كان او باينا او ثلثة اقوت بمضي الثلثة  
 وولدت لاقول من نصف سنة اي من وقت الاقرار على اذكر في الهداية

لا بد من تصديقهم في ثبوت الوفاة  
 ومن كون الولادة لاقول من سنتين

لاسي وقت الطلاق كما توهم لان مدار ظهور الكذب بيقين على اذكرنا  
 لا على اذكرنا كيف فانه لو مضى اقل مدة الحبل بين الطلاق والوضع و  
 لم يضمن بين الاقرار والوضع يكون ظهور الكذب بيقين على حاله و  
 شرط اخر ذكر في الاسلام وغيره وسوان يكون الولادة اقل من سنتين  
 مند بات وفي الرجعي كيف ساكان ونصفها لا اذح لا يعلم بطلان  
 الاقرار لعدم ظهور الكذب بيقين لا احتمال الحروف بعد خلاف الا  
 ومعتدة ظهر جملها او اقر الزوج به او كانت من طلاق رجعي او باين او صحتها  
 الورثة وولدت لاقول من سنتين في ثبوت النسب لانه بقيام الفرائض وقيام  
 بعد انقضاء العدة ان كانت من وفاة او ثبتت ولادتها بحجة تامة اي  
 بشهادة رجلين او رجل وامرأتين هذا عند وقال لا يثبت نسبها اذا  
 القابلة اعلم ان شهادة القابلة لا بد منها للقيمين الولد اجماعا في هذه  
 كلها على ما نص عليه صاحب ملحق البحار واشير اليه في الهداية بقوله و  
 يثبت بنهادتها واما الخلاف في ثبوت النسب بمجرد شهادتها ثم قيل  
 شهادة الرجلين والافقان بالنظر الى العموم اما لكونه قد يتفق ذلك  
 من غير قصد نظر ولا تعدا وللضرورة كما في شهود الزنا وشكوتات  
 ستة اشهر اي وقت النكاح اقرب الزوج او سكنت فان ثبت نسب  
 ولد المتكوفة لا يحتاج الى الاقرار وان حذر ولادتها ثبت بشهادة امرأتين  
 عليها اي على الولادة قلنا عن ان فاه اي بعد ذلك ثم ان وجوب اللعان  
 لا يتوقف على ثبوت النسب لانه يجب بالصدق احاصل بنفي نسبة منه

قال صاحب الهداية وان كانت نسبتين في وفاة  
 وهذا من غلط في المسئلة فيمن ولدت قبل عدتها  
 ولذا كذا في ثبوت النسب الاصل في الورثة  
 وانما اخرج اليه في ثبوت النسب الاصل في الورثة  
 بقوله قصد في ثبوت النسب الاصل في الورثة  
 لا قصد في ثبوت النسب الاصل في الورثة  
 النسب لو فوجها في العدة وبعد ثبوت النسب  
 لقوله عن من اوفى في العدة وبعد ثبوت النسب  
 من بعد



ثبت اولاً ولاقل منها لانب عطف على قوله ستة اشهر فانه اذا  
 كان بين السكاج والولادة اقل من ستة اشهر لا يثبت النسب وان  
 وادعت السكاج منذ ستة اشهر والزوج الاقل صدقت اى القول لها  
 وهوانه لان الظاهر شاهد لها فانها تلد ظاهراً من سكاج لا من فاج  
 ويجوز ان يتخلف عند ما خلا فانه لان الاختلاف في النسب ومي  
 المختلف فيها وموضع كتاب الدعوى ولو علق طلاقها بولادتها  
 امرأة بما لم يقع هذا عند وقال لا يقع لان شهادتين حجة فيما لا يطلع  
 الرجال ولانها لما قبلت على الولادة تقبل فيما يتبى عليها وهو الطلاق  
 وله انما ادعت الخت فلا يثبت الابحية تام وهذا لان شهادتين  
 في الولادة فلا يظهر في الطلاق لانه ينفك عنها وان اقر بالكل  
 كان اقراره قبل التعليق او بعد او كان ظاهراً ذكرى في النهاية يقع  
 شهادته هذا عند وقال لا يثبت شهادته القابلة لانه لا بد من حجة لدعوى  
 تحت وشهادتها حجة فيه وله ان الاقرار بالكل او اقراره بقضى اليه هو  
 الولادة والكنز من الحمل سنتان وغلت في اربع سنين واقبلته  
 اشهر ومن كجامة فطلقها غير اشهرين فشرها فان ولدت لاقل من ستة  
 اشهر من شرها الرز والافلا لانه في الاول ولد المعتدة فان العاوق  
 سابق على الشر والى الثاني ولد المملوكة لانه يضاف الحادث الى اقر  
 اوقاته فلا بد من دعواه وانما قال غير اشهرين لانه ج يثبت اى سنين  
 من وقت الطلاق لانها حرمت حرمة غليظة فلا يضاف العاوق الا

بشهادة رجلين  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد

بشهادة رجلين

ما قبله لانها لا تحل بالشراء ذكرى في الهداية ومن قال لامته ان كان  
 بطنك ولد فهو منى فشهدت امره على الولادة فهي ام ولد لانه ثبت  
 بدعوى والولادة تثبت بشهادة القابلة قال في الهداية لان الحاجة  
 ماسة الى تعيين الولد وفيه نظر او لطفل عطف على قوله لامته منى  
 ومات فقالت ام سوانه وانما زوجته يرثانه ان عرف اموتها ومنى  
 لان السكاج الصحيح هو المتعين لذلك وضعا عاده ولو لم يعلم انها حرة  
 فقالت الورثة انت ام الولد لا ميراث لها لان ظواهر الحرة باعتبار ذلك  
 حجة في دفع الرق لاني استحقاق الارث كذا في الهداية والاى لم ان يعرف  
 اموتها له ولم يكن منى حرة ترث سولامى ان يجد الوارث احد ما الى ان  
 يجد الاموت والحرة والحضانة على القيام على الصغيرة في تربيتها للام  
 جبرها قال الفقيه ابو الليث جبر الام والفوى على الاول طلق اولام  
 لامتها وان علت ثم ام ابية خلافا لفرافان الخالة او منى ما عند ثم  
 لاب وام ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمته كذلك وهذا لان الاصل  
 في هذا الباب الام فالقرابة من جهة مقدمتها على القرابة من جهة تيسر  
 حرمتين فلا حق لاه وام ولد في الحضانة والدمية كاعلمة في ولدها  
 المسلم ما لم يعقل ديناً او يخاف ان يالف الكفر قوله او يخاف بمقتضى  
 ان يخاف بمعنى كفاي قوله لا لزمك او تعطينى حتى اى ان تعطينى  
 حتى وبسكاج غير محرم منه سقط حقها وبجرم لا كام تحت عمر ويعود  
 الحق بزوال سكاج سقط به فان طلق رجعتا لا يعود حقها حتى تنقضي

بشهادة رجلين  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد

بشهادة رجلين

بشهادة رجلين  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد  
 او رجل واحد



العدوم لعدم زوال النكاح قبله ثم العصابات على ترتيبهم يعني في الارث  
 لكن لا تدفع صتيه الى غير عصبة غير محرم كوني العاقرة وابن العم ولا  
 فاسق فاجر ولا ينجس طفل خلافا لنافي والام والجنة اثنى بالابن حتى  
 ياكل ويثرب ويلبس ويتنحي ومن قرون الخصاص ببيع سنين والوراثي  
 بتسعين سنين والفتوى على الاول وبالبيت حتى تحيص وغنى عن نفقته في  
 نادره ثم حتى تنهى به وبه نفقته في زماننا لفاده وغير ما الى غير الام  
 والجنة اثنى بالبيت حتى تنهى قال الفقيه في النوازل انها لا تنهى حتى  
 تبلغ تسعين سنين وعليه الفتوى ولا تنافر من المصطلقة بولدها الا الى  
 وطنها الذي تكلفه فيه انما قال من المصطلقة ان تنقل به من قرية المص  
 الى المصطلقة فيه نظر له ذكر في الهداية وهذا في الحكم المذكور للام  
 فقط اي ليس غيرها ان ينقله الاباذن الاب حتى الجنة **باب النفقة**  
 يجب على الكفو والكنى على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى  
 للمعسر سلة او كافرة او كبيرة او صغيرة تستمتع لم يقل تو طاد لان  
 في هذا الباب للاتمتاع وهو يوجد مع تعدد الاول بقدر حاله في الوطى  
 نفقة البزار وفي المعسر نفقة العار وفي الموسر والعسر الحاي  
 هذا اختيار الحصاص وعليه فتوى المصنف في شرح كتاب النفقات و  
 الرواية من اصحابنا اعتبار حال الرجل في البزار والاعاردون حال  
 المرأة وبه صرح محمد في الاصل والحكم في الكافي وهو قول الثاني  
 كذا في غاية البيان ولوى في بيت ايها او مرضت في بيت الزوج في  
 لا ناشئة وهي لا نفقة نفسها عنه فغيره لا نفقة  
 للخروج من بيته دل

بغيره

بغيره  
 بغيره  
 بغيره

بغيره

بغيره  
 بغيره  
 بغيره

بغيره

دل على ذلك في المبوط من انها اذا ابت ان يتول معرا في منزله او الى  
 حيث يريد من البلدان وورادها مهر افلا نفقة لها لانها ناشئة و  
 قال بغير حق لانها اذا استغنت نفسها بحق كما اذا لم يعطها المهر المجل لم  
 تكن ناشئة ومحبوسه بدين او بحق ذكره الحصاص في ادب القاضي و  
 لم ترق ومغصوبه كرها انما قال كرها لان المغصوبة طوعا داخل تحت  
 الناشئة وحاقبة لامعه ولو كانت مع فلي نفقة الحضر لا السفر ولا الكراهة  
 موسى نفقة خادم واحد لها انما قال لها اذ لو لم يكن لها خادم لا يتجنى  
 نفقة الخادم في ظاهر الرواية فقط هذا عندما وقال ابو سن عليه  
 الخادمين اصدما لمصالح الداخل والآخر لمصالح الخارج ومما يوق  
 الواحد يقوم بها وقالوا انما يفرض نفقة الخادم اذا كانت من ثبات  
 الاشرف ولم ياتها بطعام متباد لا معسر هذا على رواية الحسن غني  
 وقوله في الاصح ترجيح له على اقل محمد يجب على المعسر نفقة الخادم  
 ولا يفرق بينهما العجز عنها العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفرق خلافا  
 لنافي فان القاضي يفرق بينهما بالعجز عن النفقة ان طلبت الفرق وهذا  
 فيما اذا كان حاضرا وبيت عان عند القاضي واما اذا كان غائبا  
 عند عدم ايفائه حقها من النفقة ولو كان موسى الا العجز عن النفقة  
 بهذا في غاية القصوى فلا يرد عليه ما في الذخيرة من ان العجز لا يعرف  
 حاله العيشة بخاذل ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز  
 عن الاتفاق ويؤمر بالتدائن عليه تفي بالتدائن على ما ذكره الحصاص

قال في شرح لو غاب الزوج حال كونه قادرا  
 اذا كان من نفقة زوجته ولو كان غائبا  
 ان كان من نفقة زوجته ولو كان غائبا  
 ان كان من نفقة زوجته ولو كان غائبا

نفقة الزوجة ولو كان غائبا  
 كذلك منه

صمد الشريعة



ان يشترط طعاما بالنسبة ليقضي الفرض من مال الزوج ومن قرض  
 لعمان فليس يتم نفقه يان يعني النفقة التي حال كونه موسر  
 وان كان قد تربها باعتبار حالها ايضا فلا ينافي لما مر ان طلبت  
 نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضى بشئ فوجب لما مضى  
 ماداحيين زوجين فان مات احدما او طلقها قبل قبض سقط <sup>المعروف</sup>  
 وقال الشافعي لا يقطع بالموت بل يصير دينا عليه الا اذا استدان <sup>بالرأس</sup>  
 قاض من هنا ظهر ان فائدة الاستدانة ليس ان يكتفى احواله الغرم على  
 الزوج فقط كما يوسم عبارة الهداية ولا يستر محله فانه خصها بالذم  
 لكان الخلاف فيها وليظهر الحكم في غيرها بطريق الاولى بموت احدما  
 مات احد الزوجين وقد عمل لها نفقة شهر او سنة ولم غرض الله  
 بعد والنفقة قايمة او مستهلكة يستر بقدر ما بقى من المدة عند محمد  
 وعندنا لا يستر شئ ولو كان النفقة هالكه من غير استهلاك لا يستر  
 شئ عندهم من حقايق ونفقة عرس القن عليه يباع فيها ان لم يفد  
 المولى لان صحتها في النفقة لا في عين الرقبة مع بعد احدى اى الواجب  
 عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع مع في النفقة بيع ثانيا كذا في الثاوي اربعا  
 وفي دين غيرها يباع مع والفرق ان النفقة تجدد في كل زمان فيكون  
 دينا اخر جادنا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون ويجب كسها في  
 بيت ليس فيه احد من اهله ولو ولد من غيرها الابرضاه وبيتهم  
 من داره على كسها وله منع والديها وولدها من غير من الدخول

فهم ذلك

بوجه نفقة

بوجه نفقة  
 في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة

عليها بناء على ان البيت في بين فله النفع من الدخول فيه لانه ينظر  
 اليها وكلامها متى شافوا الا ان يكون في ذلك فتنه بان يخاف عليها  
 الفساد فله ان يمنع من ذلك ايضا ذكر في البدائع وقيل لا يمنع من  
 الخروج الى الوالدين ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي محرم غيرها  
 كل سنة <sup>موسر</sup> الصحيح كذا في الهداية وفي اخاينه وعليه الفتوى ويفرض  
 نفقة عرس الغايب وطفله وابويه في مال من جنس صقم كالدرهم و  
 الدنانير والطعام وكقوت التي تدبونها بخلاف اذا لم تكن من جنس صقم  
 كالروض الى يحتاج الى سبيلها القرف الى النفقة والى هذا اشار بقوله  
 فقط لكن الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد الغايب عند ابي ج  
 احتسنا ولا يعرض لهما القاضى ويعرفان في نفقتها بالمعروف ذكر في  
 التحفة عند مودع او مضارب او مديون ان اقرب وبالسبب لم يقل في  
 لاقتصاصه باحدى الصور او علم القاضى ذلك بخلفه اى يحلف من طلب  
 النفقة انه اى الغايب لم يعطه النفقة وكيف اى يأخذ منه كفيلا وانما  
 التكفيل لان القاضى يخلفه اولاهم اذا حلف يعطيه النفقة ويأخذ منه  
 كفيلا لا باقاة بنية عليه اى على السبب اى لا يعرض القاضى النفقة لهم  
 البينة ولا ان لم يحلف مالا فان اقامت بنية اى على الكساح ليعرض  
 عليه ونابرها بالاستدانة عليه ولا يقضى به اى بالكساح لانه قضا على  
 الغايب وقال زفر يعفى بالنفقة لا بالكساح ذكر في المحيط وعندنا  
 تقبل البينة وتفرض ولا تقضى بالكساح وذكر في الصغرى نحو ذلك

صدقة النفقة

صدقة النفقة  
 بغير

صدقة النفقة  
 بالكلية

مهر بالنفقة  
 في التوفيق

تلبسوها



وفي الخائنة نقلا عن الحلواني قال ما نحننا قول أبي س مثل قول  
 زفر وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة ولطافة الرجعي والباين  
 والفرقة بلا معصية كمن فرقت بخيار القوق والبلوغ وعدم الكفاة  
 النفقة والكنى أي ادمت في العدة وفي نفقة معتدة البايين اذا  
 لم يكن حاملا فلا قال الكافي له حديث فاطمة بنت قيس ولنا قولهم  
 المطلقة الثلث النفقة والكنى ادمت في العدة واما ما قيل لنا  
 رد عمر بن زفر عليه السلام لا يصح نقليلا القولنا وان صلح جوابا عن وجه الحكم  
 ثم ان حديث فاطمة لا يخالف اصلنا فلا حاجة الى رده واما قلنا انه  
 لا يخالف اصلنا لانها لم تلام بيت عدتها فصارت ناشئة مخرج  
 بذلك في الاختيار في تعليل المسئلة الفايلة للنفقة للناشئة ويؤيد  
 ما ورد في الصحيح وقد نقله الصغاني في المصارف وقد تقرر عندنا  
 ان المعتدة اذا انشئت يسقط نفقتها وسكنها هابل نقول لا وجه  
 للمسك بوجه عمر بن زفر في الجواب عن احتجاج الخصم به لان اصحابنا قد  
 تكو ابيه في سقوط نفقة الناشئة على الشرنا اليه انما لا لمعتدة  
 الموت المنع في حقها النفقة خاصة والفرقة بمعصيته من قبلها كالمكر  
 وتقبل ابن الزوج ورده معتدة الثلث وتكيتها ابنة لا يقطعا  
 لانه لا اثر للردة والتكبي في الفرقة لانه قد ثبت قبلها فلا يقطعا  
 النفقة الا ان المرتد يحبس لتوب فسقط نفقتها لكونها محجوبة  
 وقدم سقوط النفقة بالحبس ونفقة الصغير والبالغ الرزق والاع

هذا ما ذهب اليه الحلواني في كتابه في النفقة  
 وهو ان النفقة لا تسقط بالردة  
 بل تسقط بالتكليف والفرقة  
 والنفقة لا تسقط بالردة  
 بل تسقط بالتكليف والفرقة

هذا ما ذهب اليه الحلواني في كتابه في النفقة  
 وهو ان النفقة لا تسقط بالردة  
 بل تسقط بالتكليف والفرقة  
 والنفقة لا تسقط بالردة  
 بل تسقط بالتكليف والفرقة

دكن في الهداية والغبنت ولو بالغة على الاب ان لم يكن لهم مال الا  
 فلا فضل ان يكون نفقه كل شيء من ماله لا يشرك احد كنفقه عرسه  
 يفتي انما قال هذا لان في رواية الخفاف والحنف نفقة الولد البالغ على الاب  
 اثنان وفي ظاهر الرواية كلها على الاب وعليه الفتوى وليس على امه  
 قال في التمهيد لوابت الارضاع وهي منكوبة او مبانة لا تجزى على ذلك سواء  
 اخذ الولد لبن الغير ولم ياخذ في ظاهر الرواية قاله الامام الحلواني  
 وقال الامام الشافعي انها تجزى لانه لم ياخذ الولد لبن الغير فلا خلاف في صحة  
 وفي الذخيرة اذا لم يكن للصبي والابيه مال اجبرت الامام على الرضاع  
 وهو الصحيح الا اذا تعينت بان لا ياخذ لبن الغير ولا يوجد من يرضعه او  
 ولكن لا ترضع بلا اجرة ولا قدره عليها ويتاجر الاب من يرضع لبن  
 اذا لم ترد الارضاع ولم يتعين له عند ما معناه اذا ارادت ذلك لان  
 احضانه لها ولو استأجرها منكوبة لم او معتدة من رجعي لتوضعه لم يحسن  
 الارضاع مستحق عليها ديانته قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن  
 امر بصفة الامر وهو كذا لانها عذرت لاحتمال عجزها قال الله تعالى  
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها فاذا اقرمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها  
 فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وفي المتن  
 في رواية لا يجوز وفي اخرى جاز لان السكاح قد زال وجه الاول باق  
 في بعض الاحكام ولا رضاء بعد العدة او لابنه وجه الاول من غير  
 صح سوانكات في تكام او في العدة او بعدها وهي احق من غيرها الا

لانه نفقته بالدم من غيره  
 من الابيات فلا يرضع  
 ومنه التبني من

صدر الشافعي

لانه لا يجب ذلك كما نفق من قول  
 صدر الشافعي لا يرضع الا بغير  
 فالانسان بالوجوب لا بغيره

صدر الشافعي



اذا طلبت زيادة اجري الالام اتي بارضاع الولد بعد انقضاء عدتها  
 ما لم تطلب اكثر من اجرة الغير لانها اسبق وانظر للصبي فكانت اولى فان  
 التقت اكثر من ذلك لم يجز الاب عليها دفعا للضرر عنه قال الله لا تضار  
 والده بولدها ولا مولود له بولده اي لا تضار بي باخذ الولد منها ولا يضار  
 سواي بالزام اكثر من اجرة الغير وقال الله تعالى وان تمارتم فسترضع له اخرى  
 ان رضيت الغير وقال الله تعالى وان تمارتم فسترضع له اخرى ان رضيت  
 بغير امر او بدون اجر المثل والام بالاجر المثل فالغير اولى لما قلنا قال في  
 الحائنة والظهيرية ارادت العمة ان تربي الصغير بغير اجر من غير ان تمنح  
 الام عنه والام تباي ذلك فالام اولى بالولد وانما يبطل حقها اذا حكمت  
 في اجر الرضاع باكثر من اجر مثلها والصحيح ان يقال للام اما ان عكس  
 الولد بغير اجر واما ان تدفع الى العمة واذا اقرر هذا فاحظر المذكور بقوله  
 الا اذا طلبت زيادة اجر على غير ما هو الصحيح وعلى المورس ان النظر هذا  
 على اختيار صاحب الهداية وقال في مختارات النوازل الفتوى عليه و  
 الخلاصة الفتوى على ان النصاب نصاب الزكاة واقصر عليه قاضي خان نفقة  
 اصول الفقهاء بالنوبة بين الابن والبنت يعتبر فيها العرب والخزينة لا الارث  
 فهي من له بنت وابن ابن على البنت مع ان الارث نصفان بينهما وفي  
 ولد بنت واج على ولدها مع انه محجوب بحج حرمان عن الارث بالاخي  
 ونفقة كل صغير من ذي رحم محرم صغيرا او من اواعي او انثى غير  
 الفقراء في كل لما من الاصل ان نفقة الانسان في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا

في مال نفسه صغيرا

في مال الغائب ومع المنقول من مال الغائب

كان اكبر سالما كان او مؤذنا لم يجز غي كسب وسو بالنهانه والعي  
 في الذكور والانثى عاقبة عن كل حال فلذلك اطلاقها على قور الارث لان التنصيص  
 على الوارث في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك تبينه على اعتبار المقدار  
 قال في الهداية ولان الغرم بالغنم وفيه ما فيه على استسقف عليه عن قريب  
 يجز عليه ليقاضي مستحق ويعتبر فيها اهلية الارث لا احرازها لانها لا تقبل  
 الا بعد الموت لان المنقح الاحراز المحقق اذ لا معنى له بل لما ذكر في الهداية  
 ان المعرذ كان له حال وابن عم يكون نفقته على خاله او ميراثه بحج  
 ابن عمه يعني ابقيا بعد موته نفقته من له اخوات متفرقات عليه احيانا  
 كارت ونفقة من له خال وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاضلاع ودينا  
 الا بالنزوة والاصول والفروع لاحاجة زيادة ما قيل ولا على الفقهي  
 الالهة والفروع ولا نفق الالهة لان فيما تقدم غنى عنه كما لا يخفى على  
 من تأمل فيه ووقف على وجوه الدلالة وباع الاب عرض ابنه الكبير  
 غايبا لا بد من قيد الكبير لان الصغير له بيع عقاره ايضا وقيد  
 الغيبة اذ لو كان حاضرا ليس له بيع عقاره ايضا بالاتفاق هذا  
 كله مفهوم من الهداية لا عقان العقار الضيقة وقيل كل مال الاصل من  
 دار وصيغة من المعرب لنفقة اذ باع ابن متاعه في نفقته جاز  
 وهذا التحان وان باع العقار لم يجز وقال لا يجوز ذلك كله وهو  
 القيل لانه لا ولاية لانقطاعها بالبيع وشيئا ولم يذكر حال  
 حضرة وله ان للاب ولاية الحفظ ولا كذلك العقار لانها محفظة بنفسها

ببدية ما ذكره في نفقته

صدر الشريعة

صدر الشريعة

في مال الغائب



وإذا جاز بيع الأب فالشئ من جنس حقه وسواء نفقة فله الاستيفاء منه كما  
 لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز كمال الولاية ثم لم ينأخذ منه  
 نفقة لأم من جنس حقه ولادلاله فيأذكر على أن عليه جواز بيع الأب  
 مناع ابنه الغائب الحاجة إلى النفقة كما سبق إلى بعض الأفهام وإنما  
 دلالة على أن له ذلك لتلك المصلحة أي لا يأن أن فعله ولا ينفعه الغائب  
 وأما ما قيل في تعليل ما ذكر أن للأب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة  
 وأما لا يبي بيع العقار فليس بشئ لأن ما ذكرنا غايصلي وجه العدم  
 الأب على بيع عقار ابنه الغائب لأجل الحفظ والكلام في عدم ولا  
 عليه عند الحاجة إليه لبقاء نفسه وما ذكرنا لا يصح له أدلة بل ان يقول  
 كما أنه لا نظر للأب في بيع عقار كذلك لا نظر له في استهلاك عرضه  
 وإذا جاز ذلك لصرون بقاء نفسه فلم لا يجوز بيع عقار لتلك الضرورة  
 للدين له عليه أغلام يجوز بيع مناع الابن الغائب هذه المصلحة لأنه  
 مع القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فإنها واجبة قبل القضاء  
 وإنما قضاء القاضي إمانه ذكر في غاية البيان وعلم منه أن المراد عدم  
 الجواز قضا لا ديانا فاندفع ما قيل إذا كان للأب حال عيبه ابنه  
 ولاية الحفظ فما المانع له من البيع بالدين ولا الام بيع ماله لتفقهها  
 إذا لولاية لها أصلا في التصرف في حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر  
 ومن قال لأن تملك مال الابن مخصوص بالأب لقوله عم أنت مالك  
 لا بيك فقد اخطأ في التعليل الثاني ولم يصب في الأول فقال في

في بيع الغائب  
 في بيع الغائب

في بيع الغائب  
 في بيع الغائب

في بيع الغائب  
 في بيع الغائب

مودع الابن لو انفقها على يديه بلا امر قاض لا الابن لو انفق ماله  
 عند ما دل هذا على أن للام ايضا تملك مال الابن عند الحاجة إذا لم  
 يحتاج إلى البيع بأن يكون من جنس حقه وإذا قضى نفقة غير المرسل  
 ومضت مدة سقطت لأن نفقة غيرها باعتبار الحاجة وقد روت  
 الغنية عن الماضي قال في الذخيرة أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط لأنه  
 لو سقطت بعض المدة اليسير لما أمكنهم استيفاء وفقدروا الفاضل  
 بالشهر إلا أن هذا إذا كان القاضي بالامداد إذا لم يمد ذلك من الاستدانة  
 ونفقة المملوك على سيده فإن أبي كب وافق وان عجز امر سبعة لأم  
 أهل الاحتقاق وفي البيع انفسه حقه وليس فيه ابطال حق المولى لأن  
 الشئ يقوم مقامه والابطال إلى حلف كلا ابطال **كتاب**  
**العقار** عنوان الكتاب بالعقار دون الاعتاق ليستظم ما قيل  
 الفصل الثاني ذكر وباب الاستيلاء فان الاعتاق لا ينظمها كالأب  
 على ذوي الرشاد هو في الشرع قوة حكمية ثبت للرفيق يدفع به يد  
 الاستيلاء والتملك عن نفسه ويصير أهل الولاية والشهادة والمالكية  
 ويصير من مالك المالكية يتنازع الحرية بدون العكس فذلك قال مالك  
 دون حر مكلف بصرح لفظ بلانية كانت حر ومعتق أو عتيق أو  
 أو حررتك أو هذا مولاي أو يا مولاي إذا كان أي العبد  
 معروف بالنسبة لفظ المولى مشترك أحد معانيه المعتق وفي العبد  
 المعروف نسبة يتعين هذا المعنى فالنحو بالبرحي في عدم الحاجة إلى

في بيع الغائب  
 في بيع الغائب



الى النية ورأسك حر ونحو مما عبر به عن البدن وبكناية ان نوى  
 كلامك في عليك اما كان هذا كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع و  
 نحن وبالاتفاق ولا سبيل اي وكذا لا سبيل في عليك لان معناه لا  
 ملك في عليك فان الملك هو الطريق المؤدي الى النقص والانتفاع  
 ولا سبيل في اليك اي الى النقص فيك او الى الانتفاع بك ولارق  
 الرق ضعف شرعي تبينه العجز في الحل فيجوز عن تصرفات الشرعية  
 ويسلب عنه اهلية الولاية وخرجت من ملكي الملك اتصال شرعي بين  
 الانسان وبين شئ يكون مطلقا لتصرفه في لولا المانع وجازع عن  
 الغير فيه وما يتحقق عن تصرف الغير فيه وما يتحقق الملك بدون الرق  
 في غير الرق كذلك يتحقق الرق بدون الملك في الرق اذ كان وقفا  
 في الابتداء سبب الملك في قوله لارق في عليك اطلق الرق واراد به الملك  
 وظلت سبيلك ولانتم قد اطلقتم وبهذا ينبغي ان حذر الباء ليعلم انه  
 على قوله بكناية وانما عطفت عليه لانه ليس بكناية فان المقول ان كان  
 مثله مثله وسو جمل النيب وثبت على دعواه ثبت شبه منه ويكون خرا  
 وان لم ينو وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ جازعا عن الحرية فيعتق وان  
 لم ينو وكان كناية لا تصاح الى النية او ما يقوم مقامها من قرينة الحال  
 للاصغر والاكثر فيما لا يولد مثله سواه ان كان اكبر سانه او اطلاقا  
 من ومحمد ثم ان صاحب الهداية اعتبر للقدوري في صوغ المسئلة شرطا وشيئا  
 على ذلك ولحقه المعنى نظر الى انه شرط البتة النيب للثبوت القوي لان

سبب في غير  
 النية

سبب في غير  
 النية

سبب في غير  
 النية

سبب في غير  
 النية

سبب في غير  
 النية

لان الرجوع عن القيق لا يصح وعن النيب يصح نص على ذلك في الاسلام  
 لا بيا ابني واي لا لان المقصود بالنداء احتضار المأدى بصوت  
 الاسم من غير قصد الى المعنى واذ لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت المجاز  
 وهو محرم لما فيه من العصور فان ثبوت القيق لا يلزم ان يكون بطريق  
 المجاز كما اذ كان المأدى من يولد مثله مثله وسو جمل النيب لان  
 القيق لا يثبت بطريق المجاز على ابي بن انقابل لان النداء لا اعلام  
 لكنه متى كان يوصف يمكن اثباته من جهة حال النداء كان يتحقق ذلك  
 الوصف في المأدى يستحضر بالوصف المحض كقول يا حرا عتيق  
 ومتى كان يوصف لا يمكن اثباته من جهة حال النداء كان مجرد الاعلام  
 دون تحقق الوصف والنبوة لا يمكن اثباتها حال النداء من جهة ولا  
 في عليك اي لا بد وزوال اليد غير لازم للقيق لانه قد ثبت ولا يزول اليد  
 كما اذ كان القيق صغيرا لا يخرج عن يد مولاه بالقيق ومدار الكناية  
 على لزوم الكناية به للكناية عنه لا على العكس كما قلتم من قال فيمكن ان يكون  
 عبدا ولا يكون عليه يد كالكاتب ولفظ الطلاق وكناية اذ ادها ما عدا  
 الفاظ يقع بها القيق صريحا كانت حرة ونحو بقرينة قوله مع نية القيق فان  
 تلك الالفاظ بمنزلة عن مظنة الحاجة الى النية بقي مناسي وهو ان  
 اطلقك من كتابات وقدمانه يقع به اتفاق ثم ان القيد المذكور متعلق  
 بالثبوت الاخر لا بالجموع لوقوع القيق بيا ابني وبالف في مع نية على  
 ما مر في غاية البيان وفي المسئلة خلاف النافي فان عند

صدر النقص

صدر النقص

تعام



لامته انت طالق بنيت العتق بعتق لان الاعناق ازالة ملك الرقبة  
والطلاق ازالة ملك المنفعة فيجوز اطلاق كل منهما على الآخر مجازا <sup>اجب</sup>  
عنه بان الجار لفظ يذكر ويراد به لازمه وازالة ملك المنفعة لازمة  
ملك الرقبة بدون العكس فيجوز المجاز من احد الطرفين وهو ان يذكر  
الحرية ويراد به الطلاق دون الآخر وهذا الجواب لا يفي بالغرض  
ان يقول ان لم يجز المجاز من الطرف الآخر مجرى الكناية فان منابها  
على لزوم الكناية به للكناية عنه وهو متحقق منها على ما عرفت به والكناية  
ايضا طريقا ملوك في هذا الباب وانت مثل الحر اذا نوى ذكر في  
المبوط انه يقع به العتق اذا قارن النية بخلاف ما انت الاخر ومن  
زارهم محرم قوله زارهم كناية عن القرابة النسبية ولا يلزم ان يكون <sup>ملك</sup>  
الرحم وقوله محرم صفه الرحم وهو في الحقيقة سب للمحرمية الا انه جعل  
في لسان الشرع نفس المحرم مبالغة في السببية او عتق لوجه الله والبطا  
او للضم او مكرها او سكران او اضاف عتقه الى ملك نحو ان ملك عبد  
فهو حر او شرط نحو ان قدم فلان فبعد حر ووجد في الشرط عتقه  
بشرط ان يكون العبد في تلك وقت التعليق لما عرفت انه شرط كعبد  
خبري خرج النيا مسلما قال الزاهدي في شرح المدوري هذا اذا خرب  
من انما والحمل يفتق بعتق امه لا يفتقه والولد يتبع امه في الملك والرق  
والعتق وفروعه كالكتابة والتدبير اعلم ان عتق الولد في بطن امه  
يتحقق على ثلثة اوجه لانه لا يخفى من ان يفتق بعتق امه لا يفتق مستقلا

هذا هو الوجه في قوله زارهم كناية عن القرابة النسبية ولا يلزم ان يكون ملك الرحم وقوله محرم صفه الرحم وهو في الحقيقة سب للمحرمية الا انه جعل في لسان الشرع نفس المحرم مبالغة في السببية او عتق لوجه الله والبطا او للضم او مكرها او سكران او اضاف عتقه الى ملك نحو ان ملك عبد فهو حر او شرط نحو ان قدم فلان فبعد حر ووجد في الشرط عتقه بشرط ان يكون العبد في تلك وقت التعليق لما عرفت انه شرط كعبد خبري خرج النيا مسلما قال الزاهدي في شرح المدوري هذا اذا خرب من انما والحمل يفتق بعتق امه لا يفتقه والولد يتبع امه في الملك والرق والعتق وفروعه كالكتابة والتدبير اعلم ان عتق الولد في بطن امه يتحقق على ثلثة اوجه لانه لا يخفى من ان يفتق بعتق امه لا يفتق مستقلا

اولا يفتق بعتق امه بل يفتق مستقلا والا اول هو المذكور والا على  
الثاني لا يخفى من ان يكون في عتقه تابعا لامه غير معتق اصاله ولا  
يكون تابعا لها بل يكون معتقا اصاله والا اول هو المذكور اخيرا  
والثاني هو المذكور بقوله لا يفتقه ومن خواص العتق على الوجه الثاني  
انه لا يفتق الحمل مالم يولد لانه مشروط بان يكون بين الاعناق والولادة قبل  
من ستة اشهر وتحقق هذا الشرط لا يعلم مالم يولد ولذلك ذكر فيه الولد  
دون الحمل ثم ان عتق الحمل على الوجه الاول لما كان في معنى عتق امه  
لاعتقا مستقلا امكن اعتبار البقية فيه من هذا الوجه وذلك لان في اعتبار  
عدم البقية من الوجه الذي قدرناه فما وقع في الهداية وغيره من <sup>معتق</sup>  
تبعا لامه لا يخفى غرضه الصحة ولما كان الاعناق المتعلق للام متعلقا  
للحمل ايضا في العتق على الوجه المذكور صح ان يقال انه يفتق قصدا فلا  
يمكن انجرار ولانه الى سواي الاب واما القول بانه يفتق اصاله فلا ي  
له وجهها وانما ذهب قائله لرغم ان عدم انجرار ولا يفتق عليه وقد  
عرفت ان ابنته على اعتاقه قصدا لا على عتقه اصاله والفرق بينهما  
دقيق فافهم وولد الامه من زوجها ملك لسيدها هذا اذا لم يكن الزوج  
مغرورا فان ولد المغرور حر باقية على ما ياتي في موضعه وولدها من  
حر لانه مخلوق من مائه فيعتق عليه **باب عتق البعض** ان عتق بعض  
عبد صح وسعى فيما بقي لا اعتبار ان ساءها المولى فانه يجزئ تحليفه  
الساعة عليه وتخليصه باعتاق الباقي صرح بذلك في المبوط وهو

انا قلنا من خواصه لان العتق على الوجهين  
الاخير وان كان مشروطا بان يكون بين الاعناق  
والولادة قبل ستة اشهر كما ذكرنا ان يفتق  
المذكور قبل الولادة كما اذا كان الحمل  
لا يشترط على احد ظهور ان اطلاق منه

صدق الشرح

من قال وجب عليه  
الساعة بالحبس



اي متق البعض بعد ما تقين في حقه السعاية باختيارها المولى كالتقا  
 بلارد الى الرق اي الى حكمه ومكونه محلا للملك والملك بالبيع وغير  
 قاته زابل بلا خلاف بخلاف الرق نفقة غير زابل عنه عند ابي حنيفة  
 لو عجز وقال لا عتق كله اعلم ان العتق حصوله في الحل لا يتجزى عندنا  
 وعند الشافعي ان كان المتق موسرا لا يتجزى وان كان معسرا يتجزى  
 حتى يمتق ما عتق ويبقى الباقي رقيقا يباع ويشترى اما الاعتاق فعلى  
 قول ابي حنيفة يتجزى في حالة الياسر والعاروق واللايتجزى في حالين  
 فالمعنى به ان الحل في قول حكم الاعتاق يتجزى عنه فيصور بثبوت  
 البعض دون البعض وعندنا الحل في قول حكم الاعتاق لا يتجزى  
 قال الامراء ان حكم الاعتاق ما اذا فيقول انه ازاله الملك عن الحل عند  
 ولا شك ان الحل عنه في قول ازالة الملك تجزئ فثبت حكم الاعتاق في  
 قدر ما اضافة اليه وابثته فيه ويبقى كل الحل رقيقا كما كان قال الاعتاق  
 لا يؤثر في الرق عنه وعندنا حكم الاعتاق اثنان العتق بازالة الرق  
 الذي سوضه والحل في قول العتق وزوال الرق لا ريب غير متجزئ  
 فاضافة الى البعض اضافة الى الكل فيقول الرق عن الكل من الحيث  
 ولو اعتق شريك خطه اعتق الاخر اذ ربح فروع العتق من التبرير و  
 الكتابة فيه فان للشريك الساكن ان يتصرف فيه بهذه الصقات او  
 استسماه او ضمن المتق موسرا اي حال كون المتق موسرا قيم خطه  
 الضمير راجع الى الاخر لا معسرا والولاد لهما ان اعتقا واستسماه

وان كان المولى  
 قد ازاله الملك  
 عن الحل عند  
 ولا شك ان  
 الحل عنه في  
 قول ازالة  
 الملك تجزئ  
 فثبت حكم  
 الاعتاق في  
 قدر ما  
 اضافة اليه  
 وابثته فيه  
 ويبقى كل  
 الحل رقيقا  
 كما كان  
 قال الاعتاق  
 لا يؤثر في  
 الرق عنه  
 وعندنا حكم  
 الاعتاق اثنان  
 العتق بازالة  
 الرق الذي  
 سوضه والحل  
 في قول العتق  
 وزوال الرق  
 لا ريب غير  
 متجزئ فاضافة  
 الى البعض  
 اضافة الى  
 الكل فيقول  
 الرق عن  
 الكل من  
 الحيث ولو  
 اعتق شريك  
 خطه اعتق  
 الاخر اذ ربح  
 فروع العتق  
 من التبرير و  
 الكتابة فيه  
 فان للشريك  
 الساكن ان يتصرف  
 فيه بهذه  
 الصقات او  
 استسماه او  
 ضمن المتق  
 موسرا اي  
 حال كون  
 المتق موسرا  
 قيم خطه  
 الضمير راجع  
 الى الاخر لا  
 معسرا والولاد  
 لهما ان اعتقا  
 واستسماه

ان ضمنه ان شرطه ولا معنى للمصدرية اذ لا خيار للعتق في الضمان و  
 رجع به اي بالضمان على العبد وقال لا ضمانا غنيا اي للاخر بغير العتق  
 عندما حال كونه غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاد للعتق لما مر ان  
 الاعتاق لا يتجزى عندنا ولو شهد كل من الشريكين بعتق الاخر في  
 عبادة الهداية اثنان الى شرط الاثبات في المدعى عليه يعني الشريك الاخر  
 فانه معتبر في تعيين السعاية على القادر بكل ما بقي من شرط اخر لا بد منه  
 ولو تخلف ذكر الاقطع في شرح القدوري والعبارة المذكورة سابقة  
 عنه سعي لهما في خطهما والولاد لهما وقال لا سعي للمعسرين لا للموسرين  
 على اصلهما الضمان مع الياسر والسعاية مع العار فان كانا معسرين  
 يجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية والضمان ايضا لان كل واحد  
 يدعى اعتاق الاخر والاخر ينكر ولا بينة ولا مخالفا ياراسي للموسر  
 ولا شئ لضد لان عتيقه ثبت بقوله ما ثم الموسر حقه في السعاية لانه  
 لا تبرئ عنها لعدم ارجاء الضمان على صاحبه لانه معسر المعسر يبرئ  
 عنها لانه يدعى الضمان على صاحبه لسان ولا يقدر على الزام الضمان  
 لان شريكه منكر وانما يقر للضد لعدم الدلالة فيه على انه لا حق  
 له في الضمان ايضا قال الاقطع في شرح القدوري من شهد على عتق  
 شريكه اعترف بعتق نصيب الشريك وبثبوت حتى الحرية في نصيبه  
 وانه لا يجوز التصرف فيه بالتملك وقوله مقبول على نفسه وغير مقبول  
 على غيره ووقف الولاد في الاحوال كلها اي حال الياسر والعار وما

ان يملك

ما جاز الشفيع

ما جاز الشفيع

صدر الشريعة  
زعم الخ  
لا دخل لزعمه

فانه مع ما تقدم من ان اذنت  
 العتق بازالة الرق  
 فلا يجب السعاية



ويارادما وعار الاخر لان كل واحد منكم اعتاه فوقف الولاء  
 الى ان يتفقا على اعتاق احدهما او اعتاقهما معا ولو علق احدهما <sup>عتقه</sup>  
بفعل عدا او الاخر بعدم محض وجهل شرطه قال في الحقايق وانفقا  
 انهما لا يدربان دخل فلان الدارام لا فلا مجال لواحد منهما ان يقول  
 لصاحبه ان النصف الباقي سوفني وان افقط سوفنيك عتق نصفه  
 اي زال الملك على النصف وسعى في نصفه لها مويري كان او معسر  
 او احدهما مويري والاخر معسر هذا عند وعند ابني سعي في نصف  
 قيمته لها ان كان معسرين ولا يستعي ان كان مويرين وان اختلف  
 شأنهما سعي في ربع قيمته للموسر دون المعسر عند محمد بن سعي في نصف  
 قيمة كذا في الحقايق ولا عتق في عتقين بان حلف كل واحد بعتق عبد  
 على صفة فانه لا يعتق واحد منهما في قولهم لان المقضي عليه بالعتق محمول  
 وكذا المقضي له ففاحت الجحالة فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضي  
 له والمقضي به معلوم فغلب المعلوم بالمجهول ومن ملك ابنة مع اخر <sup>هيته</sup> شريك او  
 او صدقة او وصية او اشترى نصفه من سيد او علق عتق عبدا <sup>بفعل</sup>  
 عتقه لعدم التأثير بخصوصية الابن ولا لكونه دارم محرم بشر نصفه  
 ثم اشتره مع اخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله اي علم الشريك حال  
 المشتري ويكون ابن شريك في الصورة الاولى ويكون بحيث يعتق  
 على شريكه بشر نصفه في الصورة الثانية ولم يعلم هذا في ظاهر الرواية  
 وفي رواية الحسن عن جعفر لا ضمان فيما اذا لم يعلم كالمورث

جعفر بن محمد

جعفر بن محمد

جعفر بن محمد

اي يفتق الابن في الاولى والعبد في الثانية ولا يضمن الاب <sup>الموت</sup>  
 نصيب الشريك كما لا يضمن الاب اذا ورث سوما اخر ابنه وصورة  
 ما انت امره ولها عبد هو ابن زوجها فتركها مع الزوج فوثق  
 الاب نصف ابنته والاخر نصف الاخر والاخر في هذه الصورة لان  
 الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته واعتقه الاخر وسعى له  
 اي الشريك مخير بين احدهما من الامرين وقال في غير الارث ضمن نصف  
 قيمة غنيا وسعى فقيرا لانه ابطال نصيب صاحبه بالاعتاق لان <sup>مباشرة</sup>  
 هذه الابواب اعتاق له ولم يذا يجتري به عن الكفارة فان كان مويري  
 يجب الضمان عليه وان كان معسرا يبي المعق وله ان يرضى بافاد <sup>نصفه</sup>  
 وان اشترى نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو الشري فلا يضمن  
 للمجهول لان الحكم يدور على السبب فلا يضمن كما اذا اذن له باعتاق  
 نصيبه وان اشترى نصفه لم الاب باقية ضمن غنيا او استسعى لان الشريك  
 لم يرض بافاد نصيبه فيختار بين التضمين والاستعانة وانما يقل ضمن  
 سعي لما عرفت ان الخيار للشريك لا للمعتق وطالفا فيما اي في العناية  
 فان عندما لا سعاية مع العتق ولو دبر احد الشركاء فاعتقه آخر  
 وبما موسر ان ضمن الساكن مدبره لا معتقه اراد بيان من عليه  
 التضمين فكانه يقول ان التضمين على تقدير تعينه باختيار  
 الساكن اياه يكون على المدبر لا على المعتق والمدبر معتقه ثلثة  
 مدبر الاما صفة هذا عند وذلك لان التدبير يجري عن كالا عتقا

من قال ان شري القريب عتق نفسه  
 في حق التظلم لعدم انقطاع التضمين الثاني  
 من قوله

اراد الرضا في حق الشري لا واعيان  
 على ما يضمن عنه قوله ولا يضمن في والا  
 فارضا لا يضمن منقول منه قوله

من قال عند ما لا يجب  
 السعاية فكانه يضمن  
 عند جيل السعاية منه

فلا يخفى ان يقال ان التضمين غير مقتضى  
 الساكن فانه لا يضمن له ولا يضمن له  
 نصيبه او يفتق او يملك او يستسعى  
 منه قوله



فيقص على نصيبه لكنه افد نصيب شريكه فاصدما اختار اعتاق حصته  
 فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيار امر اخر كالنصيبين وغيرهم <sup>للساكن</sup>  
 توجه سبب ضمان التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير ضمان معا  
 لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمان المعاوضة هو الاصل فيمن  
 التدبير ثم التدبير ان يضمن المصدق تلك قيمة العبد مدبر او قيمته  
 نصف قيمته فانه هو الاصح وعليه الفتوى ذكره في البوط والتمه  
 وقيل ثلثا قيمته فانه لان المنافع انواع ثلثه وهي على ذكر في كتابة  
 العبد المشترك من الهواية البيع واليهامه والاستخدام وامثاله <sup>والاعتاق</sup>  
 وتواجه في التدبير فات البيع ولا يضمن التدبير المصدق الثلث الذي  
 الساكن مع ان ذلك الثلث صار ملكا للتدبير بيمين الضمان ملكا مستقدا  
 وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق النصيبين واما الولاء  
 للتدبير وثلثه للمصدق وقال ايضا مدبره لشريكه لان التدبير كالاعتاق  
 لا يجري عند ما حثي به احد من صار اكل مدبره فيضمن ثلثي قيمته  
 لشريكه موثرا او محررا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالصار واليتار  
 ضمان الاعتاق لانه ضمان جنايه ولو قال من ام ولد شريكه <sup>او كبر</sup>  
 تخدوم يوما وتوقف يوما ولا سعاية عليها <sup>للمنكر</sup> ولا يسل عليها <sup>للمنكر</sup>  
 هذا عند وقال ان شاء المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها <sup>ان يكون</sup>  
 حرة لا يسل عليها لانه لما لم يصدق صاحبه بقلب اقراره عليه كانه  
 استولى فيمنع الخدمه ونصيب المنكر على كنهه في الحكم فلا يخرج

فيمنع الخدمه ونصيب المنكر على كنهه في الحكم فلا يخرج  
 فيمنع الخدمه ونصيب المنكر على كنهه في الحكم فلا يخرج  
 فيمنع الخدمه ونصيب المنكر على كنهه في الحكم فلا يخرج

134  
 لاعتاق بالعبادة وله ان المقر لو صدق كانت الخدمه كلها للمنكر  
 ولو كذب كان له نصف الخدمه فثبت ما هو المتيقن به وهو النصف  
 والخدمه للشريك ان اهدى والاستعداد لانه يتبرأ بجميع ذلك بدعي  
 الاستعداد والضمان والاقرار بامومه الولد يضمن الاقرار بالنسب وهذا  
 امر لازم لا يرتد بالردة فلا يمكن ان يجعل المقر كالمستولد وذكر في الاصل  
 رجوع ابي بن ابي قول ابي ج ولا قيمة لام ولد فلا يضمن عنى اعتقها <sup>شريكه</sup>  
 هذا ايضا عند وقال ايضا نصف قيمتها لان ماليتها ام الولد غير متقوة  
 عند ومتقوة عند ما ولو قال لعبد من عند من ثلثه له احد <sup>عنه</sup>  
 فيخرج واحد ودخل اخر فاعاد اى كلام المذكور وما قال ببيان  
 من ثبت ثلثة ارباعه ومن كل من غير نصفه هذا عند ابي ج وابي س  
 محمد ربع من دخل ومن غيره كما قال اى يعتق من الخارج نصفه بالايجاب  
 لان الايجاب الاول داير بينه وبين الثابت فصي الجارح نصفه بالاجماع  
 ويعتق من الثابت ثلثة ارباعه بالاجماع نصفه بالايجاب الاول لما مر  
 ورجعه بالايجاب الثاني لانه في حقه صح بقدر النصف لانه قد استحق  
 نصف الحرية بالايجاب الاول فاع النصف المستحق بالثاني في نصفه <sup>اصاب</sup>  
 المستحق بالاول لغاوما اصاب الغارغ بقى فيكون له الربع اما الداخل <sup>فيعتق</sup>  
 ربعه عند محمد لان الايجاب الثاني لما دار بينه وبين الثابت وقد اصابه  
 منه الربع فكذلك نصيب الداخل الربع وقال يعتق نصفه لان قصية  
 هذا الايجاب النصف لكونه دائرا بينهما ولكن نزل الى الربع في حق



الثابت للتحقق النصف بالايجاب الاول ولا يتحقق للداخل  
من قبل فثبت فيه النصف وان قاله مريضا ولم يجز وارث ولا مال  
له سواهم وقيمته سوا جعل كل عبد سبعة كسهم عتق عندهما  
وعتق من ثبت ثلثه ومن كل وغيره سمان وعند محمد كل ستة كسهم  
عتق عنده وعتق من خرج سمان وممن ثبت ثلثه وممن دخل سهم  
وسمى كل في باقية على القولين ويصح الثلث والثلثان اي اذا كان القول  
المذكور منه في مرض الموت ولم يجز وارث ولم يجز جوا من الثلث يجمع  
سهم العتق ومي سبعة على قولهما الا انما يجعل كل رقة على اربعة حاجتها  
الى ثلثه الارباع فقول يعق من الثابت ثلثه ومن الاخرين من كل واحد  
منها سمان فيبلغ سهم العتق سبعة والعق في مرض الموت وصية  
ومحل نفاذها الثلث فلا يبدان يجعل سهم الورثة ضعف ذلك فيجعل كل  
رقة على سبعة وجميع المال احدى وعشرون فيعتق من الثابت ثلثه ويحيى  
في اربعة ومن الباقي من كل واحد منها سمان ويحيى في خمسة وعند محمد  
يجعل كل رقة على ستة لانه يعق من الداخل عنده سهم فقصد سهم العتق  
بسهم وصار جميع المال ثمانية عشر وباقي الترخي ما سوان طلق كذلك  
قبل وطى اي ان كانت له تلك زوجات مهرقن على التواء فطلمهن  
قبل الوطى على الصفة المذكورة ومات قبل البيان وانما فرصة المسئلة  
في الطلاق قبل الوطى ليكون الايجاب الاول موجبا للبينونة فافاض  
الايجاب الاول ولا يبقى محلا للايجاب الثاني فيصير هذا المعنى

كالعتق سقط ربع مهرهن خرجت وثلثه امان من ثبت وثمن  
من دخلت لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها  
بين الخارجه والثابته فقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني  
سقط الربع منصفها بين الثابته والراخه فاصاب كل واحدة النصف  
فقط ثلثه امان مهر الثابته بالايجابين وسقط عن مهر الراخه ثم قال  
بعض المتأخرين هذا قول محمد واما عندهما فسقط من مهر الراخه ربع  
وقيل هو قولهما ايضا وعلى هذه الرواية الفرق لهما ان الكلام الاول  
انما يعتبر تعليقا في حق الداخل في حكم يقبل التعليل واما في حكم لا يقبل  
تخيير في حكمه ايضا فالبراءة من المهر لا يقبل التعليل فيكون تخييرا بالنسبة  
فثبت التردد في الكلام الثاني بين العتق وعدم في حكمه فيستصف  
بخلاف العتق فانه يقبل التعليل فلا يكون الكلام الثاني مترددا في  
فثبت كله والوطى والموت بيان في طلاق بهم اي قال لزوجتي اجد  
طالق فوطى احدىها او ماتت احدىها فكل منهما بيان ان المراد بالآخرى  
واما الوطى فلا انه لا يحل الا في الملك واحدىها قد زال عنها الملك بالطلا  
فكان بالوطى مستعيا للملك في الموطوءة فعقبت الاخرى لنزول الطلاق  
واما الموت فلا عرفان البيان انشاء من وجه فلا بد له من محل الموت  
وبيع وهبة وصدقة وتدين واستيلاء في عتق بهم اي ان قال  
حرمت احدىها او باع احدىها او استولوا احدىها فكل من الصفات المذكورة  
بيان المراد هو الاخر لان الاعاق ان له الملك فابيع ونحو يدل على ان

ما جازي الشفعة  
وذكر في التلمذ والامام  
وذلك فاسد في الحقيقة  
القبض وعدم منه  
صدقة الشفعة



على ان الملك باق في البيع فلا يكون مراد بالاعتاق واما الموت فقد  
 مريانه قال في الكافي ذكر التسليم في الميتة والصدقة في الهدية  
 وقع اتفاقا يعني لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل على اقباله  
 هذا عند وقال هذا ايضا بيان لانه لا يحل الا في الملك فذل على الموطوءة  
 ملكه فلم يكن مرادة بالاعتاق وله ان الملك ثابت فيها ولم يكن له ان  
 يتخذها وهذا لان العتق اليهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل  
 قبله وباول ولدت له ابنة ابنته حرة ان ولدت ابنا وبنتا ولم يرد  
 الاول عتق نصف الام والبنت والابن عبدان الاول ان كان هو  
 الابن فالام يعتق بالشرط واجارية يكونان معا لهما اذ الام حرة حين  
 ولدتها وان كان البنت لم يعتق احد فيعتق نصف الام والبنت واما  
 الظلام فبقر في الحالين فلم يذاك يكون عبدا ولو شهد بعتق اخر عبدا  
 هذا عند خلافا لهما واصل هذا ان الشهادة على عتق العبد لا يقبل الشهادة  
 وعند ما تقبل فقبل الشهادة في الصورة المذكورة وان اقدم الدعوى  
 الا في وصية اي ان شهدا انه اعتق احد عبدين في مرض موته او شهدا على  
 تدبيره في صحته او مرضه واديا الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة  
 تقبل استحسانا لان التدبير حيث ما وقع وقع وصيته وكذا العتق  
 في مرض الموت وصيته والخصم في الوصية انما هو الموصي لان نفعه يعود  
 اليه وسوم معلوم وعنه ظف وهو الوصي او الوارث ولان العتق يشيع  
 بالموت فيها صار كل منها خصما متعينا ولا اشكال في الدليل الاول

لان من اتصف لا يصح الا في الملك  
 فلا يتوقف لانه على القبض  
 دون وطى فيه ص  
 ان يزوج من ابنته  
 ان يزوج من ابنته  
 ان يزوج من ابنته  
 ان يزوج من ابنته

من حيث ان الموتى يتكر تدبير احد عبدين او الوارث يتكر ذلك بعد  
 الموت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعي  
 هو الموصي او خلفه لان كونه مدعيا حكمي باعتبار ان النفع يعود اليه  
 لاحقيق فلا ينافيه ان كان هذا في نفسه والامر في خلفه اسهل فاما  
 يرد على الدليل الثاني انه مخصوص بما اذا اديا الشهادة بعد الوفاة  
 ثم انه لا يخالف القياس بحيثي فلا وجه لاطلاق الاستحسان عليه قال  
 في مختصر المحيط وان شهدوا بعد موته ان قال في جوفه احد كما حر  
 فلا رواية فيه واختلفوا على قوله لا خلاف طريق الاستحسان فكل طريق  
 الوصية لم تقبل وعلى طريق الشك تقبل والصحيح انه يقبل بحان  
 ان يكون معلوما بالعتق فتبطل باحدى ما في حقه امتناع القبول  
 وقبلت في طلاق احدى نساءه انما قال ابو ج يعقل الشهادة منها  
 لان الطلاق ولو في اليهم حرهم الفرج وهو حي الله تع فلا يشترط الد  
 بخلاف العتق في اليهم فانه لا يحرم الفرج عند ذلك لا يقول يقبل  
 الشهادة في عتق احدى امته بعين ما في عتق احدى عبدين و  
 الامة ان حرم الفرج فلفت في عتق احدى امته تفريج على اذله  
 قوله ان حرم الفرج بطريق المفهوم فافهم **باب الخلف بالعتق**  
 يقين بان دخلت فكل عبدي يومئذ حر من له حين دخل بلكه بعد  
 حلفه او قبله وبلا يومئذ من له وقت حلفه فقط مثل كل عبدي او  
 امك حر بعد غداي كما يقين من له وقت حلفه فقط في قوله كل

لان سطره ان يكون في سائر  
 انفس الجلي على ما في باب  
 منه بعد  
 الخبايا  
 ما ذكرنا صدر الشريعة  
 من كتاب الفقه  
 من بعد  
 اسقط قول صاحب الشريعة  
 الدعوى في عتق العبد عند الطلاق  
 لان المهر من جريد اليه على الدليل  
 منه بعد  
 اسقط قول صاحب الشريعة  
 لعدم الجريد لانه منه بعد  
 من بعد



عبدني او ملكه حر بعد عند عتق اي عتق عبد بعد العتق لا الحمل  
 بكل مملوك في ذكوره وان ولدته لاول من نصف سنة وان تعينه <sup>معه</sup>  
 وقت الحلف وانما قيد بالذكور لانه عند الاطلاق عنه يعق الام و  
 يتسمها الحمل ودير بكل عبدني او ملكه حر بعد موتى من له يوم قال الامني  
 ملك بعد لانه لما اضاف العتق الى الموت فمن حيث انه ايجاب العتق شال  
 المملوك في الحال ويصير مديرا من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه  
 ولا يتناول من ملكه بعد ولا يصير هو مديرا حتى يتحق العتق فيجوز بيعه  
 فان مات عتقا اي من له وقت اليقين ومن ملكه بعد من الملك مات عتق  
 الاول فلانه مديروا اما العتق الثاني فلان اضافة العتق الى الموت  
 من حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية فيتناول ما يملكه بعد هذا  
 القول لان المعتق في الوصايا الملك حالة الموت ومن عتق على مال <sup>معدوم</sup>  
 ستقف على فائدة هذا القيد اوبه بان يقال انت حر على الف او  
 بالف فقبل عتق والمال عليه دين صحيح حتى يصح الكفالة بخلاف قبل  
 الكتابة على ما سياتي في موضعه والمعلق عتقه بالاداء بان يقال  
 ان ادبت الى كذا فانت حر ما دون يتمكن من ادائه المال في ادى عتق  
 لا مكاتب وقيد ادايته بالجلوس ان علق بان وباذ الا ورجع الموتى  
 ان ادى ما كسبه قبل التعليق لا مما بعد وعتق في حاله اي في حال ادايته  
 ما كسبه قبل التعليق وحال ادايته ما كسبه بعد وان حلى بينه وبينه  
 اي بين الموتى وبين المال بان وضعه في موضع يتمكن الموتى من اخذه

لأنه يكتسب

بأنه يكتسب

لأنه يكتسب

متصل بقوله وعتق اي عتق وان كان الاداء بطريق التحلية فانه  
 يحصل بها لان ادى بعضه اي لا يعق ان ادى بعضه وان نزل <sup>بعضا</sup>  
 في فضلية ادايهما ما ذكر من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض  
 وانما قال هذا لان عند بعض المتأخرين ان ادى البعض لا يجبر على قبول  
 فضلي هذه الرواية ان ادى البعض بطريق التحلية لا ينزل الموتى من له  
 القابض لكن المختار انه يكون قابضا لكنه لا يعق لان شرط العتق  
 اداء الكل ولم يوجد فلا يعق لهذا لانه لم يصر قابضا في حق البعض  
 في البتة هذا اذا كان المال معلوما وان كان مجهولا بان قال ان  
 ادبت الى درهم فانت حر لا يجبر على قبول المال لان مثل هذه الجملة  
 لا يكون في المعاوضة فيكون يمينا فخصا ولا يجبر فيها وفي انت حر بعد  
 موتى بالف ان قبل بعد موته انما اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب  
 العتق اضيف الى ما بعد الموت وانما اعتبر القبول بعد نزول اليجاب  
 واعقبة الوارث او العاضى او الوصى لان العتق تاخر عن الموت و  
 العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق واحد من مولى الذكر <sup>غاية</sup>  
 البيان عتق به اي بالف والا وان لم يوجد مجموع الامرين فلا اي لا  
 يعق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلان امران العتق متى  
 تاخر عن الموت لا يثبت الا باعناق الوارث او من يقوم مقامه واما  
 عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فلان الكلام في العتق لا الف  
 لا في العتق مطلقا وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت الموتى

انما حصل التحلية على الوجه المذكور اذ كان كالم  
 قسرا قابضا وكما يعق العبد  
 قسرا لا موقفا  
 قسرا لا موقفا  
 قسرا لا موقفا  
 قسرا لا موقفا



ولو حررت على خدمته سنة فقبل عتق وخدمته سنة اي وجب عليه  
 الخدمه سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل الخدمه يحجب قيمته اي  
 قيمة العبد وعند محمد قيمة خدمته ببيع عبده بغير فسخك تحي  
 قيمته وعند قيمتها الخلافية في الاولى مبنية على الخلافية الثانية وق  
 البناء انما يتعذر تسليم العبد بالملك يتعذر الوصول الى الخدمه  
 بموت العبد فصار نظرا لها انه معاوضة مال بمال لان العبد مال  
 حقه اذ لا يملك نفسه ولها ان معاوضة مال في حق المولى وفي اعتقها  
 على ان تروجهما ان فعل وابت عتقت ولا شيء على امر لان اشترط البذل  
 على الغير لا يجوز في الصاق بخلاف الطلاق ولو قال عني اي بطل على  
 وباقي المسئلة بحالها قسم على قيمتها ومهرها اي مهر مثلها ويجب حصته  
 القيمة لانه لما قال عني تضمن الشرط اقضاء اذ كان كذلك فقابل  
 الالف بالرقبة شراد والبضع نكاحا فان قسم عليها ووجب حصته سلم  
 له وسو الرقبة وبطل عنه ما لم يعلم وهو البضع ولو نكحت محصنة مهر  
 اي حصته مهر مثلها من مهرها وفي وجهه اي فيما لم يقل عني وفيما قاله وما  
 اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول وسو المولى في الوجه الثاني  
**باب التدبير** توفي الشريك تعليق العتق بمطلق موت المولى والا  
 وسو في الشرع طلب الولد من الامة وام الولد المستولن ومما لا يسم  
 التي خرج بها في الشرع من العموم الى الخصوص ومن عتق عن غير مطلقا  
 احتزم عن المقيد وهو ما قيد فيه الموت بقيد لا يحكم بوقوعه مع

في البيع والعتق والطلاق  
 في البيع والعتق والطلاق

في البيع والعتق والطلاق  
 في البيع والعتق والطلاق

في البيع والعتق والطلاق  
 في البيع والعتق والطلاق

في البيع والعتق والطلاق  
 في البيع والعتق والطلاق

في البيع والعتق والطلاق

يغيره

نحو ان مات من مرضي هذا فهو حر باذامت فانت حر اوانت حر عن  
 دبرني اوانت مدبر او دبرك اوان مات الى مائة سنة اي ان مات  
 وقت من هذا الزمان الى ذلك الوقت مائة سنة فانه مطلق معنى  
 ان كان مقيدا لفظا اذا كان الغالب موته قبل هذه المدة بان كان  
 ابن ثمانين سنة مثلا وفيه خلاف لابي س وغلب موته قبلها فجد  
 لا يباع ولا يوهب خلافا لثاني فان عند يجوز انتقاله من ملك الى  
 ملك ويخدم ويتاجر والامة توطأ وتكف فان مات سيده عتق  
 من ثلث ماله وسعي في ثلثه ان لم يترك غيره وفي كل ان استقر دينه  
 لان التدبير وصية لانه يتبرع مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت  
 في الحال فينفذ من الثلث وبيع اي صح بيبعه وجميع ما يوجب انتقاله  
 من ملك الى ملك وان قاله ان مات في سفر او مرضي هذا الى سنة  
 او نحوها مما لا يغلب وقوعه وعتق ان وجد شرطه كعتق المدبر اي  
 يعتق من الثلث كما يعتق المدبر كما المطلق منه وامة ولدت من سيدها  
 او من زوجها فملكها ام ولده وفي الاخر خلاف زفر والشافعي وكما  
 كالمديون الا انها تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب  
 ولولا الامة الا ان يعرّب فان اقترقت لارت اخرجت نسب بالادعوى والسعي  
 بنفيه اعلم ان الفرائض اما ضعيف ومي الامة او متوسط ومي ام ولد  
 وقدر صكها او قوي ومي المنكومة فيثبت نسب ولها بلا دعوى ولا  
 ينفي بالنفي بل باللعان او اقوى ومي المعتدة فيثبت نسب ولها ولا

صدقه

ما جاز

نبيه ونجاشه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

ولا ينبغي اصلا لعدم اللعان وام ولد الذي اذا سلمت نسج قيمتها  
وتصدق بعدها اي بعد السعاية وقال زفر يصدق في الحال والسعاية  
عليها ان عرض عليه الاسلام فابي وهي بحالها اي بقي ام ولد كانت  
ان عرض قاسم وان ادعى ولداً مشركاً اي بني المدعي واخرت  
نسبه منه لانه لما ثبت النكاح في نصفه لمصادره ملكه يثبت في الباقي  
ضرورة انه لا يتجرى لان سببه وهو المولود لا يجري اذ الولد الواحد  
لا يتعلق من مادرجين ومي ام ولد وهذا بالاتفاق لان الاستلاد لا  
يتجرى عندهما وعند يصير نصيبه ام ولد لم يملك نصيب صاحبه بالحق  
وهو الذي ذكر بقوله ومن نصف قيمتها ونصف عقرها لانه وطئ  
جارية مشركه اذ الملك يثبت حكماً للاستلاد فيستحق الملك في نصيب  
صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجزئ عليه العقر  
لان الملك هناك يثبت شرطاً للاستلاد فيستقدم فصار ولها ملك  
واما كان ذلك لان ماله من الحي لا يكفي للاستلاد لانه حتى يملك الحقيقة  
ملك والحقة فلم يجر له ان يتزوج بخلاف الشريك فان له حقيقة  
الملك في النصف فيكفي لصحة الاستلاد فلا حاجة الى النقل لاقية ولذا  
لان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق والنكاح يجب في ذلك  
فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق بشئ منه على ملك الشريك وان دعيا  
معا فهو منها خلافاً لما في فان عند يرجع الى قول القائف وي  
ام ولدها وعلى كل بعض عقر على قدر حصته وتفاصيل ان نأويا

فان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق والنكاح يجب في ذلك فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق بشئ منه على ملك الشريك وان دعيا معا فهو منها خلافاً لما في فان عند يرجع الى قول القائف وي ام ولدها وعلى كل بعض عقر على قدر حصته وتفاصيل ان نأويا

فان النسب يثبت مستنداً الى وقت العلق والنكاح يجب في ذلك فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق بشئ منه على ملك الشريك وان دعيا معا فهو منها خلافاً لما في فان عند يرجع الى قول القائف وي ام ولدها وعلى كل بعض عقر على قدر حصته وتفاصيل ان نأويا

ويرث من كل رت ابن لانه اقربهم لانه وهو حجة في صحة وورثانه  
ارث اب لا استوايهما في السبب وان ادعى ولداً مكاتبه لزم عقرها  
لانه لا يتقدم الملك لما من ماله من الحي كاف لصحة الاستلاد ونسب  
الولد وقيمة لانه في معنى ولد المورث حيث اعتد دليله وهو ان  
كبه فلم يرض برقم فيكون حراً بالقيمة ثابت النسب منه لا الامة اي لا  
الامة ام ولد لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكاتبه وغني عن  
انه لا يعتبر بصدقة اعتباراً بالاب ووجه الظاهر ان المولى لا  
التصرف في اكاب مكاتبه حتى لا يملكه والاب يملكه فلا يصبر  
والا اي وان لم يصدق مكاتبه لانيث نسبه الا اذا ملكه بعد فانه ج  
يثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع **كتاب الايمان** سوي  
اليامين في الشرع عقد قوي به غرم الخالف على الفعل او الترك اعلم  
ان اليامين نوعان يعرف اهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم القسم به  
ويكون ذلك قسماً الا انهم لا يخصصون ذلك بانه وفي الشرع هذا النوع  
من اليامين لا يكون الا بانه والنوع الاخر السخط والتجذر وسويعين  
الفقه لما فيها من معنى اليامين وسو المنع والايجاب ولكن اهل اللغة  
لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم والمصوباء الكتاب بيان  
الاول فقال القسم ثلث عموس يات به وهو طرفة كاذباً على اسوأ  
كان على فعل او ترك او على غيرهما اذا قال واسه انه حجر لان ونحو  
يرجى عفو وسوطه ظاناً انه حي وسو ضن ومنعقد وسوطه

صدر الشرع  
فان صدر الشرع  
على الملك والخلف منه

صدر الشرع  
فان صدر الشرع

صدر الشرع

منها تفصيل

رد لصدور الشرع  
في الموضفين  
دنه



وكفر فيه فقط خلافا لما في فانه يكفر عند في العوس ايضا ان  
ولانا ليس لله هو والاكراه في الحلف والخت يعني يجب الكفارة وان  
كان الحلف والخت سهوا او اكرها خلافا لما في والمراد من  
ما يعي النيان لانه يتصور في الحث وان لم يتصور في الحلف وهو  
او باسم اخر سواء تعارف الناس الحلف به او لا في الظاهر من مذهب  
اصحابنا وهو الصحيح ذكر في التبيين كالرحمن والرحيم والحق وبصفته  
يحلف به من صفاته كقوله الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا يغير  
كالبني والقران والكعبة والابصه لا يحلف به اعراس كرحمة وعلم وبضائه  
وغضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله مويدان باعتبار النقص قال  
تعالى لعمر الله وهو البقاء والبقاء من صفات الذات فكانه قال والله  
من البسوط وايم الله قال محمد معناه ايم من جميع اليمين تقديم وايمن الله  
الا ان النون اسقطت عند كثرة استعمال التخفيف وهذا مذهب نحوي  
الكوفة واما البصريون معناه والله وليم صلة وعمر الله ومتياف  
واقسم واحلف ولله وان لم يقل بالله فيه خلافا لرقرو على نذر  
او يمين او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل هذا فهو كافي وان  
لم يكفر انما قال هذا لانه علق الكفر بالفعل المذكور فيكون يميناً  
التعليق وعدم الكفر بذلك الفعل منظمه الدلالة على عدم صحة التعليق  
ويلزم عدم صحة اليمين فكان في عدم الكفر ذلك الوهم فرفضه عما ذكر  
وانما يكون يميناً لانه لما علق الكفر فقد اعتقد واجب الامتناع وقد يمكن

حجته

انما يكون يميناً لانه لما علق الكفر فقد اعتقد واجب الامتناع وقد يمكن

صد الشريعة

القول بوجوب لغيره يجعله يميناً كما تقول في تحريم اكل مال علقه بماض  
او ان اي لا يكفر به سواء علق الكفر بماض موجود والتعليق بالموجود  
يتخير وعن ابن عباس انه لا يكفر باعتباره الماضي والمستقبل والصحيح ان كان  
عالمه ان يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلاً او عنده انه  
يكفر بالحلف في العوس او بما شاع الشرط في المستقبل يكفر فيها لانه لما  
اقرم عليه وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر وقال الشافعي لا يكون  
كذافي التبيين وسوكذ في خوارم يمين قوله لعمر الله مبتداً ويمين ضم  
وانما لم يقل قسم لما عرفت ان القسم خص بالقسم الاول من اليمين ونقص  
ذكر يمينه وصفاً وحق الله قال في الخائنة وحق الله يمين عند في  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو رواية عنه وقوله والحق يمين اتفاقاً وصافيه فلا  
والصحيح انه يمين وسوروايم عنه ان اراد به اسم الله تعالى وعمرته و  
سوكذ خوارم بخداي يا بطلاق رن صيغة المضارع في اللغة الفاعل  
مشتبهة بين الحال والمستقبل وانما يخص الاول بزيادة لفظي وهذا  
هو السر الفرق بين قوله سوكذ في خوارم وقوله سوكذ خوارم حيث  
كان الاول ينادون الثاني وان فعله فعليه غضبه او سخطه السخط لا  
الامر اكبر بالاعظام دون الاكفاد والنظر والغضب يعمل في التو  
فيكون اعم منه يقال سخط السلطان ولا يقال سخط الحجام من فوائده  
خاخر زاده اولغته واما زان او سارق او شارب خمر او كل ذبيحة  
ومروا قسم الباء والواو والتاء وتضمن كانه افعله وكفارة علق

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

بفعل ما مضى والمستقبل وعند محمد بن قيس  
ان كان يعلم انه كاذب يكفر لانه علق الكفر  
صد الشريعة



رقية او اطعام عشرة ماكين كما هي في الظاهر او كسوتهم لكل ثوب  
 ليس اكثر بدنه فلم يجز السراويل الا اذا كان قيمة قيمة طعام عشرة ماكين  
 فانه يجوز من غير الطعام باعتبار القيمة وان جاز عنها اي على القيمة المذكورة  
 وقت الاداء يعني وقت وجوده لا وقت ارادته دل على ذلك ما ذكر  
 في البوط من انه اذا صام المكفري يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم  
 او يكسولم يجزى الصوم وعليه الكفارة بالطعام او الكسوة صام ثلثة  
 ايام ولا خلاف في ذلك في وقت جبر قبل حث ان قدم الكفارة على  
 الحث لم يجز خلاف ذلك في لانه اذا ما بعد البت وهو الميمين  
 التكفير بعد الحرج ولنا ان الكفارة لسر الحجة والاضحية واليمين  
 ليست بسبب لانها مائة غير مقتضية بخلاف الحرج لانه مفضل ثم لا يستر  
 ومن الممكن وقوعه صدقة كذا في الهداية وفيه ان سر الحجة حكم الكفارة  
 لا طهرها والعبادة للعلامة لا الحكم فالوجه ان يقال ولنا ان اليمين ليست  
 لانها مائة غير مقتضية فانها انقضت للبر والكفارة على تقدير الحث  
 فلا يكون اليمين سببا بل السبب الحث واليمين شرط فلا يقدم  
 الحث وخلاف الثاني في الكفارة المالية ووجه الفرق وماله عليه  
 في كتب الاصول ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه حث  
 اي يجزيه ان يحنث قال في البوط بجي عليه ان لا يفعل لانه متى  
 على الاقدام على المعصية ولا يرفع الزم يمينه وكفى ولا كفارة في حلف  
 كاف وان حث سلا ومن حرم ملكه لا يحرم يعني بسبب اليمين لان

في حلف على معصية  
 لا كفارة له  
 في حلف على معصية  
 لا كفارة له

في حلف على معصية  
 لا كفارة له

في حلف على معصية  
 لا كفارة له

لان حريم الحلال الى الله تعالى العبد لكنه يصير خطورا بسبب الخط  
 اعم من الحرمة كان المباح اخص من الحلال ولذلك قال وان استباحه  
 كفى ولم يقل وان استحل كفى اي ان عامل معاملة المباح كفى لان حريم  
 الحلال عين على امر وقال الثاني لا كفارة عليه ومن نذر مطلقا اي  
 غير معلق بشرط يخبره على صوم هذا اليوم او مطلقا بشرط يربى كان قد  
 عايى فوجد وفي وبالم يريده كان زنت وفي او كفى سوي الصحيح دراية  
 ورواية اما الاول فلانه قد صح رجوع ابي ج عاقل عنه في ظاهر الرواية  
 من وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يربى او بشرط لا يربى ذكر في البوط  
 واما الثاني فلانه اذا علقه بشرط لا يربى ففيه معنى اليمين وهو المنع لكنه  
 بظاهره نذر فتجبر لا يقال ان كان الشرط امرا ما كان زنت مثلا  
 ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف لانا  
 لا اذا دخل خصوص الفعل وكونه حراما في التخيير وانما نشأ ذلك عن  
 التعليق بشئ لا يربى حراما كان او حلالا فلا يلزم كون الحرام حيا  
 للتخفيف وانما يلزم ذلك ان لو كان خصوص الفعل او الحرام  
 في ايجاب التخيير والابتن في وجود التخيير اذا لم يكن مترتبا على الفعل  
 الحرام ومن وصل ان ساد الله تع بحلفه بطل قال مالك يلزم حكم  
 اليمين والنذر **باب حلف الفاعل** من حلف لا يدخل بيتا يحنث به  
 صفة الا ان ينوي البيوت دون الصفاف فدين فيما بينه وبين الله  
 مع ولا يدين في القضاء ذكر في البوط لا الكعبة او مسجد او كنيسة او

في حلف على معصية  
 لا كفارة له

في حلف على معصية  
 لا كفارة له

في حلف على معصية  
 لا كفارة له

في حلف على معصية  
 لا كفارة له



اود هليق او ظلة باب دار لان البيت موضع اعتدال بيتوته فالصفة  
 بيت لاهن المواضع كما في لا يدخل دارا فضل دارا خربة حيث لا  
 و 2 هذه الدار بحيث ان دخلها من جهة صحرا او بعد ما بنيت اخرى  
 وقال ان افعى لا ينجس في الوجوه او وقف على سطحها او قبل في غارها  
 يعني عرف العجم لا ينجس اي بالوقوف على السطح قال الفقيه ابو الليث في  
 النوازل ان كان الحالف من بلاد العجم لا ينجس ما لم يدخل الدار لان  
 الناس لا يعرفون ذلك دخولا كما لو جلت مجدا او حاما او بيتا ناوا  
 بيتا ودخلها بعد هدم الحام حيث لا ينجس لانها لم يبق دارا اصلا  
 وهكذا البيت ودخلها من جهة صحرا او بعد ما بنيت اخرى فانه لا ينجس الى  
 اسم البيت ووجه الفرق بين مثلتي الدار المعروفة والنكوة ان الدار  
 اسم للعرضة والبناء تتبع لها وهو بمنزلة الوصف لان قيام بالعرضة  
 ولهذا يدخل في البيع من غير ذكرها فاذا كانت الدار معينة كما في لا يدخل  
 هذه الدار لا يعتبر فيها الصفة والصفة في المعين غير معتبرة الا اذا  
 كانت شرطا او داعية الى المعين كما اذا اطلق لا يأكل هذا الرطب فانه  
 يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما صار تمر لم ينجس لان هذا الوصف  
 يصلح داعيا الى المعين لمن نطق اكل الرطب وصفة كون الدار مبنية  
 لا يصلح داعية الى المنع عن الدخول وليست شرطا مذكورا فلا يعتبر  
 فقلعت المعين بالاصل دون الوصف واما اذا كانت الدار منكوبة  
 كما في لا يدخل دارا يعتبر فيها الصفة وتعلق المعين بما يعرف به كونها

142  
 دارا اذا الغاب انما يعرف بالوصف وذلك هو البناء في الدار لان كل دار  
 لا يتعدى دارا وبهذا التفصيل استحکم بناء تحقيق المقام. واتسع  
 الكلام. واتضح ما هو المرام. من وصف الدار وظهر ان الفرق غير  
 واه وان من توهم ان المراد في الوصف توصيف المشار اليه بصفة كما في  
 لا يكلم هذا الباب فقدم ثم ان الامر في البيت على خلاف هذا فانه  
 اسم لما سات فيه والعرصة انما تكون صاحبة للبيتوتة بالبناء فكان البناء  
 من اصله وذاته لا من وصفه وتوابعه فالباب ليس بيت بعد تقديم سؤ  
 كان معرقا كما لا يدخل هذا البيت او منكرا كما في لا يدخل بيتا يتعلق بالمعین  
 بعينه فلا ينجس بدخوله بعد ما صار صحرا ونزول عينه وبهذا الفرق  
 اضمحل ما تخيل بعضهم في البيت وظهر ان ما وجد فيه من سقط المتاع  
 او هذا الدار وقف في طاق بابه لو غلق كان خارجا ولا يكتمها وهو  
 ساكنها ولا يلزم وهو الاسم ولا يركب وهو كربة فاض في النقلة انما  
 قال هذا ولم يقل فانتقل مع انه اضر واظهر لان المعبر هو الشروع  
 في مقدمات النقل لا النقل نفسه قال في البسوط ان كان في طلب  
 اخر فبقى في ذلك يوما او اكثر لم ينجس في الصحيح من الجواب لانه لا يمكن  
 طرح الامتعة في السكة فيصير ذلك القدر المستثنى لما عرفت من مقصود  
 اذ لم يعرط في الطلب والنزع والنزول بلا مكث لم يقل ونزع ونزل  
 لان المعبر فيها ايضا في الخلاص عن النجس سواء الشروع في تحصيل الشئ  
 فيها لا اصوله قال زفر في نجس لوجود الشئ وان قل قلنا المعين سر

من هنا ان ما في الدار  
 ضيق فالتسليم انما يتنقل  
 لا يشترط ان يكون في  
 لا يشترط خلاف

والله قال في المسوط انما اذا  
 اقترع القدر المستثنى من سائر الدار  
 فانه لا ينجس من غير ذلك  
 فانه لا ينجس من غير ذلك  
 فانه لا ينجس من غير ذلك  
 فانه لا ينجس من غير ذلك



للبرفران تحصيل البر مستثنى اولاً يدخل ففقد فيها انما لا يثبت  
 في من الصورة لان الدخول هو الانتقال من الخارج الى الداخل فالكس  
 فيه ليس بدخول بخلاف الكس واللبس والركوب فان للدوام فيها  
 حكم الابتداء الا ان يخرج قد بين الايان يخرج في حرف الحروف هذا  
 سابع شائع ثم يدخل ولا يكتفى هذه الدار والبيت او المحلة لا بد  
 خروج بكل اهله هذا بالاتفاق وبقائه الاما لا ياتي به الكس المروي  
 غرابي ج ان يثبت اذا ترك بعض امتعة فيها الا ان شايخنا قالوا هذا  
 اذا كان الباقي ياتي به الكس اما بقاء مكنته او قطعة حصير او تد  
 فيها لا يبقى ساكن فيها فلا يثبت كذا في المبسوط وفي التبيين قال محمد  
 نقل ما يقوم به الكس لان ما ورد ذلك ليس من الكس قالوا هذا من  
 وادفع بالناس وقال ابو بصير نقل الاكثر لان نقل الكل قد  
 فلا يثبت اذا نقل الاكثر والافحنت وعليه الفتوى وهذا الاصل  
 في الامتعة واما الاصل فلا بد من نقل الكل بالاجماع بخلاف المصنفين  
 فانه لا يشترط فيها نقل الامل والمساخ وحث في لا يخرج لوجله  
 مام لان اخرج بلا امر مكرها او راضيا ومثله لا يدخل اقسامها  
 ولا في لا يخرج الا الى جنة ان خرج اليها ثم اتى حاجته انما لم يقل ثم الى  
 اخر لان المفهوم منه تكرار الخروج ولا يخفى فاده وحث في لا يخرج  
 الى مكة فخرج حقه المعتبر ان يجاوز عمان مصر ذكره في التبيين  
 وان وضع لتحقق الخروج الى مكة لا في لاياتها حتى يخلها لان الايان

في قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج

عبادة عن الوصول وذهابه كمن وجهه وسوا الحق اضلف فيه الشايخ  
 قال ضرب يحيى بن عمر له الايتان وقال محمد بن سلمة بن عمر له الخرج  
 قال في الهداية وهو الاصح لانه عبادة عن الزوال واما قوله في ذهاب  
 الى ربي اي متوجه فعارض بقوله في ذهابا الى فرعون فان المراد به  
 الايتان وفي الكافي هذا الاضداد فيما اذا لم يكن له نية فان نوى  
 لو الايتان فعلى هذا ما نوى لانه يحتمل كل واحد منهما وفي لياقين مكة  
 ولم ياتها لا يثبت الا في اخرجونه لان البر قبل ذلك مرجوح في لياقين  
 عند ان استطاع ان لم يات به بلا مانع كمن او سلطان يعني ان قوله ان  
 محمول على استطاعة الصحة دون القدرة ان لم يوجد منه النية وان  
 وجرت فعلى ما ذكره بقوله ودين نية الحقيقة يعني ان نوى استطاعة  
 القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة كلامه هذا متفق  
 ثم قيل يصح قضاء ايضا وقيل لا يصح والمصنوع لمكان الاضلاف  
 والمفهوم انما يعتبر اذ لم يظهر وجه تخصيصه وشرط للبر في لا يخرج  
 الابادة لكل خروج اذن لان المستثنى خروج معقود بالاذن وما  
 واد ذلك داخل في الخطر العام ولو نوى الاذن ثم يصدق ديانة  
 لانه محتمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر لا في الا ان اي لا يشترط كل  
 خروج اذن ان قاله لا يخرج الا ان اذن لان الا ان للغايب فيهما  
 به وحتى ان وحث اي شرط له في ان خرج وان خرج لم يدر في  
 او ضرب فعلها فورا وفي ان تعذبت بعد تعال تعد مع تعذبت معه

من قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج

في قوله لا يخرج  
 من قوله لا يخرج



ذلك الطعام المدعو اليه ذكر في الهداية وكفى اي لحن مطلق النفذ  
 ان ضم اليوم بان يقول ان تغديت اليوم لانه زائد على مر الحجاب  
 فيجعل مستديرا كيلا يبلغوا اليوم ومركب لما ذوق ليس لولاه في  
 الحلق الا اذا لم يكن عليه دين مستغرق لرقية وكسبه لا يحن وان نوى  
 لانه لا ملك للموتى فيه وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن عليه دين  
 لم يحن ما لم ينو لان الملك فيه وان كان للموتى لكنه يضاف الى العبد  
 عرفا وشرعا قال عزم من باع عبدا وله مال الحديث فيحمل الاضافة الى  
 الموتى فلا بد من اليته هذا عندنا في ج وقال ابوس في الوجوه كلها يحن  
 اذا نوله لاختلال الاضافة وقال محمد يحن وان لم ينو لاعتبار حقيقة  
 الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للتعبد عند وتقييد كل من هذه النسخة بمرها  
 لان المعنى الحقيقي مستقذر والرواية في التمر بالبناء المسألة لانه يحن  
 اليسر والرجب والتمر منها وان تناول الكل بخلاف التمر بالبناء المشاة فانه  
 لا يتناول اليسر وهذا البس ياكل عينه لان عينه مأكول عاده فانها  
 تقطع وتوكل وتجن منها الكشك والهرسية وقد يوكل بها ايضا حبا  
 حبا كذا في المبوط ومن هنا يتبين ما في قول صاحب الهداية ومن حلف  
 لا ياكل من هذه لم يحن حتى يضمها فان القسم الاكل باطراف الشنان  
 وقد عرفت انه ليس بشرط في الحن ثم ان ما ذكر قول ابى ج وقال لان  
 اكل من خبرها حن ايضا لا مفهوم منه عرفا قال في الهداية وتضمنها  
 حن عندنا والصحيح لعموم المجاز وله ان له حقيقة مستعملة ومضى

من باع عبدا وله مال  
 اذا نوله لاختلال  
 الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه  
 لان المعنى الحقيقي مستقذر  
 اليسر والرجب والتمر منها  
 لا يتناول اليسر وهذا البس ياكل عينه  
 تقطع وتوكل وتجن منها الكشك والهرسية  
 حبا كذا في المبوط ومن هنا يتبين ما في قول صاحب الهداية

من باع عبدا وله مال  
 اذا نوله لاختلال  
 الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه  
 لان المعنى الحقيقي مستقذر  
 اليسر والرجب والتمر منها  
 لا يتناول اليسر وهذا البس ياكل عينه  
 تقطع وتوكل وتجن منها الكشك والهرسية  
 حبا كذا في المبوط

على المجاز المتعارف وقال شيخ الاسلام في المبوط وياكل عينه لا يحن  
 عندنا في الصحيح واختلف فيما اذا لم يكن منه نية ذكر في المبوط  
 وهذا الدقيق ياكل ما يحن منه فلا يحن لو استغفر كاسا ولما قلنا ان  
 مأكول لان الاكل على ذكر في المبوط ايصال الشيء الى جوفه بعينه مرسوم  
 ممضوغا وغير مصنوع مما ياتي فيه الرسم والمضغ فاكل عين الدقيق  
 معذرا لا يجوز كاتقتم والاستناف اكل الشيء اليابس بالكف والشاة  
 بالتمم والطبيخ بالطبخ بما طبخ والراس براس كبش النسيان ويبيع في  
 مصون عملا بالعرف فان منى الايمان عليه وشحم شحم البطن وقال  
 يتناول شحم الظهر ايضا والخنزير يحن الشعر قال في المبوط وان حلف  
 ياكل خبزا فاكل خبز حنطة او شعير حنث لانه خبز حقيقه وعرفا فان  
 من خبز غير ما لم يحن الا ان ينوب لانه لا يسمى خبزا مطلقا ولا يوكل ذلك  
 عاده في عادة الامصار وهذا صريح في انه لا عبرة لمادة مخصوصة  
 ببعض البلاد ولذلك لا يقيد المص قوله لا خبز الارز بما قد بعضهم  
 بقوله يبطل لا يعتاد وصاحب الهداية بعدما جرى الكلام على وفي  
 ما في المبوط حيث قال وذلك خبز الحنطة والشعير لانه هو المقاد  
 غالب البلدان قال ولو اكل خبز الارز بالعراق لم يحن لانه غير معتاد  
 عندهم حتى لو كان بطبرستان في بلاد طعامهم ذلك لم يحن فافض اخر  
 كلام اوله ثم ان موجب اعتبار القيد المذكور عدم اطلاق الجواب  
 في خبز الشعير ايضا لانه ايضا في بعض البلاد لا يعتاد والفاكهة

صاحب الهداية

صاحب الهداية

ما في الهداية  
 ان ياكل من خبز الارز  
 لا يحن



بالتفاح والشمش والبطيخ لا العنب والرمان والربط والهنداء  
 والخيارد وقالوا العنب والربط والرمان فأكهة أيضا والشرب من <sup>طبه</sup>  
 الشرب ايصال الشيء الى جوفه بعينه مالا ياتي فيه الهضم والمضغ في حال  
 ايصاله ذكره في المبوط بالكرام منها تفسير الكرام عند ابي حنيفة <sup>نحو</sup>  
 في الماء وتينا ولم يفهم من موضعه ولا يكون الكرام الا بعد الخوض في  
 الماء لانه من الكرام وهو من الانان مادون الركبة ومن الدواب  
 الكعب كذا في الفتاوى الظهيرية فلا بحث لو شرب منه باذنه عند  
 وقالوا اذا شرب باذنه حث لانه متعارف بالجنوم ولم ان كلمة من يتبع  
 حقيقة في الكرام وهي متعله ولهذا بحث بالكرام اجماعا فنفى المصير الى  
 المجاز وان كان متعارفا هذا اذا كان الحلف على الشرب من جهة وما اذا  
 كان على الشرب من غير كون يكون من عنده لا ابتداء الغاية وعندنا لا يتحقق  
 المعنى الاول لا الشرب من ماله وذلك ان الله ليس من جنس الشرب فلا بد من المصير الى  
 المجاز اما في كلمة من اوى الله ورجع اوجع الاول نظر الى ان ابتداء الغاية <sup>اصل</sup>  
 على ما نقله الرضوي من المبرد وعبد القاهر والوخشي فكان من لم ينقل عن <sup>معناه</sup>  
 الاصل ورجع الثاني نظر الى التعارف بخلاف الحلف من ماله وتخليفه  
 الوالي لعله بكل داعي الى مجال ولايته اي تعينه تخليف الوالي جلال لعله  
 بكل مفدا في بلد مجال ولايته والضرب والكموع والكلام والدخول <sup>عليه</sup>  
 بالحق لا الفعل لان معناه التطهير ويحقق ذلك في البيت والقريب  
 اي تعينه القريب بمدون الشهر فيقضي دينه الى قريب والشرب من

في قوله الشرب ايصال الشيء الى جوفه بعينه مالا ياتي فيه الهضم والمضغ في حال ايصاله ذكره في المبوط بالكرام منها تفسير الكرام عند ابي حنيفة

في قوله الشرب من ماله وذلك ان الله ليس من جنس الشرب فلا بد من المصير الى المجاز اما في كلمة من اوى الله ورجع اوجع الاول نظر الى ان ابتداء الغاية على ما نقله الرضوي من المبرد وعبد القاهر والوخشي فكان من لم ينقل عن الاصل ورجع الثاني نظر الى التعارف بخلاف الحلف من ماله وتخليفه الوالي لعله بكل داعي الى مجال ولايته اي تعينه تخليف الوالي جلال لعله بكل مفدا في بلد مجال ولايته والضرب والكموع والكلام والدخول بالحق لا الفعل لان معناه التطهير ويحقق ذلك في البيت والقريب اي تعينه القريب بمدون الشهر فيقضي دينه الى قريب والشرب من

وما اصطبغ به فادام قال ابن البارى الادام ما يطيب الخبز ويحلى  
 ويلبذه الاكل وسويع المايح وغير المايح واما الصبيغ فحق بالمايح وهو  
 هو ما يغس فيه الخبز ويكون به كذا في المغرب وللتبني على عوم الادام قال  
 الشيخ لا الشواء خلافا لمحمد فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غلبا فهو ادم كالحم  
 والبيض ونحوه ولا بحث في لا ياكل من هذا البسر كل طبه او من هذا  
 الربط او اللبن اللبن ليس ياكل بل مشروب الا ان ما اتخذ منه مأكولا <sup>كالحل</sup>  
 تمر او شيرا هو الذي استخرج ماؤه او بصره فاكل طبا قال في المبوط لا  
 الربط وان كان من جنس البسر الا ان الان قد يتبع من تناول ادم  
 ولا يتبع من تناول الاخر فان كل من اصفين يصلح داعية الى اليقين <sup>الاصل</sup>  
 انه منى عقدي يمينه على غير بوصف يدعو ذلك الوصف الى اليقين يتقيد <sup>اليقين</sup>  
 ببقاء ذلك الوصف وينزل منزلة الاسم والحما فاكل سمكا طريا كان او <sup>الحما</sup>  
 وفيه خلاف مالك او الحما او سمكا فاكل الميتة ولا في الايسري وطبا فاشري  
 كباسته يسير فيها رطب الكباشه من عنقود النخلة وحث لوطف لالباب  
 رطبا او بيرا او لا بيرا فاكل مذبنا اي كثر رطبا مذبنا او بيرا <sup>مذبنا</sup>  
 والرطب بكسر النون الذي كثر رطب وشي قليل منه لبسر والبسر <sup>المذب</sup>  
 ولا في البسر كثره عندنا وقال اوس لا بحث في الربط بالبسر المذب <sup>في</sup>  
 لا في البسر بالربط المذب ومحمد مع ابي سفيان ذكر في المذب ما منع <sup>في</sup>  
 في فيما ذكر في المبوط والايضاح والاسرار وغيرها ولا ياكل الحما <sup>منها</sup>  
 كيدا او كرشا لانها لحم حقيقة فيما ذكر في المبوط والايضاح والاسرار

من قال البسر الربط من ساء الاغباس فاذا صار رطبا صار منه اخرى فذا خطا منه



وغيرها فان تومأ من الدم ويتعلل استعماله وقال صاحب المحيط  
 هذا في عادة اهل الكوفة واما في عرف فلا يحنث باكلها فانه لا يحنث  
 لحم او لحم خنزير او انسان لانه لحم حقيقه الا انه حرام وذكر الصابي انه  
 لا يحنث باكل لحم الخنزير والادنى قال في اكافي وعليه الفتوى والغذاء  
 الاكل اى المأكول من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل  
 والحرمة في الفجر في ان ليست او اكلت او شربت ونوى عينا اى ان نوى  
 ثوبا معينا او طعاما معينا او شرابا معينا لم يصدق اصلا لا لقضا  
 ولا لاديان لان النية انما تنصح في الملفوظ والنوى وما يضا هبة غير  
 مذكور تنصيصا والمقتضى لا عموم لم قلعت نية التخصيص فيه ولو ضم ثوبا  
 او طعاما او شرابا وقال نويت شيئا دون شئ دى اى صدق ديان لا  
 فضلا لان اللفظ عام فنية التخصيص صحيح الا انه خلاف الظاهر وان كان  
 حقيقة انما قال حقيقة لان امكانه عادة ليس بشرط عندنا التمسك خلاف  
 لزوم شرط انعقاد الحلف سواء كان بانه او الطلاق او العتاق وتجاوز  
 ممكن شرط بقاءه خلاف الابى س فيما قلنا لا يشرب ما رده الكوفة  
 ولما ارفعه نزع على اختلافه الاولى ولانما ينزل قوله اليوم في هذا الخلاف  
 انما تأين في الخلاف الثانية فاذا لم يذكر فيها القيد المذكور يحنث  
 قوله جميعا على ما يفسر عنه قوله وان اطلق فكذا في الاول دون الثاني  
 ووجه الفرق عندنا ان في المطلق يجب البر كما فرغ لكن متعاطيا  
 ان لا يفوته مدة عمر فاذا فات البر بوفات ما عند عليه اليقين يحنث

انما قال حقيقة لان امكانه عادة ليس بشرط عندنا التمسك خلاف  
 لزوم شرط انعقاد الحلف سواء كان بانه او الطلاق او العتاق وتجاوز  
 ممكن شرط بقاءه خلاف الابى س فيما قلنا لا يشرب ما رده الكوفة  
 ولما ارفعه نزع على اختلافه الاولى ولانما ينزل قوله اليوم في هذا الخلاف  
 انما تأين في الخلاف الثانية فاذا لم يذكر فيها القيد المذكور يحنث  
 قوله جميعا على ما يفسر عنه قوله وان اطلق فكذا في الاول دون الثاني  
 ووجه الفرق عندنا ان في المطلق يجب البر كما فرغ لكن متعاطيا  
 ان لا يفوته مدة عمر فاذا فات البر بوفات ما عند عليه اليقين يحنث

انما قال حقيقة

في عينه اما في الوقت يجب البر في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك  
 لم يبق محلبة البر لعدم الامكان فلا يجب البر فيه وبطل اليقين او كان  
 قضت في يوم نزع على اختلافه الثانية لا يحنث خلافا له فانه يحنث  
 عنده فيها وكذا في صورتى المطلق الا ان احنث في المطلق في الحال وفي  
 الوقت بعد مضي الوقت تفصيل التعليل من الطرفين يطلب من الهداية  
 والفرق بين القريتين على الوجه الذى ذكرناه صاحبنا وان فنى على  
 بعض الناطقين فيه وان اطلق فكذا في الاول دون الثاني قد بينا  
 وفي ليصعدن السماء وليطعنن حجر ذهبا او يلقنن فلانا عالمنا  
 انفق لا مكان البر وحنث للجزء عادة وفيه خلاف نزع لما وان  
 لم يعلم فلا اذ ج براد القتل المتعارف وهو مستغنى بخلاف ما اذا علم فانه  
 ج براد فكه بعد احياءه وسو يمكن ومدسرها وضربها وعصها كثر  
 وقطع ملك بعد ان لبست من غركه فمضى قوله قطع مبتدأ فمضى  
 حبه ومعنى الهوى التصديق به يمكنه لانه اسم لما يهوى اليها فمضى  
 وقالوا ليس عليه ان يهوى حتى تغركه من قطع ملكه يوم حلف وفانم ذهبها  
 لا خاتم فضة وعندنا عقد ولو لم يرصع على خلافه وبقي لا  
 لانه يستي به في القرآن لان مبنى الايمان على العرف لا على ما في القرآن بل  
 لان التحلى به على الافراد معتاد ومن حلف لا ينام على هذا القرائن  
 فنام على قرائن فمضى حنث لان جعل فقه فرائض اخر لان القرائن تتبع  
 لا القرائن الاخر او حلف لا يجلس على الارض فجلس على سباط او حصى

من النسخ  
 من النسخ  
 من النسخ  
 من النسخ



لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبينها لباسه حيث لانه جلس على  
الارض ولباسه تبع له كمن طف لا يجلس على هذا السرى فجلس على بساط  
فوقه لان الجالس على بساط فوق السرى يجلس على السرى بخلاف ما  
على سري اخر فوقع لانه مثل الاول فقطع النسبة عنه ولا يفعله يقع على  
الابد ويفعله على مرة يعني ان كان على الترك تركه ابدأ وان كان على الفعل  
برفعه مرة ومعنى المشي الى بيت الله او الى الكعبة يجب حج او عمره متيا  
ودم ان ركب ولا شيء على الخروج او الذهاب الى بيت الله لان التزم الحج  
او العمرة بهذا اللفظ غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ  
لانهما ليست بقرينة مقصودة او المشي الى الحرم والمسجد الحرام فاعنده  
وعندهما يجب حج او عمره ففهما او الصفا والمروة ولا يفتق بعد قوله له  
مولاه ان لم الحج العام فانت حر فمدا بنحو الكوفة هذا عندهما وقال محمد  
يعتق لان هذه الشهادة قامت على امر معلوم وهو التضيعة بكوفة ومن  
انتقار الحج ففتحقق الشرط قال في كتاب الحدود من الميوط لا يقال لانهم يذكرون  
اذ لا يتكررا الا اوليا فيجوز ان يكون في يوم واحد بكعة والكوفة لا  
نقول امرنا ببناء الاحكام على ما هو الظاهر المعروف وفيه نظر لما في  
باب النسب من انه ثبت لمن ولد لستة اشهر من زوج مشرق وزوجته  
في المغرب ولهما انه قامت على النفي لان المقصود منها نفي الحج لاثبات  
التضيعة لانه لا مطالب لهما فصار كما اذا شهدوا انه لم يحج غاية الامر ان  
هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يعين بين نفي ونفي تيسر كذا

سبحان الله

صحة النفي

صحة النفي  
147

في الهداية فاندفع بقوله غاية الامر ان ما قيل ان النفي الذي يحيط  
به علم الشاهد به ولكنه لا يعين هو مثل الاثبات وحيث يصوم ساعة  
بنية في الاي صوم لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن الفطران على  
القريب والشارع في الفعل يسي فاعلا عرفا لا بد من هذه الضيقة التي  
ذكرت في البين اذ به يندفع ما يقال الصوم الشرعي هو يوم اليوم  
اللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي لا بما  
قيل الشرعي اطلقه على ما دون اليوم في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل  
اذ لا دلالة في الآية المذكورة على اطلاق الصوم على الامساك ساعة  
ولو سلم فليس كل ما يطلق عليه اللفظ في القرآن معنى شرعي له وذلك  
لا لوضوح يوما او صوما حتى يتم يوما لانه يراد به الصوم التام المعتبر  
شرعا وذلك بانها ان الى اخر اليوم واليوم صريح في تقدير المدته وبركته  
في لا يصلي لا يبادونها ولو ضم صلوة فيشفع لا اقل اراد بالسفح الركعتين  
ولا عبرة باثبات القعدة وبولدميت في ان ولدت فانت كذا وتنتق  
الحج في ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا هذا عنده وقال لا  
لان الشرط قد تحقق بولادة الميت لانه ولد حقيقة وعرفا وشرا محقق  
اليامين لا الى جزاء لان الميت ليس بحل للحرية وبني الجزاء وله ان يطلق  
اسم بقيد بوصف الحيوة لانه قصد اثبات الحرية جزاء وهي لا يثبت  
الميت وفي ليقضين دينه اليوم وقضاه زيفا او بغير حجة او حجة  
او باع به شيئا وقبضه برون لو كان ستوة او رصا صا او وهبه

صحة النفي  
صحة دخل لصاحب الهداية



يأتي في آخر كتاب القضاء الويف والبركة والسوة وفي بعض  
 دينه ورمادون درهم حنث بقبض كل متفرقا لبعضه دون باقيه  
 او كله وزين لم تخلها الاعمال الوزن وفيه خلاف وفيه ان كان  
 الى الامية فكذا ولا يملك الاخيرين لان المقصود منه عرفا في ما زاد  
 على المائة وفي الجامع الكبير لو ملك رباه ان كان من جنس مال الزكوة  
 حنث والا فلا ولا في ينم ربحا ان شئ ورد او يامينا لانه اسم لما  
 لاساق له ولهما ساق وفي النفق والورد يعتبر عرفا بل اي بلد الحنث  
 قال في الهداية على وفي ما في اصل الجامع الصغير من حلف لا يبي  
 بنفجا ولا يبيته فهو على دهنه اعتبارا للعرف يعني عرف اهل الكوفة  
 ولهذا يتى بايهم بايهم النفق والشرع يبي عليه وان حلف على الورد  
 فاليمين على الورد لانه حقيقة فيه والعرف مقرره وفي النفق قاض  
 عليه وذكر الكوفي في ختمه انه لو اشترى الورد يعني فيما اذا حلف  
 يشترى بنفجا يحنث ايضا قال في التبيين وهذا مبنى على العرف  
 عرف اهل الكوفة بايهم الورد لا يبي بايهم النفق وانما يتى بالعرف  
 فبني الجواب في الكتاب على ذلك ثم شاهد الكوفي عرف اهل بغداد انهم  
 يمتون بايهم الورد بايهم النفق ايضا فقال يحنث **باب الحلف**  
**على الفل** وحنث في لا يملكه ان كلمة نايما بشرط ابقاؤه هذا على بعض  
 روايات المبوط قال صاحب الهداية وعليه ما نحن في الختم وهو  
 الصحيح وفي الابدان ان اذن ولم يعلم به فكله خلاف الابي من فان غن

ما لم يملكه  
 فحنث في لا يملكه  
 ان كلمة نايما بشرط ابقاؤه  
 هذا على بعض روايات  
 المبوط قال صاحب الهداية  
 وعليه ما نحن في الختم وهو  
 الصحيح

لا يحنث لان الاذن الاطلاق ولهما ان الاذن مشتق من الاذان الذي  
 هو اعلام فاذا اذن ولم يعلم لا يكون اذنا وفي الهداية اوصى الوقوع  
 في الاذن وذلك لا يتحقق الا بالسمع لا بالالبصير لان الكلام فيما اذا  
 لم يعلم لا فيما اذالم يسمع وفي لا يملكه صاحب هذا التوب فباعه فكله  
 وفي لا يملكه هذا الشاب فكله شيخا لا لان الوصف المذكور لا يصلح انما  
 من التكلم فيراد الذات لان وصف الشاب كوصف الصبي صالح للسمع  
 التكلم فيراد الذات بل لانه لم يعتبر داعيا في الشرع بناء على ان يحرم  
 المسلم يمنع الكلام منه عنه لاني لا يتكلم فقرا القرآن او شيخا **هـ**  
 او كبر 2 الصلوة وفي خارجها يحنث قال في الهداية ان حلف لا تكلم  
 فقرا القرآن في صلوة لا يحنث وان قرأ في غير صلوة حنث وعلى  
 هذا التسبيح والتكبير وفي القياس يحنث فيها وهو قول الشافعي  
 لانه كلام حقيقة ولنا انه في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا وقبل في  
 عرفنا لا يحنث في غير الصلوة ايضا لانه لا يبي متكلم بل قاريا او ساجدا  
 يعني ان عقد يمينه بالفارسية قال الفقيه ابو الليث ان عقد يمينه بالها  
 لا يحنث بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يبي  
 قاريا وساجدا لا متكلما وعليه الفتوى ويوم كماله على الماويين لما في  
 باب اتياع الطلاق ان اليوم اذا قرأ بفعل لا يمتد يرا به مطلق  
 الوقت والكلام لا يمتد وصح نيته النهار اي فاحصة لانه تسعمل فيه  
 ايضا وغرابي بس انه لا يصدق قضاء لانه خلاف المتعارف وليلة

صحت من شفع

حنث في لا يملكه

من شفعين وخطا في قول ما في النفق  
 او خارجا وعدم رايه  
 لانه اذا لم يحنث في منعه







لان الحالف عقد يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي بيع المدبر  
 مومم والاكام لا يبتنى بالبرهومات فتحقق الباس على البيع نظرا  
 الى الاصل وبفعل وكيله ومأثوره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل  
 في بعض ما ذكر على ما اثير اليه في الهداية في خلف السكاج والطلاق  
 بال او غير مال والخلع والفق والكتابة والصلح عن دم وعمل والهبه  
 والصدقه والاقرض والا سقرض والابراج والابتداع والاعان  
 والامتنان والذبح وضرر العبد والقضاء والاقضاء اي قضاء الدين  
 واقضاق والبناء والخيطة والكموة والحمل لان التوكيل في هذه الامور  
 سفير ومعبور لهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع  
 الى الامر لا اليه ولو قال نوبت ان لا افضل بنفسى بصدق في البرج والخر  
 ديانة وقضاء وفي الباقي ديام لا قضا لا في خلف البيع والشراء والابراج  
 والامتنان والصلح عن مال يعني الضلع عن اقرار ما ساقى ان التوكيل في  
 الضلع عن اقرار سفير محض والخصومة والقسمه وضرر الولد لان العقد  
 او ما يقوم مقامه وجد من المباشرة حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان  
 المباش هو خلاف بحيث في غيبه فلم يوجد ما هو المظن وهو العقد او  
 يقوم مقامه من الامر واما الثابت له حكم العقد الا ان ينوي ذلك لان فيه  
 تشديدا او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه الحقوق بنفسه بل يبيع نفسه  
 يعتاده والفرق بين ضرر العبد وضرر الولد ان الضرر فعل حتى  
 ينتقل من احد الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الامور

الحالف يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي بيع المدبر مومم والاكام لا يبتنى بالبرهومات فتحقق الباس على البيع نظرا الى الاصل وبفعل وكيله ومأثوره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض ما ذكر على ما اثير اليه في الهداية في خلف السكاج والطلاق بال او غير مال والخلع والفق والكتابة والصلح عن دم وعمل والهبه والصدقه والاقرض والا سقرض والابراج والابتداع والاعان والامتنان والذبح وضرر العبد والقضاء والاقضاء اي قضاء الدين واقضاق والبناء والخيطة والكموة والحمل لان التوكيل في هذه الامور سفير ومعبور لهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه ولو قال نوبت ان لا افضل بنفسى بصدق في البرج والخر ديانة وقضاء وفي الباقي ديام لا قضا لا في خلف البيع والشراء والابراج والامتنان والصلح عن مال يعني الضلع عن اقرار ما ساقى ان التوكيل في الضلع عن اقرار سفير محض والخصومة والقسمه وضرر الولد لان العقد او ما يقوم مقامه وجد من المباشرة حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان المباش هو خلاف بحيث في غيبه فلم يوجد ما هو المظن وهو العقد او يقوم مقامه من الامر واما الثابت له حكم العقد الا ان ينوي ذلك لان فيه تشديدا او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه الحقوق بنفسه بل يبيع نفسه يعتاده والفرق بين ضرر العبد وضرر الولد ان الضرر فعل حتى ينتقل من احد الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الامور

الحالف يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي بيع المدبر مومم والاكام لا يبتنى بالبرهومات فتحقق الباس على البيع نظرا الى الاصل وبفعل وكيله ومأثوره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض ما ذكر على ما اثير اليه في الهداية في خلف السكاج والطلاق بال او غير مال والخلع والفق والكتابة والصلح عن دم وعمل والهبه والصدقه والاقرض والا سقرض والابراج والابتداع والاعان والامتنان والذبح وضرر العبد والقضاء والاقضاء اي قضاء الدين واقضاق والبناء والخيطة والكموة والحمل لان التوكيل في هذه الامور سفير ومعبور لهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه ولو قال نوبت ان لا افضل بنفسى بصدق في البرج والخر ديانة وقضاء وفي الباقي ديام لا قضا لا في خلف البيع والشراء والابراج والامتنان والصلح عن مال يعني الضلع عن اقرار ما ساقى ان التوكيل في الضلع عن اقرار سفير محض والخصومة والقسمه وضرر الولد لان العقد او ما يقوم مقامه وجد من المباشرة حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان المباش هو خلاف بحيث في غيبه فلم يوجد ما هو المظن وهو العقد او يقوم مقامه من الامر واما الثابت له حكم العقد الا ان ينوي ذلك لان فيه تشديدا او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه الحقوق بنفسه بل يبيع نفسه يعتاده والفرق بين ضرر العبد وضرر الولد ان الضرر فعل حتى ينتقل من احد الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الامور

فيقع في العبد دون الولد وفي اول عبد اشريه حران اشري عبدا  
 عتق اي لا احتياج في اوليه الى شراء عبدا اخر وان شري عبدين ثم اخر  
 فلا اصلا لان الاول قد لا يكون غيره من جنس سابقا عليه ومقارنا  
 له ولم يوجد فان ختم ومن اي قال اول عبد اشريه ومن حر فاشري  
 عبدين ثم اخر عتق الثالث لانه اول عبد اشريه ومن وفي اخر عبد  
 حر فاشري عبدا ومات اشري لا يعتق هذا لان الاول لم يوجد والاخر  
 لا بد له من اول وان كان للاول بدمه وهذا كالقتل والبعدان للبعد  
 لا بد من قبل بخلاف القتل وان شري عبدا في الصحة لا بد من هذا القيد  
 لو كان الشراء في مرض الموت يكون العتق من ثلث بلا خلاف ثم اخر ثم مات  
 عتق الاخر يوم شري من كل ماله عنده وعند ما يوم مات من ثلثه لان الاخر  
 لا تثبت الا بعد شرا غير بعد وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط  
 متحققا عند الموت فيقتصر عليه له ان الموت معرف فاما انقضاء  
 ففي وقت البشارة فيثبت بطريق التبيين لا بطريق الاستناد كما انهم  
 من الهداية اعلم ان البشور الاحكام اربعة طرق الاول الاقصاد  
 كبتون الاحكام بالتقرفات الانثائية بلا تحلل مانع والثاني التبيين  
 وهو ان يبين في ثانی الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل كبتون حكم  
 البعض بعد تمام ثلثة ايام والثالث الاستناد وهو ان يثبت الحكم بعد  
 المانع مضافا الى السبب السابق كبتون الملك للغاصب بعد الزمان مستندا  
 الى الغصب السابق والرابع الانقلاب وهو بتدليل الحكم الى اخر كبتون

الحالف يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي بيع المدبر مومم والاكام لا يبتنى بالبرهومات فتحقق الباس على البيع نظرا الى الاصل وبفعل وكيله ومأثوره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض ما ذكر على ما اثير اليه في الهداية في خلف السكاج والطلاق بال او غير مال والخلع والفق والكتابة والصلح عن دم وعمل والهبه والصدقه والاقرض والا سقرض والابراج والابتداع والاعان والامتنان والذبح وضرر العبد والقضاء والاقضاء اي قضاء الدين واقضاق والبناء والخيطة والكموة والحمل لان التوكيل في هذه الامور سفير ومعبور لهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه ولو قال نوبت ان لا افضل بنفسى بصدق في البرج والخر ديانة وقضاء وفي الباقي ديام لا قضا لا في خلف البيع والشراء والابراج والامتنان والصلح عن مال يعني الضلع عن اقرار ما ساقى ان التوكيل في الضلع عن اقرار سفير محض والخصومة والقسمه وضرر الولد لان العقد او ما يقوم مقامه وجد من المباشرة حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان المباش هو خلاف بحيث في غيبه فلم يوجد ما هو المظن وهو العقد او يقوم مقامه من الامر واما الثابت له حكم العقد الا ان ينوي ذلك لان فيه تشديدا او يكون الحالف ممن لا يباشر هذه الحقوق بنفسه بل يبيع نفسه يعتاده والفرق بين ضرر العبد وضرر الولد ان الضرر فعل حتى ينتقل من احد الى اخر الا اذا صح التوكيل وصحة التوكيل تكون في الامور











قضى القاضي به لا يسقط الحد في الميوط فلا يسي تغزير ولا قصاص  
 اما التعزير فلم يرد في القصاص فلانه حق العبد هذا يستظم اصلا  
 ايضا بخلاف ما قيل فلانه حق وفي القصاص فانه لا ينظم لانه عند ما  
 المقول وينقل الى الورثة بطريق الخلافة على ان المقول قد لا يكون له  
 ويتوفيه السلطان ولي حقه ولذلك لا يملك العفو والزنا وحى حرام لان  
 في التحفة واما شرطنا كونه حراما لان وطى المحرم والبصبي ليكون زنا  
 فعلهما لا يوصف بالحرمة في قولنا القبل على الفرج لاخصاصة بالان  
 الفرج خال عن الملك قد احرته لا ينبغي عن هذا لانها قد تجامع الملك كما  
 الامة الجوسية وشبهة المراد بالملك ملك الوطى وشبهة ولذلك عرف  
 الملك وشبهة الملك الشبهة في المحل لا الشبهة في الفعل المشابهة  
 فان وجودها لا ينافي تحقق الزنا فمقتضى التلك لا يتصلح مثالا ههنا  
 الموجود فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على استقفا عليه  
 ثبت بشهادة اربعة في مجلس واحد اتحاد المجلس شرط الصحة الشهادة بالزنا  
 عندنا خلافا للشافعي حتى لو جاز وامقرقين لا يقبل عندنا ويجوز  
 حد الحدف خلافا له ذكر في الميوط بالزنا لا بوطى بجماع فيهم الامام  
 ما هو هذا لان بعض الناس يطلقونه على كل وطى حرام والشرع ايضا  
 اطلقه على غير هذا الفعل حيث قال العيان ترنيان وكيف هو هذا  
 للاحتراز عن الاكراه ذكر في مشكلات القدوري لا لانه يقع الوطى  
 من غير النقاء احتيازا لانه يندفع بتفسير ماهية الزنا على استقفا عليه

بعضهم يوجب الحد في الميوط  
 في قوله لا يوصف بالحرمة  
 في قوله لا يملك العفو  
 في قوله لا يتصلح مثالا ههنا  
 في قوله لا ينافي تحقق الزنا  
 في قوله لا يندفع بتفسير

وابن رضى هذا لان الزنا فيما لا يدخل تحت ولاية الامام لا يوجب الحد  
 ومضى رضى هذا لان التقادم لا يوجب الحد لانه يوجب اذا كان  
 بالاقرار صرح به في الميوط لان التقادم يمنع قبول الشهادة على الزنا  
 اذ لم يكن التأخير لحد ووطى رضى هذا السؤال عن المرتبة اذا كان  
 الشهادة على الزنا وفايدة الاستكشاف عن الشبهة وعن الزنا اذا  
 كان الشهادة على المرتبة وفايدة الاستكشاف عن شرط التكليف  
 وهذه الفائدة توجد في الاول ايضا فان بينوه وقالوا ريبه في  
 في القبل كالميل في المحلة فيه بيان انه لا يكفي في بيان ماهية الزنا  
 وعدلوا سر وعلمنا حكم به وباقراره عطف على قوله بشهادة اربعة مكلفا  
 ذكر في الهداية اربعا اى اربع مرات خلافا للشافعي فانه ثبت عندنا بقره  
 مرة في اربعة مجال خلافا لابي يلى فانه عنه بتمام بالاقرار اربعا وان  
 في مجلس واحد ذكر في الميوط كل مرة الا الرابعة قال في الميوط ينبغي للامام  
 ان يرد المقر بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة الحديث عمر بن  
 قال طردوا المقرين بالزنا فاذا اعدوا الرابعة واقروا عند سأل عن الزنا  
 ثم سأل فابن السؤال عن متى غير منحصر فيما مر بله فابن اخرى يصح  
 الاقرار ومضى انه يحتمل ان يكون الزنا في زمان البصبي وبالسؤال المذكور  
 ينكشف ذلك فلا بد منه ايضا ولذلك قال كاسر اى على الوجه المذكور  
 ولك ان تقول لاحاجة ههنا الى السؤال عن المرتبة لما سألني اجابها  
 لا ينبغي وجوب الحد بالاقرار فان بين حيت تلقين رجوع ببلعد

صلى الله عليه وسلم  
 في قوله لا يوصف بالحرمة  
 في قوله لا يملك العفو  
 في قوله لا يتصلح مثالا ههنا  
 في قوله لا ينافي تحقق الزنا  
 في قوله لا يندفع بتفسير







ان لم يدع وان حصل له الظن ولا يحدان ادعى وان لم يحصل له  
الظن في وطى امة ابويه وعمره خلافا لفرقيهما وسين والمرص  
المهونه في الاصح احتراز عن رواية كتاب الوهن والمعدة بثلث و  
على مال وابعاق ام ولد اعلم ان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع  
قد يوسم ان للابن ولاية وطى جارية الاصل كما في العكس وغنى الزوج  
الزوجة المفهوم من قوله تعالى ووجرك عايلا فاغنى اي مال خديجة قد  
شبهه ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة وبسوطه بين العبد والمق  
في الانتفاع ورضاه بذلك عات مظنة لاعتقادهم حل وطى جارية  
وطى الجوازي من قبل الاستخدام ولا دخل لكونهم محرومين بل محال في ظنهم  
هذا انما دخل في الاعتبار لذلك الظن وما لكية المهر من المهونه ملك يدهم  
حل وطى المهونه له وبقاء اثر الملك وهو العدة لا يبعدان يورث الثلثاه  
في حل وطى المعتدة بثلث والمعدة بطلاق على مال والمعدة بالاعاق  
كونها ام ولد وفي المحل بقيام دليل نافي للمهره ذاتا فلم يحد وان  
بجرتها عليه في وطى امة ولد ومعدة الكنايات والبايع المبيعة والوف  
المهونه قبل تبنيها او المشتركة الدليل النافي للمهره ذاتا قوله عم انت و  
لايك وقول بعض الصحابة رضوان الكنايات رواجع وكون المبيعة في  
يد البائع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون المهر صلة اي غير  
مقابل مال دليل عدم نفي الملك كالمهره والمالك في الجارية المشتركة  
دليل حل الوطى ومعنى قوله نافي للمهره ذاتا انا لو نظرنا الى الدليل مع

هذا انما دخل في الاعتبار لذلك الظن وما لكية المهر من المهونه ملك يدهم  
حل وطى المهونه له وبقاء اثر الملك وهو العدة لا يبعدان يورث الثلثاه  
في حل وطى المعتدة بثلث والمعدة بطلاق على مال والمعدة بالاعاق  
كونها ام ولد وفي المحل بقيام دليل نافي للمهره ذاتا فلم يحد وان  
بجرتها عليه في وطى امة ولد ومعدة الكنايات والبايع المبيعة والوف  
المهونه قبل تبنيها او المشتركة الدليل النافي للمهره ذاتا قوله عم انت و  
لايك وقول بعض الصحابة رضوان الكنايات رواجع وكون المبيعة في  
يد البائع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون المهر صلة اي غير  
مقابل مال دليل عدم نفي الملك كالمهره والمالك في الجارية المشتركة  
دليل حل الوطى ومعنى قوله نافي للمهره ذاتا انا لو نظرنا الى الدليل مع

صلى الله عليه وسلم

باب النكاح

155

مع قطع النظر عن المانع يكون نافي للمهره فان ادعى النسب ثبت في  
سنة لافي الاولى وفي المقدمه اي فيما اذا كان البهنة في العقد ثبت  
النسب بالمقد فلم توجد بوطى محرم نكحها سواء كان عالما بالحره  
اولم يكن ولكن ان كان عالما به يوجب بالضرب تغريبه بهذا عند  
عندما وهو قول الثاني ان كان عالما يحد في ذات زوج ومهره  
عليه على التأييد وحد بوطى امة شقيقه وشقيقه اصله واجنيه و  
على فراسه يعني وان ظن انها حل له وان ساعى لابا جنية اي لا يحد  
اجنيه رفت اليه وفيل سوعر سكم يقل وقلن اذ بك في خبر الواحد عليه  
مهرها ودمية عطف على الضمير المستتر في وحد وهذا جائز لوجود الفاعلة  
دنيا ربي بها حربي وذي نري بحرية لا الحربي والحربية يعني الدائمين في  
بما ان اذ لاصد في دار الحرب وعند ابى سجدون جميعا وعند محمد ان  
زنى الحربي الحربية لا مرد وبهية لكنه عزروا في دبر هذا عند  
وهو اصد قولي الثاني يحد حد الزنا ان لم يكن المأني به عبد او امة  
او منكوسة قال في الحقائق لو فعل هذا بعد او امة او منكوسة لا يحد  
بلا خلاف وان كان حراما بالاجماع وفي قول اخر ان في يقتل ان بكل  
حال لقوله عم اقلوا الفاعل والمفعول لهما انه في معنى الزنا لانه  
اشتهى في محل شتى على سبيل الكمال على وجه مخصوص مرا القصد  
الماء وله انه ليس بزنا لا خلافا الصحابة في موجب من الاوراق بالدار  
وهدم الجدران والتكيس من كان مرتفع باتباع الحجاب وغير ذلك

باب النكاح

باب النكاح

باب النكاح

باب النكاح







الرجل لا اتفاق الادب على زناه لا المودة للاختلاف في طوعها وله انه  
 اختلف الشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما ولا يجد الشهود لما  
 او يلد زناه لا عدلها ولا على الشهود لما تروى في الثاني خلاف زفوا  
 اتفق جثاه في وقته واختلفا في بلة لا عدلها لليقين بكونها <sup>المرتين</sup>  
 ولا رجحان لا صمد فيرد ولا يعلم لا احتمال صدق كل فريق يعني مع وجود  
 النصاب اذ يدونه لا يجدي ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق  
 لا يجدي وجود النصاب والله اعلم بالصواب او شهدوا بنفي وهو  
 بكر اي ثبت بكارتها بشهادة النساء فيدري به حد الزنا ولا يثبت  
 حد الصدق لسرطنة الرجال فيه او هم فقة لا عدلها لان شهادة الفاق  
 غير مقبولة ولا يعلم لانهم اهل الشهادة وهم اربعة او شهود على شئ  
 لم يجد احد لان في شهادتهم زيادة شبهة وهم ما نسبوا الشهود عليه  
 الى الزنا بل كواشهاد الاصول بذلك والحكي للحدق لا يكون  
 قاذفا وان شهد الاصول ايضا بعدد لان شهادتهم قد ردت من  
 وجه ترد فروعهم في عين هذه الحادثة اذ هم قائمون مقامهم بالامر  
 والاحمال وكفى هذا العذر ريكا في درد احد واما ما قيل انما يرد شهادة  
 الاصول لانهم سعوا الى اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا يكون في  
 شهادتهم حجة بل سعي في اشاعة الفاحشة لعداوة او تحقير  
 شهادتهم لهذه التهمة فلا يخلو عن المصادرة لان سعيهم الى اثبات الزنا  
 بامر غير مشروع على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته

لا يجوز  
 ان يثبت  
 بكارتها  
 بشهادة  
 النساء

لا يجوز  
 ان يثبت  
 بكارتها  
 بشهادة  
 النساء

فبناه بيا أنه على ذلك يفتى الى ما قلنا وان شهدوا عينا او ثلثا او  
 اصرهم عبدا او محرودا بقذف ترك المسئلة القائلة او محرودين  
 بقذف لانهم ما مذكروا بطريق الدلالة او وجد كذا بعد كذا صدق  
 لعدم النصارى واهلية الشهادة تحملا او ادا فيجب الحد لقوله تعالى  
 والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء الله وارتجبه  
 جلد هدر اى جلد بشهادة الشهود في حقه الحلد ثم ظهر احد الشهود  
 عبدا او محرودا في قرف فارثا جلد هدر عنده وقال في بيت المال  
 لانه ينقل في فضل الجلال الى العاصي وهو عامل للمسلمين فيجب الغرامة  
 في ماله ولم ان الفصل الخارج لا ينقل الى العاصي لانه لم يامر بقتل  
 على الجلال الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمنع الناس عن  
 الاقامة فحاقة الغرامة ودية رجم في بيت المال اى رجم بشهادة الشهود  
 ثم ظهر اصرهم عبدا او محرودا في رجم في بيت المال واخر جمع من اربعة  
 بعد الرجم حد اى حد الرابع فقط صدق الحد وقال زفر لا يجد لانه  
 ان كان قاذف في فقد بطل بالموت وان كان قاذف ميت فهو  
 مرجوم بحكم العاصي فورث ذلك شبهة ولهم ان الشهادة انما تقبل  
 قدفا بالرجوع اذ به تنسخ شهادة فيجعل للمال قاذفا للميت وقد  
 انقضت الحجة فينسخ ما يثبت عليه وهو القضاء في حقه فلا يورث  
 الشبهة بخلاف ما اذا قد غنم لانه غير محصن في حق غيره لقيام  
 القضاء في حقه وغمم ربع الدية وقال الشافعي يجب القتل دون



دون المال بناء على أصله في شهود القصاص وقوله أي قبل اليمين صدقاً  
 فقط أي جميع الشهود صدق القذف ولا يجزئ الشهود عليه وقال زفر  
 أن كان الرجوع قبل الحكم بجحد الرابع خاصة لأنه لا يصدق على غيره  
 ولهم أن كلامهم قد عرف في الأصل وإنما يصير شهادة بالتصال القضاء  
 فإذا لم يتصل بقي قزفاً فجدون وقال محمد بن كان الرجوع بعد الحكم قد  
 الرابع ولا يجزئ ما دون لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا ينفذ الآتي  
 حتى الرابع كما إذا رجع بعد الامضاء ولهم أن الامضاء من القضاء فصار  
 كما إذا رجع واحد قبل القضاء ولم يذيق الحجة عن الشهود عليه ولا  
 فأس رجع يعني اليمين وأن رجع آخر صدقاً رجع رتبة لأن المعبر به  
 من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي النصاب في الأولى وثلاثة رابع في  
 الثانية وضمن الرتبة من قبل المأمور برجة بأن ضرب عنقه مثلاً أو زكى شهود  
 زكى عطف على قتل قريم فظهر وأعداؤها أي في مثله القتل  
 والتركية والضمان على المزكى في قول أبي جع وعندنا لا ضمان عليه بل في  
 بيت المال أن لم يترك قريم أي ضمن بيت المال إذا شهدوا بالبرغم فريم  
 قبل التركية فظهر وأعداؤها ونحو ذلك وأن شهدوا بزنى وأقرباً بنظرهم  
 عدا قبلت أي شهادتهم لأنه يباح لهم النظر لتحال الشهادة وأن أنكر  
 وطعن عرسه وقد ولدت أو شهد باحصانه رجل وامرأتان رجم خلافاً  
 لفرقوا شافعي فالتاقي مر على أصله أن شهادتين غير مقبولة في غير  
 الأموال وزفر يقول أنه شرط في معنى العلة لأن الجحاية تبطل عنه فيضا

حاشية  
 لا ينفذ الآتي

وبيت المال

حاشية  
 لا ينفذ الآتي

أحكم إليه فاشبه حقيقة العلة فلا يقبل شهادته النساء فيه احتياطاً للدر  
 ولهم أن الاحصان عبادة على محض المحبة وإنما مانعة عن الزنا فلا  
 يكون في معنى العلة **باب حد الشرب** ستمائة سوطاً للمخمر ونصفها  
 للعبد بشرط الخمر ولو قطرة في أخذ بها وإن زالت بعد المسافة  
 قال في الذبقة وإذا أخذ الشهود وسكران أو أذوه وقد شرب خمر  
 أو ربحها يوجد منه فذهبوا إلى مصرفه الإمام فافق ذلك منه يعني الرابة  
 قبل أن ينتهوا به إلى الإمام يجد وهذا لأن الاحتراز عن مثل هذا غير  
 ممكن فلا يعتبر مانعاً عما قام الحد كما لو ذهب الرابحة بالمعاجة أو  
 السكران قال هذا لأن الشرط وجوداً حدماً قال قاضي خان في شرح  
 الجامع الصغير وكذا لو شهدوا عليه بشرط الخمر وربحها يوجد منه  
 جاد به سكران ويوافق إمام صاحب الهداية في قوله فإن أخذ الشهود  
 وربحها يوجد منه أو جاد به سكران ثم أشار إلى حد السكر بقوله زابل المقل  
 هو من لا يفرق الأرض من السماء ولا التجل من النساء وهذا عندنا وعندنا  
 من يهوى ويخلط كلامه جن يذله وعلى قوله الكثر المباح وعبد في  
 المعبر ظهور أن السكر في شبهة وحركة وأطراف وهذا يختلف بالأشخاص  
 فإن الصالح ربما يتمايل في شبهة والسكران قد لا يتمايل ويعني يتمايل  
 بنيت يعني البنيذ المحرم كذا في البيهقي وأقرب أي بشرط الخمر أو السكر  
 من سائر الأشربة بنيت كان أو غيره متى خلا فالإبي سق فانه يشترط  
 الأقارب من يمين أو شهد به رجلان أم قال رجلان لعدم قبول شهادة النساء

حاشية  
 لا ينفذ الآتي

الزنا ضد الجحامة  
 والمفسر في القدر المسكر في  
 الحجة ما قاله بالانفاق والقباط  
 في أحوال منتهية

حاشية  
 لا ينفذ الآتي  
 لم ينفذ أو ياب  
 الشرط الذي ذكرناه في  
 الصور بشرط ولا وجه له  
 منه بعد



وعلم شرب طوعا أي لا مكرها ولا مضطرا يشير إليه في الهداية بخداجها  
 قال قاضي خان لا يجد قبل ذهاب السكر لانه ربما يصحى شبهة تمنع الخد  
 ولان الرجل لا يحصل ببقائه الخد قبل ذهاب السكر وان اقم او تهدا  
 عليه بعد زوال الرجح لم يقل ههنا لا بعد ما اعتاد اعلى ما فهم به  
 من قوله وان زالت بعد المسافة او بقيها او وجد رجها منه أي علم  
 شربا خمر باحد هذين بلا اقرار وسهادة او رجوع عن اقرار خمر او  
 السكر او فسكران أي لا يجد في هذه الصور اعلم انه لا يجد عندئذ ان  
 اقرب ذهاب رجها وعند محمد بخد له انه غير متم في الاقرار فيؤخذ  
 باقراره كافي سائر الحدود ولهما ان حد الشرب بالاقرار ثبت باجماع  
 الصحابة رضي الله عنهم والابراي عمر وابن مسعود وقد شرط قيام الرجحة في  
 اقامة حد الشرب بالاقرار ذكره في الذخيرة وكذلك اذا شهدوا عليه بعد  
 ما ذهب رجها لم يجد عندئذ وقال محمد بخد قال في شرح الجامع الصغير  
 اجمع اصحابنا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا في  
 التقادم فيها فعندنا فيها انقطاع الرجحة وعند محمد الشرح كافي سائر الحدود  
 والمفهوم من الهداية ان محمد اخذ فيه بالهتيس وما اخذ بالاثني وهو قول  
 ابن مسعود فان وجدتم رجحة الخمر فاجلدوه وفيه انهم صرحوا في منعه  
 بان القياس لا مدخل له في التقدير خصوصا فيما يتعلق بالحدود  
 التي حصرها التقط بالثبوت ولو اردت سوا الحرم عساه لا يعبر ارتداه  
 لعدم القصد والاعتقاد وسو شرط فيه وعند ابن مسعود ارتداه كفر

محمد بن الحسن

وهو في حد الشرب بالاقرار  
 لا بد من رجحان الخمر  
 ولا بد من اقراره  
 ولا بد من اقراره

ذكر في الذخيرة ونزع ثوبه ورفق جلده كما في الزنا صوفي الموضع  
 التي استثبتت في حد الزنا **باب حد الفحشاء** هي في اللغة عيانة عن  
 الرمي مطلقا وفي الشرع الرمي بالزنا صريحا من قذف محصنا أي  
 مكلفا مالم يعفها عن الزنا وما في معناه اشار إليه في المبسوط حيث قال  
 اذا تزوج امرأة بغير شهود او في غنى من زوج اخر او تزوجها وهي  
 مجوسية ووطنها سقط به احصانه لان العقد الفاسد غير موجب للملك  
 والوطى في غير الملك في معنى الزنا بصريحه لوقال لامرأة يازني فليحد  
 بالاتفاق ولو قال رجل يازنية فلا حد عليه عندنا المحصنات وفي القياس  
 عليه الخد وبه اخذ محمد كذا في المبسوط فاذا ذكر على اطلاقه انما ينطبق على  
 قوله او زنا في الجمل لان معناه زنت في الجمل فانه كما جازنا قضا  
 مهموز ايضا لوقال لغير زنا في الجمل وقال عنت صعود الجمل  
 حد عندنا وقال محمد لا يحد لان المهموز منه للصعود حقيقة وذكر  
 يقرن مراد اولها انه يستعمل في الفاحشة مهموز ايضا لان من العرب  
 من يهين المليات كما يهين المهموز وحالة الفحشاء والسباب تعين الفاحشة  
 مراد وذكر الجمل اما تعين الصعود مراد اذا كان مقرونا بكلمة على  
 اذ هو يستعمل فيه اولست لايك اولست بلس فلان هو اوجه من الخصة  
 لا بد من هذا القيد لان المقذوف بالزنا في الصور بين المذكورين  
 الآم والمعتبر احصان المقذوف لا احصان من يطالب الخد قرح بذلك  
 في المبسوط في غضب يتعلق بالصور الثلث فان نفى الذنب في غير الغضب

في الشريعة



في الشريعة

في الشريعة



يحتل المعاتبة اوبيا ابن الزانية لم يمت محضه حد غايين سوطا  
 ان طلب اي احد وسبق من له الطلب لا بلس بياين فلان من  
 وبسبة اليه اولى عنه او طاله اوريا اي زوج امه فاجرب مجازا  
 فلو نفي اوبى لا يحد وكذا لو نسب اليه وكذا العم والحال والراب سبي  
 ابا مجازا وقوله يا ابن ماد السداد وباسطى العربي اذ لا يراد بهما نفي الذنب  
 بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حاله الغضب باقى عن قصد  
 التشبيه فيما يوصف به في الاول كما بآبى عن القصد الى معنى الصعود في  
 زناات في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والدة والولد و  
 يشمل هذا ولد البنت وفيه خلاف حمزى في غير ظاهر الرواية وقال زفر  
 وجود الولد ليس لوالد الولد ذلك ذكر في الاحتياق ولو حر ومطافا  
 لنا في مطلقا بناء على ان القذف يورث عنه وعندنا لا يثبت لمن  
 يلحق به العار ولو قرف فيما كان المحرم عبدا او كافرا ولا يطاق الباطن  
 واباه تفروا وليس فيه ارت هذا تنصيص بما فهم من قوله ولو محرما  
 وعفو واعتراض وعندنا في بحرى فيه الارث ونحو وهذا بناء على  
 ان ما فيه حد القذف من حق العبد يعلب عنه على حق الله تعالى تقديره  
 حتى من له الحاجة وعندنا على العكس لانه حق العبد وهو دفع العار  
 راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء على ان النسبة الى الزنا انما يكون سببا  
 للعار لان الله تعالى حرمة اذ لا يخفى ما في هذا المبنى من الخلل بل لان العبد  
 من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد موعبا به ولا كذلك عكسه لانه لا يلا

يحتل المعاتبة

ابا مجازا وقوله يا ابن ماد السداد وباسطى العربي اذ لا يراد بهما نفي الذنب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حاله الغضب باقى عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما بآبى عن القصد الى معنى الصعود في زناات في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والدة والولد و

يشمل هذا ولد البنت وفيه خلاف حمزى في غير ظاهر الرواية وقال زفر

وجود الولد ليس لوالد الولد ذلك ذكر في الاحتياق ولو حر ومطافا

للعبد من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد في استيفاء حقوق  
 الشرع الا نياته وان قال يارنى ورحم سلات صدق لم يقل بلا بل انت  
 اذ لا حاجة الى زيادة لا ولو قال لعمره وهو اهل للشهادة انما قال هذا  
 لانه اذا لم يكن اهلا لها لا يكون موجب قذف لها انما بل صدق قذفه  
 ولا العان لانهما قاذفان وقذفه يوجب احدا وقذفها يوجب اللعان في  
 البداية بالحد ابطال اللعان لما عرفت ان الحدود في القذف ليس  
 له ولا ابطال في عكس اصلا فيجلب للدرء اذ اللعان في معنى الحدود  
 بك اي اذا اردت بقوله ما زنت بك هدر اى لاحد ولا العان لانهما صدق  
 فسقط اللعان تبصيرها ولم تقر قاذفه لان فعل المرأة بزوجه لا  
 يكون زنا كذا في المبسوط لا غير ان اقرب ولد ففيه لان النسب ثبت باق  
 ثم بالنفي يصير قاذفا فيجب اللعان وحدان عكس لانه كذب نفي في حد  
 والولد فيهما اي ثبت النسب في صورتين لا قران سابقا والافقا  
 ولا شئ ليس بآبى ولا بابيك لانه انكر الولادة اصلا ولا حد بقذف من  
 لها ولد للاب له اى ليس له اب معروف لانه امان الزنا فلا يوجد العفة  
 عنها او الملائمة بولد انما قال بولد انما يحد بقذف الملائمة بغير ولد  
 والفرق بينهما انه وجد في الاول امان الزنا ومي ولادة الولد الذي  
 لا اب له دون الثاني ولا بقذف من وطئ حراما لعينه وطئ في  
 من كل وجه او من وجه كاه مشترك او وطئ مملوك حر متا بدارا  
 التي سواها رضاعا ولا بقذف من زنت في كرها ومكاتب ما عن

يحتل المعاتبة اوبيا ابن الزانية لم يمت محضه حد غايين سوطا ان طلب اي احد وسبق من له الطلب لا بلس بياين فلان من وبسبة اليه اولى عنه او طاله اوريا اي زوج امه فاجرب مجازا فلو نفي اوبى لا يحد وكذا لو نسب اليه وكذا العم والحال والراب سبي ابا مجازا وقوله يا ابن ماد السداد وباسطى العربي اذ لا يراد بهما نفي الذنب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حاله الغضب باقى عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما بآبى عن القصد الى معنى الصعود في زناات في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والدة والولد و

يشمل هذا ولد البنت وفيه خلاف حمزى في غير ظاهر الرواية وقال زفر وجود الولد ليس لوالد الولد ذلك ذكر في الاحتياق ولو حر ومطافا لنا في مطلقا بناء على ان القذف يورث عنه وعندنا لا يثبت لمن يلحق به العار ولو قرف فيما كان المحرم عبدا او كافرا ولا يطاق الباطن واباه تفروا وليس فيه ارت هذا تنصيص بما فهم من قوله ولو محرما وعفو واعتراض وعندنا في بحرى فيه الارث ونحو وهذا بناء على ان ما فيه حد القذف من حق العبد يعلب عنه على حق الله تعالى تقديره حتى من له الحاجة وعندنا على العكس لانه حق العبد وهو دفع العار راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء على ان النسبة الى الزنا انما يكون سببا للعار لان الله تعالى حرمة اذ لا يخفى ما في هذا المبنى من الخلل بل لان العبد من الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد موعبا به ولا كذلك عكسه لانه لا يلا

يحتل المعاتبة اوبيا ابن الزانية لم يمت محضه حد غايين سوطا ان طلب اي احد وسبق من له الطلب لا بلس بياين فلان من وبسبة اليه اولى عنه او طاله اوريا اي زوج امه فاجرب مجازا فلو نفي اوبى لا يحد وكذا لو نسب اليه وكذا العم والحال والراب سبي ابا مجازا وقوله يا ابن ماد السداد وباسطى العربي اذ لا يراد بهما نفي الذنب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حاله الغضب باقى عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما بآبى عن القصد الى معنى الصعود في زناات في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والدة والولد و



لأن الحد أنما يجب بقذف الحرف في حرمة هذا الكتاب اختلاف  
 الصحابة وصدق بصدق من وطئ حرما الغير كوطئ عرسه طائفا  
 ووطئ مملوكه حرمة موقفة كامة بحجسية أو مكاتبته حرمة الأولى  
 موقفة الخزان اسلامها أو كونها كتابية والثانية الخزان الغير عند  
 زفر وطئ المكاتبه يسقط الاصلان وهو رواية عن أبي سفيان  
 بن سالم قال هذا عند خلافا لها وبني الخلاف على أن الكاذب للحام  
 حكم الصحة فيما بينهم أو في الثامن بالرفع عطف على الضم المستر في حد  
 قذف مسلم لم يقل هنا لعدم الحاجة إلى ذكره فان الثامن وإن كان  
 عاما بحسب المفهوم لم يدخل دار الحرب بل كان خصا منها بحرفي  
 دخل دار الاسلام بامان بقرينه ذكره مقابلة لم يكن خذ نجايات الحد  
 جنسها فان اختلف لا وقال الشافعي ان اختلف المذوق والمقدور  
 به لا يتداخل ولا يتداخل لأن الغلبة فيه حق العبد عنده وعندما  
 لما كان حق الله تعالى غالبا يتداخل إذا المقصود الإبراز أما إذا اختلف  
 الجنائيات فالمقصود من جنس غير المقصود من آخر **فصل** في التعزير  
 هو تاديب دون الحد أصله التطهير قال الامام الشافعي في آخر  
 باب الامان من شرح كتاب السير الكبير لا يقيم على الذنبي الثامن  
 ملكان محض حق الله تعالى ولكن يوجب عقوبة ماضية ومحسنة في الجن  
 على قدر ما يرى الامام ولم يقل يعزرون لان في لفظ التعزير ما يتبين  
 عن معنى التطهير والتعظيم قال الله تعالى وتقرؤوه وتقرؤوه والكافر

لكنه يجرى

161  
 ليس من اهله اكثر تسعة وتلقون سوطا لانه ينبغي ان لا يبلغ الحد  
 اقله اربعون ومائة البعد في القذف والشرب هذا عندنا وعند  
 من يبلغ به خمسة وسبعين سوطا وفي رواية عنه وسوق زفر يبلغ به تسعة  
 وسبعين سوطا وفي الذخيرة قال ابو سفيان التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى  
 الحاكم في احتمال المضروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الاماني عنه لو  
 ان قاضيا رأى تعزير ما به فقد اخذ بالاثني وان خرب اكثر من ذلك فهو بالخيار  
 واطله تلك وذكرنا ان ادناه على ما يراه الامام بقدر بقدر ما يعلم  
 انه ينجز منه لانه يختلف باختلاف الناس من الهداية وصحة حبه مع خذ  
 وخره اشد لانه جرى التخفيف فيه من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كذا  
 يؤدي إلى وقت ولهذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء ثم للزنا اثبات  
 بالكتاب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة ومنهم من انه ثابت بالقياس فقد  
 وهم كما قرئ في الاصول ان القياس لا يجري في الاصول ثم للشرب كان  
 متيقن به ثم للقذف لان سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا وعزير بقذف  
 مملوك او كافر بزنا مسلم المسلم اذا شتم الذي يعزرون ذكره تالار خان وانما  
 خص المسلم منها بالذكر كان قوله بيا فاسق ياكافر يا خبيث يا سارق يا  
 فاجر يا خائن يا لو طي قال في البوط واذا قال يا لو طي لاحد  
 بالاتفاق لانه نسب الى بني اسرائيل من الانبياء فلا يكون هذا اللفظ صريحا  
 القذف فاما اذا افصح في ذلك الفعل فعند أبي يعزرون ولا يجد لانه  
 في فعل لا يلزم الحد بذلك الفعل عنده وعندما يلزم حد القذف لانه

منه في الاصل الا انه صار في القذف العلم  
 في النسبة المذكورة الفعل التثنية في الخط  
 بابان مع النسبة البوطية فهو باعتبار  
 معناه القذف صريح في القذف  
 منه بعد



الى فضل يستوجب مباشرته الحد عندما يازنيق سو مرتب زنه و  
 زنه اسم كتاب الجوسى كذا في المغرب بالحق يادوث سوا الذي لا  
 غير له ذكر الجوهري باقرطبان سوا الذي يرى مع امراته او محرمه حلا  
 فبدعه خاليها باشارب الخمر باكل الربا بالحقبة لا يقال الحقبة في  
 اخش من الرانية لان الزانية قد تفعل سرا وتناف منه والحقبة من تجاهر  
 بالاجرة لانا نقول لذلك المعنى لم يجب الحد بذلك اللفظ فان الزنا  
 بالاجرة يسقط الحد عند خلافهما يابن العاجرة فان الفجور يكون بكل  
 معصية انت ماوى للصوم انت ماوى الزواني يامنع بالبيان يا  
 حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام وسواء من الزنا لا يقال في  
 لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد به الخبز الخب  
 فلهذا لا يجب الحد لابيا حان يا خنزير يا كلب يا تنس يا قرد يا حمام يا ابنه  
 وابو ليس كذا يا سواجر المواجه يستعمل فيمن يواجر اهله لزنا لكن معناه في  
 المعارف لو يوزن بالزنا يابا هذا اللفظ من شتم العوام ينعمون  
 به ولا يعرفون ما يقولون يانا كسى يا سخرة يا سحكة يوزن الصغرى  
 عليه الناس ويوزن الممقمة من فضحك على الناس وكذا السخرة ونحو  
 الضابط في هذا انه ان شبه الى فعل اختياري يحرم في الشرع ويعد  
 عارا في العرف يجب التغير والالاخرج بالقيد الاول النسبة الى الامور  
 الخفية فلا يعز في باجرار ونحو فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه  
 المجازى كالبليد وموخر خلق وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم

في قوله  
 يا كلب  
 يا تنس  
 يا قرد  
 يا حمام  
 يا ابنه  
 يا سواجر  
 المواجه

في قوله  
 يا كلب  
 يا تنس  
 يا قرد  
 يا حمام  
 يا ابنه  
 يا سواجر  
 المواجه  
 يستعمل فيمن  
 يواجر اهله  
 لزنا لكن  
 معناه في  
 المعارف  
 لو يوزن  
 بالزنا  
 يابا هذا  
 اللفظ من  
 شتم العوام  
 ينعمون به  
 ولا يعرفون  
 ما يقولون  
 يانا كسى  
 يا سخرة  
 يا سحكة  
 يوزن الصغرى  
 عليه الناس  
 ويوزن الممقمة  
 من فضحك  
 على الناس  
 وكذا السخرة  
 ونحو الضابط  
 في هذا انه  
 ان شبه الى  
 فعل اختياري  
 يحرم في الشرع  
 ويعد عارا  
 في العرف  
 يجب التغير  
 والالاخرج  
 بالقيد الاول  
 النسبة الى الامور  
 الخفية  
 فلا يعز في  
 باجرار ونحو  
 فان معناه  
 الحقيقي غير  
 مراد بل معناه  
 المجازى كالبليد  
 وموخر خلق  
 وبالقيد الثاني  
 النسبة الى ما لا  
 يحرم

في الشرع فلا يعز في باجرار ونحو مما يعد عارا في العرف ولا يحرم في  
 الشرع وبالقيد الثالث النسبة الى ما لا يعد عارا في العرف فلا يعز في با  
 لاعب الزنا ونحو مما يحرم في الشرع وحكي المسد وان ان يعز في زنا في  
 مثل قوله يا كلب يا خنزير لانه يراد بالشم في عرفنا وقال ثعلبي في السخري اللج  
 عندى انه لا يعز ويقل ان كان المنسوب من الاشرف كالنصفاء والعلوية  
 يعز لانه يعد سبغا في حقه ويحقه الوخنة بذلك وان كان من العامة لا  
 يعز قال في البيتين وهذا اصل قيل فيه ومن حد او عز في حد  
 دم وقال السافى تجب الدية في بيت المال ولو عز ز وج عرسه لا  
**كتاب السرقة** سرقة اخذ الشيء من الغير على خفية بحيلة في السرقة  
 ريدت عليه اوصاف اخر تفق عليها كذا في احكام ركنها الاخذ على سبيل  
 الاختفاء كذا في البدائع اما قال على سبيل الاختفاء دون خفية لان الاخذ  
 خفية لا يوجد فيما اذا انقبأ الجدار ليلا واخذ المتاع مكابرة فانه لم يأخذ  
 خفية لكن سلك مسلك من يقصد الاخذ خفية ومحلها مال مملوك سياتي  
 كتاب البيع ان بين المال والملك عموما وخصوصا من وجه متقوم قال في  
 البدائع ونهاى ومن الشرايط الراجعة الى السرقة ان يكون متقوما  
 فلا يقطع في سرقة الخمر من سلم ملاكان السارق او ذميا لانه لا قيمة له في  
 حق المسلم وكذا الذوق اذا سرق من ذوق غمرا او خنزير لا يقطع لانه وان  
 كان متقوما عند من فليس يتقوم عندنا فلم يكن متقوما على الاطلاق محرز  
 بلا شبهة بكان كبت او ضد وق او يحافظ كجالي طريق او يجد عند

في قوله  
 يا كلب  
 يا تنس  
 يا قرد  
 يا حمام  
 يا ابنه  
 يا سواجر  
 المواجه

في قوله  
 يا كلب  
 يا تنس  
 يا قرد  
 يا حمام  
 يا ابنه  
 يا سواجر  
 المواجه



ماله قال في البدائع ومنها ان يكون حرزا مطلقا خاليا عن شبهة العدم  
 مقصودا بالحرز وهو شرطها لكونه خارجا عنها حاجا اليه ونصابها قد  
 عثر دراهم مضروبة النصاب عندنا عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة  
 دراهم وعندنا في رواية بيع دينار وهو درهمان ونصف وفي رواية  
 ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في الحماقي وحكمها القطع فان سرق حلف  
 حر او بعد قدر النصاب واقربها من هذا عندنا وعندنا في س لا يقطع  
 الا اذا اقر قريتين ويروى عنه انه في مجلدين مختلفين له انه حد محض  
 لا يقع كحد الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى يقوم كل اقرار مقام شاهد واحد  
 كما في حد الزنا ولم يمان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في  
 الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنقض على خلاف القياس فلا  
 يقاس عليه وذكر بشر رجب ابي س الى قوله ما او شهد رجلان وبيادها  
 الامام ماسي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الاختفاء كما في السرقة الكبرى  
 وكيف يعلم انه اخرج او ناول من هو خارج حتى يعلم انها منقولة  
 ام لا وان س يعلم انها في دار السلام او في دار الحرب ولم يعلم انه كان يضابا  
 ام لا ومن سرق يعلم انه سرق ذورهم محرم ام لا وبيناها قطع وان شاك  
 جمع فيها واصاب كلا اي كل واحد منهم قدر النصاب قطعوا وان اخذ منهم  
 اي وان كان المباشرة بعضهم فقط وفيه خلاف زفر وقطع بابا في الحنابلة  
 والابنوس والصنبل والفضول يحضرون الزمعة والياقوت والبرجد  
 والانا والباب المتخذ من خشب انما عد منه للثبات لانها من جنس الحجر و

في حد الزنا لا بد فيه من اقرارين حتى يقوم كل اقرار مقام شاهد واحد  
 كما في حد الزنا ولم يمان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في  
 الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنقض على خلاف القياس فلا  
 يقاس عليه وذكر بشر رجب ابي س الى قوله ما او شهد رجلان وبيادها  
 الامام ماسي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الاختفاء كما في السرقة الكبرى  
 وكيف يعلم انه اخرج او ناول من هو خارج حتى يعلم انها منقولة  
 ام لا وان س يعلم انها في دار السلام او في دار الحرب ولم يعلم انه كان يضابا  
 ام لا ومن سرق يعلم انه سرق ذورهم محرم ام لا وبيناها قطع وان شاك  
 جمع فيها واصاب كلا اي كل واحد منهم قدر النصاب قطعوا وان اخذ منهم  
 اي وان كان المباشرة بعضهم فقط وفيه خلاف زفر وقطع بابا في الحنابلة  
 والابنوس والصنبل والفضول يحضرون الزمعة والياقوت والبرجد  
 والانا والباب المتخذ من خشب انما عد منه للثبات لانها من جنس الحجر و

والخشب المباحين في الاصل فيؤتمن ان لا قطع فيها ثم ان المراد بالباب غير  
 المركب وانما اطلق اعتمادا على ما ساقى حكم المركب على خلاف هذا وفي الهدية  
 اما يجب القطع في غير المركب اذا كان خفيفا لا يتقل على الواحد حمله لا يتأخر في  
 مباحا في دارنا خشب خشيش وقصب وسمك وصيد الصيد من الحيوان  
 المتبع التوش باصل الخلقة ما بقواهم او جناحيه فالتك ليس منه وزرني  
 ومغرة سوط الطين الاحمر ونون ولا ينفد من ياكله من لحم وفاكهة رطبة  
 وغر على شجر عطف على انفسه لا على لبن لان المراد منه ما يعم مثل الحوز والوز  
 مما لا ينفد من ياكله ويبيع وقال الثاني يقطع في كل شيء الا الماء والقراب  
 والطين والسرقيين وسوراية غرابي س كذا في البيهقي ولنا قول غا  
 كانت اليد لا يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه اي الحقة وقوله عم  
 لا قطع في ظهر وقوله عم لا قطع في غر ولا شجر وزرع لم يحصل له من الحرز  
 ولا في اسرة مطربة واللات لهو وصيد من ذهب وفضة وشطرنج ونرد  
 من اخذها يتاول الاراق او الكسر باب مركب سواء كان باب مسجد او غيره لانه  
 حرز لا حرز خلافا لثاني ومخف لانه يتاول القراءة او النظر فيه خلافا لثاني  
 وصبي حر لانه ليس بال ولولحيين لان الحلية تتبع وغرابي س انه يقطع اذا  
 الحلية يضابا او بعد لانه غصب او ذراع ودفق لان المقصود ما فيه ترك  
 ليس بال الا الصغير الا اذا كان يصبر عن نفسه لانه والكبير سواء في اعتبار  
 وقال ابو س لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يتكلم ودفق الحساب  
 لان ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان المقصود هو كونه غدا ولا في كل واحد

اما غر على شجر عطف على انفسه لا على لبن لان المراد منه ما يعم مثل الحوز والوز  
 مما لا ينفد من ياكله ويبيع وقال الثاني يقطع في كل شيء الا الماء والقراب  
 والطين والسرقيين وسوراية غرابي س كذا في البيهقي ولنا قول غا  
 كانت اليد لا يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء التافه اي الحقة وقوله عم  
 لا قطع في ظهر وقوله عم لا قطع في غر ولا شجر وزرع لم يحصل له من الحرز  
 ولا في اسرة مطربة واللات لهو وصيد من ذهب وفضة وشطرنج ونرد  
 من اخذها يتاول الاراق او الكسر باب مركب سواء كان باب مسجد او غيره لانه  
 حرز لا حرز خلافا لثاني ومخف لانه يتاول القراءة او النظر فيه خلافا لثاني  
 وصبي حر لانه ليس بال ولولحيين لان الحلية تتبع وغرابي س انه يقطع اذا  
 الحلية يضابا او بعد لانه غصب او ذراع ودفق لان المقصود ما فيه ترك  
 ليس بال الا الصغير الا اذا كان يصبر عن نفسه لانه والكبير سواء في اعتبار  
 وقال ابو س لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يتكلم ودفق الحساب  
 لان ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان المقصود هو كونه غدا ولا في كل واحد



وخيانة وظل ونهب ونهب خلافا لابي سى والثاني في الاخير من  
 ومال عامة كمال بيت المال وماله فيه شركه ومثل حقه حالا او موطلا اي  
 كان له على اخره راع مثلا سواء كانت حالة او موطلة ففرق مثلها ولو لم يرد  
 لانه بمقدار حقه يصير شركا وما قطع فيه وهو بحاله اي لا قطع بقره عين  
 قطع فيها ثم تم وصلت الى ملكها وهي لم يتغير عن حالها والقياس ان يقطع  
 وسوراية غريبي سى وسوقول الثاني لقوله صلعم وان عاد فاقطعه  
 من غير فضل ولنا ان القطع اوجب سقوط عصمة المحل على ايرق سى بعد  
 ان شاد الله قبح وبالرد الى الملك ان عاد حقيقه العصمة بقيت بشبه القوط  
 نظرا الى اتحاد الملك وقيام الوجوب وهو القطع فيه واما الجواب عن كذا  
 فنقول قد طعن فيه الطحاوي والكرخي وعلى تقدير صحة محمول على التيسر  
 بدليل انه قال في المرة الخامسة وان عاد فاقطعه واما الجواب بان المعنى  
 عاد الى السرقة لا الى السروق لا ينبغي لان العود الى السرقة متحقق في الزرع  
 وان تغير فرق قطع ثانيا فنزل قطع فيه فنجح فرق ولا ان سرق  
 من ذى رحم محرم منه سواء كانت القرابة قرابة ولا ذى او غيرها للبهمة في الحرم  
 ولنا في خلاف الثاني بخلاف ماله اي مال ذى رحم محرم من بيت غيره اي  
 بيت الاجنبى لوجود الحرم بملكه وماله مريضه الموضع التي من ثانيا ان  
 توضع وان لم تباشر الارض في حال وضعها والموضع التي في حال الار  
 ملقة نذرها الصبي كذا في كذا في قولهم من مريضه لم يصيب سوا سرق  
 من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من غير استيدان وصمة بخلاف الاخت من الرضاة لانعدام هذا  
 المعنى فيها وجه الظاهر انه لا قرابة والمحرمية بدونها لا تحرم كما اذا ثبتت  
 بالزنا والقبيل عن شوق ولا من زوج عرسه ولو من حرز خاص له اما قل  
 تضيصا للرد على الثاني فان له خلافا فيه ولا من يتد او عرسه او زوج  
 سيد ولا من يكاسه ومصنفه وبيت اذن في دخوله يدخل فيه الحمام فلا  
 حاجة الى ذكره وعدم القطع فيه للاختلال الحرم الا اذا سرق منه ليلا لانه  
 بني لاهراز الاموال والاذن يختص بالهار واعلم ان الحرم بالحفاظ  
 لا اعتبار له عند وجود الحرم بالمكان فاذا سرق في الحمام شئ وله  
 فلا قطع لان الحمام حرز غايته اختل بالاذن بالدخول فلا اعتبار بالحفاظ  
 فيه بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد ليس بحرز فاعتبر بالحفاظ او  
 سرق شئ ولم يخرج من الدار او قبة بيتا فادخل فيه فاذ شئنا  
 وعري سى انه يقطع كما اذا دخل في صندوق الصيرفي واخرج  
 العطر سى ولنا ان هتك الحرم بشرط فيه الكمال وسوى الدخول وقد  
 امكن الاعتبار والدخول بالمعتاد بخلاف الصندوق لان الممكن اذ قال  
 اليردون الدخول او دخل عطف على فادخل وناول اي اخذ شئنا  
 من سوا خارج وعري سى ان اخرج الداخلين وناولها الخارج فاقطع  
 على الداخل وان ادخل الخارج يد فشاو له من يد الداخل فليهما  
 او طر مصروق لم يقل صق لان الظاهر منه ان يكون هناك وعاء آخر  
 غير لكم وذلك غير لازم وعبارة الذخيرة وهي من كان في حقه درهم

فان هذا غلط انما يقطع من الصور ايضا على فقهنا بالظن

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها

من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي سى في رواية عنه لانه لا يملك غيرها



مصرون يوافق ما ذكره خاتمة منكم غيره وان ادخل بين في الكم فطى  
 قطع وذلك لان كل حزن يكن الدخول فيه فتمتكم بدخوله وما لا فاد  
 اليد فيه والاخذ منه وانكم ههنا حزن للدرايم فحق ادخل فيه يد واخذ  
 فقد هتك الحزن فوجب القطع والافلا وما في حل الرباط فبالعكس لانه  
 اذا حل الرباط من داخل بقيت الدرايم خارجة فحصل الاخذ من غير حزن  
 وان حل من خارج بقيت الدرايم داخل الكم فحصل الاخذ داخل الحزن  
 فيجب القطع وعلى من ان يقطع في الاقوال كلها لانه حزن بالكم او بضا  
 قلنا الحزن هو الكم لانه يمتد وانما قصد قطع المسافة او الاستراحة  
 الجواق او سرق جملان من قطار او عملا لان القاييد والسائق والراكب  
 يقصدون قطع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ وقطع اي سارق  
 الجمل والحمل ان كان حافظا ولو نال ما عليه لم يقبل ان يحفظه ربه لان الشرط  
 ان يكون هناك حافظ ولا يلزم ان يكون ربه او شق الحمل او اخذ منه  
 شئ لان الجواق في مثل هذا حزن او دخل بين في صندوق غيره  
 او جيبه او خرج من مقصود دار فيها مقاصير الى صحنها لان كل مقصود  
 باعتبار ساكنها حزن على حدة او سرق ربه مقصود من اخرى منها لما  
 ذكرنا والحق شيئا من حزن في الطريق ثم اخذ وقال زفر لا قطع فيلان  
 الالتقاء غير موجب للقطع كما اخرج ولم يباذ ولمهم ان الرقي حيلة يناد  
 السارق ولم يعرض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل فضلا واحدا واذا خرج و  
 لم يخذله فمن مضى لا سارق وعندنا في يقطع سواء اخذ او تركه

لا يقطع في حزن  
 لا يقطع في حزن

لا يقطع في حزن

لا يقطع في حزن

لا يقطع في حزن  
 لا يقطع في حزن

في الطريق او حله على حمار فاقه واخرج لان سير الحمار يضاف اليه لوقته  
 ولهذا ايضا السابق ما التفت الدابة ولو لم يسقه وخرج بنفسه وخرج  
 بنفسه لا يقطع وفي قوله فاق اشارة اليه **فصل** يقطع بين  
 السارق من ربه وتحمل حمله اليسرى ان عاد وان عاد ثانيا لا  
 عند الثاني يقطع في الثالث يد اليسرى وفي الرابع حمله اليمنى  
 لقوله عم من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه  
 فان عاد فاقطعوه ولنا الاجماع ذكر صاحب الهداية وقد مر الجواب  
 عن الحديث ولو كان صحيحا غير ما قلنا لما انعقد الاجماع على خلافه  
 يوجب حتى يتوب هذا التحسان ويعز ايضا ذكر بعض الشايع وان كان  
 يد اليسرى او باهما او اصبعها سوى الابهام لانه لو قطع في  
 وقته البطش فانيته في اليسرى يلزم تقويت جنى المنفعة وسوى الحقيقة  
 اهلاك او حله اليمنى مقطوعة او سلا لانه اذا لم يكن للانسان يدون  
 من طرف واحد فهو لا يقدر على الشئ اصلا بخلاف ما اذا كان من طرفين  
 فانه في بعض العصا تحت ابطه او برده الى يمينه وان لم يسرق منه او  
 الى اليسرى منه وان لم يكن ما كره قبل الخصومة وغريبي سواه يقطع  
 اعتبارا بما اذا ردة بعد الخصومة وجه الظاهر ان الخصومة شرط  
 لظهور ردة لان البينة انما جعلت حجة في حزن قطع المنازعة وقد انقطعت  
 الخصومة او ملكه انما قال ملكه ليعلم ان المراد الرتبة مع القبض برتبة او  
 بيع او قصت قيمة اي من حيث الشعر لا من جهة تغير العين ذكر في

صدر الشرح

راجع الكشور



من النصاب قبل الطع قال زفر واثافي يقطع فيها او سرق قدى  
 ملكه فيه خلاف للثافي او احد ارقين وان لم يبرهن ولم يظا  
 من له حق الطلب وان اقر بهافيه خلاف للثافي فلا قطع لانه لما كان  
 الدعوى شرطا لا بد من المطالبة وان سرقا وغابا احدهما فشهدا على  
 سرقهما قطع الاخر وقطع بخصوصه ذي يد حافظ لمودع وغاصب  
 وصاحب ربواى باع دينار بدنيارين وقبضهما فراق من بين وقال  
 زفر واثافي لا يقطع الا بخصوص المالك وتعيير واستاجر ومصارب  
 ومستضع وقابض على سوم الشراء ومتهن ووحي ووثي وموتى الوفا  
 وبخصوص المالك من سرق منهم اعلم ان الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد  
 وان كان من حقوق الله تعالى لانه لا شك ان السروق منه عرف بحقيقته  
 من اليهود وكذا من التارق المقر ان يكون ملكا لدارق بطريق  
 او ملكا لذى رحم محرم وسو غير عالم به ففي ترك السروق منه الدعوى وكذا  
 في غيبته مظنة عدم وجوب القطع قل اما غيبته المرنية وان كان فيها  
 توهم انها لو كانت حاضرة اذ عت امر يسقط الحد فلا اعتبار به لانها  
 راضية بالزنا فيكون تهمته في دعوى ما يسقط الحد ويرد عليه انه بكل  
 بسقوط الحد عند دعوى الكايع لقيام التهمة في ايضا ان قوله لانها راضية  
 محل نظر لان سرق عطف على الضمير المستكن في قوله وقطع من سارق قطع  
 لسقوط عصمته وقطع عبد اقر بركة ورد اي السروق ان كان قايما الى  
 ماله سنة المسئلة على وجهه لانه لا يخفى اما ان يكون العبد ماذونا او مجبوراً

المرتب على

المرتب على

المرتب على

والمال هالك يقطع ولم يضر كذبه مولاه او صدقه وان كان قايما او صدق  
 مولاه يقطع عندهم ويرد المال على السروق منه وان كذبه وقال المال  
 مالى قال ابو ج يقطع بينه والمال للسروق منه وقال ابو س والثافي  
 يقطع بينه والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى وبني العبد  
 الصق وقال زفر لا يقطع اقوان في حق القطع ماذونا كان او مجبوراً  
 اقوان بالمال ان كان ماذونا وان كان مجبوراً لا يقطع اقوان بالمال  
 ايضا وما قطع منه ان بقي رد والا لا يضمن وان ائلف هذا رواية ابي  
 عن ابي ج وهو المشهور وفي رواية اخرى عنه انه يجب الضمان في الاستملا  
 وقال الثافي يضمن فيها لانها صان قد اختلفت سيا بما فلا يتنص  
 فالقطع في السرقة وسببه ترك الانتباه عما نهى عنه والضمان في العبد  
 وسببه اخذ المال فصار كاستملاك صيد مملوك في الحرم وان قوله  
 عم لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان وجوب الضمان ينافي  
 القطع لانه يتملكه باداء الضمان مستندا الى وقت الاخذ فيبين انه قد  
 على ملكه فببقي القطع وما يؤول الى انتفاء فهو المنقضي واما ما قيل ان  
 حال السرقة صار المال معصوما حتى العبد فلا يجب الضمان فكل وجوب  
 الضمان في استملاك صيد مملوك في الحرم ولا يضمن كلها الا التي قطع  
 لها واختلف في اياها اذا حضر احد منهم وادعى السرقة واما اذا حضر جميعا  
 وقطعت بين بخصوصهم لا يضمن شيئا بالاتفاق ولا قاطع بيان من امر  
 يقطع يمينه لبرقه ولو عدوا وقال لا لا شيء عليه في الخطاء وبني في العمد

قال سفيان بن عيينة ان كان المالك  
 او الاستملاك قبل قطع بينه ان قال  
 المالك انما احفظ لا يقطع عندا وان قال  
 انما احفظ لا يقطع عندا وان قال  
 انما احفظ لا يقطع عندا وان قال  
 انما احفظ لا يقطع عندا وان قال  
 انما احفظ لا يقطع عندا وان قال

صلى الله عليه

تسا سرقه فان قطع  
 بكلها او بعضها بهذا  
 عنده وقال لا يضمن



وقال زفر بن فين في العمد وهو القياس وقطع من شق ماسوق في الدار  
 ثم اخرجوه وهو يابى النصاب ذكر في الهداية وغرابي سانه لا يقطع  
 لان فيه سبب الملك وهو حرق القاحل في ان يوجب القيمة كلها فيملك  
 المصنوع ولما ان الاخذ وقع سببا للضمان لا الملك وانما الملك ثبت  
 ضرورة اداء الضمان كليا يجمع البدلان في ملك واحد ومثله لا يورث  
 البهية لانه يورث شاة فذبحه فاخرج لان السرقة تمت على اللحم ولا يقطع  
 فيه ومن جعل ماسوق دراهم او دنانير يقطع ان ساوى النصاب وق  
 الاخذ وانما لم يذكر هذا القيد لانه مفروغ عنه وردت هذا عند  
 وقال لا يجبرتها لان هذه صنعة متقنة عند ما خلا قاله وان  
 حرمه فقطع فلا ردة لان الصبي قائم صوة ومعنى وحى المالك في البني  
 قائم صوة لانه لا ضمان لانه يجمع القطع وقال محمد بن يوسف  
 يعطى ما زاد الصبي فيه وان سوت ردة هذا عند ابي ع لان السواد نقصا  
 عند كذا عند محمد كافي الحمة فان الصبي لا يقطع حتى المالك عند  
 عند ابي س فلا يرد لان السواد زيادة كالحمة عند **باب**  
 قطع الطريق من قصد معصية على معصوم اى حال كون القاصد  
 والقصود عليه مالا او ذميا فاخذ قبل اخذ شئ وقبل جسي حتى يوب  
 ويظهر فيه سببا للصاحب فان قلت لا يجس قصد قطع الطريق مالم  
 يخف المانة قلت نعم وقد ضمن الاشارة اليه بقوله على معصوم وان  
 مالا ونصيب كل منه نصاب يقطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا اخذ

مستخرج

هذا هو النصاب في النصاب  
 المستخرج من الهداية

هذا هو النصاب في النصاب  
 المستخرج من الهداية

قل حدا اى هذا القتل حدا لا قصاصا فلا يعفو وتى تبرع على كون  
 القتل حدا وان قل واخذ قطع ثم قل او صلب او قتل او صلب جيا قله  
 او قتل عطف على قول اى ان شاء الامام قطع ثم قل او صلب وان شاق  
 او صلب جيا من غير قطع ويبيع برنج حتى يموت البيع شق البطن ويترك  
 ثلثة ايام وما اخذ قتل لا يضمن اى اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال  
 اخذ اعتبارا بالسرقه الصغرى ويقتل ادمم حدا اى ان باشر القتل اذ  
 يجب اخذ على الجميع وجرح وعصاهم كسيف وان جرح واخذ قطع **باب**  
 جرحه وان جرح فقط او قتل عمد اقتاب اى تاب قبل ان يخذ او كان  
 معهم غير مكلف وغرابي سانه لو باشر المكلفون يحد الباقي او ذورهم  
 حرم من المانة او قطع بعض المانة على البعض او قطع الطريق ليل او نهار  
 في مصر وفيه خلاف الشافعي وغرابي سانه ان قصدوا في المصرا لا ع  
 يجري عليهم احكام قطاع الطريق وان قصدوا بالبحر او الخب فان كانوا  
 خارج المصرك ذلك الحكم وان كانوا بقرب منه او في المصرك كان للبل  
 فكذلك ايضا بالنهار لا يجري عليهم حكم قطاع الطريق والتحقيق في هذه  
 الرواية وبه يفتى كذا في البتين او بين مصرين اذ كانا قريبين بحيث يلقى  
 القوت غالبيا كالكوكة والحجرة ففيه خلاف الشافعي فلا حد والى  
 او ادرسه وعفوه اى لا يجب الحد في الصوة المذكورة بل ان كان القتل عمدا  
 فلا يورث القود والعفو اى تجزئها وان كان غير عمد فلا دية او العفو  
 وفي الحق دية الحق من قبل القتل بالمثل وفيه القصاص عند غير

على النصف

مستخرج

مستخرج



ومن فله غير مرة قبل به يعني سياسة ومن السياسة ما على غنى الفقيه  
 يكن الاعتراف المدعى عليه السرقة اذا انكر فلا امام ان يعمل فيه بالكي  
 رايه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال مسروق عند عاقبه كذا  
القيمين كتاب الجهاد سوفى الشرع يدل الوسخ في القتال في  
 سبل الله مباشرة او معاونة بالمال او بالراى او بتكثير السواد او غير ذلك  
 من فرض كفاية هذا اي فرض ان نبذ اثم بالقتال وان لم يقا تلوا  
 بين معنى كونه على الكفاية بقوله ان قام به البعض سقط عن الباقيين يعني  
 انه يفترض على جميع من هو اهل الجهاد لكن اذا قام به البعض بان يحصل  
 الكفاية بهم يسقط عن الباقيين فلم يحصل الكفاية لا يسقط ذك في البد  
 فاياك ان تقوم ان فرض الجهاد يسقط عن المسلمين في ديارنا باقامته من  
 ديار الهند او الترك اذا لا يحصل الكفاية بذلك وهو شرط السقوط عن  
 الباقيين وان ترك اعداى مكلفون به واثمهم على تقدير كونه مطلقا لا  
 بتكليف خاصه حتى لو قام به غيرهم من العبيد والنون سقط اثم عنهم  
 ولذلك قال ان ترك اعداى لم يقل ان تركوا اعداى على صبي وعبد و  
 واعى ومقعد واقطع فرض عين ان هجم اى على بلد من بلاد الاسلام  
 او ناحية من نواحيه قال في الغريب المجهوم الايتان بعتة والدخول من غير  
 استئذان فيخرج المراه والعبد من غير اذن لان المقصود لا يحصل الا  
 باقامة الكل فيعرض على الكل وحق الزوج والمولى لا يظهر في فرض  
 الاعيان قال في الذخيرة اذا جاد النفي انما يصير فرض عين على من

عليه السلام  
 في فرض عين من الجهاد  
 في فرض عين من الجهاد  
 في فرض عين من الجهاد  
 في فرض عين من الجهاد

من العدو ومن يقدرون على الجهاد فاما من وداهم بسعد من العدو  
 فان كان الذين هم يقرب العدو عاجزين عن مقاومة العدو او قادرين  
 الا انهم لا يجاهدون لكل بهم او تهاون افرض على من يهيم فرض عين  
 ثم من يهيم كذلك حتى يفرض على هذا التدبير على المسلمين كلهم سرقا وغبرا  
 وعلى هذا التفضل صلوات الجنان والتجهيز وكفى الجمل مع في وديرة  
 لا الجمل ما يجعل للعامل على عمله والمراد ان يضرب الامام الجمل على الناف  
 للذين يخرجون الى الجهاد وانما كان لانه بشبه البحر ولا ضرة اليه لان  
 بيت المال معد لنواب المسلمين وهذا من جملة ما وان حوصوا الى الكفار  
 دعوا الى الاسلام فان ابوا فالى الجحيم هذا في حق من قبل من الجحيم  
 بيان ان من هم فان قبلوا فلم يمانعوا لانصاف وعلمهم علينا لانصاف  
 وكون عقد كتاب السير لبيان هذا النوع من الاحكام كفى قوته ولا  
 من تبغى الدعوة ونوبت اى الدعوة الجديدين لم تبغى فان ابوا اى عما  
 دعوا اليه حاربوا بغير حق وتحريق وتفرق ودى ولو تروا سواهم  
 لا بنية وقطع شجر وافاد ذرع بلا غدر ولا مثله الغدر والحياة  
 ونقص العهد لا مطلقا بل اذا لم يكن بطريق البند لان نقصه بذلك  
 الطريق مشروع منون والخدمة التي ايسر لاجوارها في قله صلح الحرب  
 والمثله اسم من مثله اى انكل به معناه جعله تكالا وعبارة عنه مثل قطع  
 الاعضاء وتوبيد الوجه ومثله العرس تحت لقوله عم لا تطوا ولا تزدوا  
 ولا تملوا قال في الاختيار والمثله التهمة بعد النظر بهم والاباس بباله

فان كان من غير ضرورة  
 ما اذا اضطررت اليه  
 من انفسهم

على التمسك

صدق الشريعة  
 لم يتركوا ان تطفه  
 بالقتل

صدق الشريعة



لانه ابلغ في كبرهم واضربهم وقتل غير مكلف واضح فان قال في الذرية  
 هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدّر على الحال ولا على الصياح  
 ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الرأي والتدبير ما اذا كان يقدر على  
 ذلك يقتل لانه يقتله محارب وبصياحه محرض على القتال وبالاقتيال  
 يكثر المحارب واعى ومقعد خلافا للشافعي في الشيخ والاعلى والقصد  
 وامر الاملاكة ذكره الكافي ان البقي ايضا يقتل اذا كان مكافا وقد  
 منهم او معينا بالمال او الرأي والاحتيال واب كافر بدي لا يقتل الا  
 اباه الكافر بديا وانما قال ابتداء لانه اذا قصد الاب قتله بحيث لا يمكن  
 دفعه الا بقتله يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله غير انه بالفعل  
 المضارع ينتصب مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعد ما بعد  
 اشياء منها النفى فينبغي ان يصير بار الاب عن قتل ابيه على وجه يقتل البنية  
 لقتل غير اباه بان يغله ويلبسه الى ان يحيى اخر فيقتله اسير في هذا في  
 عبادة الهداية القائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره حيث قال  
 عليه دون عنه وخارج مضمون امرأة الا في جيش يؤمن عليه وصو حوا  
 ان خيروا ولو منهم ما لان لنا به حاجة وبنوان هو النفع فوق الوفاء  
 كان مضمون في المواضع الثلاثة والبند القاء الخبر اليهم فيقتضى العهد وقيل  
 بندي اي قولا قبل بندي حانوا لم يعمل بدار العدم الحاجة اليه فان خيانتهم  
 لا يتحقق بدون وصوح المرتد يعني القادر على المحاربة المستع عن الاخذ  
 على ادل عليه عبادة المصاحبة بلا مال لانه لا يكون حرية لانه بعد التوق

كثيرا

كثيرا

هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدّر على الحال ولا على الصياح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الرأي والتدبير ما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتله محارب وبصياحه محرض على القتال وبالاقتيال يكثر المحارب واعى ومقعد خلافا للشافعي في الشيخ والاعلى والقصد وامر الاملاكة ذكره الكافي ان البقي ايضا يقتل اذا كان مكافا وقد منهم او معينا بالمال او الرأي والاحتيال واب كافر بدي لا يقتل الا اباه الكافر بديا وانما قال ابتداء لانه اذا قصد الاب قتله بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله غير انه بالفعل المضارع ينتصب مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعد ما بعد اشياء منها النفى فينبغي ان يصير بار الاب عن قتل ابيه على وجه يقتل البنية لقتل غير اباه بان يغله ويلبسه الى ان يحيى اخر فيقتله اسير في هذا في عبادة الهداية القائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره حيث قال عليه دون عنه وخارج مضمون امرأة الا في جيش يؤمن عليه وصو حوا ان خيروا ولو منهم ما لان لنا به حاجة وبنوان هو النفع فوق الوفاء كان مضمون في المواضع الثلاثة والبند القاء الخبر اليهم فيقتضى العهد وقيل بندي اي قولا قبل بندي حانوا لم يعمل بدار العدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا يتحقق بدون وصوح المرتد يعني القادر على المحاربة المستع عن الاخذ على ادل عليه عبادة المصاحبة بلا مال لانه لا يكون حرية لانه بعد التوق

صلى الله عليه وسلم

بما صمم يكون غنيمة بل لان في اخذ المال منهم نفع تقرهم على  
 الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير معصوم ولا يباع  
 سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعدلج اي لا يفعل ذلك لانه مكروه  
 لانه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير محب كما ينهم من الهداية وصح امان  
 حر وصح فان كان شرابا وادب اي المباشرة لك الصلح وانما امان  
 الذي وسلم في دارهم اسير كان او تاجرا او من اسلم ثم ولم يهاجر وجن  
 وصبي وعبد الاما ذوقين قال في الاختيار وعامة المباح على انه لا يلج  
 صلح صبي ما دون لان المصلحة والخبرة حقيقة لا يمتد الى الاما  
 كربة تجزية وممارسة وذلك بعد البلوغ **باب المصنم** وقسمه قسم  
 الامام بين الجبش ما فتح عنق او اقراه عليه تجزية وخارج عطف  
 قوله قسم الامام ثم عطف على احد مما قوله وقتل الاسرى ان لم يكونوا  
 او اسروهم او تركهم احرار اذ لنا اي يكونوا اهل ذمة لنا هذا اذا لم  
 من مشركي العرب والمريتين وانما لم يتعرض لهذا البيان من اعتمادا  
 ما ياتي في موضع ونفي منهم وقروهم المن ان يطلقهم مجانسا وكان  
 الاطلاق بعد اسلامهم او قبله اسير في ذلك في التعليل الذي ذكر في الهداية  
 وقال ان افعى يجوز المن والعدا ان يطلقهم باخذ مال او اسير في  
 مقابلتهم قال في الهداية ولا يصاد بالاسارى عند الجرح وقال ايضا  
 بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعي واما المصادة بالناضن منهم في  
 المنون من المذهب وفي السير الكبير لا بأس به اذا كان بالمسلمين حاجة استدلالا

في الشريعة

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدّر على الحال ولا على الصياح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الرأي والتدبير ما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتله محارب وبصياحه محرض على القتال وبالاقتيال يكثر المحارب واعى ومقعد خلافا للشافعي في الشيخ والاعلى والقصد وامر الاملاكة ذكره الكافي ان البقي ايضا يقتل اذا كان مكافا وقد منهم او معينا بالمال او الرأي والاحتيال واب كافر بدي لا يقتل الا اباه الكافر بديا وانما قال ابتداء لانه اذا قصد الاب قتله بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله غير انه بالفعل المضارع ينتصب مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعد ما بعد اشياء منها النفى فينبغي ان يصير بار الاب عن قتل ابيه على وجه يقتل البنية لقتل غير اباه بان يغله ويلبسه الى ان يحيى اخر فيقتله اسير في هذا في عبادة الهداية القائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره حيث قال عليه دون عنه وخارج مضمون امرأة الا في جيش يؤمن عليه وصو حوا ان خيروا ولو منهم ما لان لنا به حاجة وبنوان هو النفع فوق الوفاء كان مضمون في المواضع الثلاثة والبند القاء الخبر اليهم فيقتضى العهد وقيل بندي اي قولا قبل بندي حانوا لم يعمل بدار العدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا يتحقق بدون وصوح المرتد يعني القادر على المحاربة المستع عن الاخذ على ادل عليه عبادة المصاحبة بلا مال لانه لا يكون حرية لانه بعد التوق

هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدّر على الحال ولا على الصياح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الرأي والتدبير ما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتله محارب وبصياحه محرض على القتال وبالاقتيال يكثر المحارب واعى ومقعد خلافا للشافعي في الشيخ والاعلى والقصد وامر الاملاكة ذكره الكافي ان البقي ايضا يقتل اذا كان مكافا وقد منهم او معينا بالمال او الرأي والاحتيال واب كافر بدي لا يقتل الا اباه الكافر بديا وانما قال ابتداء لانه اذا قصد الاب قتله بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله غير انه بالفعل المضارع ينتصب مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعد ما بعد اشياء منها النفى فينبغي ان يصير بار الاب عن قتل ابيه على وجه يقتل البنية لقتل غير اباه بان يغله ويلبسه الى ان يحيى اخر فيقتله اسير في هذا في عبادة الهداية القائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره حيث قال عليه دون عنه وخارج مضمون امرأة الا في جيش يؤمن عليه وصو حوا ان خيروا ولو منهم ما لان لنا به حاجة وبنوان هو النفع فوق الوفاء كان مضمون في المواضع الثلاثة والبند القاء الخبر اليهم فيقتضى العهد وقيل بندي اي قولا قبل بندي حانوا لم يعمل بدار العدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا يتحقق بدون وصوح المرتد يعني القادر على المحاربة المستع عن الاخذ على ادل عليه عبادة المصاحبة بلا مال لانه لا يكون حرية لانه بعد التوق



بدر وهذا البيان منه ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل  
 وضع الحرب اوزارها او بعدها ثم انه علم من نفي المن والعداء نفي ذنب  
 الى دراهم بطريق الدلالة فلا حاجة الى ذلك ولذلك تركه وعقد به شق  
 نفلها وذبحت وحرقت وقال الشافعي ترك وقسمه مغم ثم خلافا للشافعي  
 الا ايداعا ان لم يكن الامام حمله يحمل عليها الضمان فيردها ويقيم  
 الرد ومدد حكمهم كما قال فيه اي في المغم خلافا للشافعي بعد انقضاء  
 القتال لا سوقي لم يقابل ولا منات ثم لانه بالاحراز يكون ملكا وعند  
 الشافعي باستقراره من الكفاد يصير ملكا لنا فمات بعد ذلك يورث  
 نصيبه عند ويورث قط من مات هنا وقل لنا طعام وعلف وحب  
 ودهن شرط الحاجة في السير الصغير حتى لو كان بلا حاجة يكن ولم يشترطها  
 السير الكبير وبه اخذ المصنف واما السلاح والدواب فالحاجة شرط فيها بلا  
 ولذلك قال وسلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد الخروج منها ولا يسعها الى  
 يجوز للعائنين سعيها ذكر في البسط وعولها ورد الفضل الى الختم ومن  
 اسلم ثم احرز نفسه انما قال احرز ولم يقل عصمه لان من اسلم في دار الحرب  
 ولم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند ابي ج ويكون محرزا  
 خرج بذلك في الهداية وطفله لانه صار مسلما تبعا ومال معه او اورد مع محرزا  
 مسلما كان او ذميا انما قال محرزا دون معصوما ليساؤل المسلم ثم لا  
 كبير او عرسه وجعلها خلافا للشافعي في الاخير وعقان وقال الشافعي  
 هو له لانه في بين فصار كالمقول ولنا ان العقار في يدها اهل الدار

انما قال محرزا  
 لان من اسلم في دار الحرب  
 ولم يخرج الى دار الاسلام  
 لا يكون معصوما عند ابي ج

وسلطانها اذ من جملة دار الحرب فلم يكن في بين حقيقة وعبد مقالا  
 وماله مع حربى بغضب ومكان غضبا في يد مسلم او ذق فهو في عند  
 خلافا لهما او لمجد على اختلاف الروايتين او ودية ويعبر وقت  
 المجاورة اي العبرة في احتقاق سهم الفارس للفرس وقت الانفصال  
 دار الاسلام الى دار الحرب وهو المعنى في المجاورة اي مجاورة الدرب وهو  
 الباب الواسع لغة وبالتهنئة دروان اريد به مدخل دار الحرب وعند  
 الشافعي وقت القتال فمن دخل دارهم فار ساقفق فرسم اي مات  
 فشهد الوقة راجلا فله سهم فارس هذا عند وعند الفارس  
 اسهم وهو قول الشافعي ومن دخل راجلا فله سهم فارس اسهم راجل وجن  
 الشافعي على العكس ولا يسهم الا للفرس اي واحد فلا سهم للبغل والابل  
 عند ابي يوسف بسهم لفرسين ولا للملوك لم يقل لعبد لعدم ثبوت الملك  
 على افضح عنه قول صاحب الهداية والمكاتب بمنزلة العبد وصح في  
 وذق ورضخ لهم الرضخ اعطاه القليل والمراد سهمنا القليل من سهم  
 الضئيلة ثم الملوك انما يرضخ له اذا قاتل والردة يوضع اذا كانت يد  
 الجرحى وتقوم على المرضي والذي انما يرضخ له اذا قاتل او دل على  
 الطريق والحنى للكين واليتم وابن السبيل وقدم فخر ذوى القربى  
 عليهم ولا شئ لغيرهم وذكر في معنى الحنى لليتيم وسهم النبي صلى الله عليه  
 سقط بومة كالصفي وعند الشافعي يقسم على خمسة اسهم سهم الرسول  
 وهو الخليفة وعندنا سقط هذا بومة صلى الله عليه وسلم كما سقط في

صدق الشافعي  
 راجل وجن  
 اسهم راجل وجن



فانه كان للثمن ان يصطفي لنفسه شيئا من الغنيمة وسهم ذوي القربى  
لهم اي بني هاشم وبني المطلب يتوى فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر  
مثل حظ الانثيين له قوله في ولدي القربى من غير فصل بين الغني والفقير  
ولنا ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموا على ثلثه على نحو ما قلنا وكفى بهم  
وقال صلعم يا معشر بني هاشم ان الله كرمكم غالة الناس واسخفهم  
عوضكم منها محض من الغنيمة والعرض انما ثبت في حق من ثبت في حق المعوض  
ومم الفقراء والبقى عظم اعطاهم للنصرة لا ترى انه عظم على قتال انهم لم  
مع هكذا في الجاهلية والاسلام وشك بين اصابعهم وبهذا تبين ان الملام  
بالنصرة قرب بالنصرة لا قرب القربة فلم يبق بعد ذلك عظم فلا يتحقق بعده  
بالفقر هذا قول الكوفي وقال الطحاوي في فقرهم ايضا محروم وجه الاول  
قيل هو الاصح ما روي ان عمر اعطى الفقراء منهم والارباع انفق على سقوط  
الاغنياء واما فقرهم يدخلون في الاضفاف الثلثة ومن زاد ارباعا  
حق الامن لا منعة له ولا اذن لان المحض اغناؤهم من الغنيمة ويؤخذ من  
فقرهم وهذا بالمتعة فان لم يكن متعة لكن وجد اذن الامام فهو في حكم  
لانه بالاذن التزم نصرته بالامداد فصار كالمتعة وللامام ان ينقل  
القتال حشا فضول من قتل قتيلا سماء قتيلا القربى الى القتل فله سلبه  
اعطاه شيئا زيدا على سهم الغنيمة والتركيب يدل على الزيادة او لغيره  
من الجحش جعلت لكم الربح مثلا بعد محض اي بعد ما دفع المحض جعلت لكم ربح  
الباقى او ثلثه او نحو ذلك لا بعد الارزاق هذا اي بدران السلام اذ يصير

القتال حشا فضول

للعائين الامن المحض في سلبه ما معه حتى مركبه وما عليه السلب كل ما ثبت يد القاتل  
عليه فاسوة للقتال اوزنية للقاتل كنيابه وسلاحه وفرسه وكذا خيله وسون  
ومنتقته في الصحيح كذا في احقاق وسول كل ان لم ينقل خلافا لثا في فان  
عند القاتل اذا كان من اهل ان يسلم له في الغنيمة وقد قلنا مقبلا بين الصفاين  
وجه المبادنة له قوله عمن من قتل قتيلا فله سلبه ونحن نحل هذا على السلب لا  
وضع الشرع لما قال عمن يجبر من ابى سله من سلب قتيلا لا ما طاب له  
اما **باب** استيلاء الكفار اذا غلبوا على الناس واخرجه بدرانم ونسبوا  
بعضا واخذوا ما لهم ملكه شرط الارزاق بالدار مخصوص بالميتة الاولى على  
افضح عنه صاحب الهداية ولذلك قدمها وقال الشافعي لا يملك الكفار ما لنا  
بالميتة والارزاق لان الهوى على الاعمال الحسنة يوجب القبح لعينه وبقي لعينه  
كما شرعوا من الملك قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس من باب الذاب بل بواسطه  
في المحل والعصمة انما ثبت في حقنا لا في حق اهل الحرب لانها بالخطاب والوثوق  
في حقهم لا لقطع ولادة البتليغ والارزاق فكان استيلاؤهم على هذا المال و  
على الصيد سولا ولو سلم ان العصمة ثابتة في جميع الاثنا انتهت العصمة بسقط  
فلم يبق للميتة لخطور بانها سبها وسواها اذ فانه باليد والدار ووثوق  
كلامها بالارزاق منهم فضح ان يكون سبها للملك بخلاف ارضنا الموجود منهم في  
ندائهم فافزق لتحقيق الميتة اذ لا بد للجماع لارزاقهم وندوتهم وام ولدنا ونكا  
وعند ما فيها اي في دار الحرب انما قال هذا لانهم لو افزق في دار الاسلام و  
بدران حرب يمكنه اجاعا ابقا وان اخذوه خلافا لهما فيما اخذوه لهما ان

فانه لما خربت كاد في الوقاية  
تتبعه تعلق الشرط بها

كان الاستيلاء بالدار  
كان ارضنا البقاء حكم الميتة

لا حاجة اليه في العبد الواقع  
في كلام صدر الشرع منه



كانت حتى الموتى وقبريات فصار مباحا وقع في ايديهم وله انه ظهرت يد على  
نفسه بالخروج من دار الان سقوا اعتبارا لتحقيق يد الموتى عليه تكبيلهم بالانقاع  
وقد زالت يد الموتى فظهرت يد على نفسه وصار معصا بنفسه فلم يبق محلا للملك  
فلو ابي يتابع فاخذما الكفار فسلم منهم رجل اذ العبد نجانا وغيره بالتمن  
لما رآتهم لا يكون العبد الابن ويكون متاعنا وقال ياخذ العبد ايضا بالتمن  
وملك بالعبودية حرم وما سواكمهم ومن وجد منادله في يد الفانين او في يد غيره  
من صار فاحس وفي يد تاجر ترى منهم ولا حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا عليهم  
الوجدان في يد المذكورين لا يكون الا بعد ذلك وانما ترك قد الجور انما  
ذكر اعتمادا على انه من قوله اذن بلائى ان لم يقسم اى بين ارباب الحقوق  
وبالقيمة ان قسم وبالنسبة ان ارشاه منهم تاجر به وبقيمة العرض ان ارشاه به وبقيمة  
وهبله وان اسره ببيع ثم كذا ان اسرته ايضا ببيع مع اخرى فلا تشرى الا  
اخذ من التاني بثمن ثم لبته اذن منه بالتمن وقبل اخذ الاول لا يبيع  
التمن الذي اعطاها ولا يحيط بارش عبته اى عين العبد الماؤن شيئا الى ان  
فقت عبته في يد التاجر فاخذ ارشاه فالملك القديم ياخذ بكل التمن ان ارشاه  
يخط من التمن شيئا باز ما اخذ من الارش وعق عبدكم سره مستامس هنا  
درام سدا عند وقال لا يفتق لان الازاله كانت مستحقة بطريق معين وهو  
البيع وقد انقطعت ولاب الحير عليه فمضى في بن عبدا وله ان تخلص الملم عن ذل  
الكافر واجب في قادم السطر وهو بيان الدار بين مقام العلة ومساواة  
تخلصه كما يقام معنى ذلك حيض مقام الرق في ما اذا سلم احد الزوجين في اد

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

721/3

200

۱۲۱

مواضع من الفوائد  
منها

172

الحرب بعد علمهم اسم فجاءنا واظهرنا عليهم انما قال فجاءنا دون فخرج البينا  
ليقم ما اذا جاء عسكر المسلمين وسم في دار الحرب **باب التمسك** سويتمل مسلما دخل  
دار الحرب بامان وكافر دخل دار الاسلام بامان لا يتعرض تاجر نائه لدمه ثم  
الهم الا اذا اخذ ملكهم ماله او عينه يعلم ولم ينس عنه وما خرجوا بطريق  
السوق من ملكه ملكا حراما لانه ظفر بمال مباح وان كان حراما للعدو فيصود  
به وان ادينه حربى دنته وادنته ودينه اخرسته كذا في الموب او ادان جريسا  
عصب احد مما لم يخرجه آتيا لم يقض لاحد بشئ الا لانه لا ولاية لنا على المشركين  
اذ لا وجه له على اطلاقه بل لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من فعله ولما التزم  
فيما يتقبل في حق حكمه يبشره في دارنا وقال ابو موسى يقضي بالديني على المسلم <sup>ون</sup>  
العقب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان واجيب عنه بان ما امتنع في حق  
المشرك امتنع في حق المسلم ايضا تخفيفا للسوية بينهما وكذا الوصل ذكره مرتين  
وجاء استأمنان لما ذكرنا وان جارا مسلمين قضى بينهما بالديني لو وقع الدماء  
بتراضيها والتزامها الاحكام بالاسلام لا العقب لان الغالب ملكه وان قتل  
<sup>وه الذي</sup> سلم شائ من مثل ذلك عمدا او خطأ ودعى من ماله وكفى للحظا دون العهد لانه لا  
<sup>فما الذي</sup> للعهد عندنا اما الكتمان والدية في الخطا فلقولته ومن قتل مؤمنا خطئا  
رقبة مؤمنة ودية سلمة الى اهله وانما تجب فماله لان العاقلة لا تدون لهمم على  
مع تبين الدارين والوجب عليهم على اعتبار تركهما وانما يجب في العمدي ماله <sup>لان</sup>  
المواقل لا تقبل العهد والعصا قد سقط للشبهة فلا بد من الدية في الخطا <sup>صيانة</sup>  
للدم المعصوم فتعين ان يكون ذلك من ماله وفي الاسير كفر فقط في الخطا

ساج الشريعة

تاج الشريعة

صالح الشرف

افضل منها صدره حيث  
علمه بتعليم الاول منه

صدر الشريعة

فان والركب واراد اباقة للدم  
فبغير ذلك شبهة مقطوعة للعقوبة لان  
مجرد صور الامانة يكفي لقطع العقوبة  
الا يري انه يقطع بقوله اقلوني منه



وهذا عند وقال لا يجب عليه الدية في العمد والخطأ من ماله لان العصمة لا تبطل  
بالاسر ولا تبطل بالدخول دراهم بالامان وله ان الاسير كان بغير علم بالقتل  
فلا يجب قتله دية كاصله وهو كحرق بخلاف المستامن فانه ليس بمهود وذليل  
الكفان ما من نص الكتاب ولا ياتي حرق هنا سنة ويقال له ان قت هنا سنة  
اشهر يعني للامان ان يوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين يصح  
الجرم فان رجع قبل ذلك جرم الشرط محذوف اي فيها او نحوه والاى وان لم يرجع  
قبل المدة المضروبة فهو ذمي لا يترك ان يرجع كالواشري ارضا اي ارضه فارجع  
ووضع عليه خراجها لانه لما التزمه لا يصير ذميا لانه ربما يشترها ليجاز عليه  
جرية سنة متقبلة من وقت وضع الخراج او تحت حريته ذميا هذا لانها  
الوقت المقام بقاء الذوق وفي عكس لا يمكن ان يطابق فيرجع بخلاف الاول  
وان رجع المستامن الى دار حله فان اسر فظهر عليهم فقتل سقط دين  
كان له على معصوم اي مسلم او ذمي واقي اي صادقا ودية له عند اي عند  
في دارنا وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فمما اي الدين والودية لورثة لان  
باق في حق ماله ما لم يقتل بغلبة اما اذا قتل بها بصير ماله غنيمه اخرى حرقه هنا  
عس واولاد وودية مع معصوم وغيره فاسلم ثم ظهر عليهم فكله في اماره  
والاولاد اكبار فقدم التبعية وانما غير ذلك فلانه ليس في بن فاسلانه لا  
عصمة والقي اسم لمال المصاب من الكفار فيقال وان اسلم ثم جاز وطهر اي  
الدار فظلمه حرم ودية مع معصوم له اي للحر في الذي اسلم وغيره في  
وفي سلم له وله ورثة اي ورثة مسلمون هناك فقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفان

سبب جرحه  
في سنة ١٢٠٠  
سبب نه سببه  
في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠  
في سنة ١٢٠٠

سبب نه سببه  
في سنة ١٢٠٠

الخطأ اي ان كان القتل عمدا فلا يجب شيء وان كان خطأ لا يجب الا الكفان  
وعند ان اضحى القصاص في العمد والدية في الخطأ واخذ الامام دية مسلم لا في  
له ومستم من اسلم هنا من عاقله فانه خطأ متعلق بالصورتين لا بالانسان  
وقل اوخذ الدية يعني بطريق الصلح في عمد ولا يعفوان الحق للعامة وولاية  
نظم وليس في النظر اسقاط حقهم بغير عوض والله اعلم **باب الخلفاء** ارض العرب  
بابين العذيب الى اقصى حجر باليمن ثمرة الى حد الشام وما لم اهلها وفتح  
قسم بين جيشنا والبصرة عشرين والنواد وهو بابين العذيب الى عقبة حلق  
ومن الغلبة ويقال من اهلك الى عبادان وما فتح عنق انما يذكر بغيره عليه  
لانه ليس بشرط في كونها خراجية وانما الشرط عدم قسمتها بين الغائبين فربما  
في شرع الطواوي ومكة مخصوصة من الحكم المذكور او صاحبهم خراجية بالا جماع  
وموت اي يعتبر بغيره هذا عند اي س وعند محمد يعتبر بغيره اي به وخراج  
وضعه عمر رضي عن السواد لكل جريب بيلفة الماء صاع من بر او شعير ودرهم  
الرطوبة خمسة دراهم وجريب الكرم او النخل متصلة بغيرها ولما سواه كزعران  
وبستان سوكل ارض يحيطها حائط وفيها نخيل متفرقة وانجار ما يطبق  
الجر بستان ذراعا في ستين ذراعا وفي كبت الفقه ذراعا الكرا بستان  
قبضات وذراعا المساحة سبع قبضات واصبع قايمة وعند الحجاز الذراع  
اربع وعشرون اصبع والاصبع ست شعيرات مضمومة بطون بعضها الى  
ونصف الحاذج غابة الطاقة ونقصان لم تطلق وظيفتها ولا يزداد ان لها  
عند اي س وجاز عند محمد هذا في خراج الاصل وسواها نصف يعني ما وضع

كلمة سببه  
لا حاجة به ان يقال  
ان مسلم قتل خطا لان قوله  
من عاقله فانه يصح عنه

كلمة سببه  
في سنة ١٢٠٠

الحلوان اسم بلدي نسب اليه على الامة  
الحلوان من الجند من رمنه

حيث قال واما التي هي خراجية فكل  
ارض فتح عنق وقهر الدركت على  
ايها ابوها ومن علم للامام فانه يصح  
على اتفاقية الجنية اذ لم يسلموا على رايهم  
الخارج اسما اولم يسلموا ونقل البنا  
قوما اخرين من رمنه

الاصبع بزر ووزن  
سنة



عمر واماخراج المقاسمة وسوان يقسم الامام الخراج بالنصف والسك او نحوها  
 فلا يجوز الزيادة على النصف بكل حال ذكر العتبات في زكاة فآواه ولاخراج  
 لو انقطع الماء عن ارضه او غلب عليها او اصاب الزرع افة ويحب ان عطها ما اكملها  
 ويبقى ان علم المالك او شرها سلم ولا عشر في خارج ارضه اى ارض خارج هذا  
 عندنا وعندنا في يجب وتكون العشر بغير اخراج وكذا اخراج المقاسمة  
 واما اخراج الموظف فلا يتكرر **فصل** الجزية في نوعان جزية وضعت  
 فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتبداه الامام وضعا اذا غلبت  
 واقترمت على ملاكهم ما وضعت بصلح لا بتغير وجوب غلبوا واقروا على ملاكهم  
 يوضع على كتابي وجوبى وتسمى غنى فيه خلافا لثاني ظهر غناؤه لكل واحد  
 من السكنة لكل سنة ثمانون واربعون درهما يؤخذ في كل شهر اربعة دراهم و  
 المتوسط نصفها وعلى فقير يكتب نصفها وعندنا في يوضع على كل حال  
 الفقير والغنى سواء لا على وثى عربى فان ظهر عليه عرسه وطفله في ولا يترك  
 فان ظهر على اهل ناصية ارتدوا فاقترمت وجبايتهم في ولا يقبل منها اى  
 الوثنى والمرتد الاسلام والسيف وعندنا في يسرق مشركا العربى لا على  
 راهبا لا يخالط ائاما الرهبان واصحاب الصوامع الذين يخالطون الناس  
 محمد كان ابو ج يقول يوضع عليهم الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل  
 قول ابو س قال عمر بن عرقلة لمحمد فاقولك قال القياس ما قاله ابو ج كذا  
 في يخرج القدرى للاقطع وصنى وامانة ومملوك واعمر ومن وكذا القدرى  
 والشيخ الكبير عن ابي س انه يجب ان كان ذمالا وفقيرا لا يكتب وقد خلاف

م سببه ١٤٤٤  
 ١٤٤٤  
 ١٤٤٤  
 ١٤٤٤

١٤٤٤  
 ١٤٤٤

١٤٤٤  
 ١٤٤٤

وتقطعا بالموت والاسلام خلافا لثاني فيها وتداخل بالتكرار خلافا لهما  
 ولثاني ولا يحدث بيعه من النصارى وكينه من اليهود ههنا ولم يعمد  
 المهندمة وبين الذي في ذنبه ومركبه وبره وسلام فلا يركب خيلا ولا يعمل  
 سلاحا وبظهر الكسبيخ هو خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف بيضاء الذي  
 على وسطه وهو غير الزنار من الابوسيم ويركب على سرج كاف وموت  
 ناولهم في الطريق والحمام وتعلم على دورهم كيلا يستغفروهم ونقص عهد  
 غلب على موضع حربنا او نحو بدارهم وصار كمن تدعى الحكم بموته وكما لكن  
 اسريته والموت يقتل لان امتنع عن الجزية او رضى بجملة او قلها او ب  
 البنى صلح سب النبي عم لو كان من لم حله من ذكرا الا قطع في نزع القدو  
 وعندنا في سوف نقض العهد ويؤخذ من ال بالغ تعلقي لم يقبل تعلبية لانه اراد  
 بالتعلبي ذلك ايجل ذكره كان اوائى ضعف كاتنا ومن يولاه الجزية و  
 الخراج خلافا لفرقانه يقول يؤخذ منه ضعف كاتنا وى الخراج الاراض  
 نصف العشر في غيرها ما يجب فيه الزكاة فانه يؤخذ منه الجزية والخراج قوله  
 عم مولى القوم منهم انما يعمل في حرة الصدقة فيجمل مولى الماشى كالمشكى  
 في هذا الحكم لان احراف بيت بالشهاد ومصرف الجزية والخراج ومال بني  
 وهديتهم للامام واما اخذ منهم بلا حرب مصاحبا كشد نفرو بلاء قطرة  
 جالقة قطرة ما يكون مركبا واجس خلافا مثل ما بدت على الضم وكما في العلماء  
 والقضاء والعمال ووزق المقابلة ودرادهم ومن مات في نصف السنة  
 حرم من اعطاه لانه صلة فلا عليك قبل القبض ويقط بالموت واهل العطاء في

ص ١٤٤٤

ص ١٤٤٤



القاضي والفقيه والمدرس **باب المرتد** من ارتد واليهاد بانه عصى  
 عليه السلام وكشف شيعته وان استعمل جس ثلثة ايام فان تاب جزا الشرط  
 محذوف وموفا اي فبا حصة الحنة خذ والاقل ومي اي التوبة بالتقوى  
 عن كل دين سوى الاسلام او عما انقل اليه وقلة قبل العرض تركت بثمان  
 لان الكفر يسبح والعرض بعد الدعوى غير واجب عندنا في انه يجب ان يعلم الاسلام  
 ثلثة ايام ولا يحل قلة قبل ذلك ولا يزول ملكه عن ماله موقوف في زوالا  
 مراعى وقال لا يزول ملكه فان اسلم عاد وان مات او قتل او حتى يدرأه  
 حكم به عتق مدتين ولم ولن وحل دين عليه لانه في حكم الميت والدين الموجل  
 يصير الاموات المديون وغنى ما في بغير موقوف كما كان وكسب سلام لوارثه  
 اسلم ان لم يتصحب عند حقه بدار الحرب وكسب ربه في هذا عند وقال  
 فيما اذا قل كل حال منكب او مات كلاما لوارثه اسلم وقال في كلاما  
 في وقضى دين كل حال منكب تلكا حال وقال لا يقضى دينه من اكسبه <sup>ويصل</sup>  
 نكاحه وذبحه وصح طلاقه واستلاده وتوقف مفاوضة وبهية وشروطه  
 واجارة وتدريبه وكتابه ووصية ان اسلم نفذ وان مات او قتل او حتى وحكم  
 به بطل اعلم ان تصرفات المرتد على اقام باخذ بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق  
 لانه لا يفترق في حقيقة الملك وتام الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والزوج  
 لانه يعتمد الملة والامانة وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة لانها تعقد بالمساواة  
 ولا مساواة بين اسلم والمرتد مالم يعلم وتختلف في توقفة وسواقي ما ذكر  
 فانه موقوف عند وفاذ عند ما وان جاء مسلما قبل حكم فكان لم يرتد

فيهم  
 بقره  
 فيهم

فيهم

فيهم

فيهم

وان جاد بعد وماله مع ورثته اذن ولا يقبل من يرة خلافا لما في حجب  
 حتى تلم وصح تصرفها وكسبها لورثتها فان ولدت امته فدعاها فمواينه حرا  
 برته في اسلم مطلقا اي سواد كان بين الارتداد والولادة اقل من ثلثة اشهر  
 او اكثر لان الولد يسبح اسلم من ابويه فيتع الام فيكون مسلما واسلم يرتد المرتد  
 اومات ان حتى يدرأه وكذا في النصانية الا اذا جات لنصف حول او اكثر  
 من ذارت لان الولد يسبح الاب ج لان الاب يحبر على الاسلام فيكون اقرب الي  
 الاسلام من الام فصار في حكم المرتد المرتد لا يرتد وانما قال لنصف  
 حول او اكثر لانه اذا ولدت لاقلة منه يتقنا بوجوده عند الردة فيكون مسلما  
 بقا لايه بخلاف ما اذا جات به لسته اشهر او اكثر ذكر في البين وان حتى يدرأه  
 بماله فظهر عليه فهو في يني لورثته عليه سبل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث كانت  
 معه ابتدا ففقط عصمة بالحق وكذا عصمة ماله لانه يتبع للنفس وان رجع  
 يعني ما حتى بهما بلامال وحكم به قلتي مرة اخرى بماله فظهر عليه فهو لورثته قبل  
 يعني بين الفاعلين لانه لما حتى يدرأه الحرب وحكم به ملكته الورث فلما ملك  
 القديم ان ياخذ ماله قبل القصة بغير ثني وان قضى لعبد لم يرتد حتى لا ينة  
 قضى لانيه فكاتبه في ارملا فبذلها والولاء للاب لان الكتابه وقت <sup>جانب</sup>  
 والاب خليفة فاذا جاء الاب لما كان الابن كما وكيل من الاب فالبذل له  
 العتق واقع عنه ومن قبله مرتد خطا قلتي او قل فزيت في كسب الاسلام <sup>لا</sup>  
 الدية لا تكون على القابلة عند عدم النصرة فيكون في ماله فزيت يكون  
 في كسب الاسلام لان كسب الردة في وعند ما في اكسبين ومن قطع بين

تاب الرضا

من نكاحه  
 من قال الا اذا جات  
 لا كسب من نصف حول

صلى الله عليه



عند فارتد والمياض بانه ومات منه او حتى اي حتى بدار الحرب فقضى به  
في جاد سلمات منه من القاطع نصف الدية في ماله لورثة لان القطع حل كلاً  
معصوما والدية حلت في غير معصوم فاعتبر القطع لا البرية فيجب نصف الدية  
وانما يجب في ماله لان العمد لا يتجمل العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود  
الثبوت وهو الارتداد وان اسلم هنا فأتى من ذلك القطع من كلها  
لكنه معصوما وقت القطع ولذا وقت البرية هذا عندنا وقال محمد  
يجب النصف هنا لان الارتداد اذا اهدر البرية فلا يقبل به السلام الى الغنائم  
مكاتب ارتد فقتل واخذ بماله فقتل ماله لدية وباتى لورثة زوجان ارتدا  
فلحقا فلو لم يمت الولد فظهر عليهم فالولدان في الاول يجزى عن الاسلام  
لاولن وفي رواية الحسن يجزى ولد الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد  
لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبع في رواية الحسن ورواية  
صبي يعقل ولا يميز عليه ولا قبل ان ياتي هذا عندنا في محمد وعنده  
ابي ش ارتداده ليس بارتداد ولا يمس الاسلام ذك في المداية وعندنا  
وهو قولنا في لا يمس ارتداده ولا يمس الاسلام ولا ياتي في ولا ياتي في محمد  
عليه فرض اسلم في صباه وصح النبي عمه السلام وافتحان بذلك مشهور قال  
سبقتكم على الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان حلي **باب النجاة** قوم لم  
خرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العود وكشف عن شتمهم فان تحرفوا  
اي اتخذوا حيلوا ما قبل اي احادوا يعني ان فيه من المسلمين يستغيثوا فليس  
بذلك اذ لا لالة فيما ذكر عليه ولا هو شرط هنا لجمعين حلنا قائلهم

فيهم  
 فيهم  
 فيهم

بداء هكذا ذكر شيخ الاسلام خاها زاده وهو المذهب عندنا وذكر الصدوق  
في مختصره لا بداهة تقبل وهو قول الشافعي لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا  
وسم مسلمون ولنا ان الحكم يدار على دليله وسوى بكرهم واجتماعهم فان ضم  
الى ان يبدوا بالابن دفع شتمهم وجنبتهم على جرحهم يقال اهنرت الجرح اذا  
اسرعت قتلته وفيه ايضا خلاف الشافعي ويتبع من يقيم ان لهم فيه وفيه ايضا  
الشافعي والافلا اي ان لم تكن لهم فيه لا يجزى على جرحهم ولا يتبع من يقيم  
قتلهم كان لدفع شتمهم وقد اندفع بدونه فلا يقتل كونه سلا ولا ياتي بهم  
ويجوز لهم ان يتوبوا ويستعمل سلامهم وضامنهم عند الحاجة خلافا لكان  
ولا يجب شئ يقتل باغ مثل ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم حال القتل  
فلم يوجب ولم يقبل موجبا بعده وان غلبوا على مصر فقتل من هلك اقره  
فظهر عليهم قتل به هذا اذا لم يجز على اهل المصالح حكمهم بل ان يجزى الامام  
العدل قبل ذلك لان ولاية الامام العدل لا ينقطع قبل ان يجزى احكامهم  
فجئ القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب وباع قبل عادلا امر عينا حقيقة  
مقرر عليه اي قال كنت على الحق وانا الان عليه قال في غاية البيان شرط  
الارث ان يكون مقر على دعواه فاذا رجع فقد بطلت ديانته فلا يرث برة  
كعكسه اي كايث العادل الباغي فاذا اقرانه باطل لا هذا عندنا في محمد  
وقال محمد لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقة او اقرانه باطل وقال  
لا يرث العادل كذا في التبيين وفي المداية ان قوله كقول ابي ش وبج السلاج  
من رجل انه علم انه من اهل الفتنة كره والافلا **كتاب القبط** شيخ

صدوق

صدوق

صدوق







بل هي مفضضة الى راي المتقطعة فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا يطالب  
 ذلك وقررها في الأصل بالحوال من غير تفصيل بين القبل والكتير وهو قول  
 مالك والشافعي سواء اخذت من كل واحد او احرم وقال الشافعي لمطعم الحرم  
 يجب تعريفها الى ان يحج صاحبها ومالا يبق كالا طعم المتعة للكل وبعض الثمار  
 الى ان يخاف فاداه ثم يستفيع بها فقيرا ولا اي وان لم يكن فقيرا تصدق  
 وعند الشافعي يجوز ان يستفيع بها وان كان غنيا ولو على أصله وقرعه و  
 عرسه لم يقل ان كافوا فقره لانها من قوله تصدق فانه لا يكون الا على الفقير  
 او اسكرها رجاء الظفر بصاحبها وهذا فيما لا يخاف فاداه فان جاء بها  
 واجان فله اجره اي ثواب الصدقة او ضمن الا اذا لم يكن ان هلك في  
 بين وان كان قايما اخذ ذكره في الهداية كما في بهيمة وجرت لافرق  
 عندنا في اللقطة بين ان يكون بهيمة وغيره وعند مالك والشافعي اذا  
 بعير او بقرة او فرس في الصحراء فالترك افضل وما انفق عليها بلا اذن  
 تبوع وباذنه دين على رجا واجر القاصي ماله منفعة وانفق عليها منه كالا  
 فان قلت ما الفرق بين الابي والصال حتى جاز اجابة الثاني دون الاول  
 قلت لان في اجابة الابي تعرضه له على الاباق بخلاف الضال فانه لا يابى  
 غالب الكذا في غايه البيان ومالا منفعة له اذن بالاتفاق عليها بشرط الرجوع  
 على رجا في الاصح ان كان اي الامر بالاتفاق بشرط الرجوع اصح والا  
 باعها وامر بحفظ ثمنها احتوز بقوله في الاصح عن رواية اخرى ومضى الامر  
 بالاتفاق يكفي في ولاية الرجوع على صاحبها والنفق جبرها لاذن فقته

فيهم

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

فان هلك بعد جبر سقطت اي النفقة لانهما بالجس صارت كالرهن  
 وسو مضمون بالدين هذا على وفي ما في الهداية وذكر في النباس انه  
 لا تسقط النفقة عند علمنا السلة خلاف الرفر وفي القريب لا يابى  
 القروي قال اصحابنا لو انفق على اللقطة بامر القاضي حسبها بالنفقة فيمكن  
 لم تسقط النفقة خلاف الرفر ولانها دين غير بدل عن عين ولا غنى عن  
 فيها ولا ساوله عقد يوجب الضمان وقوله لا اي ان هلك قبل الجس  
 تسقط النفقة وان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب بل لا يجزى  
 الشافعي ومالك اذ ابين العلامة يجب الدفع **كتاب الاباق** الاباق  
 انطلاق الرقيق ثم رتب ان ذنب لم يوق عليه وترك الضال اجاب لانه  
 لا يخفى على كلك وهو يطلبه فيجوز ولا كذلك الاباق ولرأه اي راد الاباق  
 قنا او مدبر او ام ولد من مئة سفر اربعون درهما وان لم يقدمها اي  
 لم يكن قيمة اربعين درهما هذا قول ابي سى وقال محمد ان كان قبضة اقل  
 من اربعين درهما يقضي به بقيمة الادريما ان شهدته اذن للرد وقال  
 ان الشافعي لا يجب شئ بلا شرط ومن قبل منها يقسطه وان ابى منه اي الذي  
 اخذ للرد لم يضمن وان لم يشهد فلا شئ له وضمن ان ابى منه خلافه الى  
 فان الاشهاد ليس بشرط عنده فلا يضمن ويحتج بجعل اذ ارده وعلى المهر  
 جعل رهنه هذا اذا كانت قيمة مثل الدين او اقل منه وان كانت اكثر  
 فيفقد الدين عليه والباقي على الرهن **كتاب** المفقود وفي  
 الاصطلاح الفقهاء غايب لم يدان اي خبره فلا يد رجوعه وموته في

منه

ويستفيع بها فقيرا ولا اي ان لم يكن فقيرا تصدق  
 وعندنا في غنى ران ان يستفيع بها وان كان  
 غنيا ولو على أصله وقرعه وعرسه لم يقل ان  
 انما الحلقه من كلك تصدق فانه لا يكون الا  
 ان يكون من كلك تصدق فانه لا يكون الا  
 على الفقير صحح الأصل

منه

المفتي عدم منفعة حال عدم منفعة  
 موصفة وقد افترق عن غيره في الموقوف  
 فمن قال انه غايب لم يرد موصفة  
 لم يصب منه  
 صافي الحاق  
 والتمانية



في حق نفسه فلا ينج عرسه وقال مالك اذا مضى اربع سنين يفرق القاضى  
 بينه وبين امراته وتعتد عند الوفاة ثم يتزوج من ثا ولا يقسم ماله ولا  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقض حقه ويخط ماله ويسع ما يخاف فاده  
 ويبقى على ولدن وابويه وعرسه موقوف حكم في حق غيره لم يقبل ميت في حق  
 غيره اذ ياباه التفرع الاتي ذكره وايضا لا يقع المعلق على موته فيوقف  
 قسطه من مال مورثه اني تعين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية  
 ان يقدر بموت الاقران وقيل الاربع ان يقدر بتعين سنة وعليه الفتوى  
 ذكره في الكافي وامكان ارفق لانه اقل المقادير المعينة والتحقق على حال  
 الاقران انهم ماتوا او لا غير مكي اوفيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك لم يذكر  
 حال ظهور ميتا كظهور حال فيه وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في  
 يوم تمت المدة فتعد عرسه للموت ويقسم ماله بين يديه الان وفي مال  
 غيره من حين فقد قبض ما وقف له اني من يرض الغير عند موته وذلك ان  
 حيوة تابلت صحاب فانما علمنا حيوة فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار  
 احوال يصلح لابقاء ما كان على مكان لا لا يثبت ما لم يكن ثابتا وفي الاصل  
 غرضه ماله بين ورثة ابقا ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لا للاختصاص  
 فلا ينج به ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لما له كذا في المبوط  
**كتاب الشركة** في الخلطة فتى العقد شركة وان لم يوجد فيه  
 في ضربان شركة ملك ومي ان يملك انسان فضاء عينا باي سبب كان  
 وكل كاجنق اي كذا في الشركة لم يما لصاحبه وشركة عقد ورثته الا

في حق نفسه فلا ينج عرسه  
 بينه وبين امراته وتعتد عند الوفاة  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقض حقه  
 ويبقى على ولدن وابويه وعرسه موقوف حكم في حق غيره لم يقبل ميت في حق غيره اذ ياباه التفرع الاتي ذكره وايضا لا يقع المعلق على موته فيوقف قسطه من مال مورثه اني تعين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية ان يقدر بموت الاقران وقيل الاربع ان يقدر بتعين سنة وعليه الفتوى ذكره في الكافي وامكان ارفق لانه اقل المقادير المعينة والتحقق على حال الاقران انهم ماتوا او لا غير مكي اوفيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك لم يذكر حال ظهور ميتا كظهور حال فيه وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في يوم تمت المدة فتعد عرسه للموت ويقسم ماله بين يديه الان وفي مال غيره من حين فقد قبض ما وقف له اني من يرض الغير عند موته وذلك ان حيوة تابلت صحاب فانما علمنا حيوة فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار احوال يصلح لابقاء ما كان على مكان لا لا يثبت ما لم يكن ثابتا وفي الاصل غرضه ماله بين ورثة ابقا ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لا للاختصاص فلا ينج به ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لما له كذا في المبوط

في حق نفسه فلا ينج عرسه  
 بينه وبين امراته وتعتد عند الوفاة  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقض حقه  
 ويبقى على ولدن وابويه وعرسه موقوف حكم في حق غيره لم يقبل ميت في حق غيره اذ ياباه التفرع الاتي ذكره وايضا لا يقع المعلق على موته فيوقف قسطه من مال مورثه اني تعين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية ان يقدر بموت الاقران وقيل الاربع ان يقدر بتعين سنة وعليه الفتوى ذكره في الكافي وامكان ارفق لانه اقل المقادير المعينة والتحقق على حال الاقران انهم ماتوا او لا غير مكي اوفيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك لم يذكر حال ظهور ميتا كظهور حال فيه وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في يوم تمت المدة فتعد عرسه للموت ويقسم ماله بين يديه الان وفي مال غيره من حين فقد قبض ما وقف له اني من يرض الغير عند موته وذلك ان حيوة تابلت صحاب فانما علمنا حيوة فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار احوال يصلح لابقاء ما كان على مكان لا لا يثبت ما لم يكن ثابتا وفي الاصل غرضه ماله بين ورثة ابقا ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لا للاختصاص فلا ينج به ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لما له كذا في المبوط

في حق نفسه فلا ينج عرسه  
 بينه وبين امراته وتعتد عند الوفاة  
 يبيع اجارته ويقيم القاضى من يقض حقه  
 ويبقى على ولدن وابويه وعرسه موقوف حكم في حق غيره لم يقبل ميت في حق غيره اذ ياباه التفرع الاتي ذكره وايضا لا يقع المعلق على موته فيوقف قسطه من مال مورثه اني تعين سنين اختلف في المدة وظاهر الرقاية ان يقدر بموت الاقران وقيل الاربع ان يقدر بتعين سنة وعليه الفتوى ذكره في الكافي وامكان ارفق لانه اقل المقادير المعينة والتحقق على حال الاقران انهم ماتوا او لا غير مكي اوفيه خرج فان ظهر جفا فله ذلك لم يذكر حال ظهور ميتا كظهور حال فيه وبعدها اي بعد المدة يحكم بموته في يوم تمت المدة فتعد عرسه للموت ويقسم ماله بين يديه الان وفي مال غيره من حين فقد قبض ما وقف له اني من يرض الغير عند موته وذلك ان حيوة تابلت صحاب فانما علمنا حيوة فيستحب ذلك لم يظهر خلافه وانحصار احوال يصلح لابقاء ما كان على مكان لا لا يثبت ما لم يكن ثابتا وفي الاصل غرضه ماله بين ورثة ابقا ويصلح حجة لدفع الاستحقاق لا للاختصاص فلا ينج به ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لما له كذا في المبوط

والقبول بشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها كشرط  
 دراهم ستمائة من الربح لاصحابها فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى  
 بعد هذه الدراهم خمسة اربعمائة بشرط ان فيه وسى اربعة اوجه هذا على وفي  
 ما في الهداية ويرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون شركة الضابغ والوجه  
 مفاوضة ولا غنا ولا ليس كذلك فالوجه في التقسيم ما ذكره الطحاوي والكوفي  
 واخا ان صاحب البوايع انها على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال  
 وشركة بالوجوه فكل منها على وجهين مفاوضة وغنا مفاوضة وسى  
 شركة متاوين في المال يعني المال الذي يقع فيه الشركة ولا باس بزيادة  
 مال لا يجري فيه الشركة والتصرف يعني اوكاله من جهةه والوكالة لا مطلق  
 التصرف اذ لا باس في ان يكون بيع اصدما او شراؤه اكثر من الاخر وهذا اي  
 التاوي في التصرف يستلزم التاوي في الدين لان الاختلاف في الدين  
 الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى خمر او خنزير لا يقدر  
 المسلم ان يبيعه وكالة من جهةه فيفوت شرط التاوي في التصرف ولهذا لم يذكر  
 المص التاوي في الدين اكتفاء بذكر التاوي في التصرف وهذا تصرف  
 دقيق لا يمتد الى امثاله الامثلة دنية في هذا النص فلا يقع الا بين متدينين  
 حرية وحلا وملة اي لا بد ان يكونا حربيين بالغين ملهما واصله فلا يقع بين  
 مسلم وكافر وتصح بين مسلمين وبين كافرين وان كان احدهما مجوسيا فان  
 الكفر ملة واحدة وهذا عندنا وعندنا في سائر الاتحاد ملة ليس بشرط وعند  
 الاصفي لا يجوز المفاوضة اصلا وقال مالك لا ادري ما المفاوضة ولا

هذا الشرط كونه في الهداية  
 وسائر الكتب والعلل باقية  
 كتاب الشركة

فحقه التوفيق لا التسمية  
 فان لم يفسد  
 بغيره

صدر الشريعة  
 تاج الشريعة







على شريكه بحصته من الثمن والآله أي ان ذكر اجمد الشركة ولم ينص  
على الوكالة فيها كان المثلوى للذي اشتره خاصة لان الوقوع على  
الشركة حكم الوكالة التي يتضمنها الشركة فاذا بطلت بطل ما فيها بخلاف  
ما اذا صرح بالوكالة لانهما مقصودة وكل من شريك مفاوضة  
وعنان ان يبضع ويودع ويضارب اي يرفع المال مضاربة ويكسب  
يعني الاجنبي بالبيع والشراء والمال في امانة اي في يد الوكيل لانه  
بإذن المالك لا على وجه البدل والثيقه فصار كالوديقه وشركة  
الصانع والتقبل هذه الوجه الثالث من شركة وهي ان يترك صانعا  
في طابن او خياط وصباغ وقبيل العمل بالجرنيهما صحت وان  
العمل نصفين والاجر اثنان وعندنا في لا يجوز هذه الشركة وعند  
زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل ذكره في المنظومة وترجمه وزعم كل  
عمل قبيل ادمما فيطالب بالعمل ويطالب بالاجر اي يطالب كل منهما بالجر  
العمل سواء كان العامل اياه او شريكه ويبرأ الدافع بالدفع اليه  
اي يبرأ المتعمل بدفع الاجرة الى ادمما والكسبيتهما وان عمل  
فقط وشركة الوجه هذا باع الوجه من الشركة وهي ان يترك  
بلا مال يشترى بوجهها اي يشترى بالمال نقد الثمن بسبب حاجتهما او  
وبعدهما فاحصل بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل  
يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عندنا في وثيقة مفاوضة اذا  
على المفاوضة او ذكر اجمع ما يقضيه المفاوضة واجتمعت فيها شرطها

في سبب لو عيبت  
شركة بين اثنين لم يبر  
سيرة بينهم اياه  
١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

ومطلقاتها عنان وكل وكيل الاخر في الشراء يعني في صورة الاطلاق وان في  
الصورة الاولى فكل وكيل الاخر وكيله وان شرط مفاضة المتوى او  
فالج كذا وبطل شرط الفضل لان الرجح لا يمتنع الا بالعمل المضارب بالمال  
كرب المال او بالضمان كالاسناد الفضل الذي يتقبل العمل من الناس فيعني على  
التلذذ باقل مما اخذه فيطيل به الفضل بالضمان ولا يمتنع بغيرها ولا يمتنع  
الرجح في شركة الوجه بالضمان وهو بقدر الملك المتوى فكان الرجح الذي  
عليه رجح مالم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف التيسر شركة  
الوجه ان المال لما كان ممتنا في غير شركة الوجه جاز فيه ايضا شرط الفضل  
بشرط العمل كذا في التيسر **فصل** في الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة  
في الاضطراب والاحتشاش والاصطياد وما حصل لكل ولو بمعاونة  
الاخر مثل ان يقطع ادمما ويجمع الاخر فله خاصة وللآخر اجر مثله بالعام  
عند محمد ولا يبرأ على نصف منه عندنا في يوسف وما اخذه معا فلهما نصفين  
ولا في الالتقاء بان كان لادمما بغل وللآخر دابة واستقى ادمما الكلب  
للعامل وعليه اجر مثل الاخر والرجح في الشركة الفاسدة اذا شرط في الشركة  
درهم مائة من الرجح لادمما فانه يحذف الشركة على قدر المال حتى لو كان  
المال نصفين وشرط الرجح اثنان فالشرط باطل ويكون النصفين <sup>تقبل</sup>  
الشركة بوجوب ادمما وحاقه بدارا حرب مرتدا اذا قضى به ولم يترك ادمما  
مال الاخر بلا اذنه وان اذن كل صاحبه فاديا ولا ضمانا وان جهل  
بادا الاول وقال اذا جهل بادا الاول لا يضمن كذا اشار في كتاب التركة

صلى الله عليه وسلم  
على الشركة  
على الشركة  
على الشركة



وفي الزيادات لا يضمن علم باده شركه ولم يعلم وهو الصحيح عندنا كما  
 في البتتين وان اديا معا بان ادى كل منهما بعينية صاحبه وافق صاحبه  
 في وقت واحد وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما على الاخر ضمن كل وقت الاخر وان  
 معا وضاع بادن شركه ليطا فني له لاشئ وقال ايرجى الشريك على المشتري  
 بنصف الثمن لانه ادى دينه عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه نصيبه  
 وله ان الجارية دخلت في الشراكة على البتات جريا على مقتضى الشراكة فاشبه حال  
 عدم الاذن غير ان الاذن تبين هبة نصيبه منه لان الوحي لا يحل الا بالملك  
 ولا وجه الى اثباته بالبيع لانه يخالف مقتضى الشراكة فاشتبه بالهبة الثابتة  
 في ضمن الاذن واخذ كل منهما اي لبياع ان يطالب بالثمن ايما شاء لما عرفت ان  
 المفاوضة تضمن الكفالة **كتاب الوقف** سبعة اوجه في الوقف  
 جس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة هكذا قالوا ولو قيل  
 ومرف منفعته الى وجه من وجوه الخير كان اولى لان الموقوف له لا يلزم  
 ان يكون فقيرا والتصدق لا يكون الا له كالعادية يفرج عنه متى شاء  
 ويسمى ويورث عنه هذا عنده وعند ما سوس على حكم ملكه انتفع انما  
 زاد لفظ الحكم لان ملكه يقع بمنزل عن تصرف العبد فيه انما تصرف في الحكم قال  
 احتياقي ظن بعض اصحابنا انه غير جائز على قوله من اثنان ظاهر الرواية ان ابا  
 كان لا يجزئه لكن مراده ان لا يجعله لازما واما اصل الجواز فثبت عندنا  
 وقف على الفقراء او بني سقاية او خانكا ائحان ما بيني المعاوض على طرف البلاد  
 لينزل فيه ابنا السبيل ذكره في المستصفى بنى السبيل او باط الرابطة ما بيني في

احتياقي ظن بعض اصحابنا انه غير جائز على قوله من اثنان ظاهر الرواية ان ابا كان لا يجزئه لكن مراده ان لا يجعله لازما واما اصل الجواز فثبت عندنا وقف على الفقراء او بني سقاية او خانكا ائحان ما بيني المعاوض على طرف البلاد لينزل فيه ابنا السبيل ذكره في المستصفى بنى السبيل او باط الرابطة ما بيني في

الشعور لينزل فيه الغزاة او جعل ارضه مقبرة لا ينزل ملكا واقف عنه وان  
 علق بموته تخان مت فقد وقعت قال في البتتين لو علق الوقف بموته لم  
 صح ولزم اذا خرج من الملك لان الوضعية بالمعدوم جائزة كالوضعية بالملك  
 ويكون ملك الميت باقيا فيه حكم فصدق عنه دايما وان لم يخرج من الملك يجوز  
 بقدر الملك ويبقى الباقي الى ان يظهر له مال اخر او يخير الورثة فان لم يظهر مال  
 ولم تجز الورثة يقسم العلة بينهما اثلاثا ثلثه للوقف وثلثان للورثة و  
 قوله في الصحيح رة لابي الحسين القدوري حيث صرح في تحقير بوقد الملك  
 بالتعلق بالموت قال في الكافي لو علق بموته يكون لازما اجماعا ولكن  
 يكون رقة ملكا لورثته اوله وعند ما لا يكون مملوكا لاحد ولكن ان تقول  
 يجوز ان يكون مراد ابي الحسين من الملك الزايل في صورة التعليق ملكا للمنفق  
 لا ملكا للربة فانهما قد يفرقان كما في الكتاب فانه مملوك للموتى رقة لا يدا  
 الا ان يحكم به قاض استثناء عن عدم زوال الملك الواقف لان عدم لزومه  
 كما تيمم لما عرفت انه لازم في الصورة السابقة ايضا اعلم ان الخلاف بيننا وبين  
 صاحبه في موضعين احدهما زوال ملك الواقف بالوقف وقد تعرض له الحق  
 والثاني لزومه وسكت عنه قال في الاحتياقي الوقف لا يلزم عنده الا بطريقين  
 احدهما قضاء ما اقضى بلزومه لانه مجتهد فيه والثاني ان يخرج من جرح الوضعية  
 فيقول اوصيت بفلان داري بمن او يقول جعلتها وقفا فصدقوا بانهما على ما كان  
 وعند ما الوقف لازم بغیر هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقوله في هذا  
 للامان المهزونة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبها رض وتعامل الناس وذكره في النعمة

رواها الحسن بن علي  
 ابن بكير بن عيسى بن علي بن  
 ابي السبيل له ما عرفت  
 انه لا وجه له من جهة  
 هذا من الموضع التي اخطأ فيها  
 صدور الشبهة فثبت ان الوقف  
 لزومه بالوقف غير لازم عند  
 قتال ان الوقف غير لازم عند  
 وان علق بالموت من جهة  
 الموقوف صلت الشبهة  
 وصورة التعليق بالموت  
 ايضا على طريقة الوضعية  
 فانما لا يخلف ما يكون في  
 الصفة او الرض من جهة



في الموضع الذي  
يكون فيه الموضع  
الذي يكون فيه الموضع  
الذي يكون فيه الموضع

والعيون ان الفتوى على قولها ولقد احسن من قال لاجته لهم في ذلك  
الامام يعني للناس في اذنيه بقولها بما شاهدوا من وقف اخيل علم لانه  
نفي للزوم لا الصحة في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على الزوم ولكن  
انه لا يصح عند عدم الصحة غير متفرق لافراد بل يقع المضاف والحكم  
فلم لا يجوز ان يكون الوقف الموجود من تلك الافراد وكيف يقع الطن على  
التابعين بانه لم يشاهد الوقف في اخرين مع انه في خاصين في حق وقفا  
فيما الصحابة رضوا والى سجد بني وكذا في مصلى لانباء فيه ذكره قاضي خان  
في فتاواه وافرن طريقة هذا عندما خلافا لابي س واذن للناس بالصاق  
وصلى وامر جعل ارضه سجدا فعند ابي ج ومحمد لا يكون سجدا بدون التسليم  
غير ان عند محمد يتم التسليم اذا صلى وامر بانه وهو احدى الروايتين عن  
ابي ج وفي رواية اخرى عنه بشرط الجماعة وعند ابي س اذا بناه على هيئة  
المسجد وخلق بينه وبين الناس يكون تليما والصلوة ليست بشرط المرقا  
كذا في جامع قاضي خان وان جعل تحت سراب لمصاحبه وان جعل غيرها  
اي غير مصاحبه او جعل وسطه سجدا واذن للصلوة فيه فلا فقد شرط  
افرن الطريق فيه وعند ابي س يزول بقول القول لم يرد انه لا يزول بدون  
لما عرفت انه يزول بالفعل ايضا وعند محمد بشرط التسليم وذلك في المسجد بالاذن  
المذكور انما في غيره بنصب المتولى وتليم اياه فتحة وقف مشاع يقسم عند  
الاول دون الثاني فزيج على خلاف المذكور انما بناء على ان القيمة من تمام  
القبض وانما قال يقسم لانه اذا كان عمالا يحتمل القيمة لا يصح الوقف في المسجد

في الموضع الذي  
يكون فيه الموضع  
الذي يكون فيه الموضع  
الذي يكون فيه الموضع

في الموضع الذي  
يكون فيه الموضع

في الموضع الذي  
يكون فيه الموضع

والقبعة عند الاول ايضا وفي غيرها يصح الوقف عند الثاني ايضا فاختلاف  
فيما يحتمل القيمة قال في المحيط اوسى كان ضيق في امر الوقف غلب الضيق  
اولا مثل ابي ج ثم رجع ووسع غاية التوسيع حتى لم يسطر القبض والافرن  
ومحمد بن سطينها ولم يذ الفقه به عاتهم وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه  
ونظر ان يتبدل به ارضا اخرى اذا شاؤا كذا الوشر ان يبيعها ويتبدل بثمنها  
مكنا ذكر في الخلاصة عند ابي س خاصة وهذا مع ابي س وعليه الفتوى  
كذا في واقعات قاضي خان وذكر الانصارى في وقفه وينبغي الحكم اذا  
رفع اليه ولا منقعة للوقف ان ياذن له في بيعها اذ اراد انظر لاهل الوقف  
ذكر في الاجناس وذكر في المنتقى عن محمد اذا صار الوقف بحال لا يستغنى به  
المالكين فللقاضي ان يبيع ويشري بثمن غيره وليس ذلك الا للقاضي ونظر  
لما ذكره مصرف نويرة وقال اوسى صح بدونه واذ انقطع صرفه الى الغير  
وصح وقف العقار لا المنقول خلافا لهما فانها قال لا يجوز وقف اكسراع  
وانتلاخ والضبيعة بقرها واكرتها والاق الحث وعند ابي ج كل ما كان  
الاستقاع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه وعند محمد خلافا لابي ج  
س صح وقف منقول فيه تعامل كالفاس والمرو والقدوم والمنار والحيان  
ويابها والقدوم والمرجل والمصحف وعليه كثر فقهاء الامصار وغيرهم  
يجوز ان وقف كسبة احبا لهما بالمصاحف وهذا صحيح واذ فتح الوقف لا  
يملك ولا يملك كما انه يزول عنه الملك ولكن يجوز قسمة المشاع عند ابي س  
القيمة في غير التليات فيلب فيها جهة التملك لاجته الافراز ومع هذا يجوز

في الموضع الذي  
يكون فيه الموضع



البوس قسمه المتاع وجعل جهة الاقران غالبه في الاوقاف فان وقف بضم  
 من محار مشترك يجوز للواقف ان يقسم مع الشريك وان وقف نصف عقار  
 كله فالخاص يقسم مع الواقف ولا يقسم بين مصارفه ويبدل من ارتفع  
 الوقف بعمارة وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف  
 على معين واخر للفقراء فهو في ماله فان امتنع او كان فقيرا اجب احكام  
 وعزم باجرته ثم ردة الى صرفه ونقصه يصرف الى عمارة او يخرجه لخدمة  
 اليه وان تعدد صرفه اليه بابيع وصرف ثمنه اليه او انه تجارة وتعلم **كتاب**  
**البيع** سبعة تنقسم مبادلة مال بمال وتلك المبادلة توجب بدو  
 البيع كاذ فقد ملك في احد الطرفين بنقود بايجاب ويقول لم يقبل بالثمن  
 لانه معتبر في صحته ولزومه لاني انعقاده وفادته فلا مانع لاعتباره قيدا  
 للبيع في درجة انعقاده ونقضاء ما مضى متقدرا كان او واحدا كما اذا  
 باع الابن من ابيه الصغير وتبعاط البيع كما بنقود بالقول وركنه الايجاب  
 كذلك بنقود بالفعل وركنه التعاطي ذكرى صاحب البديع ثم ان التعاطي لا بد  
 من الاعطاء من الجانبين عند البعض ويكتفي من الجانبين عند البعض افرق في  
 النقيض واختيس انما قال هذا لان عند البعض انما بنقود بالتعاطي في حين  
 لاني النقيض هو الصحيح ردة للقول المذكور واذا اوجب واحد قبل الاخر ايها  
 كان ذلك الاخر او مثرا با فان القول ثاني شطري العقد سواء صدر عن  
 البائع او المشتري في المجلس فاذا ذكر هذا القيد لان خيار القول شرط بقيام  
 المجلس كل البيع بكل الثمن او شرك انما قال في كل البيع ولم يقبل كل البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

ايجاب المشتري ويقول البائع كما هو موجب اطلاق لفظ الواحد والاخر  
 الا اذا بين ثمن كل وكرر لفظ العقد اي اذا قالت بعت هذا بدينار بعت  
 ذلك بدينار فقبل احد ما بدينار يجوز وتكرر لفظ العقد لا بد منه في  
 الصفقة عند ابي حنيفة ومالم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب وقام  
 ايما لم يقبل عن مجلس لان الايجاب يبطل بمجرد القيام وان لم يذهب عن المجلس  
 على الاعراض واذا وجد انعقد البيع لم يقبل يلزم البيع لان المتروك على  
 وجودهما هو الانقضاء واما لزوم فامر اخر وراى ذلك له شرط يخصه ان  
 صادقا يوجب والا فلا وليس لواحد منهما خيار المجلس خلافا للشافعي وفي  
 العوض المتار اليه مبيعا كان او ثمتا فان كان ثمتا عوض عن الاخر والحكم  
 المذكور مشترك ولذلك قال في العوض المتار ولم يقبل في الثمن بلا علم بقيد  
 ووضع واما ذكر ما فيه لانهم ولذلك صح بالثمن المطلق وبثمن حاله  
 في ذكر الاحوال المختصة بكل من العوضين وقدم ما يتعلق بما هو السيل  
 والى اجل علم بالثمن المطلق اي لم يذكر صفة كما اذا قيل بعت بفسخ دائم  
 فان اسوت مائة النقود فمضى ما قدر من اي نوع اي يقع البيع على العقد  
 المبين اي نوع كان فيعطي المشتري اي نوع شاء وان اختلف فمضى الرو  
 وفقد اي في صورة اختلاف مائة النقود فبطل البيع ان استوى راجعا  
 الا ان يبين احدهما اي يبين المشتري في المجلس احد النقود ورضي به البائع  
 وهذا لا ينافي كون الانقضاء بالثمن المطلق والمثلثا مطلق وفي الطعام  
 واجب الطعام اذا ذكر مقرونا بالبيع والشرط يقع في العرف على

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع



الحظوة وديقتها ولذلك اجتمع الى ذكر الجواب بعد تعيها كذا  
جوابا ان بيع بغير حنيفة وبانه لا ينكس بالكمس او حجر معين لم يدر قرون  
وفي صاع واحد في بيع صبة كل صاع بكذا وفي كل ما ان سمي بجله فانه  
سواء كانت التسمية عند العقد فيكون البيع بلا خيار او بعدها حال  
قيام المجلس فخير المتري وفي الكل قد وفي بيع ثلث او ثوب كل ثاة  
او ذراع بكذا لانه ينصرف الى الواحد والواحد منها متفاوت وقد بينه  
على ذلك بقوله وكذا كل معدود متفاوت فيه بحث وهو ان مبني هذا التعليل  
على لزوم التفاوت في جوانب الثوب مطلقا وليس كذلك فان من الثياب  
ما لا يتفاوت جوانبه وكذلك ثوبك فيه بعضهم يزوم الضرر بالقطع وفيه  
ايضا كلام وان باع صبة على انها مائة صاع بمائة مائة او اكثر اخذ  
المتري الاقل بحصته او فسخ البيع وما زاد للبايع لان البيع وقع على مقدار  
معين والقدري ليس بوصف هذا اذا لم يختلف ظاهره وباطنه باجودة  
والرداة وان باع المذروع هكذا اخذ الاقل بكل الثمن او تركه والاكثر  
له بلا خيار للبايع لان الذرع وصف في الثوب لا يرى انه عبارة عن الطول  
والعرض والوصف لا يقابله شيء من الثمن بخلاف الصاع في الكيل فانه قد  
لانه عبارة عن الكمية المحضة وليس المراد من الوصف منها ما يوجب الحسن او القبح  
فيما قام به يفسح عن هذا قولهم ان الوزن فيما يفيض التبعيض وصف فيها  
لا يفيض قدر مع عدم الاختلاف في ايجاب الحسن في المحل وان قال كل ذراع  
بدرهم بخير اخذ الاقل والاكثر بحصته ان كان التفاوت بذراع

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

بنصف ذراع لا يعتد به لكن بخير في صورة النقصان لان الذرع وصف  
 واما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع ففي الاقل بقي الحكم  
 على الاصل وعند محمد يعتد به بخير في اخذ حصته في الصورتين لان  
 من زون مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه وعندنا  
 ياخذ الناقص حصته الكامل لانه لما افرد كل ذراع ببدل نزل كل  
 ذراع منزلة ثوب وقد انقص وصح بيع عن اسهم من ثوب سهم لا يبيع  
 اذ ربع من ثوب من ذراع هذا عند وقال اصح في الوجهين لانه باع عشر  
 مشاعا من الدار وله ان في الثاني المبيع محل الذرع وهو معين مجهول  
 مشاع بخلاف السهم والبايع عدل على انه عثر الثوب وهو اقل واكثر  
 للجهرالة في حصته الموجود او المبيع ولو بقي لكل ثمانية في الاقل بقدر  
 خير وفرد الاكثر وصح بيع البر في سبيله ولا منافع فيه قولان والاولا  
 والارزق استتم في قترها الاول انما قال في قترها الاول يعلم الحكم فيها اذا  
 كان في قترها الثاني بطريق الدلالة ولو اطلق لبادر او سم الى الثاني  
 وبيع عن لم يبد صلحا هذا على الاصح قدم رعاية للتربيب الطبعي انما  
 لما فيه من قوة الخلاف او قد يداق في ما فهم دلاله وتنصيص على الرد  
 للشافعي وتجرب لموضع خلافه ويجب قطعها في الحال ونظر تركها على  
 الشجر فيد البيع كاستثناء قدر معلوم منها بان باع عنى واستثنى ارضا  
 معلومة لان الباقي بعد الاستثناء مجهول ولا فرق بين ان يكون مقطوعا  
 وبين ان يكون على الشجر يرشك اليه ما في الهداية من الاطلاق على

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

قال الزبيدي لا يجوز بيع الباقلا  
الاخضر والجوز واللوز  
والفستق في قترها

صلى الله عليه وسلم



العموم المفهوم من التعليل المذكور واجرة الكيل والعد والوزن والوزن  
 على البائع واجرة وزن الثمن وفقد على المشتري وفي بيع سلعته بثمن لم  
 هو في الثمن درهما كان او دينار او لالا لسلعة يتعين بالبيع والدرهم  
 والدينار لا يتعينان الا بالتسليم ولا بد من تعيينه كي لا يلزم الربوا او غش  
 ومبيع السلعة بالسلعة ومبيع الثمن بالثمن سلما معالتا او بها في التقيين  
 في احدى الصورتين وعدم في الاخرى هذا اذا كان كل من البديلين عينا  
 واما اذا كان احدهما دينا مبيعا كان كما في التلم او غش كما في البيع بثمن  
 مؤجل فاللازم عقيب البيع تسليم ما من العين فقط **باب الخيار**  
 صح شرط الخيار لاحد العاقدين فقط بايعا كان او مشتريا او لهما معا  
 ثلثة ايام لواقلا لا اكثر فانه مفقود ببيع خلافا لابي سفيان ومحمد الا انه  
 يجوز البيع ان اجاز من له الخيار في الثلث خلافا لوفروان شري على انه  
 ان لم يفقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا خلافا لحن فتوق  
 اصله وكذا ابو حنيفة واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالان في الموضوعين كك  
 انه روي عن ابن عمر في الخيار الزيادة على الثلث وفي هذه المسئلة  
 ايام فلم يتجاوز حد الان فيما لا يدرك بالقياس ذكره في المصالح في الجاه  
 الا انه ان فقد في الثلث جاز ترك التعرير ههنا واصاب وكذا فيما سبق  
 لان اشراك المثلين في العلة انما يقع ذكر احدهما عقيب الاخرى التعرير  
 احدهما على الاخرى ولا يخرج مبيع عن ملك بايعة مع ضمان فملكه يعني في  
 مدة الخيار في المشتري عليه بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن

العموم المفهوم

في احدى الصورتين

ثلاثة ايام

انه روي عن ابن عمر

لان اشراك المثلين

مدة الخيار

لان البيع كان موقفا فافسخ بائنه لانه ان كان النفاذ بدون المحل  
 فاعتبر بمقوضا على سوم الشراء ويخرج مبيع مع خيار المشتري فملكه في  
 بالثمن كقيمة فيما فانه نظير الملاك في الصورتين على افضح عنه صاحب  
 عيبا لا يقع كذا اذا قطعتين واما اذا كان عيبا يجوز ان يقع كل مرض  
 فهو على الخيار اذا زال المرض في الايام الثلثة واما اذا مضت الثلثة والعيب قائم  
 لونه العقد لتدبر الرد كذا في الايضاح ولا يملك المشتري يعني اذا كان  
 له وقالا يملكه وثمة خلاف تظهر المسائل المذكور بقوله فله الخيار  
 لا يفد بخاصة فان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك رد هالان بالثمن  
 فلا يكون اجازة الا اذا فضاها به اي بالوطئ بكذا كانت وثبت ولا يفتق  
 فوسيه عليه اذ اذ لم يحرم ولا من شرا فابل ان ملكت فقا فهو حر ولا  
 بعد حيض الشري فها من الاستبراء لانه انما يجب بعد بوث الملك ولا يستبرأ  
 على البائع ان ردت عليه بخيار لانه انما يجب بتجرده الملك ولم يوجد حيث  
 لم يدخل في ملك غيره فكان لم يزل ملك البائع ومن ولدت فها بالثمن كذا  
 في يد البائع بان اشري زوجته بالخيار وهي حامل فولدت في ايام الخيار  
 لا تصير ام ولد له ويمك الرد وقال لا يملك لتقيته في ملكه وتصير ام ولد له  
 لو ادعى الولد لانه ولد والفراس ضعيف ولما قال في البدائع لان الولادة  
 كانت في يد المشتري تصير ام ولد له بالاتفاق لانه تعقب بالولادة  
 يملك الرد فتصير ملكا للمشتري فتصير ام ولد له ولادخل فيه وقوع الولادة  
 في ملكه وهكذا في يد البائع عليه ان يقضه المشتري باذنه واودعه عند

صالح الشريعة

باب الخيار

الامانة فان ملكت عبد فهو  
فقد بالخيار لا يفتق في ايام  
الخيار عند ان لا يملك  
صدر الشريعة

صالح الشريعة

باب الخيار



اى في المدة لا ارتفاع القبض بالردة لعدم الملك فلا يصح الابداع فهلاك  
 بعد ذلك في يد البائع ان كان في المدة فهو هلاك قبل القبض وقبل الملك  
 وان كان بعد مضيتها فهو هلاك قبل القبض فيكون من ماله كما في البيع البات  
 وعند ما من مال المشتري لصحة الابداع باعتبار قيام الملك له وبقي خيار  
 شري بالخيار وبراءه ببيعته عن غنه فيما لان الماذون على عدم الملك تفضيله  
 انه لما ملكه بب الخيارات كان ردة ببقائه اختيار امتناعا عن الملك والماذون  
 ولاية في ذلك فانه اذا وهبه له بشئ فله ولاية ان لا يقبله وقال لا يتبع له  
 الخيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد ملكه فيكون ردة تملكها بغير  
 والماذون لا يملك ذلك وبطل شرطه في غير خيار ان اسلم فيها  
 اى اسلم المشتري في من خيار لن لا يملكها ومنه الخيار بخبر وان جعل  
 ولا يفسخ بلا عمله خلا لابي سى وان في اذ كان الفسخ بالقول واما اذا  
 بالفعل كالاعتاق والسعي والوطى فيجوز بلا عمله بالاتفاق فان فسخ علم  
 في المدة الفسخ والائتم عقد لا يقال ان في شرط العلم ضرر لغيره الخيار ان  
 ان يتحقق صاحبه فلا يصل اليه بخبر مدة الخيار لانا نقول يمكن تداركه بان  
 منه وكلا يتق به حتى اذا ابداله الفسخ ردة عليه ويورث خيار العيب  
 القعيبين لا الشرط والروية خلافا للشافعي وان اشترى وشرط الخيار لغيره  
 فاي اجاز او نقض صح ذلك شرط الخيار للاجتناب عما ثبت بطريق النيابة  
 عن شرط من العاقدين فثبت له اقتضا فرضي البائع بخيار الغير يقضي ضاه خيا  
 المشتري ضرورة ان الرضى بفعل النائب رضا بفعل الاصل وتوقف ثبوت

الخيار للغير على رضى غير من له الشرط من العاقدين لا يستلزم نيابته عنه  
 ايضا الا يرى ان ثبوت الخيار لكل من العاقدين يتوقف على رضى الآخر ولا  
 نيابة فان اجاز احدهما وفسخ الآخر فالاول اولى وان وجد معا فكل  
 اولى وبيع عبدين باختيار في احد ما صح ان فضل عن كل وعين كل  
 الخيار وفدى الاوجه الثلاثة الباقية وذلك ان المبيع بشرط الخيار  
 في الايجاب لا الحكم فهو مبيع من وجه دون وجه ففي صورة الجمالة في  
 اعتبر جهة انه ليس بمبيع وفي صورة عدم الجمالة اصلا اعتبر جهة انه ليس بمبيع  
 يلزم جعل قول ما ليس بمبيع شرط القبول ما لم يفسخ حتى يفد العقد وشرط  
 احد التوبين على ان يعين ايا شاء في ثلثة ايام صح لان لم بشرط تعيينه هذا  
 على رواية الجامع الصغير وقال شمس الابن الصحيح ورواية الجامع الكبير على  
 خلاف ذلك وقال في الاسلام الصحيح ولا في احد اربعة لان الرخصة على  
 خلاف القيس لمكان الحاجة وبني تدفع بالثلاثة لتمامها على الجيد والردى  
 والمتوسط وافق بالثقة دار بيعت يجب ما شرط فيه الخيار فضلا لان  
 بالثقة يقضي اجازة المشفوع به وضاد شرط المشتريين يسقط برضا  
 احدهما وكذا خيار العيب والروية خلافا لهما لان اثبات الخيار لهما اثبات  
 واحد منهما فلا يعطى باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه وله ان المبيع  
 عن ملكه غير معيب بعيب التركة ردة احد ما ردة معيبا وفيه الزام ضرر ابد  
 وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا برده احد ما الرضا بقبولهما على  
 الرد وبعد مشري بشرط خبره وكيفية وجود خلافه اذ يضمنه او تركه لان



وصف من عوب فيه فيبقى بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التجبيل لانه  
لم يرض به دونه واذا اخذ اخذ جميع الثمن لان الاوصاف لا تقابلها  
شي من الثمن **فصل** في شراء ما لم يرد خلافا للثمن في وقت الخيار  
عندها اي عند الرؤية الى ان يوجد مبطله وان قال رضيت قبلها لم  
يقبل وان رضي قبلها لما فيه من بطلان تحقق الرضا قبلها وفشاده ظاهر ويكنه  
من الفسخ قبلها بحكم انه عقد غير لازم في حقه بحال في الرضا لا الخيار ذكر  
في الجامع الصغير للبايع ويبطله وخيار الشرط تعيقه وتصرف لا يفسخ كالا  
عناق والتدبير او يوجب حقا لغيره كالبيع المطلق اي بدون شرط الخيار  
للبايع واما قلنا للبايع لان شرط الخيار للمشتري لا البايع في الاطلاق المراد  
ههنا والرهن والاجابة قبل الرؤية وبعدها لان هذا الحق يفسخ  
فيكون البيع قبله ثم يتعد الفسخ ويبطل الخيار فمضى بطلان قبل الرؤية  
خروج عن صلاحيته ان ثبت له الخيار عندها وما لا يوجب حقا لغيره كالبيع  
بمجان البائع والمساومة والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها لان هذه  
التصرفات لا ترتب على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد الرؤية والنظر  
الى وجه الرقيق والصبرة ووجه الدابة وكملها وظاهر ثوب مطوي  
معلم والى موضع علمه مطلقا ونظروا كبله بالشراء او بالقبض كافي لانظر  
رسوله وعندنا نظر الوكيل بالقبض غير كاف لانه وكلمة بالقبض دون ان يملك  
الخيار وله انه وكلمة بالقبض مطلقا فيملك القبض التام وهو ان يقبضه  
وهذا لان تمامه تمام الصفقة ويلازم مع بقا خيار الرؤية وشرط رؤية

المراد بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التجبيل لانه لم يرض به دونه واذا اخذ اخذ جميع الثمن لان الاوصاف لا تقابلها شي من الثمن

الدار في عامة الروايات اذا اراد ان يضمن الدار فلا خيار له وان لم يرض بها  
وكذا اذا اراد ان يخرج الدار وعند رضى لا بد من رؤية داخل البيوت و  
الصحيح ان ذلك على وفي عدة اهل الكوفة في من ابى تح لا نأكون على  
تقطيع واحد فاما اليوم فصفت الدون تختلف في العمل بما قاله زفر  
ما اشار اليه بقوله اليوم ويبع الا على وشراؤه صحيح وله الخيار مشيئا والسقط  
يحبس المبيع وثمة وذوقه فيما يدرك بذلك وبوصف العقار ما يدعي يكون  
هذا عندنا وعند يوكلي وكذا يقبضه في قبضه له وهو يراه وينظر اليه  
وكذا في شرح الصغير للامام الكرخي ومن رآه احد الثوبين ثم شراهما  
رأى الاخر فله رد تمام الاخر وحينئذ لا يلزم تفرق الصفقة قبل التمام  
ومن اراد شيئا ثم شراها فمراة وجب متغيرا والا لا والقول للبايع مع غيره اذا  
اختلفا في عدم تغيره الا اذا بدت المدة لان الظاهر شاهد للمشتري  
للمشتري اذا اختلفا في عدم رؤيته ومن شري عدلا وقبض فباع منه ثوبا  
او ذهب وسلم له لم يرد خيار الرؤية او الشرط بل يعيب والا صل فيه ان رد  
البعض يوجب تفرق الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز وبعده يجوز ثم خيار  
الشرط والرؤية يمتنعان تمام الصفقة وخيار العيب يمتنع قبل القبض لا بعد  
**فصل** في شراء ما لم يرد خلافا للثمن في وقت الخيار  
او اخذ بكل ثمنه لا ما كره واخذ نقصانه اراد عيبا كان عند البائع  
المشتري قبض المبيع من غير علم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد  
العلم به والاباق ولو الى ما دون سفر والبول في الفراش وسرقة متغير

المراد بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التجبيل لانه لم يرض به دونه واذا اخذ اخذ جميع الثمن لان الاوصاف لا تقابلها شي من الثمن



اعراضا عن لا يعقل لان سرقته  
 ليست عيبا وبالغ عيبا  
 عطف

يعقل عيب انما قال يعقل على معنى عالين مختلفين والمجروح مقدم  
 فلو سرق عندهما اي عند المتعاقدين في صفر وهو عاقل رده وان خد  
 عنه في صفر وعند غيره في كبر او جوف الصغير عيب بلا تفصيل فيرد  
 جن في صفر عند ثم عند مثله فيه او في كبر والجرح والدفن والزنا وال  
 منه عيب فيما لا يفي واكثر عيب فيهما والاشخاصة وارتفاع حوض  
 بنت سبع عشر سنة لا اقل عيب وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنه  
 اخر فله نقصان لارادة الابرار بايعة كوث شره فقطعه فظهر عيب لبايعه  
 ان ياخذ كذلك فلا يرجع مشرة بالنقصان ان باعه اذ للبايع حق  
 اخذ مبيعاً فالمشتري بالبيع يكون حابسا للبيع فلا يرجع بالنقصان  
 وان اقامه او صبغه اخر انما قال امر لتكون الزيادة في البيع اتفاقية فان  
 بعض الاولان كالنقد نقصان عنه اولت التوقي بمن لم يظهر عيب  
 رجع بنقصانه لامتناع الرد بسبب الزيادة وليس للبايع اخذ لان الاتح  
 حتى الشريك لاحقه والحق المشتري ولذلك لو تراضيا على الرد لا يقضي  
 القاضى بالرد ذكر في شرح الطحاوي ولو باع بعد روية عيبه لان الرد  
 قد امتنع قبله فلم يكن بالبيع حابسا المبيع كالأمانة قبلها اي قبل رد  
 العيب فحان او تبن لو استولد او مات عند فان هذا هو الوجه في رد المشتري  
 بالنقصان وان اعتقه على مال او قبله او اكل الطعام كله او بعضه هذا  
 وعند ابى من يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي ان رضى البائع والافلا  
 وعند محمد يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي مطلقا وعليه الفتوى والكل

فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعاء  
 فله رد الباقي بحصة من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاينه او  
 الثوب فتحرق لم يرجع اعلم ان الاصل ان امتناع الرد من جهة المشتري  
 اذا كان بفعل مضمون يبطل حقه في الرجوع بنقصان العيب وان كان  
 لا بفعل مضمون لا يبطل حقه في الرجوع والعق ليس بمضمون بدليل  
 ان الشريك المعسر اذا اعتق لم يضمن وكذا التدبير وان شري بيضا او  
 بطيخا او خيالا او جوازا ففسد فاسدا فله نقصان في المسقة به  
 وكل غنم في غنم ومن باع مشرة ورد عليه عيب بقضا باقرار او بيعة  
 او بول رد على بايعه اي يكون له حق الخصومة مع بايعه وان رده برضاه لالا  
 الرد بالتراضي بيع جديد في حق غيرها والبايع الاول غير عاقل يعطى الى  
 المشتري الاول الملك المقتاد من جهة البائع الاول بخلافه والرد بالقضاء  
 في حق الكل فساد الى المشتري الاول قديم ملكه فكان له حق الرد على بايعه وقال  
 زفر في النكول والاقراء لا يرد لان الرد بهما يكون بيعا جديدا لا فسخا في  
 البائع الاول لانه حصل بتراضيهما لان النكول والاقراء بالبيع سبب الفسخ  
 ومباشرة السبب يكون رضا جحكه ولنا ان الرد حصل بالقضاء جبر لان  
 الشرع يتوكل بالنكول باذلا جبرا والقاضى الرضا بالاقراء استراد البيع  
 فلا بد من ان يحل فسخا والنكول والاقراء ليسا سببا لفسخ لان الفسخ لا  
 يوجد بهما بل بالقضاء لا عن اختيار فلا يكون رضا بالفسخ وصار كالفسخ  
 بالبيعة هكذا ذكر في السبب في البسوط وبهذا ظهر عدم الحاجة الى التأويل الذي



دكن صاحب الهداية بقوله معنى القضا بالاقراء انه انكر الاقرار فابنت  
بالنية وانقضى فاد ما قبل في توجيهه انه اذا اقر عند العاقي يكون طائعا في  
اخذ البيع فلا يكون له ولاية الرد على البائع الاول وان قبض مشتري ودي  
عيا لم يجز علا دفع عنه حتى يحلف من تخلف لا من خلف بايعه انه لا عيب  
او يقيم بنية عطف على يحلف بايعه فيكون اقامة المشتري بنية على دعواه  
غاية لتعين عدم الجبر كالتخلف لالعدم الجبر حتى يلزم الجبر على دفع الثمن  
عند اقامة البنية على العيب وانما قلنا انه غاية لتعين عدم الجبر اذ  
يحتمل ان لا يقبل البنية فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان يقبل فيبقى  
عدم الجبر كما كان ونظير هذا قوله صلعم لا تقضي لالعدم الخصم حتى تسلم  
الاخر فان سماع كلام الاخر غاية لتعين عدم القضا لالعدم القضا له  
حتى يتعين القضا لاحد ما عند سماع كلام الاخر وعند غيبة شهوده وفي  
المشتري الثمن ان حلف بايعه اى لا عيب ولزم عيبه ان نكل البائع عن الحلف  
وان ادعى اباقة اقام بنية اولا انه ابق عنه ثم خلف بايعه بانه لم يبايع  
وله وما ابق قط لتقابل ان يقول في هذا الوجه ترك النظر للبائع لان  
وما ابق قط شامل للاباق من العاصب اذ لم يعلم من مولا او لم يقدر على  
الرجوع اليه وهو ليس بعيب او بانه ما له حق الرد عليك متى عواه هذه او  
بانه ما ابق عندك قط لتقابل ان يقول فيه ترك النظر للمشتري لانه  
لا يتناول الاباق من المودع والمستأجر المستعير والعاصب الا من لم يولاه  
مع القدرة على الرجوع اليه مع انه عيب وكذا لا يشمل الاباق عند من

مستأجر

مستأجر

مشتري عن البائع وعند مودعه وواهبه مع انه ايضا عيب لالاباق  
لقد باعه وما به هذا العيب اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع وحده  
بعد ذلك قبل التسليم ومع المشتري حتى الرد ايضا فينظر بالخلف على الوجه  
المذكور ولا بانه لقد باعه ولم وما به هذا العيب اذ يمكن ان ياول البائع كلام  
ويريد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم معا فينظر المشتري  
بمثل ما مر وقد اذ في هذا الاحتمال في الصورة المقبولة بعبارة قط لانها  
موضوعة لعموم السلب في الماضي وعند عدم بنية المشتري على العيب عند  
يحلف بايعه عند ما انه ما يعلم انه ابق عنه واذ نكل عن اليمين يحلف  
ثانيا للرد واضلغو على قوله لهما ان الدعوى شرط حتى يترب عليه البنية  
او التخلف وله على اقاله البعض ان الحلف يترب على دعوى صحيحة ولو  
تصح الامن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن اثباته بالخلف  
اما البنية فقد قام لصير خصما لكن لا يحلف لصير خصما وشكل هذا بما قالوا  
في الشفعة من ان المشتري ان لم يقر بان التي يشفع بها ملك الشفع و لم يكن  
بنية على انها ملكه يحلف المشتري ما يعلم انها ملكه فان نكل ثبت انها  
ملكه ثم ينشأ خصومة الشفعة فالتخلف في الصورة المذكورة لا ينشأ  
ولو قال البائع بعد التقاض بعتك هذا العبد مع اخر وقال المشتري  
بل هذا ومن قاله مع اليمين لان القول للفايض امنا كان او  
كافي الوديعه والغصب وكذا اذا اتفقا في قدر البيع واصلقا في  
كامل ولو اثنى عبيد بين صفقة واحدة وقبض احدهما وجد به او

فيه هذا ما يشق

صحة



اوباً لا رعيها اخذها او ردتها ولو قبضها رد المبيع خاصة لان الصفقة  
 انما تتم بالقبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز وبعده يجوز وكلي  
 او وزني قبضه وجدي بعضه عيباً رد كله او اذن لانه ان كان من  
 جنس واحد فهو كشي واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد ولم يكن  
 في وعاء لان يميز المبيع من غيره بوجوب زيادة عيب في المبيع فيرد المبيع  
 فلا يصح من غيره واما اذا كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين ولو اشترى  
 بعضه يعني بعد القبض لم يرد باقية لانه لا يضر التبعض والاتفاق  
 لا يمنع تمام الصفقة لانه يرضى العاقدين ولو اشترى قبل القبض فاشترى  
 الفسخ في الباقي تفرق الصفقة قبل التمام بخلاف التوب لان التبعض  
 فله حتى الرد في الباقي ومدواة المبيع وركوبه في حاجة رضى ولو كان  
 لردّه او سقيه او شرا علفه فلا بد له منه فلا ولو قطع بعد قبضه وقبل  
 بسبب كان عند بائعه رد واخذ منه الرد في صورة القطع والما في صورة  
 القتل فلا رد بل اخذ الثمن نعم ان هذا عند وقاله ليس ان يرد به بل يرد  
 بالنقصان ولو باع وبرى من كل عيب صح وان لم يردّها خلافاً لما  
 لان البراءة عن الحقوق المحبولة لا تصح عند وعندنا تصح لعدم  
 الى المنازعة نعم ان هذه البراءة تشمل العيب الحادث قبل القبض عند  
 خلافاً لما ذكرنا في شرح الطحاوي وشرح الكافي للشيخ **باب**  
**البيع** الفاسد الفاسد كما يذكر في مقابله الباطل كذلك يذكر في  
 مقابلة الصحيح فيراد به ما يتم الباطل والمراد هنا هذا المعنى العام

لا يضر

لا يضر

وسو المناصب للقيام فلا قلب كاسبق الى بعض الايام ثم ان عقد البيع  
 الفاسد وقد يذكر فيه بعض الصحيح يتعا على استقف عليه بطل بيع ما ليس  
 المال عين يجري فيه الشافعي والابتدال فيخرج الرب ونحوه كالدّم والميتة  
 ماتت حتف احتها واخر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمكاتب والمدبر  
 البيع في سواد باطل موقوف فيقلب جائزاً بالرضى في المكاتب والقضاي  
 الاخرين لقيام المالية ولذلك فضله بقوله وكذا بيع مال غير متقوم النقوم  
 على ما ذكره التلويح فربان عرفى وسو بالاحرار فيخرج الحر كالمصدق **باب**  
 بمقوم وشري وسو باباحة الاستفاعة به وسو لمراد منها منقيا كالحرة والخزير  
 بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والمعتبر المقابل به دون  
 الثمن على ما افصح عنه صاحب التمهيد حيث قال والبيع الخزير والحمر  
 كان قبل بالدين كالدراهم والدنانير فالبيع باطل وان كان قبل بعين  
 فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابله وان كان لا يملك عين الحرة والخزير وبيع  
 من ضم الى حرم وذكية ضمت الى ميتة وان سمي ثمن كل هذا عند وقاله الجوزي  
 في الفقه والزكية عند تسمية الثمن على التفضيل وبني الخلاف على ان الصفقة لا  
 تعدد بمجرد تفضيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عند خلافاً لما وصح  
 من ضم الى مدبر او من غيره بحصته لان المدبر يحل للبيع عند البعض فيرد  
 العقد ثم يخرج فيكون البيع باحصة في البقار ودون الابدان وذا ذلك  
 يصح كلام العاقد مع رعاية حق المدبر كملك ضم الى وقف في الصحيح عند  
 بيع عين عرضا كان او غيره والعرض هو المتاع القيمي بالخمر وعك حتى لا يملك العين

لا يضر

لا يضر







واما الطريق فمعلوم وان لم يبين فقد رخص باب الدار فيكون فيه البيع  
والهبة وان اريد حق التبيل فان كان على الارض فمجهول لما قرأ  
كان على السطح فهو حق التعلق تعلق بعين لا بغيره وحق المرو فيه وروايات  
وجه البطلان انه ليس بالوجه الصحة الاحتياج اليه وحق معلوم متعلق  
بغيره باق ومع شخص على انه امر وعيد بخلاف ما اذا باع كبتا وسفحة  
حيث يفقد البيع ويختار وبني الفرق على ان الذكر والانتى من بني آدم خبا  
للتفاوت الفاحش في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد فلهذا التفاوت  
فيها وان الانسان مع التسمية اذا اجتمعا في تخلفي الجنس تعلق العقد  
ويبطل لانعدامه وفي تحريمي الجنس تعلق بالمساواة اليه وينعقد لوجوده  
يتخير لوقت الوصف وشرا ما باع باقل مما باع قبل فقد غنم الاول لان  
النس لم يدخل ضمان البايع قبل قبضه فان اعاد اليه عن اله بالصفة  
التي خرج بها من يملكه وصار بعض النس قصاصا ببعض تولى عليه فضل بلا  
عوض فكان ذلك ربحا لم يضمنه سحرهم بالنس بخلاف ما اذا اشراه  
باكثر من النس الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد ما دخل البيع في  
ضمانه وعند ان يحن الاول ايضا وشرا ما باع مع شيء لم يبيع  
بثمنه الاول بل قد يما باع لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلته الذي لم  
منه فيكون مشتريا بالآخر باقل مما باع وصح فيما لم يبيع اذ لا مفاد فيه  
ولا يبيع الفاد لانه ضعيف لمكان الاجتهاد فيه وامر بالمعطي  
الضمير المتصل في قوله وصح هذا المطف لوجود الفصل بيع غرض حريم

لكنه لو كان  
البيع في  
الوقت

لكنه لو كان  
البيع في  
الوقت

وشراها ذميا وامر المحرم عنه ببيع صده هذا عند وقال لا يجوز  
لان الموكل لا يملكه ولا يوازي غيره وله ان العاقد يتصرف باهليته وانشال  
الملك الى الاخر حكمي والبيع بشرط يقتضيه العقد ولا يقتضيه ولكن يلايه  
كالفضل والرهن بالثمن او لا يلايه ولكن ورد الشرع بخلافه كاللاجل  
والحيان فانه لا يفد العقد لانه لما ورد به الشرع دل على انه من باب المصلحة  
في البيع هذا التفصيل على وفي ما في الذخيرة او لا يقتضيه ولا يلايه و  
لم يرد به الشرع ولكن لا يقع فيه لاصح حقيقة سواء لم يكن نفع لاصلا  
كشرط ان لا يبيع الدار المبيعة او تكون نفع لما لا يتحققه كشرط ان لا يركب  
الدابة المبيعة لم يقل ان لا يبيع لعدم البيع ليس يقع في حقها بخلاف عدم  
الركوب او فيه يقع لعدمها الا لانه متعارف كما اذا اشترى على ان تحذف  
البايع فضلا او يتركه اى يجعل للنفل شركا فانه جائز استحسانا للتقال  
وكان مقتضى القياس ان لا يبيع بخلاف شرط لا يقتضيه العقد وفيه  
نفع لاصد العاقدين او يبيع بحقيقة اى يبيح النفع بان يكون ادبيا  
فضل ههنا واجل فيما سبق حين فقصر على قوله لاصد احتراز في كل من  
عن خلل اختلاف فظهر ان ما قبل وظهر ان قوله ولا يقع فيه لاصد  
به لاصد من العاقدين والبيع المستحق للنفع كشرط ان يقطع البايع وخط  
قيام مثال لما فيه نفع المشتري او تحريمه شهر مثال لما فيه نفع البايع  
او حقيقة او يدبر او يكاتبه مثال لما فيه نفع للبيع المستحق له فلا يجوز  
تفريع على قوله بخلاف شرط لا يقتضيه بيع زيت على ان يوزن بطرقه

ناحج البيع

ناحج البيع  
لا بد منه وقد اجمعه  
اصح النسخ  
منه

فيه رد لصلى الله

منه اطلاقه في الرضا وفيه  
ان في الشرط الذي في البيع  
لا يضمن اختلاف ذلك في كل  
منه وبقوله

ناحج البيع







والتجريد والايضاخ وبه اخذ الكافي بغير ههنا افعال آخر وهو ان  
 الفاد لشرط زائد ومنه السطر غير العاقدين ونظم تصوير قاضي  
 المسئلة في فتاواه فان باع المتري او وهبه ولم او اعظم صح  
 وعليه قيمة او مثله نص في شرح الطحاوي فيما اى في البيع والبيعة  
 وعند في الاخرى في الصق خلافا للامامين وسقط في الفسخ لتعلق  
 حق العبد بالبيع الثاني وبعض الاول في الشرع وحق العبد مقدم  
 ولا يأخذ البائع اى لا يأخذ المبيع بعد الفسخ حتى يرد عنه لانه يجوز  
 بالتمن بعد الفسخ وان كان هو اى البائع بعد ما فسخ المبيع فالتري  
 به حتى يأخذ عنه ولا يكون اسوة لغراء البائع وطاب بايهم ربح ثم بعد  
 التقاضى للتري ربح مبيع فيصدق به والاصل فيه ان المال  
 نوع لا يتعين في العقود كالدرهم والدينار ونوع يتعين كالرهن  
 واكتب ايضا نوعان احدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفاد الملك  
 فاعتبر باعتبار عدم الملك كفى المصوب يوجب حقيقته فيما  
 وشبهه اكتب فيما لا يتعين عند اى كى ومحمد لان ما لا يتعين بالبيعين  
 لا تعلق للعقد بل يتعلق بما في الذمة سواء بجهة مزوجه في بيعه ككتب  
 والبيعة معتبر فلا جرم انعدام الطلب لعدم الملك في المالاين جميعا ف  
 لفاد الملك يورث البتة فيما يتعين لان اكتب بقار الملكا في البيع  
 لعدم الملك يورث البتة البتة فيما لا يتعين وشبهه البتة ليست بحقيقة  
 فلم يصدق الذي اذن المبيع بالربح ولم يتصدق الذي اخذ الثمن

ح

كطاب ربح مال ادعاه فقضى اى قضى المدعى عليه ذلك المال ثم ظهر عدم  
 اى عدم وجوب المال عليه بالتصادق لان المال المقتضى بدل الدين  
 هو الذي حق المدعى والمدعى باع دينه بما اخذ فاذا تصادق على عدم  
 فصار كانه الحق ملكا للبائع وبطل الحق مملوكا فاسد اى يكون البيع  
 حتى البطل بيعا فاسدا فلا يورث الحق فيما لا يتعين بالبيعين ولو نفي في  
 دار شرها شره فاسد الزنه قيمته ههنا عند وعند ما ينقصه البطل  
 البوس في حفظ الرواية عن ربح فيها اى في المسئلة المذكورة وقد نص محمد  
 على الاختلاف في كتاب النعمة وكنه النجس فنجسين ويروي بالكون  
 وهو ان يزيد في الثمن ولا يزيد الشره ليرغب غيره الا اذا اراد ان تمام  
 فانه محمود غير مذموم ذكر في شرح الطحاوي والسوم على سوم غيره  
 اذ انضابتم واما ما قيل ذلك فلا بأس بغيره ان يثوى بازيد لان  
 بيع ممن يزد في القيد المذكور دلالة على عدم الكراهة في بيع من يزد  
 ويتبع الجلب المضرا بهل المضرا جلوب فانه اذا قرب من البلد ي  
 استقباله وشروعه لانه عم نهي ان يتبعي اتبع حتى يدخل الاسواق  
 رواه الطحاوي في شرح الآثار وبيع الحاضر للباد الاصل فيه ما حدث  
 في صححه بلساده الى عبد الله بن طائس عن ابيه عن ابن عباس روى قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقلت لابن عباس  
 ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون سارا وقال عم في حديث آخر  
 رواه صاحب السنن وروى الناس يوزق الله بعضهم من بعض طحاوي











مذكور في الهداية ولا بد منه على ما فصح عنه صاحب الخلاصة وغيره  
 لم يبيع ولم ياكله حتى يكيله لان البني صلح من يبيع الطعام حتى يحرق فيه الباعان  
 صاع البائع وصاع المشتري لان محله اقباع الصفتين على ما تبين في باب  
 بل لقوله عم اذا البعت فاكل واذا بعت فكل ولانه يحتمل ان يزيد على الموط  
 وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا كان  
 محارفة لان لكل له وبني كيل البائع بعد بيعه بحضرة المشتري في الصحيح  
 البيع صار معلوما به وتحقق التسليم قوله في الصحيح من ما قيل من كيلان  
 كيل البائع بعد بيعه بحضرة المشتري وكيل المشتري قبل التصرف وفيه رواة  
 ما يوزن او يقد في شرح الهدوي يحيا إعادة العدة فيها في رواية وفي  
 لا يجب وصح الهدوي هذا الرواية كذا في الذخيرة لا ما يوزن لان الزيادة  
 لان الذرع وصف في الذرع بخلاف القدر ولا يخفى ان موجب التعليل  
 والذي سبق ذكره ان يشتري ما يبيع القيس من الخبزون لان الوزن  
 وصف على امر الا اذا استعمل كذا في ذراع من ثا فانه حاصد الذراع حكم الهد  
 على امر وصح التصرف في الثمن قبل قبضه لقيام المطلق الملك ليس فيه  
 عز الانفاق بالهداك لعدم تعيينه بالتعيين بخلاف البيع والمراد بالتصرف  
 في الثمن يملكه من عليه الدين بموضع او غير موضع حتى لا يجوز له ان يملكه من  
 غير من عليه الدين واخط عنه ولو بعد هلاك البيع والمزيد فيه حال  
 لا بعد هلاكه وفي البيع اي صح الزيادة فيه ايضا وما اخط عنه فلا يجوز  
 طريق الجواز عند الاتحاق باصل العقد وذلك يستدعي قيام وقايه

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

بتمام البيع وعند مبط بعضه لا يقع عام وتعلق الاتحاق بالبيع لان الزيادة  
 واخط للمتحان باصل العقد عندنا وعند زفر وان افنى لا يتحان على اعتبار  
 الاتحاق بل على اعتبار ابتداء الصلة ولما اطلق الاتحاق والجمع لتناول  
 استحقاق البائع بجميع الميزن والمزيد عليه من الثمن واستحقاق المشتري ويراجع  
 ويولي على ان الكل ان زيد وعلى ما بقي ان حط ترك التفرع على اقله  
 فزع اصل واحد وهو ان الزيادة واخط للمتحان باصل العقد في البيع  
 ياخذ بالاقل في الفضلين اما في الخط فلاته التي باصل العقد واما في الزيادة  
 فلان حكمه تعلق بالثمن الاول وفي الزيادة ابطال حكمه الثابت فلا يمكنه  
 ولو قال ببيع عبدك من زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف  
 اخذ الالف من زيد والزيادة منه ولو لم يقل من الثمن فالالف على زيد  
 ولا شيء عليه ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة في ما يل مشونة او ردها  
 بعد لم زاعا انما لا تشتم مع ما يل من باب الابواب والمصرحة اليها بها  
 مع ما يناسبها ولقد اصاب وكل دين اجل الى اجل معلوم صحح الا العرض فان  
 تأجيله لا يبيع لانه اعان وصلة في الابتداء ومعاوضة في الانتهاء فصح  
 الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعانة اذا جبر في الترخي وعلى اعتبار  
 الانتهاء لا يبيع لانه يصير بيع الدرام بالدرام فيه وهو **باب الرجوع**  
 من فضل ادا به ما يعم فضل النقد على النسيئة لا الفضل المتعارف ولهذا  
 كن ولا بد من هذا التعميم لتناول الترخي نوعي الرجوع اخل عن عوض شرط  
 في احد البديلين فلو وجد الفضل في احد البديلين ولم يكن مشروطا في العقد

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في باب البيع في الهداية







وان تركا فيها اي ترك اكله في احد الجنين المذكورين وهو اللبنة  
 المتقدمة والوزن للجنين الاخر وهو الاخران لقوله عم الحنطة بالحنطة  
 ويجل في غيرها على العرف فلم يجز بيع البر بالبر متاويا وزنا والذهب  
 بجنسه تماثلا كالمجوز حذرة واعتبر تعيين الربوا في غير العرف بل  
 تقابض عقد الفرق ما وقع على جنس الاثمان يستقر قبض عوضه في المجلس  
 لقوله عم الفضة بالفضة هادوها معناه يد ايد وما سواه مما فيه الربوا  
 يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر التقابض خلافا لما في بيع الطعام واذ  
 بيع الفلن بالفلسين باعيانها خلافا لمحمد ان التمس ثبت باصطلاح  
 الكل فلا تبطل باصطلاحها واذ اقيمت امانا لا يتعين فسادا كما اذا كان  
 بغير اعيانها وكبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حقه امانا  
 باصطلاحها اذ لاداة للغير عليها فتبطل باصطلاحها واذ ابطلت الثمنية  
 تتعين بالتعيين فلا يعود وزنا لبقاء الاصطلاح على العداد في  
 نقصه في حق العداد العقد فسادا كجوز بايجوزين بخلاف  
 لانها للثمنية طقة بخلاف ما اذا كان بغير اعيانها لانه بيع الكل بالكل  
 وقد نوى عن خلاف ما اذا كان احد ما بغير عينه لان الجنين انفرادي  
 والهم بالجوان لانه بيع الموزون باليسر يجوزون وقال محمد لا يجوز  
 اذا كان اللحم اكثر ليكون الزائد في مقابلة السقوط والريق بجنسه  
 والربط بالربط وبالتمر والعنب بالزبيب كالاخر على الكل كالايتوم  
 اختصاصه ببعض وعندنا وهو قول الشافعي لا يجوز ان نقض الربط

الستط  
 وهو لا يطبق  
 على اسم اللحم كالحل  
 والكرشي والاسماء  
 والاصطلاح

بالحنط والبروطيا او مبلولا بمثله او بالياس والتمر والربط بالتمنع  
 منها متاويا وقال محمد لا يجوز جميع ذلك لانه يعتبر المساواة في عدل الاكل  
 وسوا المال وسما اعتبرهما في الحال عملا باطلاق الحديث المشهور فانه يتناول  
 البر والتمر والعنب على اي صفة كان الا ان ايا يوسف ترك هذا الاصل في  
 بيع الربط بالتمر ومحمد فرق بين هذه الفصول وبين الربط بالربط  
 بالتمر وجهها يطلب من الهداية وحكم حيوان بلحم حيوان اخر متفاضلا  
 وكذا اللبن وكذا اكل الدقل خل العنب وشحم البطن بالآلية او بالهم  
 الخبز بالبر والريق وان كان احدهما نسيئة يفتى لان الخبز صاعد  
 او موزون في حقه وان يكون مكيلا من كل وجه وهذا اذا كانا نقدين  
 وان كان البر والريق نسيئة جاز ايضا وان كان الخبز نسيئة بخلاف  
 حقه وعليه الفتوى لايبيع الجيد بالردى من الربوي والبسر من التمر الا  
 ما ويا فلا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة الا متاويا وان  
 اختلفا جرة وصياغة ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين عليه بدرهمين  
 صحيحين ودرهم غلة لتحق التاوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة  
 والعلة ما يرد به بيت المال ويأخذ للتجار لايبيع البر بالريق او  
 بالريق او بالريق بالوحي متفاضلا ومتاويا والريقون بالزيت  
 السمسم باكل حتى يعلم ان الزيت والحل كبير مما في الزيتون والسمسم يكون  
 بعض الزيت للبحر وانما اعتبر العلم لان كونه اكثر مما في الزيتون لا يكفي بل  
 لا بد ان يكون ذلك معلوما خلافا لفرق وجهي بيع كبري وكبر شعير كبري

وهو قوله عم الحنطة بالحنطة  
 فلا يتناول الحديث منه

صالح العرف  
 ذكرنا ما انشع من المسئلة  
 في باب الربط وضمنا ان يكون  
 منها خلافا

ناجيا كالحق  
 ذكرنا ما انشع من المسئلة  
 في باب الربط وضمنا ان يكون  
 منها خلافا







السخري في باب الشهادة في الولادة والنسب من البسوط في هذه الصورة وفي  
 ابن ابن له لاثبات دعواه بالحق وجعل حرا لان في الحكم بثبوت النسب منه  
 بانه مخلوق من مائه وماء الحرج من مائه فيكون حرا لم يتصل برحم الامة حين  
 لم يسمو الامة في السمادة لم يظهر اتصال مائه برحم الامة فيسمى على احريته انتهى  
 قرناه بيقين انه لا شك في وضع المسئلة وان ما قالوا ان السمادة على حريته الاصل  
 تقتضيه تحريم الفرج لان الشهود لا بد لهم من تعيين الام ليس ذلك ضم ان لم  
 يدر مكان بايعة وغريبتى انه لا يرجع لان الرجوع بالمعاوضة او بكنهه  
 والموجود ليس الا اخبار كاذب بافصار كما اذا قال الاجبتي ذلك ووجه  
 الرواية ان المتروى صار مفرورا من جهة والغرو في المعاوضة التي  
 يقتضي سلامة العوض مجل سببا للضمان دفعا للفرور بقدر المكان كذا في  
 شرح الجامع الصغير وما قيل في وجهه لانه بالامر بالشراء يصير ضمانا للتمس عند  
 نقد الرجوع على البائع دفعا للضرر منطوقه لان موجبها ان لا يكون  
 فاني بعد دخل في جواب المسئلة وما ذكر في الهداية في تعليقه صريح في الحاجة اليه  
 ورجع ذلك الشخص عاض عليه على البائع وان علم لا اي ان علم مكان البائع  
 لاضمان على الشخص المذكور ولا ضمان في الرهن اي بان قال ان كان فاني  
 فان منه فان غرقا لاضمان عليه صلا اي سواء علم مكان الرهن ولا لانه  
 ما يجعل سببا للضمان انما هو الغرور في المعاوضات والارجع في دعوي  
 حق مجهول في دار صوح على شئ معين والحق بعضا اذ لا بد ان يقول  
 دعوى في هذا الباقي وهم منه اي من جواب المسئلة صحة الصلح عن المجهول

في قوله  
 لا يرجع لان  
 الرجوع بالمعاوضة  
 او بكنهه

في قوله  
 ما يجعل سببا  
 للضمان

في قوله  
 دعوى في هذا  
 الباقي

على معلوم لان اجماله فيما يسقط لا يقتضي في المنازعة وهم منه ايضا ان  
 بطلان الدعوى لا يضر صحة الصلح ولو لم يثبت كمالا بركة الفرض لدخول المدعي  
 في المتي ومرجع بخصتها في دعوى كمالا ان المتي شئ منها لوجود الرجوع  
 ببدله عند فوات سلامة البدل **فصل** في بيع الفضوي هو في اصطلاح  
 الفقهاء من يعرف في حق الغير بلاذن شرعي لما لك باع غير ملكه بغير اذنه  
 فحقه سوا بقى العاقدان او لا يبيع الفضوي منقذ عندنا خلافا للثاني  
 ولم اجازته ان يبيع العاقدان والمبيع وكذا الثمن ان كان عرضا معينا قد  
 بالتعيين لان الاحتراز عن الدين انما يحصل فان العرض قد يكون دنيا  
 على استقفا عليه وهو الثمن ملك للغير وهو المالك وامانه عند بايعة اي بعد  
 الاجازة وله اي للفضوي فحقه قبل الاجازة دفعا للضرر عن نفسه فان  
 العقد يرجع اليه وجاز اعاق المتروى من الغاصب ان اجيز قال محمد بن حوز  
 عتق بدون الملك ولهما ان الملك ثبت موقوفا بتصرف مطلق موضوع لا فاقا  
 الملك ولا ضرر فيه فيتوقف الاعاق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه لا يبيعه  
 لان بالاجازة تثبت للبائع ملكا بات فاذا طرأ على ملكه موقوفا لغيره ابطله  
 ولو قطع يد غم اجيز فارشه ما خذ كان قبل الاجازة او بعد للثمن  
 لان الملك تم له من وقت الشر فبقي ان القطع حصل على ملكه ونصدق  
 بما زاد على نصف ثمنه لانه لم يدخل في ضمانه وفيه شبهة عدم الملك ومن  
 شرى عبدا من غير ثمن واقام بينة على اقرار بايعة وشبهه بعدم امره اي  
 بالبيع مريد ارده لا يقبل لان البينة في حقوق العباد لا يقبل الا عند الضرر

ما كان في  
 العقد المنقول  
 على الارض  
 وكان في  
 الاصل بيع  
 الفضوي  
 منقذ  
 عندنا  
 خلافا  
 للثاني  
 ما كان في  
 العقد المنقول  
 على الارض  
 وكان في  
 الاصل بيع  
 الفضوي  
 منقذ  
 عندنا  
 خلافا  
 للثاني

في قوله  
 ما يجعل سببا  
 للضمان

في قوله  
 ما يجعل سببا  
 للضمان

في قوله  
 ما يجعل سببا  
 للضمان



ولا صحة لها من التناقض اذا لا اقدم على السلم اقران منه بصحة وقائه  
 البينة على اقران بايمه او سببه بعد ايمه بالبيع سواء كان ذلك الاقران  
 قبل البيع او بعده بوجه بدعي عدم صحته وبني مناقضة لدعوى صحته  
 ولو اقر بايمه به عند قاض اى بعد الامر وطلب مشير رده رد بيعه لان التناقض  
 لا يمنع صحة الاقران فلا توى ان ياعده البايح في ذلك ويتحقق الاتفاق بينهما  
 فلها شرط طلب التوى **باب السلم** سوابد له مال موبل بالرجل  
 التاجل والتجمل في البدلين معتبران في حقيقة اذ بها يتاخر عن غيره من انواع  
 صحح فيما يعلم قدره وصفته اى صحح السلم اذا كان السلم فيه وهو البيع يمكن  
 ضبط صفته ومعرفة قدره كالمكيل والموزون الممن احترق به القيد  
 على الدرهم والدرناين والمذروع كالنوب مصنوع طازة وصفته  
 وصنعة والعددي المتقارب كالجوز والبيض والفلس واللبن الاجر  
 بلبس معين وصح في السمك المملح يقال سمك بلحج ومما لوح ولا يقال  
 ما يح الا في لغة ردية انما قيد السمك بالملح لان في الطري تفصيلا سابقا  
بيان وزنا وجزا اى نوعا معلومين والطشت والقمح والخمير الا اذا لم  
تعرف اى الصفة لا بما لا يعلم قدره وصفته كالحم والجوان لفح التفاوت  
وجوز في اللحم اذا وصف موضعاً معيناً بصفة معلومة وجوز الثاني في الجوان  
اذا تبين نوعه وسمه وصفته واطرافه كالرأس والاكراع وجوده عذرا  
واخطب جزا والطيب جزا لانه مجهول لا يعرف طوله وغلظه حتى لو غر  
 فلك بان يبين الجبل الذي يشده الحطب والرطب وبين طوله وضبط ذلك

هذا هو الوجه في صحة السلم  
 وهو ان يبيع المرء ما له  
 من ثمنه بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع

هذا هو الوجه في صحة السلم  
 وهو ان يبيع المرء ما له  
 من ثمنه بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع

بحيث لا يردى الى النزاع جاز واجهر واخرن وبصاح وذراع معين  
 لم يرد قدره وبرقرية وغيره مفسر وفيما لا يوجد من جنس العقد  
 الى حين الحبل فلا يصح في السمك الطري الا في خيشه اى في وقت يوجد السمك  
 في الماء ونظمه بيان جنسه كبرق وشعر ونوعه كسقية وخشية وبني التي  
 لا تنقي منسوبة الى الجنس من الارض التي تحت حطها من الماء وصفته كجد  
 وردى قدره معلوما حتى كذا كيدا لا حاجة ههنا الى ان يقال لا ينقبض ولا  
 ينسط لان الكيل في عرفهم لا يطلق الا على ما يكون كذلك او فزنا واجله  
 معلوما خلافا للشافعي واقله شهر في الاصح روى ذلك عن محمد وفي رواية  
 الطحاوي عن اصحابنا ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن اكثر في انه  
 ينظر الى مقدار السلم فيه والى عرف الناس في مثله والاولا صحح وبني  
 وقدر اس المال وهو الثمن في الكيل والوزن والعددي فان العقد  
 فيها يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقدار هذا عند وقال الكشي بالا  
 لانه يصير معلوما بها كما في النوب ولم انه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه  
 فيحتاج الى قدر اس المال فيجب ان يكون معلوما بخلاف ما اذا كان راس  
 المال نوبا معنيا لان العقد لا يتعلق بمقدار فلا يجيب بيان مقدار قدره  
 ولما قيل ربا يكون بعض اس المال زيوفا ولا يتبدل في المجلس فلو لم يعرف  
 قدره لا يدرى كم بقي فزاد عليه ان ههنا شرط اخر ذكره الزهري في شرح  
 مختصره قد روى نقلا عن الحبيب بن رافع هذا الاحتمال وهو ان يكون  
 راس المال متقدرا فلم يخير الاسلام في جنين بل ببيان راس المال كمنه ما لم ينع

هذا هو الوجه في صحة السلم  
 وهو ان يبيع المرء ما له  
 من ثمنه بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع

هذا هو الوجه في صحة السلم  
 وهو ان يبيع المرء ما له  
 من ثمنه بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع  
 بغير ان يبيع بغير ان يبيع







امره التسليم بالكيل لان حقه في الدين لافي العين فامه لم يصارف ملكه  
 فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعان من رتب السلم وفي البيع لم يتضح امر  
 المتوى لانه استعار الطرف من البائع ولم يقبضه فلا يصير فيه فكذا ما يقع  
 فيه وانما قال بغيره لانه اذا كان حاضرا ينقل فعله اليه كما لو تم بل لانه  
 لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه بحضرة وفي بينه وبين الطعام يصير قابضا  
 لان تخليه تسليم كذا في البين بخلاف كيله في ظرف المشري بامه اي اذا  
 برامعينا ودفع المتوى الى البائع طرفا ولم ان يكيله ويجعله في الطرف  
 ففعل البائع والمتوى غايب صح لانه ملك العين بالشر فامه صارف ملكه  
 قابضا بجعله في الطرف ويكون البائع وكيله في مسك الطرف فيكون الطرف  
 في يد المتوى كما لو كان الدين والعين في طرف المتوى بان اشترى  
 رجل من اخر كرا بغيره وكرا معينا بالبيع ثم امر المتوى البائع ان يجعل الكرا  
 في ظرف المتوى ان يرد بالعين كان قابضا اما في العين فلمصلحة الامر اما  
 في الدين فلا اتصاله بملك المتوى وان برد بالدين لا اي لا يصير قابضا عند  
 اي اما في الدين فلمصلحة الامر اما في العين فلا تملك بملكه قبل تسليم  
 فصار متملكا عند فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي من جهة  
 بخلاف ان يكون من اداء البراءة بالعين فلم يتبعين بوضاه حتى يكون  
 له وعند ما سأل بخلاف ان شاء فنقض البيع وان شاء شاركه في الخلط  
 لان الخلط ليس بملكه عند ما ولو سلم انه في كرا وقبضت الام ثم تقايلا  
 ثم ماتت الام في بين اي في يد المسلم اليه بقي التقابل ويجب قيمتها يوم قبضها

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

على المسلم اليه يرد ما التزم به ولو مات ثم تقايلا صح التقابل لان صحته  
 تعتمد بقاد المعقود عليه وهو سلم وكذا المقايضة اي في السلم في قبض  
 اي وجهي التقابل بخلاف الشر بالثمن فيما اي في الوجهين المذكورين للتقابل  
 ولو اختلف عاقد السلم في شرط الزيادة والابطال فالقول لمديعه اما اذا  
 المدعى المسلم اليه فيه الاتفاق واما اذا كان المدعى رتب السلم فكذا عنده وعند  
 القول للآخر وذلك لان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج  
 خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعى الصحة عنده وعند  
 للمكر وان انكر الصحة والاشتضاع بالاجل ذكر على سبيل التمهال دون الا  
 فانه لا يصير لما سلم فيعتبر شرطا في تعاملوا فيه ولا خلافا لهما في الاول فانه  
 استطاع عندهما وبلا اجل معلوم لا بد من هذا القيد لان التأجيل با  
 غير معلوم لا يخبر به الى حد لم فيها يتعامل كحف وتوفه وطست فيما صح بيعا  
 لانه لا يتصلح ان يقول للصانع كاحفان مثلا اصنع لي من ذلك حفان  
 هذا الجنس بهذه الصفة بكذا فيخير الصانع على تسليمه بغيره على كونه يبيع الا عند  
 انما قال على تسليمه ولم يقل على علمه كما سياتي ان المقصود عليه العين دون العمل  
 ولا يرجع الامر عنه والبيع هو العين لا عمله فان جاد بما صنعه لا غير وهو قبل العقد  
 فافقه صح ولا يتعين له الا باختيار فصح بيع الصانع قبل اختيار الامر لم يقل  
 قبل رتبة الامر لما عرفت ان مدار تقيده له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل  
 الرتبة ولم اخذ وتركه لما عرفت ان البيع هو العين فله خيار الرتبة ولم يبيع  
 فيما لا يتعامل كالشوب عطف على قوله صح يبيع اقبيده المذكور مقدما وهو

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع

صحة البيع







اي انكر حله انما قال تكسر لانه لو كسر احد يكون له لا للاخذ وفي بعض  
 الروايات تكسر اي دخل في الكناس وهو كونه هو للاخذ لا لصاحب الارض  
 لان الصيد لم يخذ هذا اذا لم يكن ارضه مهيأة لذلك كصيد يعقل ببكرة  
 نصبت للجفاف ودرهم او سكر نثر وقع على ثوب لم يعد له ولم يكف ولو اعتد  
 الثوب لذلك او كف بعد وقوعه عليه فهو لصاحب المداية بخلاف ما اذا لم  
 الثوب في ارضه لانه عد من انزاله فيملكه تبعاً لارضه **كتاب الصرف**  
 هو بادل مال بمال كمالنا من جنس الامان انما زاد لفظ الجنس ليعم غير المفقود  
 من الذهب والفضة ذكره خواهر زاده في فرائد ولم يقل من جنس واحد لان  
 لان اتحادهما جنس ليس شرط والقبض المراد بالقبض في هذا العقد القبض  
 بالراجم لا بالتحلية قبل الافراق شرط بقائه صحيحاً قال خواهر زاده في فرائد  
 هذا القبض شرط بقا العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحيحاً يدل عليه قوله وان  
 افرق بطل العقد والسبب انما يبطل بعد وجوده ولا يقع التفرق في من  
 الفرق قبل قبضه فلو شري به اي بالنسيئة الغير المقبوض ثوباً فداى ثوباً للثوب  
 ومن باع انما تعدل الف درهم مع قطع قيمة الف بالدين وقد من الثمن الف  
 او باعها بالدين الف نسيئة والف نقداً او باع سيفاً حلية مخون وتخلص  
 بلا ضرر بآية وقد تحمين فانقد عن الفضة وهو الف في بيع الآلة والجنون  
 في بيع السيف سكت او قال خذ هذا من ثمنه اما في الاول فلا امر بما  
 على الصلاح واما في الثاني فلان المخصوص واحد الشئين ينسب اليهما  
 نفع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وخروجهما من احد ما فيجعل عليه نظائره

من الذهب والفضة

من الذهب والفضة

من الذهب والفضة

فلهذا  
 فلهذا  
 فلهذا

والا فالظن من كلامه ان يكون المعنى خذ هذا على انه من كل منهما فان افرقاً  
 بلا قبض بطل في الحلية فقط ان تخلص بلا ضرر ولا يبطل فيها وان علب  
 على الدرهم الفضة وعلى الدراين الذهب فمما فضة وذهب كما فلا يجوز  
 بيع الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض الامساوي او زنا على ما عرف في باب  
 الربوا وان لم يغلب سواد غلب الفس او قوايا فيها في حكم عرضين فيبيع بالفضة  
 الخالص على وجوه حلية السيف اي ان كانت الفضة الخالصه كمن الفضة  
 التي في الدرهم وعلم ذلك صحيح ان لم يفرق بالقبض والا فلا يقع وجبه  
 متفاضلاً صحيح بشرط القبض وانما يقع فرضا للجنس خلافه لانه في حكم شئين  
 فضة وصفى فاذا شرط القبض في الفضة بشرط في الصف لغير التمينين  
 والمراد بقاؤه صحيحاً لما عرفت ان القبض شرط له لا لصحة العقد قبل الافراق  
 وليس بشرط وان شري الدرهم المفسوس او الفلوس النافقة صح فان كسدت  
 قبل تسليمها بطل عند وعند ما لا يبطل ثم انما يجب قيمتها يوم البيع عند جنس  
 واحر ما يتعامل الناس به عند محمد فلو لم يقرض فلو ساكسدت يجب مثلهما عند  
 وعند جنس يجب قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم الكساد كما ومن شري  
 درهم فلوس او داق فلوس او قيراط فلوس القيراط عند الحيا نصف  
 منقال صح وعليه ما يباع بنصف درهم او داق او قيراط منها اي اشترى  
 درهم او داق او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلو ساهج وعلى الشري  
 من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن وعند رفر لا يجوز هذا البيع لان  
 عدية وتقدر بها بالداق ونحوه ينبغي ان يكون وزن الثمن هو الفلوس

لا يشترط

صدر الشريعة

اعلى كسرة

اعلى كسرة



وي معلومة ولو قال لمن اعطاه درهما اعطى بنصفه فلوسا ونصفه  
نصفا الا حبة اي قال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه ما قرب من الفضة  
على وزن نصف درهم الا حبة فدل البيع للروم الربوا بخلاف اعطى درهم  
فلوسا ونصف الا حبة لانه ذكر النش ولم يقيمه على اجزاء الدراهم فالنصف  
الا حبة بمثل ما بقي بالفلوس ولو كرر اعطى صح في الفلوس فقط ولم  
يقع في الدرهم الا حبة لانه لما كرر لفظ اعطى صار بيعا ومن باع انا  
فضة وقبض بعض غنمه ثم افرقها فيما قبض غنمه فقط ولا يبيع الفاد لانه  
طاروا شركا في اداءه وليس لشيء من الربيعب الشركة لان التعريف حاد في  
حيث افرق عن صاحبه قبل نقد في الكل وان افرق بعضه افرق في  
باقي حصته او رده لان الشركة عيب فجاء من قبل الشرع لا من قبله فلو  
الرد ولو افرق بعض قطعة نفقة بيعت اذ باع بحصة بلا اختيار لان التعريف  
لا يضرها فالشركة فيها ليست ببيع وصح بيع من عليه عشر درهم ثم هجم  
اي من الدين دينار اربا اي تلك العشرة التي عليه ان دفع الدينار وقاصا  
بالعشر وجهه انه يجب بهذا العقد ان يحجب تعينه بالقبض والدين ليس بدين  
فلا يقع المقاصة بنفس العقد لعدم المحاسة فاذا قاصا بنضم ذلك في  
الاول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك يكون استلاد ببدل العرف في  
الاضافة الى الدين يقع للمفاوضة بنفس العقد والفتح قد ثبت بطريق الاية  
وزفر الفنا فيه لا يقول بالاقتضا هذا اذا باع الدينار بعض مطلقا  
واما اذا باع بالعشر التي له عليه صح بلا خلاف ويقع المقاصة بقصد العقد

صحة البيع

في البيع بالدينار  
او بالدينار  
او بالدينار  
او بالدينار

**كتاب الكفالة** هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة سواء كان

المطلوب من احد مما هو المطلوب من احد مما هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة  
بالمال او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصل فيها هو المال  
ومن الكفيل النفس لفظ المطالبة باطلاقة ينتظمها لاني الدين هو الصحيح ذكره

صحة الكفالة

البعض الهداية وعند من ضم ذمة الى ذمة في الدين لانه لو لم يثبت الدين لم يثبت  
المطالبة والاول هو الصحيح لانه لم يهد في الشرع ان يجب دينان ولا  
الا احد مما لانه متفوض عنه صلح الكفيل بخبر اخر على ما بقي بل لانه لا يتظم  
الكفالة بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل واما وجوب المطالبين  
عن مجموع كما في الوكيل بالشراء فيضربان بالنفس والمال والاول يصح كملت  
بنفسه وما يعبر به عن الدين ويحجب شايع وضمت وعلو واتى وانا غنم او قيل  
به ويلزمه احضار المكفول به اذا طلب المكفول له فان لم يحضر جاز حكم  
هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر فلا يحس الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فلا  
ويطالبه ولا يحال بينه ايضا لانه في الانضاع وان عتق قبل تسليمه  
ذلك ويرى بكون من كفل به ولو كان عبدا ارادته توهم ان العبد مال فاذا  
تسلمه لزم قيمته ويرفع الى من كفل له حيث يمكنه خاصة وان لم يقبل اذا  
دفع اليك فانما يبرئ فلا يبرأ ان سلم في يده او بالواد وقدره غيره  
اي غير هذا الطالب قبل هذا اذا كان السجين يحجب قاض اخر وان شرط تسليمه  
في مجلس القاضى ولم في السوق او في مصر اخر يرى وقال زفر ان سلم في السوق  
سواء كان ذلك في المصر او في مصر اخر لا يبرأ وبه يفتي في زماننا له وان

صحة الكفالة

صحة الكفالة

وزن

او في السجن



لها ون الناس في اقامة الحق وتعليم المطلوب نفسه ككفالة اي كفالة  
 الكفيل لانه مطالب بالخصوص فكان له ولاية الدفع وتعليم وكيل  
 الكفيل ورسوله اليه بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلك اليك بحكم  
 الكفالة وانما قال اليه لان رسوله في غيره كالاجنبي ولو مات المكفول له  
 فلو وصى والوارث مطالبة به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به وان كفل  
 على انه لم يات به عند موته من ماله ولم يعلم عند الزم ماله خلافا لما في  
 له انه تعليق بسب وجوب المال بالخطر فلا يجوز كالمبيع ولذا انه تعليق وجوب  
 المطالبة لا الوجوب للمال على ما مر فلا شبهة له بالمبيع ففتح كذا في التبيين  
 ولهبراءة مكفالة بالنفس لعدم سب البراءة وان مات المكفول عنه في  
 المذكورة ضمن المال لوجود الشرط بوعده الايتان به ومن ادعى على جرحه لا  
 مقدرا كما به دينان بينه ولا اي بين صفته على وجه يصح الدعوى او لم بين  
 فكفل بنفسه اخر على انه ان لم يوافق به عند افعاله المال صحت الكفالة ويجوز للمالك  
 عند الشرط خلافا لما قبل عدم الجواز عنده بناء على انه اطلق للمالك قبل  
 التي على المدعى عليه فعلى هذا الفرق بين بيان المدعى المال وعدم بيانه  
 وقبل بناء على انه لما لم يبين المدعى لم يصح الدعوى فلم يتوجب احضار المدعى  
 عليه الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة بالمال الا بشاؤها  
 عليها فعلى هذا ان بين يكون الكفالة صحيحة بالنفس ويتب واما ان يرد المالك  
 المقدور المعهود فان بين المدعى فظ فان لم سن فبعد ذلك ان يتب حتى  
 البيان باصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس ويتب عليها صحة الكفالة

هذا هو الحق في اقامة الحق وتعليم المطلوب نفسه ككفالة اي كفالة الكفيل لانه مطالب بالخصوص فكان له ولاية الدفع وتعليم وكيل الكفيل ورسوله اليه بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلك اليك بحكم الكفالة وانما قال اليه لان رسوله في غيره كالاجنبي ولو مات المكفول له فلو وصى والوارث مطالبة به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به وان كفل على انه لم يات به عند موته من ماله ولم يعلم عند الزم ماله خلافا لما في له انه تعليق بسب وجوب المال بالخطر فلا يجوز كالمبيع ولذا انه تعليق وجوب المطالبة لا الوجوب للمال على ما مر فلا شبهة له بالمبيع ففتح كذا في التبيين ولهبراءة مكفالة بالنفس لعدم سب البراءة وان مات المكفول عنه في المذكورة ضمن المال لوجود الشرط بوعده الايتان به ومن ادعى على جرحه لا مقدرا كما به دينان بينه ولا اي بين صفته على وجه يصح الدعوى او لم بين فكفل بنفسه اخر على انه ان لم يوافق به عند افعاله المال صحت الكفالة ويجوز للمالك عند الشرط خلافا لما قبل عدم الجواز عنده بناء على انه اطلق للمالك قبل التي على المدعى عليه فعلى هذا الفرق بين بيان المدعى المال وعدم بيانه وقبل بناء على انه لما لم يبين المدعى لم يصح الدعوى فلم يتوجب احضار المدعى عليه الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة بالمال الا بشاؤها عليها فعلى هذا ان بين يكون الكفالة صحيحة بالنفس ويتب واما ان يرد المالك المقدور المعهود فان بين المدعى فظ فان لم سن فبعد ذلك ان يتب حتى البيان باصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس ويتب عليها صحة الكفالة

صحة الشرع

بالمال ولا يبر على اعطائه كفيلا في حد وقصاص هذا عندك وعند ما يجبر  
 في حد القذف لان فيه حق العبد والقصاص لان الغالب فيه حق العبد  
 والحق التماسي حد السرقة بهما وله ان يسبها على الدرر فاجبر على اعطائه الكفيل  
 فيها نص في فساد الوضع وليس تفسير الجبر عند ما سبها ان يجبر بكسر غير العقوبة  
 ولكن ياتى بالملازمة وان يدور مع حيث دار ولو صح نفعه به اي لو  
 برضاه كفيلا فيها صح قال في البدايع ويجوز الكفالة بنفس من علم القصاص في  
 ومادونها وبحد القذف والسرقة اذا بذرها المطلوب بالا خلاف بين اصحابنا  
 هو الصحيح ولا جبر فيها حتى يهد فيه مستورا او عدل يعرفه القاضي لان  
 للتمه سبها والتمه تثبت باحد شطري الشهادة العدد والحدالة وصح الكفالة  
 والرهن بالخارج لانه دين يطالب له ممكن للعتيق بخلاف الزكاة لا لانها  
 ليست بدين لما مر في كتاب الزكاة انها من الديون بل لانها ليست بدين  
 المطلقة لسقوطها بالموت واخذ كفيلا بالنفس ثم اخر وما كفيلا ان اي  
 اخذ الثاني تركه للاول والكفالة بالمال تصح ولو جهولا اذا كان ديننا  
 الدين الصحيح على ما فهم من الهداية حيث قال وشرط ان يكون ديننا صحيحا ومراة  
 ان لا يكون بدل الكتابة سواء لا يثبت مع المنافي ولا يكتفى ذلك في صحة الدين  
 لتحقيقه في دين الزكاة مع انه لا يقع الكفالة به لا يقال ذلك لفقد وصف الاطلاق  
 على ما ذكرنا لا فقد وصف الصحة لاننا نقول شرط الاطلاق غير خارج  
 عن شرط الصحة والامانة الاكتفاء فالوجه ما قيل الدين الصحيح مالا يسقط الا  
 بالاداء او الابراء والمراد من الابراء ما يعجز الحكي وهو ان يفعل فلا يلزمه سقوط

هذا هو الحق في اقامة الحق وتعليم المطلوب نفسه ككفالة اي كفالة الكفيل لانه مطالب بالخصوص فكان له ولاية الدفع وتعليم وكيل الكفيل ورسوله اليه بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلك اليك بحكم الكفالة وانما قال اليه لان رسوله في غيره كالاجنبي ولو مات المكفول له فلو وصى والوارث مطالبة به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به وان كفل على انه لم يات به عند موته من ماله ولم يعلم عند الزم ماله خلافا لما في له انه تعليق بسب وجوب المال بالخطر فلا يجوز كالمبيع ولذا انه تعليق وجوب المطالبة لا الوجوب للمال على ما مر فلا شبهة له بالمبيع ففتح كذا في التبيين ولهبراءة مكفالة بالنفس لعدم سب البراءة وان مات المكفول عنه في المذكورة ضمن المال لوجود الشرط بوعده الايتان به ومن ادعى على جرحه لا مقدرا كما به دينان بينه ولا اي بين صفته على وجه يصح الدعوى او لم بين فكفل بنفسه اخر على انه ان لم يوافق به عند افعاله المال صحت الكفالة ويجوز للمالك عند الشرط خلافا لما قبل عدم الجواز عنده بناء على انه اطلق للمالك قبل التي على المدعى عليه فعلى هذا الفرق بين بيان المدعى المال وعدم بيانه وقبل بناء على انه لما لم يبين المدعى لم يصح الدعوى فلم يتوجب احضار المدعى عليه الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة بالمال الا بشاؤها عليها فعلى هذا ان بين يكون الكفالة صحيحة بالنفس ويتب واما ان يرد المالك المقدور المعهود فان بين المدعى فظ فان لم سن فبعد ذلك ان يتب حتى البيان باصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس ويتب عليها صحة الكفالة



الدين فلا يرد النقص بدين المهر لان سقوطه بباطلها لا يرد زوجهها  
من قبل الابن بالمعنى نحو كملت بما لك عليه او بما يدركك في هذا البيع  
يسعى ضمان الدرك وضمان الاتحاق لانه يتضمن للمشتري رد الثمن اذا  
المبيع ولا يوضح ضمان الدرك ان لم يبيع مالم يقض بيمينه على ايراد  
يجوز الاتحاق لا ينقض البيع في الرواية مالم يقض بالثمن الاول على البيع  
فلم يجب على الاصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل او علقته بشرط ملايم الملاء  
تثبت يكون الشرط سببا لوجوب كونه ان لم يبيع او يكون مكنيا من الاستيفاء  
كقوله ان قدم فلان ولا يكره ان يكون مكفولا عنه قال في البدائع لان  
قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة يجوز ان يكون مكفولا عنه او مضاربا  
يكونه سببا لتقدير الاستيفاء منه كقوله ان غاب فلان فهدى الشرط التي يجوز  
تعلق الكفالة بها نحو ما جعت فلانا لو قال ما عصبك اهل سدة الدار لم يجز حتى  
يسمي انا نابعينه ولذلك قال فلانا ذكر الزاهد في شرحه او ملأ ابي ارق  
لك عليه او ما عصبك فلي ما شرطته معناه ان يابعت فلانا فاني ضامن  
لا يملك ثبوت منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما ياتي في  
علقت بجرد الشرط المراد من مجرد الشرط المحض ليس بمعارف لكان  
هبت الريح اوجاد المطر يعني لا يقع الكفالة ان علقته بهبوب الريح ونحو كقول  
المطر لانه لا يقع التعليق ونفع الكفالة كما انه لا يقع التاجيل ونفع الكفالة  
اذا جعل الاجل فيها الى هبوب الريح قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف  
انكفارات انها تبطل بالشرط المحضة لا يقال ان الكفالة لما علقها بالشرط

فلا يرد النقص بدين المهر لان سقوطه بباطلها لا يرد زوجهها من قبل الابن بالمعنى نحو كملت بما لك عليه او بما يدركك في هذا البيع يسعى ضمان الدرك وضمان الاتحاق لانه يتضمن للمشتري رد الثمن اذا المبيع ولا يوضح ضمان الدرك ان لم يبيع مالم يقض بيمينه على ايراد يجوز الاتحاق لا ينقض البيع في الرواية مالم يقض بالثمن الاول على البيع فلم يجب على الاصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل او علقته بشرط ملايم الملاء تثبت يكون الشرط سببا لوجوب كونه ان لم يبيع او يكون مكنيا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلان ولا يكره ان يكون مكفولا عنه قال في البدائع لان قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة يجوز ان يكون مكفولا عنه او مضاربا يكونه سببا لتقدير الاستيفاء منه كقوله ان غاب فلان فهدى الشرط التي يجوز تعلق الكفالة بها نحو ما جعت فلانا لو قال ما عصبك اهل سدة الدار لم يجز حتى يسمي انا نابعينه ولذلك قال فلانا ذكر الزاهد في شرحه او ملأ ابي ارق لك عليه او ما عصبك فلي ما شرطته معناه ان يابعت فلانا فاني ضامن لا يملك ثبوت منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما ياتي في علقت بجرد الشرط المراد من مجرد الشرط المحض ليس بمعارف لكان هبت الريح اوجاد المطر يعني لا يقع الكفالة ان علقته بهبوب الريح ونحو كقول المطر لانه لا يقع التعليق ونفع الكفالة كما انه لا يقع التاجيل ونفع الكفالة اذا جعل الاجل فيها الى هبوب الريح قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف انكفارات انها تبطل بالشرط المحضة لا يقال ان الكفالة لما علقها بالشرط

لا تبطل بالشرط الفاسدة لانا نقول نعم لا تبطل بالشرط الفاسدة لكن  
تبطل بالغير المتعارفة وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لفاد الشرط المذكور  
ليس لفاد ما اوضح عنه في شرح الجامع الصغير حيث قال ان الكفالة بلما  
تبرع ابتداء بغير الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسدة معاوضة في الكفا  
لان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل بعد الاداء اذا كفل بامر فيكون نفعا  
الزمان الثاني والبيع لا يحتمل التعليق والوصية يحتمل قلنا بالبهائم وقلنا  
بانها يحتمل التعليق بالشرط المتعارف ولا يحتمل ما ليس بمعارف كرفض الدرافان  
كفل بما لك عليه ضمن قدر ما قامت بينة وبلا بينة صدق الكفيل فيما تضمنه  
مع طهفة على نفي الزيادة على العلم لا على البستان والاصيل في اقران ما كثر  
منه على نفسه فقط اي لا يتعدى قوله الى الكفيل لعدم ولاية عليه والاقراء  
على الغير لا يتعدى الا اذا كان غنى ولاية وللطالب مطالبته من شار من اصيله  
كفيله ومطالبته ما فان طالب احد ما فله مطالبة الاخر لان المطالبة بالكفالة  
لا تتضمن التملك بخلاف المالك اذا اختار احد الفاصلين لانه يتضمن التملك منه  
عند قضاء القاضي فلا يمكن التملك من الثاني وتصح بامر الاصيل وبلا امر من  
امر وهو غير صبي محجور عليه وغير عبد محجور عليه رجع عليه بما ضمنه حتى لو  
كان ما ضمنه جادا وادى زيوفاء يرجع على الاصيل بلحاذا وكذا اذا صار  
غنى من اخر لانه مبادلة فملك فيرجع جميع الالف وبرد عليه ان فيه تملك الد  
من غير من عليه الدين ولا صحته وقبل في دفعه ان الدين يجعل ثابتا في دفعه  
الكفيل صرون صحة التملك وفيه نظر بعد ادائه الى طالبه ولا يطالب قبله

واما ما قاله صدر الشريعة من ان شرطه  
وسمى العبد الاذون اذا جحد من فاقه  
الا ان ينفق المولى فان لم ينفق عليه  
اعطى المولى فاقا ضاملا وعندنا ان المصلحة  
باكون صاحبها ضاملا للمولى باعنا في العبدية  
لا تصلح دليل لان المولى باعنا في العبدية  
للمرأة فله ان ينفقها وفيها ان المصلحة  
وليس تطبق على احسنه وفيها ان المصلحة  
جانب فصيح انضام في كل مسألة من المسائل

وذكرنا التفسير في شرحنا  
العدانية سهو وقيل ان ما في  
ليس يصح فان ضامن ان يفسد بالطلاق والنفاق  
خطا فاعلم انه سهو وخلل في ما بينه وبين  
حاشاكم والله اعلم

وجه النظر انهم ابعثوا في اخطا  
من ما انكفارة ضمن انفسه ان لا ينفق  
الدين التاجر الى ما فيها من



لانه لا يملك قبل الاداء لانه انعقد بينهما مبادلة حكمية وان لم يامر ببيع  
 فان لوزم بالمال فله ملازمة اصله وان جسد جسد لانه حكمه ما حكمه  
 من جهة في حال بئله وان ابرى الاصيل او اوفى المال بربى الكفيل سقط  
 الدين وهذا على اصل من قال ان الدين واحد وكذا على اصل من قال انه متعدد  
 لان تعدده حكمي حتى يسقط باده واحد وان ابرى سواه يبرى الاصيل لا  
 عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونها جائز وان اخرج عن الاصيل  
 عنه بخلاف عكسه اعسار الزور الوقت بالمؤبد فان صالح الكفيل لبقاء  
 عن الف على ما يبرى الكفيل والاصيل لانه اضاف الصلح الى الف الدين  
 ومن على الاصيل فيرى عن عهده وبراءة يوجب براءة الكفيل ثم يبرى جميعا  
 عن المايه باده الكفيل وان صالح عن موجب الكفاله لم يبرى الاصيل لان هذا  
 الصلح ابراء الكفيل عن المطالبة فلا يوجب براءة الاصيل وان قال الطالب  
 للكفيل بريت الى من المال رجع على اصيله لان البراءة التي ابتدأها من الكفيل  
 وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا بالانقضاء فانه قال ردت البلاد الى  
 بالمال على الاصيل ان كانت الكفاله بائنه وان لم يردن لانتهاء ما تقدم  
 وكذا في بريت عندنا من خلاف المحلة ان البراءة يكون بالاداء لا بالبر  
 فينت الادنى ولا يرجع الكفيل بالشك ولا في من انه اقر بالبراءة التي  
 ابتدأها من المطلوب ومن بالاداء فبرج وهذا اذا كان الطالب غائبا  
 فان كان حاضرا يرجع بالبيان الذي لان الاجمال جاز من جهة كذا في  
 شرح الجامع الصغير ونحوه وفي ابرائك يسقط عنه لاعن الاصيل كذا في

من جهة في حال بئله

لانه لا يملك قبل الاداء

من جهة في حال بئله

شرح الجامع الصغير

كذا في الحقايق انما لم يقل لا يرجع لاصله السقوط عن الاصيل ولا يفتح تعليق  
 البراءة عن الكفاله بالشرط كاي البراءة ولا الكفاله بما تقدم استيفاءه من  
 الكفيل كاحدود والقصاص واللعان بالوديعة ومال المضاربة والشركة  
 وبالمستعار والمساخر والمرهون اي بما ليه لكن يفتح تسليمه بعد القبض في  
 الرهن والبيع اراد الكفاله بما ليه وذلك لان مالته غير مضمونة على الاصيل  
 فانه لو هلك ينفخ البيع وجب رد الثمن واما الكفاله بتسليم البيع قبل القبض  
 فصحيحه لكن لو هلك لا يجب على الكفيل شيء بخلاف الثمن لا بد من يمكن استيفاء  
 عن الكفيل كاي البدن وانما فضل هذا الاربع عما قبلها لانها من نوع آخر قال  
 صاحب النخبة اما الكفاله بالاعيان فهو انواع ثلاثة احدها الكفاله بعين هو  
 غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة وهي لا تنفع اصلا والباقي  
 الكفاله بعين هو ان كان كمن وجب التسليم كالعارية والمساخر بيد المستاجر  
 كذا العين المضمونة بغيره كالبيع قبل القبض مضمون بالثمن وكالرهن مضمون  
 بالدين واجواب في الكل واحد وسواء لا تنفع الكفاله بتسليم العين في ذلك  
 على الكفيل قيمة العين والثالث العين المضمونة بنفسه كالمضروب والبيع بيعا  
 والمقبوض على سوم الشئ تنفع الكفاله ويجب عليه تسليم العين مادام باقيا واذا  
 هلك يحكم عليه تسليم قيمته متى ثبت العصب بالبينة او بالاقرار والجل على دابة  
 مستأجرة معينة اذا اقدرة له على تسليم دابة الغير بخلاف غير معينة لانه يمكنه  
 على دابة نفسه فالحمل هو الحق هكذا قالوا ويرد على التعليل الاول ان موجب  
 لا تنفع الكفاله بتسليم دابة معينة مستأجرة مع انها صحيحة على من ائتمن فلو جبه في

بما تقدم استيفاءه

الحمل

ان







وكذا الثمن بجماله ما زاد على الدين وكيف ما كان فاستوى للمشتري وهو  
الكفيل والرجح اى الزيادة عليه لانه العاقد ولو كفل بما ذاب له او بما قضى له  
عليه وغايبه فاقام مدعيه بينه على كفيله ان لم على اصيله كواردت لان  
الكفيل به مال مقضى به وهذا في لفظ القضاء وكذا في الاخرى لان معنى  
دأب تقرر وهو بالقضاء او ما يقضى به وهذا ما مضى اريد به المستقل والدعوى  
عن ذلك فلا تصح وان اقام بنية ان له على زيد كذا وهذا كفيله باسم ائنه  
لا تعلق له بما قبله قضى عليها ويكون للكفيل حتى الرجوع على الاصيل خلافا  
لانه لما انكر كان زعمه ان هذا حتى غير ثابت بل المدعى ظاهرا يكون له ان يظلم  
قلنا الشرع كذب فبطل زعمه وفي الكفالة بلا امر على الكفيل فقط اى ان اقام  
البينة انه كفيل بلا امر يقضى العاقدى بالمال على الكفيل فقط اى ان اقام البينة  
انه كفيل بلا امر يقضى العاقدى بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن الدرك بطل  
دعواه بعدد لانه ترغيب للمشتري في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار بملك البائع فلا  
يصح دعواه بعد ذلك وانما اطلق الدعوى ليعم دعوى النقص ولو شهد  
اى كتب شهادته وضمن لانه الشهادة ليس فيها ما يدل على انه اقر بالبائع  
اذ البيع لا يوجد من غير الملك كما يوجد من ماله وله كتب الشهادة لتعفظ  
الواقعة او لتستخر في البيع حتى اذا رأى فيه مصلحة احان وقوله وفهم وقع اتفاقا  
باعتبار ادتهم قالوا ان كتب في الصك باع ملكه او بيعا ناقرا او مكتوب شهد  
بذلك بطلت لان شهادته تكون اقرارا بان البائع قد باع ملكه او باع بيا  
فاذا ادعى الملك لنفسه بعد ذلك يكون مناقضا ولو كتب شهادته على اقرار

العاقدين لعدم التناقص ولو ضمن المدة اغايبه هذا الزمان لان  
المدة قد جاءت لمعان للصك القديم وللمدة والحقوق والدرك للحياد  
فلا ثبت احد مما بالشك ولاننا نرى في تمام هذا التعليق لعدم صحة الكفالة بان  
بمعنى الصك لكونه ملكا للبائع او الخلاص هذا عند له ان عبادة على كليف  
المبيع عن حتى وتليم لا مح وهو غير قادر عليه وعند ما سوغه الدرك  
تليم المبيع او ثمنه فصح فالحال باصع الى التفسير والمضاربين لرب  
المال اى باع المضارب وضمن الثمن لرب المال او الوكيل للمبيع لو كلفه بما يجر  
فيما لان الثمن ماله عند المضارب والوكيل فالضمان تغيير حكم الشرع ولان  
حتى المطالبة له ما يفسر ان ضامنين لنفسها او احد البايعين حصه صاحبه من  
عبد بانه بصفقه بطل لانه لو صح الضمان مع الشريك يصير ضامنا للنفس ولو صح  
في نصيب صاحبه يورث الى قسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز وبصفتين لانه  
لا شركة كضمان النوايب وبى ما يجرى كركى التمس واجرا حارسا وياؤف بمجتمعا  
وغير ذلك وما يغير حتى كالجنايات في زماننا والكفالة بالا لوى صحته اتفاقا  
وفي الثانية خلاف والفتوى على الصحة فانها كالديون الصحيحة حتى لو ادرك  
فله الرجوع على ملك الارض والقسمة الفرق بينها وبين السوايق ان القسمة ما يكون  
رابتا والنوايب ليس برابت كذا قيل وان قال ضمنه الى شهر صدق سوان دعى  
الطالب انه حال اى اقرانه كقيل تدعى غفلاان وادعى الاجل فصدقه المقره  
الطالب في الكفالة وكذا في الاجل كان القول قول المقر لانه اقر له بثبوت  
بعد شهر بئنا كان او مطالبة والمقر له بدعيه في الحال وسوكر فكان القول

المدة هي كمال المدة والمدة هي كمال المدة  
من ضمن رجل ملكه وهذا لان  
انما يتعلق بما كان يفتون على احد فخصه  
وكذا ليس اولى فقال لان هذا الصك على  
واما البون وكذا لان هذا الصك على  
المفعول بطلان ليعنى ان صاحب  
فما عند التمس من ضمانين ان الصك القديم  
الى منها كلامه من ضمانين ان الصك القديم  
تكون المدة فلا يصح الضمان في القديم  
وموكل البائع من الضمان في القديم  
الا انه ذكر من قوله من الضمان في القديم  
بيع على الصك القديم وموكل البائع من الضمان في القديم

لا بد من هذا الضمان حتى يثبت  
تعليق المسئلة على الصك



قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر في الدين وكذب في الال  
 حيث يكون القول فيه قول المقر لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه  
 وهو الاجل فلا يقبل قوله بلايينة **باب كفالة الكلي** دين على اثنين كفل كل  
 عن الآخر بام لم يرجع على شركه الا بما أدى زيدا على النصف لان وقوع  
 المورى عما عليه احوالة اوى عن وقوعه عما عليه كفالة ولو كفل ابني عن رجل  
 بام لم يكل كل به اي بعد ما كفلا بذلك الشيء عن الاصيل كفل كل واحد من الكفيلين  
 عن صاحبه بام بذلك الشيء يرجع عليه اي يرجع كل منهما على صاحبه بنصف ما أدى  
 وان قل لان الكفالة ههنا فلا رجحان ثم يرجحان على الاصيل لانها اديا  
 دينه بام احدهما بنصف والاخر باميه وان شارب رجوع على الاصيل بكل ما أدى لانه  
 كفل بكل المال بام هذا اذا كفل كل واحد منهما عن الاصيل بجمع الدين على النصف  
 ثم كفل لكل واحد منهما عن صاحبه بالجمع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف  
 ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه ففي كسلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على  
 شركه بما أدى ما لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصيل بجمع الدين معاً ثم  
 كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد  
 منهما كفيلاً عن الاصيل بالجمع وكذا لو كفل كل واحد عن الاصيل بالجمع متعاقباً ثم  
 كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابر الطالب احدهما اخذ الاخر بكفالة  
 كلاهما كفل بكل عن الاصيل ولو فسخت المفاوضة اخذ بدين ايا شاركن  
 بكل دينه لما عرفت ان شركه المفاوضة يتضمن الكفالة ولا يرجع احدهما على صاحبه  
 الا بما أدى زيدا على النصف لما عرفت ان جهة الاصله راجحة على جهة النيابة كفالة

قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدقه المقر في الدين وكذب في الال  
 حيث يكون القول فيه قول المقر لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه  
 وهو الاجل فلا يقبل قوله بلايينة **باب كفالة الكلي** دين على اثنين كفل كل  
 عن الآخر بام لم يرجع على شركه الا بما أدى زيدا على النصف لان وقوع  
 المورى عما عليه احوالة اوى عن وقوعه عما عليه كفالة ولو كفل ابني عن رجل  
 بام لم يكل كل به اي بعد ما كفلا بذلك الشيء عن الاصيل كفل كل واحد من الكفيلين  
 عن صاحبه بام بذلك الشيء يرجع عليه اي يرجع كل منهما على صاحبه بنصف ما أدى  
 وان قل لان الكفالة ههنا فلا رجحان ثم يرجحان على الاصيل لانها اديا  
 دينه بام احدهما بنصف والاخر باميه وان شارب رجوع على الاصيل بكل ما أدى لانه  
 كفل بكل المال بام هذا اذا كفل كل واحد منهما عن الاصيل بجمع الدين على النصف  
 ثم كفل لكل واحد منهما عن صاحبه بالجمع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف  
 ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه ففي كسلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على  
 شركه بما أدى ما لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصيل بجمع الدين معاً ثم  
 كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد  
 منهما كفيلاً عن الاصيل بالجمع وكذا لو كفل كل واحد عن الاصيل بالجمع متعاقباً ثم  
 كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابر الطالب احدهما اخذ الاخر بكفالة  
 كلاهما كفل بكل عن الاصيل ولو فسخت المفاوضة اخذ بدين ايا شاركن  
 بكل دينه لما عرفت ان شركه المفاوضة يتضمن الكفالة ولا يرجع احدهما على صاحبه  
 الا بما أدى زيدا على النصف لما عرفت ان جهة الاصله راجحة على جهة النيابة كفالة

صلى الله عليه وسلم

كانت او وكالة فلا يخلف احكم يكون المورى سالتوى او صاحبه بام **باب كفالة الكلي**  
 كوتبا بعقد لا بد من وصة العقد في غيبة وجه الاستحسان على استيفائه **باب كفالة الكلي**  
 ولذلك اعتبر في كل السند واما تعيين الاجل بان يقال اني سنة مثلاً فلا حاجة  
 اليه وكفل عن كل صاحبه بام يرجع كل على اخر بنصف ما أدى هذا الاستحسان **باب كفالة الكلي**  
 ان لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة ببدل الكتابة وكل واحد بالفراد بطل  
 فسد الاجتماع اوى فصار كما اذا كانت كتابتها بعقدين وجه الاستحسان **باب كفالة الكلي**  
 ان تصرف الانسان بحسب صحيح بقدر الامكان وقد امكن يصح هذا **باب كفالة الكلي**  
 بان يجعل المال كله على كل واحد منهما في حق المورى وفي حق نفسه وحق  
 الاخر معاً بادا به فيطالب المورى كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصله  
 لا بحكم الكفالة فانهما ادعى عتق وعتق الاخر تبعاً كما في ولد المكاتب لكن لكل  
 واحد منهما كفيلاً في حق صاحبه لان المال في الحقيقة يقابل بهما حتى انقسم  
 عليها فصار كفالة بما عليه اصاله وكفالة المال بما عليه جازن فكل  
 واحد منهما اصلاً في الكل كفيلاً عن صاحبه في حق صاحبه بكل فلا نظر لكفالة  
 الا في حق صاحبه لانها خرون فتقدر بقدرها حتى يكون مطالبة المورى  
 كل واحد منهما بحكم الاصله بحكم الكفالة فاذا أدى احد منهما شيئاً وقع عن كل  
 البذل فيقع نصف ذلك عن صاحبه للتساوية فيرجع به عليه بخلاف ما اذا  
 كتابتها بعقدين لا عتق كل واحد منهما بادا المال على من وصيحه في نفسه  
 فلا حاجة الى تصحيحه بما ذكرنا من الطريق فلا يوجد وجه الاستحسان في بطل  
 الكفالة بحكم العتق فان عتق السيد احدهما قبل الادا صح وله ان يأخذ

صلى الله عليه وسلم







بما أنه لم يطلب بمانه املت بدين في عليك مقول القول وغرضه من ذلك  
 القول دفع رجوعه عليه وانما لم يقبل قوله عليه عند ان كان لان سبب الرجوع  
 عليه متحقق وهو قضاء دية بامس وقول الحاشية لا يكون اقوال بالدين  
 لانها تنقيح من غير ان يكون المحيل على المحال عليه شي ولا قول المحال اهلتي  
 بدين في عليك ويومر المحال له برد ما اخذ الى المحيل لان المحيل يكون عليه  
 سنا والقول لا يكون الحاشية اقوال من المحيل بالدين للمحال المحيل  
 لانها متعلقة للوكالة ايضا ويكون السجدة بغير السين وفتح القاء معربا  
 قبل معناه الحكم وفيه نظر وقيل يعني الجوف واطلق على العرض المعروف  
 وفيه بعد وبي امرض لسقوط خطر الطريق صوته دفع قرضا جخي اسان  
 اى رقيقه الفاخافة الطريق لياخذ مثله بخوارزم من بين اويناييه وانما  
 لان فيه جر منفعة وبي سقوط خطر الطريق وقد انتهى البني عم عن قرض من  
**كتاب القضاء** <sup>الاول</sup> **الاهل للشهادة** اهل القضاء فان كلامها من باب  
 والشهادة اقوى لانها ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم فلذلك  
 حكم القضاء متى من حكم الشهادة وشروط اهليتها اى اهلية اذ انما شرط اهلية  
 فالعاسق اهل له يصح تعليده وبانتم المقلد كما يصح قبول شهادته وانما  
 القابل ولو فوق العدل حتى الغرل في ظاهر المذهب يجب على من قبل ان يعمله  
 وعليه ما اخذوا وعند بعضهم ينزل وعليه الفتوى والابتهار للاولوية  
 لا للصحة ولو قد جاهر صح ترك التعرّيج لان الجاهل ههنا مقابل العالم  
 لا مقابل المجتهد يرشدك اليه خلافا لثافي ونجارتا الا قدروا لا

الاول  
 الثاني  
 الثالث  
 الرابع

وعند السامعي لا يصح تعليد العاسق والجاهل وما قاله كان احط في زمانه  
 وفي زماننا الاضيق فمما قلنا لان في اشراط العلم والعدالة سدا بالقضاء  
 ولا يطلب القضاء ولا بانس في الدخول فيه ولم يقبل وصح الدخول فيه  
 الصحة لاندل على عدم الكراهة لم يبق عدله وكن لم يخاف بخلافه  
 يعني احد ما في الكراهة نص عليه الصدوري ومن قد سال ديوان قاض  
 قبله وبي الخياط التي فيها الصكوك والتجلات والزم مجوسا المتكرري  
 عليه اياها اى كل من له دين على فلان بن فلان المجوس فيجوز جعل القضاء فان  
 خصم جميع بينه وبينه وان لم يحضر باقي عليه اياها على حبي يري ثم عليه  
 بعد اخذ الكفيل لاصح ان يكون مجوسا حتى الغائب وعمل في الوعد  
 وعلة الوقوف بالبينه وبقاردي اليد لا يقول المعروف لما لا اذا  
 اقر دوا اليد انه سلم منه اى من القاضي المعروف وصرف بلايين قاضي  
 عز وقال لربنا خذت منك الفاضيت به لعمي وورثت اليه وقال  
 قضيت بقطع يدك في حق وادعي زيدا خذ وقطعه ظما واقربك بهما في  
 قضائه لانه لما اقر بكونه في زمان قضائه والظان القاضي لا ينظم والقول  
 للقاضي وكذا اذا لم يفرق بكونه في زمان قضائه بل قال انما قلت هذا  
 قبل التعليد وبعد الغرل هو الصحيح وهو اختيار في التمام والصدور بيد  
 اسند فله الى طالة معروفة منافية للضمان وقال الامام الشريفي القول  
 قول المدعي لان هذا الفعل حادث فيضاف الى اقربا وقاته والاحتياز  
 عن محل الخلاف قال واقرب بكونه في قضائه ويجلس للحكم جلي ساظا

الاول  
 الثاني  
 الثالث  
 الرابع  
 الخامس  
 السادس  
 السابع  
 الثامن  
 التاسع  
 العاشر







العدالة للفقح وبه اذ الصواب في الهداية والصحيح انه يقوى الكتاب بعد  
 ثبوت العدالة كذا ذكره الخلف لانه يحتاج الى رواية اليهود وانما  
 يكتمهم اذا الشهادة بعد قيام الحتم والقدرى ان يقول نعم لا يمكن ادراك  
 الشهادة الا بعد قيام الحتم لكن فتح الكتاب لاني في قيام انما ياتي في قيام  
 انما ياتي في قيام عليه والفرق واضح فاذا شهدوا انه كتاب قاضي فلان قرأه  
 علينا في حكمة وضم وسلم النيا فتح القاضي وقرأه على الخصم والزمه  
 ما فيه ان بقي الكاتب فاضا في بطل بونه وغرله وخروجه عن الاهلية  
 قبل وصوله وكذا المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه وادى كل من يصل اليه  
 من قضاة المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الى قاضي معين حين  
 ابتلى بالقضاء وتحسن كثير من النسخ تهيبا للامران مات الحتم ينفذ  
 القاضي على وادته وصح قضاء المرأة الا في حدودا اعتبارا بشهادتها  
 ولا يختلف قاضي ولا وكيل ولا من فوض اليه في المفوض بالنيابة  
 بفعله وسو له موكل بل هو نائب الاصل خصوص صورة التوكيل بالذکر لان الوكيل  
 يفعل بفعله بوقت الوكيل بخلاف نائب القاضي فكانت موضع شبهة فيها  
 بان المفوض ليس بوكيل حقيقة بل الموكل من فوض اليه التوكيل وفي غيره اي  
 غير المفوض ان ضل نايه عند اوجاز هو انما يصح فيما لا اذ افضل  
 ينتقل النقل اليه وكذا اذا فضل بغيره وصل الخبر اليه فاجاز وكان  
 الوكيل الاول قد فوض في الوكالة صح اذ بتقدير التمس حصل اليه وباغل  
 براك بولكن يعني اذا اذن الموكل للوكيل بمثل ما ذكر من العيان كان له ان

من قضاة المسلمين  
 من قضاة المسلمين

يوكل غيره ويعني حكم قاضي لم يقل حاكم احترازا عن الحكم لان الحكم فيه  
 غير هذا ولم يفتد بقوله اخري نعم حكم نفسه قبل ذلك في مختلف فيه ترك  
 التقييد بقوله في الصدر الاول لانه مع كونه خلافا لا يصح لا يجامع قوله  
 والاجماع على اصل النسخين غير مخالف للكتاب الذي لم يختلف في تأويله  
 السلف مثل القضاء بجل متروك التسمية عند اذنه بخالف لقوله نعم ولا  
 تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والتمس المشهور مثل القضاء بجل المطلقة  
 ثلثا بخلاف الزوج الثاني بلا وطى فانه مخالف لحديث العيلة وموسى بن  
 والاجماع ومثل القضاء على متعة الناف فان الصحابة رفر قد اجتمعوا على  
 الا اذا كان الاختلاف في نفس القضاء اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه  
 في رواية لا ينفذ ذكر الخلف وهو الصحيح لان محل الخلاف الثاني لا يوجد  
 قبل القضاء فاذا قضى في وجد مع محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء  
 اخر برج احد هما ومثال ذلك قضاء من ولى بالرشوة والقضاء بحوار بيع  
 الولد واما القضاء على الغاي فلا يصح مثالا لانه لان المجتهد فيه سبب القضاء  
 وسوان البينة هل يكون حجة من غير قسم حاضر للقضاء ام لا ذكر صلاحه خلافا  
 في كتاب الفقود ومنها شرط اخر وسوان يكون القاضي عالما بان ما حكم  
 فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علم بان المسئلة مجتهد فيه فاذا قضى سعى ام الولد  
 غير علم بانها ام الولد فانه لا يجوز ولو كان عالما بان مسئلة ام الولد اجتهادية  
 ذكرى في منية المغنى وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر خلاف البعض قال في  
 الهداية وذلك خلاف وليس باختلاف ذكرى قيد القول لا يعتبر للاختلاف

اذ على اصحابنا لا يرفع الاجماع على المناظر  
 الاختلاف المتقدم بعد ما ذكره في الاختلاف  
 لا وجه لذكر القيد المذكور اذ لا يعتبر في الاجماع  
 المناظر ولا احتمال الاجماع المتغير فقدم منه

بالحكم

صدر العبد



له ولذلك لم يقل لان ذلك خلاف يعني ان عدم اعتبار مخالفة البعض  
 مطلقا بل مقتدا بان يكون خلافا لاختلافه وذلك ان واحد منهم اذا لم  
 ان سوغوا له ذلك يكون اختلافا لمخالفة ابن عباس رضي في شرط جلي الام  
 من السدس الى الثلث بالجمع من الاخوة وان لم سوغوا له ذلك يكون خلافا  
 لمخالفة رضي في حصة ربه الفضل هكذا ينبغي ان يلاحظ هذا المقام والليقت  
 الى سبق الى بعض الامور ثم قل في الهداية والمعتبر الاختلاف في الصدر الاول  
 انما لم يقل اختلاف الصحابة رضي لان اهل الصدر الاول لا يلزم ان يكون صحابيا  
 كما توهم ذكر في التقديم ان المعتبر في الاختلاف هو اختلاف الصحابة رضي  
 كان بينهم لا اختلاف النافعي ولا اختلاف مالك لانها لم يكونا موجودين  
 في زمن الصحابة فلم يكن خلافا معتبرا وفيه نظر والعصاة في العقود والفروع  
 اراد بالنافع ابطال العقد باي وجه كان فيتم الاطلاق وانما لم يقل جريم  
 حل لان الاول ينظم القضاء بالحرمة بسبب الرضا والحق والثاني المصار  
 بالملك بالاحراز في المباحات وليس للقاضي ولا لانا فيها خلاف  
 في العقود والفروع فالصواب صون المسئلة ولو جهاده زور بقصد  
 ظاهر او بظن الاصل ان قضاء القاضي ياهدي الزور في الولاية انما يشهد  
 في الجملة يفيد الحل عند خلافا لانا وسوق النافعي وقضاؤه في الولاية  
 انما اصله لا يفيد الحل بالاجماع ووجه الفرق عند ان قضاء القاضي بما  
 الانا انما له فينفذ ظاهره وباطنه كالوانا صريحا لان القاضي مأمور  
 بالقضاء بالحق ولا يقع قضاؤه بحق فيما يحتمل الانا الا بالاحتمال على الانا

لان البينة قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا فيجمل اننا والعقود  
 الفروع مما يحتمل الانا من القاضي فان للقضاء ولاية انما في  
 الجملة بخلاف الملك المرسل لان نفس الملك مما لا يحتمل الانا ولهذا لانا  
 القاضي او غيره صريحا لا يصح وبخلاف ما اذا مات المولى تحريم بالعدة او الرق  
 او الرضا او المصاهرة كذا في البدائع فلا شك على مذهب الامة لا بد في  
 المسئلة المذكورة من زيادة وهو ان لا يكون في الحل مانع عن انشاء العقد  
 فلو اقام بينه زور انه تزوجها وحكم به حله وطهرها ولها المهر بشرط  
 ما ثبتت عليه انما ان يكون الحل قابلا اذا كانت تحت زوج او كانت  
 لا يقبل الانا ولا ينظر الشهود في السكاح الذي نشأ القاضي لانه ينشأ  
 لانه مقتضى في حق صحة القضاء وما ثبت قضاء لا تراعى فيه شرايطه  
 والقضاء في جهده فيه بخلاف مذهب لم يقل بخلاف رايه لانها ان يكون  
 الكلام في المجتهدين خاصة وليس كذلك ناسيا قال ابو اللب في العيون وان  
 فاصح اخصم اليه في امر من الامور مما فيه اختلاف وسيزهيه في ذلك اني  
 ونسب مذهب وقضي بخلافه فان ابا حنيفة قال يضي هذا الحكم ولا يرجع  
 وقال ابو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان زاه في ذلك وذكر القاضي الامام  
 على اسندي وشمل الية السرخي في ادب القاضي قول محمد بن ابي سفيان او عابدا  
 لا ينفذ عند ما في العمدة روايتان عنه وقالا لا ينفذ في الوجهين وبني  
 ذكره في الهداية وقيل الفتوى على الفناء ذكر في الكافي ولا يقضي على  
 غايب الاجتزاء نايه حقيقة سواء كان بانا بانه كالمكيل تركه المصلح

نافي

نافي

نافي

نافي



او بانه الشرح كوصي القاصي او كما بان كان ما يدعى على الغاي سببا  
 لالحالة ذكر هذا القيد في الحقائق وفائدة الاحتراز عما يؤول اليه  
 صورة رجل اشترى جارية ثم ادعى ان مولاهما زوجها من قبل الغاي  
 ولما ورد ما يعيب الزواج لا يقبل منه لاحتمال انه طلقها وزال العيب  
 على الحاضر هذا في غير صورة يطلب تفصيلها من المطولات وان  
 كان شرطها كما اذا ادعى عبد على مولاه انه علق عتقه بتطويق نذروية  
 واقام بيته على التعلق بعقبة زيد لا يقضي من المتأخرين من قال في الشرط  
 ايضا يقضي كما في السبب منهم في التمسك على البردوي والصحيح انه لا يقضي  
 ولا حاجة الى ان يقال انما لا يقضي على الغاي في صورة الشرط اذا كان فيه  
 ابطال صفة اما اذا لم يكن كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد في الدار  
 لان عبان تدل على ذلك دلالة ظاهرة ويقضي مال اليتيم ويكتب ذكر الحق  
 لان في الاقراض مصلحة بقاء المال محفوظا مضمونا والقاضي يقدر على  
 التخييل والكتابة لحفظه وفي كتاب الوصايا من جميع القاموس  
 انما يملك الاقراض بل يتعين الشرط كما قاله محمد وكذا اذا وجد من يرفع  
 اليه المال المضاربة انتهى وان اقرض الوصي ضمن لانه لا يقدّر على التخييل  
 والاب بمنزلة الوصي في اصح الروايتين لعجزه عن التخييل وصح حكم  
 الخصمين صلح قاضيا ولزمها حكم بالبيته والكل والاقراء وضمان  
 باقر يا احد الخصمين وبعدها شاهد حال والية لان اضران في قيام  
 شهادة رجلين بخلاف ما اذا اجبر بالحكم لا نقض الولاية والتخاتر في احد

في قوله  
 او كما بان  
 كان ما يدعى  
 على الغاي  
 سببا

في قوله  
 لا يقضي  
 على الغاي  
 في صورة  
 الشرط

اذا لم يكن  
 ان يشترى  
 به  
 مستقلا  
 اما اذا  
 امكنه  
 فلا يملك  
 الاقراض

في قوله  
 لا يقضي

في قوله  
 لا يقضي

من الرعايا وكل منهما ان يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم الحكم والموتى لانه  
 وفرعه وعمره كما لا يقع الشهاد لهما ولا الحكم في خذ وقود الاصل  
 حكم الحكم بمنزلة الصلح فلا يجوز استيفاء بالصلح يجوز فيه التحكيم والافله  
 او استيفاء الحدود والقود لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالتحكيم ودية على  
 العاقله في دم خطاء لانهم لم يحكوا وان حكم بها على القاتل لا يقع ايضا  
 لانه مخالف لحكم الشرع الا اذا ثبت القتل باقرار لان العاقله لا تقبل  
 وصح في سائر الجملات كالحكم في الكفائات بانها راجعة في حق العيين  
 وغير ذلك وذكر الجملات ليدل على غيرهما بالطريق الاولى ولا يقضي  
 بتجاسر القول كان القاضي ابو علي النسفي يقول بكنم هذا الفصل ولا يقضي به  
 تطرق الجمله الى ذلك فيؤدي الى هدم مذهبا واذكر في حكمه في قاضي  
 ان وافق مذهبه امضاه والا بطله اذ ليس حكم الحكم حكم الموتى في ان  
 فيه يصير مجبعا عليه **مسائل شتى** ليس لصاحب سفلى عليه علو  
 لاخر ان يتد في سفله او يقب كونه بلارضى الاخر هذا عنده وعندنا  
 ولا اهل زاهيه مستطيله بنسبه منها مستطيله غير ذرة فتج باب في الحق  
 اي 2 المنع في الاولى وفي مستدبر نزق طرفها اي اتصل طرفها  
 بالمستطيله والمراد بطرفها نهاية سمتها ولا يلزم ان يكون مثل نصف  
 واقل من ذلك على ذلك تصوير شئ في الحوائج حيث قال في كتاب الشفعة  
 سكة غير نافذ بيعت فيها دار فاهلها شفعا لانهم شركاء في حقوق  
 البيع فان كان فيها عطف فان كثرها فاحبوا العطف او في بيع عظم

في قوله  
 لا يقضي

ومن غلب  
 في قوله  
 لا يقضي

في قوله  
 لا يقضي

في قوله  
 لا يقضي



لانه سب التربع يصير العطف المربع كالمنفصل على سكة لان هات  
الدور في عطف المربع مخالف هات الدور في سكة فصار العطف  
المربع بمنزلة سكة اخرى فصار سكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرك  
في اعلام وان كان العطف مدورا فكل سواد لان العطف المدور  
اعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هات الدور  
فيها لا يتغير بسبب الاعوجاج في بعض السكة فكانت سكة واحدة لهم  
ومن ادعى هبة في وقت وتسل بينه فقال قد جردتها كالتسوية منه او  
لم يقل ذلك واقام بينة على الشر بعد وقتها يقبل وقبلة لا جواب القول  
وعده ينظم الصورتين اى اذا قل جردتها فاستر منها منه واذا لم  
ذلك ثم ان عدم القول في الصورة الاولى لا للتناقض بين الدعوى  
لان متوك بين الوجهين وكما يمكن التوفيق في احدهما توسط الجدل كذلك  
يمكن التوفيق في الاخر بتوسط الاقاله بل للتناقض بين الدعوى والشك  
لانه ادعى الشر بعد الهبة وشهد الشهود على الشر قبلها وعبارة الهداية  
صرحة في ذلك واما عدم القول في الصورة الثانية فلان دعوى الهبة  
اقرار بان الموهوب ملك الواهب وقت الهبة فلا يقبل دعوى  
الشر قبله بخلاف دعوى الشر بعد الهبة لانه تقرر ملكه وقت الهبة  
قال في التبيين ولولم يذكر له ما رجا او ذكر لاحد ما ينبغي ان  
بينه لان التوفيق يمكن بان يجعل الشر متأخرا عن ادعى ان ذر  
اشترى جارية وانكر وترك المدعى خصوصته واقترن تركه بفعل

لكنه لا يمكن

فقد ثبت ان الشر بعد الهبة لا يقبل  
لان الدعوى على الشر بعد الهبة لا تقبل  
لان الدعوى على الشر بعد الهبة لا تقبل  
لان الدعوى على الشر بعد الهبة لا تقبل

على الرضا بالفتح كان اجارية ونقلها الى منزلها واتخذها حلاله وطها  
لالا انه تعذر للبائع حصول الثمن من المشتري ففات رضاه فيستبد بنفسه  
لما في كتاب البيع انه عند تعذر استيفاء الثمن يبيع القاضى ولو كان مجرد  
التعذر يستبد بنفسه لما ابيع الى بيع القاضى بل لما تقرر في موضع ان  
العقد يفسخ بالجلود اذا واقعة صاحبه بما يدل على الرضا به غير السكاح فانه  
يقبل الفسخ وصدق المقر فيفسخ عنه دراهم لا بد من ذكر جنس الثمن في صورة  
المسئلة لان تمام الفرق بين السوقة واجبة موقوف عليه فان خروج السوقة  
من جنس الدراهم لا من جنس الثمن مطلقا ثم ادعى انها زوف او بنهجة الزوف  
ما ريف بيت المال لنوع قصور في جردته الا انه محرى فيه المعاملة بين التجار  
والبنهجة ما يرون التجار رداة قضية وانما في بادة الرأى للدلالة على الفصل  
بين الاقرار والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب في بعض صورة المسئلة  
على ما استقف عليه لا من ادعى انها متوقفة لان اسم الدارم يقع على الزوف  
البنهجة دون السوقة ومضى الى وطها نحاس وورصاص ووجهاها فاضة  
ومضى معرب سم توبة ولا من اقر فيفنى الجياد او حقه او الثمن او بالاستيفاء  
لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف التمام ثم في قوله قبضت دراهم  
لا يصدق في دعواه الزوف مطلقا سواء كان زوفا موصولا او مفصولا  
وفيما اذا اقر ان قبض الثمن او حقه او متوفى ثم ادعى انها كانت زوفا فان  
كان مفصولا لا يصدق وان كان موصولا يصدق لان قوله جياد مفسر  
فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر اوض فمحتمل التأويل وقوله ليس

صد الفسخ  
المسئلة كونه في ما لا يشق  
او دكا صاحبه بالذات في باب  
السلم منه

على السكاح

على السكاح

ولذلك انما بها صاحب الهداية ويد لها ناسج الشريعة بعينه ان  
لنفقوا عا حذرت



عليك شيء للمصنف بلفظ القرآن وبلفظ عليك الف بعد بلاجه او  
تصديق من الخصم لغو وان قال المدعي عليه عقيب دعوى مال مكان ذلك  
على شيء فقط فاقام المدعي بينه على الف وهو على العصار او الابن  
هذه خلاف لفرق مكان الشاخص ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق  
الواقع فقط بل وفي الزعم ايضا قد يقضي ويبرأ منه وان نزل على المكان  
اعرفك ردت لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين الشين قضاء وبراءة بدون  
قال في السلام البرزوي في شرح الجامع الصغير وذكر القدوري في هذه  
عن اصحابنا ان سم القاضي قبل لان المحبت والحزنة قد يأم بصحة كلامه  
ولا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق وقال قاضي خان في شرح الجامع  
ففي هذا لو كان المدعي عليه سوى الاعمال بنفسه لا يقبل بينة لانه لا يمكن  
من هذا الوجه وفيه نظر لان مبنى مكان التوفيق على ان يكون احدهما من  
الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعي عليه مخصوصة منهم وتصوير القدوري  
امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور ودلت هذه  
على انه اذا امكن التوفيق بين الكلامين توقف عن رد التوفيق ومقام  
بينته على شره واراد الرد بعيب ردت بينه باقية على براءة من كل عيب فانه  
البينة لا يكون الا بعد ان كان الخصم فلا حاجة الى ان يقال بعد ان كان ليبيعه  
من المسائل التي تذكر في الجامع الصغير وصورتها في هذه ومن ادعى على  
انه باع جارية فقال لم ابها منك فقط فاقام البينة على الشر فوجدتها  
زائدة فاقام البائع البينة انه يرى اليه من كل عيب لم يقبل بينه البائع ومن

للمدعي  
شئ

شئ

شئ

شئ

فيه خلافا بين اصحابنا وذكرها الخصاص في اخر ادب القاضى وابنت في الخلا  
فقال لا يقبل بينه البائع على البراءة في قول ابي حنيفة وقال ابو سفيان  
قول ابي حنيفة ان هذا ايضا يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول لم يكن بينا بيع  
ولكنه لما ادعى البائع سألته ان يبرأ في عين العيب فبرأ في فاما امكن التوفيق  
قبل البينة لعدم الشاخص وعلى هذا الصورة التي ذكرها المصنف لا يصح ان  
موضع خلاف لابي يوسف لان وجهه لا يتحقق فيها انما غشية في الصورة المتفق  
على جامع الصغير ومن لم يفرق بين الصورين لم يكن على بصيرة ومنه من قال  
في تعليل خلافه لان التوفيق ممكن بان لم يبعها سوى انما باعها وكيله وبراءة  
عن العيب فتكون صادقة في يصلح الصورة المذكورة منها ايضا ان يكون  
موضع خلاف واما القياس على مثله الذين فيها لا وجه له كما لا يخفى وذكر  
ان سار الله في اخر صك الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره فترتب جك  
كله عند وسوقياس وعندنا اخى وسوقياس ووجه ان يستقياس  
الى يلبه لان الصك لا يتشاق وكذا الاصل في الكلام الاستبداد ولان الكل  
كشي واحد بحكم المظف ولو ترك فوجه قالوا لا يلتقي به ويصير كفاصل الساق  
ذاتي مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته لابل قبله صدقوا عند  
رفض القول قولها لان السلام حادث فيضا في اقرب الاوقات ولنا  
سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى حكما للحال وفيه تصلح  
لاستحقاق كما في مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا لابل بعد  
لما ذكر ومن قال هذا ان مودعي للبينة لا وارث له غيره دفعا الى الودعية

صلى الله

في جامع الصغير  
ابن ابي حنيفة  
من الصور

صلى الله

صلى الله



اليه ولو اقر بعد اى بعد الاقرار المذكور بانى اقر بكونه وجد الاول  
 ففى له اى الاول لانه لما صح اقرار الاول انقطع يده عن المال فلا عبرة  
 لاقرار الثاني كونه على الغير ولا يكفل غيره ولا وراثته فى تركه تمت من  
 الغرارة او الورثة بشروط لم يتولوا لانهم لم يوافقوا وارثا اخر انا قال بشروط  
 لانها اذا تمت بالاقرار يكفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا به لانهم ان  
 ذلك لا يكفل بالاتفاق وسوى الكفيل فى الصور المذكورة احتياط ظم  
 اى ميل عن سواه السبل وهذا عندنا فى وقالا باخذ الكفيل فكل عنه اى  
 اضابط به بعض القضاة فكانه ينكر كونه غرضه فلا تكفى قوله انه ظم عن  
 ان المجتهد بخفي وبصيب وعقار اقام زيد حجة انه له ولا فيه العايب ارضا  
 فقضى له نصفه ويترك باقية مع ذى اليد بلا كفيلة حرد عوا او لا هذا  
 عند فان ذاليد فراضا ان الميت فلا يقصر به عما لم يرضه حازر وقالا  
 جردوا ذى اليد لا يترك الباقي فى يده لان الحاحد خائن فيؤخذ منه ويحبل  
 يد امين وان لم يجد ترك فى يده ولا يؤخذ منه كفيل والمنقول مثله اى هو  
 ايضا على خلاف وقبل سوبوذ منه بالاتفاق قال الراهدى العباي وكون  
 عرضا يؤخذ من يده بالاجماع لانه يمكن قضيته ووصيته بذلك مال على كل شئ  
 او ما املك صدقة على مال الزكاة هذا عند امتنا الله وعند زفر يقي على  
 شئ قضيه اطلاق اللفظ ونحو اعتبرنا ايجاب البعد بايجاب الله به فان لم  
 يجد الا ذلك امسك منه وقبل الحرق وانه فاذا املك تصدق ما احد ولم يجد  
 لاضلاف احوال الناس وقبل الحرق بمسك قوة ليوم وصاحب الغلة لشهر

مستحق

هذا هو الوجه فى اقرار الكفيل  
 ان الكفيل لا يملك ما اقر به  
 ولا يملك ما اقر به غيره  
 ولا يملك ما اقر به غيره

مستحق

الصيغة سنة على حسب تفاوت وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب النجاة  
 مسك يقدر ما يرجع اليه ماله وصحح الايصاء بلا علم الوصى به لا التوكيل اى  
 اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصى والبيع جائز  
 ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وغاية من ان لا يجوز فى الفصل الاول ايضا  
 خبر عدل او متورين لعزل الوكيل قصد البعد من هذا التقيد لان غرضه الحكم  
 بموت الموكل وجونه المطبق ثبت قبل العلم به ولعلم السيد بخباية عبده  
 والتفيع بالبيع والبكر بالبكر ولم يهاجر بالتواضع للصحة التوكيل من علم  
 من الناس بالوكالة يكون تصرفه لانه اثبات حتى لا يرام امر ولا يكون النبي  
 غنى الوكالة غرضه يثبته شهادات او عدل هذا عند وقالوا الاول  
 سواء لانه من المعاملات ويجوز الواحد فيها كتابة وله ان خبره لم يكن شهادة  
 من وجه فيسقط احد شرطها وهو العدد او العدالة بخلاف الاول وعلى هذا  
 اذا اخبر الوصى بخباية عبده والتفيع والبكر والبكر الذى لم يهاجر ولا يرضى  
 ولا امنه ان باع عبد للدين واخذ عنه فضاى والتحق العبد او ما قبل  
 قبضه لان امين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى مقام الامام وواحد منهم  
 ضمان كلاما معا عدوا عن قول هذه الامانة فيضيع الحقوق فيرجع المشتري  
 على الدين لان البيع واقع له ف يرجع عليه عند تعذر الرجوع على العاقد وان  
 كان البائع وصيا يامر القاضى يرجع المشتري على الوصى لانه عاقد نيابة عن  
 الميت وان كان باقاة القاضى عنه فضاى كما اذا باعه بقبه وسو عليه لانه عامل  
 له ولو لم يكن قاض عالم عدل لعل قضى به على هذا من جهة او قطع او ضرب

مستحق

مستحق

مستحق

مستحق

مستحق

مستحق

مستحق

مستحق



ونسفك فعله وصرف عدل جاهل سئل فاحسن تقاضيه ولم يقبل قول غيره  
 هذا ما اختاره الامام ابو منصور الماتريدي حيث قال ان كان عدلا  
 عالما يقبل قوله لا يقدم ثمته الخطاء والخيانه وان كان عدلا جاهلا لا يقبل  
 فان احسن التفسير وحسب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما  
 فاسقا لا يقبل الا ان يعاين سبب الحكم ثمته الخطاء والخيانه **كتاب**  
**الشهادة** والرجوع عنهما في الاجناب بشئ عن شاهدة وعيان ولا  
 تشكل سدا بالشهادتين ما تسمع لان اعتبارهما الحسنا وقرئان الشرح يكون  
 على وفق القياس وشرط في مفهومها الشرعي ان يكون في جمل القضا بلفظ  
 الشهادة ذكر في البيتين ولا يلزم ان يكون بحج للغير على اخر كما في الشهادة  
 على الضقة من قبلها قبل الدخول ثم ان الاضمار اربعة لثمة راجع الى  
 ذكر في شرح الطحاوي وقال كل من ادعى ما في يده فله ثمة فلو شكرك فوجب  
 المدعى يعني انه موقوف على طلبه فلا يجب به البتة ثم ان في عبارة المدعي  
 اساءة الى ان الكلام فيما يتوقف على الدعوى **اعلم** ان الدعوى بشئ  
 الا في صحة الشهادة ولا في وجوبها مطلقا ثم ان كل من ادعى وجوب والطلب  
 بدون الاخر اما الاول ففي الطلاق البايين وعق الامة والوقف والامانة  
 في صور ذكرها في فختار ان النوازل بقوله ان كان في الصك من قبل شهادتهم  
 بعة ان يمنع منها وكذا اذا خاف على نفسه من جوارحه او غيره او لم يتذكر  
 الشهادة على وجهها او كان اشهد على باطل وشرها في الحدود امرى افضل  
 الا في السرقه فان فيها يقول اخذ لاسرق يعني ان السرقة افضل في جميع ما يوجب الحد

انما يشترط في الشهادة ان يكون الشاهد عدلا عالما او عدلا جاهلا لا يقبل قوله

فيما يشترط في الشهادة ان يكون الشاهد عدلا عالما او عدلا جاهلا لا يقبل قوله

فيما يشترط في الشهادة ان يكون الشاهد عدلا عالما او عدلا جاهلا لا يقبل قوله

فيما يشترط في الشهادة ان يكون الشاهد عدلا عالما او عدلا جاهلا لا يقبل قوله

فيه رد لصاحب الكافي حيث لم يذكر بين من هو وما السعوى والبرغى منه

بسم الله الرحمن الرحيم

الا في السرقه فان فيها يجب الكسف لكن لا على وجه الوجوب الحد ولا يصنع  
 المال فله ان يقول اخذ فانه يثبت المال ولا يجب الحد لاسرق ادعي  
 الحد ويضيع المال لان القطع والظن لا يجتمعان ونصاها اي ادعى  
 ما يمكن لم يقل وشرطها لما سأل ان المرأة ليست بشرط في الولادة فيضربها  
 للزنا اربعة رجال وللقعد وباقي الحدود رجلان وللبكارة وللمتعة  
 لم يقل والولادة لان شهادة امرء واحدة على الولادة اما تكفي عندنا خلافا  
 له على امر في باب بنوت النسب واما شهادتها على المتعة لم يقبل بالايجاب  
 في حق الصلوة اما قلنا في حق الصلوة لان في حق الارث لا يقبل عندنا خلافا  
 لها وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال لم يقل الرجل كيلا ينهم ان الشرط  
 عدم اطلاع الجنس امرءة وقبل فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لما قبل في  
 شهادة المرأة كان الرجل بالطريق الاولى وغيرها ما لا كان او غير مال  
 وفي الثاني خلاف ان في كساح وضاع وطلاق وكال ووقية  
 رجلان وامرأتان وشرط لكل الصلوة قال اصحابنا انها شرط القبول **بشهادة**  
 وجوب على الاطلاق وجوب بالشرط اصل القول حتى يثبت القبول **بشهادة**  
 وقال الثاني انها شرط اصل القول كذا في البدائع ولفظ الشهادة اعلم  
 كل موضع لا بشرط فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت وروية هلال  
 رمضان لا يكون الواقع فيه من قبل الشهادة الشرعية بل من قبل الابرار  
 فلا يقبل ان قال اعلم او اتيقن ولا قال قاض عن شاهد اي لا يستفسر عن  
 بلاط من اخضع فيه اي ضد وقد وقال اباي في الكل شرعا وعلمنا وبقي

فيما يشترط في الشهادة ان يكون الشاهد عدلا عالما او عدلا جاهلا لا يقبل قوله

صاحب الكسفة والزبني

صاحب الكسفة

وذلك من خلاف ما يشترط في الشهادة ان يكون الشاهد عدلا عالما او عدلا جاهلا لا يقبل قوله

تاج السريعة



في زماننا وبكفي ستر تحزنا عن القسنة وقال محمد تركه العلانية بلاؤفة  
وكفي للتركبة سوعر 2 الاصح قتل لا بد ان يقول سوعر جاني الشهادة  
اذ العبد والمحدود اذا تاب قد يصلح والاصح ان يكفي بقوله سوعر جاني  
الشهادة لبون الحربة بالدار كذا في الكافي بقوله لبون الحربة بالدار  
كذا في الكافي يعني ان الاصل فيه كان في دار اللد ام الحربة فهو عيان جاني  
عن البعض بالعبد وبالله عن العوض بالمحدود لا تصح تعديل الخصم بقوله  
سوعر سوار زبد عليه قوله اخذ اوسى ولم يزد في الكافي فان قال  
عدل صدق صح التعديل لم يقل ثبت الحق لانه امر اخر والتعديل بل قد  
يترب عليه وقد يخلف عنه وكفي واصل للتركبة الستر لا بد من هذا القيد لان  
شرط في تركبة العلانية اجماعا ذكره الخفاف وترجمه الشافعي والرسالة الى  
الهيكل والافان احوط هذا عندما وعند محمد بن الانسان ولم يسمع سماعا  
يعني لغنى الاحباب والقبول او اقرار او حكم قاض او راي عصا او قولا  
ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول فيما اذا لم يشهد لا اشهد في  
ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليه فلا يشهد عليها من سماع شهادته  
او الاشهاد على الشهادة لانه ما علمه وانما حمل غيره ولا يشهد من راي خطه  
ولم يذكر شهادته قال صاحب المنظومة في قتال النعمان لا يعمل اليهود والقضاء  
باخط اذ نبون والرواة وقال له ان يقضي ويشهد ويروي اذا علم انه  
خطه على الحقيقة قال في العون يعني بقوله ما من الحيات وفي شرح البتاني  
هذا عند لاه الخط شبه الخط قال محمد بن حوز لكل واحد منهم ان يعمل بالكفا

كيفية  
التركبة  
سوعر  
جاني  
الشهادة  
لبون  
الحربة  
بالدار  
كذا في  
الكافي  
يعني ان  
الاصل  
فيه كان  
في دار  
اللد ام  
الحربة  
فهو عيان  
جاني  
عن البعض  
بالعبد  
وبالله  
عن العوض  
بالمحدود  
لا تصح  
تعديل  
الخصم  
بقوله  
سوعر  
سوار  
زبد  
عليه  
قوله  
اخذ  
اوسى  
ولم  
يزد  
في  
الكافي  
فان  
قال  
عدل  
صدق  
صح  
التعديل  
لم  
يقول  
ثبت  
الحق  
لانه  
امر  
اخر  
والتعديل  
بل  
قد  
يترب  
عليه  
وقد  
يخلف  
عنه  
وكفي  
واصل  
للتركبة  
الستر  
لا بد  
من  
هذا  
القيد  
لان  
شرط  
في  
تركبة  
العلانية  
اجماعا  
ذكره  
الخفاف  
وترجمه  
الشافعي  
والرسالة  
الى  
الهيكل  
والافان  
احوط  
هذا  
عندما  
وعند  
محمد  
بن  
الانسان  
ولم  
يسمع  
سماعا  
يعني  
لغنى  
الاحباب  
والقبول  
او اقرار  
او حكم  
قاض  
او راي  
عصا  
او قولا  
ان  
يشهد  
به  
وان  
لم  
يشهد  
عليه  
ويقول  
فيما  
اذا  
لم  
يشهد  
لا اشهد  
في  
ولا  
يشهد  
على  
الشهادة  
ما لم  
يشهد  
عليه  
فلا يشهد  
عليها  
من سماع  
شهادته  
او الاشهاد  
على  
الشهادة  
لانه  
ما علمه  
وانما  
حمل  
غيره  
ولا يشهد  
من راي  
خطه  
ولم  
يذكر  
شهادته  
قال  
صاحب  
المنظومة  
في قتال  
النعمان  
لا يعمل  
اليهود  
والقضاء  
باخط  
اذ نبون  
والرواة  
وقال له  
ان يقضي  
ويشهد  
ويروي  
اذا علم  
انه  
خطه  
على  
الحقيقة  
قال في  
العون  
يعني  
بقوله  
ما من  
الحيات  
وفي شرح  
البتاني  
هذا  
عند  
لاه  
الخط  
شبه  
الخط  
قال  
محمد  
بن  
حوز  
لكل  
واحد  
منهم  
ان  
يعمل  
بالكفا

ان يتيقن به وان لم يتذكر الواقعة فوسعة للامر على الناس وقال  
ابو سحر يجوز للروى ان يعمل به لدلالة الظاهر وكذا للقاضي لانه عاجز  
حفظ كل حادثة لكنه اشكاله وليس له ان يشهد بروية خطه ما لم يتذكر  
الشهادة ولا بالتامع بلا عيان الا في النسب وطريق العرف ان يسمع اقلان  
بن فلان من جماعة لا يتصور قاطنهم على الكذب عند جاني وعند ما اذا  
اخرج عدلان انه ابن فلان تحل له الشهادة على النسب والفقهاء ابو بكر الاسكاف  
كان يعني بقوله ما وساختيار النسب كذا ذكر القاضي الامام <sup>في الموت</sup> <sup>ظهير الدين</sup>  
روي ابن سماع عن حمزة اذا اخرجك واحد عدل بالموت وسعك ان يشهد  
والصحيح ان الموت بمنزلة السكاح وغيره لا يكفي فيه شهادة الواحد <sup>في الموت</sup>  
خان والسكاح والدخول وكذا المهر ذكره الحاكم الشهيد في المنقح وولاية  
القاضي واصل الوقف بيان المهر في اصل الوقف وانما قال اصل  
الوقف لان شرطه لا تحل فيه الشهادة بالتامع اذا شهد عند لم يقل اذ جاز  
لان من قال بكفاية السماع من العدلين بشرط ان يكون الاخبار بلفظة  
الشهادة كذا ذكره الخفاف رجل اورجل وخرقان من العدول لم يقل عدلان  
ورجل وامرئان لان الظاهر منه تخصيص شرط العدالة بالصف الاول  
ولا يخفى فاده ثم قصر الاستثناء على اذكر يعني اعتبار السماع في الاول هو  
الصحيح وعند جاني س يصر فيه ايضا لانه بمنزلة النسب ويشهد راي  
جاني على القضاء ويدخل فيه الخصومة قاض ورجل وامرأة يكفلان في  
بيت وبينهما انبساط الازواج انما عرس قوله ورجل وامرأة عطف على

وفي فصول الاسنة وشيخ ذكر  
القاضي الامام ظهير الدين

جواز الشهادة بالتامع في الوقف  
غيره كور في ظاهروا به وذكره  
الشيخ الحاقاله بالموت منه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

على قوله جالس وقوله انما عطف على قوله انه قاض فمذا من باب  
العطف على معول بضمه وشي سوى الادنى انما لشيئ الادنى لان له يد  
على نفسه فيدفع به الغير عن نفسه والمراد في يعتبر عن نفسه ولم يعرف بالوق  
ذكره صاحب الهداية في يد شخص انه له قال قاضي خان في شرح الحجايج الصغير  
ولا يشترط انظام التعريف اليها لان يد التعريف قد يكون بغير ذلك ايضا فجعل  
نفس اليد دليلا فان فسر للقاضي شهادة بالتامع او بحكم اليد بطلت  
لان اليد مع انها محتمل جعلت حجة للشهادة لمكان الضرورة فاذا نسبت  
الي اليد والشهادة محتملة ايضا نزلت الاحتمال فلا يقبل كذا في شرح الحجايج  
الصغير لقاضي خان ومن سددانه شهد دفي زيدا وصلى عليه قبلت لان  
مصانعة الموت لا تكون الا من واحد واسمي لانه علقه جواز الشهادة  
بالتامع على الموت بل لانه لا يجري في مثل ذلك التيسر عادة فحضور الدين  
وكذا الصلوة مصانعة على افضح عنه قوله وسو عيان **باب القبول**  
وعدمه تقبل الشهادة من اهل الابواب وقال الشافعي لا يقبل لانه اغلظ  
في وجه الفسق ولنا انه فسق من حيث الاعتقاد وما اوقعه فيه الا تدنية  
الاخطائية هم قوم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من جلف  
وقبل يرون الشهادة ليعقوبهم واجبة والدين على مثله وان ظالما لم  
على المتأسس والمتأسس على مثله دون العكس خلافا للشافعي وما كان في  
الذكور ان كانوا من ارباب دارين كالترك والروم لا يقبل  
اتفاقا وعدو بسبب الدين ومن جيب الكبار قال في الفتاوى الصغرى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ذكر الشيخ الامام خواهرزاده في شرح الشهادات حد الكبيرة ما كان  
حراما محضا بتي فاحية في الشرع كاللواط اوله يسم في الشرع فاحية  
لكن شرع عليها عقوبة محضة بنقض قاطع اما في الدنيا باحد كالسرقة  
والزنا وقتل النفس بغير حق او الوعيد بالنار في الآخرة كاكل مال اليتيم  
ولم يصح على الصغير لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار عليها او  
كذا بالعلية على افضح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل ان  
يجب على الكبارين كلها حتى لو ارتكب كبيرة سقط عدالته وفي الصغير  
للغلبة او الدوام على الصغيرة ليصير كبيرة ولذلك قال وغلب صوابه واما  
الاعتناء عن الافعال الخسيسة الدالة على الزيادة اي عدم الموقفة  
عنه بالقيد الاول بناء على ما ذكر في الخلاصة من ان كل فعل يرفض الموقفة  
والكرم فهو من الكبارين بقى ههنا شيء وهو ان ما ذكر لمكان تقييد العدل  
لم يكن ذكره في جملة من تقبل شهادة مناسبة اذ جرحه ان يذكر على انه شرير  
الشهادة والاعلاف لانه لا يخل بالعدالة الا اذا تركه لاختفا بالدين قال في  
الوارى لم يرد بالاختفاء لانه لا يثبت بان يثبت من الشرايع كره واما ان يرد  
الواني والتكامل والخفي وولد الزنا والخفي والعمال قال في الخلاصة في  
الجامع الصغير معناه العمال الذين كانوا اعوان السلطان في ذلك العصر  
الصالح كان غالبا عليهم فاما سواد الدين في زماننا فلا يقبل شهادتهم  
الظلم غالب فيهم ولا خفيه وعمه ومن حرم رضاعا او مصاهرة من اعني  
لا تقبل شهادة الاعني في شيء من الحقوق اذا تحللها وسو اعني وادها وهي

صغيرة

ذكر



بالاجماع فاما اذا تحملها وهو بصير فادى وهو اعني فني المنقول لا قبل  
اجماعا وفي الدين والعقد تقبل عنده خلافا لهما ولو كان بصير عند  
التحمل والاداء غير اعني قبل القضا فعلى الخلاف من المحبط وفي الرضعة  
الخلاف فيما لا يجوز الثمن بالسنة والسامع اما في خلافة تقبل شهادة  
الاعني خلاف ومملوك ومحدود في قرف وان تاب وقال الشافعي قبل  
بعد ما تاب الامن حد في كهن واسلم وعدو بسبب الدنيا على من يعاديه لما  
قال علي بن يعاديه لانه يقبل له على عكس ما ذكر بقوله ولا الاصله وقروم  
وزوجه وعمره خلافا للشافعي في الاخيرين وسيد لقنه ومكاتبه <sup>شرك</sup>  
فيما يتركاه اما قال هذا لانه يقبل للشريك في غير مال الشرك واجبه قبل  
المراد به التلميذ الخاص الذي يعد صرا سادة صروفه ونفعه <sup>بقفه</sup>  
وقيل يراد الاجير سائفة او مشاهرة ونحوه مراده المحت في الردى  
من الاضال لانه فاسق فاما للذني في كلام ابن وفي اعضانه تكسر حلقة  
فمن مقبول الثمن ونابحه ومغنية ومدم من الشرب يعني شرب <sup>الاشربة</sup>  
الحرة مطلقا على المهر ولم ياترط الخضاف في شرب الخمر الادمان <sup>وجهم</sup>  
ان نفس شرب الخمر يوجب الحد فوجبة الثمن وشرط في شهادات <sup>الاصل</sup>  
الادمان لا لانه اذا شرب في السر لا يسقط عدالة لان الادمان امر اخر  
وراء الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكيفية فلا يسقط العدالة الا بالكلية <sup>طرح</sup>  
عليه وذلك بالادمان في الفناوى الصغرى ولا يسقط عدالة شارب الخمر  
بنفس الشرب لان هذا الحد ما ثبت بنقض قاطع الا اذا لم <sup>الاصل</sup> على ذلك انتهى



كاشهادة على جرح مجرد وهو بايق الساهد ولا يوجب حقا للشرع  
 او العبد مثل سوفاسق وكل الربوا اوانه استاجرهم اعلم يقبل البينة  
 على الجرح الجرح لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة اما تقبل على ما يدخل  
 الحكم وفيه وسع القاضي الزام وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة  
 على العدة او بكونه بعدها فان قلت اليس الجرح عن حق الشهود قبل اقامة  
 على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك  
 في عدالتهم لا للثبوت امر يقطعهم عن جرح القول ولذلك لو عدلوا بعد  
 تقبل شهادتهم ولو كان الشهادة على فقههم مقبولة لسقطوا عن جرح الشهادة  
 ولم يبق مجال التعديل وتقبل على اقرار المدعي بفقههم لان الاقرار مما  
 تحت الحكم وعلى انهم عبيد لهم او محدودون في قرف او قرفوا فلانا  
 يدعيهم او شربوا خمر ولم يتقدم قال في الكافي لا تقبل الشهادة على انهم  
 شربوا الخمر ولم يتقدم او شركاء المدعي اوانه استاجرهم بكذا الما واعطاهم  
 ذلك مما كان في عنده او اني صاحبتهم على كذا او دفعته اليهم على ان لا يهدوا  
 على وشهدوا فان في الصور يوجب الجرح حقا للشرع والعبد على التمسك  
 فدخل تحت حكم القاضي فقبل ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او  
 بعض شهادتي قبل معنى قوله او تمت اخطات بنيان ما كان يجي على  
 ذكره او بزيادة كانت باطلة وان قال بعد ذلك غي الجرح لا تقبل شهادته  
 هذا اذا كان موضع شبهة وان لم يكن موضع شبهة فلا باس باعادة  
 الكلام مثل ان يدعي لفظة الشهادة او اسم المدعي والمدعي عليه ونحو

لا يقبل شهادة  
 من استاجرهم  
 او عبيد لهم  
 او محدودين  
 في قرف او قرفوا  
 لان الاقرار  
 مما تحت الحكم  
 وعلى انهم  
 عبيد لهم

لا يقبل  
 شهادة من  
 شرب الخمر  
 او شركاء  
 المدعي  
 لان الاقرار  
 مما تحت الحكم  
 وعلى انهم  
 عبيد لهم

لا يقبل  
 شهادة من  
 استاجرهم  
 او عبيد لهم  
 او محدودين  
 في قرف او قرفوا

ونحو ذلك وان نزل عن المجلس بعد ان يكون عدل المؤمنا وشرط موافقة  
 الشهادة الدعوى معنى والموافقة بين الشهادتين ايضا لفظا عند  
 وقال لا يكتفى الموافقة المصنوية في الثانية ايضا فتد ان شهدا احدهما  
 بالف والاخر بالفين او طلبة وطلعتين وعند ما تقبل على الاقل اذا  
 ادعى المدعي الاكثر لاني العكس تكذيب المدعي شاهدا لاكثر قبلت  
 على الف في بالف والف وانه ان ادعى المدعي الاكثر انا قال هذا لانه  
 ان ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الالف او سكت عن دعوى المائة الرابعة  
 لم تقبل شهادته مثبت الزيادة واما ان قال كان اصل حق الف او مائة كني  
 استوفيت المائة وابناء عنها قبلت للتوفيق كطلقة وطلقة وبعض  
 فان الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الالف وعلى اللطقة لفظا  
 والمراد من اتفاق الشهادتين لفظا تطابق لفظها على افادة المعنى بطريق  
 الوضع لا بطريق النقص فالفرق بين الصوت المردودة والمقبولة ط  
 ووجه باهر ولو شهدا بالف فرضا كان او عن متاع وزاد احدهما  
 كذا قبلت بالف ورد قوله قضى كذا لان شهادة الفرد غير مقبولة الا اذا  
 شهد مع اخر ولا يشهد من علم اي يجب عليه ان لا يشهد حتى يقر المدعي  
 عند تقربه الدعوى بما قبض كي لا يصير معينا على الظلم وذكر الطحاوي  
 عن بعض اصحابنا انها لا تقبل وهو قول زفر لان المدعي اكذب شاهد  
 القضا قلنا هذا الكذاب في غير اليهودية الاول ومثله لا يمنع القبول  
 ولو شهدا بقبل زيد بمكة واخران بقبله بكوفة ردنا لان احداهما كاذب

تاج الشريعة

اي في شهادة احدهما بالف  
 والاخر بالف والمائة صدق

بانه السري

اي في كونه  
 صدق

لا دخل لتعيين الوقت  
 في باب المسئلة وذلك  
 اسقط المصنف منهم







فيه ١٨٤ الفاضي الى الفاضي ذكر في الخزانة وشرط لها تعدد حضور الاصل بموت  
 او مرض او سفر وغريبي يوش بكني بغيبة بحيث يتعذر ان يبيت باهله  
 وشهادة عدد غير كل اصل لا تغاير فرقي هذا وذاك رجلا شهدا على  
 شهادة رجل ثم شهد هذان بعينهما على شهادة اصل اخر في هذه الحادثة  
 تقبل عندنا خلافا للشافعي ويقول الاصل اشهد على شهادتي اتي اشهد  
 بكذا والفرع ان يقول الفرع اشهدان فلانا اشهدني على شهادة بكذا  
 وقال اشهد على شهادتي بذلك وبعض الشايح طو او زادوا على هذا  
 الاصل الا قصر قول ابي جعفر الطحاوي سوان يقول الاصل اشهد على شهادتي  
 بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا من غير احتياج الى ذكر  
 وعليه فتوى الامام السرخسي وان عدل الفرع اصله صح كاحد الشاهدين  
 الاخر وان سكت عنه نظر الفاضي في حاله وان ثبت عدالة قبل شهادته  
 الفرع هذا عند ابي يوش وقال محمد لا يقبل لانه للشهادتين الا بالعدالة والزم  
 يعرفها لم ينقلوا الشهادة فلا يقبل وللبي سوان المأخوذ عليهم النقل  
 دون التعديل لانه قريب من عليهم وذا نقلوا يعرف الفاضي العدالة كما اذا  
 حضروا بانفسهم وشهدوا وان امكن الاصل شهادة بطل شهادة فرع  
 ولو شهدا على اثنين على فلان بنت فلان الفلاني وقالوا احبونا  
 بعرفتها وجاء المدعي باسامة لم يدري انها هي ام لا قيل هات شهادتين  
 انها فلانة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي  
 الحق على الحاضرة ولعلها غيرها فلا بد من تعريفا بتلك النسبة وكذا الكتاب

فيه ١٨٤

فيه ١٨٤

فيه ١٨٤

فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه

فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه

الحكمي لانه في معنى الشهادة على الشهادة الا ان الفاضي للكتاب بانه  
 ووجود ولاية ينفرد بالنقل فاذا جاء كتاب الفاضي الى الفاضي قبل اللد  
 هات شاهدين ان هذا هو المشهد عليه وان قال ايها اي في الشهادة  
 على الشهادة والكتاب الحكمي الميزة لم يجز بل لا بد من النسبة الى خزانها  
 وهي القبيلة الخاصة يعني عند عدم ذكر الجدة وهذا لان التعريف لا بد  
 في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة لانهم قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة  
 العامة لانهم الى الفخذ لانها خاصة او اسكن الصغيرة لانها ايضا خاصة  
 عم التعريف وان كان عامه بذكر الجدة عند ابي جعفر ومحمد خلافا لابي يوش  
 على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجدة وكذا ذكر السكة الصغيرة  
 وفي العم ذكر الصاعدة بغير الفخذ لانهم ضيقوا انسابهم ومنى قولهم  
 سوا او غلط فان قال غلط او اخطأ لا يعثر لان العقوبات  
 لا تجرى على الناحي والمخطئ من الخطأ ان شهد زورا وشهد ولم يعثر  
 ان شاهد الزور يعثر لانه ارتكب كبيرة ليس فيها حد معين غير انهم اختلفوا  
 في تعزيب فقال ابو جعفر في الشهادة بيطاف ويشهر ولا يضرب وقال  
 يعزب بالضرب وهل يشتر على قوله ما قيل وقيل لا يضرب وجهه اي لا يسود  
 احتياقا وانما وضع المسئلة في الاقرار لان ما على ابو جعفر في تعزيب  
 انما يتشبه فيه وسو على ما ذكره قاضي خان في شرح جامع الصغير هذا لانه  
 لما اقر بالشهادة الباطلة طامعا فتاب عما فعل فالظاهر ان لا يعثر  
 لرجوعه وفيه منع الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا

فيمنع من جوارحه

فيمنع من جوارحه

فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه

فيمنع من جوارحه

فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه  
 فيمنع من جوارحه

فيمنع من جوارحه



قال وإنما وضع المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لا طريق الى علمها  
سوى الاقرار واما الاعتراض عليه بانه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بعت  
زيد او بان فلانا قتل ثم ظهر زيد حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال ففي  
ثلثون يوما وليس السماء علة فلم ير الهلال فليس بشئ لان الشهادة بالوقت  
يجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز ان يقول ارايت مقولا ومقول للناس  
يقولون انه عمرو بن زيد واما الشهادة على رؤية هلال فالامرية تسع  
**فصل** لارجوع عنها الا عند قاص فان رجعا عنها قبل الحكم  
بها سقطت اى الشهادة ولم يضمنوا وبعد لم يفتح اى الحكم وضمانا  
انلقاه بها اذا قضى مدة دين كان او عينا انما قال اذا قبض لتوقف  
النظران عليه وعند القاضي لا ضمان على الشهود اذ رجعوا اذ لا عيب  
عند وجود المباشرة قلنا تعدن تضمين المباشرة كالمجاز فيعسر  
فان رجع احدهما ضمن نصفا والعيب للباقي لا للراجع فان رجع احد  
ثلاثة شهدوا لم يضمن لبقا نصاب الشهادة وان رجع اخر ضمنا نصفا  
لبقاء نصف نصاب الشهادة وان رجعت اربعة في رجل وامرأتين ضمن  
رجعا وان رجعا ضمننا نصفا وان رجعت ثمان من رجل وعشرة  
فلا غرم وان رجعت اخرى ضمن التسعة رجعا لبقا لثلاثة اربع النصاب  
وان رجع الكل فعلى الرجل سدس عنه ونصف عندهما وبايع عليهما  
القولان لان كل امرأتين مع الرجل يقوم مقام رجل واحد ولهما ان الرجل  
الواحد نصف النصاب فالنساء وان كثرن يقين مقام رجل واحد

نحوه

وان رجعن فقط قضف اجماعا ببقاء نصف النصاب وهو الرجل الواحد  
وعزم رجلان شهدا مع امرأة ثم رجعا لاني لانه لم يثبت بشهادتهما شي  
يضمن ارجع في مهر شهد عليه او عليها يعني سواء كان المدعى رجلا وربة  
الا ما زاد على مهر مثلها اما عدم الضمان في صورة المساواة فلانه انما يقضي  
اذا نافع البصر متقوية حال الدخول واما عدمه في صورة النقصان فلانها  
غير متقوية عند التلافى واما الضمان في صورة الزيادة فلانها انما نافع  
من غير عوض وهذا اذا كانت هي المدعية للكاف وسو سكر ولذك قال  
الدعوى منها لانها التفاع على الزوج قدور الزيادة بلا عوض وفي بيع  
الاما فقض عن قيمة المبيع ان كانت اى الشهادة على البائع لانها التفاع قدور  
النقصان عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يكون  
النقصان برضى البائع ولذلك قال ان كانت على البائع وما زاد عليها ان  
كانت المشتري لانها التفاع قدور الزيادة عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشرا  
على البائع اذ يكون الشهادة برضى المشتري وفي طلاق قبل الدخول بلا  
التلافى لان نصف مهرها انما قال قبل الدخول لان المهر تركه بالدخول بلا شهادة فلا  
ضمن في الحق القيمة وفي القصاص الدية وعند القاضي يقضى ضمن الفرع  
بالرجوع لا اصله بقوله ما شهدتم على شهداتي او شهدتم وغلطت  
وفي الاخير خلاص محمد ولو رجعا اى الاصل والفرع معا غرم الفرع فقط  
لان القضاء وقع بشهادته وقال محمد ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن  
الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من وجه وبشهادة الاصل من وجه

الحاشية

الحاشية

الحاشية

الحاشية

الدخول كناية عن الخلق  
الصبي بغيره وبغيره

الحاشية



وقول الفرع كذب اصلي او غلط فيها ليس بشئ يعني بعد احكامهم بها  
 لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب ضمان عليهم لانهم ما رجعوا  
 عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم وضمن المزمع بالكذب خلافا لما لا هذا  
 الاحصان لانه شرط محض فلا يضاف احكام اليه بخلاف التوكية فانها ليست  
 الشهادة شهادة ومما قاسنا المزمع على شاهد الاحصان كما مضى شاهد  
 اليمين لا الشرط اذ ارجوا لانها صاحبا العلة **كتاب الوكالة**  
 جاز التوكيل وهو تفويض التصرف الى غيره وشرطه ان يملك الموكل اعلم  
 ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف لان الوكيل يستفيد  
 ولاية التصرف منه وتفيد عليه من قبله ومن لا يقدّر على شئ كيف يقدر عليه  
 غيره وقيل هذا على قولهما فاما على قوله فالشرط ان يكون التوكيل حاصلًا  
 بما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل  
 المسلم الذي بشره الخمي وقيل المراد به ان يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل  
 التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض من النفي ويعقله الوكيل ويقصد  
 المراد ان يعرف ان الشراء جالب للبائع وسالب للمشتري والبائع على عكس  
 الغيب الفاحش من البيع ويقصد بذلك ثبوت احكام او البرج لا الهزل  
 فتصح توكيل الحر البالغ والمأدون عبدا كان او حيا عاقلا كذا فيهما لم يقل  
 مثلهما لان جوان الوكالة غير مشروط بالثبوت في الحرية والرق وحيث لم يقل  
 يعقله لانه شرط مزرع عنه وعبد المحررين ويرجع حقوقه الى وكلائه  
 بكل ما يعقل بنفسه متعلق بقوله فتصح توكيل الحر الى اخره وبخصوصه في كل

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما مضى

في بيان ما مضى  
 في بيان ما مضى  
 في بيان ما مضى  
 في بيان ما مضى

في بيان ما مضى

ولا يلزم بل ارضى بضم خلافا لهما والشافعي ثم قيل الخلاف في الصحة الصحيح  
 انه في الزوم حتى لا يلزم اخضع الخضوع في اجاب بخصوصه الوكيل بقول  
 اخذ ابو الليث وابو القاسم الصفار وقال في فتاوى الصافي وهو المختار  
 الا الموكل مريض لا يمكن حضوره لحكم يقدم ذكره في الحمايق او غاب  
 مسيق سفر او مريد للسفر اذ قال انها اريد السفر يلزم منه التوكيل بالارضي  
 ضمهم كذا في الكافي او خذت قال في الحمايق وكذا من الحرة وبني الحمايق  
 الرجال بكر كانت او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل  
 غي البان في الخصومة بنفسه وبايفا كل حق واستيفائه الا في شيا جذا  
 لانه يدرى بالثبوت فلا يتوفى من يقوم مقام الغير كما في ذلك من  
 شبهة كذا في الضمانية وما قيل في حد القذف شبهة ان يصدق القاذف في  
 حد السرقة شبهة ان يدعى المالدون السرقة انما يمتنع في خلاف ان يوكلا  
 في صحة التوكيل لا اثبات حد القذف وقد السرقة والكلام ههنا في الامتناع  
 بعد البتة فلا احتمال لما ذكره وقد بعينه موكله عن المجلس وقلنا الشافعي  
 يتوفى القود لانه حق العبد ولنا انه عقوبة فقط بالثبوت ونسبته العفو  
 ثابتة في حال غيبة الموكل وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى نفسه يعني الذي  
 لا يحتاج فيه الى اضافة الى الموكل ويكتفي بالاضافة الى نفسه كبسج واجارة  
 وصلى عن امران يتعلق به اي بالوكيل وقال الشافعي يتعلق بالموكل فلم  
 المبسج في الوكالة بالبيع ويقتضيه في الوكالة بالشراء ونسب مبيع **طالب**  
 بمن مشيرة ونحوها في غيبه وشفعة ما بيع وهو في بن وان تلم امره

والاشتغال باعلافة  
 السفر بشرط منه

صحة



بالعيب الا باذنه ويرجع ثمنه مستحقا اعلم ان الحق نوعان حق  
 يكون للوكيل وحق يكون عليه والاول كقبض المبيع والمطالبة بثلث المسمى  
 والمخاصمة في العيب والرجوع بثلث المستحق ففي هذا النوع للوكيل ولاية هذه  
 الامور ولكن لا يجب عليه فان امتنع لا يجبر الموكل عليها لانه مبتدع في  
 العمل بل يوكل الموكل لها وان مات الوكيل فولايته لورثته فان استغوا  
 وكذا موكل مورثهم وعندنا في الموكل ولاية هذه الافعال بلا وكيل  
 من الوكيل او وارثه وفي النوع الاخر الوكيل مدعي عليه فللمدعي ان يجبر  
 على تسليم المبيع وتليم الثمن واخواتها وثبت الملك للموكل ابتداء فلا يجب  
 قريب وكيل شراؤه قال الكوفي الملك بالشر يثبت للوكيل ثم ينقل الى الموكل  
 وهذا لو خالف يلزم المشتري وقال ابو طاهر الدباس بل يثبت للموكل ابتداء  
 ولهذا لو اشترى قريبا للموكل لا يفتق عليه قال في الهداية والتمهيد وعلى قول  
 الكوفي ايضا لا يفتق قريبا لعدم تقرر ملكه وصحة عقد بيعه في موكله  
 مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه ويستغنى عن اضافة  
 الى الموكل لانه شرط ولهذا لو اضاف الوكيل بالشرى الشراء الى موكله صح  
 بالاجماع فلفظ الاضافة واحد والمراد في كل كساح وخلق وصلى على اكل  
 هذا الصلح لا يفتق اضافة الى الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل بخلاف  
 غنى قراره بفتح اضافة الى كل منها وقد عرفت اختلاف المراد للاضافة  
 في الوضعين فافتق الصلحان في الاضافة اودم عمد وعق على كل  
 وهبة وتصدق واعانة وايداع ورهن واقرض يتعلق بالموكل لانه

هذا النوع من البيع  
 الذي لا يفتق فيه  
 الا بغير موكله  
 او بغير موكله  
 او بغير موكله

فلا يطالب وكيل زوج بالهر ولا وكيل عرس بتليمها ويبدل الخلع للموكل  
 منع الثمن من موكل بايعه فاذا دفع اليه صح ولم يطالبه بايعه ثانيا وانما  
باب الوكالة بالبيع والشراء الامر بشراء الطعام على البقر في دراهم  
 كثيرة وعلى الخبز في قليلة وعلى الدقيق في متوسطه وفي نحو الية على  
 الخبز بكل حال الطعام يقع على كل ما يطعم لفة الا ان العرف خصه معق  
 بالشر بالانواع السبعة المذكورة وقال بعض شايخ ما ورد ان هذا الطعام في  
 عرفنا ينصرف الى المهمات للكل كاللحم المطبوخ والثوى ونحوه وقال الصمد  
 الشهيد وعليه الفتوى ولا يفتق بشره شي في غير الجمل في جنسه كالدقيق  
 والدابة والثوب وان بين ثمنه اعلم ان الحالة انواع ثلثة فاحتمل  
 ما كانت في الجنس كافي الثوب والدابة تمنع الوكالة وان بين الثمن لا يفتق  
 بين النوع وبين نوع ما كانت في النوع كالحض كافي الحمار والفرس يفتق  
 وان لم يبين الفرس ومتوسطه وهي تكون بين الجنس والنوع كافي الصبي  
 والحمار ان بين الثمن او الصفة بان قال تركيا مثلا صحت الوكالة والدار  
 بالجنس من وجه لانها مختلفة بقله المرافق وكثرها فان بين الثمن اختلفت  
 بجهالة النوع وان لم يبين اختلفت بها بجهالة النوع وان لم يبين اختلفت  
 بجهالة الجنس والمتأخرون قالوا في ديارنا لا يجوز بدون بيان المحلة  
 تختلف باختلافها وبما سمي من الثمن ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
 فلا حاجة الى ان يقال الا اذا ذكر نوع الدابة كالحمار ونحو الدار والمحلة  
 لانه في يكون من النوع الثاني المذكور بقوله وصح شره شي وعلم جنسه لا

لا يفتق

نحوه



لاصفته كالساة والبقر فانهما نوعان فالجهالة فيها بين في عرفهم  
واما قال لاصفته لان الصفة بحال الموكل تصير معلومة ذكوه الاقضية  
في شرح الهدوري وبشرى شئ جهل جنسه من وجه كالعبد وذكره  
كالتركي والروقي او غير لان هذه الجهالة متوسطة بين الجنس والنوع  
لافا حشم ولا بين قاذبا بين ثمة علم من نوع مقصوده لان عن  
كل نوع من العبيد معلوم بين الناس فالنوع كذا في البين  
وبشرى عين بدين له على وكيله المراد بالعين الشئ المعين وفي غير  
عين ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان مبضم امر منوله هذا عند  
هو لان المراد اقبضه المأمور لهما ان الدرام والدرناي لا يتعنان  
في المعاوضات دين كانت او عين الا ترى انه لو تبايعا عينا بدين لم  
ان لادين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فيض الموكل  
ويلزم الامر لان يد الوكيل كيد وله انها تتقين في الوكالة الا ترى انه لو  
الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استملك العين واسقط الدين بطلت  
واذا قضيت كان هذا يملك الدين من غير من عليه الدين من غير ان يملكه بقبض  
وذلك لا يجوز قال في النهاية قيد بملكه لان بطلان الوكالة مخصوص بال  
دون الملاك وبشرى نفس المأمور من يده ان قال بغير اعلان وباع اي اذا قال  
رجل لعبد اشترى نفسك من مولاي فاعبد ان قال بعني نفسي لفلان فباع في حق  
على الامر وان لم يقل لفلان عتق لان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع  
امثالا بالشك فيبقى الفرق واقعا لنفسه وفي شره نفس الامر من يملك

في البيع بين العبد والمولى  
 ان يبيع العبد نفسه للمولى  
 او للمالك او لغيره  
 فانه يملك نفسه  
 ولا يملك غيره  
 ولا يملك العبد غيره

في البيع بين العبد والمولى  
 ان يبيع العبد نفسه للمولى  
 او للمالك او لغيره  
 فانه يملك نفسه  
 ولا يملك غيره  
 ولا يملك العبد غيره

في البيع بين العبد والمولى  
 ان يبيع العبد نفسه للمولى  
 او للمالك او لغيره  
 فانه يملك نفسه  
 ولا يملك غيره  
 ولا يملك العبد غيره

وقع ان قال لسيده اشترى نفسه فباع عتق عليه اي قال لعبد لرجل  
اشترى نفسي من مولاي بالف ودفعها اليه فقال الوكيل اشترى نفسه  
فباعه يكون اعتقا على مال وان لم يقل لنفسه فباعه عتق كان الشر  
وعليه اي على المشتري ثمة والالف لسيده لانه لسبب عبده وان قال لسيده  
عبد لامر فأت اي امر رجلا بشراء عبد بالف فقال الوكيل قد فعلت و  
العبد عندي وقال الامر بل اشترى لنفسك وصدق الوكيل ان كان في  
الامر الثمن والافا لمران في الوجه الاول هو ان يري يخرج عن عبده  
الامانة فيقبل قوله وفي الوجه الثاني اخبر عما يملك استيفاء وسوال الرجوع  
على الامر وسونيك والقول للمكر كذا في الهداية ولا يذهب عليك ان كلا  
من التعليين مخصوص بصورة الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على الامر اقل  
ما مر به دفعه الى بايعه او لامنتي المسئلة على انه يجري بين الوكيل والمالك مبادلة  
حكمة فيضير الوكيل بايعا من موكله فله مطالبة الثمن وان لم يدفعه الى بايعه  
البيع من من لقبض ثمة وان لم يرفع لما ذكرنا وفيه خلاف لو ففان  
في بين قبل جنسه منه هلك على الامر ولم يسقط ثمة لان بين كيد الموكل  
فاذا لم يحبس بغير الموكل قابض ابدين وبعد جنسه كان مضمونا ضمان الرهن عند  
يوسف وضمان البيع عند محمد وهو قول ابي ج وضمان الفضيعة عند زفر  
فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عتق او ثمة  
عشر فندف في ثمة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة عشر البلاء  
بعض عتق وان كان بالثمن فندف في بعض عتق ويطالب الخمسة عشر الموكل

في البيع بين العبد والمولى

في البيع بين العبد والمولى

في البيع بين العبد والمولى  
 ان يبيع العبد نفسه للمولى  
 او للمالك او لغيره  
 فانه يملك نفسه  
 ولا يملك غيره  
 ولا يملك العبد غيره



عند أبي يوشى لان الزهني يعنى بالاقول من قيمته ومن الدين وعند محمد  
 يكون مضمونا بالتمس وهو خمسة عشر وليس للوكيل بشره عين شره لنفسه  
 فلو شري بخلاف جنس من مسمى او بغير النقود اى لم يكن التمس مسمى  
 فاشري بغير النقود او غيره باسم بعينه وقع له في هذه الوجوه لان خلاف  
 امر الامر ويجزئه الامر لانه حصص ذايه فلم يكن مخالفا وفي غير عين موكل  
 الا اذا اضاف العقد الى مال امره او اطلق ونوى اى قال الوكيل اشترى  
 بهذا الف وهو ملك الموكل او اطلقه لكن نوى الشراء للامر يكون للامر  
 ويبطل العرف وان لم يفارقه الوكيل دون امر يعنى يجوز التوكيل بعقد  
 وان لم ويبطل بما ذكر والمراد التوكيل بالام لا دون قول السلم لانه لا  
 يجوز فان الوكيل لا يبيع طعاما في ذمته على ان يكون التمس لغيره وهذا  
 لا يجوز واعمالا لا يعتبر مفارقة الامر لانه ليس بعقد التمس بالعقد قبض  
 وهو الوكيل وان قال يعنى هذا الزيد فباعه ثم اشترى الامر اى اشترى ان  
 امره بالشرى اخذ زيدا لان قوله يعنى زيدا اقرار بتوكيله لان البيع لا يكون  
 له الا بالامر فلا يصدق في ان كان امره فان صدقه اى صدق زيد بالشرى  
 انه لم يامر لا ياخذ لان اقرار المشتري ان يرد بده انما قال جبر لان المشتري  
 ان سلمه الى زيد طوعا يكون بيعا بالتعاطى لان التسليم على وجه البيع يكتفى  
 البيع بالتعاطى وان لم يوجد نقد التمس ومن وكل بشره لحم من بدرهم  
 فشري منوين بدرهم ما يباع من بدرهم لو لم موكله من نصف درهم هذا  
 عنده وعند ما يلزم من ان بدرهم لانه الموكل امره بصف الدرهم الى التمس

للموكل

وقضى انه سعى من فاد المشتري به منوين فقد زاد خيرا ولم انه امر بشره  
 من ولم يامر بشره الزيادة فنيقذ شره عليه وشراء الزيد على الوكيل  
 وانما قال ما يباع من بدرهم لانه لو اشترى لحال لا يباع من بدرهم بل اقل  
 يكون الشره واقعا للوكيل بالاجماع لان الامر من بشره لحم يساوى من  
 منه بدرهم لا باقل فان امر بشره عشرين عشرين بل اذكر عن فشري احد  
 انما وقع في هذه الصوة على الامر لان التوكيل مطلق وقد لا يتحقق الجمع بينهما  
 او بشره ثوبا بالف وقيمتها سواء فشري احدهما بنصفه او باقل صح على الامر  
 وبالاكثر اى لا يقع على الامر بل يقع على الوكيل الا اذا شري الاخرى باقى  
 التمس قبل الخصومة لان المقصود حصول العبد بالالف وعند التمس  
 احدهما بالكنز من النصف قرر ما يتبعان الناس فيه وقد روي عن التمس بالشرى  
 به الباقي فصح على الامر وان قال شرية بالف وقال امره باقل منه فان كان  
 اعطاه الف صدق سوان سواء لانه امين فيه وقد روي عن الخرج  
 الامانة والامر يدعى عليه ضمان جسمه وهو نيك والاف فالامر لانه خالف  
 حيث اشترى بالف ما لا يايده والامر يشاؤل ما يايده وان لم يكن له  
 الف وسواى اقل منه صدق الامر لظهور المخالفة لان الامر وقع بشره  
 ما يايدها بالف والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير الحلف  
 وان سواء مخالفا لانه الوكيل والموكل بمنزلة البائع والمشتري وقد  
 وقع الاختلاف في التمس وموجب التحالف ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما  
 فيلزم البيع المأمور وكذا في مقامين لم يتم له غنا فشراء فاختلفا بان

ولا يابى ان يكون ما يايده  
 من غير ان يكون ما يايده  
 على ان يكون ما يايده  
 ولا يابى ان يكون ما يايده  
 من غير ان يكون ما يايده  
 على ان يكون ما يايده

للموكل  
 للموكل  
 للموكل

عبد الله بن ماري  
 ولا يابى ان يكون ما يايده  
 من غير ان يكون ما يايده  
 على ان يكون ما يايده



الوكيل استثنى باللف وقال الامر بل باقل منه وان صدق البائع للمالك  
 في الاظهر قبل التخالف هنا لان قناع الخلاف يتصدى البائع اذ هو  
 فيجعل تصادقها بمنزلة انشاء العقد وفي المسئلة الاولى وهو غايه في اعتبار  
 الاضلاف والى هذا مال الفقيه ابو جعفر وقال قاضي خان وسواهم في قول  
 يتجافاه لان البائع ان يتوفى الثمن فهو اجتناب عنها وان لم يسوق فهو  
 اجتناب عن الامر فلا مغلل له وهذا قول الامام ابي منصور قال في الهداية  
 وهو اظهر وفي الكافي صحيح **فصل** لا يصح بيع الوكيل وشراؤه ممن  
 يرد شهادته له وقال لا يجوز ان كان بمثل القيمة الا ان يبيع وكما تبين هذا  
 ما في الهداية وفي تمة الفتاوى نقل عن مسيطر السرخسي بيع الوكيل ممن لا  
 قبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز عندنا في بيعه وبأكثر من قيمته يجوز  
 القيمة وفي رواية البيوع والوكالة لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز انما  
 الخلاف في البيع بعين يبيع ويصح بيع الوكيل به بما قل وكذا والعرض  
 والنسبة اي بالنسبة الموقلة هذا عندنا وعندنا وهو قولنا في لا يجوز  
 بقضاء لا يتعابن الناس في مثله ولا يجوز الا بالفقود حاله او الى اجل  
 متعارف لان المطلق ينصرف الى المتعارف ويقيد شراؤه بمثل القيمة وزيادته  
 يتعابن الناس فيها وهي ما يقوم به مقوم ان لم يعرف سمي انما قال هذا لان  
 اذا كان سمي معروفا بين الناس لا ينعى فيه العيب وان كان فلهذا  
 وانما فرق ابو جعفر بين البيع والشراء لان في اعتبار الاطلاق في الشراء  
 رخصة انه يترتب به جميع ما يملكه الموكل وبن زيادة فيه ضرر عظيم وحق

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

بيع نصف فن وكل يبيعه لان اللفظ مطلق عند قيد الاجتماع  
 فيجوز مطلقا فصار كما لو وكله ببيع المكمل والموزون هذا عندنا  
 لا يجوز لان فيه ضرر للشركة الا ان يبيع الباقي قبل ان يختصا فانه يجوز  
 لان فيه ضرر للشركة الا ان يبيع وبما قرناه بتبين وجه اقتضاه الخلاف  
 بما يتعيب في الشركة وفي الشراء يتوقف شراؤه على الشراء الباقي اي في الوكيل  
 بشرط العبد ادلت على نصفه يتوقف شراؤه فان اشترى باقية قبل ان يختصا  
 لزوم الموكل والا لزم الوكيل وانما فرق ابو جعفر بين البيع والشراء لان الامر  
 البيع صادق ملكه فاعتبر فيه اطلاقه بخلاف الامر في الشراء وانما مال  
 ان في الشراء تمة ان يترتب له نفسه ثم ندفعه فيلقبه على الموكل ولا تمة في  
 البيع فيرد عليه ان الوكيل بشرط شراؤه لا يملك ان يترتب له نفسه  
 ولا بمضاوحي اخذ رهنا وكفيل بالثمن فلا يضمن ضايع اي الرهن  
 في ذمه او توفى اي المال على الكفيل لم يقل ما على الكفيل لما فيه من ابرام  
 وهو ان لا ينوي ما على الاصيل وهو يكون بالمرافقة الى طمك ما لكي يري  
 الاصيل عن الدين بالكفالة او لا يري الرجوع على الاصيل بوجه مغلل او  
 به ثم يوت الكفيل مغللا ولو رد ببيع على وكيله في عيب يحدث مثله  
 قال يحدث مثله لان في رد ما لا يحدث مثله اصلا كما صرحنا في رد الاصل  
 الى جهة بنية او نكول ردة على الامر وكذا باقرار فيما لا يحدث مثله ان  
 بقضاء انما قال فيما لا يحدث مثله لانه اذا كان فيما لا يحدث مثله لزمه ان  
 له ان يخاصم الموكل فيلزمه بنية او نكول ان كان الرد عليه بقضاء والا فلا

ومن ذكر الخلاف في الصون  
 العاشر لم يكن على بنية

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

قد علم من هذا حكم الرد فيما لا يحدث  
 اصلا بطريق الدلالة منه



وانما قال ان رد بقضائه لانه ان كان بغير قضاء ليس له الرد على الموكل  
 والاختصاصية معه في عامة الروايات والتفصيل يطلب من الهداية ثم ان  
 اشراط البينة او النكول والاقراء فيما يحدث مطلقا ظاهر وهما حدث  
 في الجملة لكن لا يحدث في هذه المادة اذ كان تاريخ البيع مثبتا على المالك  
 او كان العيب مما لا يعرف الا بالنسبة او الاطباء فان قولهم وقول الطبيب  
 في توقيه الخصومة لاني الرد فيفقروا الى احدى هذه الحجج الرد حتى لو علم المالك  
 بتاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى ثبوتها كما اذا كان العيب بالحدث  
 اصلا وان باع نسا فقال امره وامرته بتركه بقدره وقال اوكل اطلقت صدق  
 الامر لان الامر يتبادر منه ولادلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضار  
 لان الاصل فيها العموم فقامت دلالة الاطلاق ولا يفتقر تصرف احد الوكيلين  
 وحده فيما اذا وكل به دفعة واحدة بان قال وكلتكم بفلان وامادوا  
 على التعاقب بل لا بد من ان يفرد بالقرق ذكره في غاية البيان التي هي  
 وفيه خلاف زفر ورد ودية وعارية وعصب ذكرهما قاضي خان في شرح  
 جامع الصغير وقضادين وطلاق وعق لم يعوضا اما في الخصومة فلا  
 الاجتماع فيما يفيض الى الشغب والراي يحتاج اليه سابقا للتقدم للخصومة  
 واما في الصور الاخر فلمعدهم الحاجة الى الراي ولا يقع بيع عبد ومكاتب  
 وكافر ذميا كان او حرييا لا خلاف في الحرق اما خلاف اني في الرد  
 اذا مات على ردية نص على ذلك الفقيه او اللب في شرح الجامع الصغير  
 بما لا صغير الملم وشراؤه به اي بانه لان الكفر والرق يقطعان الولاية

هذا هو الحق لا يخفى ما في رد الموهوم التمسك بالادلة  
 في رد الموهوم التمسك بالادلة  
 في رد الموهوم التمسك بالادلة

هذا هو الحق لا يخفى ما في رد الموهوم التمسك بالادلة

**باب الوكالة** بالخصومة والقبض للوكيل بالخصومة القبض عينا  
 كان او دينا هذا ظاهر الرواية ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
 وفيه خلاف زفر والفتوى اليوم على قوله لظاهر الخيانة في الوكلاء  
 كالوكيل بالعائني على اصل الرواية لانه في معناه وضعا الا ان العرف بخلافه  
 وسوقا على الوضع والفتوى على ان لا يملك القبض كذا في الهداية و  
 في غاية البيان يعني ان الوكيل يتقاضى الدين يملك القبض اتفاقا في جري  
 كتاب الوكالة لكن فتوى المشايخ على ان لا يملك لفساد الزمان وللوكيل القبض  
 الدين بالخصومة خلافا لما لا الذي يقبض العين هذا بالاجماع فلو قام  
 الحق بادة التفرج لمقرعه على ما تقدم من ان الوكيل يقبض العين لا يكون  
 وكلا بالخصومة حجة ذي اليد على وكيل يقبض عبدا ان موكله باعه منه  
 يقصر به ولا يثبت البيع هذا التحسان والقياس ان يدفع الى الوكيل لان  
 البينة قامت لا على خصم فلم يعتبر وجه التحسان انه خصم في قصره لقيام  
 مقام الموكل في القبض فيقصر به قيام ثانيا على البيع اذا خصم الخصم  
 لم يقل اذا خصم الغائب لان حضوره ليس بشرط كما يقتضيه وكيل نقل  
 المارة والعبد بلا طلاق وعق اي بلا ثبوت وادمنه الواقعة حجة ثمة  
 حجة المارة والعبد عليه حتى يحضر الخصم ويقوم عليه اي لا يقع الطلاق  
 حتى يحضر الخصم ويقوم حجة ثمة عليه وصح اقرار الوكيل بالخصومة بقبض المال  
 ان كان وكلا من جانب المدعى وبوجوبه ان كان من جانب المدعى عليه  
 عند العائني وعند غيره التحسانا وكنت يخرج به عن الوكالة هذا عند

باب الوكالة بالخصومة والقبض للوكيل بالخصومة القبض عينا

هذا هو الحق لا يخفى ما في رد الموهوم التمسك بالادلة

هذا هو الحق لا يخفى ما في رد الموهوم التمسك بالادلة



وحمد وعند ابني يونس يصح عند غير القاضي ايضا وعند زفر  
 الثاني وهو قول ابني يونس اولاً لا يصح اصلاً وهو القياس لانه ما من  
 بالحضرة وهي متارعة والافراد ايضا دالاً لانه سلمة والامر بالبئى  
 لا يتناول هذه وجه التحسان ان التوكيل صحيح فيدخل تحت ما يملكه  
 الموكل وهو جواب مطلقاً الجواب عرفاً جاز لانها سبب فيصرف اليه  
 تحريماً للمصلحة كوكيل رب المال اى محتاجها صار كالا يبيع وكيله  
 بقبضه له على المكفول عنه لان الوكيل يعمل لغيره ولو محتاجها صار  
 لنفسه ومصدق التوكيل بقبضه ان كان غرضاً يدفع دينه الى الوكيل  
 لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه خالصه اذ الدين تقضى بانها  
 ثم ان كونه الغايب دفع الغرم اليه ثابتاً لانه لم يثبت الاستيفاء حيث ان  
 الوكالة والقول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الاداء ورجع به على الوكيل  
 فيما بقي في يده لان غرضه من الدفع براءة دينه ولم يحصل فله ان  
 قبضه وفيما صاع لانه بتصديقه اعترف انه حتى في القبض وهو مظلوم في  
 هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا اذا كان ضمنه عند دفعه يجوز  
 قوله ضمنه التدبير والتخفيف وما ضمنه ما اخذ الطالب ثانياً لان ما اخذ  
 الوكيل لانه امانة في يده لتصادقها على انه وكيل والامانات لا يجوز بها  
 الكفالة ذكره في البتية اورد في اليه على ادعائه غير مصدق وكنت  
 هاتين الصورتين ان الكفالة والغرم يضمن الوكيل اذن ضاع المال  
 وان كان اى ان كان مصدق التوكيل مودعاً لم يضمنه اليه اى

دفع احد ما عينا اذ لا يجوز له  
ان ينكر اذا كان خصمه محاضوا  
بربها الجواب

*[Signature]*

محمد علی

لأنه لا يخفى علينا  
مضمون عليه

الوديعة الى مدعى الوكالة لان تصدقة اقرار بالغير بخلاف الدين  
على امر ولو قال تركها المودع ميراثا له لا وارث له غيري اى ادعى ان  
المودع مات وترك الوديعة ميراثا له وصدة المودع امر بالرفع اليه  
ولو ادعى الشراء منه لم يؤمر لانه اقرار على الغير بخلاف ما تقدم لانهما  
على موت المودع فكان هذا اتفاقا على انه ملك الوارث ومن وكل بعض  
مال وادعى الغريم قبض جائنه ولا يثبت له دفع اليه ويختلف دأبه على قبضه  
اذا حضر وانكر القبض لا الوكيل على العلم بقبض الموكل الدين لانه نائب  
لاجرى في الايمان قال القزويني في كتاب القرب وقال زفر حنيفة على  
فان ابى ان يخلف خرج من الوكالة وبه قول زفران البنية لما جاز ان  
على الوكيل لما فيه من تعاطف من خصوصية جاز ان يختلف ليسل فثبت هذا  
الغنى ولا يرد الوكيل بعيب قبل حلف المتأمرى لوقال البائع غنى هو  
رضى المتأمرى بالعيب والفرق بين هذين المسئلة وما تقدم من مثله الذي  
ان التدارك ممكن هناك بل يتردد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله  
ههنا غير ممكن لان القضاة بالفتح ماض على الصحة وان ظهر الخطا عند ادعى  
ع كاس مذهب في العقود والبيع ولا يختلف المتأمرى عند بعد ذلك لانه  
لا يفيد وما عندهما فيجب ان يتجدد الجواب في الفضلين والآخر لان التدارك  
ممكن عندهما لبطالان القضاة وميل اللاحق عند ابى يؤمن ان يؤخر في الفضلين  
ومن دفع الى اخر عشرين دراهم ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرين نفقيا  
لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشرء والحكم فيه ما ذكر قبل هذا المختار في

من هذا القدر المذكور في المحدثات وقد نرى  
تأجج الرغبة فيه

صمد العبد  
 لانه قد اذبح  
 الدين فاذا قيل  
 فان الاذبح  
 منها ان المذبح  
 نفسه  
 استند القول  
 على قوله  
 ان العبد  
 لم يدرك  
 ان العبد  
 لا يخاف  
 الاذبح  
 ان العبد  
 لا يخاف  
 الاذبح  
 ان العبد  
 لا يخاف  
 الاذبح

وخلال الذكر

عشق لم فنی رہا۔







ما لكا او حكما بان كان غايبا ذكر قيمة ليصير معلوما ولا عبرة في ذلك  
 للتوصيف لانه لا يجري بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه شي  
 الى ذلك في الهداية ونقول انه في يد عطف على قوله باللائحة اليه  
 حتى دفا لاقتمال ان يكون رهونا او نحو سابالن في بن وفي غير  
 المنقول وهو العقار بذكر الحدود في الدار وكذا في الضيقة باليمن  
 التحديد وان كانت مشهورة عند وعند ما لا يشرط لان الشهادة معينة  
 عند الاربعة او الثلاثة لاختلاف في انه لا يكفي فيه بذكر واحد وكذا في  
 حديث عند ما خلافا لابي يوسف وهل يقع بذكر ثلثة حدود قال علماء  
 الثلاثة نعم وقال زفرلا وهي مسألة كتاب الشروط في البديع واسما اصحابنا  
 ونسبهم الى الجدل لان تمام التعريف به عند ابي ج و لو كان الرجل مشهورا  
 يكفي بذكرى وبانه في يد لا بد منه لانه انما يستصحبهما اذا كان في يد  
 والائت اليه اليد في الابنية لم يقل بحجة لانها يتناول الاقوال او علم القاضي  
 ولا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يد لما فيه من التهمة الواضحة واليحيى ما  
 فيها من الضرر لصاحب اليد واذابت اليد بالبيعة او علم القاضي ترفع  
 هذه التهمة وليس من قبيلها ما قيل ان الدار اذا كانت في يد رجل امانة فوضع  
 المدعي ودوا اليد على ان ذال اليد لا يقول انها امانة في يد حتى يتم المدعي  
 بيته على انها في يد ذي اليد فان مبناه على مواضع الخصمين وشاهدي  
 زور ولا مدفع لها والمطالبة به عطف على قوله وان في يد وبهذه في  
 في دعوى العقار ما اندفع في المنقول بزيادة قوله بغير حتى وادخلت

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

قال القاضي اخضع عنها فان اقر اي قرا او انكر وسال المدعي البيعة  
 فان اقام قضي عليه وان لم يتم هذا ينظم صورتي ادا ما ان يقول لا  
 انكر ولا اعترف والاخرى ان لا يقول ذلك بل يكس وفي الاولى لا يخلف  
 عنه وعند ما يخلف كما في السكون لتساوق قوله بالتعارض ثم عند  
 حتى يقر او ينكر ذكر القبا في فاوله وفي الثانية يخلف بلا خلاف  
 بقوله حلفه ان طلب خضم هذه الصورة فان نكل مرة اي قال لا اخطف او  
 بلا افة قضى عليه بالكول لم يقل وقضى عليه بالكول لعدم دلالة على انه  
 حقه ان يقضي فكم من شئ ليس حقه ان يقع ويقع بعد الوقوع بقبول ثمانية  
 الفاسق والفضل بها وعرض اليدين ثلاثا ثم القضاء او طول لا يرد اليدين  
 على مدعي وان نكل خضم فالثاني فان عند اذ نكل الخضم يرد اليدين  
 على المدعي فان حلف قضى له فان انقطعت الملائمة وعند ما يخلف المدعي  
 بدعة واول من قضى به معاونه وبني مخالفه للحديث المشهور يعني بدعة  
 من رودة بدلالة قوله وبني مخالفه للحديث المشهور فلا يحتمل التأويل بانه  
 ليس المراد ان ذلك امر ابتدعه معاونه في الدين بناء على خطاه بل المراد  
 مبتدع لم يقع العمل به الى من معاونه لعدم الحاجة اليه ولا يخلف عند  
 لهما والفتوى على قوله ما في النكاح من التهمة والخائنة في نكاح صورتها  
 يدعي رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والاخر بكرة ورجعة صورتهما ان يدعي  
 المرأة في العدة او بعدها او هو عليها بعد العدة انه راجعها فها وانكر الاخر  
 ايلا صورتها ان يدعي المولى عليها بعد المدة او هي عليه بعد المدة او قبلها انه

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن

كذا في المتن



فادفها وانكر الآخر واستبدل صورتهما يدعى امة على مولاها انها اولدت  
منه ولد اقراماً واسقطت سقطا متبين الخلق وانكر المولى لا يجري  
في هذه المسألة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها يكون اقراراً منه ولا  
يعتبر بحجدها ورق صورتهما ان يدعى رجل على مجهول رقاً او يدعى  
عليه انى رقيقه وانكر الآخر والمرد مجهول الحال صريح في فضول العمادي  
للمجهول النسب كما توهم ونسب وفي المنظومة ولاد قال في الحقائق لم  
ونسب لانه انما يتخلف في النسب الجرد عندما اذا كان ثبت باقران كالأب  
والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ولاد صورتهما ان يدعى رجل  
معروف انه معتقه ومولاه لو ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في  
الموالاة ذكر قيد المعروف في الحقائق وانما يتخلف عندما لان النكول  
اقرار او الظاهر انه يخلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهر ان غير  
صادق في ان كان اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا كان النكول اقرار  
والاقرار يجري في سن الامور فيخلف حتى اذا نكل يقضي بالنكول والى  
ان المرء كثيراً ما يحتج بغير اليمين الصادقة فيستدل بشيئا ولا يخلف واذا  
حمله على البذل لا يثبت الاقرار بالشك فيحمل على البذل لان انزاله باذلا  
اولى كي لا يصير كاذبا في الاتحار والبذل لا يجري في هذه المسألة  
ههنا ترك المنع والاعراض عن المسارعة لا الهبة والتعليك صريح بذلك في  
الهبة وشروطه فحق عدم جريانه في الصور المذكورة انه لا يعمل فيها فان  
الحقوق لا يتباين تناولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكول

في هذه المسألة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها يكون اقراراً منه ولا يعتبر بحجدها ورق صورتهما ان يدعى رجل على مجهول رقاً او يدعى عليه انى رقيقه وانكر الآخر والمرد مجهول الحال صريح في فضول العمادي للمجهول النسب كما توهم ونسب وفي المنظومة ولاد قال في الحقائق لم ونسب لانه انما يتخلف في النسب الجرد عندما اذا كان ثبت باقران كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ولاد صورتهما ان يدعى رجل معروف انه معتقه ومولاه لو ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في الموالاة ذكر قيد المعروف في الحقائق وانما يتخلف عندما لان النكول اقرار او الظاهر انه يخلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهر ان غير صادق في ان كان اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا كان النكول اقرار والاعراض عن المسارعة لا الهبة والتعليك صريح بذلك في الهبة وشروطه فحق عدم جريانه في الصور المذكورة انه لا يعمل فيها فان الحقوق لا يتباين تناولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكول

على البذل بكنه اسكان معناه ولا يلزم ان يثبت عليه فائدة فانه قد يقع ما قبل لم لا يجزى البذل في هذه الاشياء

جز البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل نكولاً فيحمل على الاقرار وقد  
سواء كان حد الزنا او حد القذف او حد الشرب واحداً هذا بالاتفاق  
ووجه الفرق عندهما ان الاقرار يجري فيها لكن النكول اقرار فيه شبهة  
والحدود تدرى بالبيهاة واللعان في معنى الحد وحلف اقرار  
وضمن ان نكل ولم يقطع لان النضام يعمل فيه النكول دون القطع فصلا  
اذا شهد عليها رجل وامرأتان وكذا الزوج ان ادعت طلاقاً لانه يخلف  
في الطلاق بالاتفاق فان نكل يثبت الطلاق وبغير المهر وكذا في  
ان ادعت مائة مال اي ان ادعت المائة النكاح وغرضها المال كالمهر  
فانكر الزوج يخلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحلف عند لان المال  
بالبذل لا التحل وفي النسب اذا ادعى حقاً مالا كان كارت ونفقة او  
غيرها مال كحق الحضانة في اللقيط وامتناع الرجوع في الهبة وكذا في  
القود فانه يتخلف بالاجماع فان نكل في النكاح حتى يقربا ويخلف  
دونه يقتض فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجري فيها البذل بخلاف  
النفس هذا عند وعند ما يلزم الارش في النفس وما دونها لان النكول  
اقرار فيه شبهة فثبت به المال دون القصاص قال في بيته حاضر اي  
في المصراة ذكر هذا القيد لانه لو قال في شهود الا انهم غيب يحمل  
كما اذا قال لا بينة في وطلب حلف الخصم لا يخلف وقال لا يخلف ونحوه  
اي في رواية من الحقائق ويكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي اي ان اي  
الخصم عن كفي لانه اي دان معه حيث دان ثلثة ايام والغريب عطف على

على كنه

على كنه

في النكاح قصور

على كنه



المنسوب في لازم قرر مجلس حكم اي لازم المدعى الغريب الى ان يقوم  
 عن مجلس حكم ولا يكفل الغريب الا الى اخر المجلس فان ابي بالينة فيها ولا يخلف  
 ان شاء او يدعيه وحلف بالله تعالى بالطلاق والعتق فان اخطأ خضع في حقه  
 بهما في زماننا لكن لا يقضي عليه بالكل لانه امتنع عما هو منى عنه شرعا ووقفي  
 عليه بالكل لا ينفذ ويغلب عليه بصفاته اي بذكرها وكفى بحسن عن العطف  
 كي لا يتكرر عليه اليمين لا بالزمان والمكان خلافا لما في فانه يغلب بها  
 ان كان اليمين في قساة او لعان او في مال عظيم وحلف اليهودي بالله تعالى  
انزل التوراة على موسى والنصراني بالله تعالى انزل الانجيل على عيسى  
 الحواري بالله تعالى الذي خلق النار والوثني بالله تعالى لان الكفار باسهم تصيدون  
 بالله تعالى فان الذهبية منهم لا يتقدرونه تعالى ولا دلالة في قوله تعالى ولينهم  
 الاية على ذلك بل لان الوثني يعبد غير الله تعالى ويعتقد انه يع حلقه ولا  
 يخلفون في معابدهم ويحلف على حاصل في البيع والشراء بالله تعالى ما  
 بيع قائم او نكاح قائم في حال وفي الطلاق ما ياتي منك الان  
 في الفص ما يجب عليك ردة لاعلى السبب بالله تعالى ما جئت ونحو اي  
 نكحتها وما طلقها وما غصبه لان هذه الابواب قد تقع ثم ترفع براخي  
 كالطلاق والاقالة والنكاح الجديد والهمة فيحلف عليه لانه لو حلف  
 على السبب يتضرر المدعى عليه وهذا لانه لو حلف على نفي السبب كالبيع و  
 نحو يكون كاذبا ولو لم يخلف يجب تسليم البيع العايد الى ملكه بالاقالة  
 لانه لو ادعى المعلن الطاري لم يقبل قوله واذ حلف على حاصل قد

لكنه

لكنه

في البيع والشراء  
 في النكاح والطلاق  
 في الفص ما يجب عليك ردة

وفي المدعى والمدعى عليه حقهما العلنا ان مقصود المدعى من دعوي  
 المبيع ونحو بنون الحكم وتبي امكن ايفاء حقها كان او لم يكن فادحق  
 ادعيا واتوا الاخر هذا عندهما وعند ابي يوسف يخلف على السبب في جميع  
 ذلك الا عند تعرض المدعى عليه بان يقول ايها القاضي قد ربيع الانسا  
 شيئا ثم يقيله في يخلف القاضي على الحاصل وعنه انه ينشط القاضي الى  
 انكار المدعى عليه ان انكر السبب يخلف على السبب وان انكر الحكم يخلف  
 على الحاصل وعليه اكثر القضاة وقال في اللام بفوض الى راي القاضي  
 كذا في الكافي الا اذا ترك النظر اي يلزم من اخلف على الحاصل ترك النظر لانه  
 فيحلف على السبب بالاجماع كدعوى شفعة بالجار ونفقة متبوعة والخم  
 لا ابراما بان كان شافيا اذ لو حلف على الحاصل بالله بما هو متحقق للشفعة  
 او ما لها عليك النفقة يصدر في يمين في معتقة فيفوت النظر في حق  
 المدعى وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي عتقه فانه لا ضرر الى  
 اخلف على الحاصل لان السبب لا يمكن ارتفاعه فان العبد اذا اعتق  
 ياتق ولعايل ان يقول نعم اذ اعتق سلا لا تسرق لكن يجوز ان يعتق  
 كره فيكره ردة بهذا الاعتبار وفي الالة والعبد الكافي على الحاصل لانه  
 يتكرر الرق عليها بالركة والحق والسبي وعليه بنقض المهدد والحق  
 والبسر فيرتفع السبب فيها ويخلف على العلم من ورث شيئا فادعاه اخر  
 لا علم له باصنع المورث فلا يخلف على البقاء وعلى البقاء اي على العتق  
 ان وهبه او انتزاه لوجود المطلق لليمين اذ الشراء سبب لبثوث الملك



وضعا وكذا التهمة وصح فدا الحلف والصحة ولا يحلف بعد ابد الالة  
 اسقط حقه والله علم **باب الخالف** لو اختلفا في قدر الثمن او المبيع  
 لمن يبرهن وان برهننا حكم لمثبت الزيادة وهو البائع في الاول والمتري  
 في الثاني وان اختلفا فيها كما اذا قال البائع بعث هذا بالفضين وقال  
 المتري بل بعته مع الاخر بالف فحج البائع في الثمن وحجة المبيع في المتري  
 اولى وان عجزا عن إقامة الحجة في اي صورة كانت من الصور المذكورة ولم  
 يرض واحد منهما بما قاله الاخر بعد ما قيل لكل واحد منهما اما ان ترضى بما  
 صاحبه والا فخذ البائع عليك تخالفا لم يقل رضى كل بزيادة يرعيه  
 لاعدم رضى والا تخالفا لان شرط الخالف عدم رضى واحد منهما بما  
 الاخر لاعدم رضى كل منهما بما قاله الاخر وحلف المتري اولا في الصور  
 هذا قول محمد وابي يوسف اخر او هو رواية غريبي وهو الصحيح لان  
 استدما انكار الالة يطالب اولا بالثمن اولا لانه يتجمل فائدة التناول وهو  
 الزام الثمن ولو برأه يمين البائع تباخر المطالبة بتسليم المبيع الى من ان  
 الثمن وفي المقاضيم والعرف بدار القاضي بآياتها شاذ لا استوارها وحلف  
 كل على نفي ما يدعيه الاخر ولا حاجة الى ضم ابيات ما يدعيه وهو في الزيادة  
 حليف بغير الابتناء الى النفي تاكيدا ولا في الاقتصار على النفي لان الالمان  
 على ذلك وضعت وصح القاضي البائع اي بعد الخالف بطلب منها او  
 احدهما وقيل بنفي بنفي الخالف والصحيح هو الاول ذكر في الحاشية  
 نكل لانه دعوى الاخر يعني اذا انقل به العضا اذ يدونه لا يوجب شيئا

محمدي

اما على اعتبار ان النكول بزل فظاهر واما على اعتبار انه اقرا فلا  
 اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراجه ثم اعلم ان الخالف اذا  
 كان قبل قبض احد البديلين قط وهو قياس وان كان بعده ففي الحقيقة  
 لان القابض منها لا يدعي شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الاخر  
 لكن عرفاه بالفض وهو قوله صلح اذا اختلف المتبايعان والتمه قايمة  
 بعينها تخالفا وترازا كذا ذكر في البيهقي ولا يخالف في الاجل سواء اختلفا  
 في الاصل او في وصفه خلافا للفرق والثاني وشرط الحيات سواء اختلفا  
 اصله او في مدرته وقبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف  
 المتري ان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عندهما والقول للشرقي  
 وعند محمد والثاني يتخالفان وينفي البع على قيمة الهلاك وعلى هذا اذا  
 خرج المبيع عن يده او تغير وصار بحال لا يقدر على رد العيب ان كان  
 يدعي عقدا ينكره الاخر ولهما ان الخالف بعد قبض المبيع على خلاف  
 ورد الشرع به في حال قيام السعة ولا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البائع  
 بترك حصته الهالك في يتخالفان هذا عند وقال ابو يوسف يتخالفان في  
 الباقي وينفي العقد فيه ولا يتخالفان في الهلاك والقول في غنة للشرقي  
 وقال محمد يتخالفان عليهما وينفي العقد فيها ويرد الباقي وقيمة الهلاك  
 هذا على تحريم عامة المناخي على ان الاستثناء ينصرف الى الخالف وقال  
 مناخي بل ينصرف الى يمين المتري والمعنى لا يتخالفان عند ويكون  
 قول المتري لانه انما يحلف اذا كان منكرا ما يدعيه البائع فاذا اخذ

صدقه

صدقه

صدقه



الباقى صلحا عن جميع ما ادعاه على المتوى فلا حاجة الى تحليف ويرد  
عليه ان الاخذ معلق بنية البائع ولو كان اخذ الباقي بطريق الصلح  
لكن معلقا بنيةه ولا في بدل الكتابة هذا عنده وقالوا بخالفان وتنفخ  
الكتابة وهو قول الشافعي ولا في راس المال بعد اقالته وصدق المسلم  
اليه ان حلف لان الاقاله في باب التمسك ليس يسع بل هو بطلان من كل وجه  
فان رب المال لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم يكن فيما معنى البيع  
حتى يخالفان فاعبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المتكر حقيقة فكما  
القول له ولا يعود المسلم بخلاف البيع فانه ينفخ بالاقالة بعد الخالف  
ويبقى البيع اذا اختلفا في قدر الثمن بعد اقالته ولو اختلفا في بدل الاجارة  
او المنفعة قبل القبض اي قبل قبض بدل الاجارة في احد الصورتين و  
قبض المنفعة في الاولى يخالفان وحلف المتاجر او لا ان اختلفا في الاجارة  
فالموجران اختلفا في المنفعة واي ثمن ثبت قول صاحبه واي برهن قبل  
وان برهنا في الموجرا او في ان اختلفا في الاجارة ووجه المتاجر ان اختلفا  
في المنفعة اعتبارا للمثبت الزيادة ووجه كل في فضل يدعيه ان اختلفا  
فيها واقاماها ولا يخالفان اختلفا في قدر الاجارة بعد قبض المنفعة  
القول للمتاجر لانه منكر للزيادة فهذا عندهما ظاهر لان هلاك العقود  
ينع الخالف عندهما وعند محمد كذا لان البيع انما ينفخ بقيمة الملاك  
وهنا ليس للمنافع قيمة وبعد قبض بعضها خالفان وحت فيما بقي لان  
تتعد ساعة فامة فكانها تتعد بمقدور خلفه فيما بقي تخالفان لا

محمد

محمد

لا فيما مضى والقول للمتاجر فيما مضى لانه المتكر وان اختلفا في وقت  
في متاع البيت والبنية اي لو اصد منها فلهما ما صلح لها وله ما صلح له  
ولهما مع اليمين وان مات احدهما فامسك كل اي يصلح لهما للحي معه  
اي مع اليمين هذا عنده وقال ابو يوسف يدفع اليها ما يجزئها مثلهما  
له مع يمينه والطلاق والموت سواء لقيام الورثة مقام المورث وقال  
ان كانا حيتين فكما قال ابو ج وعبد الموت المسك لورثته وان كان  
احدهما مملوكا فالكل للميتة والحي هكذا في عامة الكتب في شرح الجا  
الصغير للشيخ حتى انه هو وفي رواية محمد والزعفراني للميتة بالاراء بعد الموت  
وقالا العبد المأذون والمكاتب كالحرة **فصل** لو قال ذو اليد  
هذا الشيء او دعيته او عارنيته او جريته او رهنيته ردا ونصبة منه و  
برهن عليه سقط حضرة المدعي لان يدسوا ليست يرد حضرة وقال  
ابو يوسف ان كان ذو اليد بلا صاحبا تدفع الحضرة لانه كان  
بايجل لا صمالي ان يدفع ما في يده الى من يغيب عن البلد ويقول له اودعه  
عندي بحضرة اليهود كي لا يكون لاحد الدعوى على وقال ابن شبرة لا تدفع  
الحضرة مطلقا وقال ابن ابي ليلى تدفع بلائيمته وسهما اول خامس وهو  
على ما سياتي ولذلك سميت المسئلة محنة كتاب الدعوى وان قال اسرني  
من الغائب اقر في هذه الصورة بيد الحضرة فلا تسقط عنه او قال المذ  
غصبة او سرقة او سرق مني لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه  
بين بخلاف دعوى الملك المطلق فانه خصم فيه باعتبارين وان

عليه

عليه

عليه

صاحب الدعوى



برهن ذواليد على ايداع زيد هذا عندما خلافا لمحمد كما لو قال الشوق  
 اودعه من الغيرة لا اتمال ان يكون هو الذي اودعه عند خلاف قولهم  
 نعرف بوجهه لا باسمه ونسبه لانهم عالمون بان المودع ليس هو الذي هذا  
 عند وقال محمد لا تسقط الخصومة لانه ما اصاله الى معين يكن للدين تباعده  
 اندفعت لقضيه ولو قال اشترته من زيد وقال ذواليد اودعني هو  
 بلا حجة لانها توافقا على ان اصل الملك فيه غيره فيكون وصولها الى يدي  
 من جهة فلا تكون بين يد خصومة الا اذا برهن المدي ان زيدا وكله قبضه  
 لانه اثبت بينه وبينه الحق باسماها **باب** دعوى الرجلين في حياجر  
 في الملك المطلق اتي من حجة ذواليد خلافا للشافعي وان وقت ادمما فقط  
 خلافا لابي يوسف فانه يقول صاحب الوقت اتي ولو برهن خارجا على  
 قضيه لهما هذا عندنا وعندك اتي في احد قوله تاهرت البنيان وان  
 برهن في كاخ سقط التعذر بالجمع وبى الى صدقة هذا الم يورث وان  
 ارضا قال باق اتي وان اوت لم لا حجة له فهي له وان برهن الاخر قضيه  
 لانه البينة اقوى من الاقرار وان برهن ادمما وقضيه لم برهن الاخر  
 لم يقض له الا اذا ثبت سبقه كما لم يقض بحجة خارجة على ذواليد في كاخ  
 الا اذا ثبت سبقه اي اذا كانت امارة في رجل وتكاهظ وادعى الاخر  
 انها روجبة واقام البينة لم يقض له الا اذا ثبت ان تكاهظت وان  
 على شرط شي في ذواليد فكل نصف بنصف وتركه اي لكل واحد منها الخيار  
 ان شارك نصف ذلك الشيء بنصف الثمن وان شارك تركه وبترك احد

من جهة

حجة

حجة

ادمما بعد ما قضى لهما لم يأخذ الاخر كله وهو الباقي ان ارضاه اي  
 ذكر الشيء من ذواليد تاريخا ولم يذري يدان لم يورثا وادخ  
 ادمما ولري وقت ما ادمما فقط ولا يد لهما اي ان ارضاه قال باق  
 اتي وان لم يورثا وادخ ادمما فان كان في يد ادمما فزوال اليد اتي  
 وان لم يكن في يد ادمما فان وقت ادمما فهو اتي وان لم يورث ادم  
 منها فدمر ان لكل نصفه بنصف الثمن وتركه والشر اتي من جهة  
 وصدقة مع قبض اي قال ادمما اشترته من زيد وقال الاخر وهبه له  
 زيد وقبضة او صدقة على زيد وقبضته فبرهننا فمضى الشر اتي في  
 الشر والمهر سواد ورهن مع قبض اتي من جهة مع فان برهن خارجا  
 على ملك مورث او شر لمورث من واحد اي شخص واحد غير ذواليد خارج  
 على ملك مورث وذو يد على ملك ادمم قال باق اتي وان برهننا على شر  
 متفق تاريخا من اتي اي قال ادمما اشترته من ذواليد وقال الاخر  
 من عمر او وقت ادمما فقط استويا فاحاصل انه اذا وقت ادمما فقط  
 فليقا من واحد فصاحب الوقت اتي وان تلقيا من اثنين فمماسوا وان  
 برهن خارج على الملك وذواليد على الشر منه او برهننا على سبب ملك  
 لا يتكرو كالسباع وحلب لبن واتخاذ جبين او ليد او جز صوف فزوال  
 اليد اتي ولو برهن كل على الشيء من الاخر بلا وقت انا قال بلا وقت  
 اذ وارحالا يكون الجواب على ما ذكر بل على التفضل الذي ذكر في هذا  
 سقط وترك المال يد من مع لاهل وجه القضاء هذا عندنا وقال

في صدر الشريعة وان لم يورث  
 ادمما وان لم يورث

كلام صدر الشريعة منها  
 فكل فكل من



وقال محمد ان ذكر اليهود القبض قبل البيئات ويقضي بجواز الشراء  
ويجعل القبض الموجد لآخر العقدين فيقص به لذي اليد ويجعل كانه ذا  
يد باعه ولم يتم الخراج باعه ولم يتم وان لم يتوكل والقبض قضى به للخارج ويجعل  
كان باعه ولم يتم ذو اليد باعه ولم يتم ويؤمر بالتسليم كذا في احتياقي على في  
ما في المبوط السخري ولهما ان الاقدم على الشراء اقرار منه بالملك للبايع فضاء  
كانا قاسما على الاقارب وفيه التماس بالاجماع كذا مهران شيت زيادة  
تفضل في هذا المقام على وجه يضبط به الاقام فتمتج هذا المقول من  
ان برهن المدعيان فان كان تاريخ احد ما سابقا فهو الحق وان لم يكن  
سواء لم يوقعا او تاريخ احد ما اوترا ولم يكن احد ما سابقا فان كان كل  
منها زائدا فماتساويا وكذا اذا كان كل منهما خارجا في الملك المطلق وكذا  
الملك بب الا اذا تلقيا من واحد تاريخ احد ما فقط فانه الحق وان كان  
زائرا والآخر خارجا فالحق في الملك المطلق شاملا للصورت المذكورة  
اذا ادعى مع الملك فضلا كذا قال هو عبدى اعظمه اودتي فردى اليد  
بخلاف ما اذا قال كل واحد هو عبدى كاتبة هما سواء لانها خارجا اذا  
على الكاتب بخلاف المعتق فانه في يد المولى اذا كان صغيرا ولو قال احد  
هو عبدى كاتبة وقال الاخر ديرة او اعظمه فهذا اوتى فالضابط ان  
كل بنية تكون الكرايا تامة من الحق هذا في الخارج وذي اليد في الملك المطلق  
اما في الملك بب فان ذكر سببا واحدا فان تلقيا من واحد فزاد اليد  
وان تلقيا من اثنين فالحق في الملك المطلق شاملا للصورت المذكورة وان ذكر

صلى الله عليه وسلم  
في البيع والشراء  
فان كان تاريخ  
احد ما سابقا  
فانه الحق  
وان لم يكن  
سواء لم يوقعا  
او تاريخ احد  
ما اوترا ولم  
يكن احد ما  
سابقا فان  
كان كل  
منها زائدا  
فماتساويا  
وكذا اذا كان  
كل منهما  
خارجا في  
الملك  
المطلق  
وكذا  
الملك  
بب الا اذا  
تلقيا من  
واحد  
تاريخ  
احد ما  
فقط  
فانه  
الحق  
وان  
كان  
زائرا  
والآخر  
خارجا  
فالحق  
في  
الملك  
المطلق  
شاملا  
لصورت  
المذكورة  
اذا  
ادعى  
مع  
الملك  
فضلا  
كذا  
قال  
هو  
عبدى  
اعظمه  
اودتي  
فردى  
اليده  
بخلاف  
ما  
اذا  
قال  
كل  
واحد  
هو  
عبدى  
كاتبة  
هما  
سواء  
لانها  
خارجا  
اذا  
على  
الكاتب  
بخلاف  
المعتق  
فانه  
في  
يد  
المولى  
اذا  
كان  
صغيرا  
ولو  
قال  
احد  
هو  
عبدى  
كاتبة  
وقال  
الاخر  
ديرة  
او  
اعظمه  
فهذا  
اوتى  
فالضابط  
ان  
كل  
بنية  
تكون  
الكرايا  
تامة  
من  
الحق  
هذا  
في  
الخارج  
وذي  
اليده  
في  
الملك  
المطلق  
اما  
في  
الملك  
بب  
فان  
ذكر  
سببا  
واحدا  
فان  
تلقيا  
من  
واحد  
فزاد  
اليده  
وان  
تلقيا  
من  
اثنين  
فالحق  
في  
الملك  
المطلق  
شاملا  
لصورت  
المذكورة  
وان  
ذكر

كاشرا والمهبة وغير ذلك ينظر في حق السبب كافي المات ولا يرجع  
بكنه اليهود لان التبرع بقوة الدليل لا يكثره وان ادعى احد جدين  
نصف دار والاخر كلاهما فالربع للاول وقالوا الثلث والثاني للثاني  
اعتبر اوجه طريق المنازعة فان صاحب النصف لا يبايع الاخر في النصف  
فلم ولم واستوت منازعتهما في النصف الاخر فنصف بينهما واعتبر طريق  
العول والمضاربة فصاحب الجميع يرضى بكل حقه سهمين وصاحب النصف  
بهم واحد فيقسم اثلاثا وان كان معهما في النصف نصف بقضاد  
لا بة فان الدار اذا كانت في يدها يكون في يد كل واحد منهما فالنصف  
الذي في يد مدعي الكل لا يدعي الاخر فيترك في يد والنصف الذي  
يدمرعيه النصف يدعيه كل منهما ومدعي الكل خارج وبنية الخارج  
وان برهنا على نتائج دابة وارضا قضى لمن وافى بيته ستمه والافق في ذلك  
بين ان يكون الدابة في ايديهما اوتى يد احد ما اوتى يد ثالث لان المعنى لا  
يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم بها  
لذي اليد ان كانت في يد احد ما اولهما ان كانت في ايديهما اوتى يد ثالث  
ذكر في البيتين وان اسكل فلها وان خالف وقسمها بطلت فيترك الدابة  
في يد من كانت في يد وان برهن احد خارجين على غضب شئ والآخر  
على ودعيته استويا لان المودع اذا وجد الودعيته صار غاصبا وقامة  
الخارج بينة على الودعيته يتنقض مجرد ذي اليد اياها واللائس الحق  
اخذ الكم والركب من اخذ الحمام ومن في السرج من رديفه وذو حمله من

صلى الله عليه وسلم

ولذلك طاعة المصطفى صلى الله عليه وسلم  
فانما التفرقة بالقبض واليد  
صلى الله عليه وسلم

فانما التفرقة بالقبض واليد  
صلى الله عليه وسلم















اخبار بثوت حتى عليه قال صاحب الهداية في مختارات النوازل الاقوال  
 سواء الابناء لغة حتى الشئ اذا ثبت وفي الشرع مواخير عما كان ثابته  
 قبله وسو يحتمل الصدق والكذب لا الشك فيه ان يذكر ههنا لا بعد  
 فحله ظهور المقربة لان التثبيت في ان الاقوال نفس انشاد لافي ان حكمه  
 فصح الاقوال باجتناع السلم لو كان الاقوال انشاد وحكمه البتوت لما صح ذلك  
 لانه لا يقع عليك الحق السلم لا بطلاق وعق مكرها ولو كان انشاد صح  
 لان طلاق المكي واعانة واقعان عندنا ولو اقر مكلف ترك فدية  
 لعدم الحاجة اليه في صحة مطلق الاقوال اما الحاجة اليه في صحة الاقوال مطلقا  
 والفرق واضح حتى معلوم او مجهول صح لما عرفت انه لهما ما عليه من الحق  
 وفرد يكون ما عليه مجهولا ولونه بيان باجهل بما له قيمة وصدق صح  
 ان ادعى المقر له التزمن بلا حجة ولا يصدق في اقل من درهم في على مال  
 ومن انصاب في مال عظيم من الذهب او من الفضة ومن ثمن وعشرين في  
 الابل ومن قدر انصاب قيمة في غير مال الزكوة ومن ثلثة نصيب اموال  
 ودرهم ثلثة ودرهم كبير عش هذا عند لان الشئ اكثر ما يذكر بلفظ  
 اجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيعرف اليه وقال لا يصدق في اقل من  
 مائتين وكذا درهم ادرهم كذا في الهداية وفي التمهيد والحاشية وقال كذا  
 دينار عليه ديناران لان كذا كناية عن العدد واقل العدد اثنان ودين  
 عليه ان هذا هو العدد اصطلاحا وكناية بكذا لا يخص به كالاخي  
 وكذا كذا احد عشر وكذا وكذا احد وعشرون لان كذا كناية عن العدد

في قوله لا يصدق في اقل من درهم  
 في قوله لا يصدق في اقل من درهم  
 في قوله لا يصدق في اقل من درهم

في قوله لا يصدق في اقل من درهم

في قوله لا يصدق في اقل من درهم

في قوله لا يصدق في اقل من درهم

في قوله لا يصدق في اقل من درهم

واقل عددين يذكران بعين واو احد عشر واقل عددين يذكران  
 بالواو احد وعشرون ولو ثبت بلا واو واحد عشر حلا للواحد منها على التكرار  
 اذ لا نظير له سواء ومع واو ثمانية واحد وعشرون وان بيع اي مع الواو  
 زيرالف وعلى وقيل اقر بين لان على صيغة ايجاب وقيل بيني وبين  
 وصدق ان قيل به سورة ثمانية وان فصل لان اللفظ يحتمل جازا حيث  
 يكون المضمون حفظه والمال حله فيصدق موصولا لا مفصولا كما انشاد  
 والتخصيص وعند او مع اي وقيل بيني وكيس وصدق في امانه وقوله لم يرد  
 الف اتزنها وانفعتها او اجلي بها او قضيتها او براني منها او تصدقت بها  
 على او هبتها او اهلك على زيد اقر لان الهداية في الاول والثاني كناية  
 عن المذكور في الدعوى والتأجيل اما يكون في حق واجب والقضاء يتلوا  
 ودعوى الابراء كالفداء وكذا دعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضي  
 الوجوب وكذا دعوى الحق له لانها تحت يد دين وبلا ضمير لا يكون اقرار  
 انضاه الى المذكور فيكون كلاما مبتداه فلا يلزمه شئ ومائة ودرهم كذا درهم  
 وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يقسم المائة والمربع في تقسيم المائة اليه وبقي  
 في الاول وبه قال الشافعي لان المائة مائة ودرهم معطوف عليها بالواو والاعانة  
 لا تقسم لهما فبقيت المائة على ارباعها كافي الثاني وجه الاحتجاج وهو الفرق  
 انهم يتقشرون تكرار الدرهم فيما يكثر استعماله وذكر في الاثنان والموزون  
 وفيما عداه يقي على الحقيقة ومائة وثلثة اوابي كلها ثياب لان الاوابي لم تذكر  
 بحرف العطف فانصرف التقدير اليها للاستواء بها في الحاجة اليه والاقوال

في قوله لا يصدق في اقل من درهم

في قوله لا يصدق في اقل من درهم  
 في قوله لا يصدق في اقل من درهم  
 في قوله لا يصدق في اقل من درهم

في قوله لا يصدق في اقل من درهم



بداية في اصطبل يلزمها فقط وخاتم خلفته وقصه من باب العطف على  
 معوي عاملين فكلين والجور مقدم وكذا في له وسيف جنة وحايه  
 ونضله ومجلة وبي بيت مرتب بالتياب والسر العبدان والكنى وعمري  
 قوصون اياها كوث في منديل اوفي ثوب وثوب وثوب في عش اوثاب  
 هذا عند ابى يونس وقال محمد عش ثوبا لان النفس من الثياب قبلت في عش  
 اوثاب فامكن حمله على الطرف ولابي يونس ان يكون بمعنى البين فلا يجب  
 بالشك والاصل براءة الدرم وختم في ختم بنية الغرب ختم وقال في  
 عش وقال الحسن يلزمه ختم وعشرون وقدم في كتاب الطلاق وبنية مع  
 عش وفي من درم الى عش وما بين الدرم الى عش عليه ثمة هذا عند  
 لان الاصل في الغاية عدم الدخول ويدخل الاول منها ضرورة وعند ما يدخل  
 الغايتان لانهما لا بد ان تكون موجودة ووجودها وجوبها وعند زفر  
 يدخل شئ منها وهو القياس وفي له ماداري بين هذا الحايط الى هذا الحايط  
 له ما بينهما والفرق لابي حنيفة انما اشترنا اليه انما بقولنا ويدخل الاول هانم  
 وسواء لا وجود له لما فوق الواحد بدونه بخلاف ما بين الحايطين ولو اقر  
 بالحل صح وحمل على الوضبة من غير اي حمل هذا الاقراء على ان شخصا او محلا  
 لآخر ومات الوصي فالان يقرب وادنه بانه للوصي له وكذا له اي يصح الاقراء  
 للحال ان بين سببا صاها كارت ووضيته بان قال اوصي له فلان او مات  
 ابى فوزه فان الوضبة للحل تقع والحل ترتب وانما قال ان بين سببا صاها  
 لانه ان لم ياتي اصلا لا يجوز عند ابى يونس خلاف الحمد على ما ياتي وان بين

لحمى ١٩

لحمى ١٩

سببا غير صالح فلا يجوز اتفاقا والفرق لابي يونس ان الوضبة متعينة في  
 الاقراء بالحل بخلاف له فان له فيه اسبابا متعارضة فان ولدت حيا في  
 مدة يعلم انه كان قايما وقت الاقراء ولا يلزم ان يكون الاقل من نصف  
 حول لانه اذا كانت المرأة معتدة في ذات يالولد الاقل من سنين وان كان  
 اكثر من ستة اشهر يحكم بوجوده في البطن وقت الاقراء لانه يحكم بنوب النسب  
 فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك الوقت وهذا التعليل مذكور في البوط  
 فلهما اقران ولدت حيا فلمها وان ولدت ميتا فلا وصي او المورث لانه  
 في بيان السبب اقرانك الموصي او المورث فينقسم بين ورثة وان قسرت  
 بيع او اقران او ابهم الاقراض لعاهد عند ابى يونس وعند محمد بن يحيى الاقراء  
 وحمل على السبب الصالح وان اقر بشرط الخيار صح وبطل شرطه لان الخيار  
 والاقراء لا يحتمله ومن السائل المهمة انه اقر وادعي انه كاذب في الاقراء  
 لا يلتفت الى قوله وقال ابو يونس حلف المقر ان المقر لم يكن كاذبا في قوله  
 والقوى على قوله وكذا لو ادعي وارث المقر فحلف المقر فحلف المقر الى  
 قوله والاصح التحليف وان كان الدعوى على ورثة المقر فاليقين عليهم  
 بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا **باب** الاستثناء من استثنى بعض  
 ما اقر به متصلا بانه باقية وان استثنى كلمة فكله لان استثناء الكل لا يصح  
 وان استثنى كليا او زنيا من داعم صح قيمة وان استثنى غيرهما اذا  
 قال الا تويلام يصح هذا عندما لوجود المجازة من وجه اذا كان مكبلا او  
 موزونا وعند محمد لا يصح في الكلام عدم المجازة وعندنا في يصح في الكل

لم يتغير من الصبي او له مكان الاضطرار  
 فانه فان في الولد او غيره انه من حين وقت  
 الاقراء وفي الملبس طائفة من حين وقت  
 او العارث ونداء المواقف تكون الاقراء  
 اخبارا وانما الاشارة منه

الحكمى



للمجانة من حيث المالية ومن اقروا وصل به ان سار الله تعالى بطل اقرا  
 ومن اشترى بئادار واقربها كان للمقر له لان البناء داخل في هذا الاقرا  
 معنى لا لفظا والملتزم تصرف في المفقوط ولو قال بناؤها في وعيها لك  
 فكما قال وفرض الحكم ونحوه لبيان كبرها لانه يدخل فيه بقا لالفاظ وان  
 على الف عن معنى عبد ما قبضه وعينه الغيران للعبد فان سلم المهر لزم  
 ان سلم المقر له ذلك العبد الى المقر لزم الالف والافلا وان لم يعينه  
 اي العبد لزم وما قبضه اي قوله وما قبضه لغو عنه وصل ام فصل لانه  
 يرجع عن موجب قوله على فلا يتحقق وان كان موصولا وعندما ان وصفا  
 ولم يلزم شي وان فصل لم يصدق كقوله من شئ حمى اي يكون لغو عنه  
 ام وصل وعندما ان وصل صح وان فصل لا وفي عن متاع او فرض  
 وبى زيف او بهزجة او سومة او صا لزم الجيد عنه وصل ام فصل  
 وعندما ان وصل يصدق لانه يرجع عنه وبيان تعيينه او في من  
 غضب او ودية ان ادعى احد هذين صدق الا فصلا عن اخيرين انما  
 في الاوليين وصل ام فصل لان الانسان يغضب ما يجد ويودع ما يملك  
 فلا مقتضى له في الجياد ولا تعامل فيكون بيانا للنوع فيصح وان فصل  
 ولا يصدق في الاخيرين ان فصل لانها ليسا من جنس الدرهم الا ان الام  
 يتا ولهما مجازا فكان بيانا مفيرا فلا بد من الوصل وصدق في غضب  
 ثوبا وجه بعيت وفي قوله له على الف لانه ينقص كذا متصلا وان فصل  
 لا لان الملتزم يتحقق متصلا لا منفصلا ولو قال اخذت منك الف ودية

فملك وقال الاخر بل غضبا يضمن وفي اعطيه ودية وقال الاخر  
 غضبه لا وذلك ان في الاول اقرب وجب الضمان وهو الاخذ وفي الثاني  
 لم يقر بذلك بل الحكم يدعي عليه الغضب وسو يكره والقول للذكر وفي هذا  
 ودية في عندك فاذنوه وقال هو في اخذ اي المقر لانه اقرب باليد ثم يدعي  
 استحقاقها عليه وسو يكره والقول للذكر وصدق من قال اجرت فريسي ولو  
 هذا فركب او لبس وردة او حاطة ثوبي هذا بكذا قبضته هرا عندك قال  
 القول قول الذي اخذ منه العين وسو القياس ووجهه ما ذكر في الودية  
 ووجه الملتزم وسو الفرق ان اليد في الاجارة ضرورية ثبت ضرورية  
 لستفاء العقود وهو المنافع فيكون عدما فيما ورد الضرورة فلا يكون  
 له بالبد بخلاف الودية لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان  
 ظاهرها فيما اذا لم تكن الداية معروفة للمقر **باب** من الاقرا  
 دين الصحة مطلقا اي سواء علم بسبب او علم بالاقران ودين المرضي المراد  
 مرض الموت سبب فيه فماليس من البرعات وعلم بلا اقرا كيدول ملكه او  
 الفة او مهرهم سورة وقد ما على ما ثبت باقرا في مرضه خلاف الثاني  
 فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرا ولنا ان لا يعتبر ان يضمن ابطال  
 الغير في اقرا المرضي ذلك لان حتى غرام الصحة تعلق بهذا المال المستفاد  
 والكل ان قدم الكل في دين الصحة ودين المرضي ثابت بلا اقرا ودين  
 الثابت به على الارث وان شمل ماله اي استوعب جميع ماله ولا يصح ان يخص  
 اي المرضي مرض الموت عرقا بقضاء دينه لاني ايتا والبعض ابطال حتى الباقي

منه

من قال انما سار الله تعالى  
 لا يملك الا ما يملك  
 لا يملك الا ما يملك  
 لا يملك الا ما يملك

مهرية طرقة شرعية



ولا اقران لوارثه الا ان يصدق ببقية المقتضى على الاخيرة والمراد  
 البقية ببقية الورثة اذ لا تأتي لصدق ببقية الغرامدين ذلك الغرم  
 في صحة قضاء نعم لبقولهم ذلك القضاء ثابتي فيها وهو غير المصدق في  
 ظاهر في الهداية وغيره وان خفي على من قال اي بقية الغرام في الدين وبقية  
 الورثة في الاقران لوارث فاسد الكلام لفظا ومعنى وفي شرط التصديق  
 خلاف الصحيح وان اقرى المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه  
 صادق شرطي وبطل ما اقر به وصح ما اقر لاجنبية لم يملكها وجه الفرق  
 ان يثبت النسب من وقت العلق فبين ان اقر لانه فلا يصح ولا كذلك  
 ولو اقر بسبوة غلام جعل نسب ويولد مثله لانه في التبع حيث يولد  
 المقربة للمقر وصدق العلم اعتبار هذا الشرط لثبوت نسب مطلقا والا  
 فلا حاجة اليه اذ كان مملوكا او حر لا يبر عن نفسه يثبت نسب ولو في حق  
 وصح اقران الرجل والمرأة بالوالدين والولد والزوجة والمولى وشرط  
 تصديق هؤلاء اذ كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا يبر عن نفسه  
 او بعد اقيست نسب محرم الاقران ولو كان عبد الغيرة بشرط تصديق  
 كذا في التبيين كما شرط تصديق الزوج او شهادة امرأة في اقرارها بالولد  
 هذا اذ كانت ذات زوج وادعت انه منه على ما اشار اليه وان كانت  
 فلا بد من حجة تامة عند القاضي وان لم تكن امر زائد على اقرارها وصح التصديق  
 بعد موت المقر لا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عند لان الحكم في  
 انقطع بالموت لظهور فاده بل لان النكاح انقطع به وبهذا لا يخفى

هذا هو الوجه الاول في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه الثاني في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه الثالث في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه الرابع في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

له غلها عندنا وعند ما يصدق تصديق الزوج بعد موتها لان الارث  
 من احكامه له ان التصديق يستند الى اول الاقران والارث في معدوم  
 وانما يثبت بعد الموت فلا يصح التصديق على اعتبار الارث ولو اقر  
 على الغير سواء كان من اولاد كائن الابن ذكرا الزاهدي في شرع مختص  
 القدوري او من غيره وان لم لا يصح لما فيه من محال النسب على الغير فلا  
 يثبت الا عند عدم وارث معروف قريبا كان او بعيدا والمرد غير الزوج  
 لان وجودهما غير ما في وان اقر باخ واولي ميت شارك في الارث بلا  
 نسب لان الميراث حقة فيقبل قبله فيه واما النسب في ثبوت تحيل على  
 الغير فلا يقبل فيه ولو اقر احد ابني ميت له على اخيه من صفة ميت يقضى  
 ابيه نصفه فلا شيء له والنصف للاخر لان الاقران المقر ينصف الى نصيبه

هذا هو الوجه الاول في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه الثاني في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه الثالث في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

هذا هو الوجه الرابع في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه

**كتاب المصالح**

سوفي الشرع عقد دفع النزاع فتح مع اقران  
 وسكوت وان كان يعني اقران المدعي عليه وسكوت وان كان وفي الاخيرة  
 خلاف الثاني والاول كبيع ان وقع غيلا بمال من غير جنسه انما قال  
 هذا لانه اذ كان من جنس فهو خطا وبراء او قبض واستيفاء او فضل  
 فيجري فيه النكاح ان كان عن عقار او بعتا ربح ان جريان النكاح في  
 هذه الصورت بل يجري في الايتم ايضا اذ كان المصالح عليه عقارا او  
 بعيب خيار روية وشرطه اي يثبت تلك الخيارات لكل واحد منها او  
 جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه لانه يقط وبشرط الهدنة على  
 ومالحي من المدعي يرد المدعي حصته من العوض ومالحي من البدل يبيع

هذا هو الوجه الخامس في صحة اقرار المريض بشئ لم يرض عنه يثبت نسب منه



من المدعي وكما جاز ان وقع عن مال بمنفعة في شرط الوقت فيه ان  
 كانت كما يعلم انما قال هذا لان الوقت انما يتوط اذ كان الصلح على  
 مثل خذ العبد او سكنى الدار وفيما عداه لا يتوط كما اذا صلح على  
 صبيغ التوب او ركب الدابة او حمل الطعام الى موضع ويبطل بوثاقه  
 وبهلاك الحمل اى محل المنفعة قبل الاستيفاء وكذا اى كالباقى ذكرى يكون  
 كالاجاز ان وقع عن منفعة بمال او بمنفعة مجزئ اخر قال في البتة  
 ترى ان الورثة لو صلحوا الموصى له بالخذة على مال او منفعة جاز فخذوا  
 كونه معلوما لان لها مدة متناهية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا  
 كانتا فخلقى الجنى والاخران اى الصلح مع السكون والصلح مع الانكار معا  
 في حق المدعي وفردا بين وقطع نزاع في حق الاخر ولا منفعة في صلح عن  
 دار مع احد مما اى مع السكون او مع الانكار لانه يأخذها على اصل حقه  
 ويعطى المال دفعا لمخضوة وزعم المدعي لا يلزمه ويجب في صلح على دار ان  
 المدعي يأخذها عوضا عن المال فيؤخذ بزعمه والصلح من المدعي حصصه  
 العوض وبيع بالخصومة فيه بخاصم السحق فيما لم يتحقق والصلح من المدعي  
 او هلك رجع الى المدعي في حكمه او بعضه اى ان السحق كل البطل رجع الى دعوى  
 الكل وان السحق بعضه رجع الى دعوى هذا القدر من المصالح عنه ولو  
 صلح على بعض دار انما قال على بعض دار ولم يقل على بعض المدعي تحفيضا  
 لوضع المسئلة بالعين لان الصلح على الكل على البعض كان في الدين جاز في  
 ونياتي يدرى ما لم يصح لان بعض الدار لا يصلح عوضا عن الكل اذ به لا يتم

الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار

التسليم لبقاء افعال اخر وهو ان يكون اخذ البعض حقه واسقاطا للباقى  
 كما في المسئلة على الدين ببعضه بل لان ما قبضه من غير حقه وحيلته ان يبرئ  
 في البطل شيئا فيصرف ذلك عوضا عن حقه فيما يبيع او يبرئ اى يلحق به ذكرى  
 البتة عن دعوى الاعيان صحيحة وان لم تقع عن الاعيان كما اذا برئ  
 بعض الورثة عن نصيبه وصح الصلح عن دعوى المال والمنفعة كما صح عن  
 والمنفعة على ما تم واجتباية في النفس وما دونها عمدا او خطأ والرق  
 ودعوى التوقيع السكاج وكان عتقا بمال اى كان الصلح بمال عن  
 الرق عتقا بمال هذا في حق المدعي عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم  
 انه حر الاصل في ان الله لا اولاد له لا انكار العبد الا ان يقيم البتة قبل  
 فبت الولاد كذا في الهداية وهذا صريح في اقتصاص وضع المسئلة بغير  
 الانكار وما في حكمه من كون وذلك لانه اذا اقر بانه عبيد ترتفع الزعم  
 فلا معنى للصلح لقطع النزاع وخطا اى كان الصلح بمال عن دعوى الرق  
 السكاج خطا لانه امكن تصحيحه خطا في جانبه بناء على زعمه وفي جانبه بناء  
 للمال لدفع الخصومة وقالوا لا تجل له ان يأخذ المال اذ كان مبطلا  
 دعواه وبانه وقالوا لا تجل لها التوقيع في العدة ان كان محقا فيها لانه  
 يتلزم العدة فان وجوبها مشروطة في الدخول ولم يعتبر المسلم ولم يخرج  
 عن دعواها السكاج هكذا في بعض نسخ التدوير وهو الصحيح صريح به  
 الزاهدي في شرحه ولذلك اثنان المص ووجه انه يبرئها المال التوك  
 الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فقرة فالزوجه لا يعطى العوض في  
 الفقة

هذا الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار

الصلح على بعض الدار



وان لم يجعل فاحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله العوض  
 فلم يصح في نسخة ذكر جواز الصلح ووجهه ان يجعل بدل الصلح زيادة في  
 ولا عنى عوى حد لانه حتى الله تعالى لا حقه ولا اقل ما دون اخر عدا  
 وصالح عن نفسه وان كان القاتل عبد الله جاز صلحه عنه وجه الفرق ان  
 ان رقبته ليست من تجارته فلا يجوز تصرفه فيها بخلاف العبد فانه من تجارة  
 فيجوز تصرفه فيه والصلح عن مغبوب تلف بالكن من قيمة او عرض هذا  
 وعندنا يبطل الفضل على قيمة بما لا يتغابى الناس فيه لان الواجب القيمة  
 وهو مقدرة فالزيادة عليها تكون ربا بخلاف ما اذا صلح على عرض لان  
 الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس بخلاف ما يتغابى الناس فيه لانه  
 تحت تعويم القومين فلا تظهر الزيادة وله ان حقه في الهالك باق فانه  
 باكن لا يكون ربا اذا لا يخفى بين العبد والنقود ذكر في البوط ثم قال و  
 اختلاف ما اذا لم يكن القافي قضي بالقيمة اذ لو كان قضي للجوز بالاجماع في  
 موسى عتق نصفه وصالح عن باقيه باكن من نصف قيمة بطل الفضل  
 هذا بالاتفاق ووجه الفرق انه ان القيمة منصوص عليها وهما قد بدو الشرع  
 لا يكون دون قد بدو القافي فلا يجوز الزيادة عليها وانه غير منصوص عليها  
 ولو صلح بوجوه صح وان كان قيمة اكن من قيمة نصف العبد وبطل  
 صلح عن دم عدا وعلى بعض دين يلزم الموكل لا وكيل لان الصلح عن القود  
 معاوضة باسقاط الحق والصلح على بعض الدين اسقاط لحق في كل  
 فيه سفار ومعتبر ان يضمنه الاستثناء منقطع لان ما هو مؤخذ بعقد

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

لا بعقد الصلح وفيما سويكس بان كان غيما بال اقرار واما كون  
 البدل من غير جنس المصالح عنه فليس بشرط وكيف والصلح عن فروس فروس حان  
 وهو كسيع لان كان غيما اقرار لزم وكيله لان الوكيل اصل في المعاوضة الماتية  
 وان صلح فضولي اي عن جانب المدعى مع المدعى وصلى البدل واذا  
 الى ما له بان قال على الف من ماني او على عدي هذا او اشار في نقد او  
 به بان قال على هذا الالف او على هذا العبد او اطلق بان قال على الف درهم  
 وقد صح وان لم يقدر ان اجان المدعى عليه لزم البدل والارادة لان العقد  
 يكون موقفا وصالحه على بعضه جنس له عليه اخذ البعض حقه وخطا  
 للمعاوضة لان في حمله عليها فاد العقد للربوا فصيح عن الف كل حال  
 على ما به حالة او على الف مؤجل وعن الف جيا د على ما به زوف تحت بعض الاصل  
 في الاول ويخط وصفه في الثاني ومواضا حقه ويخطها في الثالث ففي  
 هذه الصور يصح الصلح ولا يشترط قبض البدل ولم يصح عن درهم على  
 دنانير مؤجلة لان من له الدرهم لا يستحق الدنانير حتى يكون حمله على الثاني  
 فكان معاوضة وسو حرف للجوز تأجيله او عن الف مؤجل على نصفه حال  
 لان العمل خبر من المؤجل وسو غير مستحق بالعقد فيكون باراه ما حط عنه  
 اعتياض عن الاجل وهو حرام او عن الف سواد على نصفه بيضا لان البيضا  
 غير مستحق بعد المدانة وهي زانية وضعا فكون معاوضة الالف بخمسة  
 وزيادة وصف وهو بدو او من امر باراد نصف دين عليه غدا على انه  
 بري مما زاد ان قبل بري وان لم يف غدا يمين هذا عند ما قال ابو يمين

في نسخة  
 في نسخة

في نسخة  
 في نسخة



لا يعود دينه لانه ابراد مطلق وكلمة على وان كانت للماوضة لكن مدخولها  
 واداء النصف لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فوجودها كالمعدم ولها ان  
 ابراد مقيد بالشرط فيقوت بقوته وذلك ان كلمة على وان كانت للماوضة  
 تحجب النقص فان قلت مدخول على ليس بشرط بل مشروط فان قلت فانه  
 على تقييد احد جزئي الكلام بالآخر ورجعه لشرط ما يصلح ان يكون مشروطا  
 بالآخر سواء كان ذلك مدخول على او لا فانها وان لم يكن داخل في اللفظ على  
 الشرط لكنها داخل عليه في المعنى وان لم يوقت لم يعد لانه ابراد مطلق وكلمة  
 لوصاحبه من دينه على نصف يدفعه اليه غدا وهو يرى مما فضل على انه ان لم  
 غدا فاكل عليه ففي هذه الصورة ان قبل يرى عن الباقي فان لم يرد في الغد كل  
 عليه ولا خلاف لهما لانها اتى بصرح التقييد وان ابراد عن نصفه على ان  
 باقى غدا فهو يرى ادى الباقي او لا فرق بين ما اذا قدم الابرايين ما اذا  
 اخى وقال لا يطلق الابرا في الاول لانه لخلق الابرا اولاد الباقي لا  
 عوضا مطلقا وكلمة يصلح شرطا في وقوع الشك في تقييد بالشرط فلا يقييد  
 به وتقييد في الثاني لان الابرا حصل مقر ونايه في حيث انه لا يصلح عوضا  
 يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك  
 هذا ما في الهداية وبهذا البيان اتضح الفرق بين الصورتين ان على التقييد  
 عدم الفرق بينهما ولو علق صريحا كان ادب الى كذا واذا علق لا يقع فان  
 الابرا بالشرط صريحا لا يقع بخلاف ما اذا لم يكن صريحا كما في الصورة السابقة  
 وذلك ان في الابرا معنى التملك حتى يرد بالردة ومعنى الاسقاط حتى لا يوقف

مدرسة

مدرسة

مدرسة

على القول والاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والملك بناء على ان  
 وقلنا ان كان التعليق صريحا لا يقع وان لم يكن صريحا يقع وان قال  
 ستر لا اترك ببالك حتى توخى عنى او تحطه عنى ففعل صح عليه ولو امكن  
 له حال ولو صلح احد دينين اشرك الدين بان يكون واجبا يستجذ  
 كمن البيع اذا كان صفقه واحدة وقيمة التملك المتوكل عن نصفه على ان  
 اتبع شريكه غيره بنصفه واحدة او اقل نصف الثوب من شركه الا ان نصفي  
 ربع الدين فلا تعلق له في الثوب ولو قبض شيئا من شريكه شريكه فيه ورجعا  
 على الغريم بما بقي لان ما اعطاه لما كان مشركا بين الشركتين لم يكن للغريم  
 ان يقول للذي اعطاه النصف اتى قد اوفيت حقه ولو شري بنصفه  
 شيئا اى لو اشترى احد الشركتين بنصف الدين من الغريم شيئا ضمنه  
 شريكه ربع الدين لانه صار قابضا نصف الدين بالمقاصد فيضمنه شريكه  
 نصف ذلك النصف وهو ربع الكل او اتبع غيره لان حقه في زمة باق  
 لان القايض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فلان يشترك  
 وفي الابرا عن حظه انما لا يرجع في هذه الصورة لان الابرا اطلاقا  
 لا قبض والمقاصد بدوين سبق لم يرجع الشريك لانه قاض دينه بالملقاة  
 بدوين سبق لم يرجع الشريك لانه قاض شيئا ولو ابراد عن البعض قسم الباقي  
 على سهام فان كان الدين بينهما نصفين واولاد احد ما نصف نصيب  
 وهو الربع قسم الباقي اثنان لانه بقى له ربع والاخر نصف واولاد  
 ربعي سلم من نصفه على ما دفع اى على ما دفع من رأس المال وهذا عندى في

مدرسة



ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون على رأس  
 المال لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من تبدل السلم فيه  
 له انه تصرف في خالصه فيجوز كافي ساير الديون وله ان لو صح في  
 نصيبه خاصة لم يمتد نصيبه في الذمة ولو جاز في نصيبه لا بد في جاز  
 الاخر ولم توجد وان اخرج احد الورثة عن عرض او عقد بمال او  
 بضعة او عكس او فدين بهما صح قل بوله او لا اما صح عن الفقهاء  
 سواء قل البطل او كثر لانه يصرف الجنب الى خلاف الجنب لكن بشرط فيه  
 التقاض لا خوف على امره في موضع وفي فدين وغيرهما باحد المدين  
 الا ان يكون المعطى اكثر من قسطه من ذلك الجنب ليكون ما ياتي  
 في مقابلتها غير الدرام احتراز عن التوبة وذلك لان الصلح لا يجوز  
 بطريق الابراء لان التركة اعيان والبرادة من الاعيان لا يجوز ولا  
 بد من التقاض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في هذا  
 العدد وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من التركة يعني ان اخرج احد  
 وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون بقبية الورثة بطل الصلح لانه  
 تملك الدين من غير من عليهم الدين ثم ذكر لصحة الصلح حيا فاقال وان شرط  
 براءة العرارة منه هذا في الجمل ومي ان يتطوأن يبرأ المصالح والورثة  
 نوع نفع لهم حيث لا يتبع للمصالح حتى فيما على العرارة فقضاه ذلك  
 الضرر يجب بهذا النفع او قضوا نصيب المصالح منه بترعا هذا ثانيا  
 ومي ان يجعل ساير الورثة قضا نصيب المصالح من الدين متبرعين

في التركة  
 نصيب المصالح  
 من الدين  
 متبرعين

العرارة عن نصيبه من الدين  
 عن اعيان التركة بان وقع هذا  
 الوعد نوعا من البراءة  
 حيث لا يملك المصالح  
 على العرارة بعد  
 نصيب المصالح

الورثة

وسيجل لهم حصته من الدين على العرارة ثم يصالحون بما يقع من التركة وفيه  
 من النقد خير من النسيئة او اقروض قدر قسطه منهم فيكون لهم عليه  
 واحالهم بالقرض على العرارة وهم يقبلون الحوالة ثم يصالحون بما يقع  
 ان يكون بدلا صح هذا ثانيا ولما اصبحت ذكرها الخصاص في كتاب الجمل  
 وفي صحة الصلح عن تركه جعلت على كيل او موزون اختلاف قال في المدين  
 الموعنة لا يجوز لاقبال الربوا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لان ههنا شبهة  
 الشبهة ولا جرة لها وذلك انه يحتمل ان يكون في التركة من جنس البطل  
 وعلى تقدير ان يكون يحتمل ان يكون زائدا على بدل الصلح فاقال لا  
 يكون شبهة الشبهة وتعايل ان يقول حتى الجواب فيفضل بان يقال ان كان  
 التركة جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن يجوز وان لم يدر حال التركة  
 ضل الاختلاف ولو جهلت ومي غير الكيل والموزون في يد البقية صح في  
 الاصح وجه عدم الصحة ان هذا الصلح بيع الابراء لان البرادة عن الاعيان  
 لا يجوز واذا كان بيعا فاحد البديلين مجهول فلا يجوز ووجه الصحة هو  
 الاصح ان التركة اذا كانت في يد بقبية الورثة فالحالة لا تقضي الى المنازعة  
 فيجوز وبطل الصلح وقسم مع دين محيط ولا يصالح قبل القضاء في غير  
 محيط اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين في دين غير محيط ولو قل  
 قالوا صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين والدين قد يكون غائبا فقلت  
 التركة موقوفة بغير الورثة والدين لا يتصور لان على الورثة قضاءه  
 ووقف قدر الدين وقسم الباقي استمنا ووقف الكل قياسا وقسم القياس

من قال لا بد ان يكون قايلا  
 الصلح اكثر من نصيبه من الدين  
 فقد وهم وانما الصلح  
 خاص لا عند ولا غير

خاصة

مستند عدم اشتراط صحة  
 لصحة الدعوى مفقود  
 عناء بالحقوق والكمالات



ان الدين يتعلق بكل جزئ من التركة ووجه الاستحسان لزوم ضرر الورثة  
وانه تعالى اعلم **كتاب المضاربة** في الشرع عقد شرعي في  
الربح بمال من جانب واحد على جانب آخر وتضمن ابراعا عند الدفع يعني  
دفع المال على وجه المضاربة وتوكيلا عند العدم وشركة عند الربح وان  
فاسد عند الفاد فلا ربح له عند اي عند الفاد بل اجر مثل عمله لم  
بالغا ما بلغ عند ما ذكر في المخطوط وغيره يوتى في غير ظاهر الواية لا  
على شرط ويصير المضارب غاصبا ان حلف ومتبعضا ان شرط  
كل الربح للمالك ومتفرضا ان شرط للمضارب انما قال ويصير الاحتال  
لان يكون المضارب متغصبا او بضاعة او قرضا ولا يثبت وجه التعليب  
امثال هذا كما لا يخفى ولا يقع الا بمال يصح فيه الشركة وتسلمه الى المضارب  
وسبوع الربح بينهما ففقدان شرط لا يرد ما زاد عنه اذ لا يتحقق  
سبوع الربح بينهما وسو شرط الصحة قل في التحفة ومن شرط صحتهما ان يكون  
الربح جنس مشاعا في الجملة فاما اذا عين قورا فلا يقع الاحتال ان الربح  
لا يكون الا هذا القدر فلا يحصل الربح لرب المال ومنها انقطاع يد  
المال عن الربح المال ومنها اعلام قدر الربح فكل شرط يؤدي الى جهالة الربح  
يفسد المضاربة وان كان لا يؤدي اليها يبطل الشرط ويصح العقد مثل  
ان يشترط ان يكون الوضعة على المضارب او عليها فالشرط يبطل وبقي  
العقد صحيحا والمضارب في مطلقها ان يبيع بنقد وفيه الا باجل لم  
اطلاقا بان دفع اليه بالنصف مثلا ولم يزد عليه وان يترى ويؤكل

صالح

صالح

دفع

اي بالبيع والشراء ويأخذ عن اي يوتى انه ليس له ان يافز وعنه عن اي  
انه انه دفع في يده وليس له ان يافز وان دفع في غير يده فله ان يافز  
اي يده ويبيع ولورب المال ولا تقدره خلافا لوزن ويودع ويؤكل  
ويؤكل ويؤجر ويتاجر ويحتمل بالتمسك اي يقبل الحال على اليسر  
والاعسر وليس له ان يضارب الا باذن المالك او باعترافه لان الشئ  
لا يتضمن له فلا بد من التضييع عليه او التفويض المطلق اليه ولا يرضى  
او يتدين وان قبل له ذلك اي عمل براكه ما لم ينقض عليها اي على الاثرين  
والاستدانة وهذا لان المراد من قوله عمل براكه التعميم فيما سوي عادة التجار  
وبيانها فصار كالتمية والصدقة بخلاف المضاربة فانها منها ونظيرها  
الشركة والخلط بمال نفسه لانها منها فلو شري بالمال بزاو قرض او حمل  
بماله وقبل له ذلك اي عمل براكه فقد تقطع لانه استدانة على ربح المال  
فلا ينظم هذا المعال وان صبغ امر خصه بالذكر لعدم الخلاف في  
كونه زيادة بخلاف السواد فانه نقصان عند من هو شريك بما زاد ودخل  
اي الصبغ تحت عمل براكه كما خلطه اي كما خلطه بماله بخلاف القضاة  
لانه لا يختلط به شئ من ماله فلا يضمن اي يصبغ امره بالخلط بماله ان قال  
اعمل براكه وله حصته صبغه ان بيع وحصته النوب في المضاربة اي في  
مالها ولان يجوز بلدا او سلعة او وقتا او شخصا عينه رب المال فاما  
جوز عن ضم له ربحه ولا ان يزوجه عبدا او امه من مالها اي من مال المضاربة  
ولا ان يترى من يبيع على رب المال سواء كان بسبب القرابة او باليمن

صالح

صالح

صالح



فلو شئ كان له لالهها اي كان للمضارب لا المضاربة وان لم يكن ربح  
صح وان زادت قيمة عتق حصته ولم يرض شيئا اذا اضيق له في ياديه  
القيمة وسعى العبد في قيمة حصته منه اي قيمة حصته رب المال من العبد  
مضارب بالنصف شئ بالتمهاته فولدت اي وطهرها فولدت ولها مساوي  
القافادعاه مورا فصار في قيمة اي قيمة الولد الفا ونصفه سعي لرب  
المال في الف وربعه او عتقه ولرب المال بعد قبض الالف قضين المدة  
نصف قيمتها وبذلك ان الدعوى صحيحة في الظاهر جلا على فرائض الكاغ  
لكنه لم ينفذ لفقد شرطه وهو الملك لعدم ظهور الرجح لان مال المضاربة  
اذا صار عينا مختلفا للاجناس حقيقة كما او كما اكل واحد منها ياوى  
راس المال بظهر الرجح بل كل واحد يصلح ان يكون راسا لانه يمكن ان يملك  
ماسواه ويبقى سو فسط فلا رجحان لواحد منها لكونه راس مال او رجحان  
زادت القيمة بعد الدعوى حتى صار قيمة الولد الفا وخمسة مائة ظهر الرجح  
فنفذت الدعوى السابقة وبثب النسب وعتق الولد لقيام ملكه في بعض  
ولا يرضى لرب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه بالنسب والملك والملك  
احرمها فيضاف اليه ولا يصح له فيه وهذا ضمان اعتاق فلا بد من العتق  
ولم يوجد له ان يستحق الولد في راس المال ونصف الرجح لانه اجتب  
ماله عند وله ان يعتق لان السعي كالمكاتب عند ايجع ثم اذا قبض  
المال الالف له ان يعقن المدعى نصف قيمة الام لان الالف المأخوذ لا يمتنع  
براس المال لعدم استيفاء ظهور ان الجارية كلها ربح فتكون بينهما وقعدت

في سبب سيرة العبد  
هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد

في سبب سيرة العبد  
هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد

في سبب سيرة العبد  
هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد  
انما هو من سيرة العبد

دعوى صحيحة لاحتمال الفرائض الثابت بالسكاح وتوقف فاعادها فقد  
الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوى وصارت ام ولد فيضمن  
نصيب رب المال لان هذا ضمان تملك فلا بد من شرطه صريح ولا يرضى المضارب  
بدفعه مضاربة بلا اذن الى ان يعمل الثاني في ظاهر الرواية عن ابي  
وسقولهما والى ان يرجح في رواية الحسن عنه وقال زفر بن يحيى بالدفع  
تصرف اولم يتصرف وهو رواية عن ابي يونس لانه بالدفع متعدد  
للمضارب ان يضارب وجه الظاهر ان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا  
تبين انه مضارب فيضمن ووجه الاخر ان الدفع قبل العمل ايداع وقبل  
وسقوله فاذا ربح ثبت الشكر في بعض كماله بطله بغيره ولو اذن بالدفع  
فدفع بالملك وقد قيل له اي وكان رب المال قال للمضارب الاول  
ما رزق الله تعالى بينا نصفان فنصف ربحه للمالك وسدسه للاول  
ثلثه للثاني لان الدفع الى الثاني مضاربة قد صح لوجود الامر به من جهة  
الملك ورب المال شرط لنصفه نصف جميع ما رزق الله تعالى فلم يبق للاول  
الا النصف فيصرف بقدره من ذلك بقدر ثلث الحصة للثاني فيكون له  
فلم يبق الا السدس وان قيل ما رزق الله تعالى فكل ثلث لان المضارب  
الاول ورب المال نصفين فنصيب كل منهما ايضا الثلث ولو قيل ما ربح  
اي ما ربح من شئ فبينك نصفان ودفع بالنصف اي قد دفع  
المال الى المضارب الثاني بالنصف فللثاني نصف ولهما نصف لان  
الاول شرط للثاني نصف الرجح وذلك مفوض اليه من جهة رب المال فحق

صلى الله عليه  
ما ربح







هذا هو المصنف  
في هذا الكتاب  
في هذا الموضع  
في هذا الموضع  
في هذا الموضع

مضارب بالنصف شري بالهما بدوا باع بالفين وشري بها عبدا فضا  
في بين اي ضاع الالفان في يد المضارب قبل التسليم للبائع عزم المضارب  
ربها لانه ملك المضارب والمالك الباقي ورب العبد للصادق وباقيه  
لها ورأس المال الهان وعمايه لان رب المال دفعه او لا القائم دفعه القاه  
وعمايه وراح على الفين اي ان باعه من اجته يقول قام على الفين  
فقط اي لا يذكر حمايه لان الشراء وقع بالفين فلا يضم الوضعية التي  
وقعت بسبب الهلاك في يد المضارب ولو بيع لضعفها فخصها ثلثه  
الالف والرجح منها نصف الف بينهما لان ربع العبد وهو الالف ملك للضا  
خاصة ولان الفين وخمسة زاس المال ولو شري من رب المال بالالف عبدا  
شراه بنصفه اي شري رب المال ذلك العبد بنصف الالف باح بنصفه  
لان شري المضارب من رب المال وان كان جاني افضيه شبهة الهدم بني  
الراجحة على الامانة فيعتبر اقل الثنتين وكذا لو كان بالعكس على امر في باب  
الراجحة ولو شري بالهما عبدا ليرد ضعفه قل رجلا خطا ربع الف  
عليه وباقيه على المالك اي اذا استغنا من الدفع واخذ الفذا يعني ارش  
الجنانية فيديان بقدر الملك والعبد ربع للمضارب لان رأس المال الف  
والعبد ياتي الالفين واذا فديا خرج عنها اي خرج العبد عن المضاربة  
اما مضيب المضاربة لانه مضمون عليه وقال المضاربة امانة وبينهما منافاة  
واما مضيب رب المال فلفقضا القاه لان قضاء القاهي باتمام الفدا  
عليها لمانه تضرر قسة العبد بينهما والمضاربة تستحق بالقيمة فيجوز المضارب

هذا هو المصنف

يوما والمالك ثلثه ايام ولو شري عبدا بالهما وهلك الالف قبل نقد و  
دفع رب المال ثمنه الى المضارب بغير اخرى ثم وثم اي هكذا ان هلك  
في الدفعة الثانية والثالثة وجميع ما دفعه رأسه وصدق مضارب  
قال مع الف دفعته الي والفريحت لاما لك قال الكل دفعت كان بق  
يقول او لا القول قول رب المال وهو قول زفر لان المضارب يدعي  
عليه الشكر في الرجح وهو نيكرو القول قول المنكر ثم رجع الى اذكر لان  
الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القاهي ضينا  
كان او امينا لانه اعرف بمقدار المقبوض وما لك ان صدق ما لك ان اصفا  
مع اي مع الاختلاف الباقي في مقدار الرجح لان الرجح يستحق بالشرط  
وهو يتفاد من جهة وياها اقام حجة اي على ما ادعي من فضل قبلت لان  
البيات للاباث ولو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد ربح  
صدق زيد اي مع اليامين ان قال بضاعة لان المضارب يدعي عليه تقديم  
عمله او شرط من جهة او يدعي الشكر في الرجح وهو نيكرو كما قال قرض يد  
وقال زيد بضاعة او ودعة او مضاربة لان المضارب يدعي عليه التملك  
وهو نيكرو ولو قال المالك عنت فوعا صدق المضارب اي مع اليامين ان  
يحد لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص بعرض الشرط  
بخلاف الوكالة فان الاصل فيها الخصوص ولو ادعي كل نوعا صدق  
لانها اتفاقا على التخصيص والاذن يتفاد من جهة  
الوديعة هي في السرعة امانة تركت للحفظ وفي اللغة مشتقة من

هذا هو المصنف  
في هذا الكتاب  
في هذا الموضع  
في هذا الموضع  
في هذا الموضع

هذا هو المصنف

هذا هو المصنف



ان كان المودع قد اقرض المودع  
او كان المودع قد اقرض المودع  
او كان المودع قد اقرض المودع

وهو مطلق الترك فلا يضمنها المودع ان هلك اي بلا تعدد منه  
وله حفظها بنفسه وامينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يكون  
بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو  
دفعها الى امين من امناه فليس عياله يجوز وعليه الفتوى والسفر بها  
السفر الخروج الى السفر وهو قطع المسافة كذا في النسخ فكلما  
مصدران وانما اخذ الاول لانه اراد بيان جواز الخروج عن موضع  
دفع الوديعة اليه في ذلك الموضع عند عدم التمسك والخوف وان تعلق  
او كان الطريق نحو فاسا فرمك المال منى واعتبر ابو يوسف ومحمد  
شرطا اخر وهو ان لا يكون لها عمل ومؤنة غير ان عند محمد هذا اذا  
المسافة اما اذا قربت فله ان يافر بها كذا في الخفاء وقال ان افي ليس  
ذلك على كل حال ولو حفظ بغير ما ضاع الا اذا خاف الحرق او الفرق في  
فوضها عند طمان اوفى فلك اخر وان حبسها بعد طلب ربا فادرا على  
التكليف او حجرها بعد اي بعد طلبه لم يقل معه لان التأثير لا يوجب بعد  
لا الحجى وعند اذ يجوز ان يكون الحجى عند بعد طلب النظام ثم اقرضا  
اولا وان جهل المودع الوديعة عند الموت يصير عاصبا او خلط بماله  
او مال اخر حتى لا يتميز ولا يميل للمودع علمه عند وكذا عند ما ان خلطها  
بخلاف جنسها وان خلطها بجنسها وسوغير ما يبيع شركه ان شاع عندها  
وان كان ما يبيع عند ابي يوسف يحل الاقل تابعه للالكث اعتبارا اخر  
وعند محمد شركه بكل حال لان الجلب الغالب للجنس وتعدى فليس نجبا او

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

لغالب

او ركب دابتها وانفق بعضها ثم خلط مثله بما بقي او حفظ في دار امره  
في غيرها ضامن وان اخلطت بلا فعله اشركا ولو زال التعدي زال ضمانه  
خلافا للشافعي ومعنى زوال الضمان زوال ما يؤدي اليه عند هلاكها او  
قلنا هذا لان زواله حقيقه لا يمكن لان حقيقه الضمان بعد الهلاك بعد  
لا يمكن الازالة ولا يدفع الى احد المودعين قط بغيره الاخر خلافا لما  
في المحيط منهم من حقق الاختلاف في الكيل والموزون خاصة وقيل الخلا  
في الكيل والاول اشبه بالصواب واخا في الهداية والاحد المودعين  
دفعها الى الاخر فيما لا يقيم ودفع نصفها فقط فيما يقيم اي كانت  
الوديعة تما لا يقيم بحفظها احدهما باذن الاخر وان كانت تما لا يقيم  
لا احدهما ان يدفعها الى الاخر للمحفظ بل يقيم ان في حفظ كل واحد نصفه  
هذا عند وعند ما يجوز الدفع الى الاخر فيما يقيم ايضا وضمن دفع  
الكامل النصف لا قابضه لان مودع المودع لا يضمن عند ولو تولى  
عن الدفع الى عياله فدفع الى من لم يدضن والى من لا بد له منه كدفعه الى  
الى عبد وشئ يحفظه النساء الى عرسه لا كمال او من يحفظها في بيت معين  
من دار تحفظه في اخرها هذا اذا لم يكن بين البيتين تفاوت ظاهر  
بان كان في احدهما عور ظاهر ولذلك قال ان لم يكن له خلط ولو  
اودع المودع فملكه ضمن الاول فقط وقال ايضا المالك ايا شاء  
ضمن الاخر رجع الى الاول لهما ان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول  
مستعدا بالتكليف والثاني بالتبعض فيخير بينهما وله ان قبض المال من بين

عبارة صدر الشافعي لان ضمانه زوال  
الضمان بعد الهلاك والخلط  
ما فيها منه

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم



لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفارقه كحصوله فلا تعدي منها فاذا فارق  
 فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمنه بذلك واما الثاني فتمسك على كماله <sup>2</sup>  
 ولم يوجد منه صبيح كما اذا القى الريح في حجره فوجس ولو اودع القفا  
 ضمن اياها هذا بالاتفاق ولو ادعى من جيلين الفاسع ثالث انه لو  
 اياه لكل لهما ان عجزا عن البينة فحلف القاضي لكل واحد فكل على تحليف  
 لهما ولا يما بدار القاضي بالتحليف جاز والاوى عند تنازع ان يقرع  
 بينهما فبالبينة الميل وعند التناول الاول لا يقضي به حتى يحلفه الثاني  
 ليكشف وجه القضا هل سولها او لا حدما بخلاف ما اذا اقر احد ما  
 فانه يحكم به لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والتكول لا يكون حجة الا  
 بالقضا ولهذا لو تكلم على طرف لا يلزم شي فمذا والف اخر عليه لهما لانه  
 اوجب لكل واحد منهما سوا كان ببدله او باقران وذلك حجة في حصة  
 ويعرف الالف اليها صار قاضيا نصف حتى كل واحد بنصف الاخر  
**كتاب العارية** هي في الشرع تملك منفعة بلا بدل وقال الكسبي  
 وانما هي اباة الانتفاع بملك الغير ونحن نقول انها تنبع على التملك  
 لانها مأخوذة من العروة وهي العطية في الثمار بالتملك من غير عوض <sup>باعتل</sup>  
 في المنفعة لذلك فاقضت تملكها ولهذا تفقد بلفظه والمنافع قابله  
 للتملك كالوصية بخدمة العبد وبيع باعترتك ومثلك المنحة اسم العطية  
 التي ينتفع الانسان بها زمانا ثم يردّها على صاحبها كذا في البدائع واذا  
 اريد بها الهبة افاد ملك العين والابقي على اصله ضمنه فحل على العارية

هذا هو الحق في العارية  
 ان العارية هي اباة الانتفاع  
 بملك الغير ونحن نقول انها تنبع  
 على التملك لانها مأخوذة من العروة  
 وهي العطية في الثمار بالتملك من  
 غير عوض في المنفعة لذلك فاقضت  
 تملكها ولهذا تفقد بلفظه والمنافع  
 قابله للتملك كالوصية بخدمة العبد  
 وبيع باعترتك ومثلك المنحة اسم العطية  
 التي ينتفع الانسان بها زمانا ثم يردّها  
 على صاحبها كذا في البدائع واذا اريد  
 بها الهبة افاد ملك العين والابقي على  
 اصله ضمنه فحل على العارية

صدقة العارية

واطمئنت ادعى وملكك على دابق واخذت منك عدي وداري لك سكتي  
 وجعل سكتي الدار لم من غير عوض وكنتي الدار منفعتها المطلوبة منها  
 عارة فعداتي بمعنى العارية وعمرى سكتي اي داري لك عمرى سكتي عمرى  
 مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرتها لك عمرى وعمرى جل الذر  
 لاخر من عمرى وكنتي عيين ويرجع المعير فيها متى شاء ولا يضمن للاعدان  
 هلك خلافا للنافعي وحل الخلاف ان يهلك في غير حالة الانتفاع <sup>باعتل</sup>  
 لا يضمن بالاجماع فلو هلك فيها الا بالانتفاع في احد قولي وفي قوله الاخر  
 بعض كذا في الاحتياق ولا توجد لان الشيء لا يضمن ما فوقه فان اجاب <sup>باعتل</sup>  
 ضمنه المعير ولا يرجع على احد والمتاجر عطف على الغير المنصوب في ضمة  
 ويرجع على موجه ان لم يعلم انه عارية دفعا لضر الضرر بخلاف ما اذا  
 وبادر ما اختلف استعماله او لا ان لم يبين متفعا اي ان اعار شيئا ولم  
 من انتفع به فالتعين ان يعير سواء اختلف استعماله كركوب الدابة او لم  
 يختلف استعماله كالحمل عليها ولا يخلف ان عتير اي ان عتير من ينتفع  
 به فان لم يختلف استعماله يعير وان اختلف لا وكذا المجرى للتاجر  
 ان يعير مطلقا ان لم يبين المجرى من ينتفع به وان يعير لا يختلف <sup>استعماله</sup>  
 فقط ان عتير وعند من قال العارية اباة الانتفاع بملك الغير ليس  
 للتعين الا عارة لان المباح له لا يملك الا اباة بخلاف من ملك المنافع  
 فان له ان يملكها غيره فمن استأجر دابة او استأجر مطلقا له ان يحمل  
 ويعيره اي للحمل ويركب ويركب وايا فضل تعين وضمنه وان اطلق

صدقة العارية

باعتل

صدقة العارية



الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء في وقت شاء وان قيد من  
بالتلف في شرفق القيد اما ان يكون في الوقت فقط او في النوع  
فقط او فيها فان عمل على مواقة القيد فظاهر فان خالف وان كان الحلف  
الى مثل او الى خير لا يضر ولا يضر بغيره وكذا قيد الاجارة ببيع  
او قودا ان وافق او خالف الى مثل او خير لا يضر ولا يضر بغيره  
الى اصطبل ما كرها او مع عبد او اجير ما بة او ماهرة بخلاف اضره  
مياومة اذ ليس في عياله فيضمن بالتليم اليه فولت المسئلة على ان المستعير  
لا ملك الايداع او مع اجير زبها او عبد يقوم على دابة ولا هذا على الا  
تليم فبالهلاك بعد لا يضمن كذا مستعار غير نفيس الى دار ما كرها فان هذا  
تليم بخلاف النفيس كالجوهر حيث لا يرد الا على المير بخلاف رد الوصية  
والمغضوب الى دار ما كرها فان هذا لا يكون تبعا بل لا بد من الرد الى  
الملك وعارية القدين والمكيل والموزون والمعدود قرض فيض لو  
هلك في ذنب قبل الانتفاع واما كان قرضا لان العارية يملك المنافع ولا  
يملك الانتفاع بها الا باستهلاك عينها فاقضى بملك العين ضرورة ذلك  
بالهبة او بالعرض والقرض اذ انما فيب قالوا هذا اذا اطلق الاعانة اما  
اذ اعين الجبهة بان مستعار دراهم ليعتبر بها مغبونا ونزينا بهاد كانا لم  
قرضا ولا يكون له الا المنفعة المستأجرة ومغ اعانة الارض للبناء والغرس  
ان يرجع عنها ويكلف قلعها ولا يضمن ان اطلقا الى لا يضمن المير بانقص  
البناء والغرس بالقلع ان كانت الاعانة مطلقة اي غير موقفة ومن ما

هذا هو المستعار  
في العارية

ما نقص بالقلع ان وقت اي وقت الاعانة ورجع عنها قبل ذلك وقت  
واما يضمن للفرور وفي صورة الاطلاق ما غنى بل اغتوا المستعير حيث  
اعتمد على الاطلاق وكذا الرجوع قبله اي قبل الوقت المهرود لان فيه  
الوعد ولو اعاد للوذي لا يؤخذ حتى يحصد وقت اوله لان الردغ تمام  
معلومة وفي التوكيد رعاية الحقيق بخلاف الغرس اذ ليس نهاية معلومة  
واجب رد المستعار والمغضوب والمستاجر على المستعير والغاصب والرجوع  
لان الرد واجب على الاولين والاجر مؤنة الرد بخلاف الثاني فان  
الواجب التمكن والتحلية دون الرد ويكتب المعارف اطمعني ارضك  
اعترتي اذا عبرت للزراعة من اعاد ارضا بيضا للزراعة يكتب انك اطمعني  
عند لان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تحصى الزراعة والاعانة  
ينظمها وغيرها كالبناء ونحو وقال لا يكتب انك اعترتي لان لفظة الاعانة  
موضوعة له والكتابة بالموضوع اولى **كتاب الهبة**  
في الشرع يملك مال للمحال بلا عوض لم يقل يملك عين لان العين  
قد لا يكون مالا واما زاد قيد الحال احتراز عن الوصية وتنفذ لم يقل  
وقضى لان الهبة امر اخر وراد الانعقاد لهما شرط ان صادقا انصح  
تفقد والآفاسدة والكلام منها في بيان انعقادها بالفاظ مخصوصة  
بوهبة وتحت واعطيت واطعمتك هذا الطعام فان الطعام اذ انب  
الى ما يطعم عنه كان هبة واذا انب الى ما لا يطعم عنه كالارض يكون  
وجعلت هذا لك لان حرف اللام للملك والحق كره وجعلت لك عري

هذا من الموضع الذي اخطا فيه  
صدر الشرح فانه لا يرد  
صدا على مواءم طلب الملك  
منه

اعلم

ما كرها

صدر الشرح



كقوله عم من اعمر عوى ففي العمل ولورثة من بعدى بخلاف ما اذا قال  
 دارى لك عوى كنى لان قوله كنى يجعله عارية على امر وحملك على هذه الامة  
 بينهما وكوتا هذا التوب ودارى لك هبة تكملها لان قوله تكملها مشقة  
 وليست بغير وهو تنبيه على المقصود وفي هبة كنى لان قوله كنى تميز فيكون  
 تميزا لما قبله فيكون عارية او كنى هبة اى دارى لك بطريق الكنى حال كون  
 الكنى هبة او موهوبة او خلى كنى الخلى اسم من النحلة اى الاعطاء تقدير  
 تحتها ففى ثم قوله كنى تميز او كنى صدقة اى دارى لك بطريق الكنى  
 حال كون الكنى صدقة او صدقة عارية اى دارى لك حال كونها صدقة بطريق  
 العارية عارية تميز فتم منه المنفعة او عارية هبة اى دارى لك بطريق الكنى  
 عارية تميز بها المنفعة فتمناه حال كون المنافع موهوبة لك عارية مستند  
 فتم وتم بالقبض الكامل الا ان الكمال يخلف بحسب محل الموهوبه فالقبض  
 الكامل في المتقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض متاع الدار قبض  
 لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة اصله وذلك بالقسمة وفيما لا يحتملها  
 لقبض الكل وتصح ان قبض في مجلسها بلا اذن او بعد به لا لان الهبة دليل  
 الاذن لان دلالتها مشروكة فلا يصح التمسك بها في احدى الصور بين دون  
 الاخرى بل لان القبض بمنزلة القول في الهبة من حيث انه يتوقف عليه بقا  
 حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسلطا على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد  
 الافتراق لا انا انما ابتسنا التسلط فيه لحاقه بالقول والقبول يتقدم بالجلس  
 فكذا ما يلحق به كناية لا يقسم خلافا لما فى له انه عقد تملك فصح في الشارع

الحق في  
 القبض

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في هبة الموهوب له

صلوات الله

صلوات الله

الحق في

وعنه كالباع وانواع ولنا ان القبض منصوص عليه في الهبة في كل حال  
 والماع لا يقبله الا بقسم غيره اليه وذلك غير موهوب ولا فرق عندنا بين  
 ان يهب من الشريك وبين ان يهب من الاجتنبي والمفد للشيوع المقارن  
 الشيوع الطارئ كما اذا اوهب ثم رجع في البعض البائع او الخلى البعض  
 البائع بخلاف الوهب فان الطارئ ايضا مفد فيه فان قسم اى بعضا  
 النصف الماع مثلا ولم يصح لان تمامها بالقبض ولا شيوع عنده وان  
 وهب دقيقا في بر او دهن في سمس لا وان طح او خرجه ولم يكن السمس  
 في اللبن لان الموهوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس محل للملك  
 بخلاف الماع وهبة لبن في مزج وصف على غنم وزرع وخل في لبن  
 ونحوه في كل الماع اى لا يجوز هبة هذه الاشياء لكن ان فصلت عن ملك  
 الواهب وقبضت بفتح وغم هبة ماع الموهوب له بالقبض جديدا  
 لطفه بالهقد وما وهب اجتنبي له بقبضه عاقلا او قبض ابيه او جده او  
 احد ما ام هو معها او اجتنبي يربيه وهو مع او زوجها لها بعد الزفاف  
 اى زوج الصغرة الموهوبة لها لاجلها لكن بعد الزفاف وصحة هبة اشيا  
 دار الواحد لان الكل يقع في يد بلا شيوع وعكس لاهذه عنده وعند ما  
 تصح لانها هبة اجملة منها اذا تملك واحد فلا يتحقق الشيوع كما اذا  
 من جليل وله ان هذاهبة النصف من كل واحد فثبت الشيوع بخلاف ان  
 لان حكم الجس ثبت لكل واحد منهما كمالا كصدق عشرة على عشرين فانه لا  
 يقع عنده وكذا اذا وهب لها للشيوع وعند ما تصح لان الصدقة على

صلوات الله



على الفتي يراد بها الهبة مجازا والهبة لاثني جازين لعدم التوقع عند  
 وصح على فقيرين لان الصدقة لا يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا  
 شوب وكذا لو وهب العثن لهما لان الهبة على الفقير صدقة **باب**  
 الرجوع فيها من وهب ثم رجع صح لقوله عم الواهب حتى يرثه ما لم  
 اى لم يعرض وقال الشافعي لا يرضح الا في هبة الوالد لولن لقوله صلح لا  
 يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما يرب لولن ونحوه نقول الم لا يرضح الا في  
 في الرجوع وانما لله الوالد لانه يتملكه الحاجة وذلك حتى يرضعها ومنع الزيادة  
 متصلة كبناء وغرس وسمي لا منفصلة كولد وادش وعق وموت احد  
 العاقلين وعوض اضعف اليها ولو من اجنيته يخرج من عوض هبة او يعاقبها  
 فقبض فلو وهب ولم يصفه رجع كل بركة فيه اثنان الى انه ليس بعوض  
 حقيقة بل هو متملك متبدل ولهذا لا يترط فيه القبض ويجوز باقل من الهبة  
 من جنسه في المقدرات وخروجها من ملك الموهوب له والزوجة وقت  
 الهبة فلو وهب لهما ثم تكهما رجع ولو وهب لهما ثم ابان لا وقرابة المحرمة  
 خلافا للشافعي في الوالد على امر وهلاك الموهوب وضابطها حر وف  
 دمع خرقه فالدال الزانية والميم الموت والعين العوض والحاد الخرق  
 والراد الزوجة والشافعي القرابة والهاد الهلاك ودفع في استحقاق نصف  
 الهبة بنصف عوضها لا في استحقاق نصف العوض حتى يرد باقي وقال  
 زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض الاخر ولنا انه يصح عوضا لكل  
 من الابتداء وبالاستحقاق ظهر انه لا عوض الا هو الا انه يتخير لانه ما

الرجوع فيها من وهب ثم رجع صح لقوله عم الواهب حتى يرثه ما لم  
 اى لم يعرض وقال الشافعي لا يرضح الا في هبة الوالد لولن لقوله صلح لا  
 يرجع الواهب في هبة الا الوالد فيما يرب لولن ونحوه نقول الم لا يرضح الا في  
 في الرجوع وانما لله الوالد لانه يتملكه الحاجة وذلك حتى يرضعها ومنع الزيادة  
 متصلة كبناء وغرس وسمي لا منفصلة كولد وادش وعق وموت احد  
 العاقلين وعوض اضعف اليها ولو من اجنيته يخرج من عوض هبة او يعاقبها

حقه في الرجوع الا ليلم له كل العوض ولم يلزم له فله ان يرد  
 ولو عوض نصفه رجع ما لم يعرض فلو باع نصفها ولم يبع شارب رجع في  
 النصف لان له الرجوع في الكل ففي النصف اولى ولا يرضح الا براض او  
 قاض فلو اعتق اى الموهوب له الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء صح  
 ولو منع اى منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد رجع قبل القضاء  
 فمعه مع القدرة على التليم لانه تعد وهو مع احد ما اى الرجوع مع الرضى  
 او قضاء الشافعي فخرج من الاصل لاهية الواهب فلم يترط قبضه وصح في  
 الشارع فان تلف الموهوب اى في يد الموهوب له فالتحق ففنى الموهوب  
 له لم يرجع على الواهب لانه عقد تبرع فلا يتحقق فيها السلامة وسوغ  
 عامل له والغرور في فنى عقد المعاوضة بسبب الرجوع لا في غيره  
 بشرط العوض هبة ابتداء فخر قبضها اى قبض العوضين وبطل بالبيع  
 بيع انتهما اى عند القبض فيرد بالعيب وخيار الرؤية وثبت النفعة  
 وقال زفر والشافعي يوجب ابتداء وانتهما لان فيه معنى البيع والعبرة  
 العقود للمعاني ولنا انه مشتمل على وجهين فيجمع بينهما ما امكن من الاعمال  
 فيكون ابتداءه معتبرا بلفظه فيجري فيه احكام الهبة وانتهاه معتبرا  
 فيجري فيه احكام البيع ولا ينافي بين حكمها لان الهبة من حكمها تاتى الملك  
 الى القبض وقد يتراعى عن البيع الفاسد والبيع كله الزوم وقد ينقلب  
 الهبة لانه بالتقويض **فصل** من وهب له الاعمال او على ان يرد  
 عليه او يعقها او يتولها او وهب دارا او تصدق بها على ان يرد

او بعد فذلك لم يصح لان بين  
 غير مضمونة الا اذا طلب بعد  
 القضاء

اي عند القبض  
 وان في النكاح



عليه شيئا صحت وبطل استئناف ونسب لان هذه الشروط تخالف مقتضى  
العقد فكانت فاسدة والهيئة لا تبطل بها قبل فيه كمال فانه اراد بالهيئة  
بشرط العوض فهو شرط جازن ان فلا يقيم قوله بطل الشروط وان اراد  
ان يعوض عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على  
يرد عليه شيئا منها ونحن نقول المراد من الثاني ولا تكرار اولان في بيان  
العوض مظنة الصحة كالايجاز ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرط  
رده او كونه عوضا قدرا معلوما او مجهولا لان كليهما يحالفان مقتضى  
العقد ولو اعتق المحل ثم وهبها صحت اي الهيئة لانه لم يبق الجحش على كماله كما  
لا يشترط ولو دبر ثم وهبها لا لان المحل بقي على ملكه فلم يكن بنسبه الاستئناف  
يكن سفيد الهيئة فيه لكان الدين فيبقى هيئة الشارع وهيئة الشيء هو  
ملك المال ومن قال لغيره اذا جاء غدا فمروك او انت منه برى فهو بطلان  
ان التعليق الصريح في الابرار لا يصح وجاز العمري للمعامل حيوة ولو شرط  
بعد وي جعل دان له مدة علمه واذ كان يراد عليه هذا الشرط بط على كل  
عليه الحديث المأذون وبطل الرقي الرقي اكم من الرقوب وهو الانتظار  
كانه ينتظر موته وهي ان مت بملك فهو ملك لانه تعليق التملك بخطر قال  
ابو يونس يصح لانها تملك للمحال واشترط الاستئناف بعد موته فهو صحيح  
الاخلاص ان يغيرها او الصدقة كالهبة لا تصح الاقبض ولا في شائع  
لانا يتبع كالهبة فيلزم فيها ما يلزم في الهبة ولا يعود فيها لان المقصود هو  
الثواب وقد حصل وكذا اذا تصدق على غنى استحالة لانه قد يقصد

بشرط العوض  
فانه شرط جازن

هذا هو

على النفي الثواب وكذا اذا وهب للفقير حصول المقصود **كتاب**  
**الاجازة** قال الواحدي قال الاخفش من العرب من يقول اجرت غلاما اجرا  
فهو ما جود واجرة ايجارا فهو مخرج واجرة على فاعلة فهو مخرج وقال  
المبرد يقال اجرت دري ومملوكي غير ممدود واجرت ممدودا والاول  
ايجارا واجرة الى هذا كلام الواحدي ذكره النوى في تهذيب الاسماء  
في اللغة اسم للاجرة كاجارته وفي الشرع تملك نفع بعض المملوك في  
البدل انما هي شرط في الصحة منها وطلق الاجازة تنظم الفاسدة دين  
او عين او منفعة قال في باب الاجازة المنافع بالمنافع من الجحش بد المنفعة  
قوبلت بغير جبرها جاز كما اذا استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي  
يجوز في الفضل ان يعلم النفع بذكر المدة ككفى الدار وزراعة الارض  
مدة كذا طالت او قصرت لكن في الوقت لا يصح فوق ذلك سنين في  
المختار ذكر بعض ما يخاف في نزع حيل الخضا فاحيلة الجحش الاجازة  
على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متصرفا كل عقد على سنة فيكون العقد  
لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الفخيرة هذه الحيلة عند  
ضعيف لان من لم يجز الاجازة الطويلة على الوقف انما يجوز صيانة  
لوقفه عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المستاجر مدة طويلة والناس  
يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلمهم انه ملكه فيشترطون له  
يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون الاجازة  
معقودة بعقد واحد وبين ان يكون بمعقود متفرقة ولا يذهب عليك

فانه شرط جازن  
لانه شرط جازن

هذا هو الشرط

هذا هو الشرط

هذا هو الشرط  
من غرضه



ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقد متفق عليه لم يمتد الى الوقت  
 ان يفتح الاجارة اذا خاف بطلان الوقت من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في  
 غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف  
 الفهم ويذكر العمل كصنع الثوب وخياطة وحمل قرن معلوم على اية مضافة  
 علت وبالاتان كقول هذا الى ثم ولا تلك الاجرة بالعقد خلاف السابق  
 لا خلاف في ان وجوبها بسبب العقد كان وجوب تعليم المتفق بسببهم  
 اكثر اصحابنا وجوبها عقيب الولد وقالوا انها يجب بالعقد مؤخر الموقوف  
 على حقوق احد الامور التي ذكرها وفي عبارة الهداية اسان الى ان المراد  
 من الوجوب النفعي ههنا معنى الملك ومن غفل عنه تعسف في توجيه قول  
 بتجملها او بشرط هذا اذا لم يكن مضافة يذكروا وقف الخائنة والجموعا على  
 ان الاجر لا يملك في الاجارة المضافة بشرط التجمل او بالتمكن من الاستفادة  
 النفع فمنهم من بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل يقول لما وجب بالتمكن  
 من الاستيفاء وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجب به كي لا يلزم تكرار القول  
 فيجوز ان قبضت ولم يكن لها وتسقط بالمضيق بقدر قوت تمكنه ولو جاز  
 طلب الاجر للردان والارض كل يوم الا ان يبين وقت الاستيفاء بالعقد لانه  
 بمنزلة التاجيل وللردية كل مرحلة وقال زفر للحي لا بعد انتهائها السفر للقضاء  
 والخياطة ادعت وان عمل في بيت المتاجر انما قال هذا لانه اذا عمل في بيت  
 المتاجر فرق الثوب بعوضا طم بعضه فله الاجرة بقدر الخياطة فكان هذا  
 مظنة ان يتوهم ان الاجرة يجب بقدر العمل اذا كان في بيت المتاجر

هذا هو

هذا هو

هذا هو

هذا هو

فدفع بما ذكر وجه الفرق انه بالترقة انتق عمل على البعض وهو معلوم  
 الى الكل فيجب اجرا على خلاف ما اذا لم ينتبه العمل على البعض فانه لا يمكن  
 ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل والتقدير لا باعاض فيوقف الطلب على كل  
 العمل والمخبر بعد اخرج من السور فان احرقه يعني من غير فعله بعد ما اخرج  
 وسو في بيت المتاجر فله الاجر لانه صار مالا بالوضع في بيته ولا غرم لانه  
 لم توجد منه الخيانة وقالوا لا غرم مثل دقيقه ولا اجرة لانه مضمون عليه فلا يكمل  
 الا بعد حقيقة التلم وان شاء ضمته كخبر واعطاء الاجر قبله لا يغرم ذكر في  
 الفتاوى اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا قال في  
 شرح الطحاوي قال ابن 8 في هذا هي ضام لانه فاجنته بين بتقصير  
 القلع من السور فان ضمته قيمة مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمته دقيقا لم يكن  
 له اجر وللطبخ بعد الفرق اعتبار الفرق والضرب اللين بعد اقامته و  
 لا يتحى حتى يبرهن لان الشريح وسق تصيده وضخم بعضه الى بعض في علم  
 عمله وعند سوز زيادة كالنقل وبغني بقولها ذكر في العيون وهذا اذا ضرب اللين  
 في ملك المتاجر ما اذا ضرب الاجر في ملك نفسه لا يجب الاجر عنه الا بالاعد عليه  
 بعد اقامته وعند ما عليه ما بعد الشريح ذكر في الحقايق ومن لم يعلم ان في  
 العين سواء كان الاثني مالا كالثا والبعض في عمله فصار يقص بها او لم يكن  
 مالا كالتبج والصبيغ وهذا لان القايم بالثوب لون الصبيغ لا عينه ذكر  
 في البوط والمصنف اورد كل من التوعين مثلا فقال كصباغ وقصا بعض  
 بانثاء والبعض جبرها للاجر قال في البوط والحاصل ان كل اجرة يكون اثر

هذا من الموضع الذي اخطأ فيه بالاجرة  
 حيث قال لا غرم فيها

هذا من الموضع الذي اخطأ فيه بالاجرة  
 حيث قال لا غرم فيها  
 قال في الموضع الذي اخطأ فيه بالاجرة  
 حيث قال لا غرم فيها  
 قال في الموضع الذي اخطأ فيه بالاجرة  
 حيث قال لا غرم فيها



ان عمله قايما في المعول كالساج والقصار والصباغ والصال فله حق  
 الجبس لان العقود عليه الوصف الذي احدثه في النوب وهو قائم فيكون له  
 ان يجسم فان جسد فضايع فلا غرم ولا اجر وقالوا العين كانت مضمونة قبل  
 الجبس فكذلك بعد كنهه بالخير ان شاء ضمنه قيمة غير معول ولا اجر له وان  
 شاء ضمنه معولا وله الاجر وله ان غير متعذر في الجبس فحق امانه كما كان عنده  
 كان ولا اجر بهلاك المعقود عليه قبل التسليم ومن لا اثر لعمله كالحال والملاح  
 وغسل النوب للجبس له الاراد الباق فان لم يحسنه لا يتفاد الجبل ولا  
 اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه فكانه باعه منه فله حق  
 وقال زفر ليس حق الجبس سواء كان له العمل او لم لا ولى اطلق له العمل ان يعمل  
 غيره الا اذا قيد بين كما اذا امره ان يخطه بيده ولا جبر على بيعه ان مات  
 بعضهم وجازع من بقي اجره بحسبه ومواده اذا كانا معلومين وحكي الفقيه  
 ابو جعفر ان تاويل المسئلة اذا كانت المؤنة تقبل بنقصان العود اما  
 اذا كانت مؤنة الكل ومؤنة البعض سواء فانه يجب للاجر كما لا خلاف في الجاهل  
 الصغير للبرهاني ولا اجر لعامل الكتاب للجبس ولا حامل الطعام ان  
 للموت خلافا للمحدث في الاول فان له اجر الزهابة عنده لانه اوفى بعض  
 عليه وسقطت المسافة ولهما ان المعقود عليه نقل الكتاب وقد نقص  
 ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد نتيجة الاجر بالذهاب بالاجماع لانه  
 اعمل لم ينقص وقرئ في الثاني فان عنده له الاجر في الطعام دون  
 وصح استيجار دارا وكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها ان  
 البني

من قال ان الجبس ليس له اجر  
 فيكون قد اخطأ في فهمه  
 فان الجبس له اجر في كل  
 حال من كان له العمل في  
 البناء او في غيره من الاعمال  
 التي لا بد من الجبس فيها

مكرر

من قال ان الجبس ليس له اجر  
 فيكون قد اخطأ في فهمه  
 فان الجبس له اجر في كل  
 حال من كان له العمل في  
 البناء او في غيره من الاعمال  
 التي لا بد من الجبس فيها

فينصرف اليه اذا المتعارف كالشروط وانه لا يتفاوت فيصح العقد لانه لا  
 ينتظم قوله وله كل عمل سوى موهن البناء كالفصان بل لان الاصل ان  
 كل عمل لا يضر البناء يستحقه بطلاق العقد ولو عين الكسفي له ان يكون  
 غيره لان التقييد غير مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين اللابى والى  
 عند استيجار النوب او الدابة فانه ليس له ان يلبس غيره ويركبه غير للتفاوت  
 في اللبس والركوب وله ذلك ان عزم بان قال على ان يلبس ويركب من ثوبا  
 وان اهتم بان لم يذكر شيئا يدل على واحد من العموم والخصوص لان اللبس  
 الأشخاص وركوبه غير معلوم عرفا لينصرف مطلق العقد اليه بل الكل متعارف  
 وبما تاتى في هذه التفاوت فالحال بيني لم يصح المعقود عليه ملعوا فلام  
 بالحوار من الدفعة وان سعى نورا وقد حل الدابة نحو كره فله حل مثله  
 او اقل كالشعر الاخر كالمخضوضى بارادى رجل معه وقد ذكر كوي ياي  
 ركوب المتاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار الثقل لانه  
 عطف بما هو مأذون فيه وغير مأذون فيه والسبب الثقل فانقسم عليها ان  
 اطاقا يعني ان اطاق الدابة حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحل  
 وازاد في الثانية والاكل قيمتها اي ان لم يطاق الدابة ما ذكر في المتاجر  
 كل قيمتها كطيرها بضره وكبحه يقال كبح الدابة بلجامها اي جذبا الى نفسه  
 ولا تجرى يعني يضي بهلاك الدابة بسبب الضرب او كبحه كل قيمتها وهذا  
 عنده وقال الا اذا فاضل فضلا متعارفا بلا اذن الموجد ذكر في الحقائق  
 وجازها عما استوجبت اليه ولو ذابها وجاها وردها اليه بالجر عطف

من قال ان الجبس ليس له اجر  
 فيكون قد اخطأ في فهمه  
 فان الجبس له اجر في كل  
 حال من كان له العمل في  
 البناء او في غيره من الاعمال  
 التي لا بد من الجبس فيها

من قال ان الجبس ليس له اجر  
 فيكون قد اخطأ في فهمه  
 فان الجبس له اجر في كل  
 حال من كان له العمل في  
 البناء او في غيره من الاعمال  
 التي لا بد من الجبس فيها



على جوارها أي ضمن جواز الدابة عن موضع استوجب اليه لم ردها إلى ذلك الموضع وإن كان الاستجار ذاهبا وجائيا وأما قال هذا فقيل أنه إنما يضمن إذا استجارها ذاهبا فقط لأن الإجابة قد انتهت بالوصول إلى ذلك الموضع فيضمن بالجواز عنه أما إذا استجارها ذاهبا وجائيا فإذن عن ذلك الموضع ثم ردها إليه لا يضمن كالودع إذا خالف ثم عاد إلى الوقت وقال صاحب المهدية لا صحح عدم الفرق ثم إن الضمان إذا كان المعطب بالجواز وإن لم يكن به فلا ضمان وقد اضعف عن ذلك عطف قوله جوارها على ضرب في قوله كعطها يضمنه ونزع سرج حمار مكري وإيكافه أي أن أكثرى حمارا متبرعا ونزع السرج أو كرهه فملك ضمن كل قيمة عند رواية الجامع الصغير وقد زاد في رواية الأصل وسوقه ما هذا إذا كان الحمار يوكف بثله وإن كان لا يوكف أصلا ولا يوكف بثله ضمن كل القيمة كذا في الحمايق وأسراجهم بالأيبرج بثله دون ما يبرج بثله أي أن نزع السرج وأسراجهم يبرج آخر فإن كان هذا السرج مما لا يبرج هذا الحمار يضمن وإن كان يبرج بثله لا يضمن إلا إذا كان في الوزن زائدا على الأول فيضمن بحبابه وسكوكة الحمار طريقا غير ما عينه المالك وتعاونا بان كان الملوكة أو عدا أو أبدا وأخوف بحيث لا يملكه الناس كذا في البيتين وهذا يتيق عدم الحاجة إلى أن يقال أولا يملكه الناس وحمله في الجواز لا يبرج أن يبرج أي للمماراة الجوز في جميع ما ذكر أن يبلغ المنزل حصول المقصود ولو استجار أرضا لبناء أو غرس صح وإذا انقضت المدد سلمها فارغة الآن

سنة ١٢٤٦  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نورا  
والمعرفة هدى  
والله اعلم بالصواب

هـ

يعزم المجرى قيمة مقلوعا وتملكه بالنصب عطف على أن يعزم بالأرضي استجاره نقص القلع الأرض والآي وإن لم ينقص القلع الأرض فبوضاه أو يرضى عطف على أن يعزم بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والأرض لذلك وتفضل ذلك أنه يجب على المستاجر أن يسلمها فارغة الآن يوجد أحد الأمرين الأول أن يعطى المجرى قيمة البناء والغرس مقلوعا وتملكه وهذا الإعطاء والتملك يكون جبرا على تقدير أن ينقص القلع الأرضي يكون برضى المستاجر على تقدير أن لا ينقص والثاني أن يرضى المجرى بتركه أو الغرس في أرضه هذا الذي ذكره في وجوب القلع وعدم وجوبه ففهم ولاية القلع للمستاجر وعدمها فإنه قد ذكرناه أن نقص القلع الأرضي يملكه بالأرضي المستاجر في لا يكون للمستاجر القلع وفي غير هذا يكون والوطبة كالشجر لأن الرطاب لانهائية لها فأسببه الشجر بخلاف الذرع فإنه إذا انقضت المدد قبل أو انحصار لا يجب على القلع بل يترك باجر المثل إلى أن يدرك ومن استاجر لودع برفودع رطبة ضمن ما انقضت لأن الرطاب أرض بالأرض من الحظ فمكان خلافا إلى شيء بالأجر لأنه غاصب للأرض ومن دفع ثوبا ليخيطه قميصا فحاطه بياضه قيمة ثوبه أو أخذ القباء باجر ضله ولم يزد على ما يستحق لأنه لا يزداد على المستحق عندنا في الإجابة الفاسدة والله أعلم

**باب** الإجابة الفاسدة الشارط يفرضها المراد شرط يفرض البيع وفيها اجر المثل يعني إذا كان المستحق معلوما كما فهم من قوله لا يزداد على المستحق وقال زفر وإن نفي يجب بالعلم ما بلغ كان في البيع الفاسد يجب قيمة

فإن دفع ما قبل أن إذا انقضت  
الأجران لعدم التمسك أو طرد  
وجاء المثل بالعلم ما بلغ

لا بد من سداد تمام القليل  
وقد أمكنه المارح



العين بالغة ما بلغت ولنا ان المنافع غير متقومة بنفسها بل بالعقد قد  
 اسقطا الزيادة فيه واذا نقص اجر المثل لم يجب زيادة المستحق لغاى التسمية  
 وصح اجان دار كل شهر بكذا في واحد فقط الا ان يتي جملة شهر معلومة  
 وفي كل شهر سكن ساعة في اوله هذا قوله بعض المايخ وهو القياس وفي ظاهر  
 الرواية لكل واحد منهما ايجاد في الليلة الاولى ويومها عرفا كذا في البيتين  
 كل علم مدته بان قيل اجرت سنة اشهر كل شهر بكذا واجارها سنة بكذا  
 وان لم يتم قسط كل شهر واوله المدة ماستي والافوق العقد فان كان  
 حين تبيل يعتبر الالهة والافا لا ايام كالعدة اي ان كان عقد الاجان عند  
 الاهلال يعتبر الالهة وان كان في اثناء الشهر فعنده وهو رواية عن ابي  
 يونس يعتبر الكل بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواية اخرى عن  
 ابي يونس يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر الباقي بالالهة فان اجر  
 في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلثين يوما فالسنة تتم عند محمد على  
 عاشر ذي الحجة الحرام وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر  
 من ذي الحجة فان قلت هلا يلزم ان يتكرر عيد الاضحية في سنة واحدة قلت  
 نعم لكن في السنة التي قد برها مدة الاجان لا في السنة المعروفة بالمحذور  
 غير لازم واللازم غير محذور واجان الحمام والحمام والظير باجر معين و  
 بطعامها وكوتها وقال الجوز بجماله وسو القياس ولم ان اجماله لا يقتضي  
 اى المنفعة لان العادة التوسعة على الاظفار شقعة على الاولاد وهو  
 والزواج وطبها لا في بيت المساجران البيت في بين فله المنع عن الوطى فيه

م

م

م

وله في كساح ظاهر فخما ان لم ياذن بها وان اقرت بكساحها لا اى ان كان  
 الكساح ظاهرا بين الناس او يكون عليه زهود فلا تزوج فسخ الاجان صيانة  
 لحقة اما ان علم الكساح باقرارها لاولاهل البتة فخما ان مرضت او  
 جلت لان لبنها يقرب بالولد وعلمها غل البتة وثيابه واصلاح طعانه  
 لا عن شئ منها وسواجرى على ابيه وان ارضعته بلبس شاة او غنم  
 ومضت المدة فلا اجر ولم يصح للاذان والاقامة واجح وتعليم القرآن والفقه  
 والفساء والتوج والملاى وعسب التيسر ونفى اليوم بفتحها تعلم القرآن  
 والنفقة الاصل عندنا انه لا يجوز الاجان على الطاعات وعلى المعاصي  
 لما وقع الفتور في الامور العينية نفى بفتحها في تعليم القرآن والفقه  
 عن الانداس ويجبر المستاجر على دفع ما قبل ويجسب وعلى الخلق المروية  
 الخلق بفتح الحاء الغير المجبة هدية تدرى الى العلى على رؤس بعض سور  
 القرآن سميت بها لان العادة جرت باهدار الخلاوى وسى لغة يستعملها  
 اهل ماورد النهر ولا اجان الشاع الامى الشريك وغيره وهو قول الساقى  
 ثم عدم الصحة عند مجمل معنى البطلان حتى لا يجب بطلان شئ وبق  
 البعض ومجمل الفاد حق جباجر المثل وسو الصيخ والضوى على قوله  
 ذكرى في الخطاب ولودفع الى اخر غنى لا ينسجه بنصفه او استاجر جار مجمل  
 عليه زادا ببعضه او نور البطن براه ببعض دقيقه هذا متى تغير الطحان  
 وقدره البنى عم عنه والصورتان الاوليان في معنى تغير الطحان لانه  
 جعل الاخر بعض ما يخرج من علمه او رجلا اى استاجر رجلا يخبره كذا اليوم

اعلى



وقال الصحيح ويقع العقد على العمل وذكر الوقت للتبجيل نصيبا للعقد  
 عند تعذر الجمع بينهما فيرفع الجهالة لان العقود عليه مجهول لان ذكر  
 يوجب كون قليم النفس في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر العمل يوجب كون  
 معقودا عليه ولا يترجح ونفع المتاجر في الثاني ونفع الاجر في الاول  
 يفضي الى المازعة هذا اذا اضر الاجر واما اذا اوسط فذكر الاول عملا كما  
 او وقتا وذكر الاجر بعد يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا  
 للتبجيل وان كان عملا فليان العمل في ذلك العقد فلا يفيد العقد ذكر في الثانية  
 او ارضا بشرط ان يتبين ان يبقى اثر بعد انقضاء المدة وان ليس من مقتضيات  
 العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وما هذا حاله يوجب انفاذهم قبل المدة  
 بالنسبة ان يرد ما مكروبه ولا شبهة في فساد وقيل ان يكرها من يرد هذا  
 في موضع تخرج الارض الربيع بالكرابرة والمدة سنة واحدة وان كانت  
 سنين لا يبقى لتسليم منفعة كذا في الهداية او كرى انهارا ليس المراد من الانهار  
 الجداول بل الانهار العظام سوى النجف لانه يبقى منفعة في العام القابل او  
 يسرقها لان منفعة تبقى بعد انقضاء العقد الا اذا كانت المدة طويلة فلا تبقى  
 لفعل اثر بعد المدة او كان الربيع لا يحصل الابه اذ جاز يفضل تحت مقتضى العقد  
 او يزرعها بزرعة اخرى فسدت خلافا لما في لان المنافع يترتب اليها  
 عند فيكون بيع الخبز بالجنس يدايد وعندنا ليس كذلك فيكون بيع الخبز  
 بالجنس بناء بخلاف استجارا على ان يكرها ويزرعها او يبيعها ويزرعها  
 هذا الشرط يقتضيه العقد وان لم يذكر زراعتها او ما يزرع فيها لم يمتنع ان

لنفسه انما هو كذا  
 من انفسه انما هو كذا

من انفسه انما هو كذا  
 من انفسه انما هو كذا

من انفسه انما هو كذا  
 من انفسه انما هو كذا

بان قال اذرع فيها ما شئ بخلاف الدار فان استجارها يقع على الكسبي  
 على امر فان استجارها ومضى الاجل عاد صحيحا هذا المتحاشان ووجه الجهالة  
 ان نقضت قبل تمام العقد وعند زفر لا يعود صحيحا لانه وقع فاسدا قلا  
 جائزا وسو القياس ومن استاجر جملا الى مصر ولم يتم حله وحل العقد ففق  
 لا يضمن لان العين المتاجرة امانة في ذنبه وان كانت اللجان فاسدة وان  
 بلغ فله المسمى لحسنه كما ذكرنا في المسئلة السابقة وان خاصا قبل الرخ  
 او حمل نقض اي ينقض العاقبة العقد دفعا للفساد لانه ينقض العقد بلا  
 نقض كما يتبادر الى الهمم من بيان الهداية **باب** من الاجار الاجر  
 المتروك يستحق الاجر بالعمل فله ان يعمل للعمارة تفريج على اسبق فان  
 لما كان بالعمل لا يتسلم النقص كان له ان يعمل لغيره فحق بهذا ان لما كان  
 العمل للعمارة سعى بالاجير المتروك كالحياط وحق ولا يضمن ما هلك في  
 الاجير المتروك اذا هلك العين في ذنبه من غير فعله لا ضمان عليه عنده وهو  
 رخص واخفى سواء كان هلك بامر يكره التحرز عنه كالسرقة والغصب ولا  
 يمكن كالحريق الغالب والعدو والكابرو وقال لا يضمن في القسم الاول دون  
 الثاني لهما ان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكن العمل بدونه فاذا هلك بسبب يمكن  
 الاحتوا من عدم التقصير من جهته فيضمن كالوديعة اذ كانت باجر خلا  
 ما لا يمكن الاحتوا من عدم التقصير من جهته وله ان العين امانة في ذنبه  
 القبض حصل باذنه والحفظ مستحق عليه تبعا لام مقصودا ولهداية  
 الاجر بخلاف المودع باجر وان شرط عليه الضمان ان كان الشرط في الاك

صدقه

ولا تاتى لها والاحسان في ذلك انما هو كذا  
 من انفسه انما هو كذا

من انفسه انما هو كذا  
 من انفسه انما هو كذا

من انفسه انما هو كذا  
 من انفسه انما هو كذا



التحرز عنه فلا يجوز بالاتفاق وان كان فيما يمكن التحرز عنه ضل الخلف  
وبقولها يفتى اليوم لتغيير احوال الناس وبمحصل صيانة اموالهم كذا في  
البيان وبه يفتى ذكر في الخائبة والمحيط والتمه ان الفتوى في الاجاب  
على قوله سواء شرط الضمان عليه او لم بشرط بل ما تلف بامر كرق القطار و  
حق كزق الخال اذ لم يكن من جهة الناس ذكر في شرح المحاور ولفظ  
اجل وغرق السفينة من مئة اذ لم يكن صاحب الماع او وكيله فها ذكر  
في المنور وقال زفر لا يضمن اذ لم يتجاوز الحد المتعار لان العمل باذن الملك  
ولنا في قولان ولنا ان المأذون به العمل الصالح وما قبل ينبغي ان يكون المراد  
بقوله ما تلف بعمله عما جاوز فيه الحد المتعار لا ينبغي ان يصدر عن تحقق  
ان المسئلة خلافة كما عرفت ان ظاف زفر على تقدير الاطلاق عن هذا  
القيد وقد صرح به في المبوط ولا يضمن اذ يتأخر اي عند مئة السفينة  
او سقط من دابة اي عند سوقه او قوجه لان الواجب ضمان الادبي وانه لا يجب  
بالقيد وانما يجب بالجناية ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا تجمل  
العاقلة ولا تجام او بزرع او فساد لم يجز المتعار وان اكسرت في الطريق  
الغرات ضمن الحال قيمة في مكان حمله بلا اجر او في موضع كسر مع قصه اجرة  
اما الضمان فلان السقطة والاكسار بانقطاع اجل او بالفساد وكذلك  
من ضمنه وما الخيارات فلان اذا انكسر في الطريق واخذ شيئا واحد بتبين انه  
وقع تعديا من الابتداء من هذا الوجه وههنا وجه آخر وهو ان ابتداء العمل  
حصل باذنه فلم يكن تعديا وانما صار تعديا عند اكساره فيلزم ان لا يجتنب

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

شاؤ في الوجه الثاني الاجر بقدر ما استوفى وفي الاولى لا اجر له لانه  
ما استوفى اصلا والاجر الخاص يتبع الاجر بتليم نفسه مدته وان لم يعلم  
كالاجير للمدة سنة او لوعى القتم وتبي اجير وحد لانه لا يعمل غيره ولا  
يضمن ما تلف في يده هذا اذا كانت الاغنام واحدة وان كانت لاثنيين او  
ثلاثة يضمن ذكر في الذخيرة او بعمله اذ لم يتعد الفاد ذكر في الخائبة وضح  
تريد الاجر بالتوديد في خياطة الثوب فارسي او روميا اي قبل ان  
ان حطه فارسي فدرهم وروميا فدرهمين وصبغ بعضه او غير  
وفي اسكان البيت عطارا او حاددا او في حل الدابة الى كوفة او واسط  
او في مئة الدار او هن اي اجر تك هذا الدار شهر بدرهم او مئة شهر  
بدرهمين وهذا اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء لا كما في البيع غير انه  
ليشتر خيار التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة الاجر يجب  
بالعمل وعند يتعين بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد والبيع  
بجهول وفي محل كرت او شعير عليها ويجب اجرا وجد ذكر في الهداية  
في مثله العطار والحداد وكذا البتر والشعب خلاف ابى يونس ومحمد  
وفي الدابة الى كوفة او واسط احتمال الخلاف ومثله الخياطة والصنع  
متفق عليها ولوردة في خياطة اليوم او غدا اي قال ان حطه اليوم  
وفي عند ينصف درهم فله ما سمي ان خاطه اليوم واجر مثله ان خاطه غدا  
هذا عند وعندما الشيطان جائزا وعند ذفر وسوق النافق  
فاسدان لان ذكر اليوم للتجمل ذكر عند الترفية فيجمع في كل يومين



لها ان كل واحد من التعليل والتأخير مقصود فصار باخلاف النوعين  
وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان اجتماع الوقت والعمل يفيد كما مر بل  
ذكر للتعليل فيجتمع للعقد تميان فيصح الشرط التعليل الاول دون  
ولا يجاوز به المستحق ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لاجب الزيادة  
هذا في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف  
درهم لكن الصحيح هو الاول لان المستحق في العقد نصف درهم وفي الاجابة  
الفاصلة اجر المثل لا يزداد على المستحق وان خا طر في اليوم الثالث فاجر المثل  
لا يزداد على نصف درهم عند الصحيح واما عند ما قال الصحيح ان ينقص  
نصف درهم ولا يزداد عليه ذكر في الغاية ولا يافى بعد مستاجر الخدية  
الابسط ولا يستر مستاجر ماعل عبد محجور لان هذه الاجابة بعد الفراغ  
صحيحة استحسانا لان الفاد لرعاية حق المولى وبعد الفراغ رعاية حق  
في الصحة ووجوب الاجرة ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه فاجر هو نفسه  
غصب عبد فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب وله ان الضمان اما يجب  
بالاقل مال مخزن لان التقويم به وهذا غير محزن في حق الغاصب لان العبد  
لا يجرز نفسه فكيف يجرز ما في يده وصح للعبد قبضها واخذها ماله قائم  
لانه وجد عين ماله واما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له في التصرف  
على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد من يشره باربعة وشره بخمسة  
صح والاول باربعة وهم الحال ان قال مستاجر عبد من يشره هو ان في  
اول المدة وقال الموجر في آخرها اصله الاضلاف في جريان ما اذا طار

فان كان المستاجر يشره  
فان كان المستاجر يشره  
فان كان المستاجر يشره

وانقطاعه وصدق اي مع اليقين رب الثوب في امرتك ان تعلم قباه  
او تصيغه امر الاجير قال امرتني بما عملت لان الاذن يستفاد من رب الثوب  
وفي عملت لي جانا لا صانع قال بل باجر لانه يتكوى تقوم عمله اذ هو يقوم  
بالعقد ويتكوى الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حر فباليه اى خليطا  
له فله الاجر والافلا لان سبق ما بينهما يعين جهة الطالب باجر جريا  
معتاد مما وقال محمد ان كان الصانع ممر فابيهن الضمعة بالاجرة  
فالقول قوله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والحوادث عن  
ان الظاهر للدفع والحاجة الى الاحتياط **باب** فتح الاجابة  
في فتح بعيب فوات النفع كخراب الدار وانقطاع ما والارض والورق  
او اخل به كرض العبد ودر الدابة اما قال تفتح لانه اضرار قول عامة المباح  
وهو عدم انفاخ العقد بالعذر وهو الصحيح نفع عليه في الذمة واما لا  
يفتح لان المكان الانقضاء بوجه اخر لانه غير لازم بل لان المنافع بالهيب  
ازال الموجر العيب سقط خيان اى خيار المستاجر وخيار الشرط والوقت  
وبالعذر وقال الشافعي لا تفتح بالاجيرين وهو لزوم ضررهم في حق  
بالعقد ان بقي كافي سكون وجع ضرر من استوجبر لعله لانه في النقص عليه  
الزام ضرر من اذ لم يمتحى بالعقد وموت عرس استوجبر من يطمح ولتمها  
لما توافوا لحق دين لا يقضى الا بئس ما اجر لانه يلزم ضرر الجس باعتبار  
قد لا يصدق على عدم مال اخر وسفى مستاجر عبد الخدية مطلقا او  
المصر فان الاستيجار بالخدية مطلقا يقيده بالخدية في المصرفان قال

فان كان المستاجر يشره  
فان كان المستاجر يشره  
فان كان المستاجر يشره

فان كان المستاجر يشره  
فان كان المستاجر يشره  
فان كان المستاجر يشره



لا تسافر وامتنع على الاجارة فللمتاجر ان يفتح وان اراد المتاجر  
 ان يخرج العبد فللموثر الفسخ اما اذا رضى الموثر بخروجه فليس للمتاجر  
 الفسخ وافلاس متاجر دكان يتجر وخطا متاجر عبد لا يخط فترك  
عمله اى للافلاس وهذا في خياط يعمل براس ماله الذى ليس مال يعمل بالاجارة  
فلا يتحقق في حق العبد فان راس ماله ابرق ومقرض وبرا مكرى الذمة  
من سفر بخلاف بدء الكارى والفرق بينهما ان العقد من طرف المكرى  
تابع لمصلحة السفر فربما تقوت تلك المصلحة فلا يمكن الزامه لاجل الاكثر  
ومن طرف الكارى ليس كذلك فبدأه بداء من العقد قصدا فلا اعتبار له  
وترك خياطة متاجر عبد يخط متعلق بمسافر يعمل في الصرف متعلق  
بتوكيل العمل وان لم يكن عذرا اذ يمكن ان يعقد الخياط في ناحية من الدكان  
ويعمل الصرف في ناحية اخرى ويسع ما جرى وتفتح بوث احد عاقدين  
عقدها لنفسه وان عقد لغيره فلا كوكيل والوصى وموتى الوقف  
**مسائل شرعية** من اخرج حصايد ارض متاجر او متعان فاحرق  
 شئ في ارض جان لم يضر لان هذا تبس وبطش الضمان فيه العدى وقال  
 شمس الامية السرخسي هذا اذا كانت الريح ساكنة حين اوقد النار ثم تحركت  
 هذا اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تنقر فلا يعذر  
 فيضمن وان اقد خياط او صباغ او في دكانه من يطرح عليه العمل  
 بالنصف صح هذا شركة الصباغ وصاحب الهداية اطلق شركة الوجه  
 الا انه عتق المراد حيث قال فهذا بوجاهته يقبل وهذا بخلافه يعمل

والمسافر  
 من وجه  
 من وجه  
 من وجه

مسائل شرعية

274  
 فينتظم بذلك المصلحة ولا يضر الجهالة فيما يحصل وهذا العقد غير طاري  
 قياسا واليه مال الطحاوى لان احدنا يقبل العمل ويتاجر الاخر بنصف  
 ما يخرج من عمله وهو مجهول جائزا استحسانا ووجه ما ذكر انفا كما يجاز  
 حمل يحمل عليه حملا واركيين وحمل حملا مستادا وعندنا نفي لا يجوز  
 للجهالة ولو اراد الحمل فاجوز وان استأجره ليحمل قدر ما نراه فاكل  
 منه رد عوضه ومن قال لفاص دكان فرعها والافاجر بها كل شهر كذا فلم  
 يفرغ فعليه المستحق لانه عين الاجارة والفاص التوتة فان فقد بينهما  
 اجارة الا اذا جرد اى الفاص بملكه وان اقام بنية من بعد فانه لما جرد ملكه  
 لم يكن ملوفا بالاجارة واقامة البنية بعد ذلك لا تحل او اقر بالملك له  
 عطف على قوله اذا جرد كنى قال لا يريد بهذا الاجارة فانه لا يكون ملوفا  
 بالاجارة واقامة البنية بعد ذلك وصحت الاجارة وفتحها والمرارة  
 والمعاملة اى المساقاة والوكالة وكفاله والمضاربة والفضا والامانة  
 اى تفويضها والايصال اى حمل الغير وصيا والوصية والطلاق والطلاق  
 والوقف مضافة اى الى الزمان المستقبل كما يقال في المحرم اجره هذه  
 الدار من غرة رمضان الى سنة لا البيع واجازة وفتح والقسم و  
 الشركة والعصبة والسكاح والرجعة والصلى عن مال وبراء الدين لانها  
 تملك وقد امكن تجيزها للحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول  
**كتاب المكاتب** الكتابة في الشرع عقد بين المولى وقته  
 يكون من المولى رقبته ومن العبد العوض سعى به لان كلامه مكتوب على نفسه

قال صدر الشريعة مع ان المصنوع  
 اقام البنية بعد ذلك فانه ملكه  
 ولا يخفى ما فيه

منه معنى اضافتها الى ان يملك  
 حيث قال لان الاجارة تنضم اليك  
 المانع ولا وجه لها في الحال  
 فتكون مضافة فزون منه

لا يملك  
 من وجه  
 من وجه



الاداء في هذا الوفا كذا في الحقائق واما ما ذكر من اعتاق المملوك  
 يد احوالا ورقية مالا فاني يتوب عليه ولا يلزمه لان اعتاق رقبة <sup>ايضا</sup>  
 قد يوجد حالا كذا اذ ادنى البدل حالا فان كاتب قته ولو صغير يعقل  
 بحال قال الشافعي لا يجوز حالا ولا بد من نجدين اي شهرين لانه عاجز  
 عن التيمم في زمان قليل قلنا يمكن ان يتقضى او موصل او نجم اي موزع  
 حصا يوزعها دفعات النجم في الاصل الكوكب ثم نقل الى الوقت المضروب  
 المعين اذ تعرفون الاوقات بالنجوم قبل نجوم الكتابة للاوقات <sup>المعينة</sup>  
 لاداء حصصها ثم سئل في تلك المحصر المودة في تلك الاوقات ثم شئت  
 منه الفضل قبل نجم الكتابة او الدية او نزع حصصا واداءها كذا في  
 حاشية الكشاف او قال جعلت عليك الفا لودية بخي اولها كذا وخرها  
 كذا فان ادية فات حر وان عجزت فصق وقبل العبد صح اي صح هذا  
 العقد سواء كان بلفظ الكتابة او بلفظ اخر يؤدى معناها فخرج من  
 اي اذا حلت الكتابة يخرج الكاتب من يد المولى دون ملكه فان الكتابة  
 عبد بائع عليه درهم وعق نجاة ان اعق وعزم السيدان <sup>وحي</sup>  
 او جنى عليها او على ولدها او مالها اي العقر وارث النجاة او مثل المال  
 او قيمة وان كانت على قيمة او عين لغريم تسعين بالعتيق احوز به  
 الكتابة على دراهم الغير والدنا يفرانها جائز ثم ان ما ذكر ظاهر الرواية  
 وغريبي صنفه انما تصح او مائة ليرد سيده عبد اعين هذا عندنا <sup>عند</sup>  
 ابي يوسف تصح الكتابة وتقسم المائة على قيمة الكاتب وعلى قيمه عبد <sup>وسط</sup>

في هذا العقد  
 انما تصح  
 او مائة  
 ليرد سيده  
 عبد اعين  
 هذا عندنا

في هذا العقد

غيره

عند

فما اصاب العبد بسقط عنه ويكون مكاتبنا بما بقي واما قال غير عيين  
 لانه لو شرط ان يرد عبدا عينا يصح عندهما ايضا او على حر او خنزير  
 وما او احدهما مسلم فد وعق فيها وسعى في قيمته ان ادنى ماستي يعني  
 قبل ان يتوافقا الى القاضي هذا في ظاهر الرواية وروى عن ابي حنيفة  
 ومحمد وهو قول زفر انه يعق باءا قيمته نفسه ولا يعق باءا ماستي <sup>عند</sup>  
 ابي يوسف يعق باءا القيمة وباءا ماستي ايضا كذا في الحقائق وعني <sup>حنيفة</sup>  
 انه انما يعق باءا ماستي اذا قال ان اديتها فات حر كذا في الهداية ثم انما  
 نقد اذا كان المولى والعبد مسلمين او المولى مسلم والعبد ذمي او على  
 عكسه الو كانا ذميين يجوز الكتابة ذكرا في الميسر ولا ينقص ماستي  
 وزيد عليه مثله مبتدأة مضاها ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت  
 من جنس المسمى فان كانت ناقصة على ماستي لا ينقص عنه وان كانت <sup>انته</sup>  
 زبرت عليه وصحت على حيوان ذكر جنسه فقط اي لم يذكر نوعه ووصفته  
 ويؤدى الصفة او قيمته انما يختار لان كل واحد اصل من وجه اما لو <sup>سط</sup>  
 فظاهر واما قيمة فلا يعرف بها فصار اصله دفع القيمة قضاء في  
 معنى الاداء وفي كافر كاتب عبدا مثله بخير مقدون صح واي اسلم لسيده  
 قيمتها وعق بقبض الخمر لان عتقه متعلق بقبضها لكن مع ذلك يجب  
 القيمة كما تم **باب** تصرف المكاتب صح ببيعهم وشراؤهم وسقروا <sup>وان</sup>  
 شرط ضده اي ان شرط ان لا يساق فله السفر استحسانا لانه شرط في الف  
 لمعتق العقد وهو ما كتبه اليد فبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم

صلى الله عليه وسلم



لم يتمكن في صلب العقد وبثله لا نقد الكتابة وهذا لان الكتابة فيه  
 البيع وتبته النكاح والحققه بالبيع في شرط يمكن في صلب العقد  
 والنكاح في شرط لم يتمكن في صلبه هذا هو الاصل والنكاح امره كتابة  
 رقيقه عبد كان او امة وعند زفر والسافق لا يجوز الكتابه والقياس  
 لان مالها العتق والكتاب ليس من اهل وجه الاحتسان انه عقد كتاب  
 المال فيملكه وقد يكون هو انفع له من البيع لانه لا يزيل الملك الا بعد  
 البذل اليه والبيع يزيله قبله وله ولاؤه ان ادى بعض عتقه ولين  
 ان ادى قبله اي للكتاب الاول ولا الثاني ان ادى الثاني بعد الثاني  
 الاول ولين ان ادى قبله قد وسم ان عتقه مطلقا مضاف الى الوفي  
 قد وسم ولاهبة ولو بعوض ولا تصدق الابيس وتكفله واقرضه  
 واعتاق عبده ولو بال لانه فوق الكتابة وبيع نفسه عبد منه وكاح  
 فان الاول اعتاق والثاني اطلاق مال ووقف تزوجه على الاذن  
 اي على اذن المولى قال في الذخيرة تزوجه بنفسه بلا اذن من مولاه  
 ليس بفاسد بل موقوف على اجازة مولاه فان عتق الكتاب قبل اذنه  
 المولى نفذ ذلك النكاح على الكتاب ولا يحتاج الى الاجازة والاب  
 والوصي في رقيق الصغير كالكتاب اي كل تصرف يملكه الكتاب في  
 رقيقه يملكه في رقيق الصغير وما لا فلا فانهما يملكان تصرفا يحصل  
 المال للصغير كالكتاب يملك كسب المال فيملك كتابه عبد لا  
 على مال وبيع عبد من نفسه وشئ من هذا لا يقع من اذن ومضاف

مستتر

في بيعه من نفسه

في بيعه من نفسه

وشريك الانسان الى ما في صحته بدليل قوله ايضا ويكتب عليه بالسر  
 ولون وابواه لا من اولاد بينهما وقال لا يدخل في مكاتبة بالسر كل ذي  
 رحم محرم منه كما يفتق عليه وله ان للكتاب كسب الاملاك والكتب  
 للصلي في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة والولد  
 الولد ولا يكتفي في غيرهما حتى لا يجب نفقة الا في الاعلى الموسر ويصح بيع  
 امه ولين شراها بدونه وان شري معه فلا وقال لا يبيع بيعها في الصور  
 لانها ام ولد وله ان القياس ان يجوز بيعها في الصور لان الكتاب  
 موقوف فلا يتعلق به ما لا يحمل الضمخ الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا  
 معه ولد يتعالب بنوته في الولد بناء عليه وبدونه لو ثبت بشت ابتداء  
 والقياس ينفية كولد ولد من امته اي ان ولده ولد من امته فاذناه  
 دخل في كتابته وكسبه له اي كسب ولد الكتاب يكون للكتاب لان الولد  
 كسبه فكسب الولد كسب كسبه وان كاتب زوجين اي ان كاتب قنين  
 له احد ما زوج الاخر فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها لان تبعيتها  
 ارجح ولهذا يتبعها في الرق والحرية وان ولدت حرة في زرعها من كاتب  
 او عبد نكحها باذن فاستحقت فولدها عبد اي تزوجه مكاتب باذن  
 مولاه امثلة قالت انا حرة فولدت منه فاستحقت فولدها عبد عندهما  
 وعند محمد حرة بالقيمة لانه ولد للفرد ولهما ان القياس ان يكون عبدا  
 لكونه مولودا من الامه وخالفنا القياس فيما اذا كان ابو حرا باجماع  
 وهذا ليس في معناه لان حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجية وهذا

نعم ان يقول الدعا في على ان يبيع  
 على زوج او ما يبيع منها بخلاف الكتاب  
 كفت الضيق في كتابته ما يبيع  
 وبيع كان ينبغي ان يملك  
 الرقيق على ان يبيع  
 مستتر

نحو  
 مستتر

نحو

في بيعه من نفسه  
 في بيعه من نفسه  
 في بيعه من نفسه  
 في بيعه من نفسه



متاخرة الى بعد الاعناق فلا يلحق به فيبقى على الاصل وان وطئته  
 يملكه اي وطئ الامة الكاتب بغير إذن المولى بناء على انه ملكه بان  
 اشترىها او وهبت له فالتحق او بشي فاسد فودت احدثها  
 في الحال كالمادون للنجاة يعني انه مثل الكاتب في الحكم المذكور  
 ولو نكح فوطي اخذ حين عتق اي ان نكح بغير إذن المولى فوطي يجب  
 العقر بعد العتق ووجه الفرق ان في الاول ظهر الدين في حق المولى  
 لان النجاة وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها لا  
 لولا الشر لما وجب العقر لان وجوب سقوط الحد وهو بالسرا والواجب  
 بسبب الشر من توابع النجاة ولم يظهر في الثاني لان النكاح ليس من  
 في شيء فلا ينظم الكتابة وصحة تدبير مكاتبه وعجز نفسه فكان مدبرا  
 او مضى عليها اي له الخيار اما ان عجز نفسه فكان مدبرا او مضى على الكتابة  
 وسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل ان مات سيد فقيرا اي ان مات  
 المولى ولا مال له سواء وقد اضاها الضي على الكتابة او لم يختر شيئا  
 باختيار بين السامين المذكورين وان كان ثلثا بدل الكتابة دخل  
 والاخر مجمل على مذهبه وعي بخيار الاكثر الموجل على الاقل المجمل  
 على قولها كلا المالاين حال وسو حركه لعدم تجزى الاعناق فيلزمه  
 اقلها لعدم الغايبة في التخيير واستيلاد مكاتبته اي ان ولدت الكتابة  
 فادعى المولى الولد قصير ام ولد ومضت عليها او عجزت وصارت  
 ولد اي تختين بين ان تضي على الكتابة وتودي البدل فتعق قبل

سهم

سهم

سهم

سهم

موت المولى وبين ان يحجز نفسها فتعق بعد موت المولى وان مضت  
 على الكتابة فلها ان تأخذ العقر من سيدها وكتابة ام ولد عتقت  
 بموتها تانا ومذبر فسي في ثلثي قيمته او كل البدل في موت سيد  
 هذا عند وعند ابى يوسف في الاقل منها وعند محمد في الاقل من  
 ثلثي القيمة وثلثي البدل اما الخيار عند فروع التجري وقد مر في  
 موضع واما المقتدر فمحمد يقول البدل انه قابل البدل بالكل وقدم  
 لها الثلث بالدينين وما يقول لا يجمع البدل وقع في مقابلة الثلث لان  
 الظاهر ان الانسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حرية وصحة  
 مكاتبته على نصف حال من بدل موجب والقياس ان لا يقع لانه اعتياض  
 على الاصل للمال ووجه الاختصاص ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه  
 لانه لا يقدر على الاداء الابه وبدل الكتابة ليس الا من وجه حتى لا يقع  
 الكفالة به فاعند لا وان مات مريض كاتب عبد فيه اي في مرض الموت  
 على اكثر من قيمة قال في الحقايق القدير ليس بلان بل المراد ان بدل الكتابة  
 اكثر من قيمة باجل ولا مال له غير ورثة ادى ثلثي البدل حالا  
 وباقيه موجلا او استوفى اي خيرا بعد بين الامرين المذكورين هذا  
 وعند محمد خي بين ان يودي ثلثي القيمة حالا والباقي الى تمام البدل  
 موجلا وبين ان يتخير فيتوق لان المريض له التأجيل في ثلثي القيمة اما  
 فيما وراءه يقع له الترك فيصح التأخير ولها ان يجمع المستحق بدل الرقية  
 حتى الورثة متعلق بالبدل فلا يقع التأخير في ثلثيه وفي نصف

ليس

سهم

سهم

سهم



اي فيما اذا كان البدل نصف القيمة هنا اي في مسئلة موت الرض  
الذي كاتب عبده على بدل مؤجل ادى ثلثها حالا واسترق لان  
الحياة وقعت في القدر وفي التأخير فاعتبر تلك فيما وان قال  
خر ليدرك كاتب عبده على كذا وشرط العتق بآدائه او لا اي سوا  
ان اديت فهو حر ولم يقل ففعل وادى حتى عتق اما في صورة الشرط  
فظاهر واما في الاخرى فالقياس ان لا يفتق وفي الاحتكام يعنى  
لانه يتوقف على قول العبد الغائب فيما يقضى وهو وجوب البدل عليه  
لا فيما يقضى وهو صحة اداء القابل البدل ولم يرجع الى لا يرجع الى  
على العبد لانه متبرع في الاداء وان قبل العبد فهو مكاتب وان كذب  
حاضر وغائب وقبل الحاضر فادى قبل جبر او عتقا صوته ان  
يقول كاتبني بالف على نفسي وعلى فلان وقبل الحاضر فالقياس ان يقضى  
في حصة الحاضر اضافة العقد الى نفسه فحفل نفسه اصيلا والغائب  
فيقضى كما تقضى على الاولاد بالتبعية فانهما ادى قبل جبر اما الحاضر  
كل البدل عليه واما الغائب فلانه ينال به شرفا حرة وان لم يكن البدل  
عليه فصار كغير الرهن اذا ادى الدين يجبر المهرق على القول كما  
الى استخلاص عيونه وان لم يكن الدين عليه ولم يرجع على الاخر لا يبر  
في حق الاخر بخلاف معيار الرهن فانه يرجع على المستعير وان ادى  
بغير امر لانه مضطر في الاداء لانه تخاف تلف ماله في يد المهرق ولا  
تتمكن من تخليص العين منه الا باداء الدين وقول الغائب لقولان

المسألة ٢٨

مسألة ٢٩

في حصة الغائب يتوقف على جبر وجه الاحتكام ان الحاضر مع الغائب

على كذا

نقد على الحاضر وان كويت امه وطفلان لها وقلت فاي ادى لم  
يرجع وعتقوا كافي المسئلة الاولى **باب** كتابة العبد المتوك  
احد شريك عباد ذن للاخر بكتابة حصته اي حصة الاخر بالف وقضى  
فضل وقبض بعضه فذاله اي القابض ان عجز عن هذا عند واصلة  
الكتابة متجربة على قوله فيكون مقتصر على نصيبه وفايدة الاذن انه  
لم ياذن فله حق الفسخ في الاذن لا يبقى ذلك واذن ليركبه بالقبض اذن  
للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له وعند  
الكتابة غير متجربة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض  
اصيل في البعض ويكمل في البعض والمقبوض متوك بينهما في ذلك  
بعد العجز بكتابة لرجلين جازت بولد فادعاه احد ما ثم جازت باخر  
فادعاه الاخر فنجحت فتى ام ولد للاول وصن نصف قيمتها ونصف  
عقرها وشريكه عقرها وقيمة الولد وهو ولد بيانه انه لما ادعى احد  
الولد صحت دعوى لقيام الملك له فيه وصار نصيبه ام ولد له لان المتك  
لا يقبل النقل من ملك الى ملك فقصر امومية الولد على نصيبه كافي المد  
المتوك وان ادعى الثاني ولدها الاخر صحت دعوى ايضا لقيام ملكه  
ظاهرا ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان  
الحادية كلها ام ولد للاول لانه زال المانع من الانتقال ووطئه سابق  
ويصير نصف قيمتها لانه يملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف  
عقرها لوطئه جارية متوكة ويعني شريكه كالعقرها وقيمة الولد

يكون



ولده لانه بمنزلة المعزور لانه حين وطئها كان ملكه قايما ظاهرا وولد  
 المعزور ثابت النسب منه خربا لقيمة ولكنه وطئ ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال  
 العقر وهذا قوله وقال اي ام ولد للاول ولا يجوز وطئ الاخر لانه لما ادعى  
 الاول الولد صارت كلها ام ولد له لان امومية الولد يجب تملكها بالايجاب  
 ما امكن وقد امكن بفتح الكتابة لانهما قابلة لم ففتح فيما لا يقرب المكن  
 وبتعني الكتابة فيما رواه بخلاف التدبير لانه لا يقبل الفسخ واذا صارت  
 ام ولد له فالثاني وطئ ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا  
 عليه بالقيمة غير انه لا يجب الحد للبيته ويلزم جميع العقر لان الوطئ لا يبرئ  
 احد الغرائين وبضم الاول للشريك نصف قيمتها مكتوبة على قياس قول يونس  
 والاقول من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة على قياس قول  
 محمد واذا انضمت الكتابة في حصته للشريك عند ما قبل العجز فكذلك كتابة الاول  
 بنصف البدل عند شيخ ابو منصور وبكل البدل عند عامة المناجح واي دفع  
 العقر اليها صح اي قبل العجز لان الكتابة ما دامت باقية حتى القبض لها الاقتصار  
 بمناضرها واعوانها وان لم يطأ الثاني ودبرها فخرجت بطل تدبيرين ومعنى ام  
 ولد للاول والاو له وضم للشريك نصف عقرها ونصف قيمتها لانه  
 يتبين بالعجزة تملك نصيب الشريك وقت الاستيلاء بالتدبير وقع في  
 ملكه بخلاف النسب لانه يعتمد العزوف فان حرها اي الكتابة المشتركة  
 احدهما غنيا فخرجت ضمن قيمتها للشريك ورجع به عليها هذا عند وعند مال  
 وهذا متبني على ان الساك اذا ضمن المعقور يرجع عند لا عند ما عبد حلين

عند

دبر احدهما ثم حرق الاخر مليا او عكسا اي حرق احدهما ثم دبر الآخر  
 اعتق المدبر او استسعى فيما اي في الصورتين او ضمن شريكه في الاولى  
 فقط هذا عند وجهه ان التدبير يتجزى عند قد دبر احدهما يقصر  
 على نصيبه لكن يفد به نصيب الاخر فثبت خيرة الاعناق والنصيب والا  
 كما هو مذهبهم فان اعتق لم يبق له الخيان النصيب والاستعداد واعانة  
 يقصر على نصيبه لانه يتجزى عنه ولكن يفد به نصيب شريكه فله ان  
 قيمة نصيبه مدبر لان الاعناق صادف المدبر وقد مضى في باب اعتق  
 البعض الاختلاف في قيمة المدبر قد ذكر واذا ضمنه لا يملكه بالضمان لانه  
 لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك اما في المسئلة الثانية فلا آخر الخيان  
 الثالث لان المدبر يعتق ويستسعى وقال اذا دبره احدهما فاعناق الاخر با  
 لان المدبر يعتق عند ما يملك نصيب صاحبه بالتدبير وبضم نصف قيمته  
 قناوس كان او معسر لانه ضمان تملك فلا يخلف باليسار والمصار  
 اعتقه احدهما فدبر الاخر باطل لان الاعناق لا يتجزى عند ما يضمن نصف  
 قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد ان كان معسرا لان هذا ضمان اعتاق  
 فيختلف باليسار والمصار **باب الموت والعجز مكاتب عجز عن تحريم**  
 ان كان له وجه سبيل لا يعجز الحاكم الا بعد ثلثة ايام فان مضت ثلثة  
 ايام ولم يؤدى ذلك انجتم حكم بعينه والا اي ان لم يكن له وجه سبيل عجز  
 سدا عندهما وعند ابى يونس لا يعجز حتى ياتي عليه بخان فيحنها بطل  
 سيده او سيده برضاه وعاد رقة وما في يد سيده وان مات عن وفاء

الضمان

من قال لغيره انك  
 كاذب فليس له عليه  
 ضمان



اي عن مال يغني ببدل الكتابة لم تصنع وقال انما في تصنيح موت العبد  
لانه اما ان يثبت بعد المات مقصود الويت قبله او بعد مستداقولا  
للاول لعدم المحلية ولا الى الثاني لفقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثاني  
لتعذر البتوت في الحال والشئ يثبت ثم يستند ولنا انه عقد معا  
فلا ينطلي بموت احد المتعاقدين وهو المولى وكذا بموت الاخر والبايع  
بينهما الحاجة الى ابقاء العبد لاحياء الحق فيقول حيا تعذرا ويستند  
بإستناد سبب الاداء الى قبل الموت ويكون ادله حلقه كاداية وقضى  
البدل من له ولكم بوجه حرا والارث منه وعق من ولد منه في كتابته  
انما قال هذا لان من ولد قبل كتابته لا يتبعه او شرهم وكوبت سوره  
صغيرا او كبيرا بمعنى اي بكتابة واحدة فان الصغيرة تتبعه وهو مع الكبير  
شخص واحد وان لم يترك وفاء فمن ولد في كتابته سعى على نجس واذا  
ادى حكم بعتق ابيه قبل موته وبعثته ومن شره ادى البدل حالا او رد  
دقيقا هذا عنده وعندنا لو كان المولى ايضا يسعى على نجس الاب لان  
كوبت تبعية الاب وان ترك ولدا من حرة وديننا يغني ببدلها فحق الولد  
وقضى به اي بوجوب الجناية على عاقله انه لم يكن ذلك تجنين الاب لان  
العضد يعترز حكم الكتابة لان من قضيتها احاق الولد بمولى الام والحيا  
العقل عليهم لكن على وجه يحتمل ان يصح فخبر الاولى الولاء الى مولى الاب  
والقضاء بما يقرر حكمها لا يكون تجنزا وانما قال وديننا لانه لو كان غنيا لا  
القضاء بالاحاق بالام لان كان الوفاء في الحال وان اختصم قوم ام

فان كان العبد  
موت قبل ان  
يكتب له  
البدل من له  
ولم يترك  
وفاء فمن  
ولد قبل  
كتابته لا  
يتبعه او  
شرهم وكوبت  
سوره  
صغيرا او  
كبيراً بمعنى  
اي بكتابة  
واحدة فان  
الصغيرة  
تتبعه وهو  
مع الكبير  
شخص واحد  
وان لم يترك  
وفاء فمن  
ولد في  
كتابته  
سعى على  
نجس واذا  
ادى حكم  
بعتق ابيه  
قبل موته  
وبعثته  
ومن شره  
ادى البدل  
حالا او رد  
دقيقا هذا  
عنده وعندنا  
لو كان  
المولى ايضا  
يسعى على  
نجس الاب  
لان

وايه في ولاية وقضى به لقوم ام فهو تجنين لان القضاء يكون الولاء  
لمولى الام معناه ان الاب مات رقيقا وانفخ عقد الكتابة وهذا  
فضل جهته فيه فينفذ ما يلائقه من القضاء فلم يذا كان تجنيزا وطاب  
لتيه ما ادى اليه من صدقة فخبر لتبدل الملك فان العبد يملكه صدقة  
والمولى عوضا عن العتق واليه الاشارة النبوية في حديث بريدة روى  
صدقة ولنا هدية وان جنى عبد فكتبه سيده جاهلا به اي بالجناية  
فجنى او مكاتب اي جنى مكاتب فلم يقضى به اي بوجوب الجناية فخبر دفع او  
فدى اما ختير بين دفعه واداء ارش الجناية لان هذا موجب جناية العبد  
لكى الكتابة كانت مائة عند الدفع ثم زال المانع بالجنى فعاد الحكم الا  
وان قضى به عليه مكاتباً فخبر بيعه فيه لانه دين يباع فيه لانقال الحق  
من الوقة الى القيمة بالقضاء ولا ينفخ بموت السيد وادى البدل الى  
ووثقة على نجس فان اعقته بعضهم لا يصح لانه لا يملكه فان المكاتب لا يملك  
سائر اسباب الملك وكذا سبب الوارث وان اعتق عتق مجانا لانه  
يصير ابنا عن بدل الكتابة فانه صهرهم قد جرى فيه الارث وادى برى  
المكاتب عن بدل الكتابة لعتق وهذا الابراء اقضاء تصحيح العتق والاعتاق  
لا يثبت بابراء البعض فلهذا لم يفتق في الصورة الاولى **كتاب**  
**الولاية** سوغوعان ولادة الصاغة وسوقاية حكمة اي ثابته بحكم الشرع  
سبب للارث والعقل ومن ومن انه نفس الارث ضد ومن وكذا من نعم  
انه عبادة عن تناص يوجب يفتق عن ذلك تحققة بدون الارث والتاخر

صلى الله عليه  
وسلم  
فان كان  
العبد  
موت قبل  
ان يكتب  
له البدل  
من له ولم  
يترك وفاء  
فمن ولد  
قبل كتابته  
لا يتبعه  
او شرهم  
وكوبت  
سوره  
صغيرا او  
كبيراً  
بمعنى اي  
بكتابة  
واحدة  
فان  
الصغيرة  
تتبعه  
وهو مع  
الكبير  
شخص  
واحد  
وان لم  
يترك  
وفاء  
فمن  
ولد  
في  
كتابته  
سعى  
على  
نجس  
واذا  
ادى  
حكم  
بعتق  
ابيه  
قبل  
موته  
وبعثته  
ومن  
شره  
ادى  
البدل  
حالا  
او رد  
دقيقا  
هذا  
عنده  
وعندنا  
لو كان  
المولى  
ايضا  
يسعى  
على  
نجس  
الاب  
لان

صلى الله عليه  
وسلم

صلى الله عليه  
وسلم

صلى الله عليه  
وسلم



اذا اعتق كافر لما قال في الميوط ولاد المسلم يثبت لمولاه وان كان كافرا  
 لانه الولاد كالنكاح ونسب الكافر قد يكون ثابتا على المسلم فكذا الولاد  
 ولكنه لا يثبت لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقل عنه لانه باعتبار النكاح  
 لا ينفق بين المسلم والكافر وولاد الموالاة وسوان ولاد على ان يوثق  
 اذ مات ويعقل عنه اذا جنى واصله عقد يتم بالايجاب والقبول من الطرفين  
 ابتداء بالتوقيع الاول فقال من عتق باعتاق او بفرجه من كتابه <sup>اليد</sup>  
 والاستيلاء اعلم ان يوثق الولاد بواحد منها هو لا يتوقف على القبول على  
 ما ساقى الا ان في ضرورة لا بد من عدم بطلان ما هو السبب وكل منهما في  
 موضع البطلان ولذلك فرض العتق او بملك قريب آياه اى بطريق الارش  
 لانه اذا كان بالشر ونحوه يدخل في الاول فولاده لستد وان شرط عتق  
 لان الشرط مخالف للنقض فينفذ العتق ويبطل الشرط لا يقال كيف يكون <sup>الولاد</sup>  
 بالديين والاستيلاء للستد والمذبر وام الولاد انما يعتق بعد موت  
 الستد لما عرفت ان الولاد ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصح سببها  
 وبثبوتها بالديين والاستيلاء ولا يتوقف على العتق بموت المذبر المستولد  
 صرح بذلك في الميوط حيث قال وكذا الحكم في ولاد المذبر وميراثه ولو  
 ام الولد والكتاب وميراثها لان المذبر والكتاب والمستولد مستحق  
 ولادهم كما باشر بالسبب ولو سلم انه ميراث بمعنى كونه للمولى انه يتوفى ميراثه  
 وينفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قرره ناه بيق ان ما  
 ارتكبه في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى منشاء قلة الديين بل عدم <sup>الديون</sup>

هذا هو الميراث  
 من غير ان يثبت له  
 ميراثا

هذا هو الميراث  
 من غير ان يثبت له  
 ميراثا

هذا هو الميراث  
 من غير ان يثبت له  
 ميراثا

ومن اعتق زوجهما قوتلرت لاقبل من نصف حول اى من وقت الاعانة  
 فله ولاد الولد بل يعقل عنه اى ان اعتق ابوه لا ينتقل ولا الولد من مولى الام  
 الى مولى الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعناق فوقع اعتاقه قصد  
 فلا ينتقل من معتقه وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقبل من ذلك لان احدهما  
 كان موجودا وقت الاعناق فكذا الاخر بناء على ان التوأمين ولدان  
 ولادتهما اقل من نصف حول وان ولدت لكثرته فولاد الولد لستد  
 قد عرفت ان الولاد ليس ميراثا فصحة بثبوت اولاد مولى الام ثم لمولى الاب  
 فان اعتق الاب جرح ولاد له الى قوته يعنى ان اعتق الاب قبل موت <sup>الولد</sup>  
 لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاده من مولى الام واما فرض موته <sup>بعد</sup>  
 موت الاب فلا حاجة اليه لما مر غير مرة ان الولاد محبة كحمة النكاح لا <sup>نفس</sup>  
 الميراث بل السبب له يحكي له مولا موالاة نكح معتقه فولدت فولاد ولها  
 لمولاهما هذا قولهما وقال ابو يونس وولاد لمولى الاب مولاة ترجح <sup>حاجب</sup>  
 الاب ومما رجحوا ولاد العتاقة وان كان من جانب الام وانما وضع الميولة <sup>صالح</sup>  
 في العتقى لان ولاد الموالاة لا تكون في العرب لان لهم شعوبا وقبائل  
 وتناصرهم بها فاعتنت عن الولاد ذكرى في الهداية وانما قيل في تعليمه لان  
 لهم شعوبا وقبائل فالارث لمولى الموالاة لتأخره عن الميراث النبوي  
 فليس بشئ لان وجود الوارث المتقدم عليه لا يضر وكان هذا القابل <sup>غافل</sup>  
 عما ساقى من قوله واخر عن ذى الرحم والحق عصبة العصبة من يأخذ  
 ما بقى من صاحب الفرض وكل الميراث عند عدم قدم النسبة اى العصبة <sup>النسبة</sup>

اى كونه

ومن روى ان الميراث يقع من مائة  
 صعب وقال قال واذا بعد  
 اى الاضلال منه



من اي نصف كان من الاضاف المذكون في كتب الفرائض عليه  
هو على ذى الرحم وسوم من الارض له ويدخل في نسبة الى الميت التي فان  
مات السيد ثم العتق فولاه لم يقل فانه لانه قد لا يورث كاذ كان  
للعق عصية نسيته او اصحاب الفرائض لا يتبع منهم شئ فان قلت اذا  
لم يكن له ميراث فماتت ثبوت اولاد قلت ان ينظر في اولاد العتق  
فان ثبت له اولاد يرثهم عند عدم الحاجب ومن هنا اتضح فاد القول  
بان الاولاد ميراث حتى الانتفاع لا قرب عصية اي عصية السيد النسبة  
على الترتيب الذي ذكر في موضع وان لم يوجد فصية النسبة بشرط  
الذكون وانما لم يذكر اكفاء بانفهام من قوله ولا اولاد للنساء اما اعقب  
كافي الحديث يعني قوله صلح ليل للنساء من اولاد الاما اعقب او اعقب  
اعقب او كاتب او كاتب من كاس او دبر من او دبر من او دبر من او دبر من  
معتق او معتق معتق اي ليس للنساء من اولاد الاولاد من اعقبه او  
ولاد ما اعقبه من اعقبه واما اولاد المدبر فقد ثبتت عليه فدبر ومن قال  
وفي مدبر المدبر يرض ذلك يعني ارتداد المولى من بين فقد اخطأ  
اما الاولى فقد عرفت فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولى الاول  
يكفي اذ بعد ما اعقب المدبر الاول بارتداده يجوز ان يعقب مدبر آخر  
مدبر ثم يموت ثم مدبر آخر وقد عدا هذا **فصل** هذا الفصل  
بيان ثاني نوعي الاول عجمي والثاني غير عجمي ان اسلم رجل على يد رجل  
لانه ليس بشرط انما الشرط كونهما عجميا على ما مر على ان يورثه ويعقل عنه

فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت

فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت

فعله اي دية المولى الاسفل ان خير عليه اي على المولى الاعلى او  
له وان شرط الارث من الجانبين كان كذلك ذكر في البيه وعنده  
وان افعى لا عبرة لهذا النوع من الولاء واخر عن ذى الرحم وله اي للمولى  
الاسفل النقل عنه اي عن المولى الاعلى بحضه وكذا الاخر اي للمولى الاعلى  
الباقي عن ولادة اي ولاد المولى الاسفل بحضه ان لم يعقل عنه وان  
عقل عنه او عن ولده فلا اي ليس لواحد منهما ان يتحول بشرط ان يكون  
حر غير عربي ويتضمن هذا عدم كونه معتقا ولذلك اتفق صاحب الهداية  
بذكره بان لا يكون من عقل عنه بيت المال واما كونه مجهول النسب ففي

فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت

استراطه اختلاف المتابع ردهم ذكر في احتياق **كتاب**  
**الاكراه** سورة الشرع فعل يرفع يقال ارفع فلان بفلان  
فيقوت به رضاه ولا يفسد به اختيار او يفسد اختياره مع بقاء اهلية  
الاكراه نوعان احدهما مفوت الرضا وذلك من غير السلطان بتهديد  
او الضرب واما قلنا من غير السلطان اذ يكفي فيه مجرد الامر بلا تهديد  
ذكر في الخائبة والثاني مفرد الاختيار وذلك بتهديد القطع او قطع العضو  
او ضرب تخاف منه تلف النفس او العضو علم ان الاكراه اذا بلغ حد الجبر  
الاختيار وذلك عند خوف تلف النفس او العضو فان كل امر فيه هذا  
فلا استناع عند مجبول في طبعه جميع الحيوانات وان يبلغ حد الجبر  
الاختيار كقديفوت الرضا وذلك عند خوف الجبر والضرب يقال لا  
المع والثنائي غير المع وكلاهما لا ينافي بقاء الاهلية لانها بالعقل و

فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت

فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت  
فان كان المولى من اهل البيت



وشروط خوف المكن ايقاعه بان يغلب على ظنه ان المكن يوقعه وذلك  
 عند قوة المكن على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا روى غزالي  
 حنيفه ان الاكراه لا يتحقق الا من سلطان قال صاحب الهداية في فتاواه  
 النوازل بعد نقله هذا الخلاف فقد قالوا هذا اختلاف عصر وزمان <sup>وكان</sup>  
 المكن به ملتفان او عضوا او موجبا عما يدرم الرضا هذا فخلق باختلاف  
 الناس فان الاشرف يعقوب بكلام ضئ والارذل ربما لا يعقوب <sup>بالفرض</sup>  
 المتزوج فان قلت بعد هذا التعميم لا وجه لتخصيص الاكراه بالسلطان قلت <sup>التخصيص</sup>  
 الواقع غرض حنيفه في الاكراه المكني يرشدك اليه القول المنقول عن الشيخ  
 انما الان نقل في مطلق الاكراه فاخلل في النقل والمكن متمتعا اكن  
 عليه قبله فالحقه كاتلاف ماله واخراج ماله ولو بوعض او حتى آخر  
 كاتلاف مال الغير او حتى السرقة كسر في الحرق فلو اكن يقتل او ضرب يرد  
 او حتى حتى باع او اشترى او اقرب واجر فسخ او مضى لان الاكراه المكني  
 وغير المكني يعدمان الرضا وهو شرط لصحة هذا العقود وكذا الصحة الاوان  
 فلذلك صار له حتى الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة عند امتسا  
 الثلثة ويملكه المشتري ان قبض وعنده موقوف فقبل الاجازة لا يفيد <sup>الملك</sup>  
 من قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن السبيل الرشاد فيصح اعتاقه  
 وكذا سائر العقود التي لا يمكن نقضها ولزم قيمته لا لانه ينفذ لانه  
 نافذ قبل هذا ما عرفت بل لانه يلزم في الزم امر آخر وما النفاذ اعلم  
 ان بيع المكن فاسد عندنا خلافا للزقي لما عرفت انه موقوف عند

في قوله  
 المكن به ملتفان

في قوله  
 المكني

في قوله  
 المكني

قال في غايه البيان  
 في بيان ما هو موقوف

من قبيل النافذ المقابل للموقوف الا انه يخالف سائر البيوع الفاسدة  
 من حيث انه ينقلب جائزا برضى المكن ولا ينقطع فيه حتى الاسترداد وان  
 الايدي بخلاف سائر البيوع الفاسدة لان الفاد منها للمكن العبد وبما  
 سواء فلا يبطل حتى الاول للثاني اما فيما لم يفتى الله به وقد علق بالبيع <sup>الثاني</sup>  
 حتى العبد وحقه مقدم حاجته فان قبض عنه او سلم طوعا فربح على من  
 من الخبير الباقي وهو ان تعلم البيع بانقلاب صحيحا موقوف على رضى الباع  
 او اجازته بناء على ان الفاد كان حتى لا حتى الشرع فكانه يقول لما وقف  
 انقلابا صحيحا على الباع واجازته فقبضه الثمن او تسليم البيع طوعا يبطل  
 صحيحا دلالتها على الرضا والاجازة لزم لم يقل نفذ لما عرفت ان بيع <sup>المكن</sup>  
 نافذ عندنا والمعلق على الرضا والاجازة ولو لم ينفذه قال في شرح  
 الطحاوي ولو ان المكني من المكن باع من آخر ثم باع الثاني من آخر حتى  
 تداولته الايدي فله ان يفسخ العقود كلها واي عقد اجاز جاز <sup>العقود</sup>  
 كلها لان العقود كلها كانت نافذة الا انه كان له حتى الفسخ لعدم الرضا  
 وان قبض مكرها لا ورده ان بقي قال في البديع اما اذا باع مكرها ولم  
 مكرها كان البيع فاسدا لان حقيقة البيع المبادلة والاكراه يورث  
 فيها بالفاد وقال بعضهم لم يذكر في الهداية حكم التسليم مكرها لكن ذكر في  
 اصول الفقه ان الاكراه اذا كان على البيع والتسليم يكون التسليم مقصرا <sup>علم</sup>  
 الفاعل ولا يجمل الفاعلة التي المحال في التسليم لانه محله على البيع وقيل <sup>جعل</sup>  
 انه يصير تسليم المقصود ونقلب البيع غصبا واذا كان التسليم مقصرا على <sup>الفاعل</sup>

في قوله  
 المكن

في قوله  
 المكن



ينبغي ان ينفذ ويجب القيمة انتهى وكان هذا القابل غافلا عن فقدان  
 الرضا من الفاعل فانه يلزم من اقصان السليم عليه ان يكون راضيا له فاد  
 لا ينبغي ان يصد عن غير فضلا عن متميز مثلا ثم انه لم يصيب في قوله  
 القيمة فانه على تقدير ما ذكر ينبغي ان يجب الثمن لان وجوب القيمة حكم  
 فاد العقد ومراعاة انه لا ينفذ وكذلك قال ينبغي ان ينفذ بناء على  
 زعمه ان بيع المكن على تقدير فاده غير نافذ ولو امكن البائع للمشتري  
 وهلك البع في بين اي في يد المشتري ضمن قيمة للبائع اي يجب ضمان  
 وذلك لا ينافي كون المكن مجبرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم يكن  
 منافيا لذلك فلا حاجة الى التأويل بان قرار الضمان عليه وله ان يضمن  
 ايا شانه من المكن بالكن والمشتري فان ضمن المكن رجع على المشتري  
 بقيمة وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لما عرفت انما كل  
 شراء بعد لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون مشتريا او لا او مشتريا  
 ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه يضمن المشتري الثاني القيمة  
 متكاملة فيجوز كل شراء بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع  
 المشتري الضامن بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا جاز للمالك احد  
 العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حقه وهو المانع فاد الكل الى  
 الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله  
 وان اكره على اكل مئة او لحم خنزير او شرب دم او حمان لم يكن  
 اى الاكره ملجأ بان لم يكن خوف على النفس والعضو لم يحل وان

معه حقه انما  
 يوجب ان يكون  
 المكن راضيا له  
 لان الرضا من  
 الفاعل فانه  
 يلزم من اقصان  
 السليم عليه ان  
 يكون راضيا له

فانما هو الضمان  
 على المكن  
 ان يضمن  
 المشتري  
 القيمة  
 الباقية

فانما هو الضمان  
 على المكن  
 ان يضمن  
 المشتري  
 القيمة  
 الباقية

كان ملجأ بان كان ذلك الخوف سوار كان بقتل او قطع او ضرب فان  
 في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان مبرجا حل لان هذه  
 في الضرب ايضا الاشياء مستثناة على الحرمة في حال الضرورة والا  
 عن الحرمة حل ولا ضرر في اكره غير ملجأ فان صلب وقل اثم انما بائع  
 اذا علم بالا باعة لان في الكساف في اكره غير ملجأ الحرمة فاد ان قد  
 دخله اختلاف العلماء فيعذر بالجهل فيه كما في المحضة وعلى الكفر  
 رخصه ان يظهر ما امر به وقله مطين بالايان وبالضرر ارجو  
 ان خيبا وعمار ابتلياً بذلك فضرر خيب حتى صلب فمناه رسول الله صلى  
 سيد الشهداء واظهر عمار رضو وكان قبله مطين بالايان فقال له  
 النبي صلى فان عاد واحد الى عاد الكفار الى الاكره فعدت الى مثل  
 اتيت به اولاً من اجراء كلمة الكفر على اللسان وقبله مطين بالايان  
 في البدايع فقد رضى رسول الله صلى في ايتان كلمة الكفر بغير طمأنينة  
 القلب بالامان حيث امن النبي صلى بالعود الى ما وجد منه فان قلت  
 ادنى درجات الامن الا باعة ومي لا تجامع الحرمة والحرمة غير منكسرة منها  
 فامعنى الامن بالعود الى ما وجد منه قلت لا شبهة في ان الرخصة مفعول  
 الحرمة انما الخطاب صريح بذلك العلامة التقارن في التلويح حيث  
 لان ما اكن عليه اما فرض او مباح او رخصة او حرام وكل ذلك من اثنان  
 الخطاب فالاباحة الثابتة التي ادنى درجات الامن لا يقابل الحرمة بل بخلافها  
 قيل والفرق بين هذا وبين شرب الخمر ان شرب الخمر يحل عند الضرورة

لما روي عن ابي جابر  
 ان ابا جابر  
 كان اذا شرب الخمر  
 قال لا اكره  
 ان يشرب الخمر  
 فيكون اخطا بالضرورة

انما ذلك ان  
 الخمر  
 لا يكره  
 الا في  
 الضرورة  
 والاباحة  
 هي التي  
 لا يكره  
 الا في  
 الضرورة



واكفر لا تحل ابدافيرض اظمان مع قيام دليل الحجة ويرد عليه ان  
يقال نعم ان الكفر لا تحل ابدالاكن الكلام في الكلام بكلمة الكفر حال  
القلب بالايمان فذلك في حالة الاضطراب ليس بكفر وقد اشار المص  
الى هذا حيث قال ان يظهر ما لم يكن بكفر فالصواب ان يقال والسم بكلمة  
الكفر لا تحل اصلا ثم انه لا رخصة في اظهار الكفر اما الرخصة في اجراء  
الكفر على اللسان في حالة الضرورة وذلك ليس بكفر حال طمأنينة القلب <sup>بالايمان</sup>  
وان كان مخيا وانما اطبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقوام  
ومضال الافهام دون غير ملجي ورضوله اطلاق غير مسلم ملجئا وضمن  
الكره بكرهه اذ الكفر بصيرة الكفر فيما يصح الاله والاتلاف من هذا  
القبيل لا قوله فان قتل المسلم لا يحل بالضرورة اعلم ان ما اكن عليه ان  
محرم او يورثه الملج دون غير الملج من الاكراه ثم انه اربعة انواع محرم  
تجلى حرمته ويصير فرضا كاكل الميتة وشرب الدم في حالة المحضه محرم  
ومحرم تجلى حرمته ولا يصير فرضا كاكل الميتة بل يبقى على الاباحة كالافطار  
في نهار رمضان ومحرم لا تجلى حرمته ولكن يرضق فيه كاجراء كلمة الكفر  
على اللسان والقلب مطين بالايمان ومحرم لا تجلى حرمته ولا يرضق  
فيه كقتل مسلم واتلاف مال مسلم على ما ذكره في التحفة والبدائع من النوع  
الثالث وعلى ما ذكر في الهداية والمحيط من النوع الثاني وقيل الكفر  
فقط اي ان كان موجب القتل العصا لان القاتل كالله له هذا عند  
وعند ابي يوسف لا يجب على احد للثمة وعند زفر يجب على القاتل فقط

كلمة

سجدة

قوله في نهار رمضان  
محرم لا تجلى حرمته  
ولكن يرضق فيه  
كاجراء كلمة الكفر  
على اللسان والقلب  
مطين بالايمان  
ومحرم لا تجلى حرمته  
ولا يرضق فيه  
كقتل مسلم واتلاف  
مال مسلم على ما ذكره  
في التحفة والبدائع  
من النوع الثالث  
وعلى ما ذكر في الهداية  
والمحيط من النوع الثاني  
وقيل الكفر فقط  
اي ان كان موجب القتل  
العصا لان القاتل كالله  
له هذا عند ابي يوسف  
لا يجب على احد للثمة  
وعند زفر يجب على القاتل  
فقط

لانه مباشر ولا يحل له القتل وعندنا في يجب عليها على القاتل بالباشرة  
وعلى احامل بالنسيب فان النسيب عند كالمباشرة وفتح تكلمه  
طلاقة واعانة قياسا على صحتهما مع النزل وفيه خلاف السامعي قولا  
انما يقيد به لانه اذا كان فضلا كما اذا اشترى دار ثم محرم منه لا يرجع لكن  
على المكن بالقيمة ذكي صاحب البديع وعللة بانه حصل عوض وصحة  
الرمح ورجع بقيمة المقتول يعني في صورة الاكراه على الاعتاق لانه ضل  
العه فيه من حيث الاتلاف فانضاف اليه ولا يرجع هو اي المكن باللفظ  
عليه اي على المقتول لانه مؤخذ بالاتلاف ولا سعاية اي على المقتول لانها  
اي الحرية او لتعلق حتى الغير ولم يوجد واحد منها ونصف المستان  
لم يطا يعني في صورة الاكراه على الطلاق وان لم يكن في العقد نسيج  
بالمز من المقتة لان ما عليه كان على شرف السقوط بلحى الفرقه من قبلها وانما  
يتأكد بالطلاق فكان اتلاف المال من هذا الوجه فيضاف الى الكفر من  
حيث انه اتلاف بخلاف ما اذا دخل بها ان المهر قد تقرر بالدخول لا بالطلاق  
وما قيل المهر يجب بالفقد والطلاق شرط واحكم لا يضاف اليه منشاؤه  
عدم التأمل في وجه التفتين واما ما قيل سقوطه بالفرقة مجرد ومن فلا  
اعتبار له فليس بشئ لانه قد يقع وقد اعتبر الشرع وبين حكمه فالقول  
بانه مجرد ومن من سوء الفهم وقوله فلا اعتبار له جرة حارجه عن حد الادب  
كما لا يخفى ونزن وبينه وظهرا ورجعته وادلاؤه وفيه فيه اي في

من قال من المقتول  
بأنه لا يرضى الا باللفظ  
منه

صالح

صالح

صالح



سواء كان بالقول او بالفعل واسلام الاصل عندنا ان كل عقد لا  
يحتل الضيق فالاكراه لا يتبع صحته وكذلك كل يقع مع الفرض يقع مع  
والسلام مما يقع بالاكراه لانه لما احتل رجنا السلام في الحالين لانه  
يعلم اولاً ان عليه بلا قتل لوربع تمكن البتة ومضى ان به للقتل لا يورث  
مدونه او قبلة وردته فلا يبين عرسه ولو زنى تحت الاداكراه سلطان  
هذا عنده وعندنا لا يتحد فان قلت قد اضرار قوله ما فيما سبق حيث  
وشرطه فرق الكس على ايقاع ما هدر به سلطانا كان اولاً فبعد ذلك  
لا وجه لتقرير هذه المسئلة على خلاف ذلك قلت ليس تقريرها على خلاف ذلك  
فان مدار الجواب هنا ليس في ك الاصل الخلاق كاذب اليه كبر من الظاهر  
فيها بل على اقرقون الزاهدي في شرح الهدوري حيث قال ان الاكراه  
في الانتشار فكان طامعاً فيجب اخذ الا ان يكون سلطان لا يورث  
اقامة الخد اليه وهو الذي حمل عليه انتهى من قال كون الاكراه مسقطاً  
متفق عليه فيما بينهم لكن هذا الاختلاف انما هو في تحقق الاكراه من غير  
السلطان فان عند الاكراه لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون  
مع الاكراه فيتحذف اذا كان السلطان فرق لا يتحد لوجود الاكراه هنا  
وعندنا الاكراه متحقق فيه من السلطان وغيره فلا يتحد في الصورين  
فقد اخطأ اما اولاً فلانه نسب الى ابي حنيفة ما لا يرضاه لما عرفت انه  
لا يبين الجواب هنا على عدم تحقق الاكراه من غير السلطان واما ثانياً  
فلانه نسب الى النص قول الفرع هنا مع رد الاصل فيما سبق وهل

هذا هو الذي مر في المتن  
في قوله لا يتبع صحته  
والسلام مما يقع بالاكراه

هذا هو الذي مر في المتن

الاسم قوله التدبير وقصور الدرية في هذا الفن وهذا البيت والى تحية  
عليه ان يقال ان ابا حنيفة لا ينكر وقوع الاكراه من غير السلطان مطلقاً  
انما يكره في الامصار والاكراه على الزنا لا يختص بالامصار فلا وجه  
الجواب المذكور على الاصل **كتاب الحج** هو في الشرع  
منع عن التصرف او وصفه وكان الاكراه على نوعين تام وهو الجبر  
وناقص وهو غير الجبر كذلك الحج تام وهو المنع عن الاصل التصرف ناقص  
وهو المنع عن وصفه في قصره على الاول وقال هو المنع عن التصرف او  
الثاني وقال هو المنع عن نفاذ التصرف فقد قصر وعلم ان الحج في اللغة  
المنع مطلقاً وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع خصوص شخص عن  
مخصوص او عن نقادة وتفضيله انه منع حكم للرفيق عن نفاذ تصرفه العقلي  
الضار واقرن بالمبال والحال والصغير والجنون على اصل تصرف القوي  
ان كان حراً محضاً وعن وصف نقاده ان كان ديارياً بين الضرف  
ومضى زعم ان ما في الرفيق ليس بجبر في الحقيقة فلم يتحقق معناه وانما قلنا ان  
الرفيق يمنع عن نفاذ تصرفه العقلي الضار في الحال لانه اذا تلف مال الغير  
لا يواظبه في المال انما يواظب بعد القوم صريح به في البدائع واذ التحقت  
هذا فقد وقعت على ان من قال هو منع نفاذ تصرف وفي لم يصب  
اخرج منع الرفيق عن نفاذ تصرفه العقلي في الحال عن حد الجبر وكذا ان  
وجهه قايلاً ان الجبر لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبي اذا تلف مال  
الغير يجب الضمان وكذا المجنون وبسببه الصغير والجنون والرق ما سبق

هذا هو الذي مر في المتن  
في قوله لا يتبع صحته  
والسلام مما يقع بالاكراه

هذا هو الذي مر في المتن  
في قوله لا يتبع صحته  
والسلام مما يقع بالاكراه

هذا هو الذي مر في المتن  
في قوله لا يتبع صحته  
والسلام مما يقع بالاكراه



الحجر مطلق الجنون الشامل للقوى والضعيف كما في المعنوية فلا  
يصح طلاق صبي وجنون علب اي صار مغلوبا بالجنون حيث لا يفيق  
اي لا يقول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا احتوز به عن الذي  
يجب ويقيم كانه وهم كالنعم نص عليه ابو الحسن كبر في ونسبهم انه احتوز  
به عن المعنوية فقد وهم لان طلاقه ايضا لا يقع والعلة بالقبول المذكور  
سائلة له نعم قريب ذكر هذا القيد ويراد به العلة على العقل فتحتون به  
المعنى كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصرف الجنون المخلوق  
بحال فالواسم المذكور اشبه عليه المعنيان وظن ان المراد في الكلامين  
واحد وقع فيما وقع واعاقتها وقرارها وصح طلاق العبد  
في نفسه لا في حق سبكه فلو اقر اي العبد المحجور بال آخر في عتقه وجد  
وقد عجل لانه في حق دمه واجاب احد عليه بقى على اصل الادمية حيث  
لا يقع اقرار مولاه بذلك عليه ومن عتقهم يعني عتق يدور بين النفع  
الضرر لان الذي يتخص نفعاً يقبل الهبة نافذة والذي يتخص ضرراً  
لا ينعقد اصلاً وهو يقبله اجاز وليه او رد الجنون الذي يقبل الموقوف  
الذي يختلط كلامه فيه تارة كلام العقلاء واخرى لا وان النقص بال  
موقوف اصنوا الا ان ضمان العبد بعد العتق على امر فالحج فيه ان في  
النفاد لا في اصله من قال ان الصغير والجنون والرق يجب الحجر في الا  
دون الاضال اراد الحجر فواصل النفاذ ولا يحجر حر مكلف بسفه وق  
ودين وقال الحجر عليه بسب السفه والدين في تصرفات لا يقع مع

فان قيل لا يجوز اقرار الجنون بغير اقرار مولاه  
فالجواب ان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد  
لان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد لان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد

فان قيل لا يجوز اقرار الجنون بغير اقرار مولاه  
فالجواب ان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد لان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد

فان قيل لا يجوز اقرار الجنون بغير اقرار مولاه  
فالجواب ان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد لان اقراره بغير اقرار مولاه لا ينعقد

كالبصير والمهبة والاجابة والصدقة ولا يحجر عليه في غيرها كالطلاق و  
نحوها وقال الشافعي يحجر عليه بالكل كذا في التبيين فالحج بسبب القوى  
ولا ان الشافعي لا في قوله ما وهذا ظاهر من الهداية ايضا وغفلة وعندنا  
هو قول الشافعي يحجر عليه القاصي بسبب الغفلة وينبغي لم يقل ويجز لان  
لا يحجرون حجر اصطلي ابل يحجرون بمعنى المنع الحي مخرج به صاحب  
البدائع حيث قال وليس المراد حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع  
نفوذ تصرف الا ترى ان الغنى لو اقي بعد الحجر واصاب في القوى  
ولو اقي قبل الحجر واخطا لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد  
نفذ بيعه قول انه ما اراد به الحجر حقيقة وانما اراد به منع احتي اي يمنع  
الثلمة عن علمهم حال ان المنع غرضه كذا باب الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر فلا يلزم الساقص يعني بين قوله اسباب الحجر ثلمة وبين قوله ان  
الثلمة يحجر مفت ما جن سوا الذي يعلم الناس كحل قال في الجملة يحجر الشيء  
يجزى ما اذا صلب وغلظ وقولهم رجل ما جن كانه اخذ من غلظ ان  
وقلة الحيلة وليس يجرى محض ومطيب جاهل ومكار مغفل سوا الذي يكره  
الدابة ويأخذ الكراه فاذا جاء او ان السفر لادابة له ولا مال له ليس قوي  
فاقطع المكرى عن الرفقة فان بلغ اي الصبي غير رشيد لم يعلم اليه ماله  
اتفاق العقول مع والوقوف السفهاء امواكهم الى قوله فان اضمتم منهم رشدا  
حتى يبلغ ثمانية وعشرين سنة هذا عند وعندنا لا يدفع ماله اليه ابدا  
حتى يوسمه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه لظاهر النص المذكور وانما قوله

صالح الحج  
فبين المعنوية وقولهم  
لم يكن على الصبي

مذكور في الهداية وقوله  
تأخر حجر

افضل تأخر حجر  
زاعا ان حجر  
الاقول اصل  
ضرب على  
ويؤلف من  
ما يقول من

لصنفه التكلف موضع  
منها فاصب على غلظ

لا بد من هذا القيد حقيقة المعنى الا ان  
وبه يتم التفرقة المذكورة



ان هذا السن مظنة الرشد لانه حال كماله فيدور احكامها وصح  
تصرفه ولو كان من الترفان المتخضة ضرا قبله اي قبل الحجر وبعد  
بعد بلوغ السن المذكور يتلم اليه ولو بلا رشد لان العبرة بالبلوغ  
لا الحقيقة وجعل القاضي الحق المديون حتى يبيع ماله لدينه لم يقل يبيع  
ماله لدينه لان اباي لا يقول بالحبس للبيع حتى قال في رد قوله حتى يحبس  
لاجله الحبس لقضاء الدين لا للبيع والتفصيل يطلب من الهداية وشرقا  
وقفي دراهم دينه من دراهم وباع ذباين لدرهم فيه دينه وباع  
لانها متحدان في الغنية والقياس ان لا يبيع احد ما لاجل الاخر لانها  
لا عرضة ولا عقان وقال اذا امتنع المديون بعد ما اقل على باطله الذي  
بماله حتى يجازي الى تقيم الغرام عن بيع العرض والعقار للدين فالقاضي  
يسمها ويقضي دينه بالخصص ومما قلنا ومعه في قبضه باذن البيع  
عن شره ولم يرد منه لم يترك هذا القيد اكفاء بما فهم من قوله فبايعه  
للفراء وقال ان اتي الحجر الفاضي المأثر بطلبه لم يبايع خيان الفسخ  
**فصل** ببيع السلام بالانزال لم يترك الاصلام والاجال لان النبوة  
عندما تحقق الانزال والحجارة بالحض والحمل فان لم يوجد في يده لم  
تأخذ عشرين سنة ولها سبع عشرة سنة وقالوا فيما بتمام عشرين سنة وبه يفتي  
قال صدر الاسلام والفتوى في زماننا يجب ان يكون على قوله المصنف  
اعا اهل زماننا واد في مدة له اثني عشرة سنة ولها سبع سنين فان  
فقالا بلفظ صدقا وما كانا بالغ **كتاب المأذون** الاذن العبر

الحق

المعروف

المعروف

فك الحجر في التجارة لا بد من هذا القيد لان الحجر لا ينقل عن العبد المأذون  
في غير باب التجارة واسقاط الحق يعني حتى تمنع لالحق المولى لانه مع اخصا  
بأذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ  
ان كان صيا وعذز فروا في حق هو وكيل وابانة فيصرف العبد عطف  
المعنى فكانه قال اذا اذن المولى ينفك العبد من الحجر فيصرف الحق وانما  
حق البيان به خفاء احوال فيه والا فاحكم مشرك فيه لنفسه باهليته و  
لا يرجع على المولى بما حقه من العبد ومن قال فانه ليس بوكيل والوكيل  
هو الذي يتصرف لعنه لم يدور انه قصد الحجر لا يبيع الكلام والافلايم  
المرام كالا يخفى على ذوي الافهام فلم يرجع بالعبد على سيد ولم يوف  
عليه مجموع العطف فيمن متفرع على مجموع جزئي التعريف على التوزيع  
فان عدم الرجوع لكون الاذن فك الحجر وعدم التوقيت لكونه اسقاطا  
فان الاسقاط لا يتوقف الا انه اخر عن قوله فيصرف العبد لنفسه باهليته  
لان ظهور التفرع الاول بواسطة فبعد اذن يوما مأذون حتى يخرج عليه  
تفرع على قوله ولم يوف وقوله ولم يخص ببيع عطف على قوله لم يوف  
فيشاركه في التفرع على انه اسقاط الحق فان اسقاط حق المنع اطلاقا  
على ذلك القيد فلا يتخصص بتصرف والمراد انه اذا اذن في نوع من التجارة  
يتم ادنه في الانواع وفيه ظلاف الا في وثبت دلاله فبعد ما سيد يبيع  
ويأتي انما اطلقها اذا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لا يبي

الحق

المعروف

المعروف



باذنه او بغير اذنه بيعا صحيحا او فاسدا وسكت ما دون دفعه للمفرد  
 خلافا لفرع وان افغى وصريحا فلو اذن مطلقا ليعلم صحه كل تجارة منه  
 بين الحكم في صورة الاذن المطلق عن قيد العموم والكhusus يعلم الحكم في  
 صورة الاذن المقيّد بقيد الحكم بطريق الدلالة واما حكم الاذن المقيّد  
 بقيد الكhusus فدين فيما سبق فلا يذهب الوهم الى نفي الحكم عنه بطريق  
 المفهوم فانه العبرة للمفهوم عند عدم التبرع بخلافه ومن ذهب الى هذا  
 قال ما قال وماذا اجد الحق الا الضلال فيبيع ويشتري ولو بين فاحش  
 لانه من باب التجارة وقال لا يبيع بالعنبر الفاحش لانه يتبرع وبكلها  
 ويرهن ويرهن وتقبل الارض اي يأخذها قبله بالتجارة والساقاة  
 ويأخذها من رعة ويشترى نذرا يزرعه ويأرك غانا اما قال غانا  
 عن المعاوضة ويرفع المال ويأخذ مضاربة ويتاجر اي يتاجر شيئا  
 كالايجير والبيت وغيرهما ويوجب نفسه خلافا للشافعي وقيل بوجوبه  
 غضب ودين ويهدى طعاما يبيح في قوله طعاما اشارة الى انه لا يحرر  
 ان يهرى من غير المأكول اصلا ويضيف من يطعم ويخط عن النبي لهيب  
 قدرا عهد ولا يزوج ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الالة  
 لانه تحصيل المال بمنافعها شبه الاجارة ولها انه ليس من التجارة ولا  
 يكاتبه ولا يعلق اصلا ولا يعرض ولا يهب ولو بعوض وقالوا لا بائ  
 للمائة تصدق شئ يسير من بيت زوجها للاذن عادة وهذا السئلة  
 ليست من هذا الباب لكنها ذكرت للمناسبة وكذا دين وجب تجارة في

فلو كان البيع  
 في صورة الاذن  
 المقيّد بقيد  
 الكhusus فدين  
 فيما سبق فلا  
 يذهب الوهم الى  
 نفي الحكم عنه  
 بطريق المفهوم  
 فانه العبرة  
 للمفهوم عند  
 عدم التبرع  
 بخلافه

بما هو في معناها كبيع وشراء واجارة وشيخاد وغرم ودية وغيب  
 وامانة تجدها وعق وجب بوطى مشبهة بعد التحقيق يتعلق بكسبه  
 ويقسم عنه بالخصص حصل قبل الدين او بعد بما اتى اي وهب له فقبل  
 العبة ثم برقبته قال في البتين يبداء بالكسب لانه اهون على المولى <sup>انفاد</sup> مع  
 حق الغناء وعند انعدام يستوفى من الرقبة دفعا للضرر عن الغناء <sup>انفاد</sup> ببيع  
 ويقسم عنه بالخصص الا ان يفدي المولى وقال زفر وان افغى لا يبيع  
 في الدين لكن يبيع كسبه لان غرض المولى حصول مال لم يكن للتقويت  
 مال قد كان وقد مر الاشارة الى وجه قولنا لا بما اخذ سيده من قبل  
 الدين وطول بما لقي اي طوبى العبد بما لقي من الدين زايدها كسبه  
 بعد عتقه وللسيد اخذ غلة مثله مع وجود دين وما زاد للغناء ويجزى  
 ان ابق وقال زفر وان افغى لا يخرج لان الاباق لا ينافي ابتداء الاذن  
 فلان لا يمنع بقاؤه وهو دون اولى ولنا ان دلالة الحجر فائمة لان المولى  
 يرضى باسقاط حقه حال عتقه اما اذا اذنه صريحا فهو فوق دلالته  
 او مات سيده او جنى مطبقا او حتى بدار الحرب مرتدا او جنى عليه بشرط  
 يعلم هو واكثر اهل سوقه اما شرط الاول فلدفع الضرر عنه فانه يلزم  
 الدين من فالص ماله بعد الصق وما دفع به واما شرط الثاني فلدفع الضرر  
 من الناس ولنا بشرط الثاني اذا كان الاذن شايعا والالة ان استولى لها  
 وقال زفر لا يخرج الالة بالملكية لانه يجوز اذن المتولى ولهم ان قيم  
 الحجر كفى اذا اذنها صريحا فهو فوق دلالته الحجر لان دينها وضى قيمتها

فلو كان البيع  
 في صورة الاذن  
 المقيّد بقيد  
 الكhusus فدين  
 فيما سبق فلا  
 يذهب الوهم الى  
 نفي الحكم عنه  
 بطريق المفهوم  
 فانه العبرة  
 للمفهوم عند  
 عدم التبرع  
 بخلافه

فلو كان البيع  
 في صورة الاذن  
 المقيّد بقيد  
 الكhusus فدين  
 فيما سبق فلا  
 يذهب الوهم الى  
 نفي الحكم عنه  
 بطريق المفهوم  
 فانه العبرة  
 للمفهوم عند  
 عدم التبرع  
 بخلافه

فلو كان البيع  
 في صورة الاذن  
 المقيّد بقيد  
 الكhusus فدين  
 فيما سبق فلا  
 يذهب الوهم الى  
 نفي الحكم عنه  
 بطريق المفهوم  
 فانه العبرة  
 للمفهوم عند  
 عدم التبرع  
 بخلافه



اي في صورة الاستيلاء والتدبير ان كان عليها دين محيط غنى السيد  
 قيمتها ولا يعرف ما زاد على القيمة لانه لم يجزى الرقبة فليست قيمتها ولو جاز  
 ان مامعه امانة او غضب او بدين عليه صح وقال لا يصح لان المصحح لا يرد  
 ان كان هو الاذن فقد زال بالحج ابطالها وله ان المصحح اليد وي باقية  
 ولو غلب دينه ماله ورقبة لم يملك سيد مامعه وقال لا يملك لان الرقبة ملكه  
 فكذا لا اكتساب وله ان ملك المولى اغايب خلافة غنى العبد عند فرائض  
 عن جلجته كلك الوارد وهما مشغول بهما بقى ههنا وهو ان يلقى  
 فيه ما ذكر في كون الوق مانعا عن الارث فلم يفتق عند كسبه باعناق  
 لفرج على ما سبق وقال لا يفتق لانه ملكه ويضمن السيد قيمة الغرام ان كان  
 موسرا وان كان معسرا فلم ان يفتق العبد المفق ويرجع العبد بذلك  
 على المولى ذكر الكوفي في شخص وعق ان لم يحيط دينه اي برقبته و  
 ويسعى الى الماذون المديون من سيد بمثل قيمة لعدم التهمة لا باقل لان  
 تمة فلا يجوز وهذا لان حق الغرام معاق بالمالية فليس ان يبطل صوم  
 ان باعه من المولى جاز البيع فاحا كان الفين او ييرا ولكن يجزي  
 ان يزيل الفين ويمن ان ينقص البيع لان في المباحات ابطال حتى الغرام  
 في المالية وسيد منه بمثلها لا باكثر لان المولى اجبني من كسبه عند ادراكه  
 عليه دين والكلام فيه وعندنا جواز البيع يعتمد الفائدة وقد وجدت  
 المولى يفتق اخذ الفين والعبد المبيع فثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا بل  
 ذلك فاد فلو جاز به اي بالاكثر حظ الفصل او نقص البيع اي يضمن السيد

للمعاشرة

في البيع

في البيع

بان يفعل وامرهما وبطل منه لو سلم مبيع قبل قبضه ولو جاز مبيع  
 الى السيد ولاية جاز المبيع لقبض الفين فان سلم البيع قبل قبض الفين ابطال  
 في العين ولم يبق له حق الا في الدين والمولى لا يستوجب على عبد ذنب  
 الفين وصح اعتاقه مديونا اي اعتاق المولى العبد الماذون حال كونه  
 مديونا سواء كان الدين محيطا او لم يكن لان ملكه فيه باق وضمن السيد الاقل  
 من دينه وقيمة قال في شرح الطحاوي والغرام بالخيار ان شاؤا ابتغوا  
 بالدين وان شاؤا ابتغوا المولى بالاقل من قيمة ومن الدين انتهى ثم ان  
 تضمنهم الدين اذا كان هو الاقل لان حقه ليس فيه وتضمن القيمة اذا  
 كانت هي اقل لانه تعلق حقه بالرقبة وهو تلفها وهو فضل دينه اي عن  
 الماذون الذي عتق ما زاد على القيمة من الدين فان بيع عبد ذودين  
 محيط برقبته وغيبته المثلث اعاقد بهذا لان الغرام اذا قدر واعلى العبد  
 كان لهم ان يبطلوا البيع الا ان يقضي المولى ديونهم لان حقه تعلق برقبته  
 اجاز الغريم بيعه وله ثمة او ضمن المثلث او البائع قيمة فان ضمنه اي البائع  
 ورد عليه بصير بيع على الغريم اي رجع البائع على الغريم بجمته وعاد حقه  
 اي حق الغريم في العبد فان باعه سيد معالدين فابن هذا العبد  
 المسئلة الالية القابلة ولا يخاصم المثلث منكر فانه دل بمعلوم على انه  
 يخاصم مقل فلا بد في المسئلة من فرض العلم حتى يتيسر تصوير الاكراه  
 والاقراء اخرى فللغريم رد بيه ان لم يصل ثمة اليه انما اعتبر هذا الشرط  
 لانه اذا وصل اليه الثمن لا يكون له حق الرد للبيع لان قبضه الثمن دليل على

في البيع



لبيع الا اذا كان فيه محاباة اذ جعل ان يقول اغاقت الفل لاعتقادي  
 انه تمام القيمة ولذلك قال وان وصل ولا محاباة لاحيث لم يكف بحجة  
 وصول الفل بل ضم اليه عدم المحاباة في البيع هكذا ينبغي ان يلاحظ الامام  
 في هذا المقام ولا يلتفت الى ما في الشروع والحوادث من جأوى الاوهام  
 ثم ان كانت فيه محاباة فاما ان ترفع المحاباة او ينقض البيع ولا يخاف  
 منكر دينه ان عاب ببيع له لانه ليس خصمه وقال ابو يوسف هو خصم ولا يقضي  
 الضريم بدنيه لانه يدعى الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يارعه ولما  
 الدعوى بتضمن فتصح العقد وفي الفسخ قضاء على الغايب ولو اشترى  
 وبيع ساكنا غراذنه وحججه فهو ماذون عبد قديم مصر او باع والموتى  
 فهو ماذون وسواء قال ان ماذون في التجارة او سكت على الاذن والحجر  
 الا ان تقره دليل الاذن بل لان المقام مقام الضرورة ولم يسلح  
 على الصلاح فيعمل عليه ضرورة كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد في  
 من تقييد العبد بالملم ولا يباع لادنيه الا اذا اقر سيده باذنه اذن  
 لا يظهر في حقه اذ لم تقر بالاذن والمعاملون لم يفرقهم الموتى وانما  
 والاعتقاد هم على ظاهر الحال وتعرف الصبي ان نفعه كالاسلام والادب  
 صحح بلا اذن وان ضرر كالاتاق والاعناق لا وان اذن به وما نفع  
 كالبسع والشرع على باذنه ولية اكفاء بالا هلية القاص في الذاني والشرط  
 لكاملة في الضاردهما للضرر بالضمان اي الوتي في الترتيد بينهما وعند  
 ان افي لا يصح تفرقه باجادة الوتي وكذا لا يصح اسلامه ونظر ان

في البيع  
 ما لا يملك  
 من غير  
 اذنه

في البيع

ابيع سلبا للملك والشرع جاليا له ووليه ابو لم وصيه بعد موته  
 ثم جده اي ان لم يكن الاب ولا وصيه بعد موته ثم القاضى او وصيه امها  
 تصرف يصح واذن الوصي الى القاضى باعتبار ان وصايته للاب واجد  
 ثابتة من جهة والآ فالايضا اختلاف بعد الموت وهو تصرف حال  
 القاضى ولذلك لم يقل ههنا ثم وصيه ولو اقر اي الصبي الماذون بالتجارة  
 بامره من كسبه لانه من تمام التجارة ولو لم يصح للامام له الناس وارثه يصح  
 لان الحجر ارتفع بالاذن فصار كالبالغ فصح اقران بالارث ايضا هذا  
 ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه لا يصح في الارث لان صحته في كسبه لما ذكر  
 من توابع التجارة والارث ليس منها والله اعلم **كتاب الغصب**  
 سؤلة اخذ الشيء مالا كان او غير مال من الغني على سبيل التغلب وشرعا  
 اخذ مال فلا يتحقق في البيعة والحق منقوض فلا يتحقق في غرام لم يحترم فلا  
 يتحقق في مال اخر في بلا اذن ممن له الاذن احتوز به عن الودية وان لم  
 يقل بلا اذن ما كره لان كون المأخوذ ملكا ليس بشرط لوجوب الضمان فان  
 الموقوف مضمون بالانكاف وليس بمملوك اصلا صرح به في البدايع بزيلا  
 بفعل في العين لا بد من هذا القيد على اصل النخب وبدونه ينطبق  
 على قول محمد على ما سقق عليه فان قلت هذا القيد لا يتحقق في الغصب  
 من الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل ملحق به في اجراء احكام  
 عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان النخب اعتبر في الغصب باليد  
 المحقة باثبات اليد البظلة بفعل العين ومحمد كفى بازالة اليد

ما لا يملك  
 من غير  
 اذنه

في البيع  
 ما لا يملك  
 من غير  
 اذنه



بإثبات اليد المبطله بفعل في العين ومحمد كفي بإزالة اليد المحقة  
مطلقا وان كفي بإثبات اليد المبطله ويتفرع على هذا  
منها ان زوايد المعضوب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لث في  
لتحقق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان المقار  
لا يفسد عند عدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزل  
الا باخراج عنه وهو فعل فيه لا في المقار خلافا لمحمد وان في  
لتحقق مطلق ازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستخدام  
العين وحمل الدابة غصبه لجلوسه على الباطن اذ في الاولين اثبت فيه  
اليد المنقولة ومن زواله يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس عليه  
ليس يعرف فيه فان قلت ليس يصدق الحد المذكور على السرقة قلت نعم  
ان للسرقة خصوصية بها كانت من جملة اسباب الحد تزل سائلها  
باعتبار تلك الخصوصية في الحد وذلك لا ينافي دونهما باعتبار  
اصلهما في الغصب كالشر من الفضولي فانه غصب مع انه مذكور في  
باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صار  
من سائلها ومن ذهب عليه هذه الدقة تصدى لاخراجها عن الحد  
المذكور بزيادة قوله لا على سبيل الخفية ولم يرد انه يخرج غنة  
افراد الغصب كخذ مال غير مخز على سبيل الخفية وحكم الاثم ان علم  
ورد العين قايمة في مكان غصبه لتفاوت الفقيه باخلا في الاماكن  
والغرم هالكه علم او يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحسب

فان كان الغصب  
بغير علم المالك  
فان كان الغصب  
بغير علم المالك  
فان كان الغصب  
بغير علم المالك

المثل في المثل فان قلت تشكل هذا بما اذا غصب المسلم غمرا في  
واتلف فان الواجب قيمتها مع انها من ذوات الاشال قلت بل  
الواجب فيه ايضا المثل قال الناطق في الاجناس لو اتلف المسلم على  
النظر في غمرا عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يسقط ما وجب عليه بالاتلاف  
فالمسلم اذا تلف على الذوق فخر الواجب هو المثل كالمكيل والموزون  
والعددي المقارب المراد بالموزون ما لا يخرج من الصفة عن بعية  
بحسب الوزن بان يكون مقابلة بالتمن مبنيا على الوزن فمثل القيمة  
والقدري ليس منه ومن قال ان الحال في المكيل والعددي ايضا  
كذلك فقد ارتكب بما لا حاجة اليه ولم يرد انه يضع قيد المقادير  
لانه ما يكون مقابلة بالتمن مبنيا على الحد لا يكون متفاوتا فان  
انقطع المثل بقيمته يوم يختصمان لان القيمة يجب يوم خصومة هذا  
عنده وعند ابى يوسف يوم يتحقق السبب وهو الغصب فانه انقطع المثل  
الحق لما لا مثل له وعند محمد يوم الانقطاع لانه ينقل القيمة قبل  
في تضعف قول ابى محمد انه لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة  
تعتبر بكثرة الرغبات وقلتها وهذا في المعلوم متعذر او متعسر لكونه  
ضعيف لان حد الانقطاع على ما ذكره سلم الدخيرة ان لا يوجد في  
السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت واما ما قيل لم ينقل  
الى القيمة في يوم الانقطاع اذ لم يوجد من المالك طلب فهو جواب ابى محمد  
عما تمسك به محمد مذكور في الهداية وفي غير المثل فيتم يوم غصبه كالمعد

صلى الله عليه

واما ما قيل في غصب المثل لئلا ينقل  
وعنده عدل لا قيمة له من ان الغصب  
عن حد الانقطاع بان جعله متعلقا  
بقيمة



اي الذي يعد ويكون افراده متفاوتة لا الذي يقابل بالثمن متباين على  
 العدلان قد متفاوتا بابه على ما ثبت عليه فيما سبق ثم انه لم يقل و  
 هو العدوي لانه غير محصور فان المروعات ايضا منها فان ادعى الملاك  
 مرتبط لما تقدم من وجوب رد العين قايمة حتى يعلم انه لو بقي  
 ثم قضى عليه بالبدل من الثمن والقيمة وشروط كون المقتضى نفعيا فلو غضب  
 عقار او هلك في يده لم يضمن قدر اصل هذا وافيده من خلاف محمد والشافعي  
 والاشارة الى منشاء الخلاف وضمن ما يقتضيه فعله ككناه وذره لانه  
 اتلاف والمقار يضمن به وان لم يضمن بالقبض عند ما وباجازة عند غضب  
 عطف على قوله بفعله اي استقلال المقتضى بان كان عبدا مثلا فاجرم  
 الاستقلال ضمن النقصان ونصدق باجره واجرم مستان وزجر حصل  
 بالتصرف في موصعه او موصو به ممسا بالاشارة او بالشرع عطف على قوله  
 بالتصرف بدوام الوديعة او الغصب وتعداها يعني يتصدق الزجر الحاصل  
 فيها اذ كان مما يتعين بالاشارة وان لم يكونا منه فاما يتصدق وان  
 لو اشار اليها وتعداها وان اشار اليها وتعداها او الى غيرها او اطلق  
 وتعداها ان لم يشتر شي بل قال اشترت بالف درهم وتعداها درهم  
 الوديعة او الغصب لا اي في هذه الصور الثلاث فيطيب البرج له ولا يتصدق  
 سدا على قول الكوفي وبه يفتي وفي التبيين قال مشايخنا لا يطيب بكل  
 حال ومن المختار واطلاق الجواب في الجامعين والمضار به يدل على  
 ذلك واقار بعضهم الفتوى على قول الكوفي في زماننا اكثر من الحرام

قوله  
 قوله  
 قوله

هذا كله على قوله ما وعند ابي يوسف لا يتصدق بشي منه وان غضب  
 وغيره قال اسمه واعظم منافعة قيمة ومكده بلا حل قبل اداء بدله اي لا  
 يحل له الانتفاع حتى يؤدي بدلها استحسانا والقياس ان له ذلك وهو قول  
 الحنفية وزفر لثبوت الملك من الخيايق كدبح شاة وطبخها او شربها او طعن بر  
 وزرعه وجعل حديد سيفا وصغيرا والبناء على ساجدة حشبة عظيمة  
 صلبة تجلب من بلاد الهند وتعمل في ابواب الدور وبنائها واساسها كرم  
 في غاية البيان ولين لانه احدث صنعة متقوية صير بها حق المالك الكا  
 من وجه وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك عنه لان العين باقية ولا  
 يعتبر فعل الغاصب له مخاطر فلا يصير للمالك وعلم ان هذا الحكم الذي  
 ذكره الساجدة فيما اذا كان قيمة البناء اكثر من قيمة الساجدة واما اذا  
 كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة البناء فلم يترك ملكها كذا في الذخيرة  
 وان ضربا الحجر يدر وما ودينا او انا لم يملكه وسوا ذلك بدلا من هذا  
 عنده وعند ما يملكها الغاصب عليه مثلها قيا عسا على غير ما وله ان العين  
 باقية من كل وجه الا يرى ان الاسم باق ومعناه الاصل الثابتة كونه منونا  
 وان باق حتى جرى فيه الربا باعتباره واذا دبح شاة غيره طهرها المالك  
 عليه واخذ قيمتها واخذها وصنعت نقصانها وكذا لو حرق ثوبا وفوت  
 بعض العين وبعض نقصه لا كله فانه لو فوت كل النفع ضمنه كل القيمة  
 يسير نقصه ولم يفوت شيئا منها ضمن ما نقص ومنه يرضى غيره او غرس امر  
 بالعلج والرد قال الزاهد في شرح القدر يبيد له صاحب المحيط عن

ويؤقت في اخافه وان قيل ان  
 من جهة مائة الاساس بقا  
 الحاكم الجليل في الكاف ان غصب  
 او فنته فادخلها في بناء فادع  
 اذ لا وجه لعطف الخسبة عليها

قوله  
 قوله  
 قوله



عن قاضي خواجه زاده اذ كانت قيمة الساحة اقل من قيمة البناء  
 له ان ياخذها وان كانت اكثر فله ذلك وكذا في الساحة وزعم ان  
 هذا المذهب قال مشايخنا هذا قريب بما ذكره محمد بن دجاجة ان ان  
 ابتعت لؤلؤ العريضة في قيمة او خمر صاج الاكثر ولما كان يضمن لقيمة  
 او امر بطله ان نقصت اي ان تعصب الارض بالملح ثم بين طرائق معرفة قيمة  
 ذلك فقال فيقوم ببناء وشجر ويقوم مع احد مما ستمحى الملح قيمة الساحة  
 الملح بناء كان او شجر اقل من قيمة مقطوعا مقدار اجره الملح فيضمن  
 وان حرق الثوب وخزولت للتوقي التمن ضمنه قيمة ايض وشل سوية  
 لانه مثلي بخلاف التوقي فاخذ فيه القيمة او اخذ ما وعزم ما زاد الصنع  
 التمن وان سوت ضمنه ايض واخذ ولا شئ للمغاصب من اذ عنده وقال  
 السويديكا التمن وقيل من اذ اختلفا زمان وعصر وقيل ان كان ثوبا ينقص  
 السواد فهو نقصان وان كان ثوبا يزيد فيه السواد فهو كالحمة وقال  
 الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسه ويامر الغاصب بقطع الصنع بالقدور  
 الممكن اعتبار افضل الساحة لان التمين يمكن بخلاف التمن في التوقي  
 لان التمين متقدم ولنا ان فيه رعاية الجانيين والخبرة لصاحب الثوب  
 لكونه صاحب الاصل بخلاف الساحة لان النقص بعد النقص الصنع  
 يتلاشى **فصل** في غصب ما غصب وضمن للمالك قيمة ملكه خلافا  
 لما في لما قرأ ان الغصب بخلافه فلا يكون سببا للملك كما  
 في المدبر ولنا انه ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك

منه

منه

منه

في المدبر ولنا انه ملك البدل بكماله والمبدل قابل للنقل من ملك

الى ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل  
 وصدق الغاصب في قيمة مع خلفه ان لم تقم حجة الزيادة فان ظهر  
 قيمة اكثر وقد ضمن الغاصب بقوله اخذ المالك ورضي عنه او مضى التمر  
 وان ضمن بقول مالكه او حجة او ينكول غاصبه فهو له ولا خيار للمالك  
 لانه قد تم له المالك بسبب ان يرضى المالك حيث اوعى هذا المقدار  
 وقد بيع غاصبه ضمن بعد بيعه لا اعتاقه لم يقل لا اعتاق لانه ينفذ  
 كان من المتري من الغاصب الذي ضمن بعده لا لان الملك المستد كاف  
 لتفادي البيع دون الاعتاق لانه منقوض باعتاق المتري من الغاصب  
 بل لان الغصب غير موقوف لافادة الملك وزايد الغصب مصلحة  
 كالمسني والحن ومنفصلة كالولد والثمن كالولد والتمر لا يضمن الا  
 او المتع بعد الطلب وقال الشافعي مضمونه وقد قرأنا هذا مني على  
 الاختلاف في حد الغصب وضمن نقصان ولادعه وجبر بولده  
 خلافا لفرع الشافعي فان الولد ملكه فلا يصح جابر الملك ولنا ان  
 سبب الزيادة والنقصان شئ واحد وسواء الولادة او الملوقة وعند  
 ذلك لا يعد نقصانا فلا يوجب ضمانا ولو نزل في بامه غصبها ورث  
 حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها يوم علفت وقال لا يضمن يعني  
 قيمتها ولكن يضمن نقصان الحمل لهما من سبب التلف وسواء الولادة  
 حصل عند المالك بعد صحة الرقة من الغاصب لان الغصب لا يمنع صحة  
 الاصل فخرج عن عهد ردة الاصل وبقي في عهد النقصان والعيب كذا

الاول على اصحابنا والآخر على اصحابنا

على كذا

زبانة والعلوق من مناظر



في المحيط وله ان غصبها وما انفق فيها سبب التلف وردت وفيها  
 ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ فلم يتبع الرد بخلاف الحركة  
 لانها لا تضمن بالغصب ليس بضمان الغصب بعد فساد الرد ومنها في ما  
 غصب عطف على الحركة استعماله او عطلة وعند الشافعي مضمون باجر  
 المثل في الصورتين وعند مالك مضمون في الاولى دون الثانية واما  
 الضمان عند مالك بالعدم التقوم فان تقومها في المقدح ضرورة ان لا  
حر الملم وخيرته وان تلفها الذي ضمن خلافا لشافعي له ان الذي  
يتبع الملم فلا تقوم في حقه ولنا انه متروك على اعتقاده ولو غصب  
غير مسلم فخلها بما لا قيمة له سواء كان مالا كما اذا التقي فيها خطلة او شيئا  
يسير من الملم بحيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا شتمه ذكره في المحيط او جلد  
ميتة قد بعه به اي بما لا قيمة له كالتراب والشمس اخذهما المالك بلا شيء  
 لو تلفها ضمن ولو ظلمها بذى قيمة كالملم الكثير واخذ ملكه ولا شيء عليه  
 هذا عند مالك وعند مالك اخذ الملك واعطى ما زاد الملم فيه ان كان التحليل  
 بالملم وان كان باخذ فكذا عند ابي يوسف وعند محمد ان كان خلا  
 من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وان كان خلا بعد زمان فهو  
 بينهما على قدر كيلهما قال ابو الليث وبه نأخذ ذكره في الخائنة ولو بيع به  
 الجلد اي لا شيء له القيمة كالتعرض والمقص اخذ به المالك ورد ما زاد الدج  
 او ضمنه قيمة اي قيمة الجلد والغاصب بمسبه يعني اذا اختار الملك اخذ  
 ودفن ما زاد الذبح حتى ياخذ حقه حتى حبس المبيع للبائع لاجل الثمن فان

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

فان هلك في بيع سقط عن المالك قيمة الزيادة كذا في الحثاني ولو  
 تلفه لا يضمن قيمة الجلد للمالك عند وفاء لا يضمن الجلد مدبوغا  
 ويعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه لهما انه باق على ملك المالك حتى كان  
 له ان ياخذ وسوال مقوم فضمنه مدبوغا بالاسم ملكا ويعطيه ما زاد  
 الدباغ وله ان السقوم حصل ببيع الغاصب وصنعة مقومة لا تعامل  
 لا متقوما فيه ولهذا كان له ان يجب حتى يستوفي ما زاد الدباغ فكذا  
 حقه والجلد تبع لهما في حق السقوم ثم الاصل وسوال صنعة غير مضمون  
 عليه فكذا البائع اذا هلك من غير صنعة ومن قال واكاصل انه اذا اخل  
 او دفع بما لا قيمة له اخذها المالك لان الاصل حقه وليس للغاصب  
 سوى العمل ولا قيمة له اما اذا اخل او دفع بذى قيمة يصير ملكا للغاصب  
 ترجيح الملك المقوم على غير المقوم والفرق لابي حنيفة بين اخل  
 الجلد انما المالك ياخذ الجلود ولا ياخذ اخل لان الجلد باق لكن  
 ازال عنه النجاسات والخمر غير باقية بل صارت حقيقة اخرى وانما  
 لا ضمن الجلد عند اذ التلف لانه غصب جلد غير مدبوغ ولا قيمة  
 له والضمان يتبع المقوم لكن العين اذا كان باقيا لا يشترط افضاء  
 في نواضع من كلامه الاول في قوله يصير ملكا للغاصب وذلك ان الجلد  
 لا يصير ان الملك ملكا للغاصب بالدباغة ترجع به في المحيط حيث قال  
 ان الغاصب وان احدث وصف المائلة في الجلد لم يستملك الجلد  
 من وجهه فلم يملك الجلد والثاني في قوله صارت حقيقة اخرى فانه لو

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه



لو كان كذلك لكان الفاضل ما كاسوا ظلها بما له قيمة او بما لا قيمة  
له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل  
الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما  
نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر في الميسر والثالث في قوله  
لانه غصب بل لا غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها  
فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو  
الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق  
وضمن بكسر غرق المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمخازف  
من الاثا وهو الذي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان  
قيمة حشاشي ما ذكر في المنتقى حشاشا الواصا كذا في البدايع والاول  
لا يضمن اصلا وما اطل الغزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا  
بالاتفاق وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين  
له وبين كونه كافر قال في سير المحيط وكذلك المزايير والطنابير ومن كثر شيئا  
من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها وادارة  
سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد وعصب  
وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر مستقيم لاهم الولد هذا  
وقالا يضمنها فقومها ومن صل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب  
اصطبلها او قوض طائره فذهب خلافا لمحمد ان الطائر يجوز على النصار  
ولها انما توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفع بل يرفع

لو كان كذلك لكان الفاضل ما كاسوا ظلها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر في الميسر والثالث في قوله لانه غصب بل لا غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر غرق المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمخازف من الاثا وهو الذي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشاشي ما ذكر في المنتقى حشاشا الواصا كذا في البدايع والاول لا يضمن اصلا وما اطل الغزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاتفاق وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كونه كافر قال في سير المحيط وكذلك المزايير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد وعصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر مستقيم لاهم الولد هذا وقالوا يضمنها فقومها ومن صل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب اصطبلها او قوض طائره فذهب خلافا لمحمد ان الطائر يجوز على النصار ولها انما توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفع بل يرفع

لو كان كذلك لكان الفاضل ما كاسوا ظلها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر في الميسر والثالث في قوله لانه غصب بل لا غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر غرق المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمخازف من الاثا وهو الذي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشاشي ما ذكر في المنتقى حشاشا الواصا كذا في البدايع والاول لا يضمن اصلا وما اطل الغزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاتفاق وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كونه كافر قال في سير المحيط وكذلك المزايير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد وعصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر مستقيم لاهم الولد هذا وقالوا يضمنها فقومها ومن صل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب اصطبلها او قوض طائره فذهب خلافا لمحمد ان الطائر يجوز على النصار ولها انما توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفع بل يرفع

او من يفسق عطف على من يؤذيه ولا يمتنع بنيه او قال مع سلطان  
قد يغرم وقد لا انه وجدهما لا فخره شيئا لا يضمن ولو غرم البتة  
ضمن وكذا لو سعى غيره عند محمد زهره له وبه يفتى وعند ما لا يضمن  
اتى لانه توسط فاعل فعل مختار **كتاب الشفعة** في الشفعة  
تملك مبيع عقارا قيديا وهو بكل ما له اصل وقران من صنعة ودار لان  
الشفعة اصله انما ثبت فيه وما في معناه كالمال وذكروا في الشفعة جبر  
يعني لا يعتبر اختيار لان لا يعتبر عدم اختيار لم يقل على مشاورة لانه قد يكون  
على يامه كما اذا اقر البائع بالبيع وانكر المشتري قال في الفتوى الصغرى  
ان الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لا على ثبوت المشتري ولهذا  
اذا باع بشرط الخيار للمشتري بثلث ثمنه اي ما يمانه في المالة وان كان  
مغاير له في الصورة فيقيم القيمة قال في المحيط واذا وجبت الشفعة فان  
كان الثمن من ذوات الامثال وجبت بمثله وان لم يكن منها كما لو اهدى  
وجبت بغيره وقال زفر والشافعي وما لك ياخذ بغيره ويجب اي تثبت  
بعد البيع لم يقل بالبيع لانه شرط والسبب هو الاتصال واستقر بالاشهاد  
اراد بالاشهاد طلب المداينة وانما تستقر لان حق الشفعة قبل سدا  
مترهل بحيث لو اضر تبطل واذا لم يضر استقر لا تبطل بعد ذلك  
ويملك بالراضي او بقضاء القاضي قال في المحقق قالوا ان حق الشفعة  
يجب عند البيع وبكاد بالطلب ويثبت الملك بقضاء القاضي وبالراضي  
من الخصمين بقدر رؤس الشفعة لا الملك خلافا لشافعي في المحيط في

لو كان كذلك لكان الفاضل ما كاسوا ظلها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر في الميسر والثالث في قوله لانه غصب بل لا غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر غرق المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمخازف من الاثا وهو الذي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشاشي ما ذكر في المنتقى حشاشا الواصا كذا في البدايع والاول لا يضمن اصلا وما اطل الغزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاتفاق وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كونه كافر قال في سير المحيط وكذلك المزايير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد وعصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر مستقيم لاهم الولد هذا وقالوا يضمنها فقومها ومن صل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب اصطبلها او قوض طائره فذهب خلافا لمحمد ان الطائر يجوز على النصار ولها انما توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفع بل يرفع

لو كان كذلك لكان الفاضل ما كاسوا ظلها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر في الميسر والثالث في قوله لانه غصب بل لا غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر غرق المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمخازف من الاثا وهو الذي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشاشي ما ذكر في المنتقى حشاشا الواصا كذا في البدايع والاول لا يضمن اصلا وما اطل الغزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاتفاق وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كونه كافر قال في سير المحيط وكذلك المزايير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد وعصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر مستقيم لاهم الولد هذا وقالوا يضمنها فقومها ومن صل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب اصطبلها او قوض طائره فذهب خلافا لمحمد ان الطائر يجوز على النصار ولها انما توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفع بل يرفع

لو كان كذلك لكان الفاضل ما كاسوا ظلها بما له قيمة او بما لا قيمة له وليس كذلك فانه صرح في الهداية بان التحليل تطهير غير له غسل الشوبان فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر في الميسر والثالث في قوله لانه غصب بل لا غير مدبوع وذلك ان ما ذكره من العلة قايمة بعينها فيما اذا كان بعد ما دونه بما لا قيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لو الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر غرق المرق نوع من الطنابير يتخذ اهل اليمن والمخازف من الاثا وهو الذي يضرب بها وادها العرف ذكره في المغرب ان الضمان قيمة حشاشي ما ذكر في المنتقى حشاشا الواصا كذا في البدايع والاول لا يضمن اصلا وما اطل الغزاة والرق الذي يباع في العرس فضمنوا بالاتفاق وانما لم يقل لم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين له وبين كونه كافر قال في سير المحيط وكذلك المزايير والطنابير ومن كثر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها وادارة سكر ونصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد وعصب وهكت لا يضمن بخلاف المدبرة لان المدبر مستقيم لاهم الولد هذا وقالوا يضمنها فقومها ومن صل قيد عبد غيره او رباط دابة او فتح باب اصطبلها او قوض طائره فذهب خلافا لمحمد ان الطائر يجوز على النصار ولها انما توسط فضل المختار او سعى الى سلطان من يؤذيه ولا يذفع بل يرفع



نفس البيع ثم يشترى في صحة من قال ثم لم في حق البيع اضر فباحقه  
 الاظهار واظهر فيما يكفي فيه الاضرار كالشرب والطريق خاصين كسرب  
 نه لا يجري فيه الضمن وطريق لا ينفذ ثم بجانب ملاصق باب في سكة اخرى  
 هو اضع جزع على حايط انا ذكره يعلم انه جار لا خليلط وعند الشافعي لا  
 يثبت الشفعة الا للاول ذكره في النخعة والمحيط والاسرار والايضا في سطلها  
 الشفعة في مجلس خبر فيه بالبيع قال مشايخنا والصحيح ان يقول القاضى  
 للشفيع متى اجرت بالشراء ولا يقول علمت به ثم ان يقول اعتبار المجلس على  
 اعتبار الكرخى وفي الاصل عن محمد اشارة الى ذلك وعند عامة علمائنا  
 على الفور كذا في الخلاصة بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحو مثل  
 ان طالب الشفعة او اطلبها وهو طلب مائة اخذوها من قول عم الشفعة  
 لمن وثبها اى طلبها على سبيل المباداة والمساومة ثم يشهد سدا لم يكن  
 طلب الموابنة عند احد القدين ولا عند الدار ولما اذا كان عند احد مما  
 او عند الدار واشهد على ذلك كيفية ويقوم مقام الطلبين عند القمار  
 على من له الملك واليد قال في النخعة ان كان المبيع لم يقبض بعد فالشفيع بالخيار  
 بين مطالبة البائع والمشتري والطلب عند المبيع ولا يشهد عليه لان المشتري  
 مالك والبائع صاحب يد الشفعى الخاصة بهما لا ينقل الملك واليد فان  
 المبيع يتعلق الشفعة فيقوم الطلب عند مقام الطلبين باعتماد الحصة  
 من مشتري او بائع فيقول اشترى فلان من الدار وان شفيعها قد  
 كنت طلبت الشفعة واطلها الان فان شهدوا عليه وهو طلبا شهدا هذا

صحة

صحة

صحة

هذا الطلب انما يجزئ للمكث في الاستهاد عند الدار وعند صاحب الملك او صاحب  
 اليد حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفعته واذا كان في مصر اخره الاجل عند  
 التي يدين وبين المصرا الذي وقع فيه البيع من المتعاقدين حتى يذهب اليه بنفسه او  
 او بيعت وكذا لطلب الشفعة والاستهاد عليه وذلك الاجل من وقت العلم  
 بالبيع وطلب الموابنة فاذا مضى الاجل ولم يذهب بنفسه ولا بيعت وكذا لطلب  
 الشفعة تبطل شفعته كذا في النخعة وفي الدخيرة ان لم يجد وكذا يرسل رسولا  
 او كتابا فان لم يجد من هو على شفعته ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان  
 دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا في هذا اذا لم يكن الشفعى شريكا في نفس المبيع وان  
 كان شريكا فيه فصوره طلبه عن من ثم يسلم الي هذا اذا قبض المشتري المبيع وطلب الشفعة  
 لا يتوقف عليه وهو طلب عليك وضمنه وبناخيره لا يبطل الشفعة وقال محمد في  
 معه ذكره في المداينة والمحيط اذا اخره شهر ايعنى من غير عذر بطلت وبه يفتى  
 ذكره قاضى خان في الجامع الصغير وصاحب المحيط ونقل صاحب النهاية عن شيخ  
 الاسلام وفي الهداية الفتوى على قول ابى ج وهو ظاهر المذهب والطلب  
 ساءل القاضى الخصم اى عن ملكية الشفعى الدار المشفوع بها فان اقر به او  
 برهن الشفعى او كل الخصم عن الحلف على العلم بانه مالك كذا ساءل عن النزاع  
 فان اقر به او كل عن الحلف على الحاصل او السبب فدرقه كتاب الدعوى ان  
 في دعوى شفعة يجوز الحلف على السبب وبرهن الشفعى قضى لهما هذا اذا لم  
 المشتري طلب الشفعة الشفعة واذا انكر فالقول قوله مع عينية وان لم يحضر  
 الثمن وقت الدعوى وادافضى لزمه اضراره والمشتري حبس الدار لقبض عنه

صحة

صحة

صحة



فلو قبل الشفيع أدان فآخر لا يبطل وانضم الشفيع البائع والمشتري ان  
 لم يعلم احد ما بينه والاخر بكه صريح بذلك في المحبط والشفعة والهداية فلا  
 ببيع البينة عليه اي على البائع حتى يحضر المشتري فيقبض بالشفعة ويصح بصفته  
 وان سلم الى المشتري لا بشرط حضور البائع لزوال الملك والبدعة والهدية على  
 البائع حتى يجب تسليم الدار عليه وعدلا استحقاق يرجع بالنسبة عليه في الشفيع  
 حيا والرفقة والعيب وان شرط المشتري البراءة عنه وان اختلفوا الشفيع  
 والمشتري في الثمن صدق المشتري اي مع عبده لان الشفيع يدعي استحقاق  
 الدار عند نقول الاقل والمشتري ينكره ولو برهنا فالشفيع احق لما لا مكان  
 صدق البينين بخبران العقد مرتين فيأخذ الشفيع بالاقول من عند ما وعند  
 ابي يوسف ببينة المشتري احق لانها اكثر اثباتا وان ادعى المشتري ثمنه وبالعقل  
 منه بلا قبضة اي بلا قبض الثمن فالقول له ومع قبضه للمشتري واخذ في خطا  
 الكل بالكل مسئلة سقط البعض فدمر في باب المراجعة وفي الشرط ثمن على قبضة  
 وحكما وذلك لان من المثل ما اتفق بغير المثل كما حذر في حق المسلم بئله وفي غير  
 بالينة ففي عقار بقا واخذ كل قبضة الاخر في من موجل بحال او طلب في الحال  
 واخذ بعد الاجل قال زفر واثافي في قوله القديم له ان ياخذ في الحال الثمن  
 الموجل ولو سكت عنه بطلت اي ان سكت عن الطلب وصرح حتى يطلب عند الاجل  
 بطلت الشفعة وفي شراء ذي من في لا بد ان يكون البائع ايضا ذنبا والابن  
 البيع فلا يثبت الشفعة فخرج به في المبسوط بخبر وخبر الشفيع ذي ثمن في الخبر  
 وقبلة الخبز والشفيع المسلم بقبلة كل قبلة الخبز هنا نفوم مقام الدار مقام الخبز

المحذور  
 المحذور

المحذور

فلذلك لا يحرف عليها وفي بناء المشتري وغرسه بالنسبة قيمتها على عين اي مستحق  
 القلع كما في العصب او كلف المشتري قاصدا وغرسه في يوسف انه لا يكلفه بالبيع ويكفي  
 بالخيار ان شاء اخذها بالنسبة وقيمة البناء والغرس وان شاء ترك وبه قال الشافعي  
 وما لك لانه ليس بمعتد في البناء والغرس لثبوت ملكه بالشرع فلا تعامل باحكام  
 وان وجه ظاهر الرواية انه بنى او غرس في محل يتعلق به حق متأكد للمغير من غير تسليم  
 من جهة من له الحق فينبذت وجب الشفيع بالنسبة فقط ان بنى او غرس يعني لغيره  
 بالشفعة ثم استحققت انما يرجع لقيمة البناء والغرس على اصد لا لانه اخذ خبرا  
 لانه لا يثبت فيما اخذ بالراضي بل لانه ليس بغير المشتري انما يرجع على البائع  
 مغرور من جهة وبكل الثمن ان خربت او خيل الشجر اي اشترى دارا فخرت من غير  
 واحد او بيتا فحق الشجر فالشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن  
 واخذ العرضه لا النقص بحقتها ان هدم المشتري البناء انما ياخذ بالحقبة المشتري  
 قصد الاتلاف وفي الاول تلف باذنه سمي او لا ياخذ النقص لانه لم يبق تبعا  
 وفي شراء ارض مع غرس فيها وذلك بذكر الثمن اذ بدو ولا يدخل في البيع اولا  
 غرسها فان غرسها بغيرها في الفصلين وبجسمتها اي ياخذ الشفيع الارض بحقتها  
 اي ياخذ الشفيع الارض بحقتها من الثمن ان جاز المشتري في الاول وبالكل  
 في الثاني لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يقابله شيء من الثمن **باب**  
 ما يفيده اولا وما يبطلها اي باب ما يكون فيه الشفعة ولا يكون وما يبطل الشفعة هو  
 مال انما يجب قصدا انما قال قصدا لانها يجب تبعا في غير العقار كالنخل والشجر في عقار  
 ملك وجوز مومال فابقه هذين القيدين يظهر ما ذكر بعيد هذا وان لم يقسم

المحذور



خلافا لما في لان الشفعة لدفع مائة الفقة عند وعندنا دفع شرط  
 كرجي وقام ويؤلف في عرض وفلك وبناء وتخل بيبا وقصدا انما قال  
 قصدا لانها اذا بيعا تبعا للارهن يجب فيها الشفعة وارث وصدقة وهبة الا  
 الابوصن ودار قسنت لان في القسمة معنى الافرازا وجعلت جرة او بدل  
 خلع او عتق او صلح عن دم عمد او مهر لانها ليست باموال ولا مثل بها حتى يضمن  
 الشفيع به فلا يمكن مراعاة الشرط وعندنا في يجب فيها الشفعة لان من  
 الاعراض متقومة عنده فبوخذ بغيرها عند تعذر الاخذ بغيرها ولنا ان تقوم  
 المناقحة ضروري فلا يظفر في حق الشفعة وكذا الدم والعق وان قبل بعضها  
 مال كما اذا تزوجها على دار على ان ترد عليه الفاقا ولا تجب الشفعة في حصته الا ل  
 اذ فيها مبادلة مالية وله ان معنى البيع تابع فيه وهذا ينفق بلفظ الكا  
 ولا يفسد بشرط الكا ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع او بيعت بخيار  
 للبايع وما سقط خياره انما قال بهذا لانه اذا سقط الخيار ثبت الشفعة وفق على  
 هذا قوله او بيعا فاسدا وما سقط فسخه اسباب سقوطه كثير منها بناء المشتري  
 فيها او ردت بخيار روية او شرط او عيب بقضاء متعلق بالا جبر فقط بعد ما  
 سلمت كاي بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار روية او شرط كيف كان او عيب  
 بقضاء الفاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع ويجب رد بلا قضاء يعني اذا رد  
 بخيار العيب بلا قضاء تجب الشفعة وبما قاله لان الاقوال بيع في حق الثالث والشفيع  
 ثامها ولا بعد المادون اي يجب الشفعة له مديونا احاطه الدين برقبته كسبه  
 غير شرط وقد ثبتت على هذا فيما سبق وبيع سيدن ولست في مبيعه بناء على ان مانع

من قال انما شغرت الشفعة فخرج  
 الجار فاشترى ان كان من ثمنه  
 اجاب ان الجار لا يملك ان يملك  
 حصة على ملكه ولا يملك  
 كالا يملك على من له ربة في الاول

ليس ملك المولى اذا كان مديونا ولمن شري او اشترى له اي يجب الشفعة للمشتري  
 سواء اشترى اصاله او وكالة ولمن اشترى له اي للموكل بالشره وقابله انه لو  
 كان للمشتري او للموكل بالشره شركيا وللدائر شرك آخر فلها الشفعة ولو كان هو شركيا  
 وللدائر جارا فلا شفعة للجار مع وجوده لا لمن باع سواء كان اصيلا او وكلا  
 او بيع له اي وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة بتطل باظهار الرغبة عن  
 الدار لا باظهار الرغبة فيها ثم ان البايع لغيرها في حكم العقد كالبائع لنفسه فلذلك  
 لا يفارق الوكيل الاصيل او حتى التبرك لان الاستحسان عليه ولا يفسد بيع الاقوال  
 ذراعا كان او دونه من طول حد الشفيع ان يكون طول ذلك العقد تمام ما يلاصق  
 الحد من حد حيلة لا سقطا شفعة الجار ومي ان يشري شتا فليد منها كهم  
 واحد من الف سهم مثلا بالف الاخر تمام يشري الباقي بدرهم فالشفيع لا ينفذ  
 احد الشفعة الا في السهم الاول ثم ينفذ ولا يرغب فيه لكثرة الثمن وانما لا ينفذ على  
 اخرها في الباقي لان المشتري صار شركيا في الباقي وسواء في الخيار او شري  
 بثن ثم دفع عنه ثوبا الا بالثن هن حيلة اخرى تعم الجار وغيره ومعنى اذا ارد  
 بيع الدار بمانه فيشري الدار بالف ثم يدفع ثوبا يساوي مانه في تعادل الف  
 فليس للشفيع اخرها الا بالالف ولا يرغب فيه ولا يمكن حيلة سقطا الشفعة و  
 وانزوة عند ابي سن ملاقا محمد هذا لا خلاف قبل الوجوب واما بعد فكموه  
 بلا خلاف ذكره شيخ الاسلام وبنى في الاول وفي الثاني يقول الثاني  
 قال الحضاف في خيار الجمل لا بان الجمل فيما قبل ويجوز وانما الحيلة في تخلص  
 الرجل من الحرام ويخرج به الى الحلال فاما كان من هذا لا بان به وانما يكونه من كان

من قال انما شغرت الشفعة فخرج  
 الجار فاشترى ان كان من ثمنه  
 اجاب ان الجار لا يملك ان يملك  
 حصة على ملكه ولا يملك  
 كالا يملك على من له ربة في الاول



ان يحال الرجل في حق لرجل حتى سيطر او يحال في باطل حتى يتوجه او  
يحال في شيء حتى يترك فيه شبهة وبطل ترك طلب المواتية تركه بان لا  
يطلب في مجلس خبر فيه بالبيع او لا منها اراد الا شهاد عند العقد او عند  
له اليد لا الا شهاد عند طلب المواتية لانه غير لازم وتسليم بعد البيع فقط  
اي لا يتطل بانسلم قبل البيع ولو من الاب او الوصي او الوكيل هذا عند ما  
خلا فالحمد وزفر لان هذا ابطال في الصبي فلا يصح ولها ان الاخذ بالشفعة  
تجوز فترك الاخذ بها ترك النجاة فترك او الوكيل بالشرم تسليم الشفعة صح  
بالانفاق وكذا سكونه اعراض بل خلافه واما الوكيل وبطل الشفعة فيصح  
تسليمه عند اذ كان في مجلس القاضى وعند ابى يوسف يصح مطلقا وعند محمد  
وزفر لا يصح تسليمه اصلا لانه اتى بضد امره ولها انه في كل البئر لان الاخذ  
بها شراء والوكيل بالشرم له ان لا يشتري غير ان ابى يوسف يقول هو وكيل  
فينقد بقره مطلقا وبخفيفه يقول انه وكيل بالخصوص ولا يجزى بالخصوص  
الا في مجلس القاضى وصحة ما على عوض ومرت عوضه اي اذا صالح منها على عوض  
بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ليس بحق متفرع في الحل بل متفرع  
حق المالك فلا يصح الاعتراض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالخيار في الشرط فبالا  
او في قبطل الشرط وبصح الاسقاط ورد العوض ان كان مأخوذا والا فلا  
يجب تسليمه وهو الشفعة لا المشتري اذا ما في الشفعة بطل الشفعة ولا يورث عنه  
لانها ليست بالمال خلا فالشافعي وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما  
اذا مات بعد قضاء القاضى قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم ولو شرط بيع بالشفعة

هذا هو الوجه في بيع الشفعة  
فان كان البيع بالشفعة  
فلا بد من ان يكون  
البيع بالشفعة

هذا هو الوجه في بيع الشفعة  
فان كان البيع بالشفعة  
فلا بد من ان يكون  
البيع بالشفعة

به قبل القضاء بها الوفاة سبب التحقق قبل التملك وهو الاتصال بملكه لا اذا  
بشرط الخيار لنفسه لانه يمنع الوفاة في الاتصال وان منع شرك فسلم فله  
شراء غيرك او يبيع بالف فسلم فكان باقلا او يبيى او وزنى او عدى مقارب  
قيمة الف او اكثر فهي له اي الشفعة ثابتة له في هذه الصور لان هذه الاشياء  
من فوات الاثمال وترى يكون الاخذ بها البسر له وان كان قيمتها اكثر فيكون له  
حق الشفعة لان الشفعة باذن هاج بالقيمة فان كانت قيمة الفاقسم البيع  
وان كانت اكثر فسلم بالف تسليم بالكثر بالطريق الاولى وشفيع حصص  
المشتري لا اصل لمباة اي اذا اشترى جماعة من واحد فلا شفيع ان ياخذ نصيب  
احد من وان باع جماعة من واحد فلا ياخذ حصص البائعين لانه في حق الاول  
دفع صرح الجار لا في الثاني لانه تعليل بعدم حكمة والتعليل بعدم غير مقبول  
فكيف اذا كان بعدم الحكمة بل لان هذا يتفرق الصفقة على المشتري فينتزعه  
ذبا عن الضرر لان الشركة عيب في الاعيان المجمعة وفي الوحد الاول يقوم  
الشفيع مقام احد من فلا يتفرق الصفقة والنصف مع هذا بيع مشاعا من دان  
صما اي اذا اشترى نصف مشاعا من دان فقسم البائع والمشتري فالشفيع  
ياخذ النصف معررا لان القسمة من تمام القبض فان الانفاق في البائع  
لا يتم الا بالقسمة **كتاب القسم** هي في الشرع جمع نصيب  
في معين لا تعينيه لخصوصه قبل القسمة وعلف فيها الاقرار في المثل ان اربعة اجتمع  
الذى في حكمه وهو العردي المتقارب فان معنى الاقرار غالب فيه ايضد كونه  
في الكافي والمبادلة في غيره فياخذ كل شريك حصته حصصا جبة الاول

صالح

صالح

صالح

صالح

صالح



لا الثاني وان اجر علمها في محل الحبس فقط عند طلب احد م اى المبادله غالبه في غير المتلى واجبر على القسمة فيما اذا كان في الحبس لا ينافيه لانه باعتبار ما يقر من معنى الافراد على ان المبادله ما يجري فيه الجبر في الحيلة كافي قضاء الدين وينصب قاسم برزق من بيت المال فيقسم بلا اجر وسوجب وان نصيب

صح ومن على عدد النوس وقالوا اجر على قدر الا نصيب لانه مؤنة الملك ان الاجر مقابل بالبين وسوق بمص في القليل وقيل ينعكس فتعذر اعتباره باعتبار اصل التميز ويجب كونه عدلا عالميا ولا يعين واحدا لان الامر يرضى على الناس ويصير الاجر غالبا ولا يشرك القسام اى لا يترك القسام يشتركون كيدا يصير الاجر غالبا ويحت برضاء الشركاء ولا يلزم عند صف واحد ثم اوجبه فان في نومه لا بد من مراعاة في قسم نطق تدعون شراره او مكة مطلقا او

بهم وعاد من شرو او مكة مطلقا فان ادعى الرثة عن يد لا حتى يبرهنوا على موته وعدو رثة عدل وقال لا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك الموت باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صور الشراء لان الملك بعد الشراء غريب للبائع وبخلاف غير العقار اذ ادعى الرثة لان القسمة تعذر زيادة الحفظ والعقار حصص بنف فلا احتياج الى القسمة ولان برهانه اى العقار معها

يبرهانه لها لانها اذا برهنا انه ملك القسمة قسم الحفظ والعقار غير قبايع ابرها فلا بد من قامة البينة على الملك قيل هذا قول ابي جح والاصح انه قول الكل ولو برهنا على الموت وعدد الورثة وموهم ومنهم طفل او غيب قسم ونصيب لبعض له اى لو اصر من المذكورين عبان الهدية والدار في ايديهم وصبر الجح

عابد الى المدعيين بناء على ان اقل الجمع الاثنان يفتي عن هذا قوله ومهم وارث غائب وان برهن واحد ان حضر واحد وقام البينة لا تقسم لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح مقاسما وقاسما ونظاما او شرا وادب ادم او كان شئ منه ففهم منه بطريق الحكم فيما اذا كان الكل معد فلا حاجة الى ذكر مع الوارث الطفل او الغائب لا اى لو كان مقام الارث الشرع لا يقسم لان في الارث ينصب احد الورثة خصوصا عن الباقي وان كان في صف الارث العقار او شئ منه في يد الغائب او الطفل لا يقسم ابر لان نصيب قضاء على الغائب او الطفل من غير خصم حاضر عنهما وقسم بطلب ادم اى احد الشركاء ان انتفع كل بحصته وطلب في الكثير فقط اى لم ينتفع الاخر فعلة حصته اى لا يقسم بطلب ذى القليل لانه متعنت في طلب القسمة اذ انفاذ له فيها وقال الخصاص على العكس لان صاحب الكثير بطلب ضرر صاحب صاغر القليل يرضى برضاه وقال الحاكم في مختصره يقسم بطلب كل واحد والذى اختار المص قول الخصاف وهو لا تقسم بطلبه في الميسر ولم يقسم الا بطلبهم ان تضر كل واحد فعلة وفي الميسر انه لا يقسم القاضى بينهما وقسم عروض احد جنبها الا الجنسان والرفيق والجواهر والحام الا برضاهم وقال يقسم الرفيق بشرط ان يكون الكل ذكورا وانما ذكره في احتياطه وبطلب البعض كما يقسم الا بطل الغنم ورفيق الغنم وله ان التفاوت في الادنى فاحش فصار كالاجناس المختلفة بخلاف الجنات وفي الغنم حتى الغنمين في المالية وفي الجحر قد قبل اذا اختلف الجنس لا يقسم الكبار

الحاكم



فما ويقسم الصغار وقيل جرى الجواب على إطلاقه وقد مر مشتركه او  
 دار وصيغة اودار وحالت قسم كل واحد ان كانت الدورات ثمانية  
 كان كل واحد في مصر واحد قسم كل واحد عنده وقال الراي في ذلك اني انما  
 ينظر الى عدد الوجوه فيقسم القسم على ذلك خرج في المبسوط وبقيت  
 ما في الهداية والكافي ومن قال وقال يقسم بعضها في بعض قد مر وان  
 كانت الدورات ثمانية في مصرين فقولها كقولهم ويصور القاسم ما يقسم و  
 يعده ويدور عد ويقوم ببناءه ويجوز كل قسم بطريقه وتربته هذا بيان الفصل  
 فان لم يفعل جاز ذكره في الكافي وبقية الاقسام بالاول والثاني والثالث  
 وبكتب اسماءهم ويخرج منها سخمان وفي القياس لا يستقيم لانه في معنى التمار  
 ذكره في المبسوط والاول لمن خرج سهم اول والثاني لمن خرج ثانيا اي يصور  
 الدار المنسوبة على قطاس بكنة فخطه ويعدها اي يسويها على سائر القسمة وتربتها  
 ويصور الذرعان على ذلك القطاس بقلم الجردول فيكون كل ذراع في ذراع  
 بشكل لبنه وبقد السبوت والصفة ويقر ما ينالك الذرعان ويقوم البناء و  
 ويبداء القسمة من اي طرف فان جعل الجانب الغربي اول يحمل ما يبداء ثانيا ما  
 بديه ثالثا وهكذا ويكتب اصحاب السهام اما على الفرع او على غيرها في خرج  
 اسمه او لا يعطى نصيبه من الجانب الغربي جلد من العرصه والبناء الى ان يتم  
 نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم  
 سواء كانت الانصبا متساوية او متفاوتة ولا يدخل الدرام في القسمة اي  
 في قسمه العفار البرضام حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بطريق القسمة فباروي

هذا هو الذي مر في القسمة  
 في الدورات الثمانية  
 في مصرين

هذا هو الذي مر في القسمة  
 في الدورات الثمانية  
 في مصرين

هذا هو الذي مر في القسمة  
 في الدورات الثمانية  
 في مصرين

عرب يوسف وعن البصيفة انه يقسم الارض بالمساحة فالذي وقع البناء في نصيبه  
 برده عليه الاخر دراهم حتى يساويه فيفضل الدرام ضرور وعن محمد انه يرد  
 على شريكه من العرصه في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية في يرد  
 في مقابلة الفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر فان وقع بسيل  
 قسم او طريقه في قسم اخر فلا شرط فيها صرف ان امكن ولا يفتى سفل دي على  
 وسفل وعلوه خرج ان قوم كل حصه وقسم بها اي بالقسمة عند محمد وبه يفتى  
 وعندنا في يقسم الدرع كل ذراع من السفل في مقابلة ذراعين من العلو وعند  
 ابي يوسف الصامق يقسم بالذرع لكن العلو والسفل متساويان قال في شرح  
 الطحاوي الاختلاف في المساحة واما البناء فيقسم بالقسمة اتفاقا وان اقر  
 احد المتساويين بالا استيفاء ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه  
 غلطا لا يصدق الاجحة من بينه المدعى واقرار الخصم فلو قالوا لا يصدق  
 القيمة فلا يصدق الا بالاجحة قال صاحب الهداية ينبغي ان لا يقبل دعوى  
 لتأفضله وفي المبسوط والحاشية ما يوجب عدا وما ذكره انما يرد على ما هو حيث  
 قال لا يصدق الابنية واما ما ذكره في المان ويمكن توفيقه لما في المبسوط  
 والحاشية بجعل الاجحة على الاقرار وصبر ما رواه وما في المان على تقدير تقسيم  
 الاجحة لبنيه ايضا كما وقع في الكافي سواء اعتمد على فعل القاسم في اقراره  
 ما سمعاه حقه ثم لما تأمل حتى تأمل ظهر الغلط في فعله فلا يوافق بذلك  
 عند طبراني ورواه القاسم بن جحمة عند الاختلاف اي اذا اختلف المتساويان  
 وشهد القاسم قبلت شهادتهم لم يفعل في القسمة اذ وجهه فانه لا حاجة الى

هذا هو الذي مر في القسمة  
 في الدورات الثمانية  
 في مصرين

هذا هو الذي مر في القسمة  
 في الدورات الثمانية  
 في مصرين



الى الشهادة عليها بل نقول انه لا يصح منه وهو كما به لانه غير لازم ذكره في الدلالة  
 هذا عندنا وعند محمد بن ابي نعيم في نسخة لا نه شهادة على فعل انفسها وقال لا  
 بل شهادة على فعل غيرهما وهو الاستيلاء وان قال بقضته ثم اخذ بعضه طرف محبة  
 لانه يدعي عليه الغصب وان قال قبل افرام اصابع كذا ولم يسلم الى مخالفا و  
 فنحن لانه اختلاف في مقدار ما حصل له بالتمتع فصار كالاختلاف في مقدار  
 البيع وان اسحق بعض قضته احد ما شاع اولاً لم تنفع بعض جيرة ورجع بقضته  
 في قضته شريكه او فضاها يعني ان شاء رجع وان شاء نفى الشفعة دفعا لغيره  
 ونفسه في بعض مشاع في الكل اعلم انه اذا اسحق بعض شاي في نصيب احد ما  
 لم تنفع الفقة عند ابي حنيفة ورجع بحصته ذلك في نصيب جده وقال ابو  
 يوسف نفى الشفعة ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف و  
 ابو حنيفة مع صفص وسواهم ولو اسحق بعض شاي في الكل تنفع بالباقي  
 ولو اسحق بعض مدين لا تنفع بالاتفاف بقى منها اقل من اربعة اشبار  
 يعني بعض نصيب كل واحد فان كان شايها منقصة لانه لو بقيت الفقة  
 لنفرت المسققة بتفرق نصيبه في النصيبين بخلاف ما اذا كان الا شتقاق في  
 نصيب احد ما كذا في الهداية وان كان معينا فاما ان يكون منساويين فالامر  
 ظاهر وان كان في احد ما زابن فالعبرة لذلك انما يرد في بيع الى المسئلة السابقة  
 وهذا هو السر لعدم افرادهم هذه الصور بالذكر وصحت الهاداة في معاملة  
 الهبة وفي الحالة الظاهر للمتنق للشيء واليهما تفاعل منها وسوان شيئا  
 على امر غير اضرابه وحققت ان كلامهم يرضى بالنية والحق ونحوها وهي في

وهو منكره

سبحان الله  
 سبحان الله

هذا هو السر لعدم افرادهم هذه الصور بالذكر وصحت الهاداة في معاملة الهبة وفي الحالة الظاهر للمتنق للشيء واليهما تفاعل منها وسوان شيئا على امر غير اضرابه وحققت ان كلامهم يرضى بالنية والحق ونحوها وهي في

عبارة عن قسمة المناقحة وهي جائزة استحسانا وانفايا وان لا يجوز لها المبادلة المنفعة  
 بجنهها ولكن ترك ذلك بالكتاب في سنة ولا يجامع في سكن هذا المعضن  
 وهذا بعضا ومداعلوها وهذا سفلها وخزفة عبيد هذا يوما وهذا يوما  
 بيت صغير بان يسكن فيه زيد يوما وعمر يوما وعبيد هذا هذا العبد في آخر  
 الآخر **كتاب المزارعة** هي معاينة من الزراعة وفي الشرع معاينة  
 دفع الارض ببعض الخارج عنها ولا تنفع عند ما روى انه عدم نه عن المزارعة  
 هي المزارعة على لغة اهل المدينة ولانها في معنى قبة الطحان قال في المختار كان ابو حنيفة  
 بعضي يصادم من غير جد وكان لا ينفى عنها الشدائق قال محمد بن الحسن لم يرا ابو حنيفة  
 المعاملة والمزارعة جائزا ولكن فرغ عليها وقال ابو حنيفة لكان يجوز في كذا  
 وانا فيها فارس ولم يجوز الوقف ولم يفرغ عليه وانا فيه راجل وصحت عندهما  
 وبه ينفق تعامل الناس ولا حنيانج الهما بشرط صلاحية الارض للمزرعة واهلية  
 العاقرين وذكر المدد ورب البذر وجسه وقسط الاخر والنجلة بين الارض  
 والعاقل والشركة في المزارعة فيبطل ان شرط لاحد ما قران مائة او ما يخرج  
 من موضع معين او رفع رب البذر بذه او رفع الخراج وتنصف البلى اذ  
 الخراج الموقوف اما اذا كان خراج مفاصة كالربح والحق فلا يفسد شرطه  
 كمن رفع العشرة لانه لا يمتثل ان يودي الى قطع الشركة والحب لاصحابها  
 للاخر او لها على السواء لقطع الشركة فيما هو المقصود او تنصف الحب والباقي لغير  
 رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد وان شرط تنصيف الحب والباقي لاصحاب  
 الارض او سكت عنه صحت لان في الاول الشرط على موجب العقد فان السكت

تعالى

وما انما من فلا يصلح له ان يكون  
 انفق عليه وذلك ان يكون له ملك  
 البذرة منسوبة

تعالى



ثناء ملكه وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصله وحج البين لصاحب البذر وعند  
 البعض مشترك تبعاً للحج وكذا لو كان الأرض والبذر لرب واحد والبقول والعمل لا يفتية  
 لاخر ويطلب لو كان الأرض والبقول لرب واحد والبذر والبقول له والاخران لاخر والبذر  
 له والباقي لاخر اعلم انما بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه اما ان يكون الواحد  
 من اصدما واثنين من اخر والاو لرب جابران والثالث لا فاعمال الربوا لرب  
 ما ياض رب البذر ثناء ملكه فلا مبادلة اصلاً اما في جانب فظاهر والماني جانباً شركة  
 فلان ما ااض الاجرة فلا فاعمال للربوا بل لان الشرع لم يرد بتقسيم الشركة بين البذر  
 والعمل والباقي غير مذکور في المداية وهو غير جائز لانه استبعاد البذر باجر مجهول  
 واما ان يكون اثنان من اصدما والاثنان في الاخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك ان  
 يكون الأرض مع البذر والبقول مع العمل من اصدما والباقيان من الاخر  
 والاو لجابران والاخر في اذلا مناسبتين بين الأرض والبقول وغنى بهما  
 جواز هذا واذا احتج بالخارج على الشرط والشرع للعامل ان لم يخرج من حيز  
 من البذر عن المضي الا رب البذر لان المضي عليه لا يخرج عن حيزه وسواء ذلك الضرر  
 ومتى ضرت فالخارج لرب البذر ولا يخرج من حيزه مثل ارضه وعمله ولا يخرج  
 على شرط وعند من يزاد بالعام ما بلغ ولو لم يرب الأرض والبذر وقد كره  
 العامل يقال كربت الأرض اذا قبلتها المهرت فلا تنفي له حكماً وبشرط حتى ياتيه و  
 يموت اصدما خلافاً لما في ذكره في التفتة ونسخه بدلي محجج الى بيعها  
 هذا قبل ان ينبت الأرض ولا يجب له شيء لانه لا فائدة للمنافع وما في اها بالخارج  
 وقد بطل بسبب الاستحقاق بالنسخ هذا في الحكم ويجب بانه ان يشترط العامل

لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه  
 لا يخرج من حيزه

لا

اما ان ينبت البذر ولم يخصص لا يتبع الأرض لتعلق حق المزارع وان  
 المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه اي اجر مثل ما فيه نصيبه من  
 الأرض حتى يدرك ونفقة الزرع مثل اجرة السقي وغيره من العمل عليها بالخصص  
 اي بقدر حصته كل واحد منها كما جرح الحصاد والدفاع والدوس والتدزينة  
 فان شرط على العامل قدمت لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فان الزرع اذا  
 ادرك ينبت العقد وعن ابن سنان اي الشرط يصح وعليه الفتوى ذكره في التفتة  
 وكرهه للعامل قال الامام السرخسي في المبسوط هذا هو الصحيح في بارنا وفي  
 الكافي وهو اختيار مشايخي بل للعرف وان كان القياس بادية والاصل ان كل عمل  
 قبل الادراك فهو على العامل وما بعد فاعلمها بالخصص **كتاب المساقاة**  
 هي عبارة عن المعاملة ببلعة اهل المدينة وفي الشرع عقد على دفع الثمرة خصة بالذكر  
 بناء على ائنه اصل في هذا الباب فان النقص انما ورد فيه وغير ملحق به بحاطة ان  
 فلا يخالف لما سبأ من التميم ولا حال له هنا بزيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله  
 الى من يصطخر يخرج من ثمرة ولو بول الثمر الخارج لحد في دخول المزارعة في حد  
 المساقاة وهي كالمزارعة حكماً وخلافاً فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الفتوى  
 على صحتها وفي ائنها باطلة عند خلافاً لها وشرطها ايراد الشرط الذي يمكن وجوبها  
 في المساقات كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاشجار و  
 وبين العامل والشركة في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة  
 وعند الشافعي وملك المساقاة جابرة والمزارعة انما يجوز في ضمن المساقاة  
 لان الاصل هو المضاربة والمساقاة اسم بها لان الشركة في الربح فقط وفي

ما جاز

ما جاز

فخرها باللفظ اعلم من التفتة  
 لا غنية كما نوه به صاحب التفتة



وفي المزارعة لا يخرج الشجرة في جرد الربح وسواء زاد على البذر الا المدة فانها  
 تصح بلا ذكرها استحسانا لان ادراك الثمر وقاموا عادة والمثلث عادة  
 كالتأب شرط ويقع على اول غرس يخرج وادراك بذر الربطة كادراك الثمر الربطة  
 بالعارضة سيست تربيعة اذ اذفتها مسافة لا بشرط بيان المدة فيمتد الى  
 ادراك بذرها لانه لا ادراك الثمر في الشجر قال في العناية هذا اذا كان البذر  
 ما يرغب فيه ومن لا يضره معنى الثمر للشجر وفي الكافي ودفع اليه اصول  
 رطبة نابتة في الارض معاملته ولم يسم الوقت فهو فاسد لان الرطبة ليست لها  
 غايه ينبت اليها ثمرها ولكنها تنمو ما تركت في الارض بخلاف الثمر ولا تخفف ثمره فقد  
 وقعت على فساد ما قيل الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يحصل في كل سنة ست  
 مرات او اكثر وان اريد البذر فحصد من وتترك في المرة الثانية الى ان يدرك  
 البذر فيها لا يؤخذ البذر ينبغي ان يقع على السنة الاولى وذكره في الجرح  
 الثمر فيها نفسها ومنه اي ذكره في يبلغ فيها وقد لا يخرج في وقت مستحق  
 ففعل الشرط والافعال اجر العمل يعمل الى اجر مثل العامل المستاجر يعمل الى ادراك الثمر  
 لا اجر مثل العامل المستاجر في زمان ظهور فساد العقد فان اجر العمل متفاوت بفترة  
 المدة وكثرها فانهم هذا فانه دقيق وتصح في الكرم والشجر والطالب المزارع بها جمع  
 القول واصول اباديجان والخيل ذكر الشجر مع غيرها ما سبق ثم ذكر الخيل  
 مع دخولها في الشجر الى السافق نكر صحتها فيما عد الكرم والخيل لانها انما تصح  
 فيها الحديث جنس في غير ما بقي على القياس وغدا تصح في جميع ما ذكره كحاجة  
 الناس وان كان فيه غر لا ممد كما لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعد

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

انها من ثمرها

استشهد جازل ان كسبه ذلك  
في المستحق فلنظا ذلك  
اولي من استحقاقه

كالمزارعة تصح اذا كان الذرع بقلا ولا تصح اذا ادرك فان مات احدهما  
 او مضت مدتها والتمر في يقوم العامل عليه او له ان يستأجره فاما للفرق  
 كره الدافع هذا على تقدير قيام ورثة العامل عليه او ورثته هذا على تقدير قيام  
 العامل نفسه في الكلام نشر على ترتيب الف غم انه مخصوص بصورة الموت لا يمتنع  
 في صورة انقضاء المدة ولا تصح الا بعد ان يكون العامل مريضا لا يقدر على  
 او سارقا يخاف على ضعفه السعفة غصن الفحل والجمع ضعف في المغرب  
 ثم عذر ودفع قضاء مدة معلومة على ان يغرس ويكون الارض الشجر بها لا  
 يصح لا شرط الشجرة فيما هو حاصل قبل الشجرة والتمر والغرس لرب الارض لانه  
 غرس برضاه ورضاء صاحب الارض فصار نبتا للارض ولا يخرج منه غرس  
 اجر عمله لانه في معنى فقير الطمان لانه استجار ببعض ما يخرج من عمله وهو  
 نصف وجب له الجواز ان يبيع نصف الاغراس بنصف الارض ومستاجر صاحب

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

الارض العامل ثلث سنين مثلا ينشئ قليل يعمل في نصيبه **كتاب**  
**الذبايح** في جميع ذبحة وهي اسم ما يذبح كالذبح بالكسر والفتح بالفتح  
 ذبح اذا قطع الاوداج حرم ذبحة اي مذبح لم يذبح اي لم يذبح ذبحة  
 شرعا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فلا يتناول الذبحة المترتبة  
 والنسبة ونحوها قلت نعم الا ان حكمها يعلم مما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا  
 حرم ما لم يذبح حال كونه مذبوحا فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا احق وحكمه  
 الى انهم اسبق ودكاة الضروية خرج ابن كان من الجسد الراس والاطراف  
 طحان في الجسد دون البدن ولذلك لم يعمل من البدن والاختيار ذبح

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم



بين الخلق واللبنة هي الخمر من الصدر وعروق الخلقوم والمرى والودجان  
 ان في اقصى الغم فضلا هو الخلق وفيه جريان الاول موصوع من قدام ومن  
 الخلقوم ويسمى المشروح قصبة الرية وهي مجرى النفس والثاني موصوع من  
 خلف ناصية الفم على حرج العنق ويسمى المرى وفيه ينفذ الطعام والشراب هذا  
 ما في كتب الطب وبوافقه ما في المغرب والمجهر وديوان العرب من كتب النفوس  
 في شرح مختصر الكرخي للقدوري وقال صاحب الهدية الخلقوم مجرى الخلقوم  
 والماء والمرى مجرى النفس وما في تفسير سورة الاحزاب في اكتشاف ان الخلقوم  
 مدخل الطعام والشراب فلم يخرج فوق العدة وافق بعضهم بالجواز لقوله ثم الوجة  
 بين اللبنة والمجيب وساعده رواية الميسر وعبارة الجامع الصغير وهي  
 باس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله وصل يقطع اي ثلث منها  
 اقامة لاكثر مقام الكل ومن كل ما اقرى الوداج وانزله الدم ولو ببطء  
 قتل القصب ومروقه هي حجاب من كاسكوب يذبح بها كذا في المستصفى وساعده  
 ما في الصحاح الاسنا وظفر فابن اما اذا كان منزهين محل الذبيحة عند او  
 الذبح ذكره في الخفاف وعند الشافعي الذبيحة متينة لقوله ثم كل ما انزل الدم  
 واقرى الوداج الا السن والظفر وسقط قلنا ذكره في اخيه فانها مذي  
 لحبشه ومن لا يلقون الاظفار ويجردون الانسان ويقالون بالخش  
 والعرض لمن حول على غير المنزوع ونزبا صداد شفرة قبل الاضغاع وكذا  
 ارفاقا بالمذبح والجر بالرفع عطف على الضمير كره برجلها الى المذبح وجها  
 من قفاها والخنج اي الذبح الشديد حتى يبلغ الخناع وسواها فارسية حرام من

منه ما في كتب الطب

منه ما في كتب الطب

منه ما في كتب الطب

واسخ قبل ان يبرد اي تسكن على الاضطراب ونشر كون الذابح مسلما او كفايا  
 ذنبا او حريبا قال الله تع وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وذلك لانهم يذكرون  
 اسم الله عليها حل ذبيحتها ولو نجونا او ارادة او صبيعا يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة  
 بها والذبيحة اي انزل بها من قوى الوداج وبضبط اي يذرع على فري الوداج  
 ويحسن القيام به كذا في الكافي وعبارة الهداية ظاهرة فيه انما قال هذا لا تنلو  
 كان لا يعقل ولا بضبط لا يحل ذبيحة او اظف او اخر من لا يذبحون ويحرمون  
 وموتد وتارك تسمية عبد لقوله تع ولا تاكلوا مما يذكركم اسم الله عليه خلافا للشافعي  
 واقوى حجة قوله تع قل لا بعد فيما اوحى الى محمدا ان قوله او فسقا اهل ابيه  
 به فيجمل قوله ولا تاكلوا مما يذكركم اسم الله عليه وانه فسق على اهل ابيه به  
 بقرينة قوله تع وانه فسق وايضا اذا لم يوجد هذا الحرم يكون حلالا قلنا  
 لا ضرورة في الحل بل لا وجه له اذ لم يلزم ان يغير عن معنى يذكركم اسم الله عليه  
 لا يذكركم اسم الله عليه ولا يخفى ما فيه من العصور المحل كمال الفصاحة فاذا لم يحل يكون  
 قتل لا جدنا ولا قتل ولا تاكلوا مثلا يلزم الكذب وان تركها ناسيا حل  
 بعذر النسيان وقال لك في احدى الروايتين عنه لا يحل في النسيان ايضا  
 لظاهر ما ذكرنا في العمد فانه لا فضل فيه وكما نقول في اعتبار ذلك من الجرح  
 ما لا يخفى لان الانسان كثير النسيان والجرح مدفوع والنسب المذكور غير  
 على طاهر اذ لو اراد به حرجت العادة وظهر الانقياد وارتفع الخلاف في الصد  
 الاول وما قوله تع لا تأخذنا ان نسيا فعلنا تعذر دلالة على عدم الموافقة  
 لا يلزم منه الحل في منزوك التسمية ناسيا كما لا يلزم من عدم الموافقة على تعذر

صالح

ذكرنا الفصل الثاني في ذكركم اسم الله عليه

صالح



وابن عرس راس ولا حيوان ما في سوا سمك لم يطف مشتق من ظف الى خف  
وعلا والمصدر الطفوع على وزن الفعول ذكره في الطلبة وفيه خلاف  
انما في قال في التختة ثم عندنا الطافي على وجهين اما ان مات بسبب  
فانه يوكل ومات حنف انك لا يوكل والجديث والمار ما هي الجريث  
نوع من السمك غير المار ما هي كذا في المغرب وانما الفرد بما بالذكر كان الخفاء  
في كونها من جنس السمك ولما كان الخلاف فيها الحمد ذكره صاحب المغرب حلة  
الجراد وانواع السمك بلا زكوة وغراب الذرع والعقوق والارنب مما ابي  
مع الذكوة **كتاب الاصحيد** افعولة تجمع على اضافي بنسبها الياء  
هي في الشرع ما يدبح في يوم الاصحى بينة القرية وهي شاه من فرد وبقرة او  
بعبير منه الى سبعة ان لم يكن لغرد اقل من سبع انما قال هذا لانه لو كان لاحد  
اقل من سبع لا يجوز عن اطلاق وصف القرية لا يتخرى وعندنا لا يجوز عن اهل  
بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل  
منها ويقسم اللحم وزنا لاجزائها الا اذا قسم مع اى مع اللحم من كارع او طرد  
سواء كان في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الكارع او يكون في كل جانب  
شئ من اللحم وبعض الجراد او يكون في جانب لحم وكارع وفي اخر لحم وهدا وانما  
يجوز صرفا للجنس الى خلاف الجنس وصحة اشراك سبعة في بقرة مشربة لاختصاص  
استحسانا وفي الفيلس لا يجوز وموقوف زفر لانه اعدّها القرية فلا يجوز  
بيعها وجه الاستحسان انه قد يجد بقرة سمينة ولا يجد الشراء وقت البيع خاصة  
ما شتر الى هذا وذا اى الاشتراك قبل الشراء احب وعن ابنه في بكون الاشراك

الاعمال الحسنة والصلوات  
والزكاة والصدقات  
والجود والكرم  
والسخاء والشهامة  
والعفة والبخل  
والحياء والحشمة  
والنكاح والزواج  
والطلاق والفراق

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.



بعد الشراء وبه اخذ زفر فان مات احد سبعة وقال ورثة اذبحوا عنه  
 وعنكم حج وعمران ان لا يبقوه وسوا القيل لانه تبرع بالانفاق فلا يجوز  
 غل الغنم كالانفاق على الميت وعبد التحسان ان القربة قد تقع على الميت كالنصف  
 بخلاف الانفاق فان فيه الزام الولد على الميت كبقوة على العجدة ومنعة وقران  
 وان كان اقدم كافرا او مريدا للجم لان البعض ليس بقرنة وهي لا تجزئ ولا تجب  
 الا على الميت العظم لقوله من وجد سعة ولم يضح فلا يقرب مصلانا وعندنا في  
 هي سنة غير مسافر انما قال هذا لانها لا تجب على المسافر ذكره في الهدية لنفسه لا  
 لطفه في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه يجب لطفه كما في العطرة وجبه  
 الظاهر بسبب العطرة راس يونه وبالي عليه بل يضح عنه اربع او وصية من ماله واكمل  
 الطفل وما ياتي بتبدل بل يدخر قدر حاجته ثم يبدل بما ينفع بعينه كالنوب  
 والخف لا بما ينفع به بالاسهلا كالجوز والخوخ وذلك لان الواجب المودة  
 واما التصديق بالجم تبرع وما لا يقتضي الاجتهاد التبرع فيسفي ان يطعم الصغير  
 ويستبدل لغيره بالاشياء التي ينفع به الصغير مع بقاء اعيانها كافي بجلد الضحية  
 كذا في النخبة واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر واخره قبل غروب اليوم الثالث  
 وعندنا في ججز في اربعة ايام ونسب تقديم الصلوة اي صلوة العيد عليها ان ذبح  
 في نصر وعندها كان في شرط اخر وهي ان يكون بعد صلاة الم والم وان ذبح  
 في غير ذلك اعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي يدل في هذا  
 بطاوع الفجر من يوم النحر لانه بشرط تقديم الصلوة على النخبة في حال الاكل  
 حتى لا يجزئ للمصرى الذبح حتى يصلي الامام العبد لعدم الشرط لا لعدم الوقت فاما

الصلوة  
 في النخبة  
 في يوم النحر  
 في اربعة ايام  
 في يوم النحر  
 في اربعة ايام

الصلوة  
 في النخبة  
 في يوم النحر  
 في اربعة ايام  
 في يوم النحر  
 في اربعة ايام

اهل السواد

السواد فيذبحون بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم ويعتبر الاخر للفقر وضد والولادة  
 والموت اي اذا كان غنيا في اول ايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وفي عكسه يجب  
 وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات لا يجب عليه وكذا الذبح ليلان  
 تركت اي النضجه ومضت ايامها تصدق النادر وفقر شرها للاختصاص به اية  
 شاة كانت او غيرها والغني يفتها شرها اول لان وجوبها على النادر بالندوة  
 وعلى الفقير بالشر وبها فاما الغني فالواجب يعلق بدومته شري الاختصاص به وضح  
 الجذع من الضان لا خلاف في ان الجذع من الضان لا يجوز من الجذع الذي اتي  
 عليه اكثر الحول عند الاكثر وذكر في المبسوط اذا تم له سبعة اشهر فذبح بعد ذلك  
 كذا في الكافي والشيء فصاعدا من السنته اي من الابل والبقر والشاة ضاونا كان  
 او مغرا وسواين خمس في الابل وحولين من البقر وحول من الشاة كالجاء وهي التي لا  
 قرن لها والحصى والولاء هي الحقة دون العباء والعوراء والعفراء التي لا تنقي في  
 ما يكون عجزها الى حد لا يكون في عظامها ففي اي فح والعرجاء التي لا تنقي الى المنكس  
 ومقطوع يدها او رجلها وما ذهب اكثر من ثلث اذن او ذنبها او عينا او اذنها  
 في تقديره على ثلثي اربع روايات ففي ظاهر الرواية عنه وهي رواية هشام عن  
 محمد الزاهد على الثلث وفي رواية عند الثلث وفي رواية ابن ابي عمير عن ابي بصير  
 رواية الزاهد على النصف وهو قولهما وفي كون النصف مانعا روايتان عنها كذا في  
 الكافي وطريق معرفة ذهاب ثلث العين ان تشد العين الموضوعة بعد ان كانت  
 جالعة فيقرب اليها العلف فينظر انما في اي مكان رأت العلف ثم تشد العين الصغرى  
 ويقرب اليها العلف فينظر انما في اي مكان رأت العلف فينظر الى تفاوت ما بين

صلى الله عليه

صلى الله عليه

صلى الله عليه

صلى الله عليه

صلى الله عليه

صلى الله عليه







خلافا للشافعي ومن يراه مفضل خلافا لابي س وجلسه عطف على الخبر  
 في كل مفضل كرسيا كان او سريرا او سرجا متقيا موضع الفضة الى  
 يكون الفضة في موضع الجلوس وكذا الاكل والشرب من الاثاء المفضل اذا  
 كان متقيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم هذا عند وعند  
 ابي س بكونه مطلقا ومحمد قد قيل انه مع الاول وقبل مع الثاني وقبل قول  
 فرخ كافر خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع الحاجة الى قوله كذا  
 المعاملات وكونه من اهل الشهادة في الجملة او اني او فاسق او عبد او  
 في المعاملات كالتكليف كما اذا اضرته وكيل فلان في بيع هذا الخبر الممنوع  
 شرارة زكية فان قال شرب الخمر من مسلم او كتابي حل وان قال شرب الخمر من المجوسي  
 حرم وقول الرقيق والصبي في المدينة والاذن كما اذا اجاب بدنية وقال فلان هذا  
 اهدى اليك هذه المدينة يحل قبوله منه او قال انا ما اذن في الخمر فيقول  
 ونظر العدل في الدبابة كالحجر عن نجاسة الماء فيقيم ان اضر بها مسلم عدل ولو  
 عبدا او تجرى في الفاسق والمستور ثم يعلى بغالب رايه ولو اراق فيتم في غلبة صدقه  
 وتوضا فينتيم في كونه فاحوط ومقتدى دعي الى وليمة فوجد ثمة لعبا او غنا  
 الوليمة طعام العرس واللقب له والاعفاء بالمد السماع لا يقدر على منه خبر السنة  
 لبلا يقدر به الناس وغيره ان قد غير قادر على المنع اما قال هذا لانه اذا كان  
 قادرا عليه لا يجزله ان يقدر وبالحل لا يعمل المنع وكل جاز لان اجابة الد  
 سنة فلا يترك سنة بسبب سنة وان اراد الدعوة على وجهه فلا يتم الترتيب  
 بل لان حق الدعوى بل من بعد الحضور لا قبله ولا يجزله ان علم من قبل وقال ابو حنيفة

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

بهذا من فضرته وقد قيل ان يقدر به ومن قوله على حرة كل الملاحى لان الابتلاء  
 بالمحرم يكون كذا قالوا وفيه نظر فان الابتلاء يتعمل فيما هو مخطو العواقب ولو  
 كان مباحا ومنه قوله عم في يتلى بالقضاء الحديث ثم ان البصر على الحرام عالة  
 لحق الدعوى لا يجوز لان السنة ترك خيرا عن ارتكاب المخطو الطاهر ان يلبس بها  
 عن ذلك الماهو فكل ما لم يمتنع من المحرم على الماهو فكل ما لم يمتنع من المحرم  
 مبتلى بحرام **فصل** لا يلبس رجل حريرا الا قد اربعة اصابع اى في العوض  
 اراد مقدار العلم روى انه عم ليس حبة مكفوفة بالحرير وعند لا فرق بين حالة  
 الحرب وغيره وعند ما يحل في الحرب وله الضرورة تندفع بالحمية ابرسم وسلاه  
 غيره وبثوبين وغيره ما روى انه عم جلس على عرقته من حرير هذا عند وكه  
 محمد وذكر القدوري قول ابي س والفقهاء باللبس مع ابي ح وقال الامام الحارثي  
 ان اكثر مشايخنا اذوا يقول محمد لان ما له الخمر ذكره في الجاهل المحرم وليس  
 ما سواه ابرسم ومحمد غيره لان الحكم اذا انقلب بعبادة ذات وصفين بضاف الى اخرها  
 وجود او الخمر كذلك وعكسه في حرب فقط للضرورة وموافاق الهيئة وفتح موقر  
 استلج ولا يتلى بذهب ولا فضة الا بخاتم ومنطقة وصيلة سيفها او سوار  
 ذهب ثقب فص وصل للامانة كلها ولا يتختم بالحرير والحد بن الصغر يكتن بخون  
 ان لم يكن الخلفه من الحرير وتركه اى ترك الختم لغير الحكم احب واحكام سلطانا كان  
 او قاضيا او غيرهما يتباح الى الختم ولا يثبت سنة بذهب بل بفضة هذا عند  
 وقال محمد لا باس بالذهب البصر وذكر قول ابي س مع كل منهما وكه ابي حنيفة  
 ذهبيا او حريرا كان في الحرير كذلك فان ما حرير حرير او اثار له عرقه ولو

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

من خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع

انما قال ابي حنيفة في الحرير والحد بن الصغر يكتن بخون



بفتح الواو بفتح الباء من الوضوء على الاعضاء او في اطرافها وغسل بعض يكره ذلك  
لانه في منع تجبر والصحيح انها اذا كانت للحاجة لا يكره وان كانت للتكبر  
ولا التيمم هو الخط الذي يعقد على الاصبع او على الخاتم لتذكر الشئ فنحن لا  
يكره لانه فيه غرض صحيح ولا يكون عبثا بخلاف شد الخنوط والسلاسل و  
غيرها على بعض الاعضاء كما هو عادة بعض الناس فانه مكره لانه عبث محض  
**فصل** نظر الرجل من الرجل سوى ما بين سترته الى ركبته الشريفة  
بعورة بخلاف الركبة وغداثا في العكس ومن عرسه وامته الحلال احراز  
بقيد الحلال غير الحرام كما اذا كانت في سترته او منكوبة للغير او محرمة للرضاع  
او المصاهرة لان اباحة النظر الى الفرج مبنية على صل الطمخ فينبغي بانفاية الى  
فرجها ومن يحس به الى الراس والوجه والصدر والساق والعضدان امن  
شهوة وشهوة لا بد من هذا ايضا رزح به في البدنية فمن قصر على الاول فقد  
قصر والا فلا لا الى الظهر والبطن والخذ كانه غير فان ظلمة الغير حكم الحرم  
لضرورة رؤيتهما في ثياب الممنعة وما حل نظرهما حل مستاولة مستذك ان  
ان اراد شرها وان خاف الشهوة هذا على اذكر في الجامع الصغير وبه اخذ  
القذوري في المختصر وذكر في المبسوط كل ما يباح مستهنا اذا امر الشهوة  
على نفسه وعليها وانه بلغت لا تعرض في زار واحد ومن الاجنبية الى  
وكبرها فقط هذا في ظاهر الرواية وغيره انما تجل النظر الى قدمها اذا لم يكن  
النظر الى قدمها اذا لم يكن النظر عن شهوة ملته في ثياب الصلوة ان القدم ليس  
ووجبا نظاه ضرور ولا ضرورة في نظر الاجنبى الى القدم ليس بعورة بخلاف

كذلك

كذلك

كذلك

صلوات

بخلاف الوجه والكف وكذا السبيحة فانها في النظر الى قدمها كالا جنبية في حق  
عبدها فان خاف اي الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة كفاض حكم وشاهد  
بشهاد عليها ومن يريد تكاثر امراته او شرهاته ويريد بها طيبا كان او غير  
فان هولاء تجل لهم النظر مع خوف الشهوة الحاجة فينظر الى موضع مرضها بعد  
الضرورة وينظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا من الرجل ان امت له  
والخضى والجوب والحنث في النظر الاول الى الاجنبية كالحمل ويحل عن لفته  
بلا ادنها وعن عرسه به الغزل ان يطا فاذ اقرب الى الانزال اخرج ولا ينزل في  
ومن ملك استمتاعا به بشرا او حيوانا كالوصية والارث ونحوها وانما زاد فيه  
الا استمتاعا احراز اغنى انه كانت تحت تكاثر المشتري قبل الشراء فانه لا يجزى الا  
اذا اشتريها فان سبب وجوده حدوث ملك الاستمتاع بملك اليدين ذكره في  
ولو كبر او مشرب في امانة او عبد لانه لا يملك استمتاعا مشربة وان ملك رقبته  
اذا كان ماذونا مديونا مستغنيا او محرما اي محرم الامة لكن غير ذي نعم  
حتى لا يفتق عليه او مال سبق اضاف الشراء الى ما له عدم صحته منه حرم عليه  
ودواعيه حتى يستبرئ بحبضة فيمن يحبس وبشر في ذات شهوة ويصع الحمل  
في الحامل فان الحكمة في الاستبراء تعرف براءة الرحم صيانة للام المحترمة على الاط  
وفي ذلك عند حفيظة الشغل او بقاء محترمة قوته كمنه امر حتى فادبر الحكم على ظاهر  
وهو استحذات الملك وان كان عدم الوطى معلوما كما في بعض الصور التي عدتها  
بقوله ولو كبر الخ فان الحكمة تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد وبرد عليه انتم  
ينكرون الفلاق الى الدين الواحد من ما بين عدم امكان الاختلاط بينهما على ما مر

انظر الى الوجه واليد والرجل والقدم والارض والارض والارض

يعني الاستبراء الشرعي فلا ينافي كون الحكمة فيه مقننا للنهي

بعض الصور لان في بعضها غيبا فانه في الكبر والارث

لا يكره



في باب التدبير والاستيلاء فكيف بنواهمنا حكم الاستيلاء على حجارة وأما ما قيل ان  
 لا تراعى في كل فرد كمن تراعى في الانواع المصنوعة فاذ كانت الامة بكر او مشربة  
 فمن لا يثبت نسب ولدها من غير ان لا يجب لان عدم الشغل بالماء المحترم متيقن  
 في هذه الانواع لان احترام الماء يكون الولد ثابت النسب فمدفع بان يقال ان  
 تقيم الشغل ثابت في البكر وفي المشربة من لا يثبت نسب ولدها منه الى الاول  
 فلما مر وما في الثانية فلما ذكر في الكافي ان المعبر التوهم سوا كان من المالك او  
 غيره لا يقال اذا كان الشغل من غير المالك كان من الزنا وكما في المرونية ووطيها  
 بلا استيلاء لان الشغل من غير المولى لا يلزم ان يكون من الزنا لانه ان يكون بتزويج  
 المالك لا بما قيل انه انما يثبت بقوله عم في سبايا او طاس الا لا تطاء المحالي حتى  
 يضمن طهر ولا محالي حتى يستبرأ بحبضة فان السبايا لا يخفى ان يكون  
 فيها بكرة او مسيبة من امرأة وخوفك ومع هذا حكم النبي عم كما عاينا فلا يخفى  
 بالحكمة فاذا ثبت الحكم في السبي على العم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك  
 فان العلة معلومة ثم ناهى ذلك بالاجماع لان الاعراض المذكورة ليس على الحكم  
 حتى يرفع ببيان وجه ثبوته عاماً بل على الحكمة بانها لا تصح مما حكمت لعدم  
 بحسب الانواع المصنوعة ولم تكن حبضة ملكها فيها ولا التي قبل القبض ولا  
 ولادة كذلك ويجب في شراء الامة الاستقصاء هو له لان الملك لله والاهم الحكم  
 يضاف الى العلة القرينة لا عند عود الامة ورد المصنوعة والمتاجرة وكل  
 الموهوبة لانه لم يوجد استحداث الملك ورضخ حيلة اسقاط الاستيلاء على  
 خلاف المحم واخذ بالاول ان علم عدم وطئ بايها في الاظهر وبالنفي اقربها

انما يثبت النسب  
 من غير المولى

انما يثبت النسب  
 من غير المولى

انما يثبت النسب  
 من غير المولى

ومى ان لم يكن تحت من غنم تكاثرها سواء كانت حرة او اربيع من الاماء ان تكاثرها ثم  
 يشتريها بعد تسليمها المولى اليه ذكر هذا القيد في الحائنة ولا بد منه كيلا يوجب القبض  
 بحكم الشراء بعد فساد الكاخر وانما يسقط الاستيلاء بما ذكر لانه بالكاخر لا يجب  
 ثم اذا اشترى زوجة لا يجب ايضا وان كانت ان يملكها البايح اى ان كانت تحت  
 مانع فالحيلة ان يملكها البايح رجلا ثم يشتري المشتري ثم يطلق الزوج قبل الدخول  
 فانه لا يجب الاستيلاء لانه اشترى مكومة الغير ولا يجل وطئها فلا استيلاء او المشتري  
 قبل قبضته ثم يقبض ثم يطلق الزوج اى يملك المشتري قبل القبض فلا يقبضها  
 ثم يطلق الزوج فان الاستيلاء لا يجب بعد القبض اذ لا يجل وطئها لانه مكومة  
 الغير واذا قل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك ومن فعل بشهوة احدى دون  
 الوطئ الى القبلة والمستر شهوة وانظر الى فريضة شهوة فلا حاجة الى قيد بشهوة بل لا  
 وجه له لانه غير معتبر في القبلة بامتنع لا يجمان تكاثرها عليه وطئها بدواعيه  
 لا لدواعي الوطئ حكم الوطئ حتى تحرم اديها عليه بزوال ملكه عنها كذا او بعضها  
 تحت تكاثر الغير لم يفعل حتى يجرم اديها لان المعتبر حرة اديها عليه سواء كانت  
 المولى او لا كما اذا استولى الكفار عليها فخرج عن ملكه لا بفعله وكره قبيل الرجل  
 وعناقه في زار واحد وجاز مع قبض كصاحبة ذكر الطحاوي ان هذا قول الجعفي  
 ومحمد وقال ابو سنان بالناس باستقبال والمحافظة وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن  
 عليها غير الارار واذا كان عليها قميص او جبة فلا بأس به بالاجماع قال صاحب الهداية  
 وسنن الصحيح واضاره النص وفي المحقق ان كانت القبلة على وجه البرقة دون  
 الشهوة جاز عند الكل وكره بيع العذرة خالصة وصح في الصحيح في الخلوة في الهداية

انما يثبت النسب  
 من غير المولى

انما يثبت النسب  
 من غير المولى

انما يثبت النسب  
 من غير المولى

انما يثبت النسب  
 من غير المولى



هو المروي عن محمد بن الوكيل كسبح الشرفين قال في الخيارات يجوز بيع الشرفين عندنا  
وكرهوا بيع العذر الا اذا كان مغلوبا بالثواب وعندنا في لا يجوز بيع شيء من الاجناس  
والانتفاع مخلوطا لا بحالها قال في التبيين والصحيح غلبه ان الانتفاع بالعهدة  
لخالصة جائز وجاز ان يرد بين علي كافر من غير محرم بخلاف المسلم اي بخلاف دينه على  
المسلم فانه لا يؤخذ من غير محرم لان بيعه باطل فالتن الذي اذن حرام الا اذا وكله  
ذميا فانه يجوز ان يبيع المسلم ذميا ببيع محرم عنه خلافا لما هو عليه المصلحة بالبيع  
عطف على اذنين ودخل الذي مسجد كان وقال مالك بكرة ذلك في كل مسجد قال  
اشافعي بكرة في المسجد الحرام لقوله في انما المشركون نجس فلا تنزل المسجد الحرام  
بعد عامهم هذا ولنا انه عم انزل وقد ثبت في المسجد وضرب لهم ضمة فيه فالت  
الصحابة رضي المشركون نجس فقال عم ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما نجاستهم  
على انفسهم والمراد بالمنع عن قربانهم المسجد الحرام المذكور في الآية منعهم عن الطواف  
لانهم كانوا بطوفون بالبيت عراة وقبل المراد بفساد المسلمين بان الكفار  
لا يتمكنون من الدخول بعد عامهم هذا ولا يذهب عليك انه ياتي عن هذين الوجهين  
ترتيب الذي على القران على كونهم نجسا فان قلت اليس تنقيده بقوله بعد عامهم  
هذا ياتي عن تعليل الذي المذكور بنجاستهم لان توجيد المنع غيب الزوال لا بعد  
قلت لان موجب المنع عن الدخول عند القدرة على المنع وبني بعد عامهم المشار  
وبذلك الاعتبار حصل البتة بفتح مكة وعبادة واصفاء الهام وانما المبرر على  
والحقنة ورزق المعاشي اي من بيت المال اذا كان بيت المال حلالا لجمع حتى وفي  
التعبير بالرزق اشارة الى انه مقدور بقدر الحاجة في كل زمان ثم انه ان كان ثرا لا

صحة

صحة

فان قيل لو كانا من جنس واحد لم يكن بينهما بيع ولا شراء لان البيع والشراء لا يكونان الا بين جنسين

صحة

محرم لان القضاء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستيحار على سائر ما فعل في هذا حق  
وان كان كفاية وموثقة كالنقطة فلا بأس به لانه يجوز بيع حقوق المسلمين والحسين  
اسباب النفقة كما في النكاح والعتق من الكفاية وسفر الامة وام الولد بلا محرم فان من  
اعضائها في الاركاب كس أعضاء الحرام قالوا هذا في زمانهم لعلمة اهل الصلاح فاما  
في زماننا فلا لعلمة اهل الفاء وبه يفتي ونشره ما لا بد منه للطفل ويبيعه لاج  
وعم واما ومنقطع موقوف محرم واجارته لانه فقط فان الام ملك انفسه فانه  
بغير عوض بالا استخدام فلان ملك انفسه بموضع بالاجارة او لا كذلك غيرنا  
وبيع العصب من يعلم انه يتخذ محررا لان العصب بعينه ليس بالعتق والعتاق يكون  
بعد تغيره بخلاف الصلاح فان عينه للشرب لا تغير فيكون بيعه من اهل الفتنة حل  
محرر في باجر وقال لا يجوز ولا يخل الاجر واجارة بيت في السواد يتخذ بيت  
نارا او كنيسة او بيعة الاول معبد اليهود والثاني معبد النصارى ذكره في الصحاح  
ومن ظن عكس هذا فقد سبى او يباع فيه محررا يخل فعل الفاعل المحاروق والاول  
ان يكونه بشئ من ذلك لانه اعانة على المعصية وانما يقيد بالسواد لان العتابة  
المذكورة لا يجوز في الامصار اتفاقا كما قوم بل لانهم لا يكونون من اتحاد البيع  
واكتنايس واطهار بيع المحور في الامصار نظير شعابهم فيهم بخلاف السواد  
وقد به ادنا لا يكون منها في الاصح قالوا ما ذكره ابو ج كان في سواد الكوفة  
لان غالب اهلها اهل الذمة فاما في سوادنا فاعلام الاسلام فيها طاهر فلا يكون  
فيها ابغض وملاصح وتقبل امة اشترها محررة بالاذن اي باذن المالك فاعتد به  
اذ لا يبرأ احرامها اذ لم يكن باذنه بالوطى والاولى ان يحللها بالقص وان لم يفت

وهذا من الخلق فيكون  
صحة

صحة

صحة

صحة

صحة

صحة



شعرها او قلم ظفرها وبيع بناء بيوت مكة ونقييد العبد وقبول هديته تاجر  
 واجابة دعوته واستعداداته وفي القياس لا يجوز وصد الاكلان انه عدم قبل هدية  
 سلمان وموعد وبريرة وهي مكاتبته وكوه كسوته ثوبا وان يهديه نقد بين اي كوه  
 ان يكسو العبد غيره ثوبا وان يهديه النقدين واستحلام الحقى لانه حث على افشاء  
 الانسان وموعد جازن واغراض يقال شيئا على ان اخذ منه مائة يعني اقرضه  
 بهذا الشرط لانه قرض جرت فاعاونا فلما هذه الترتيب لولا الاشرط كان في  
 في لا يكره على ما ذكر في الهداية واللعبة بطلت وكل هو وعند شافع ساج  
 مجرد اللعب بالشطرنج لان فيه تشديد الخاطر لكن بشرط ان لا يكتب عليه بل يلعب  
 في الاحاديث ذكره في العمق والحقائق فلا يرد عليه ما قبل من مظنة قوت الصلابة  
 ونضيق العر واستبلا الكفر الباطل حتى لا يجتن بالحق والعطش فكيف نفعها  
 وجعل الغل في عنق عبده وبيع ارض مكة واجارها لان مكة حرام وقال لا يجوز  
 لان ارضها مملوكة وقوله في عاينه بمقد العزم من عزمك في المسئلة عبارات  
 معقد ومعقد ولا شك في كراهية التباينة لانه من العقود وكذا الذي لا يراه  
 تلقى عزمه بالعرش وعند ابي سن يجوز الاول للدعاء المأثود ويجوز سلك  
 وابيالك للاحق لاص على الله تع وتعتبر المحقق ونقطه الالجم فانه حسن لهم  
 واشكال قوت البشر والبهائم في طلب بضر باهله الاحتكاك الممنوع في الاشياء التي  
 هي قوت الناس والبهائم قول ابي محمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعند ابي سن  
 كل ما اثر الباعة حبسه فهو احتكاك وعن محمد لا احتكاك في الثياب ومحمد بن  
 قبل مقدرة باربعين يوما وقبل بالهر وهذا في حق المعافاة في الدنيا لكن باثم

في البيع والشراء  
 ما لا يجوز  
 من بيع  
 العبد  
 بغير  
 موافقة  
 مولاه  
 او  
 بيع  
 الارض  
 بغير  
 موافقة  
 المالك  
 او  
 بيع  
 المملوك  
 بغير  
 موافقة  
 مولاه

وان قلت المدة ويجب ان يامر القاضي ببيع ما فصل عن قوته وقوت اهله فان  
 لم يفعل غرر والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا لا على ارضه ومجلى به من بلد  
 آخر هذا عند وعند ابي سن كل ذلك مكروه وعند محمد كل ما يجلب منه الضرر اليها  
 فهو في حكم المصرو ولا يستر حاكم هو من سرق النار اذا رخصها لان السر بوضف الكرم  
 من القايق الا اذا تعدى الارباب على القيمة فاحشا فيستر بشورة اهل الراي  
 وقال مالك على الوالي التسعير عام القلاء ولم يشرط الشرط المذكور **كتاب**  
**احياء الموات** الحيوة نوعان حساسة ونامية والمراد ههنا النامية من  
 فوايد خواهر زاده وفي الخلاصة وتفسير احياء الموات ان يبنى عليها او غير من  
 او يكرها او يسميها هي ارض بلا نفع لا نقطاع ما لها او غلبته عليها ونحوها اذا  
 نزلت اوصارت سجنه عادية اي قديم خرابها كانتا خربت في عهد عداد او ملكه  
 في الاسلام لا يعرف مالها بعيد من العام لا يبيع صوت من قصاه وعند محمد كان  
 مملوكا لم او ذبي لا يكون مواتا فاذا لم يعرف مالها يكون لعامة المسلمين ولو  
 ظهر مالها ترد اليه ويضمن نقصان ذميا والاى ان لم ياذن الامام فلا وعندنا  
 اذن الامام ليس بشرط ولم يجر احياء ما عدل منه الماد وجاز عوده وان لم يجر اي غرض  
 الماد جاز ومن جرح ارضا البحر الاعلام سمي لانهم دفعها الامام الى غيره عن محمد ان  
 كرها وسقاها فهو غير واجبا وان فعل احد ما هو يجر لا يغير ومن جرح في موات  
 بالاذن فله حرمها للعطن وانما في العطى منافع الابل وميركها حول البئر  
 وبئر العطى التي يترج الماء منها باليد وانما في البعير الذي يستقي بها وبئر النخيل  
 التي يترج الماء منها بالبعير كذا في المغرب اربعون ذراعا وعندنا ان كان للعطن

صدق الله



فاربعون ذراعا وان كانت للناضح فتكون ذراعا من كل جانب في الصحيح كذا  
في الهداية والكافي وغيرهما اضره بما قبل من ان المراد اربعون ذراعا من  
الجوانب الاربعة وللعين فحاشا لذلك اي من كل جانب والذراع من الكسرة  
ست قبضات وكان ذراع الملك مبيع قبضات فكسرة منه قبضة ومنع العبر  
من الحرف لا يقرأ وراه وله اي الذي حفر في شئ جرم الاول الحريم من ثلثه حتى  
دون الاخر اي دون الجانب الاخر بسبق ملكا فاول في الدنيا  
من جري الماء تحت الارض حريم بقدر ما يصلحها وعن نهرا نهرا في الدنيا  
الحريم وقبل من عندها وعند لا حريم لها ما لم يظهر الماء على الارض لانه في الجوف  
فتعتبر بالنظر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين فوانه فيقدر  
حريمه فحاشا ذراع ولا حريم له في الارض غير الا حجة وعند ما لم يسأله النهر  
بشيء عليها وعلى عليها الطين وكذا في ارض موات فستأهل بين نهرا وارض اخرى  
وليت مع احد اي ليست في ارضه ما بان لم يكن لو اصد منها عليه غرس ولا طين ملقى  
وانا قال هذا لانه ان كان فهو لصاحب الشغل لصاحب الارض وقال لصاحب النهر  
حريم ملقى طينه وغير ذلك ثم اعني به شئ ان حريمه مقدار نصف ذراع النهر من كل  
جانب وعن محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا رفق بالناس كذا في الهداية  
**كتاب الاثر** الشرب في النغة الضيق من الماء وفي الشريعة نوبة الانتفاع  
بالماء سقيا للمراعي والذواجن ذكره في المغرب والشفقة شرب بني آدم والبهائم  
وكلها في كل ماء لم يحز باناء اوجب وسقى ارضه من البحر ونهر عظيم كرجلة  
ونحوها وثق نهر ارضه منها ونصب الرعي ان لم يفر بالعبادة لاسيما في وابلان جف

صالح

صالح

صالح

صالح

حزب النهر كثرها وارضه بالبحر عطف على دوابه وشجره في نهر غمر وقناة وشبه  
الابانة وله سقي بحر او صخر في دانه بحر او في الاصح وكري نهر ملك من تبايل  
فان لم يكن فيه شئ فعلي العامة فيجبر الامام الناس على كرية ان امنعوا عنه وكري  
نهر ملك على اهله من علاه لا على اهل الشقة ومن جاوز من رضى بئري اي كل  
شريك جاوز الذي يكون النهر عن رضى لم يكن عليه كرية باقى النهر وقالوا عليهم  
كربة من اوله الى اخره بالخصص وصح دعوى الشرب بلا ارض هذا سخان و  
القباس ان لا يقع لانه مجهول بهالة لا تقبل الاعلام ووجلا استقصا انه يمكن ان  
ملك بغير ارض بالارث والوصية وقد سيج الارض دون الشرب فيبقى له الشرب  
وصح ومن غير مرغوب فيه ويقبح الدعوى وان اقتصر قوم في شرب بينهم قسم بعد  
اراضهم ومنع الارض منهم من سكر النهر وان لم يشرب بدونه الا برضائهم وكل  
منهم من شق النهر منه ونصب الرعي او بالعبادة وحسب عليه بلا ان شرهه الذي  
وصح في ملكه بان يكون بطن النهر وجانباه ملكا ولا فرق في السبيل والضر  
بالنهر ولا بالماء ومن توسع في النهر ومن القسمة بالايام وقد كانت بالكويت هجج  
الكوة وهي روض البيت استعبرت للثقب التي يتقب في الحشب ليجري الماء منه  
الى المزارع والجداول وانما يمنع لان القديم بترك على قدمه ومن سوق شره  
الاشربة ليس لها منه شرب لانه اذا انقادم العهد يتبدل به على انه حق  
ملك الارض والشرب يورث ويوصى بالانتفاع ولا يباع ولا يورث ولا يهب  
ولا يصدق ولا يجعل لها وبل ولا يرضى من ملا ارضه فترت ارض طاره او  
عرفت ولا من سقى من شرب غيره قال الامام البيهقي وجعل ألف شرب انسان

صالح

صالح

صالح

صالح



بان متى ارضه بشرب غيره ضمن وتفسيره ان الشرب على ما ذكره الامام السرخسي  
 في المبسوط انه ينظر بكم يشترى لو كان ببيع جازوا وقال الامام المعروف بخلافه  
 لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة **كتاب الاشربة** الشرب في  
 اللغة اسم لكل ما يشرب من المايعات وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه وكان  
 مسكرا حراما محررا في النبي من ماء عنب غلا واشتد هذا الاسم حتى يند الشراب  
 باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس من اسم لكل مسكر لانه مشتق من خافق العقل ومن  
 في كل مسكر قلنا انما هي محرقة لا تحاوت العقل ولو سلم انها محرقة ولكن وضعت  
 شخص لا نوعي كالنوع فانه اسم خاص بالكوكب لان كل ما ظهر وان كان النسبة باعتبار  
 معنى الظهور وهذا ما هو الظاهر من البدائية واما ما قيل ان اللغة لا تجري فيها القياس  
 فلا يجري فقها من الماعرف ان منسكرا الخضم غير هذا وقذف بالزبد وعند ما اذا  
 اشتد اي صار مسكرا لا يشترط قذف الزبد ثم ان عنها حرام وان قلت ومن الناس من  
 قال السكر منها حرام لا عنبها ومورد بان الله تعالى سماها رجسا وعليه اجماع  
 الامة ثم انها بحسب نجاسة غليظة كابول ويكثر مسخها وسقط تقوها في حق  
 المسلم لا ما فيها عنها وبجرم الاشفاق بها ويجوز شاربها وان لم يسكر ولا يؤثر بها  
 ويجوز تحليها خلافا للسافعي هذه عشرة احكام كالطلاء وسوما عنب طمخ وحب  
 اقل من شبه هذا على وفق ما في البدائية وقال صاحب التحفة انه اسم **الطبخ**  
 من ماء العنب بعد ما ذهب ثلثاه وبقي الثلث وصار مسكرا وما طبخ في ماء  
 وذهب منه اقل من الثلثين وصار مسكرا اسم الباذق ويلو في هذا ما في الخاقاني  
 وغلظا نجاسة وتبيع التمر لم يقل اي اسكر لان السكر من النبي من ماء الرطب

الطبخ

بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد عند وعند ما اذا غلا وان لم يسكن غليانه  
 ذكره في التحفة وتبيع الزبيب بنيتين اذ غلت واشتد **الطبخ** الزبيب رجح الى  
 وتبيع التمر وتبيع الزبيب وعند الزواحي الطلاء مباح وتبيع الزبيب وعند  
 شرب السكر مباح لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا قلنا توصيف  
 بالحسن لا يحل عن الدلالة على ان في المعطوف عليه قبحا هو لنا لا علينا فان قلت  
 فيه امتنا قلنا نعم الا انه مشروب باليوسج ثم ان الخلاف بينه وبين صاعده كما  
 في المحر وحرمة المحر قطعية فتكفر مسخها فقط وطل المثلث العنبى مشد او مطبوخ  
 من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث ويصل الى عند الكل مادام طمحا اذا غلا  
 واشتد وقذف بالزبد فذلك عند الشنئين وقال محمد فليله وكثيره حرام وهو قول  
 اثناعشر والندرج المسكر منه يتبعين او غالب الراي حرام عندهم وهذا الخلا  
 فيما اذا قصد به استمرار الطعام والدواي والتقوى على طاعة الله اما السكر حرام  
 سئل ابو حنيفة عن هذا فقال لا يحل شربه فينبط له طائف الشنئين فقال لا  
 لانها يجلان لله استمراره وانما في زمانا ينزولون للجحور والكلوى وشربها لا  
 لا يحل اجماعا كذا في الخفايا وينبذ التمر والزبيب مطبوخا او في طمخ وان  
 اشتد اذا شرب ما لم يسكر بل لا هو وطرب اي انما يحل هذا الاشربة اذا شرب  
 لا قصد الله والطرب بل للتقوى ولم يبلغ حد السكر والخلطان هو ان يحج  
 بين ماء التمر والزبيب يطبخ اذ في طمخه ويترك الى يغلي ويشد هذا التمر يحل بل لا هو  
 وطرب وينبذ العسل والبنين والبر والشعير والذرة وان لم يطبخ بل لا هو وطرب  
 وخل المحر ولو جلا بوج بالقاء في فيها كالمح والخل وقال اثناعشر ان الخليل اذا كان

الطبخ  
 بمعنى ان يوضع في النار  
 فيغلي ويترك الى يغلي  
 ويشتد

الطبخ  
 صفة  
 طمخ



بالتاء شئ فيهما لا يخل الخ لولا واحد وان كان بدون ففيه قولان والابتداء  
 في الداء هو الترخي والحتم هو الحجة المحضه والمرفق هو الطرف المطلي بالرفق  
 والتغير هو الطرف الذي يكون من الحشيش المنقور اعلم ان بين الطرفين كائنة  
 بالخر فلا حرم من الخرم البني عم استعمال هذه الظروف لا لان فيه تشابها بل  
 الخ والاما ايج بعد ذلك ولا لانه كان فيها اثر الخ والامكان الحكم محض  
 بما دخل فيه الخ والاشديد وتعلينا في باب جرم الخ في ابتداء تتركه  
 اناس من فلامضي من ابا ج البني عم استعمال هذه الظروف لان الناس  
 تركوا اثر الخ واستقر الامر في ان التشديد بعد حصول المقصود وكذا في جرم  
 الخ والامتناع به وكذا الانتفاع مطلقا وانما خض الامتناع بالذكر لان  
 له محبين الشر والمعاد بالكرهية المحرمة لان فيه اجزاء الخ وهذا هو المسمى من المداية  
 وقيل ذكر لفظ الكراهية لا المحرمة لعدم النص القاطع ولم يدور هذا القابل انه  
 اذا تحقق وجود بعض اجزاء الخ فيه يتحقق فيه النص القاطع لان الوارد فيه النص  
 والاجماع لا يفرق بين قليله وكثيره ولا يجد شارب بلا سكر ولا شافعي  
 لانه شرب جر فوا من الخ ولنا ان في الخ انا نجد بشرب القليل لان قليل الخ  
 يدعوا الى الكثير ولا كذلك في الدردي فاشبهه بغير الخ من الاشربة المسكرة ولا فيها  
 الا بالسكر **كتاب الصيد** هو المتبع بقوايه او بجناحه كما جمل  
 صيد كل ذي ناب وفخيل قد مر في النابج معنى ذي الناب وذي الخيل من  
 كلب وبار وحوا و الخيزر مستثنى لانه يخشى العين فلا يجوز الانتفاع به وعن  
 انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يملكان للغير الاسد على حمة والذئب

صالح  
 صالح

صالح

صالح

لحساسة والحق بها بعضهم الحداة لحساسة فان قلت في لا يوجد في واحد  
 شرط التعليم فلا حاجة الى الاستثناء قلت بل الحاجة قاية اذ لا وجه لان يملك  
 صيد كل ذي ناب وفخيل بشرط التعليم مع عدم الاعمال لتحقيق ذلك الشرط  
 كالاوجه لان يقال كل حيوان طاهر بشرط ان يترك صاحبه مع عدم الاعمال لتحقيق  
 ذلك الشرط في بعضه بشرط علمها وجرمها اي موصىح منه لا بد من جرم في  
 ظاهر الرواية وعن ابن سنان لا بشرط ذلك وارسل مسلم او كتابي بايما سميا  
 المراد من التسمية ما يعم الحكيمة فالشرط عدم تركها عمدا على متنع متوخش بملك بشرط  
 في تحقق الحكم المذكور ان يكون مستعاضا اي قادرا على الامتناع بالقول او  
 الجناحين متوخشا فالدني وقع في ان يتركه او سقط في البئر او استأنس لا  
 فيه الحكم المذكور وان لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يخل صيد كلب غير معلم  
 وكلب المجوسي وكلب لم يرسل للصيد او ارسله وترك التسمية عمدا ولا يطول  
 وقصة بعد ارسله لانه اذا طال وقصة بعد الارسل لا يكون الاصطبا  
 الى الارسل ويعلم العلم بترك اكل ذي ناب ثلث مرات وجوع ذي فليط  
 وان اكل منه ذ وفخيل اكل لان اكل ذي ناب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات  
 ولا ما صاد بعد اى بعد ما اكل حتى يعلم اى ترك اكل ثلث مرات او قبله ويجزى  
 في ملكه لا يخل ما صاد قبل اكل اذا بقي في ملكه فان الكلب مثلا اذا اكل علم انه  
 لم يكن مسلما فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فجرم اذا بقي في  
 ملك الصياد وفي شرط الحل بالرمي التسمية حقيقة او كما بان لا يتركها عمدا و  
 واجزى وان لا يبعد عن طلبه ان غاب محاملا سهمه اذا وقع السهم بالصيد

صالح

صالح

صالح



حق غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل وان قد غلب عليه ثم اصابه ميتاً  
 لم يؤكل لان في وسعدان بطلبه لان يدركه قبل ان يموت وفي الخائبة من  
 شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت  
 الصيد بسبب اخفاءه فلا يحل لقول ابن عباس كلما اصبت ودع ما ايتب و  
 الاصماء ما رايته والائمة ما توارى عنك وقد روى عن النبي عزم انه كره اكل  
 الصيد اذا غاب عن الراي وقال لعل هوام الارض قتله وموجبه على الك  
 في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يبت يحل فاذا بات ليلة لا يحل فاذا ادر  
 المرسل او الراي حيا المراد انه ادر كره وفيه من الحيوة فوق ما يكون من المذبوح  
 ذكاة اي يجب تركه حتى لو تركها يحرم فان تركها الى ترك الذكاة مع الفقرة  
 عليها عند مات اذا لم يتمكن منها في المات اشارة الى طه كماروى عن ابي ج  
 وكذا عن ابي بن موسى قول الشافعي وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كانت حيوة  
 مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها فلا يجب تركه وما في المذبوحه وافقنا  
 وفي الشاة التي مرضت فالقوى على ان الحيوة وان قلت معتبر حتى لو كان  
 وفيها حيوة قبله لا يحل لقوله نعم الا ما ذكيتتم او ارسل مجوسى كلبه فوجدهم  
 فانزحهم قال زجر الكلب فانزجر الى هيجته فهاج وهذا لانه الزجر دون الله  
 ونهنا لم يثبت به شبهة احرقة على ما سياتي فاوى ان لا يثبت به الحلال او القدر  
 بعرضه المعرض التهم الذي لا ريش له سمي معاصاً لانه يصيب السبي بعرضه ولو  
 كان في راسه حرة فاصاب بحد يحل او بندقة قبيلة ذات حرة اما قال  
 لانه يحل ان قد قتله سلعته حتى لو كان خيفاً به حرة يحل ليقين الموت بالجرح او

اورى صيدا فوقع في ماء فانه يحل ان المارقه فيحرم او على سطح او جبل  
 فتوقى منه الى الارض حرم لان الاضرار عن مثل هذا ممكن وان وقع على  
 الارض حرم مسلم كلب فزجره فحسبى فانزجر وهذا لان الفعل يرفع باي قوة  
 او مثله وانزجر دون الزجر الا رسال لكونه بناء عليه فلا يرتفع به اولم ير مثله  
 اخذ فزجره مسلم فانزجر وهذا لان الزجر دون الا رسال من حيث انه بناء عليه  
 فهو في هذه الصورة فوق حيث انه فعل المكلف فاستوبا فضلنا بالتحال او اظ  
 ما ارسل عليه اكل لانه لا يمكن بحيث ياخذ ما عنده لانه لا يمكن اكله وان ارسله  
 صيدا ثم قتل صيدا اخر اكله كما لو رى سهما الى صيد فاصابه ولعلاب آخر وكل  
 لو ارسل على صيد كثيره وبقى واحد بخلاف ذبح الشاين نسيته وانه كصيد  
 رعى ففقطعه عنه عضو الا العضو وغدا الشافعي اكل ان مات الصيد منه وان  
 لم يمت من ذلك واجتنب الى ذوق اخرى كان المبان لا يحل ويحل المبان منه كونه  
 في الخمايق وبناتق بعدم ما ابين من الحي فوقيت وان قطع اللذان والكنز مع  
 بخره الى قطع قطعيتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف  
 الخمر او قطع نصف راسه او اكثره او قد ينصفان اكل كله لانه في هذه الصورة  
 لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول قوله ما ابين من الحي فوقيت بخلاف  
 ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف الخمر لا يمكن الحيوة في الثلثان فوق  
 حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اول من نصف الرأس لا يمكن حيوة فوق حيوة  
 المذبوح وان رماه صيدا فرماه اخر فضله فهو الاول وحرم ونهنا الشافعي في  
 بخروما ان كان القول الخنة اي اخرجه من جنس الاشياء اما انه ملكه فلا يملكه



بالرقى للمحقق واما انه يكون حراما فلا قتال الموت بالثاني وهو ليس بركن للقول  
 على كونه الاختيار واما ان الثاني يضمن للقول فلا رقى بالتلفصيل على  
 له واما ان المضمون بعبه مجرور فلا نه منقوض بحراصة وفيه لللفظ بعبه يوم  
 الاتفاق والاتفاق الثاني ان لم يكن القول اخرج عن خبر المتنازع فهو ملك  
 الثاني لانه قد صاده وحل لان ذكوة اضطرارية ويصاد ما وكل المصداق  
 لاطلاق النص والقبض لا يختص بالرقم ولان صيد سبب للامتناع بجلد او  
 شعور اوريشه او لاندفاع شره وكل ذلك مشروع قال ابو بكر محمد بن محمد بن  
 بالركوة الاضطرارية في الاصطلاح **كتاب الرهن** هو في اللغة  
 حبس الشيء باي سبب كان وفي الشرع حبس الشيء بمجوسا حتى لم يقبل حبس الشيء  
 بغيره لان الحابس هو الرهن لا الرهن بخلاف الجاعل آياه محبسا يمكن اخذه  
 كذا او بعضا كما اذا كان فيه الرهن اقل من الدين ومنه ما سبق اصابته في العدل  
 على الاستيفاء الواقع في الهداية الى الاخذ كالدين كافي القبول وما في لفظ الخاتبة  
 العموم بغيره الى عدم احصاء ما يصح الرهن به في الدين وسباني التفرقة به من قبل المص  
 بان الرهن يصح بالعين من قال فانه يمكن اخذه من الرهن بان يباع بخلاف  
 فان الصنوع مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صون عين من شيء اخر لم يصح به  
 باليجاب وقول قالوا الركن هو الاجاب بحجته لانه عند شرع فقه بالمعنى  
 كالهبة وذكر في المحبط ما يدل على ان القول داخل فيه والقبض شرط للزوم من  
 قال ونرم باليجاب وقول فلم يصح لان ما ذكره من ذهب كذا وقد رد النص عليه  
 غير لازم اي بغيره حال كونه غير لازم فللرهن ثمة لم يقبل نسبه حذر عن كسب الظاهر

حجة

بعبه ١٢٢  
 نسيان المحبة ١٢٢

حجة

والاسم لا يناسب مثله هذا المقام والرجوع عنه واذا سلم قبض محرز  
 اي مجموعا اصره به عن المتفرق كما تمار على روس الاشجار ذكره الزاهد في شرح  
 القدوري واما رهن دار فيها متاع الرهن بدون المتاع في ايراد او دعي ما فيها  
 اوله سلم اليه ذكره في الخاتمة **تميز** كان بتميز الله تعالى او بتميز العبد اصره به عن المتاع  
 ذكره الزاهد في وصاحب النخبة وعن المتصل باليس رهن فله كالشجر ومنها ان يكون  
 منفصلا عن غيره غير متعلق عالم يقع عليه الرهن وعلى هذا قلنا ان رهن المتاع لا يصح  
 وقال ان اتي بتميز لم يخلو ويمن ان يصح الرهن في موضع يمكن المأمن من اقد  
 تسليم التمسك بالخلية لانه غاية ما يقدر عليه والقبض فعل غير فلا يكلف به وهذا في  
 ظاهر الرواية وعملنا في ان لا يثبت في المنقول الا بالنقل وعندك انك يلزم بدون  
 التسليم ومنه بالاقول من قبته يوم القبض ومن الدين من قال ومنه باقل من قبته من  
 الدين لم يصح لان صحة الحق يقتضي ان يكون من التميز وذلك على تقدير التعريف  
 واعتبر هذا بقول القائل من رت باعلم من ريد وعمر ويكون الاعلم غيرهما ولو قال  
 بالاعلم من ريد وعمر ويكون الاعلم واحدا منهما وذلك ان كلمة مرادة للمفضل على  
 الاول لفقدان التعريف والاضافة فيكون المفضل غير مدلول من وعلى الثاني  
 يكون للتمييز لوجود التعريف فيكون المفضل مدلول من فلو ملك ومما سواه سقط  
 دينه وصار الرهن مستوفيا لدينه كما وان كانت قبته اكثر فافضل امانة لان  
 المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين وفي اقل سقط من قبته  
 بقدره ورجع الرهن الفضل لانه الاستيفاء بقدر المالم به وعندنا في الرهن مضمون  
 بالقبضة وعندنا في غير مضمون بل هو امانة وان هلك الرهن بيع الرهن فانه في

سواء

حجة  
 حجة

حجة

حجة

حجة

حجة

حجة



الرهن فبينة هلك برينه وان لم يكن رجع على الرهن بعينه وبدينه أي المتخ  
 بل خيار بين تقيهن الرهن والمهرين فان فني الرهن فقد هلك بالدين لانه مكه  
 باداء النكاح فصح الابتداء وان فني المهرين رجع على الرهن باصغر في القيمة لانه غير  
 من ماله وبالدين انفق قضاؤه فبعضه كذا كان فان قيل لما كان قرار النكاح على  
 الرهن والملك في المصنفين على قرار النكاح فبينة انه رهن مكه نفسه فصار كذا اذا  
 فني المتخ الرهن ابتداء قلنا هذا طعن ابن حاتم القاضي واجاب انه يرجع عليه  
 العزور والعزور حصل بانسليم الى المهرين فبذلك الرهن العين من ذلك الوقت  
 وعقد الرهن كان سابقا عليه فلم يبين انه رهن ملك نفسه بل ملك غيره كذا في التبيين  
 وللمهرين طلب دينه من رهنه اذ لا يسقط بالرهن طلب الدين وجسه اي جسد الرهن  
 بالدين وجسه رهنه بعد فسخ عقد حتى يقبض دينه او يبرئه لو فسخ الرهن لا يفسخ  
 مادام في عين حتى كان له ان يغيره بعد الفسخ حتى يستوفي دينه ولو هلك بعد الفسخ  
 يكون كالمهلك قبله بخلاف ما اذا هلك بعد الابرار حيث لا يقضي اسما لان لم يبر  
 رهنا لان بقاؤه رهنا بامر به بالقبض والدين فاذا فان اصاب المهرين رهنا كذا في  
 التبيين لا الا شفاع به بالخزام ولا سكن ولا لبس ولا اباة ولا اعارة وموتعتد لو  
 فصل ولا يبطل الرهن به اي بالتعدي واذا اطلب منه امر باحضار رهنه فان اضر سلم  
 كل دينه او لا ينعين حتى المهرين في الدين كما قبل حتى الرهن في الرهن فحققتا  
 بينهما كما في تسليم الميسع والنسب ثم رهنه وان طلب في غير بلد العقد ان يرد للول  
 وفي قوله ان لم يكن مؤنة حمل الشرط وان كان اي ان كان للرهن مؤنة الحمل سلم دينه  
 بلا احضار رهنه ولا يكلف مهرين طلب دينه احضار رهنه وضع عند عدل يعني امر

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

بالمر الرهن ولا يفسخ رهن باع المهرين بامر ولم يقبضه انما قال هذا لانه ان قبض النكاح  
 يكلف باحضار رهنه ولا يفسخ رهنه مكينه من بعد حتى يقبض دينه او يبرئه اي لا يفسخ  
 مهرين مع الرهن ان يكن الرهن من بيع الرهن ثم ان هذا الحكم منته عند الابرار  
 المذكورين لا بعينه ولا من فني بعض دينه او ابرار اي ابرار بعض دينه بتسليم بعض رهنه  
 حتى يقبض البقية او يبررها اعتبارا بالبيع ولا يبيع الرهن ولا المهرين يعني الرهن  
 الا برضى الاخر فاني باعه بلا اذن صاحبه توقف البيع على اذنه وله ضغطة نفسه  
 وعياله كافي الودعة وضمن بحفظه بغيرهم وايداعه وتعديه وجعله خاتم الرهن  
 في خضرم لا يجعله في اصبع آخر الا اذا كان المهرين امانة فبينة لانه التباس  
 كذلك فيكون من باب الاستعمال كذا في التبيين وعليه مؤنة حفظه ورقه  
 الى ان اورد جرمه كاجر بيت حفظه وما جعل الايق ومداواه الجرح  
 فتنقسم على المصنفين والامانة على المهرين مؤنة الحفظ كاجر بيت الحفظ واجر حفظ  
 وكذا مؤنة ردة الى المهرين ان خرج من بين كجعل الايق فهو على المهرين ان لم يكن  
 قبة الرهن اكثر والا فقبله بقدر المصنف وعلى الرهن بقدر الحاجة لانه امانة في  
 يده وهذا بخلاف اجرة بيت الحفظ فان ثامه على المهرين وان كانت قيمة الرهن اكثر  
 من الدين لان وجوب ذلك بسبب الحبس وهو الحبس في الكل ثابت له وعلى الرهن  
 مؤنة بنعته واصلاح منافعه كقفه رهنه وكسوته واجرا عيه وظهور ولد الرهن  
 وسقى البستان وانقيام باموره سواء كان في الرهن فضل ان لم يكن **فصل**  
**ما يصح رهنه والرهن به او لا يصح لا يصح رهنه من ثمار** لعدم كونه متميزا  
 وغرق على خلادونه وذرع ارض وخل ارض دونها لما ذكرنا بقرو في التمر

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

عانة صاحب الرهن انه اذا كان  
 الدين والدين سواء وتعه صاحب  
 الدين ان لا يشترط عدم الرهن  
 ولا ماواه مع رهنه

صلى الله عليه وسلم



علة اخرى بنت عليه فباسبق وكذا عكسها اي لا يصح رهن نخل بدون مشر  
 وارض بدون زرع او نخل لما مر فان الاتصال بقوم بالطرفين قال في الحقة  
 وكذا اذا رهن زرعاً دون الارض او الارض دون الزرع لان الرهن متصل  
 باليس برهن فلا فرق بينهما من قبله التميز وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون  
 الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار اسم للثابت فيكون استثناء  
 الاشجار مواءمها ولو رهن النخل بمواضعها جاز لان من جازوه ومن لا يجمع  
 ورهن نخل والمدبر والمكاتب ولم يولد ما ذكره لا يجوز رهنه اراد ان يذكر ما لا يجوز  
 رهنه اراد ان يذكر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كالوديعة والمستعار  
 ومال المضاربة والشركة والدرك صورته باع زرع من عرو داره رهن بكرة عند  
 المشتري شيئاً ما يدركه في هذا البيع وكذا الرهن شيئاً بما اذا لم يعل فلان لا يجوز  
 ولا يعين مضمون بغيرها المراد ان لا يكون مضموناً بالمثل والقيمة كببيع في غير البايع  
 لانه اذا هلك لا يصح البايع شيئاً لكنه يسقط الثمن وموصفة ولا بالكفالة بالنقل اي  
 كفل بنفسه رجل رهن بها شيئاً لاسمها او بالقصاص اي وجب عليه القود في النقص وما  
 دونها فوهن شيئاً كذا يمتنع من الواجب بالشفقة اي رهن البايع او المشتري شيئاً عند  
 الشفقة بتليم الدار بالشفقة وانما لا يجوز في هذه الصور لعدم الدين لما عرفت انه  
 ليس بشرط بل لعدم امكان اصدار الحق الواجب من الموهون وباجرة الناحية والمغنية  
 والعبد الجاني او المدبون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء  
 واذا لم يصف الرهن في هذه الصور فلله رهن ان باعته الموهون من المراتس ولو هلك  
 للموهون في يد المراتس قبل الطلب هلك بلا شيء اذ لا حكم للبطل فبقي القبض اذ بان

مهم

الموهون في يد المراتس  
 لا يجوز رهنه  
 لان الرهن مضمون

المالك ولا رهن حر ولا رهنها من مسلم او ذمي للمسلم اي لا يجوز ان يرهن نخل او  
 نرته من مسلم او ذمي ولا يصح بيع ماله من ذمي او في عكسه النعمان اي ان رهن  
 المسلم من ذمي نخله هلك في ذم لا يصح له شيئاً وان رهن الذمي من المسلم نخله هلك  
 في ذم المسلم يعنيها للذمي لانها مال متقوم في ذم الذمي دون المسلم وصح ليعين مضمون  
 بالميل او بالقيمة فان قلت فما وجه قول القدر في المختصر ولا يصح الرهن الا بدين  
 مضمون قلت وجهه ما ذكر في الهداية ان موجب الاصل في ضمان الاعيان بالقيمة  
 ورد العين فخلص على عليه اكثر المناجح وهو دين وتوصيفه بالمضمون مع ان الدين  
 لا يكون الا كذلك للاشارة الى السبب المحترز للرهن على ما ذكر في شرح الرهاني  
 كالمعصوب بدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم عدل ان النعمان متفرقة فانه ان كان  
 قابلاً وجب عليه وان كان هالكا وجب ثلما وقيمة فكان رهناً بما هو مضمون فيضه  
 وبالدين ولو موعود بان رهن بغير ضمانه هلك في ذم الرهن عليه بما وعد اي ان  
 هلك في ذم الرهن فلله رهن على المراتس المتقدر الذي وعد فراضه هذا اذا لم يكن الدين  
 اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون مضموناً بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم  
 لانه الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الدين وان كان على سبيل الذم في حقه  
 يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك ونزاس مال المسلم وعن الصرف والمسلم فيه خلافاً لغيره  
 فان هلك بغيره قبل الاقتراق اصدرا وليس لاقفال هذا لان التفصيل الذي ذكره  
 لا يأتى في الرهن بالمسلم فيه فيضه مطلقاً فان هلك الرهن بصير مستوفياً للمسلم فيه  
 فلا يبقى له في المجلس قد اخذ اي قد استوفى المراتس حقه وان اقر قاضيه  
 وهلك اي قبل نقد الموهون به وقبل هلاك الموهون بطل اي بطل التمس والصرف

فان دفعه او مضمون  
 ثمانية وصف ضايع  
 لا فائدة فيه

لا بد من دين الضميمة  
 وقد ذكرنا حاجتها

ما عاكس



ورهن المسلم فيه رهن بربله اذا اشترى اي يكون رهن المسلم ان يجلس الرهن حتى يقبض  
 رأس المال وهلك رهنه بغيره هلك به اي لو هلك الرهن بالمسلم فيه بعد  
 التنازع يملك بالطعام المسلم فيه ان يكون على رقبته ان يرد على المسلم الى مقدار  
 الطعام المسلم فيه رهن به وان كان محبوسا بغيره كان بائع عبد او مسلم المبيع واخذ  
 بالثمن رهنه ثم قلنا لا يبيع له ان يجلسه لئلا يبيع لان الثمن بربله ودين عليه  
 عبد طفله اي صح الرهن بدين على الاب عبد طفله وقال ابو ثور وزفر لا يبيع  
 اعتبارا بحقيقة الايفاء وهو القيل ووجه التحتم ان في حقيقة الايفاء ان الة  
 ملك الصغير لا عوض في الحال وفي هذا نصب حافظا لماله مع بقا ملكه وضمن  
 عبد او صل او ذكينة ان ظهر العبد حرا واخذ حرا والركبة متينة فالرهن مغن في  
 هذا الصود اي ان هلك وقيمته مثل الدين او اكثر يؤدي قدر الدين الى الدين  
 وان كانت اقل منه يؤدي القيمة اليه لانه رهنه بدين واجبا ظاهرا وبدين صحيح  
 غير انكار وان افترقه لا دين صالح مع انكاره ودين بدين الصل شيئا متصفا  
 على ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكره رهن بدين واكبل والموزون فان  
 رهن بجنس مملوك بغيره قدره غير من مثله اي بغيره بماله في القدر وموزون  
 واكبل من دينه هذا اذا كان الدين زائدا فاذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في  
 صورة المساواة وصورة الزيادة على الدين لما عرف ان القضا انما لا يعم  
 للمجدة لانه بصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة هذا عن وعن القيمة  
 من طرف جنسه فيكون رهنه مكانه ومن يرى على ان رهن شيئا او يعطى كفيلا  
 بعينه انا قال هذا لانه لو لم يكن الرهن او اكبل مقينا بفسد البيع من غنه واجي

مكرر

مكرر

فان يصح استحسانا وانما ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة ووجه التحتم  
 انه شرط ملائم لان الكفالة والرهن للاستباق وسيلان الوجوب لا يجر  
 على الوفاء لانه لا يجر على التبرعات وقال زفر بخلافه الرهن اذا شرط في البيع صار  
 من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن فيلزم بلوفه ولبايع صفه لانه وصف  
 من عرب فيه وما رضى البايع الا به فيتخير بغيره الا اذا سلمه غنه طالا لخصوص  
 اوفية الرهن رهنه لان يد الاستيفاء تثبت على المعنى وهو الغنية وان قال لبايعه  
 امسك هذا اي اعطى المشتري لبايع شيئا غير مسعور وقال امسك هذا حتى اعطى  
 منك فهو رهن لانه تلفظ بما هو بيني عن معنى الرهن وهو الجس الى وقت الاعطاء  
 والعبرة للمعاني وقال زفر لا يكون رهنه رهنه وانما هو رهنه وان رهنه رهنه  
 من جملتين بدين لكل منهما صح وكلها رهن من كل منهما اي بصير كلهما فحوي ساكبين كل  
 واحد منهما لان النصف يكون رهنه عند هذا ونصفه عند ذلك وهذا خلاف القيمة  
 فان قضى من جملتين حيث لا يجوز عند أبي جرح لان القول لا يقبل الصل بالبحري  
 بخلاف الرهن فان قضى دين اصدما فكله رهن للآخر فترجع على السابق واذا  
 نهما شاكلا في نوبته كالمعد في حوالا فلو هلك ضمن كل حصته فان غدره لكان  
 بصير كل مستوفيا حصته ولا يستيفانها ببحري وان رهنه رهنه بدين عليها صح  
 كما لو رهن عسكة الى قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شوبه  
 حجة كل منهما انه رهن هذا منه وقيضه لانه لا يمكن القضا لكل واحد منهما ولا  
 لاصدا لعدم الاولوية ولا القضا لكل بالنصف لانه يؤدي الى التبعين ففقتين  
 التاخر ولومات رهنه والرهن معها فزهن كل ذلك كان مع كل نصفه رهنه

مكرر

مكرر

مكرر



بحقه هذا عندما ومواستحسان وعند أبي سن هذا باطل اعتبارا بما في الحيوة  
 وجدا الاستحسان ان حكم في الحيوة الجسدية بشيوع بغير وبعد المماة الاستيفاد  
 بالبيع في الدين والنسب لا يقصر باعه وصية اي باع وصي الراهن الرهن بعد  
 باذن المرتهن وقضى دينه كما اذا كان الراهن حيا فله البيع باذن المرتهن فكذا  
**هنا باب** رهن عند عدل يتم الرهن بقبض عدل شرطه  
 عند وقال زفر وابن بلي لا يقع لان يد العدل يد المالك ولهذا يرجع عليه  
 اذا استحق الرهن فاقدم القبض ولنا ان يد المالك في الحفظ كيد العين  
 امانة في يد المرتهن في حق المالبة لان يد المالك والمضيق هو المالبة فشرط  
 شخصين ولا اقل لا صرمانه ومن يرفع في اصدما وهلك معه هلك رهن  
 فان وكل العدل او غير بيعه اذا حل اجله صح فان شرط اي التوكيل في الرهن  
 لا ينزل بالعدل والحيث الراهن او المرتهن ونفقت بوجت التوكيل سواء كان  
 التوكيل المرتهن او الغزل او غيرهما وادامات التوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه  
 وعن ابي سن ان وصي التوكيل يملك بيعه وله بيعه بغيبته ورثته اي التوكيل بيع الرهن  
 بغيبته ورثته الراهن وان حل اجله ورثته غايبا جزر التوكيل على بيعه كوكيل  
 غاب موكله واباها اي ابي ان يخامم فانه يجبر عليها والجامع بينهما ان في الاستماع  
 فيها ابطال فقرها وكيفية الاجبار ان يجسه اياها ما يبيع فان في تقديره فاما  
 يبيعه عليه كذا في التبيين وكذا لو شرط بعد الرهن في الاصح لو لم يكن التوكيل وطا  
 في عقد الرهن وشرط بعد قيل لا يجبر لان التوكيل لم يصرو صفا من وصافي الرهن  
 فكانت منزلة كسابر الوكالات وقيل يجبر كلابي حقه وفعل الاصح دواني

لا يبيعه بغير  
 اذ كان الرهن  
 في الدين والنسب  
 لا يقصر باعه  
 وصية اي باع  
 وصي الراهن  
 الرهن بعد  
 باذن المرتهن  
 وقضى دينه  
 كما اذا كان  
 الراهن حيا  
 فله البيع  
 باذن المرتهن  
 فكذا

عند وقال زفر  
 وابن بلي لا  
 يقع لان يد  
 العدل يد  
 المالك ولهذا  
 يرجع عليه  
 اذا استحق  
 الرهن فاقدم  
 القبض ولنا  
 ان يد المالك  
 في الحفظ  
 كيد العين  
 امانة في  
 يد المرتهن  
 في حق  
 المالبة لان  
 يد المالك  
 والمضيق  
 هو المالبة  
 فشرط  
 شخصين  
 ولا اقل  
 لا صرمانه  
 ومن يرفع  
 في اصدما  
 وهلك معه  
 هلك رهن  
 فان وكل  
 العدل او  
 غير بيعه  
 اذا حل  
 اجله صح  
 فان شرط  
 اي التوكيل  
 في الرهن  
 لا ينزل  
 بالعدل  
 والحيث  
 الراهن  
 او المرتهن  
 ونفقت  
 بوجت  
 التوكيل  
 سواء كان

ودراية اما الاول فلاته دوى عن ابي سن ان الجواب في الفصلين واحد نصا  
 ويؤيد اطلاق الجواب في الجامع الصغير والاصل وادراية فلاته منفي لقول  
 الاخر على التعليل بالعدم وهو غير مقبول فان باعه العدل فان النقص هو للمالك  
 كملكه فان اوفى عنه المرتهن كالحق اي الرهن في المالك لي اذا هلك الرهن في يد  
 المشتري ضمن المستحق الرهن قيمة الرهن لانه غاصب وصح البيع والقبض  
 لان الراهن ملكه باداء الضمان او العدل لانه متعبد بالبيع والتسلم ثم سأل الراهن  
 او المرتهن عنه وهو له اي العدل بالخيار اما ان يبيع الرهن القيمة ثم هو الراهن  
 وقبض النقص واما ان يفي المرتهن التي اداه اليه ويكون ذلك النقص ويرجع  
 المرتهن على رهنه بدنيه وفي القيام اذن اي المستحق المرهون من مئنته فصرح  
 على العدل بمئنته ثم سأل الراهن به وصح القبض اي قبض المرتهن النقص او على المر  
 بمئنته ثم سأل على الراهن بدنيه اي العدل بالخيار اما ان يرجع على المرتهن ثم المرتهن  
 يرجع على الراهن بدنيه وان لم بشرط التوكيل في الرهن يرجع العدل على الراهن  
 فقط قبض المرتهن عنه اولا كما اذا باع العدل بامر الراهن وصانع النقص في يد  
 تعد ثم استحق المرهون وصح العدل **باب التفرغ** والجناية في  
 الرهن وقضى بيع الراهن رهنا فان اجاز مرتهنه وقضى دينه نقد وصار رهنه  
 رهنا ان لم يجز في صح لا يفيح في الاصح اذا فسخ المرتهن يفيح في رايه  
 عن ابي يوسف وفي ظاهر الرواية لا يفيح لان الرهن تعلق به حق المرتهن  
 وفي البيع ابطال مئة فلا ينفذ ولا يصح وجبر المشتري يعني من غير ان شاء  
 صبر الى فكر الرهن او دفع الى القاضي ليقضه اي البيع وصح اغاثة وقدر

صا  
 صا  
 صا



واستيلاده ورهنة فان ضلها غنيا فغنيته حالاً اخذت به وفي مؤلفه  
 قيمة للرهن بدله الى محل اجله اي اخذت به لاجل ان يكون رهنا عوضاً عن الرهن  
 الى زمان حلول الاجل لان سبيل الضمان مستحق وفي التضمين فائدة فاذا حل  
 الدين انقضاه بحقه اذا كان جنس قيمته من الفضل وان ضلها معسر او غني  
 سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين لانه قضى دينه وسقط حكم الشرع  
 فيرجع عليه بما تحمل عنه وفي اختيه اي في التدبير والاستيلاد سعى كل في كل  
 دين ولا يرجع لان كسب التدبير ولم يولد ملك المولى واللفظ اي اللزوم  
 الرهن رهنة كاعاقبة غنيا اي ان كان الدين حالاً اخذت منه كل الدين وان كان  
 مؤجلاً اخذت قيمته ليكون رهنا الى زمان حلول الاجل واجنبى المنة ضمنية  
 وكان اي ما ضمنه رهنا معه ورهن اعاده مرته رهنة الاعاقبة في الآتية على  
 حقيقة بدون ههنا لانها تملك للمنافع غير عوض ولم يوجد ذلك من الرهن فلا  
 بد من المصير الى عموم الحجاز او اصر بما اباذن صاحبه اخر سقط ضمانه فملكه مع  
 هلك بلا شيء وكل منهما ان يرد رهنا وان مات الرهن قبل حرقه فالرهن الحق  
 من العرا لان حكم الرهن باق فيه لان يد العارية ليست بلا زمة وكونه يفرغ  
 لا يدل على انه غير رهون فان ولد المرهون مرهون غير رهون ومرهون اذن  
 لا يستعمل رهنة او استعان من رهنة لعل ان هلك قبل عمله او اعدم بعد  
 الفراغ عن العمل ضمن كالرهن ولو هلك حال عمله لا وضع استعان شيء به  
 فيرهون بما شاء وان قبل تعيد بما عين من قدر وجنس ومرهون وبلد فان  
 ضمن الميعر مستعيره ويتم رهنة بينه وبين مرته او اياه الضمير يرجع الى المرته

في الرهن  
 ان كان  
 الرهن  
 رهنة  
 كاعاقبة  
 غنيا  
 اي ان  
 كان  
 الدين  
 حالاً  
 اخذت  
 منه  
 كل  
 الدين  
 وان  
 كان  
 مؤجلاً  
 اخذت  
 قيمته  
 ليكون  
 رهنا  
 الى  
 زمان  
 حلول  
 الاجل  
 واجنبى  
 المنة  
 ضمنية  
 وكان  
 اي  
 ما  
 ضمنه  
 رهنا  
 معه  
 ورهن  
 اعاده  
 مرته  
 رهنة  
 الاعاقبة  
 في  
 الآتية  
 على  
 حقيقة  
 بدون  
 ههنا  
 لانها  
 تملك  
 للمنافع  
 غير  
 عوض  
 ولم  
 يوجد  
 ذلك  
 من  
 الرهن  
 فلا  
 بد  
 من  
 المصير  
 الى  
 عموم  
 الحجاز  
 او  
 اصر  
 بما  
 اباذن  
 صاحبه  
 اخر  
 سقط  
 ضمانه  
 فملكه  
 مع  
 هلك  
 بلا  
 شيء  
 وكل  
 منهما  
 ان  
 يرد  
 رهنا  
 وان  
 مات  
 الرهن  
 قبل  
 حرقه  
 فالرهن  
 الحق  
 من  
 العرا  
 لان  
 حكم  
 الرهن  
 باق  
 فيه  
 لان  
 يد  
 العارية  
 ليست  
 بلا  
 زمة  
 وكونه  
 يفرغ  
 لا  
 يدل  
 على  
 انه  
 غير  
 رهون  
 فان  
 ولد  
 المرهون  
 مرهون  
 غير  
 رهون  
 ومرهون  
 اذن  
 لا  
 يستعمل  
 رهنة  
 او  
 استعان  
 من  
 رهنة  
 لعل  
 ان  
 هلك  
 قبل  
 عمله  
 او  
 اعدم  
 بعد  
 الفراغ  
 عن  
 العمل  
 ضمن  
 كالرهن  
 ولو  
 هلك  
 حال  
 عمله  
 لا  
 وضع  
 استعان  
 شيء  
 به  
 فيرهون  
 بما  
 شاء  
 وان  
 قبل  
 تعيد  
 بما  
 عين  
 من  
 قدر  
 وجنس  
 ومرهون  
 وبلد  
 فان  
 ضمن  
 الميعر  
 مستعيره  
 ويتم  
 رهنة  
 بينه  
 وبين  
 مرته  
 او  
 اياه  
 الضمير  
 يرجع  
 الى  
 المرته

ومعطوف على المستعير ورجع ما بقضى وبدينه على رهنه وان وافق وهلك  
 مع مرته صار مستوفيا لكل دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر ومنه  
 في الصورتين ما اوفاه منه لا القيمة لانه قد وافق فليس يمتنع او بعضه  
 ان كانت اقل وباقية على رهنه ويعين المستعير قيمتها اوفاه من الدين و  
 يمنع المرته ان ادقضى الميعر دينه وفكر رهنه لانه ساعى في تخليص ماله ويرجع على  
 المرته بما ادى لانه غير مبرح لما ذكرنا ولو هلك مع الرهن قبل رهنه وبعد فله  
 لا يضمن وان استخدم او كره قبل لانه ابن ظالم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلاف  
 لنا في وجانية الرهن على الرهن محوثة وجانية المرته عليه يسقط من دينه بقدر  
 وجانية الرهن عليها وعلى ماله اهدد وقال الجانية الرهن على المرته معتبراً  
 على غير ماله وفي الاعتسار فائدة وهو الدفع بالجناية فان شاء المرته والمطل  
 الرهن ودفع بالجناية الى المرته وان قال المرته لا اطلب الجانية فهو من  
 على حاله له ان الجناية حصلت في زمان المرته فعليه تخليصه فلا يفيده وجوب  
 الفمان له مع وجوب التخليص عليه وصاحب الجاني وضع المسئلة في رهون  
 جميعه مضمون قال واصح ان العبد اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة بان كانت  
 قيمته ضعف الدين فان جانيه على المرته معتبره فيقال للرهن ان شئت فادفعه  
 وان شئت فافسده فان دفعه وقبل المرته بطل الدين كله وصار العبد كله للرهن  
 وان اختار فله ففصف الفداء على الرهن ونصفه على المرته فان كان حصته  
 بتطل وما كان حصته الرهن تعدي والعبد رهن على حاله من دون عبد اصيل  
 انما يلف من اجل فصار قيمته مائة فقتله رجل وعزم مائة من اجل قضى مرته

على كسبه  
 على كسبه  
 على كسبه  
 على كسبه



المائة من حقه وسقط باقية لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين عند انقضاء  
لقرضه فاذا كان الدين باقيا ويدر المهرين يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء  
وان لم يدر المهرين اي باع المهرين الرهن بامر الرهن بالمائة بعد ان صاد ما به وقبض غنة  
رجع عاتق لان الدين لم يسقط بنقصان السعر لان نقصانه ليس هلاك لا افعال  
العقد على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدر المهرين ان يبيعه غايته يكون العاتق  
في ذمه وان ضله بعد قبول ما به فرفع به ذلك فكل بكل دينه اي يحل الرهن على  
انكساره بالدين لان النقصان يظهر في فعل العبد لان الثاني قام مقام الاول فكانت  
تراجيع سعة الى ما به هذا قوله وقال محمد بن بخيار ان شاء انكساره بجميع الدين وان  
شاء تركه على المهرين بالدين لانه تغير في ضمان المهرين فوجب النقصان وقال في خبر  
رهنه بانه لان يد المهرين يد الاستيفاء وقد تغير بالهلاك الا انه لم يدر بعد  
العشر فيبيع الدين بقدره وان جنى الرهن خطاه فله مرته ولم يرجع الى الرهن  
لان بخيانة حصلت في ضمان المهرين ولا يملك الدفع لان المهرين غير مالك فان لم  
دفعه الرهن او فده اي ان لم يدر المهرين قبل للرهن اذ دفع العبد او اذ عتده وسقط  
الدين اي بكل منهما ثم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان اقل من قيمة الرهن او مساويا  
واما اذا كان اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما يذكر  
في المتن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **فصل**  
عصير قيمته عشرة رهن بها فتمزق وتخلل وسوا به اي ساوى لخلل العصير في العقد  
لم يعل بعد له اي يدرل العشرة لانه على ما ذكر في التبيين يشترط ان المعبر فيه في  
الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعبر فيه القدر لان العصير وتخلل من العقد

لانه اما يملك او موزون وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين  
واذا وجب الخيار لان الفدا ليس فيه محرج الوصف وفوات شيء من الوصف في المكيل  
والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين بالا جماع بل ان القيمة فيه الحكم فيه  
ان انقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين والا فلا يبقى رهنه بها الاصل ان  
ما هو محل البيع محل للرهن وما ليس محل البيع ليس محل للرهن وان لم يدر البيع  
ابتداء لكونها محل له بقاء فكذا للرهن وشاة قيمتها عشرة رهن بها كانت قد بيع  
جلدها فخلل في رهنه رهن به وغدا للرهن كولين وابنه وصوفه وغره لرهنه في  
رهن مع اصله وبذلك لا يشي لان لم يدر تحت العقد مقصودا وان هلك اصله ونجى  
هو فكل يسقطه بضم الدين على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصه  
كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الغدا يوم الفكا خمسة  
فقلنا العشرة حصه الاصل فيسقط وثلاث العشرة حصه الغدا فيفك به والزيادة  
في الرهن تخرج وفي الدين لا معناه لا يصير الرهن رهن بالدين المراد هذا عندنا  
وعند ابن سريج يجوز الزيادة في الدين ايضا لان الدين غير له الغنى والزيادة في الغنى  
يجوز ولها ان الزيادة في الدين توجب البتوع في الرهن فلا يجوز وقال في خبر  
واضاف لا يجوز فيها كما لا يجوز في البيع والشئ وعندنا ما وقدر في البتوع  
وان رهن عبد ابدل الفا بالف فرفع عبد كذلك رهنه بدين الاول فمنه  
اي الاول رهن حتى يرد الى رهنه ومرتبه ابن في الاخر حتى يجعله مكان الاول  
بان يرد الاول الى الرهن في يصير الثاني مقبولا ولو ابراه المهرين رهنه عن بنه  
او وجهه منه فملك الرهن اي في يد المهرين هلك بلا شيء هذا الحسن وفي القياس هلك

ما هو محل البيع  
محل للرهن

عاصم



بالدين وسوق زفر ولو قبض المثل من دينه او بعضه من رهنه او غيره اي  
 عزيز مستوطعا او شري بالدين غنيا او صالح عنه على شيء لانه استيفاء او احوال  
 التاهن من رهنه بدنيه على اخر ثم هلك رهنه معه هلك بالدين ورد ما قبض الى من  
 ادنى وبطلت الحوالة لانه في معنى الابرار بطريق الاداء الا انه يزول به عن ملك  
 المحيل مثل ما كان له على المحال عليه او ما يرجع عليه ان لم يكن المحيل على المحال عليه  
 لانه بمنزلة الوكيل وكذا لو تضاد قاعلي ان لا دين ثم هلك هلك بالدين لتوهم وجوب  
 الدين بالتضاد على قيامه فيكون الحزمة باقية بخلاف الابرار وقاس زفر المسئلة  
 الحلافة على من الصورة وجه الاحتساب هو الذي بينهما وسواء الابرار بسقط الدين  
 اصلا وبلا استيفاء لا يسقط لقيام الموجب لانه يتعذر الاستيفاء لعدم الغايب لانه  
 يعقب مطالبته مثل فاما ما سوي في نفسه قائم فاذا هلك تقرر الاستيفاء الاول  
 فانقضى الاستيفاء الثاني **كتاب الجنايات** الجناية في اللغة اسم <sup>جمله</sup>  
 المرد من شر اكتسبه وفي الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال او نفس كمن في حرم  
 الفقهاء براء باطلاق اسم الجناية فعل محرم في النفس والاطراف ذكره في التبيين اعلم  
 ان الفعل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وضطره وما يجري مجرى الخطاء والفعل  
 والمراد به فعل يتعلق به الامكام من العصاص والدين والجناية وحرمان الارش في الائم  
 هذا انفسه في ابي بكر الرازي وذكر محمد في الاصل انه على ثلثة اوجه عمد وشبه عمد  
 وضطره القتل العمد ضربه قصدا بايقظ الاجزاء كسلار ومحدد من جنب ومجرور  
 ونار هذا عمد وعندهما غل الشافعي ضربه قصدا لا يطبقه البيهقي حتى ان ضربه  
 عظيم او حشبا عظيم فهو عمد وبه ياتم ويجب العود عينا وغل الشافعي في احد قوله وجب

العمد شيان العصاص والدين وفي القتل بالجنايات يتوفى ايها شاد وعلى هذا  
 القول اذا قال عفوتك عن العصاص كان له المطالبة بالدين وفي قوله الاخر  
 موجب العصاص لا غير الا ان لوليه ان يسقط بالدين رضي به القاتل او لم يرض على  
 هذا القول يكون الدين بدلا عن العصاص فلو قال عفوتك عن العصاص لم يفل بالدين  
 يسقط فحاشا ولا يكون له المطالبة بالدين وعندنا موجب العصاص لا غير ولا يقبل  
 الا بالترافي في الجنايات ويصح يكون حشبا سواء كان بمثل الدين او اكثر كما في  
 احتياقي لا اكتمان خلافا لشافعي فانه يقول لما وجبت في الخطا فاقول ان يجب  
 في العمد ونحوه ان القتل العمد كبير مخضنة وفي اكتمان بمعنى العباد فلا  
 نياط بها ورتبه العمد قصدا بغير ما ذكر يعني باليسلاخ ولا في معناه في تفرعي  
 الاجزاء كحجر كان او حشبا صغيرا كان او كبيرا وعندنا ضربه قصدا بما يطبقه  
 البيهقي وفيه الائم والاكتمان ودية مغلطة على العاقلة سياتي تفسير الدية المغلطة  
 وتفسير العاقلة باذن الله تعالى بلا توقيف وهو اي ضربه قصدا بغير ما ذكر فبادون النفس  
 عمد موجب العصاص نفس فبادون النفس شبه عمد وفي الخطاء ولو على عبد انما  
 قال هذا لان المتبادر الى الوهم من كون العبد مالا ان يكون مذكور في قول  
 الاسوان فلا يكون على العاقلة قصدا كرميه اي كالتقتل برمية سلاطة صيدا اي  
 وفلا كرميه غرضا فاصاب ادميا اخطا على نوعين عطا في القصد كما اذا  
 رمى شخصا بطلعة صيدا فاذا اسود في او نبطته جريا فاذا اسلم وضطره في الفعل  
 كما اذا رمى غرضا فاصاب ادميا كذا في الهداية قال في المحيط لعمري حلا  
 فاصاب جاي طام بصر السهم فاصاب ارجل فهو خطا لانه اخطا في اصالة الحايط

في الجنايات

لم ينفذ وهو ان يرمى كافرا  
 صاحب العمد بالدين  
 في العود والاكتمان  
 مسطور



لا على الرئي السابق لانه احد السببين والحكم بضاف الى اخر الاسباب وجها  
ولا يذهب عليك ان هذا من قبيل الخطاء في الفعل فلا بد من تعميم مثل هذا ومن  
قال وخطا في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصد بل يصدر فعل آخر  
فكانه زعم انه شرط في الخطا في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصد بل يصدر  
فعل آخر وليس كذلك فانه اذا روي غرضا فاصابه ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى  
ما رواه فاصاب حلا يتحقق الخطا في الفعل والشرط المذكور منقوض في الصور  
ثم انه اخطا من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط  
من بين حشيتة اولية ففعل حلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه وما جرى  
مجراه كقيام سقط على اخر ففعله اي قتل يابم سقط على اخر ففعله ذلك الشخص  
بسبب سقوطه عليه كانه ودية على عاقلة لا اثم في وجهه الخطا قالوا المراد  
ثم القتل فاما في نفسه فلا يبرى عن الاثم حيث ترك الرغبة والمباقة التي التبت  
اذ شرع الكفان يوزن باعتبار هذا المعنى كذا في الهداية واما قال يوزن وتعمل  
يدل لان ستر الاثم حكم الكفان وليس من شرط الحكم الاطراد بحسب الافراد على  
في مسئلة الاستبراء وفي القتل بسبب كلفة اي كالتلافى في صنع جرح او ضرب في  
غيره كغيره من السلطان ذكره في شرح الطحاوي دية على العاقلة والحرمان  
ارت خص نفق حرمان بهذا النوع لان في سائر الانواع يوجد حرمان اذا  
الحاجي مكلفا وقال الشافعي يجب الكفان وثبت حرمان هذا ايضا الحاقا له  
بالخطا وقلنا القتل معدوم صفة واما الحث بالخطا في حق الضمان فيبقى في  
على اصله **باب** ما يوجب القود وما لا يوجب هو كجيتل ما حق

المقصود  
منه ان  
الخطا في  
الفعل  
لا يوجب  
القود

سقط

الخطا في  
الفعل  
لا يوجب  
القود

ابراهما وسلم والذي بخلاف المستأمن فان حفظه موقت الى حرمه  
فتقبل الحر بالحر والعبد خلافا لما في فانه يقول لا يقبل الحر بالعبد لقوله تع  
الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة ان لا يقبل حر بعبد ولنا قوله  
مع ان النفس بالنفس وقوله تع الحر بالحر لا يدل على النفي فيما عدله لانه تخصيص بالحر  
فلا ينبغي ما عداه كف ولو صح هذه الدلالة لدل قوله تع والذين بالذين على ان  
لا يقبل الذكرا بالذات مع انه يقبل بها بالاجماع واما النفي بان موجب ما ذكر  
من العمل بالمعروف ان لا يقبل العبد بالحر لقوله تع العبد بالعبد فغير لازم لانه  
ثبت ذلك بدلالة قوله تع الحر بالحر وقوله تع والعبد بالعبد والعمل بالمعروف  
عندنا فالبين به بعدم معارضة دلاله نص وسلم بالذات خلافا للشافعي  
ما يستأمن هذا النسخ مجادل عليه قوله ابراهيم على ما نهت عليه بل سببه اي القتل  
المستأمن بمثلد والمستأمن قياسا للمساواة لا استحسانا لقيام المسح والفعال  
بالجنون والبالغ بالحق وسلم بالذات لم يقبل في الصحيح بالا على ان المنقوض  
الاعى مواصلاته دون الصحة ولذلك ائتمرنى الى ذكره لانه العين بعد ذكر الصحة في  
باب الجمعة والنس وناقض الاطراف والرجل والمرأة والفرع باصله لا بعكسه ولا  
سيد بعبد ومدير ومكاتبه وعبد ولد وعبد بعضه ولا بعبد الرهن حتى يخرج  
عاقراه لان المراهن لا ملك له فلا يملكه والراهن لو توله بطل حق المراهن في  
الدين شرط اجتماعها سقط حق المراهن برضاه ولا يحكاتب قتل لا حاجة لذكر  
قيد العدم لما علم انه شرط في القصاص مطلقا في فاء ووارث وسيد وان اعتقا  
لانه اشتبهه من له الحق لانه المولى ان مات عبدا والوارث ان مات حرا اظهر

صحة

اعلى

بالحق



لا خلاف بين الصحابة في مائة على نعت الحرة والرق وان لم يدع وارثا غير  
 سواه ترك وفاء اولاه لم يدع وفاء افاد سيد خلافا للمحدث في اولي الصور الاربع  
 وبسقط قود ورثه على اصله لان الفرع لا يتوجب العقوبة على اصله والمثل  
 فيما اذا قل لا باخا امرأة وليس له وارث غيرهما ماتت امه قبل ان تقبض  
 منه فان ابنا من ميراث القصاص الذي على ابيه فسقط لما ذكرنا لا يقاد الا بغير  
 خلافا للشافعي والخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما ان القود هل يكون  
 بدون التلاخ لم لا والثاني هل يقبل بالقاتل مثل ما فعله بالمقتول اولاد القاتل  
 بفارق الاول فيما اذا قطع به فوات منه فانه يخرج رتبة القاتل عن ذنوبه بقطع  
 به فان لم يمت منه يخرج رتبة فان في من الصورة تحقق الخلاف الثاني دون الاول  
 والمذكور في المتن هو القول ومن لم يفرق بين الخلافين ذكر الخلاف الثاني في  
 مقام الاول ثم ذكر دليلنا على اخلافة الاولى وسوق له عم لا قوله الاستيف  
 فقد ساء على كيد الخطاء في الموضوعين ويقيد ابو المعنوق والطبع من قائل من  
 ويصالح هذا اذا صالح على قدر الدية او اكثر منه وان صالح على اقل منه لا يجب  
 الدية كاملة ولا يعقل ان فيه ابطال حقه والموصي يصح فقط اي ليس بالعقود  
 ولا النقل لانه المقصود الشقي وسو مخفف بالاب لما ساقى ان القاصي ولاية  
 النقل بل لانه ليس له ولاية على نفسه وهذا من قبيل واما استيفاء القصاص في  
 الطرف فقالوا القياس ان لا يملك الوصي وفي الاستحسان بملكه لانه الاطراف  
 يملك بها ملك الاموال والوصي كالمعقوب والقاضي كالب في الصحيح الذي  
 ان من قبل ولاوتي له يتوفيه السلطان والقاضي بمنزلة فيه ويتوفى اكبير

من ينظر في هذه المسألة  
 فيكون انما هو في  
 من ينظر في هذه المسألة  
 فيكون انما هو في

من ينظر في هذه المسألة

من ينظر في هذه المسألة

من ينظر في هذه المسألة

قبل كبير الصغير قودا لها وقلا ليس له ذلك حتى يدرك الصغير لان القصاص  
 مشترك بينهما ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التجزئ وفي استيفاء الكل ابطال  
 الصغير فتخرج الى ذلك كما اذا كان بين كبيرين واحد ما غاب وله انه حتى لا  
 يتجزئ لبقوته بسبب التجزئ وسو العارية فيثبت لكل كمالا كافي ولاية الانكاح  
 واحتمال العنوة على الصغير منقطع بخلاف الكبير العايب وقبض في جرح جعل  
 الجرح داخل حرمات وثبت ذلك اي اصل الجرح ووصفه عيانا او بخبر  
 وفي قتل محدمة المرأة بالعارضة كذلك ان يظهر ان جرح في الاقبح في رتبة الاصل  
 وهو ظاهر الرواية على الجرح لا فرق بين حق وظاهر وسوق لها وفي رواية  
 الطحاوي وسو الاصح اعتبار الجرح في وجوب القود اذا اصابه بظهور واما انه لا  
 قود ان اصابه بظهور وان جرحه فليس يرضى عنه لاني قبل بعون قيل سوفيرة  
 العصا الكبيرة وفيه خلافها وقيل موثقه السوط وفيه خلاف الشافعي او منقل او  
 حتى او غير في خلافها وان شافعي او سوط والى في حقه خلافا للشافعي  
 ولا في قتل مسلم مسلما طنة مشترك عند الفقهاء الصقليين انما ذكرهم مع انهم ما تقدم  
 من قوله كرمية مسلما طنة جريا لبيان موصبه وهو الذي ذكره بقوله بل يكون وبدي  
 اي يعطى الدية قالوا هذا خلطوا فان كان في صف مشتركين لا يجب شئ لسقوط  
 عصمة تكثر سوادهم وفي موت بفعل نفسه وزيد وسبع وصية ثلثة الدية  
 زيد لان فعل الاسد والحبة جنس واحد كونه هدر في الدنيا والاخرة وفعله  
 بنفسه جنس اخر كونه هدر في الدنيا معتبرا في الاخرة حتى يات به وفعل زيد معتبرا  
 في الدنيا والاخرة فصارت ثلثا جناس فيكون التالف بفعل زيد لله ولا بد

من ينظر في هذه المسألة  
 فيكون انما هو في  
 من ينظر في هذه المسألة  
 فيكون انما هو في

من ينظر في هذه المسألة  
 فيكون انما هو في  
 من ينظر في هذه المسألة  
 فيكون انما هو في



عليك ان موجب هذا التعليل ان يعتبر في المنقول قبل التكليف حتى يكون فعلة  
 جنسا اخر غير جنس فعل الاسد والحجة ثم ان مقتضاه ان لا يترد على التلذذ فالحجب  
 على التعادل ولو كان متعدد الان فعل الكل جنس واحد ويجب دفع من شرفها  
 على المسلمين ولو قبله ان لم يكن دفع من الابد قال في الهداية قوله وعليهم و  
 قول محمد في اصل الجامع الضعيف حتى على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب  
 والمعنى وجوب دفع الضرر فان لم يكن عين القتل واجبا كان محتملا ان يكون  
 القتل موجبا للضمان ففاه بقوله ولا شيء يقتله ان كان مكلفا ولا شيء من  
 شهر سلافا على رجل ليل او نهارا في مصر وغيره لان السلاخ غير ملتبث اقام  
 عليه عصا ليل في مصر ونهارا في غيره فقتله المتهور عليه لان العصا وان كان  
 ملتبثا في الليل لا يلحقه العوث ولو في مصر وكذا في نهارا في غير مصر ولا شيء  
 من تبع سارقه المخرج سرقته ليل فقتله مضطرا بان لم يتمكن من الاستدراج الا  
 لقوله دم قاتل دون مالك وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد اذله ولم يتمكن  
 من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل دار رجل بالسلاح فقتل على طي صاب  
 الدار انه حاء فقتله بطل فقتله وقل بقتل من شهر عصا نهارا في مصر لان العصا  
 ملتبث والظاهر محقق العوث نهارا في مصر فلا يقتضي القتل غالبا فيقتل  
 من شهر سيفا فقتل ولم يقتل من جرح ثم قتل سولا فقتله المتهور عليه او غير لانه  
 اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصمه فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل معصوما  
 فعليه القصاص اي يجب الدية في ماله لان العاقل لا ينجح العود والفتنة اي يجب  
 في قتل عمل صالح عليه لانه قتل شخصا معصوما وانكف ما لا معصوما حتما لما

في ان كان القتل  
 ليس واجباً

في ان كان القتل  
 ليس واجباً

في ان كان القتل  
 ليس واجباً

في ان كان القتل  
 ليس واجباً

في ان كان القتل  
 ليس واجباً

معصوم وفعل الدابة لا يصح سقطا وكذا فعلها وان كان عصمتها فقتلها  
 لعدم اختيار صحيح الا انه لا يجب القصاص لوجود المبيح وسود دفع الشرجي  
 الدية وعلم بان ان يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والجنون لان عصمتها  
 لحقها فيسقط بفعلها وعصمة الدابة حتى صابها ولا يسقط بفعلها وقد مر  
 الى الجواب عن هذا وعندنا في لا يجب الضمان في شيء اصلا لانه قتل لدفع الشر  
 كما في العاقل البالغ **باب** القود فيما دون النفس وما يمكن  
 حفظ الممانعة فقط فيقتصر قاصد اليد عمدا من المفصل اما قل هذا اقتران  
 اذا قطع من نصف الساعد اذا لم يكن حفظ الممانعة وان كانت يد اكبر مما  
 قطع كالربط ومارن الانف فان الرجل اذا قطع من المفصل يجب القصاص  
 وفي مارن الانف يجب القصاص لا في قصبة الانف لعدم امكان حفظ  
 فيها والاذن والعين اذا ضربت فذهب صفاها وبقيت اذ قتلها غير  
 قال الزهري في شرح العذري اذا قصت العين عمدا فذهب نورها ولم  
 تخسف فيها القصاص بخلاف ما لو تخسفت لتعذر الممانعة فيجعل على  
 قطن رطب ويقابل عينه بمرارة محلاة ولو قتل لا اذ لا يمكن رعاية الممانعة  
 وكل شجة تراعى فيها الممانعة كالموضحة وبان ينظر العظم والاقوى في عظم الا  
 الت فقلع قلعت نفس على هذا محمد في الزبادات وامثال اليه في الجامع الصغير  
 وبه اخذ صاحب الهداية وقال العذري يرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط  
 ما سواه وبه اخذ صاحب الهداية ويرد ان كسرت ولا بين رجل وامراه وبان  
 حر وعبد وبين عبد وبين في الطرف لان الاطراف ليس بها مسك الاموال فنفذ

في ان كان القتل  
 ليس واجباً

في ان كان القتل  
 ليس واجباً



المماثلة بالتعاقب في القيمة وقال ان في يجب القصاص الا اذا كان قطع  
 الحرف العبد فانه لا قصاص عند ايض ولا في جايعة بترت فان الجايعة  
 اذا بترت لا يجري فيها القصاص لان البتر فيها نادر والظاهر ان الثاني يفتق  
 الى الهلاك اما اذا لم يتر فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تسرع  
 بعد ينظر الى ان ينظر الحال من البتر او السريرة واللسان والذكر الا ان يقطع  
 الخشفة لان الانقياض والانساط يجري فيها فلا يرعى المماثلة وغلبت  
 ان كان القطع من الاصل يفتق وطرف العلم والذوق سواء خرب الخبي عليه  
 ان كانت يد القاطع مثلا او ناقصة باصبع او الشجعة لا يستوعب ما بين قرني  
 الشايع واستوعب ما بين قرني الشجحة اي شجرجل رجل موضحة حق  
 وجب القصاص والشجعة طولها مقل شبر مثلا ومن الشجرجل صغير استوعب  
 الشجعة ما بين قرنيه وراش الشايع عظيم لا يستوعب الشجعة ومن شبر ما بين قرنيه  
 فالشبر الذي يلحق الشجرجل اكثر ما يلحق الشايع فالشجرجل بالخيار ان شاء القتل  
 وان شاء اضر الرش ويسقط القود بعت العائل وبعض الولاء في صلحهم  
 على مال قل او جل ويجب حاله اي عند الاطلاق ولا يكون كالدنية من قبل  
 اصرم وبغضوه ولم يبق اي من الورثة حصته من الدية فان القصاص والدية هي  
 جميع الورثة عندنا خلافا للشافعي وماك في الزوجين وان صالح بالف وكيل  
 سيد عبد وحر مثلا بالصلح عن دمه ما به ينصف اي ان كان العائل حرا و  
 عبد فالحر ومولى العبد رجلا بان يصالح من ماله على الف فضل الف الف  
 على الحر والمولى نصفان ويقتل جمع بدمه وبالسكن الكفارة ان حضر ولم يبق اي يقتل

مقتضى ما بين قرني الشجرجل  
 مقتضى ما بين قرني الشجرجل  
 مقتضى ما بين قرني الشجرجل

مقتضى ما بين قرني الشجرجل

صالحة

يجمع ويكتفى بقتله ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عند نقل بالقول يجب  
 الديات للباقيين ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يفرع بين اولياء المعولين  
 فاتهم حجت فرعة قتل به ويجب الديات للباقيين وذكر في العيون ان في قوله الا  
 يقتل بهم ويقسم باقى الديات بينهم كذا في المختار وان حفر او لي واحد فله <sup>سقط</sup>  
 حتى الباقيين عندنا ولا يقطع يدان بيد وان اقر سكتا فقطعت ضمنا ديتها قال  
 الشافعي يفرع بينهما ويكون القصاص من خرجت قرعة والدرش للآخر كذا في المسقط  
 والمحيط وكثير من الكتب ولنا ان الانقطاع وقع باعتمادها بيدها على السكين  
 عند الاضرار والحل بتجزؤ فيضاف الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان حق  
 النفس الرقوع غير مجزئ وان قطع رجل يميني جليل فلهما يمينه وديه يدان  
 حضر اصرمهما وقطع فلان آخر الدية سواء قطعها على التعاقب او معا وعند الشافعي  
 ان قطعها على التعاقب يقطع بالاول منها والثاني الدرش وان قطعها معا يفرع  
 بينهما ويكون القصاص من خرجت قرعة والدرش للآخر ويقعد عبد اقر بقود لا  
 غيرتهم فيه لانه مضرة ولانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم وقال زفر بن يحيى  
 لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصان كالاقران باقتل خطاه او بالمال ومن ارى  
 رجلا عمرا فقد اخرا فانا يقتضى الاول وعلى عاقلة الدية لثاني لانه الاول  
 عمه والثاني خطاه ومن قطع يد رجل ثم قتله اذ بها في عمدين ومخلفين بره بينهما  
 وخطائين بينهما بوى وكف دية ان لم يبرأ بين هذين هن غايته مسايل لان القطع  
 اما عدا وخطاه ثم يقتل كذلك صار دية ثم ان ما ان يكون بينهما بوى او يكون  
 صار غايته فان كل واحد منهما عمرا فان برأ بينهما يقتضى بالقطع ثم بالقتل وان لم







تجب على العاقلة في الخطأ والمهر لها وان كتمها على اليد وما جرت منها او على  
 الجبانة ثم مات في عهد المثل لان هذا تفرج على القصاص ونولا يصليها  
 فيجب مهر المثل على ما بيناه ولا شيء عليها لانها اذا جمل القصاص مهر القدر فيسقط  
 بمهر المهر فيسقط اصلا وفي الخطأ رفع عن العاقلة مهرها والباقي وصية لهم فان  
 خرج عن الثلث سقط والاسقط ثلث المال اي ان كان القطع خطا برفع على  
 العاقلة تعدل مهرها ولم تملك ما ترك الميت وصية لان هذا تفرج على الدية وهي  
 تقضي مهر الالة بغير تعبد مهر المثل من جميع المال لانه وان كان خربضاً من الموت لكن  
 التفرج من الحيض الاصلية ولا يقع حق الزيادة على مهر المثل لانه محابة فيكون وصية  
 والدية تجب على العاقلة وقد صارت مهر فيسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية  
 او اكثر ولا ترجع عليهم شي لانهم كانوا يتحاور عنها بسبب جانيها فاذا صار ذلك ملكا  
 لها سقط عنهم فلا يزعمون وان كان مهر مثلها اقل من الدية يسقط عنهم قدر مهر مثلها  
 لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضاً لانه وصية لهم ثم  
 اجابت فيصح وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة  
 الى الوتي لان الوصية لاهاد لها الامن الثلث وقال ابو س ومحمد كذلك الجواب  
 فيما اذا تزوجها على اليد لان العفو عن اليد عفو عما جرت منه عند ما فاقق جوابها  
 في الفضلين وان مات المقتول لم يقطع قتل المقتول منه لانه يتبين ان الجاني كانت  
 قتل عمد وحق المقتول له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود وغنى الجاني  
 انه يسقط حقه في القصاص لانها اقدم على القطع فذا ابراه عا وراه ونحو قول  
 اما اقدم على القطع فلما منه ان حقه فيه وبعد السرقة يتبين انه في القود فلم يكن مبرا

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 المهر المثل  
 وهو ما كان عليه

هذا هو المهر المثل

هذا هو المهر المثل

عنه بدون العلم به كذا في الهداية وفيه اشكال لما مر ان صورة العقول في سقوط  
 القود فلم يكن لانها قهرت بشبهة بذلك تمسكوا في سقوطه فيما اذا عفا عن القطع  
 ثم مات عنه ولم يلتفتوا ثم الى المقدمات القابلة انه لا يكون مبرا عنه بدون  
 العلم به وصحة دية النفس من قطع قودا فري اي استوفى حقه من له القصاص  
 في الطرف فري الى النفس بغير دية النفس لاني حقه في القطع وقد قل وقال لا  
 يضمن شي لانه استوفى حقه من القطع ولا يمكن التقيد بوصف السلامة لما فيه  
 من سد باب القصاص اذا اضرار عن السرقة ليس في وسعه ورأس البدن من قطع  
 يد من عليه قود نفس فعفا عنه اي قطع ولي القتل يد القاتل ثم عفا عن القاتل  
 دية اليد لانه استوفى في غير حقه لكن لا يجب القصاص للشبهة وقال لا يضمن  
 شي لانه استوفى حقه وهذا لانه استوفى اطلاق النفس بجميع اجزاها فالتلف البعض  
 فاذا عفا فهو عا وراه هذا البعض فلا يضمن شي **باب الشهاد** في الفصل  
 واعتبار حالة القود ثبت براء للورثة لانه لا يثبت القصاص للورثة ابتداء لانه  
 يثبت بعد الموت والميت ليس من اهل تجل في الدين والدية لانه من اهل الملك في  
 الاموال كما اذا نصب شكة وتعلق بها صيد بعد موته فانه يملكه فطريق بونه فانه  
 وقاله طريق طريق الوارثة كالدين لانه عمن نفسه فيكون الملك فيه لم يملكه الملك في  
 المعوض كما في الدية ولهذا لو انقلب لا يكون للميت ويسقط بعقوب بعد الجرح قبل  
 الموت فلا يصير ادم ضمما عن الغيبة تفرج على الاصل المذكور اعلم ان اصل الورثة ينقسم  
 حضا غنقه وغنير كانه فيما يدعي الميت وعلى الميت حتى ان ادعى اصل الورثة شيئا  
 نفي لكرته على اصل وابنه حتى الجميع فلا يجناحون ابا قود الى تجرد بد الدعوى وكذا

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 المهر المثل  
 وهو ما كان عليه

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه  
 المهر المثل  
 وهو ما كان عليه

هذا هو المهر المثل







ومواري في المرقى اليه متقوم في تلك الحالة والقيمة لسيد عبد في اليه فاعقته  
 فوصل هذا عندهما وقال نحن عليه فضل ما بين قيمة مريميا الى غير مرقى وان صرت  
 انه فاعق سيدها فالت الجنيين فمات بحب قيمة حيا لادنية لان فلة بالقر  
 اتاين وقد كان في حالة الرق والخراد على محرم وفي صيد في فضل لا على خلاف  
 قاهره فضل ولا يرض من رقى مقتضيا عليه برهم فربح شاهد فضل ولا حيد  
 مسلم فمجتبى فضل لا مارهه بحسبى فاسلم فضل لما عرفت ان المعقولة الرقى **كتاب**  
**الديارات** الدية في الشرح اسم للال الذي هو بدل النفس لا تنبذ للمفقور بالمصدر  
 لانه من المفقولات الشرعية وهي الذهب الف دينار ومن العروق عشرة الاوقية درهم  
 وقال الشافعي اثني عشر الفا ومن الابل مائة وهذه في شبه العمد رابع من نبت فاض  
 ونبت لبون وصفة وجزعة وهي المخلطة وفي الخطا افاها منها ومن ابن فاض  
 الدية عند لا يكون الا من هذه الانواع الثلاثة وقال منها ومن البقر منها ما يابى  
 ومن الغنم الفا شاة ومن الحمل ما شاة كل حله ثوبان لاني عرذم هكذا جعل على اهل  
 كل مال منها وله ان هذه الاشياء مجهولة المالبة فلا يقبض بها القذير والمغذير بالابل  
 عرف بالانار المنهوق عدماها في غيرها ثم الدية المخلطة عند الشجيين خمس وعشرون  
 بنت فاض وهي التي تمت عليها حول وحسن وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها  
 حولان وحسن وعشرون صفه وهي التي تمت عليها تلك سنين وحسن وعشرون جزعة  
 وهي التي تمت عليها اربع سنين وعند محمد واثني ثلثون صفه وثلاثون جزعة  
 واربعون ثنية كلها خلفات واخلفه احكامه والنية ما دخل في السنة الثالثة  
 والتقليط مختلف فيه بين الصحابة والشافعية اذ يقول ابن مسعود ومحمد بن قيس

هذا هو الذي  
 في قوله  
 في قوله

وهو الذي

وهو الذي

والنفس التي  
 في قوله  
 في قوله

اذا يقول عمر وزيد بن ثابت والمغيرة وابن موسى ودية الخطاء عندنا عشرون  
 ابن مخاض وسوذكرت عليه حول ومن الاضفاف الاربعة المذكورة عشرون عشرون  
 وعندنا في عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض وكما انها حق رقية لانه مسلم بقا  
 لا الجنيين فان عجز عنه صام شهرين وولد ولا اطعام فيها اذ لم يرد به النفس وصح  
 يضع اصابعه بدمه لانه مسلم بقا لا الجنيين ولا لادة نصف للرقيل في ذية النفس وما دونها  
 وقال ان اخي الثلث وما دون الثلث لا ينصف كذا في البيهقي والذبيح ماله سلم  
 وقال ان اخي ذية الكتابي ثلث ذية مسلم ودية الجحشي والوثني ثلث ذية مسلم  
 ودية المسلم اثني عشر الفا كذا في الحماوي وفي النفس والنفث والذكور والحشفة والعقل  
 والسمع والذوق والسمع والبصر وان من منع اداه اكثر الحروف والحج حلفت  
 ولم تبنت وشعر الرأس الدية اي كحامة وعند مالك والشافعي يحجب الخنجر وشعر  
 الرأس حكمة العود كما في ابن ماجة في البدن اثنان وفي ادمها انضمامها وكذا في  
 اشقان العينين وفي ادمها رجمها وفي كل اصبع بدا وحمل عندها وفي مفصل  
 من اصبع فيها مفصل ثلث عشرها وفيما فيه مفصل من نصف عشرها كما في كل سن  
 لقوله عزم في كل سن من الابل فان قلت يزيد ذية الانسان كلها على ذية  
 النفس ثلثة افاها قلت نعم ولا يباس فيه لانه ثابت بالبض على خلاف القياس فكون  
 في غاية البيان فاذا لم يكن معقول المعقول فليس علينا ان يطلب له الوجه المعقول  
 ومن غفل عن هذا بقدي يخرج الوجه ولم يدرك ان موجب ذكره ان يخلط ذية السن  
 بان يكون ذية السن التي سقط ما يباها قبل ذلك انقص من ذية السن التي سقط  
 ما يباها قبله وكل عضو ذهب فذهب بغيره ذية كبد شلت وعين عميت ولا

منه

صلى الله عليه

صلى الله عليه

صلى الله عليه

ما كان

صلى الله عليه



وقد في السجاجة التي الموضحة في ما توضح العظم اي تظهر على هذا وان  
 عن ابن حنبل وقال محمد بن الاصل وهو طاهر الرواية يجب انقصاها فيما قبل الموضحة  
 يكون اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا خوف هلاك غالب فبغير غيرها  
 بمبارك ثم يتخذ صدين بغيره ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فتتحقق استنباط  
 كذا في البدانية وفي السنين ومن الاصح وفيها عظام نصف عشر الدية وفي الهامة  
 هي التي تكسر العظم عشرها والمنقلة هي التي تحول العظم بعد كسر عشرها ونصفها والآلة  
 هي التي تصل الى اتم الدماغ وهي الجبلد فيها الدماغ والحافضة هي الجراحه التي وصلت  
 الى الجوف ثلثها وفي جافية نفذت ثلثها لانها غير جافية في الجافية والحافضة هي التي  
 تحرس الجبلد اي تحمسه والدامعة هي التي تظهر الدم كالدمع في العين ولا تسيل  
 والدايمة هي التي تسيل الدم والباضعة هي التي يبضع الجبلد اي تقطعه والمسلخة  
 هي التي تلغز في اللحم والسحاق هي التي تصل الى السحاق اي بطن رقيقة بين اللحم  
 وعظم الرأس حكومت عدل اذ تدفع حكومت العدل فعال فيقوم عكسها بل لا يخلو  
 ثم معه هذه التفاوت بين العتدين من الدية هو اي ذلك القدر هو اي حكومت العدل  
 هذا ما قاله الطحاوي وبه يفتي ذك في الخيانة وقال الكرخي انه ينظر كم مقدار  
 الشجة من الموضحة فيجوز تقدير ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول  
 الكرخي اصح وفي كل اصابع يد بلاكف ومهما نصف الدية لان الكف تابع ليد فلا يورث  
 زيادتها ولا نقصانها ومع نصف الساعد نصف دية وحكومت عدل لان الساعد  
 ليست بعام وفي رواية عن ابن سنان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى المنكب و  
 اصل الفخذ من سبع لان الشارح اوجب في الورق منها نصف الدية واليد اسم ليد

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

لخارقة الى المنكب والرجل والفخذ فلا يزداد على تقدير الشرح وفي كفها اصبع  
 عشرها وان كانت اصبعان فخمسها ولا شيء في الكف وقاله ينظر الى ارش الكف و  
 والا اصبع فيكون عليه الاكثر ويضل القليل في الكثير وان كانت في الكف وقاله  
 اصابع يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء بالاجماع لان الاصابع اصل  
 ولا اكثر حكم الكل واستتعت الكف وفي اصبع رابن وعين حتى وذكره و  
 لسانه لولم يعلم العتمة بما دل على بطلان حكمه وكلامه حكومت عدل وقال  
 ان افعي بحج دية كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه العتمة فالو  
 الدية الكاملة اتفاقا ودخل ارش موضحة اذ هبت عقلم او شرايه في الدية لان  
 بفوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء فصانها اذا وجع فمات وارش موضحة  
 يجب بفوات جزء من الشر حتى لو ثبت سقط والدية بفوات كل الشر وقد نقلنا  
 بسبب واحد فدخل الجز في الجملة وقال زفر لا يدخل لان كل واحد جناية فمات  
 النفس فلا يتداخلان كسابر الجنايات وجوابه ما ذكرنا وان ذهب سعد وابن  
 او نقطة لا قالوا هذا قول ابي جرح ولبس وعن ابن عباس ان الشجة تدخل في دية  
 السمع والنطق ولا تدخل في دية البصر والقول ان ذهب عتياه بل الدية فيها  
 اي في الموضحة والعينين الدية وقاله في الموضحة القصاص وفي العينين الدية  
 ولا يقطع اصبع شل جاز وعندنا وعند زفر يقتص من القول وفي الثاني ارشها  
 واصبع قطع منفصلة الاعلى وشل ما بقي بل دية المفصل والحكومت فيما بقي ولا  
 بكسر نصف سن اسوة ببقائها بل كل دية النفس وحج الارش على من قاد سبعة  
 اي بنيت سن من قاد فعلم انه اقاد بغير حق لان موجب فساد المنبت ولم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم



حيث بنيت مكانها اخرى فانعدمت الجحمانية ولم يثبت في حوله بالاجماع فكان  
 ينبغي ان ينظر الياس في ذلك القصص الا ان في اعتبار ذلك نضيج الحق  
 فاكتمينا بالحوال لانه بنيت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم يثبت قضيا بالقصص  
 واذا ثبت بيقين انا احطلا نافية والاستبعاد كان يفرح في الاله لا في القصص  
 لثبوتها فيجب المال او قلها فردت او ردها صاحبها الى مكانها وبنيت عليها اعم  
 لان هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا  
 لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى  
 لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام  
 كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى  
 وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان  
 فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر  
 لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر  
 ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ  
 على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد  
 عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله  
 باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد  
 وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم  
 خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة  
 حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين

هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين

وقال مالك في ماله ولنا انه عم قضي بالغرق على العاقلة في سنة ان القيت ميتا و  
 اي يحجب الدابة الكاملة ان كان حيوات لان موته بسبب الضرب وغرق وديار كان  
 ميتا ماتت الام ودية الام فقط ان ماتت فالت ميتا لان موت الام لمونه سبب  
 ظاهرا فانه يحسب موتها وقال الشافعي يحجب العرق مع الدابة وديار ان ماتت فالت  
 حيوات وما يجب فيه اي في الجحيم يورث عنه ولا يورث المتكاتب لانه قال ميتا  
 ظلم ولا يورث للعاقلة بهذا الصفة وفي جنين الامة نصف عشر فحيته لو ذكر او عثر  
 لوانتي لا تفاوت في غرة الجحيم بين الذكر والانثى اذ كان حرا وتفاوت اذا  
 كان رقيقا لان دية الرقيق فحيته فما يقدر من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق ولا  
 يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العلم  
 تزيد على قيمة الجارية وقال ابو يوسف يحجب ضمان النقصان لو انقصت الام اعتبارا  
 بجحيم البهائم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنه فحق الضمان  
 على اصله وقال الشافعي فيه عشر قيمة الامة لانه حر من وجه ولا ضمان الا بغير  
 توفد بمقدارها من الاصل ولا كفارة في الجحيم خلافا للشافعي ولما استبان  
 خلقه كالنام فماتت وصحى العرق عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم تكن  
 عاقلة يجب في علمها في سنة ايضا اسقطت ميتا عمدا بدوا او قتل بلا اذن  
 وقبها وان اذن لا لعدم التعدي **باب** ما يحدث في الطريق من  
 احداث في طريق العامة كتيقا او فيرا او جرحا او دكنا الكيف المستريح والمزاج  
 جري الماء والجرح من البرج وقيل جري ما يركب في الحايطة وعن البيهقي في جرح  
 يخرج من الحايطة ليني عليه وسعد ذلك ان لم يضر بالناس انما قال هذا لانه اذا

هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين

هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين

هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين

هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين

هذا هو الاعتقاد اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم يعد الى حالها الا في بعد النبات والمنفعة والحال لان قلعت فبنيت اخرى لان الجحمانية انعدمت معي حيث لم تقف عليه منفعة ولا حرمة وقال عليه السلام كاملا لان الجحمانية وقعت موجبة له والذي بنيت لغة مبدلة من الله تعالى وفي الهداية وغيره ان ظاهرها في سن الرجل لا في سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشراك الدليل او التمسك بوجه جرح بعضه ولم يثبت اثر لروايت ابن الموجب وقال ابو موسى عليه السلام وسو كونه عدل قبل ينظر ان الانسان بكم يخرج نفسه مثل هذا الحراقة فان بعض الناس يخرج نفسه ويخذ على ذلك شهاد لان الشايق الموجب ان زال فالدم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي الدوا وفي نزوح الطحاوي فسر قول ابو موسى ان الله باجرة الطبيب والمدواة فكل هذا لا يخلو بينهما ولا يبعد جرح التبعيد وقال الشافعي يقتض في الحال كافي القصص في النفس وعمل الصبي في الجحيم خطأ وعلى عاقلة الدابة ولا كفارة فيه ولا مهران اربث ومن ضرب بطن امرأة حجب غرق فماتت دريم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين



لا يحل له لقوله عم لا يضر ولا ضرر في الاسلام وكل نقضه وكذا منعه ابتداء  
 سواء كان فيه ضرر او لم يكن لانه يفرق خاص في الحق المشترك فلا يجوز كما في  
 الملك المشتري وفي غيرنا فلا يسهل بل اذن الشراء وان لم يضر ومن عاقلة  
 دينة من مات بسقوطه اي سقوط ما احدث في طريق العانة كالو وضع حجر او  
 بئر في الطريق فلف نفسه وان تلف فيه بهيمة صحت هوان لم يأت به الامام  
 وان اذن او مات واقع في بئر طريق جوعا او غما المراد من الغم هذا الاضاف  
 من هوان البئر فلا لانه مات بعني في نفسه والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع  
 وقال ابو سن في الجوع والعطش كذلك وان مات عما يجب الضمان على المخاض  
 لانه لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما الجوع والعطش فلا يخص بالبئر وقال  
 سوناس في الوجوه كلها لان ذلك حصل له بسبب الوقوع ولولا ذلك لتناول  
 الخبز والماء ومن جحر وصغر فغضب بجره عن لانه فعل الذي ينتج  
 بفعل الثاني والامانة السخية بل ان حكم فعله قد نتج لزاما ما فعله وانما  
 الشغل بالفعل الثاني من وضع اخر كمن حمل شاة في الطريق فسقطت على  
 او دخل بحصير وقذيل او حصاة في مسجد غيره اذا كان المسجد المشرف فعلق  
 واحد منهم قذيل او وصل فيه بوارى او حصى فغضب به شخص لا يفي وان كان الذي  
 فعل ذلك من غير العشرة ضمي قالوا هذا عند وقال لا يفي في الوجهين لان  
 الغيبة لا يفتقد بشرط السلطنة وله ان يدير المسجد لاهله دون غيرهم فكان  
 فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم تعديا او مقيدا بشرط السلطنة وقيل لقرابة  
 لانها في الغرامة اذا اخطأ الطريق كما اذا التزم بالشهادة على الزنا او على غيره

لا يحل له  
 سواء كان فيه ضرر  
 الملك المشتري  
 دينة من مات  
 بئر في الطريق  
 وان اذن او مات  
 من هوان البئر  
 وقال ابو سن  
 لانه لا سبب  
 سوناس في الوجوه  
 الخبز والماء  
 بفعل الثاني  
 الشغل بالفعل  
 او دخل بحصير  
 واحد منهم  
 فعل ذلك من  
 الغيبة لا يفتقد  
 فعلهم مباحا  
 لانها في الغرامة

مصل فغضب به احد خلافهما لان سقوط منه رداء ليسه وعن محمد انه اذا لبس  
 ما ليس عادة كجوانق العنودين فسقط على انسان فملك يمينه لان هذا ليس به  
 الحبل وفي الحبل يمين او اذخله في مسجد حرمه او جلس فيه مصليا ورب طاب  
 مالي الطريق العامة وطلب نقضه سلم او ذقي من يملك نقضه كالمراهن كره  
 فانه يملك نقضه بغير رهنة وابي النضر والوصي والمكاتب والعبد التاجر فلم يفتق  
 في مرقه يملك نقضه بماضى ماله به وعاقلة النفس فلا تافى ويصح الطلب  
 بكل تقطيعهم منه طلب النقض مثل ان يقول ان حائطك يحرق او ميل فاهدمه حق  
 لا يسقط قليل شيئا او اهدمه فانه مايمل وصار شاهدا اذا كان بحضرة الشهود  
 وليس بشرط وانما ذكر فيما ذكر ليمكن من ثبانه عند محجوف كان من باب الاحتياط  
 لانهم اشد عليه فباعه وقبضه المشتري فسقط او طلب من لا يملك نقضه كالمراهن  
 والمستاجر والمودع وسكن الدار وان مال الى رجل فله الطلب ويصح تأجيله  
 وبراءة منها لان مال الى الطريق فاجله العاقبة او من طلب لانه حتى العاقبة ليس  
 ابطاله وان بني ما يلا ابتداء صني بلا طلب كما في اشراج الخباج هو اخرج الجذوع  
 من اجدار الى الطريق والبناء اليها ونحو كاليزاب حايطة فطلب نقضه من  
 احد ثم وسقط على رجل ضمن العاقلة اي عاقلة من طلب منه النقض فحق الدية لان  
 صح في المحسن كما ضمنوا ثمنها ان حواصن الله في طرهم بئر او بني حايطة لان الحاف  
 والساي في الثلبين متعقد وقالوا ضمن نصف الدية في الفصلين لان التألف في  
 نصيب من طلب منه معتبر وفي نصيب غيره هدر وفي الحفر والبناء باعتبار كونه معتقد  
 وباعتبار ملكه شركة معتقد فكان قسمين فانقسم عليها فاضفي **باب**

واما ما ذكره صاحب اليعاقبة  
 من ان الرجل يفتقر الى الشهادة  
 على الاصول فطلب حيا منه

على كونه



جناية الميمنة وعليها ضئ الركاب ما وطئت دابته وما اصاب يديها او رجلها  
او كرت او ضبطت او صدمت لابل نخت برجلها او ذنبها لان الاضرار على الوطئ  
وما يشابهه يمكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي يضمن بالنخبة البصر  
لان فعلها يضاف الى الركاب او عطبا انسان بماراث او بات في الطريق سابق  
لان سير الدابة لا يخرج عن جودت وبول فلا يمكن التفرقة او وقتها لذلك لان بعض  
الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فان وقعها لغيره ضمن لانه متعمد بالالتفاف وان  
اصاب يديها او رجلها حصاة او نواة او اذرت عبدا او محررا صغيرا ففقد عيناه او  
افسد بؤبؤا لا يضمن ويضمن بالكبيرة لان الاضرار على الاول غير ممكن بخلاف الثاني  
وضمن ابوق والعايد ما اخذه الركاب وعليه كفارة لا يعلمها وايضا جرم الركاب  
على الميراث لسابق والعايد وضمن عاقلة كل من اخرج كل واحد دابة الاخران  
اصدا ما مات ذكر المصدين مطلقا يشمل صوت الماشيين فان احكم لا يختلف  
بكونها ماشيين اما قال من اخرج اذ لو كانا عديدين هدرت الجحانة ولا شئ لا يحد  
على الاخران اجماعا كذا في الخطاوي ومما نكح اخر من كود في الفتاوى انه يهرت به ومن  
ان يقع كل واحد منهما على قفاه اذ لو وقع كلاهما على وجهه فلا شئ على واحد منهما  
وان وقع اصدما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر  
اخر من كود في الميمنة وسوان لا يكونا عامدين في الاصطدام فانها لو كانا عامدين  
فيه ضمن كل نصف الدابة للاخر وقال زفر واثافي نصف عاقلة كل واحد منهما نصف  
دابة الاخر لان هلاكه بغيره فليس لنفسه لا يضاف اليه الهلاك وفي غير يضاف  
دابة ووقع اذنها على رجل فمات وقايد قطار وضحى بغير منه رجلا الدابة وان كان

سمي  
 سمي  
 سمي

سمي

سمي  
 سمي  
 سمي

سابق ضمنا وان ضل بغير ربط على قطار بلا علم قايد رجلا ضمن عاقلة العايد  
الدابة وجعلها على عاقلة الرباط لان الرباط او قهرم في هذه العهدة وانما لا  
يكون في مال الرباط لانه دابة وليس فيه عمد ومن وسم انه خربان المال فيمنع ان يكون  
في مال الرباط فقد وسم كالا يخفى على من له ادنى دابة في هذا النوع قالوا هذا  
اذا ربط والقطار في ابي لانه يحج ما دون في القوة دلالة اذا ربط في غير  
حاله السير فالضمان يقرر على عاقلة العايد ولا يرجعون على عاقلة الرباط لانه قاد  
بغير غيره بغير ادنه لا مريحا ولا دلالة ومن رسل كلبا او طيرا وساقه فاصاب في  
قوة من في الكلب لا في الطير ولا في كلب لم يسبقه قال الصدوق الشهيد وغيره من  
شراح اجماع الصغير اذ يكونه سابقا ان يكون خلفه وذلك لان الكلب يحمل السبق  
كسائر الدواب فاضيف اليه اما الباري فلا يحمل السوق لان سابق الطائر لا يكون  
الا الطائر الا انه اضيف الى المرسل في حق حل الصيد ضرورة اياقة الاصطفا  
بالبادي والكلب ولا ضرورة في حق الضمان وعلى من ان اوجب الضمان في  
هذا كله اصطفا لاهوال الناس في الشاخي اذوا بقوله ولا دابة متقلنة اصابته  
او ملا بلا اذنها او من ضرب دابة عليها ركبا ونختها او ضربت يديها اخر او  
نقرت فصد منه فقتله ضمن هو لا الركاب وقال ابو يوسف ان الضمان على الركاب والناض  
نصفين وهذا اذا نختها بغير اذن الركاب اما اذا نختها باذنه فلا ضمان لانه امر  
يكلفه اذ النض في معنى السوق فانقل الى الركاب فلا يضمن النخبة كما اذا نخى الركاب  
فنفخت وفي ففاد عين شاة القصاب لا تضمنها لان مقتصر من الشاة التي لم يعمد  
فيها الا للنقصان وفي عين بقرة الجزار وجزوه والحمار والبغل والنرس برابعية

سمي

سمي

سمي

سمي  
 سمي  
 سمي

سمي



لانه انما يمكن اقامة العمل بها باربعة اعيان عنها المستعمل لها فصار  
 كل واحد من اعيان الاربعة فيجب الربح بقوات اموالها وقال الشافعي فيجب ان ينفصل  
 في الشاة قلنا في شاة القصاب المقصود الهم فقط **باب** جناية الرقيق  
 وعليه ان جنى عبد خطا دفعه سيده بما اى بالجناية ويملكه وليها او فراه بارشها  
 حاله وقال الشافعي جناية في رقبته يباح فيها الا ان يقتضى الموتى الرقش ولبان  
 الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق والمسئلة فخلعت بين الصحابة وان فراه جنى  
 فهو كالاولى لانه اذا جرى ظهر عن الاولى فصار الاولى كان لم يكن فيجب بالنجاسة  
 الدفع او العزاء وان جنى جانيين دفعه بهما الى وليهما بقسمته بنسبة قيمتهما او فراه  
 بارشهما فان وهبه او باعه او عتقه او رقبه او استولها الى الامة لجانية ولم يعلم  
 من الاول من قيمته ومن الرقش وان علم بها عزم الرقش لانه في الاول في دفعه  
 فيضمنه في حقه في اقلها ولا يصير بخيار العزاء لانه لا اختيار بدون العلم وفي  
 صار بخيار الامة الهبة وسابرا ذكر غيبه من الدفع فالاقدم عليه اختياره من الاخر  
 كالوفاق عتقه بقل زبد او رميه او شجرة ففعل ما اخرم الرقش في هذه الصور لانه  
 صار بخيار العزاء حيثما عتقه على تقدير وجود الجناية كما اذا قال لها اذا مرضت فانت  
 طالق ثلثا فمرضت فطلعت ومات في ذلك المرض يصير قارا لانه يصير مطلقا بعد  
 المرض وقال زفر لا يصير بخيار الامة وقت تكلمه بالجناية ولا علم بوجوده وبعد  
 الجناية لم يوجد منه فعل يصير به بخياره وان قطع عبد يد حره او دفع اليه فاق  
 فزري فالعبد صحيح بها لانه لما عتقه دل على ان قصده تصحيحه للصحة اذ لا صحة له  
 الاوان يكون صحيحا للجناية وما جرت منها وان لم يعتقه برده على صاحبه

فيقتل او يعق لانه لما سري يتبين ان المال غير واجب وان الواجب هو العود فكما  
 الصلح باطلا فيرد ويقال للاولياء اقلوه او عتقوه وان جنى ما دون مديون  
 خطاه فاعتقه سيده بلا علم بها عزم لرب الدين الاول من قيمته ومن دينه ولو لم  
 الاقل منها ومن الرقش لانه الف حفاين كل واحد منها مضمون بكل القيمة على الاول  
 الدفع للاولياء والبيع للغيراء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحافين ايضا  
 الرقبة الواحدة بان يدفع الى ولي الجانية ثم يباع للغيراء فيضمنها بالاقلاف وان  
 ولدت ما دونه بعد مديونية ولد ايباع معها لدينا ولا يدفع منها لجانيها والرق  
 ان الدين وصف حكمي فيها واجب في رقبته متعلق برقبته استيفاء فيسري الى الولد  
 كولد الرهونة بخلاف الجناية لانه وجوب الدفع في حقه الموتى لا في حقهها او اقلها  
 اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرانية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية  
 وان قل عبد خطاه وفي حره ثم ان سيده اعتقه فلا يفي الحق عليه معناه اذا قال  
 في عبد ان مولاه اعتقه فقتل العبد خطاه شخصا ذلك الرجل وفي جانيه فلا شيء  
 له لانه لما عزم ان مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وابراة العبد والموتى  
 الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة وان قال قتلته اذ اريد قبل عتقه خطاه  
 وقال زيد بل بعد صدق الاول لانه منكر النكاح لما انه اسند الى طاعة معروفة  
 منافية للنكاح اذ الكلام فيما اذا عرف رقه والوجوب في جناية العبد على الموتى  
 دفعا وعزاء واما قلنا انه منكر النكاح لانه لو ثبت ما ادعى عليه باقراره لوجب  
 النكاح عليه اذ بذلك القدر لا يكون منكر النكاح المتوقفة عليه بل لانه اذا  
 ثبت عليه وانما يجيب الاداء على العاقلة بطريق التحمل عند حق اذ لم يوجد له عاقلة

صلح البيع  
 فيمنع من ان يبيع  
 وفي المقتول لا العكس ولا خلاف  
 في جناية المقتول على جانيه  
 فان صورته مستمرة



يتوزع عليه ومعنى تصديقه سقوط النمان عنه لا بثبوتها على المولى لان قوله لا  
 يكون حجة على المولى وان قال قطعت يدها قبل اعاقها وقالت بل بعد  
 وكذا اخذ منها اي اعتق امة ثم قال قطعا قطعت يديها واخذت منك هذا  
 المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعد فالقول قولها استحضاراً وهذا عندنا وعند  
 محمد القول قوله وهو القياس لانه ينكر النمان باسناد الفعل لا بالمتهم منه  
 للنمان الا اذا كان في الماخوف منها شيئاً قايماً بعينه فان القول فيه قولها  
 لانه اقر بربها حيث اعترف بالتقدم لها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول  
 للمكر فهو باردة عليها ولما انه اقر بسبب النمان ثم ادعى ما يبره فلا يكون  
 القول له لانه ما اسند الى حالة منافقة للنمان لانه يفسد يدها وقطعها في  
 مديونة لا في اجماع والغلة اي اذا قال جامعها قبل الاعتاق واخذت  
 الغلة قبل لا يكون القول قولها لان وطى المولى حتم المديونة لا بوجوب العقر  
 وكذا اخذ من غلتها وان كانت مديونة لا بوجوب النمان عليه فحصل الاسناد الى  
 حالة معهودة منافقة للنمان واقبل وانظر الظاهر كونهما في حالة الرق منظورة  
 اذا فرق بين اخذ المال واخذ الغلة بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق دون  
 الاول بحكم ظاهر وان امر عبد محجور او صبي صبيبا بقفل رجل فقتله والدية  
 على عاقلة القاتل لان الصبي هو المباشر للقتل وعمه وضفائه سوا فيجب على  
 عاقلة ورجموا على العبد بعد عتقه لانه وقع الصبي في هذه الوطية وعدم  
 الاعتبار قبل العتق كان لحق المولى وقد زال نقصان اهليته لا على الصبي لانه قاصر  
 الاهلية وان كان ما مور العبد مثله دفع السيد القاتل او فداه في الخطاري

هذا القول  
 في المديونة  
 لا في اجماع

هذا القول  
 في المديونة  
 لا في اجماع

هذا القول  
 في المديونة  
 لا في اجماع

ان امر عبد محجور عبد محجوراً بقتل رجل في الخطاء دفع القاتل سيد او فداه  
 بلا رجوع في الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه عبادة لجامع الصغير وليس على  
 الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الليث في شرحه يعني لا شئ عليه في  
 المال ولا يحجب عليه بعد العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزيادات فمن وسم انه  
 قال ويجبان يرجع بعد العتق اذ لا رواية لذلك فقد وهم وانما يجب الرجوع  
 عليه بعد العتق لانه لما امره باقتل حتى قتله صار غاصباً ويرجع هذا الغصب الى  
 القول فصار كالاقتران منه بالغصب فلا يوافق به الا بعد العتق هكذا نقل الفقيه  
 ابو الليث عن الزيادات بالاقول من ميمية ومن الردية لانه القيمة اذا كانت اقل من  
 العتد فالقول غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في  
 العمد ان كان العمد القاتل صغيراً لان عدم الصغير كخطاء وان كان كبيراً القاص  
 وان قتل قتيلاً حربياً لكل وبيان فحفا احد وليس كل منهما دفع نصفه  
 الى الآخر بل اوفرى بديه لانه لما عفا احد ولي كل منهما سقط العصاص و  
 انقلب الا وقد سقط نصيب العافين وهو النصف وبقي النصف فاما ان  
 يدفع نصفه والدية الواحدة وان قتل احد ماعداً والآخر خطاء وعفا احد  
 العمد مدي بديه لولي الخطاء وبصفا لاصولي العمد ودفع اليهم في قسم بل لا  
 عداً عند لان ولي الخطاء يدعيان الكل واحد ولي العمد يدعي النصف فمهما  
 هذا بالكل وذلك بالنصف واصله الركة المستغرة بالديون وارباعاً ما  
 عند ما ثلثة ارباع لولي الخطاء وربعه لولي العمد وانما قال منازعة لانه  
 سلم النصف لولي الخطاء بل منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف

منازعة على الخطاء  
 منازعة على النصف

وهذا القول  
 في المديونة  
 لا في اجماع



فتتصف فلان اقسام ارباعا وان قل عبدا قريبا عفا واحدا بطل كلة اي  
قل عبدا رجلين قريبا لها فعفا احدهما بطل الكل وهذا عند وقال يدفع  
الذي عفا نصف نصيبه الى الاخر ونفذه بربع الدية **فصل** دية العبد  
قيمة فلان بلغت هي دية الحر وقيمة الدية الحر بنقص من كل عشرة اظهار لا تحاط  
رقة الدقيق على الحر وتعين عشرة بالن عبد الله بن شعوب رضو وقال ابو س  
وانا نفي يجب قيمة بالغه بالعت وفي الغصب قيمة ما كانت هذا بالاجماع  
لان المعبر في الغصب المالة لا الادمية وما قدر من دية الحر قدر من قيمة اي  
قيمة العبد ففي بن نصف قيمة عند قطع بن عمر فاعتق فبني ابيد ان ورثة  
سيد فقط اي ان كان وارث المعتق السيد فقط استوفى القوي خلافه  
لان سب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار طالع المحرم والوارثه بالولاية  
على اعتبار طالع الموت فنزل اختلاف السب منزلة اختلاف المصحح فيما لا يثبت  
او فيما يحتاج فيه ولهما انما يتقنا بثبوت الولاية للموت فيستوفيه وهذا لان  
المقتول معلوم والحكم متخذ لا معتبر باختلاف السبب الحكم لا يختلف والآلة  
اي ان لم يكن الوارث السيد فقط بل يكون له وارث اخر لا يباد بالانفاق لانه  
ان اعتبر طالع الجرح فالمصحح السيد فقط وان اعتبر طالع الموت فالورثة فيجوز  
الاغتياه فيعتذر فلا يجب على وجه يتوفى وان اعتق احد عبديه فتجافوا بين  
احدا اي قال لعبد احد كاحرم ثجاءم دفعة فبنيق السيدان المراد باحدهما هذا  
المعبر فارشها لتبدي لما عرف ان البيان اظهار من وجهه واستاء من وجهه وبطلت  
بقي محلا لاثنا فاعتبر استاء فكانه اعتق وقت البيان فان قلها رجل امان

مكرر  
مكرر

مكرر  
مكرر

قلها رجل واحد في وقت واحد معا يجب دية حر وقيمة عبد لانهما بعد الموت  
لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهارا واحضا فيكون الكل نصفين بين الموتي والورثة  
لعدم الولاية وان اختلفت قيمتهما يجب نصفين قيمة كل واحد منهما ودية حر وان  
قل كلا رجلين فقيمة العبد بن لانهما لم يسع نقبل واحدهما حر وكل منهما يتك  
ذلك وفي فقاء عني عبد دفعه سيد واخذ قيمة او امسكه بلا اذن النقصان  
وقال لا يجزى بين الدفع والتمسك مع اخذ النقصان وقال الشافعي فقيمة العبد  
امسك الجثة العيا هو يحمل النقصان في مقابلة الغايت ففي الباقي على ملكه كما اذا  
فقاء احد عينيه ولهما ان المالة معتبرة في حق الاطراف وانما سقط في حق الذات  
فقط وحكم الاموال ما ذكر كما في الخرق الفاضل له المالة وان كانت معتبرة  
فالآدمية غير ممددة والعمل بالبين اوجب ذكر **فصل** ان يخفى مدبرا  
او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش او لا يخفى او في الجناية في اكثر  
الارش ولا يمنع من الموت في اكثر من العيين وقيمتها تقوم مقامها وان خفي اخرى  
شارك وفي الثانية وفي الاول في قيمة دفعت اليه بقضاء اذ ليس في ضمانية  
الاقيمة وامن ولا شيء على الموتى لانه يجبور على الدفع وابتع السيد او في  
الاولى ان دفعت بلا قضاء هذا عند وقال لا شيء على الموتى لانه حين دفع  
يكن للجناية الثانية من جرة وقد دفع كل الحق الى سخته وصار كما اذا دفع  
بالعزاء وله ان الثانية مقارنة للاولى من هبة ولهم ان يشارك وفي الاولى  
فالموتى جان بدفع حتى وفي الثانية طوعا وفي الاولى ضام بقصصة  
ظلمة فخير ومن غضب عبدا قطع سيد بن فريضي قيمة اقطع فان قطعه

مكرر  
مكرر

مكرر

مكرر

مكرر

مكرر

مكرر



في يد عاصبه فري في يد اي في يد العاصب لم ينفذ والفرق ان العاصب قاطع  
 للسرية لانه سبب الملك كالبسج فيصير كانه هلك بافة سماوية فيجب عليه  
 ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السرية مضافة الى ابدانية فصار  
 المولى ملتقا فيصير مسترد فكيف وانه ابقى عليه وسواشرا فيبر العاصب  
 عن النعمان وضمن عبد محجور غضب مثله فمات معه لان المحجور مؤاخذ بافاله  
 كان العاصب ظاهرا ساع فيه وان لم يكن ظاهرا بل اقر به ان يؤاخذ بالفعل  
 بل يؤاخذ بعد العتق وان جنى مدبر عند عاصبه ثم عند سببه او عكس هي قيمة  
 لها ورجع بنصفها على العاصب ودفع الى القول اي الى وفي الجناية الاولى  
 دون الثانية لان حقه لم يجب الا المرام قايم فلم يجب ثم في الاولى رجع  
 به على العاصب وفي الثانية لا هذا عندنا وقال محمد بن فضال القيمة التي ترجع  
 على العاصب تلم للمولى ولا يدفع الى وفي الجناية الاولى لانه عوض ما اذن بآ  
 الجناية الاولى فلا يدفع اليه لئلا يحقق البدل والبدل في ملك شخص واحد ولها  
 ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يترجم احد وانما انقص باعتبار  
 مراعاة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا باذن منه ليمتقه  
 فاذا اخذ منه يرجع به المولى على العاصب لانه اخذ منه بسبب كان على العاصب ولا  
 يرجع به في صورة العكس لان الجناية الاولى كانت في يد المالك والحق في  
 كالدبر لكن السيد يدفع الف وفي المدبر اي الجواب في العبد كالجواب في  
 المدبر في جميع ما ذكر الا ان ههنا يدفع المولى العبد وفي الاول يدفع القيمة مدبر  
 غضب من جنى في كل مرة حتى سببه لها ورجع بقيمة على العاصب

من  
 من

نصفها الى الاول ورجع به اي غضب مدبرا فحجى عند ثم رقة على المولى ثم غضبه  
 ثم جنى عن مرة اخرى فعلى المولى قيمته منها نصفين لانه منع رقة واحدة بالبدل  
 فيجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع تلك القيمة على العاصب لان الجنايتين كانتا في يد  
 فيدفع نصفها الى الاول ويرجع به على العاصب ثم قبل هن المسئلة على الاختلاف  
 وقيل على الاتفاق والفرق لمدان في الاولى الذي يرجع به عوض ما سلم لوى  
 الجناية الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا بتكرار العتق  
 اما في هن المسئلة يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية لمحضومها في العاصب  
 فلا يؤدى الى ما ذكر ومن غضب جتيا حرامات معه محادة او محجى لم يصح وان  
 مات بصاعقا ومن جنى ضمة عاقلته الدية والقياس ان لا يضمن في الوكيلين  
 وهو قول زفر وان افق الى العاصب في الحر لا يتحقق وجه الحسن انه لا  
 يضمن بالعصبة ولكن يضمن بالانكلاف وهذا انكلاف تسببيا لانه فله اني  
 مكان الصواعق او الخبثات وهذا الى الصواعق والخبثات لا يكون في كل مكان  
 بخلاف الموت فجاءه او محجى لان ذلك لا يختلف باختلاف الاكس حتى لو  
 فله الى موضع تغلب فيه الحية والارض بفعل انه يضمن يجب الدية على العاقل  
 كونه فلا تسببيا كذا في المدانية كما في جتيا او مع عبد الابداع يتعدى الى  
 مفعولين والفعل المحمول اسند الى المفعول الاول وهو يصح فقله وان  
 ما لا بد ابداع ضمة وان ائلف بعد لا الودعة ان كان عبدا ضمنه بالقيمة وان  
 كان مالا لا يضمنه عندهما ويضمن عند الجاني وان ائلف لانه ائلف مالا معصوما  
 ولا يبيح ويحرم غير العبد معصوم حتى السيد وقد فوته حيث وصفت في البقي

على العبد



واما العبد فضمة لحمة اذ هو متعلق على اصل الحرية في حق الدم **باب**  
 القسامة قال في البداية هي في اللغة بمعنى القسم وهو ايمان مطلقا وفي عرف  
 الشرع ايمان بالله عز وجل بسبب مخصوص وعنه مخصوص على شخص مخصوص  
 وسواله على وجه مخصوص سياتي بيانه ميت به جرح او ان ضرب او  
 حرق او خربج دم من اذنه او عينه وجرح في حمة او اكره طلع مخون صلبهم  
 بخارم الوتي بالله ما فعلناه ولا علمنا قلة لا الوتي ثم قضى على اهلها بدنية و  
 نجعل عنهم عاقلة ثم ولما قلنا هكذا لانه ذكر في المبوط ان في ظاهر الرواية القسامة  
 على اهل الحلة والدية على عاقلة وقال ان افعى اذا كان هناك لو ان اسفلت  
 فمات يمينا ونقض له بالدية على المدعي عليه لو كان ظنهم على القتل خطا وان  
 كان على القتل عدا فنه قولان في قول القصاص وهو قول مالك وفي قول الدية  
 وان كل المدعون غائبين يحلف المدعي عليهم فلا حلف برون وان نكلوا فان كان  
 المدعي عليه واحد يقتض في قول وجب الدية في قول وان كانوا اكثر ففي قول  
 يقتض من جميعهم وفي قول يقتض من واحد بقرعة في خربج وباختيار الوتي في  
 اخر ويضمن الباقي الدية واللوث وجوده بوجوب سبب غلبة الظن ان الامر كما  
 يقول المدعي مثل ان يوجد بقرع القتل رجل مسلط الدم او ابر رجل يترك  
 يد به كالضارب فلما ادنا منه وجد بقرع فقتل او جأت شهادات متفرقة من  
 رجال ونساء وبيان او شهد عول واحد ان هذا قتله او هو لا قتله او يوجد  
 قتل بين جماعة ثم اعلاه ولا يخلطهم عنهم او يرضل جماعة بيتا فلا يتفرقون  
 الا وقل بينهم او يرضل رجلان بيتا ثم وجد احدهما قتيلا والاخر خارجا وان لم

مهر

مهر

مهر

مهر

مهر

اعني هذا على قوله ونصفه  
 مع راسه لا يميل فالتد  
 وادى وليه القتل  
 اهلها او بعضهم

يوجد لوث على التفسير الذي تم فقوله مثل قولنا فالاختلاف في صنفين  
 احدهما ان المدعي لا يحلف عندنا وعند يحلف والتاني في براءة اهل الحلة  
 باليمين كذا في الحقايق فان لم يكن فيها اي لم يوجد مخون في الحمة كره الحلف عليهم  
 الى ان يتم ومن نكل منهم جسد حتى يحلف هو كذا في دعوى القتل العمد لما في الخطا  
 فيقضي بالدية على عاقلة ثم ولا يجوزون ذكر في الحائنة وان ادعى على واحد  
 غيرهم سقط القامة عنهم ولا قامة على صبي ومجنون وامراه وعبد والقسامة  
 ولاديه في ميت لا اثر به او خربج دم من فم او دبه او ذكرى لى الدم يخرج  
 من هذه المواضع بلا فعل من احد بخلاف الالة والعيان وماتم ظفرك الكبير  
 اي وجد سقط تام الخلق به اثر القرب فهو كالكبير وفي قتل وجن على لية  
 يسوقها رجل ضمن عاقلة دينة لاهل الحلة وكذا لو اقادها او ركبا فان اضمحوا  
 ضمنوا اي سابق والعايد والراكب وفي خبنة بين قريتين عليها قتل على اثرها  
 كمن اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب  
 على واحد منهما ذكر في النقة وان وجد في دار رجل فعليه القامة ويدي عاقلة ان  
 ثبت اهاله بالحق وعاقلة وشرطان وجد في دار نفسه هذا عندنا وعندنا  
 سيقول زفر لا شيء فيه لان الدار في بن حابس وجد الجرح فيجمل كانه قتل نفسه  
 فيكون هو راو له ان القامة لما تجب بناء على ظهور القتل وكذا لا يرضل في الدية  
 من مات قبل ذلك وطال ظهور القتل الدار للورثة فوجب على عاقلة لا يرضل  
 اما يتجملون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة  
 لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى منه ديونته ويؤن وصاياه

مهر

مهر

مهر



يختلف الوارث فيه وهو نظير الضيق والمعنوم اذا قل اياه تجب الدية على عاقلة ويكون ميراثه وان وجد احد ما قبله في نيت بل مات ضمن الاخرية عبد الجي س لان الظاهر ان الانسان لا يقبل نفسه خلافا لما هو يقول بخيل انه قتل نفسه والقائه على اهل الحظوة دون السكان والمشتري فان باع كلهم فعلى المشتري هذا عند الجي س ومحمد لان الضرر البقعة على اهل الحظوة وقال ابو يوسف عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالكنى والمشتري واهل الحظوة سواء في التدبير وقيل ابو جريح هذا على شاهد بالكوفة ان وجد في اربعين قومة لبعض اكثر من على الرؤس لان صاحب القليل اكثر سواد في الحظوة وانقصير وان بيعت ولم يقبض فعلى عاقلة البائع وفي البيع خيار على عاقلة ذي اليد وقال ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء كان الخيار للبائع والمشتري وفي الملك على من فيه وفي مسجد حلة على اهلها وبين القوتين على اقربهما هذا اذا كان في قلاة من الارض لا ملك له حد ولا فعلى صاحب الملك ذكره في البدائع وذكره في شرط اخر وقد مر فيما سبق وهو ان هذا اذا كان بحيث يسمع الصوت وفي سوق ملوك على المالك هذا عند الجي س وعن ابن سنان على السكان وفي غير ملوك وانما ساع الاغظم لا بد من هذا الفيد المذكور في التدبير وغيره لانه اذا كان في شارع الحلة يكون على اهلها حال في النافع وفي مسجد حلة على اهلها كما لو وجد في شارع الحلة وفي البدائع وكذا في طريق الحلة الا ان الظاهر ان البدائع حيث قال ومنها اي من شرط وجوب النسابة والديتان يكون الموضع

الظاهر ان قوله ان يكون الميراث في نيت بل مات ضمن الاخرية قوله الا ان الظاهر من البدائع

في البيع على عاقلة ذي اليد وقال ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء كان الخيار للبائع والمشتري وفي الملك على من فيه وفي مسجد حلة على اهلها وبين القوتين على اقربهما هذا اذا كان في قلاة من الارض لا ملك له حد ولا فعلى صاحب الملك ذكره في البدائع وذكره في شرط اخر وقد مر فيما سبق وهو ان هذا اذا كان بحيث يسمع الصوت وفي سوق ملوك على المالك هذا عند الجي س وعن ابن سنان على السكان وفي غير ملوك وانما ساع الاغظم لا بد من هذا الفيد المذكور في التدبير وغيره لانه اذا كان في شارع الحلة يكون على اهلها حال في النافع وفي مسجد حلة على اهلها كما لو وجد في شارع الحلة وفي البدائع وكذا في طريق الحلة الا ان الظاهر ان البدائع حيث قال ومنها اي من شرط وجوب النسابة والديتان يكون الموضع

الذي وجد فيه الفيل ملكا لحد او في بياضه يخصه وان كان في ارض غيره لا يخصه وهو ان يكون النصف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لخاصة مخصوص لا يجب النسابة والدية ان يكون المراد من طريق الحلة ما هو لخاصة اهلها واستحب وعلى قول ابن سنان الدية والقائه على اهل السجى والجميع لانفسه والدية على بيت المال وفي قومة النصف بالسيف واجلو اي اكتشفوا عن قتل اهل الحلة الا ان يدعي الوقي على القوم او على معين منهم وان وجد في برية غير مملوكة ولا عامان بقرها او ما يرعى فمذنب هذا اذا لم يكن النهر صغيرا بحيث يستحب به الشفعة وذكر في صحيح الاسلام ان النهر العظيم اذا كان موضع ابتعاث ماله في دار الاسلام يجب الدية في نيت المال لانه في ارض المسلمين بخلاف ما اذا كان موضع ابتعاثه في دار الحرب لانه يحتمل ان يكون قتل اهل الحرب ومختلف قل قتل من طرف من هنا يتبين ما فيما تقدم من قوله ومن نكل منهم حتى يحلف من الحاقه الى التفصيل بالله ما قلت ولا تعرف له قائل غير زيد وبطل شهادة بعض اهل الحلة تفصيل او واحد منهم ومن جرح في حق فقتل فبيع فافترش حتى مات فالقائه والدية على النجى وفي قتل فرقة امرأة كره الخلف عليها ويرى عاقلة اهلها عند ما وعدت النسابة على العاقلة لانها على اهل الضرر والمرأة ليست فيها وان القائه للنجى وثمة العقل من المرأة منقضة **كتاب المعاقلة** هو جمع معقلة بالضم وتسمى عقلا لانهما تعقل الدماء من ان تسفك اي تسفك هي دية وجبت اعطيت به وعقلت عن العقاب اي ادبت عنه ماله من الدية وهي اهل الديوان اي الجي س كتب اسمهم في الديوان لمن هو منهم وغدا في اهل العشرة لانه كان كذلك على

الظاهر ان قوله ان يكون الميراث في نيت بل مات ضمن الاخرية قوله الا ان الظاهر من البدائع

في البيع على عاقلة ذي اليد وقال ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء كان الخيار للبائع والمشتري وفي الملك على من فيه وفي مسجد حلة على اهلها وبين القوتين على اقربهما هذا اذا كان في قلاة من الارض لا ملك له حد ولا فعلى صاحب الملك ذكره في البدائع وذكره في شرط اخر وقد مر فيما سبق وهو ان هذا اذا كان بحيث يسمع الصوت وفي سوق ملوك على المالك هذا عند الجي س وعن ابن سنان على السكان وفي غير ملوك وانما ساع الاغظم لا بد من هذا الفيد المذكور في التدبير وغيره لانه اذا كان في شارع الحلة يكون على اهلها حال في النافع وفي مسجد حلة على اهلها كما لو وجد في شارع الحلة وفي البدائع وكذا في طريق الحلة الا ان الظاهر ان البدائع حيث قال ومنها اي من شرط وجوب النسابة والديتان يكون الموضع

نفس العقل على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل



رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعد ولذا ان عمر بن الخطاب لما دونه الدواوين جعل العقل  
 على اهل الديوان وكان ذلك بحضر من الصحابة رضي الله عنهم كبرهم وليس ذلك نسخ  
 بل هو ترميم معنى لان العقل كان على اهل النضر وقد كانت باقوا في القرابة والحلف  
 والولاء والعد وهو ان بعد رجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه قد صارت بالديوان  
 فجلسها على اهل ابناء المعق ولما ذاقوا لو كان قوم يتامرون باخر في مخالفتهم  
 اهل الحرفة وان كان بالحلف فاهله وتوفد من عطائهم في ثلث سنين وكذا ما  
 يجب على القاتل عدا بان قل الدابة يؤخذ في ثلث سنين وعمل في هذا  
 مالا وان خرجت لاقل منها او اكثر يؤخذ منه الى ان اعطيت عطائا لثلاث سنين  
 بعد القضاء بالدين في سنة واحدة مثلا او في اربع سنين وصية على من لم يمت  
 من اهل الديوان يؤخذ من كل في ثلث سنين ثلثة دراهم واربعة فقط في كل سنة  
 درهم او مع ثلث نص على ذلك محمد بن ابي نعيم قال هذا لان رواية الهذلي  
 انه لا يزيد الواحد على اربعة دراهم في ثلث سنين وعمل في هذا على كل اهل نصف  
 دينار وان لم يتسع الخبز فتم اليه اقرب الاضداد نسبة الاقرب فالاقرب في العصابة  
 والقاتل كما قدم وعمل في هذا على القاتل ثلثي وللمعق في سيد وفي  
 المولات مولاه وصية وبطل العاقلة ما يجب بنصف العقل وقد ارضى من هذا  
 لا ما يجب بصلح او اقرار لم يصدق العاقلة او عمل سقط فوره بشهادة اربعة  
 عدل ولا بضاعة عبدا وعد وما دون ارضى من صحة بل الجاني خلافا لثاني  
**كتاب الوصايا** الوصية والامضاء طلب الشيء من غير ليعمله على غيب  
 في حوته او بعد مائة وفي الشرع اختص هذا الصنع بما بعد الموت كالوكالة بما

من اهل الديوان  
 يؤخذ من كل في ثلث سنين

عدل ولا بضاعة

من قال بغير ما في النسخ  
 من قال بغير ما في النسخ  
 من قال بغير ما في النسخ

كذا في مبسوط خاهر زاده هي تلك مضاف الى ما بعد الموت عينها كان او منقعة  
 ونوبت باقل من الثلث عند غنى ورثة او استغناهم بحضهم هذا اذا لم يكن عليه حق  
 مستحق لله تعالى وان كان عليه حتى مستحق لله تعالى كالزكاة والصوم والحج والصلاة  
 التي فرض فيها منى واصمة كذا في البيان كثرها بلا حد ما اي ان لم يكن واحد في الوصية  
 الاستغناء فترك الوصية افضل وصحت المحل وبيان ولدت لاقل من مائة وهي سنة  
 اشهر لان ولدت لاقل مائة والفرق وافق من وقتها اي من وقت الوصية كذا في  
 المداينة وفي النهاية من مائة من مائة من وقت الوصية من غير تفصيل وفي  
 النكاح ما يدل على انه من القول ان كان له ومن الثاني ان كان به ومن الثالث  
 اي تصح الوصية والاستثناء في وصية بانه لا يحملها لان كل ما يقع افراده بالعقد  
 يصح استثناءه منه وقد مر ان الوصية بالحل صحيح فصح استثناءه منها ومن العلم  
 للذي وعكسه ان قال للذي اخر از اعوان في فاته لا يجوز الوصية له وبالثلث  
 لا يجزى لا اكثر منه ولا وارثه وقاله مباشرة اخر زب عن القاتل تسببا  
 ان افعى يجوز الوصية للقاتل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم انه قتل الى  
 الابا جازة ورثة لقوله عدم لا وصية لوارث الا ان يحجزها الورثة ذكهم في  
 ابدان يعني عند وجود وارث اخر على ما فهم من اخر الحديث فلا ينكح هذا بما  
 اذا اوصى لزوجته او وصت لزوجها ولم يكن هناك وارث اخر فانه بطل الوصية  
 في هذه الصور ولم يتحقق البيان من الورثة والمسئلة مذكون في كتاب  
 القضاء من غير ابي العباس خلافا لابي سن في الخبر ولا في خلافا لثاني  
 ومكاتب وان تركت وفاء وقدم الدين عليها وتقبل بعد موته وبطل قبولها

من قال بغير ما في النسخ

من قال بغير ما في النسخ

من قال بغير ما في النسخ



في صوته وبه اي بالبول يلك وقال زفر وان افعي يلك بدون المتبول الا اذا  
 مات موصيه ثم هو اي الموصي له بلا قول فانه في يلك بلا قول وهذا اخصان  
 قوله فهو لورثة الموصي له فويج على المستغنى المحذوف وله ان يرجع عنها بقول  
 صريح او فعل يقطع حق المالك عما غصب اي بفعل يقطع غنل ذلك الفعل من الغالب  
 حق المالك على الموصوب وقد مر بيان ذلك الفعل في كتاب الغصب او بغير عطف  
 على يقطع في الموصي به ما يمنع من الابدان كلب السوقي يسبي والبناء او تصرف  
 ملكه كالبيع والهبة لا بفعل قويا وصي به ولا ينجحها وقال ابو بن المحي جرح  
 وبطل هبة المريض ووصيته لمن تكلمها بعدها اي وهب المريض لامرأة شيئا  
 او وصي لها بشي ثم تزوجها ثم مات تبطل الهبة والوصية لان الوصية لحيات جلالته  
 وهي بعد وارثتها واما الهبة فمن وان كانت منجزة لكنها كالمضافة الى الموت  
 لان حكمها يتقرر عند الاثر اي انها تبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين يعتبر  
 من الثلث بخلاف الاقرار فانه اذا اقر لها ثم تزوجها يصح لانها عند الاقرار  
 اجنبية ثم ان ما ذكره على تقدير وجود وارث آخر على ما عرفت فيما تقدم كاقول ان اقرار  
 المريض ووصيته وهبته لابنه كافرا او عبدا ان اسلم او اعتق بعد ذلك لها الاثر  
 فلا بد البتة فالبتة وقت الاقرار فاعتبر في ابراث ثمة الاثبات واما الهبة والوصية  
 فلما تم وهبته فمعد ومغلوب واشل وسلوك من كل حال ان طال مدته ولم يمت  
 موته والا فني ثلثه وان اجمع الوصايا قدم الرضى ان ضاق عنها ثلث المال وان  
 قوة قدم ما قدم اي ما قدمه الموصي قال في البتين كفاة القتل والظهار واليمين مؤثرة  
 على صدقة الفطر لانه عرف وجوبها بالكتاب دون صدقة الفطر وصدقة الفطر على

اي ورثته

جرح

جرح

جرح

في قوله  
 على صدقة الفطر  
 لانه عرف  
 وجوبها  
 بالكتاب  
 دون صدقة  
 الفطر

على الاضحية للاتفاق على وجوبها دون الاضحية **باب الوصية بالثلث**  
 في وصية ثلث ماله لزيد ومثله لآخر ولم يجزوا ينصف ثلث بينهما وثلث له  
 وسكن لآخر ثلث وثلث له وكله لآخر ينصف وقال ابو جرح قال ابو جرح اني  
 باكثر من الثلث اذ لم يجز الورثة قد وقع باطلا فكانه اوصى بالثلث لكل واحد  
 الثلث بينهما وقال انما يبطل الزاين على الثلث لعني ان الموصي باخذ من الثلث بحصة  
 ذلك الزاين اذ لا موجب لبطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والكل ثلثه  
 صارت اربعة فيقسم الثلث بين استتمام وهذا معنى على اصل مختلف فيه وهو ما ذكره  
 بقوله ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث عند المراد بالضرب المخطئ بالدين  
 لحساب فانه اذا اوصى بالثلث والكل فعند سهام الوصية اثنان لكل واحد  
 يضرب النصف في الثلث فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو اربع فلنكل  
 سدس المال وعند ما سهام الوصية اربعة والواحد اربعة ربع فيضرب اربع في ثلث  
 اعال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب كل ثلث من اربعة وهي ثلثه  
 ارباع فيضرب ثلثه ارباع في الثلث يعني ثلثه ارباع الثلث وما بقي لصاحب  
 واحد من اربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو اربع يعني ربع الثلث هذا  
 معنى الضرب الا في المحاباة صورتهما ان يكون لرجل عبدان قيمة احداهما ثلث والآخر  
 مستون مثلا فاوصى بالارباع الاول من زيد بعشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا  
 مال له سواهما والوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو اربعين يقسم الثلث  
 اثلاثا فرباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصيته وبيع الثاني من عمرو  
 باربعين والعشرون وصيته فاحض عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كان ثلثا







بوتة لان الوصية لليت لغو فيكون راضيا بتمام الثلث المحق وان قال فيها منصفه  
 له اي قال ثلث مالي بين زيد وعمر وموسى فلزيد نصف الثلث لانه كلمة بين زوج  
 التضييق فلا يحاط لعدم المراجعة وثلث ماله او غنم وسوقه ثلث ماله او ثلث  
 غنم عند موته اي قال ثلث مالي له او ثلث غنمي له ولا مال او لا غنم للموصي وقد الوصية  
 كان له ثلث ما يملكه من المال والغنم عند الموت لان الوصية عند اختلاف مضاف الى ما بعد  
 الموت فنثبت حكمه بعد فشرط وجود المالك عند الموت سواء اكتبه بعد الوصية او قبله  
 فمن قال بعد ان لم يكن الموصي به عينا او نوعا عينا لم يصيب وكذا من قال بثلث  
 غنم ولا غنم له بطلت لما عرفت ان شرط الصحة وجود الغنم عند الموت ان لم يكن الغنم  
 موجودة وقت الوصية فلا فرق بينها وبين المال على تقدير الشرط المذكور وانما  
 قلنا اذا لم يكن الغنم موجودة وقت الوصية لانها اذا كانت موجودة وقت الوصية  
 فملك لا تنقح الوصية وان اكتب غنما اخر قبل الموت وهذا ما ذكره بقوله وثلث  
 غنم فملك قبل موته بطلت قرح بهذا كله في المهدية وبشارة من مالي انما قال هذا  
 اضرازا عن محل الخلاف فانه لو اوصى بشاة ولم يضمنها الى ماله ولا غنم له قبل لا يصح  
 وقبل بقية او غنمي ولا شاة له انما قال ولا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب المهدية  
 لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم  
 الخس عدم الجمع حتى لو وجد الفرد بقية الوصية لبعض عن ذكر قول الحكم الشهيد في  
 الكافي ولو قال شاة من غنمي او غنم من حنطى فان الحنطة اسم جنس لا اسم جمع له  
 فبها في مالي لانه لما اضافها الى المال علمنا ان مراده الوصية بما فيها اذ ما يثبت احد  
 في مطلق المال وبطل في غنمي لانه لما اضافها الى الغنم علمنا ان مراده الوصية

مكرر

مكرر

مكرر

في الوصية  
 انما قال بثلث  
 مالي بين زيد وعمر  
 وموسى

في الوصية  
 انما قال بثلث  
 مالي بين زيد وعمر  
 وموسى

غير اشارة حيث جعلها جزءا من الغنم وثلث ماله لامهات اولاده ومن ثلثه في الفقار  
 والمالكين له ثلث الخماس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسهام  
 الاولاد ثلثه منها لان المذكور في الفقار والمالكين لفظ الجمع وادناه في البراث  
 اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثلثه ولها ان الجمع المحلى بالدم يرد  
 به بخس اذا لم يكن ثمة موهوبة وتبطل الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل لك انفس افرادهم  
 الواحد فيقسم على خمسة وليس ثلثه منها وثلث له والفقار نصف له ونصف لهم هذا  
 ايضا عندنا وعند محمد يقسم ثلث اثنان وبانه لزيد وبانه لا خرا وبانه لزيد  
 فحين لا خرا ان اشرك ثلثها فله ثلث ما لكل في الاول لان نصيبها امتساك  
 واشرك ثلثها فله ما لكل واحد منها ونصفه في الثاني لتفاوت نصيبها واشرك  
 لكل واحد فله نصف ما لكل واحد منها وفيه على دين فصدق اي امر بان يصدقوا  
 الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوا الى ثلث وهذا الخصال  
 وفي القياس ان لا يصدق لان المدعى لا يصدق الا بحجة وصلا لا يخفى ان اصل الحق  
 دين ومقدار يثبت بطريق الوصية وان اوصى مع ذكر اي ان اوصى مع الدين الذي  
 امر بتصدق الدين في مقدار بوصايا غل ثلث لهما اي الوصية وثلثه للورثة  
 وقبل لكل من الموصي له صدق فيما شئهم وبوضو والثلث ثلث ما اقروا به اي افعال  
 الورثة صدق فيما شئهم فاذا اقروا بشي فقلنا ذلك الشئ يكون في ههنا ومن ثلثها  
 المال والباقي للورثة ويحلف كل اي كل واحد من الموصي له والورثة على العلم  
 الزاوية لانه تخلف على فعل الغير قبل هذا شكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه  
 الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوا في اكثر من ثلث وهذا الزعم ان يصدقوا في

الدين في مقدار الدين  
 صدق

وما بقي فلهما اي اذا اقروا بمقدار  
 ثلث ذلك المقدار يكون في ههنا  
 ومن ثلث المال وما يقع من الثلث  
 فلموصيه والورثة  
 بثلث ما اقروا به



في اكثر من اثنتان لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان يكون الوصايا  
 يتفرق الثلث كله ولم يبق في ايدي الورثة من الثلث شيء فوجب ان لا يلزمهم  
 تصديقه وثلثه اقرار متفاوتة جسد ومتوسط وردى بكل لرب ان ضاع ثوب لم  
 يدرك هو الورثة نقول لكل من الوصى نرى حكمه فان الوصية باطلة لكن على ان  
 اى صاحب وسلو الشئين الباقيين اخذوا الجسد وذا الردى في الردى وذا الوصى  
 ثلث كل اى كل واحد منها وبيت معين من دار مشتركة فثبت ان يقيم الدار فان  
 الوصى اى ان وقع البت في نصيب الوصى فهو الوصى له والى ان وقع في نصيب  
 فله قدره اى الوصى له مثل ذراع فلك البت من نصيب الوصى هذا عندنا وعند محمد  
 مثل ذراع نصف ذراع البت كما في الاقرار اى ان كان مكان الوصية الاقرار فحكم  
 كذلك قبل هذا بالاجماع وقيل فيه ايضا خلاف محمد وبالف عين من مال غيره  
 له الاجازة بعد موت الوصى والمنع بعدها اى بعد الاجازة فانه ان جاز فاجازة  
 يترفع فله ان يمنع من يتيم وان اقر احد الابنين بوقفه بصفة ابنه بالثلث  
 دفع ثلث نصيبه هذا سخا والقياس ان يعطيه نصف ما بين وهو قول  
 لان اقراره بالثلث يرضى اقراره بمساواة اياه ونسبته في اعطاء النصف ليعطيه  
 وجه الاحتسان انه اقر له بثلث شائع في الزكاة وهي في ايها فيكون مقرر الثلث  
 ما في بين وان ولدت الوصى بها بعد موته فما له اى الامة الوصى بها وولدها  
 ان خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم من اى ياجز الثلث من الام فان فضل  
 شئ اخذ من الولد لان المنع لا يلزم الاصل وقالوا باخذ من كل واحد حصته  
 فاذا كان له ستمائة درهم وامة تساوى ثلثمائة فولدت ولدان تساوى ثلثمائة درهم

مكرر

مكرر

مكرر

قبل السعة فللموصى له الام وثلث الولد عند وعندنا له ثلثا كل واحد منها  
**باب العتق** في المرض العبد بالعتق في السر في المخرج من الذي  
 اوجب حكمه في الحال فان كان في الصحة في كل مال والا ففى ثلثه والمراد  
 بالسر في الذي سوا اشار ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في  
 المرض ينقد من كل المال والسكاح فيه ينفذ قدره من كل المال والمقتضى  
 الى الموت هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موته او هذا الرصيد بعد موته  
 من الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة واعتاقه وهبته صحانه  
 وصيته فان صحى واعقب ففى احق صورة الحياة ثم الاعتاق باع عبد ثلثه  
 ما تبان بانه ثم عتق عبد افعينه ماله ولا مال له سوا ما يصرف الثلث الى الحياة يبيع  
 المعتق في كل فتيحة وبما في عكسه سواء صورة العكس اعقب العبد الذي قيمته مائة  
 ثم باع العبد الذي قيمته مائتان بمائة يفسد الثلث وسوا ما به بينهما نصفان فبالعبد  
 المعتق يعقب نصفه فجاءا ويسعى في نصف قيمته وصاحب الحياة باع العبد الاخر  
 بمائة وفيه وبين وقالوا لعلنا لا يملكه لفسخ وله ان الحياة اقوى لانه  
 في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق او لا وسوا لا يحتمل الدفع لانه الحياة  
 وفي عتقه بين الحبابين نصف لاولى ونصف لآخرى وفي الحياة بين عتق  
 لها نصف ولها نصف والعتق اولى عندنا فيها ووصيته بان يعقب عبد ثلثه  
 المائة لا ينفذ بما بقي ان هلك درهم بخلاف المحج وعندهما ينفذ العتق بما بقي  
 كافي المحج له ان الورثة تفاوتت بتفاوت قيمة العبد بخلاف المحج وسوا لا  
 يعقب عبد ان جنى بعد موته فدفع ان الدفع فدفع فخرج من ملكه فطلعت

نقل وان كان من ثلثه  
 لان كونه من ثلثه  
 لا كان من ثلثه  
 المصلحة المذكورة في  
 اقراره بالبيان

الحج







الوصية لمواثيقه فبين له معقود ومعقود لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا  
ولا قرينه يدل على احد مما وفي بعض كتب الشافعي ان الوصية لكل لانه يقول عموم  
المشترك **باب** من الوصية بفتح الوصية بخدمة عبد وسكنى داره مدة معينة  
وايدوا بعلمها فان خرجت الرقبة من تلك سلك اليه لها اي الى الموصي لا لاجل الوصية  
والا قيمت تلك الدار ونماشا في العبد اي بقيم الدار ويسلم الى الدار له مقدار  
ثلث المال يسكن فيه والعبد يخرج الموصي بمقدار ما صح فيه الوصية ويجوز  
بمقدار ما لم تصح وبجونه في جبهة موصيه يبطل وبعد موته اي بموت الموصي له  
موت موصيه يعود الى الورثة لانه اوصى بان ينتفع الموصي على ملك الموصي فاذا  
مات الموصي له يعود الى ورثة الموصي بحكم الملك ويترتب بستانه ان مات وفيه  
غرعة انا قال هذا لانه اذا لم يكن في البستان غرعة والمثله تجالها في كسلة العلة  
في ثماولها الثمرة المودونة ما عاش الموصي ذكره في البستان ههنا فقط اي  
له الثمرة الكائنة حال موت الموصي لا ما يحدث بعون وان ضم ابرافله ههنا  
كافي غلة بستانه اي اذا اوصى بغلة بستانه سوا ضم اليه لفظ الابد او لافله  
وما يحدث بعون ويصوف غلة وولدها وبناتها ما في وقت موته ضم ابرافله  
وان عرف ان الثمرة اسم الموجود عرف فلا يتناول المودوم الابد لانه زايه مثل انقص  
على الابد لا يتايد الا يتناول المودوم الموصي اسم الموجود والمودوم منه  
بشيء من العقود فكذا باوصية بخلاف الثمرة فان العقد على المودوم من باب بيع شرعا  
كالساقاة اما الغلة فتبطل الموجود والمودوم وما يكون بعرض الوجوه  
بعد اخرى عرفنا قل فلان ياكل من غلة بستانه وفي غلة اخره ودارة فاذا اطلقت

يتناول الموجود والمودوم من غير توقف على دلالة اخرى ويورث ببيعة  
وكيفية قدر تفسيرها جعلنا في الصحة لان هذا بمنزلة الوقف والوقف يورث  
واما عندنا فلان هذه معصية والوصية تجعل احد ما يسمى قوما او تصح اي  
اوصى بغير اني او يورثي ان يجعل لقوم مستمين ببيعة او كيفية تصح ولقوم غير  
مستمين تصح عندنا لا عندنا لما مر انه وصية بالمعصية وله ان يقره في مقصدهم  
ومم تمكون على ما يدعون قال مثلنا هذا اذا اوصى ببناءها في القرى واما  
في الامصار فلا يجوز بالاتفاق كوصية مستامن لورث له هنا بكل ما له مسلم  
او ذق لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث حتى الورثة وليس لورثه حق في  
كونهم في اذار اخرى اذ هم اموات في حقا **باب الوصية** يقال اوصى الى  
فلان اي جعله وصيا وهو من فوض اليه الشرف في العبد موته والاسم منه  
بالكسرة والفتح من اوصى الى زيد وقبل عندنا فان رد عنه يرد والافلا اي لا  
يصح الرد بعينه لانه اعتمد عليه حيث قبله فلو صح الرد بعينه لصار موزعا  
من جملة وان سكت ثلث موصيه فله رد وصحة اي القبول وان لم يسع شي  
من التركة وان جعل به اي بالايضا وذكر ان يسع الموصي التركة قبل قبول الوصية  
كقبوله نصا وبفعل البيع لصرفه من الوصية فان علم بالوكالة لا بد منه في  
صحة تصرفه وان رد بعد موته لم قبل اذ تجرد الرد لا تبطل الوصاية لان فيه  
ضررا باليت الا اذا فسد قاض رده فانه لا يصح قبوله بعد ذلك والى عبد  
كما فراداسق بوله القاضى بغير هذا على وفي ما ذكره القدرى وفيه دلالة  
على ان الدلالة صحيحة لان التبدل يكون بعين الثبوت وذكر محمد في الاصل ان

صالح

اي

اي

اي

اي

اصطاح حيث قال في قوله  
الكافر باطله و  
غيره صحيح  
نظر



الوصية باطله قيل معناه سبطل وقيل في العبد باطله لعدم الولاية على نفسه  
في غير معناه سبطل وقيل في الكافر باطله لعدم ولاية على المسلم كذا في  
البيان والى عبد صحيح ان كان ورثته صفارا والا فلا هذا عند وقال ابو  
لا يصح ان كانت الورثة صفارا وسواء في ذلك لانه قلب المشروع وله انه في طيب  
مستبد بالنظر فيكون اهلا للوصاية ولا احد عليه لانه فان الصفار وان  
كانوا املا كما كان ليس بهم ولاية النظر ولا منفاة بخلاف اذا كان في الورثة كبار  
والابصار الى غير ذلك لا يتبد بالنظر اذا كان للمولى منفعة وفي قول في  
مضرب بروى صحيح في صفة بروى صحيح ابو بن والى عاجز عن القيام به انما الذي  
يضم القاضى اليه عنده ويبقى ابن يقدري اذا كان الوصى امينا قادرا على القيام بها  
ضم اليه على النصف لا يجرى للقاضي اخراج بل يجب تقبضه والى ابنه لا ينفذ لحدما  
الابن كقصة وجرمهم والخصم في حقوقه وقضاء دينه والى غيره طاعة الطفل  
والانهاب له ولحقاق عبد معين لعدم الحاجة الى الرأى بخلاف اعتناق غير معين  
وربوة وتنفيد وصية معينين وجمع لموال ضائعة وبيع ما يحتاجه لفرق  
في بيعها لا يحتاج الى الرأى وفي بعضها غير التوقف والاعتقاد في الخصومة شغب  
هذا عندنا وعند ابن بنود كل بالعقود في جميع الامور وصلى الوصى او صلى  
في ماله او مال موصيه وصلى فيها وقسمه الوصى عن الورثة مع الوصى له بيع فلا يجرى  
ان ضاع قسطهم معه اى قسمه الوصى الزكاة مع الوصى عن الورثة الصفار وكبار  
الغائبين نصح حتى لو قبض الوصى نصيب الورثة وضاع في بن لا يكون لهم الرجوع  
على الوصى لى بنى وقسمه عن الوصى لهم لا يجرى بثلث ما بنى اى لا يصح في ذلك

عن الوصى له الغائب ما بنى واما عن الوصى له المحاضر فيقبض الوصى نصيبه ان كان  
فموكيل عن الوصى له بالقبض فلا يكون له حتى الرجوع وان لم يكن باذنه فله  
الرجوع وصحت للقاضي بغير قسمه الزكاة عن الوصى له مع الورثة واقض عطف  
على الصغير في صحت قسمة اى نصيب الوصى له وان قاسم في الوصية بثلث  
مال بنى ان هلك في بن اوبد من صحيح هذا عند وقال ابو بن ان كان المنفذ مستغنيا  
لثالث بطلت الوصية وان لم يكن مستغنيا لم يجرى عنه ما بنى من الثلث وقال محمد  
عنه بنى في الفضل لان اقران الوصى كافران الميت فانه لو اقر من الوصى لثالث  
فضاع بعد موته لا يجرى من الباقي ولا بنى ان محل الوصية الثلث فينفذ ان بنى الثلث  
شئ ولا بنى في ان عام الفسحة بالعلم لا بجهل اسما فاذ لم يضر في تلك الجهة صار  
كملا كما قبل الفسحة وصح بيع الوصى اى يجوز للمولى ان يبيع لقضاء الدين عيلا  
من الزكاة نصيبه الزكاة وصلى باع ما وصى ببيعه ونصدق عنه وصلى باع  
بعد هلك عنه معه ورجع اى الوصى في الزكاة لانه عامل للميت لان محل الوصية الثلث  
كارجع في مال الطفل وصلى باع ما اصاب من الزكاة اى قسم الميراث فاصاب الطفل  
عنه فباعها الوصى في مال الطفل لانه عامل له والطفل اى يرجع الطفل على الورثة  
بحصته لانها من الفسحة باستحقاق ما اصابه ولا يبيع وصلى ولا يشرى الا بما اتقا  
اى يتفان الناس في مثله وسوى على ما قرى في كتاب الكمال ما يدخل تحت تقويم المولى  
لان الولاية نظرية ولا تنظر في الغيب القاضى بخلاف البسالة لا يمكن الترخيص  
اذا ائاعه من الاجنبى واما اذا باعه من نفسه او اشترى له شيئا من مال نفسه جاز عند  
واحدى الروايتين عن ابن بن اذا كان لا يبيع فيه منفعة ظاهرة فيفسخ ان يبيع



ما سارى فستعبر بغيره من الصف او يشترى ما يارى فستعبر بغيره للصغير  
 من نفسه وعلى قول محمد وظهر الروايات عن ابي س لا يجوز على كل حال هذا في  
 وصي الاب والام والوصي الثاني فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال هذا اذا كان المبيع  
 منقولا وان كان عقارا فان باعه من اصبى بمثل الفتيمة يجوز هذا جواب الفقهاء في  
 المتأخرين انه لما يجوز ان يرغب المشتري ويضعف الفتيمة او يكون للصغير حاجة  
 فتمنه او يكون على الميت دين لا يقضي الا بمثل الفتيمة قال الصدوق الشهيد وبغني وقولهم  
 ان يصبى بوزن ان يبيع من نفسه لا يجوز لان العقار من نفس المولى فاذا باع من  
 نفسه فالتمنه ظاهرة هذا اذا كان المبيع وصفا وان كان ايا فان كان محمدا عند  
 او مستورا لكان يجوز وبغيره من المضاربة والمكره وبما ذكره في حال الصلاة  
 لا على الاعسر ولا يفرض ويبسح الكبر العايب الا العقار لان بيعه ماله انما يجوز للحفظ  
 او العقار يخص بنفسه ولا يخرج ماله لان المفوض اليه الاحتفاظ بالثمن وصح  
 اب الطفل احق بآله من غيره وان لم يكن وصيه ولجده ولعت شهاد الوصيان  
 لصغير بالانها يتبينان ولجبه الحفظ ولولاية بيع المنقول لانها عند غيبة  
 الوارث ولحق بغيره اي بغير مال الميت لا ببيع ولا بتمنه عنه وهذا عند قول  
 اذا شهد الوارث كبير يجوز في الوصيان لعدم ولاية الشرف وقد من الجواب عنه  
 كراهية رجلين لآخرين بدين الف على ميت والآخرين الاولين بمثل ذلك  
 شهادة بوصية الف هذا عند محمد وقال ابو س لا يقبل في الدين ايصروا وي  
 ابو س مع محمد ويروى عن ابي س وعن ابي س مثل قول محمد ويروى الحسن عن ابي  
 انه اذا باعوا معا ونهوا فالشهادة باطلة وان شهدا فان لاثنين قبلت شهادتهما

ثم ادعى ان اهدان بعد ذلك على الميت فشهد بها الغريان القولان يقبل او  
 الاولين بعيد والآخرين يثبت ماله او بالدرهم المرسل لان الشهاد في هذه  
 الصورة مثبتة لشركة **كتاب الخنثى** هو ذكرا خرج وذكره والخنثى  
 من عرى على الاثنين جميعا ذكره في البين فان بالمرح كرم فذكر وان بال  
 من فرضه فاني وان بال ماله حكم بالابن وان استويا لم يشك ولا يغير الكثرة  
 خلافا لما هذا قيل البدن فان بلغ وخرج حخته او حلا امرة ان اصله كالم  
 الرجل فقبل وقوله فيه مقبول فانه لا ينفك عليه غير وان ظهر له ثرى او نزل اليه  
 او خاص او وصل او وطى فاني وان لم يظهر له علامة او تعارضت فشكل فقل ان  
 فشكل فذكر ومن رام التتميم بالتعم فذكر نقصه كالا ينجح على من نصف فان قام  
 في صنوق اعاد صما ان كان بالغا ونرا ان كان مراهما وفي صنوق بعيد من  
 ومن خلفه بخلافه ونرا بصلوته بشارع وكره ان يلبس حرا او تحلى وان يكشف  
 عند رجل او امرة وان تحلى به غير محرم رجل او امرة وان يسافر بلا حرم وان  
 رجل او امرة ويباع له امة فتمت ان ملك مولا والا في بيتا مال ثم تباع وان  
 مات قبل ظهور رطله لم يسل وتتم من التتم وسجل العبد اتم قبل ان يلبس حرا  
 له جارية فله لان الجارية لا يكون مملوكة بعد الموت كان هال الغايل شى ما قر  
 في كتاب العتمة من ان ملك المورث باق بعد موته فالتمنه قضاء على الميت ولا ينجح  
 مراهما غسل ميت وتربا بجمه قبره قدر معنى النجاسة في باب الجنازة وبوصي  
 الرجل بقرب الامام ثم هي ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية حتى الترتيب ذكره في المدة  
 وان تركه ابو وابنا فله سهم ولابن سهمان وقاله نصف النصيبان اي يجمع بين نصيبه



ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى وله نصف ذك الحويج وهو قول الشعبي  
واضحا في قياس قوله فان الثلثة من سبعة عند أبي سبيخ وخمس من اثني عشر عند محمد  
له ان الخنثى لو كان ذكرا يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما  
نصفان وفي حال انكثا الخنثى سهما وللابن اربعة فلهما الخنثى ثانيا  
بغيره ووقع الشك في سهم الزايد فيستصفى فيكون له سهما ونصف فأكسر  
فاضعف ليزول الكسر فصار الحساب من اثني عشر لخنثى خمسة وللابن سبعة ولا بد  
ان الابن يستحق كل الميراث عند التزاد والخنثى يستحق ثلثة الارباع فصار الاصل في سهم  
بينهما على قدر قوتها هذا بنسبة ثلثة وذك بنسبة اربعة فيكون سبعة ولابي ثمان  
الاقل وهو ميراث الانثى مستيقن به وفيما زاد عليه شك فاجبنا المتيقن فصار عليه  
لان المال لا يجب بالشك الا نصيبه الاقل لو قدرنا ذكرنا في بيع نصيبه الابن في تلك  
الصوت لكونه مستقيما وهو ان يكون الولد زوجا واما اذا لم يكن له فهو  
خنثى وامرأة واخوين له واما اذا لم يكن له فهو خنثى خنثى فله في الاولى للزوج النصف  
وللام الثلث واما الخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللأخوين له الثلث والباقي  
للخنثى لانه اقل النصيبين فيها **مسائل شتى** كتابه الاخر من كتابه على ثلث  
مراتب غير متساوية كالكتابة على الهواة والماء وهو غير له كلام غير مسموع فلا يشك  
به شيء من الاحكام وان نوى وتبين بغير رسوم كالكتابة على الحديد والبراق  
الا شجار او على الكاغذ لا على وجهه رسم فان هذا يكون لغوا لا يعرف في  
اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانظام شيء اخر اليه كالكتابة في الثياب  
عليه والاملاء على غير حتى يكتبه وقبل الاملاء من غير ان يشهد لكون حجة الاولى

282

الخنثى  
صلى الله عليه وسلم

الخنثى  
صلى الله عليه وسلم

اظهر متبين رسوم وموان يكون معنونا اي مصدرها بالفتوى وموان يكتب في  
صدر من فلان الى فلان على ما جرى به العادة فيكون هذا كما ننطق فيلزم حتى ياتي  
بما يعرف منه كاحصه وطلقة وبيع وشراء وقوله كالبیان ولا يحد اي لا يكون  
اشارته ومجابهة كالبیان في الحدود لا تهاشده في بابيه وقوله في مقتضى  
اعتقل لسانه بفهم التاء اذا احتبس عن الكلام ولم يقد عليه ان اعتد ذلك وقوله  
التمراشي بسنة وعلم اشارته فكذا اي حكم حكم الاخرين والافلا قال في الخفايا يعتبر  
اشارته عند الشافعي وعندنا لا يعتبر لان احتمال ان يخفى عليه من المرض فيطلق لسانه  
فانهم فلا ضرورة الى قيام الاشارة مقام العبارة وروى عن ابي جعفر انه قال ان اجمعت  
العقلاء الى وقت الموت تجوز لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يبرح رواله فكان كالكلام  
قالوا وعليه الفتوى وفي غم مذمومة فيها ميسرة هي اقل حرجي واكمل في الاختيار  
وقال الشافعي لا يباح تناول لان الحرجي دليل ضروري واخره هنا ولنا  
ان الغلبة تنزل منزلة الفرق في فائدة الاباحة اليمري ان اسوق المسلمين  
بحج عن الحرم والمسروق والمغصوب ومع ذلك يباح تناول اعتمادا على الغالب  
وهذا لان القليل لا يمكن التحرز عنه فسقط اعتبار دفع الحجج بخلاف اذا  
كانا نصفين او كانت المينة اغلب لانه لا ضرورة وانما قال في اختيار الرجل كل المينة في الاضطرار

فدقيق الاختيار في آخر عمر المرء من حجة النبي عليه السلام

مسند يعقوب بن خنيد ونحوه في الحديث على التمام

الصلوة على محمد وآله

بالدعاء في صلاة الجمعة

الانفس

بسط





بالحوار غرا لا يه الحنفية رحمة الله تعالى في رادنية شرفه طه مستحبه بالوجه  
 من المثل في الخلوة بل يجوز توجبه تلك المشيئة لو احدى المثل في القاهر  
 ام لا افتونا  
 الحوا لا حور  
كسب السعد العم  
عقوبة

Süleymaniye Li Kütüphanesi	
Kismi:	AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA
Yeni:	
Eski Kayıt No	170



Handwritten text in Arabic script, likely a title or header, located in the upper right corner of the right page. The text is faint and partially obscured by a horizontal line.

Handwritten numbers in the bottom left corner of the left page, possibly indicating a page number or a date. The numbers are 3, 4, and 5, arranged vertically.